



# تذکره شهدای انقلاب اسلامی فدائمی روحش در جنت است

تألیف  
دکتر سید محمد باقر میرزا  
مجموعه کتابخانه روحانیان  
(۱۳۷۲ - ۱۳۷۵ هـ.ق)



مجموعه کتابخانه روحانیان  
موسسه تخصصی زبان و ادبیات فارسی  
تهران - خیابان ولیعصر - پلاک ۱۰۰

موسسه تخصصی زبان و ادبیات فارسی



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# مصايح الظلام فى شرح مفاتيح الشرايع

كاتب:

محمد باقر بن محمد اكممل ( وحيد بهبهانى )

نشرت فى الطباعة:

علامه بهبهانى

رقمى الناشر:

مركز القائمىة باصفهان للتحريات الكمبيوترىة

## الفهرس

٥	الفهرس
٩	مصاييح الظلام المجلد ٨
٩	اشارة
٩	[تتمة فن العبادات و السياسات]
٩	[تتمة كتاب مفاتيح الصلاة]
٩	[تتمة الباب الثالث فى أفعال الصلاة و أذكارها المتقدمة عليها و المقارنة لها و المتأخرة عنها]
٩	[تتمة القول فى السجود]
١٠	١٦٣- مفتاح [وجوب وضع المواضع السبعة على الأرض]
١٠	اشارة
٣١	فرع: الوحل لا يصح «٣» السجود عليه،
٣٢	١٦٤- مفتاح [ما يجب فى السجود]
٣٢	١٦٥- مفتاح [ما يستحب فى السجود]
٣٧	١٦٦- مفتاح [ما يستحب فى السجود]
٤٧	القول فى القنوت
٤٧	اشارة
٤٨	١٦٧- مفتاح [استحباب القنوت]
٤١	١٦٨- مفتاح [ما يستحب فى القنوت]
٤٨	١٦٩- مفتاح [كيفية القنوت فى العيد]
٤٨	اشارة
٤٩	فرع: قد ظهر لك أن رفع اليد فى القنوت ليس شرطاً فى القنوت،
٤٩	القول فى التشهد و الصلاة على النبى صلى الله عليه و آله و سلم
٤٩	اشارة
٤٩	١٧٠- مفتاح [أحكام التشهد]

- ١٧١- مفتاح [ما يجب أن يقال في التشهد] ..... ٨٣
- ١٧٢- مفتاح [ما يستحب في التشهد] ..... ٩٠
- القول في التسليم ..... ٩٣
- اشارة ..... ٩٣
- ١٧٣- مفتاح [الواجب من التسليم] ..... ٩٤
- ١٧٤- مفتاح [ما يستحب في التسليم] ..... ١٣٠
- ١٧٥- مفتاح [لزوم التسليم في كل ركعتين من النوافل] ..... ١٣٣
- القول في التعقيب ..... ١٣٦
- اشارة ..... ١٣٦
- ١٧٦- مفتاح [المراد من التعقيب] ..... ١٣٦
- ١٧٧- مفتاح [مستحبات حالة التعقيب] ..... ١٤١
- القول في سجود الشكر ..... ١٤٢
- اشارة ..... ١٤٢
- ١٧٨- مفتاح [موارد سجدة الشكر و فضلها] ..... ١٤٣
- ١٧٩- مفتاح [كيفية سجدة الشكر] ..... ١٤٦
- الباب الزابع (في اللواحق) ..... ١٤٧
- القول في الجماعة ..... ١٤٧
- اشارة ..... ١٤٧
- ١٨٠- مفتاح [استحباب الجماعة في الفرائض] ..... ١٤٧
- ١٨١- مفتاح [ما يشترط في إمام الجماعة] ..... ١٥٦
- اشارة ..... ١٥٦
- فروع: ..... ١٧٤
- الأول: لو كان الحائل لا يمنع من النظر حال القيام و يمنع حال الجلوس، ..... ١٧٤
- الثاني: الحائل المذكور إذا كان مانعا من الاستطراق و التخطي، ..... ١٧٥

- الثالث: ما لا يمنع من المشاهدة أصلاً لكن يمنع من الاستطراق كالشبابيك، ..... ١٧٥
- الرابع: الجماعة في السفينة لا مانع منها، وكذا في السفن، ..... ١٧٦
- الخامس: نقل عن أبي الصلاح و ابن زهرة: أن حيلولة النهر هنا مانع عن الصلّة «٣»..... ١٧٦
- ١٨٢- مفتاح [ما يشترط مراعاته في الجماعة] ..... ١٧٦
- ١٨٣- مفتاح [لزوم ترك القراءة للمأموم] ..... ٢٠٨
- ١٨٤- مفتاح [اشتراط التوافق بين صلاة الإمام و المأموم] ..... ٢١٣
- ١٨٥- مفتاح [أحكام متعلّقة بالمأموم و الإمام] ..... ٢٢٣
- ١٨٦- مفتاح [ما ينبغي مراعاته في الجماعة] ..... ٢٤٠
- ١٨٧- مفتاح [حكم من أدرك الإمام في أثناء الصلاة] ..... ٢٥٥
- ١٨٨- مفتاح [من لم يدرك الخطبة أو صلاة الجمعة] ..... ٢٧٣
- ١٨٩- مفتاح [ما لو عرض للإمام ضرورة] ..... ٢٧٤
- ١٩٠- مفتاح [ما لو تبين تخلف الإمام عن الشرائط] ..... ٢٧٩
- اشارة ..... ٢٧٩
- فروع: ..... ٢٨٢
- الأول: قد علمت أن المأموم إذا أدرك الإمام في الركعة الثانية يتابعه في الجلوس معه، ..... ٢٨٢
- الثاني: حكم القنوت حكم التشهد، ينبغي أن يقنت معه المسبوق للمتابعة، ..... ٢٨٣
- الثالث: قال في «الدروس»: حق الاستنابة للإمام لو عرض له عارض، ..... ٢٨٣
- الرابع: لو شك هل أدرك الإمام راعا أم لا؟ أعاد. .... ٢٨٣
- الخامس: قال: في «الدروس» و يراعى المسبوق نظم صلاته، ..... ٢٨٣
- السادس: قال في «المنتهى»: يكره تكثّر الجماعة في المسجد للصلاة الواحدة ذكره الشيخ، ..... ٢٨٤
- السابع: قال في «الدروس»: و يفتح المأموم على الإمام لو ارتج عليه، ..... ٢٨٤
- الثامن: لو علم نجاسة على الإمام غير معفو عنها، ..... ٢٨٥
- التاسع: قال في «الدروس» عند ذكر مشى المأموم في ركوعه للحقوق الصف كما مرّ: ..... ٢٨٥
- القول في المنافيات ..... ٢٨٦

٢٨٦ ..... اشارة

٢٨٦ ..... ١٩١- مفتاح [موارد تجويز قطع الصلاة]

٢٨٩ ..... ١٩٢- مفتاح [ما لو أحدث في الصلاة]

٣٠١ ..... تعريف مركز





## ١٦٣- مفتاح [وجوب وضع المواضع السبعة على الأرض]

## إشارة

يجب وضع سبعة أعظم على الأرض: الجبهة، والكفين، والركبتين، وإبهامى الرجلين، للصحاح «١»، و يكفى فيها المسمى، وفاقا للأكثر «٢»، للعمومات و المعتبرة المستفيضه الصريحه «٣». منها: «إذا مس شيء من جهته الأرض فيما بين حاجبيه وقصاص شعره فقد أجزأ عنه» «٤». و أوجب الإسكافي تمام الجبهة «٥»، للصحاح «٦»، و حمل على الأفضلية «٧»، للجمع.

- (١) وسائل الشيعة: ٥/ ٤٥٩ الحديث ٧٠٧٧، ٤٦١ الحديث ٧٠٧٨، ٦/ ٣٤٣ الحديث ٨١٣٤، ٣٤٥ الحديث ٨١٤٠ و ٨١٤١.  
 (٢) تذكرة الفقهاء: ٣/ ١٨٧، روض الجنان: ٢٧٦، لاحظ! الحدائق الناضرة: ٨/ ٢٨٠.  
 (٣) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٥٥ الحديث ٨١٧٠ و ٨١٧١، ٣٥٦ الحديث ٨١٧٣.  
 (٤) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٥٥ الحديث ٨١٧٠.  
 (٥) نقل عنه في ذكرى الشيعة: ٣/ ٣٩٢.  
 (٦) وسائل الشيعة: ٥/ ٣٦٣ الحديث ٦٨٠٠.  
 (٧) مدارك الأحكام: ٣/ ٤٠٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٦

و الموثق: «الجبهة إلى الأنف أي ذلك أصبت به الأرض أجزاءك، و السجود عليه كله أفضل» «١». و قيل: يجب وضع مقدار الدرهم منها «٢» و لم نجد مستنده «٣». و يشترط في محلها أن يكون طاهرا بالإجماع. و فيه نظر، لورود المعتبرة بجواز الصلاة في الأمكنة التي أصابها البول و المنى إذا كانت يابسة «٤»، من غير معارض، فإن مثل هذا الإجماع بانفراده لا يعتمد عليه إلا أن يخصص المعتبرة بإرادة ما عدا موضع الجبهة. و أن يكون أرضا أو ما نبت منها غير مأكول و لا ملبوس عادة، للصحاح المستفيضه «٥»، إلا عند الضرورة فيسقط ذلك. و في الخبر: فإن منعه الحرّ من السجود سجد على ثوبه و إلا على كفه «٦». و جوّز السيد على القطن و الكتان من غير ضرورة و لا تقيته «٧»، كما في الأخبار «٨»، و هي معارضة بما هي أصحّ سندا منها «٩».

- (١) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٥٦ الحديث ٨١٧٢.  
 (٢) المقنع: ٨٧، السرائر: ١/ ٢٢٥، ذكرى الشيعة: ٣/ ٣٨٩.  
 (٣) أما ما في الحسن: «إنما سقط عن ذلك الأرض أجزاءك مقدار الدرهم و مقدار الأنملة» [وسائل الشيعة: ٦/ ٣٥٦ الحديث ٨١٧٤ مع اختلاف يسير] فلا يدلّ على ما ذهب إليه القائل، «منه رحمه الله».  
 (٤) وسائل الشيعة: ٣/ ٤٥٣ الباب ٣٠ من أبواب النجاسات.  
 (٥) وسائل الشيعة: ٥/ ٣٤٣ الباب ١ من أبواب ما يسجد عليه.  
 (٦) وسائل الشيعة: ٥/ ٣٥١ الحديث ٦٧٦٥ نقل بالمضمون.  
 (٧) رسائل الشريف المرتضى: ١/ ١٧٤.

(٨) وسائل الشيعة: ٥/ ٣٤٨ الحديث ٦٧٥٦ و ٦٧٥٧، ٣٥١ الحديث ٦٧٦٧.

(٩) وسائل الشيعة: ٥/ ٣٤٣ و ٣٤٤ الحديث ٦٧٤٠ و ٦٧٤٢ و ٦٧٤٥، ٣٤٦ الحديث ٦٧٥١.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٧

و لا- يجوز على المعادن، للمعتبرة «١»، و فى الأراضى المستحيلة كالجص و النورة و الخزف قولان، و الصحيح «٢» فى الجص يشعر بالجواز.

و يجوز على القرطاس قولاً واحداً و ان تركب ممّا لا يصحّ عليه، للصحاح المستفيضة «٣».

نعم يكره على المكتوبة منه، كما فى الصحيح «٤».

(١) وسائل الشيعة: ٥/ ٣٦٠ الباب ١٢ من أبواب ما يسجد عليه.

(٢) وسائل الشيعة: ٥/ ٣٥٨ الحديث ٦٧٨٨.

(٣) وسائل الشيعة: ٥/ ٣٥٥ الباب ٧ من أبواب ما يسجد عليه.

(٤) وسائل الشيعة: ٥/ ٣٥٦ الحديث ٦٧٨٣.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٩

قوله: (يجب). إلى آخره.

هذا هو المشهور، بل نقل فى «التذكرة» إجماع الأصحاب عليه «١»، و كذلك نقل فى «الذكري» «٢»، و عن المرتضى و ابن إدريس أنّهما جعلوا عوض الكفّين المفصل عند الزندين «٣»، فظاهر الصدوق وجوب الإرغام أيضاً، لأنّه قال من تركه فلا صلاة له «٤».

و يدلّ على المشهور صحیحۀ زرارۀ عن الباقر عليه السّلام: «أنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم قال: السجود على سبعة أعظم: الجبهة، و اليدين، و الركبتين، و الإبهامين [من الرجلين] و ترغم بأنفك إرغاماً، فأما الفرض فهذه السبعة و أمّا الإرغام [بالأنف] فسنة من النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم» «٥».

و صحیحۀ حمّاد المشهورة: «أنّ الصادق عليه السّلام لما علّم الصلاة سجد على الثمانية، السبعة الأعظم المذكورة و الأنف، قال: «سبعة منها فرض [يسجد عليها] و هى التى ذكرها الله عزّ و جلّ فى كتابه، و قال و أنّ المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً «٦» و هى الجبهة- [إلى أن] قال:- «و وضع الأنف على الأرض سنة» «٧».

و فى «الغوالى» أنّه روى أنّ المعتصم سأل الجواد عليه السّلام عن قوله تعالى

(١) تذكرة الفقهاء: ٣/ ١٨٤ المسألة ٢٥٦.

(٢) ذكرى الشيعة: ٣/ ٣٨٧.

(٣) رسائل الشريف المرتضى: ٣/ ٣٢، السرائر: ١/ ٢٢٥.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٠٥ ذيل الحديث ٩٣٠، الهداية: ١٣٧.

(٥) تهذيب الأحكام: ٢/ ٢٩٩ الحديث ١٢٠٤، الاستبصار: ١/ ٣٢٧ الحديث ١٢٢٤، و وسائل الشيعة:

٦/ ٣٤٣ الحديث ٨١٣٤.

(٦) الجنّ (٧٢): ١٨.

(٧) الكافي: ٣/ ٣١١ الحديث ٨، و وسائل الشيعة: ٥/ ٤٦١ الحديث ٧٠٧٨.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٠

.....

وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ؟ فقال عليه السَّلَام: «هي الأعضاء السبعة التي يسجد عليها» (١).

وهذه تدلّ على اشتهاار كون السجود على الأعضاء السبعة، و مسلميته و مقبوليته عند الكلّ، إلّا أنّه نقل في «المنتهى» أنّ أبا حنيفة اكتبى بالجبهة (٢).

وفي «الغوالي» أيضا: وقال النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم: «أمرت أن أسجد على سبعة آراب» أى أعضاء (٣). و سيجىء أيضا ما يدلّ على ذلك.

و الكفّان يشملان الأصابع، و يكفى المسمى لصدق الامتثال، و عدم معرفية خلاف من الفقهاء فى ذلك، إلّا ما نقل عن «المنتهى» من أنّه قال: هل يجب استيعاب جميع الكفّ بالسجود؟ عندى فيه تردّد، و الحمل على الجبهة يحتاج إلى دليل، و لورود النصّ فى خصوص الجبهة، و التعدى يحتاج إلى دليل (٤)، انتهى.

وفيه، أنّه لو تمّ لما انحصر إشكاله فى الكفّ، بل سائر المساجد يصير حكمه حكم الكفّ.

و الأحوط بل الأظهر اعتبار باطن الكفّين، لكون ذلك هو المعهود من النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم و الأئمة عليهم السّلام، و المسلمين فى الأعصار و الأمصار، و كونه المتبادر من الأخبار، و من فتاوى الأصحاب، بل صرح العلامة فى «النهاية» و الشهيدان بعدم الإجزاء بالظاهر (٥). و نقله فى «الذكرى» عن الأكثر (٦).

و فى «الذخيرة»: و نقل فى «النهاية» عن ظاهر علمائنا إلّا المرتضى،

(١) عوالى اللآلى: ٢/ ٣٤ الحديث ٨٦، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٤٥ الحديث ٨١٤١.

(٢) منتهى المطلب: ٥/ ١٤٣، لاحظ! المغنى لابن قدامة: ١/ ٣٠٣ الفصل ٧١٨.

(٣) عوالى اللآلى: ٢/ ٣٥ الحديث ٨٧.

(٤) نقل عنه فى ذخيرة المعاد: ٢٨٦، لاحظ! منتهى المطلب: ٥/ ١٦٦.

(٥) نهاية الأحكام: ١/ ٤٨٨، ذكرى الشيعة: ٣/ ٣٩٢، البيان: ١٦٨، روض الجنان: ٢٧٦.

(٦) ذكرى الشيعة: ٣/ ٣٩٢.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١١

.....

و جوب تلقى الأرض بباطن راحتيه (١)، و تنظر فيه فى «المنتهى» (٢)، و جوز المرتضى و ابن الجنيد و ابن ادريس إلقاء الزندين (٣)، انتهى. و لم نعرف مأخذهم.

و المذكور، فى عبارات الأكثر إبهامى الرجلين (٤)، كما هو المذكور فى النصّين (٥)، و الأحوط و الأولى اعتبار رءوسهما، إذ لعله الأظهر من فعل الرسول صَلَّى الله عليه و آله و سلم و الأئمة عليهم السّلام، و المتشرعة، و من قولهم عليهم السّلام.

و استقرب فى «المنتهى» جواز السجود على ظاهر الإبهامين (٦)، و عن «المبسوط»: و إن وضع بعض أصابع رجله أجزأه (٧).

و عن ابن زهرة أنّه يسجد على أطراف القدمين (٨)، و [عن] أبى الصلاح:

أطراف أصابع الرجلين (٩).

و عن الشهيد تعيين الإبهامين «١٠»، كما هو الظاهر من الأكثر و من النصين، بل في الصحيح «١١» أنامل إبهامى الرجلين «١٢»، كما عرفت، و الظاهر الأنملة الفوقانية،

(١) نهاية الأحكام: ١ / ٤٩٠.

(٢) منتهى المطلب: ٥ / ١٦٦.

(٣) ذخيرة المعاد: ٢٨٦، لاحظ! رسائل الشريف المرتضى: ٣ / ٣٢، نقل عن ابن الجنيد في ذكرى الشيعة: ٣ / ٣٩٢، السرائر: ١ / ٢٢٥.

(٤) ذكرى الشيعة: ٣ / ٣٨٧، مدارك الأحكام: ٣ / ٤٠٣، ذخيرة المعاد: ٢٨٥.

(٥) وسائل الشيعة: ٦ / ٣٤٣ الحديث ٨١٣٤ (بسندين).

(٦) منتهى المطلب: ٥ / ١٦٦.

(٧) المبسوط: ١ / ١١٢.

(٨) غنية النزوع: ٨٠.

(٩) الكافي في الفقه: ١١٩.

(١٠) ذكرى الشيعة: ٣ / ٣٨٧.

(١١) في (ز ٣): الحسن.

(١٢) وسائل الشيعة: ٥ / ٤٥٩ الحديث ٧٠٧٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٢

.....

فربما يؤيد ما ذكرنا من أولوية اعتبار رءوسهما.

لكن قال: لو تعدر السجود عليهما لعدمهما أو قصرهما، أجزأ على بقيّة الأصابع «١»، و استحسنة في «الذخيرة» «٢».

و لعلّ المستند فيه ما هو مستند ابن زهرة «٣»، من رواية الجمهور عن ابن عباس أنّه قال رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم: «أمرت بالسجود على سبعة أعظم: اليدين و الركبتين و أطراف القدمين و الجبهة» «٤».

و في «الغوالي» عن النبي صلى الله عليه وآله و سلم: «اسجدوا على سبعة: اليدين، و الركبتين، و أطراف أصابع الرجلين، و الجبهة» «٥»، و هما مستندا أبي الصلاح أيضا «٦».

و يعضده طريقة المسلمين في الأعصار و الأمصار من عدم رفعهم اليد عن القدمين في السجود، إن أمكن بالإبهام و إلّا فبالإصبع و إلّا فبأجزاء الأصابع، مع أنّ البراءة اليقينية موقوفة عليه.

مع أنّه روى في «الغوالي» عن النبي صلى الله عليه وآله و سلم أنّه قال: «أمرت أن أسجد على سبعة أطراف: الجبهة، و اليدين، و الركبتين، و القدمين» «٧»، و فيها أيضا عنه صلى الله عليه وآله و سلم:

«إذا سجد العبد سجد معه سبعة: وجهه و كفّاه و ركبته و قدماه» «٨».

فما استحسنة لا شبهة في حسنه، و المتبادر من السجود على الأعضاء

(١) ذكرى الشيعة: ٣ / ٣٨٨.

(٢) ذخيرة المعاد: ٢٨٦.

(٣) غنية النزوع: ٨٠.

(٤) صحيح مسلم: ١/ ٢٩٧ الحديث ٢٣٠ مع اختلاف يسير.

(٥) عوالي اللآلي: ١/ ١٩٦ الحديث ٥.

(٦) لاحظ! الكافي في الفقه: ١١٩.

(٧) عوالي اللآلي: ٢/ ٢١٩ الحديث ١٦.

(٨) عوالي اللآلي: ١/ ١٩٧ الحديث ٦، مستدرک الوسائل: ٤/ ٤٥٥ الحديث ٥١٤٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٣

.....

المذكورة، أن يكون ثقل الجسد عليها و الاعتماد، فلو تحامل عنها لم يجز على ما صرح به جماعة «١». و علل بعدم حصول الطمأنينة. هذا، مع أن البراءة اليقينية تتوقف عليه لما ذكر، لكونه هو المعهود من المسلمين، بل و من الرسول صلى الله عليه و آله و سلم و الأئمة عليهم السلام على الظاهر، فلو سجد على متخلخل من الصوف، أو القطن و أمثاله، و جب أن يعتمد عليه حتى تثبت الأعضاء، و إن لم تثبت لم تصل عليه، و لا يجب المبالغة في الاعتماد بحيث يزيد على قدر ثقل الأعضاء و حصول الاستقرار و الطمأنينة، بل لا يحسن. و الظاهر و جوب التجافي في بطنه على الأرض، و عدم جواز الإكباب على وجهه و يديه و رجليه و موضع جبهته، لعدم كونه سجدة. و لو قطع بعض المساجد أصلا و رأسا، سقط وجوبه و أتى بما بقى، لما عرفت مكررا من قول الرسول صلى الله عليه و آله و سلم: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم»، و قول على عليه السلام: «الميسور لا يسقط بالمعسور»، و «ما لا يدرك كله لا يترك كله» «٢»، و الاستصحاب.

قوله: (للمعتبرة). إلى آخره.

هي صحيحة زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال: قلت له: الرجل يسجد و عليه قلنسوة أو عمامة، قال: «إذا مسّ شيء من جبهته الأرض فيما بين حاجبيه و قصاص شعره فقد أجزأ عنه» «٣».

(١) الدروس الشرعية: ١/ ١٨٠، البيان: ١٦٨، جامع المقاصد: ٢/ ٣٠١، روض الجنان: ٢٧٦.

(٢) عوالي اللآلي: ٤/ ٥٨ الحديث ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ مع اختلاف يسير.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٧٦ الحديث ٨٣٣، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٥٥ الحديث ٨١٧٠.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٤

.....

و مثلها رواية عن الباقر عليه السلام «١»، و صحيحة زرارة عن الصادق عليه السلام قال: «ما بين قصاص الشعر إلى طرف الأنف مسجد أي ذلك أصبت به الأرض أجزأك» «٢».

و مثلها موثقة «٣» مروان بن مسلم، و عمّار الساباطي عنه عليه السلام «٤»، و قريب منها رواية بريد عن الباقر عليه السلام «٥»، و هي معتبرة.

و في صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام تجويز السجود على سواك و على عود «٦».

ولا يخفى أن المراد بالمسمى، المسمى العرفي، أى مسمى له اعتداد و مقدار معتد به فى الجملة، فلا يكفى مقدار حبة من خردل من التراب مثلا يكون على الفراش الصوف مثلا، و يضع الجبهة على الفراش المذكور، و على تلك الجهة التى عليه، بل لا بد أن يكون التراب عليه شيئا معتدا به، بحيث يكون فردا متبادرا من المعتبرة المذكورة.

قوله: (و أوجب الاسكافى).

لم أجد نسبة هذا إليه فى كتب العلامة، و لا فى «المدارك» و «الذخيرة» و غيرهما «٧».

(١) تهذيب الأحكام: ٢ / ٨٥ الحديث ٣١٣، وسائل الشيعة: ٦ / ٣٥٥ الحديث ٨١٧١.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ١٧٦ الحديث ٨٣٧، وسائل الشيعة: ٦ / ٣٥٦ الحديث ٨١٧٣.

(٣) فى (د ٢): قوية.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١ / ١٧٦ الحديث ٨٣٦، تهذيب الأحكام: ٢ / ٢٩٨ الحديث ١٢٠١، الاستبصار:

١ / ٣٢٧ الحديث ١٢٢٢، وسائل الشيعة: ٦ / ٣٥٦ الحديث ٨١٧٣.

(٥) تهذيب الأحكام: ٢ / ٢٩٨ الحديث ١١٩٩، الاستبصار: ١ / ٣٢٦ الحديث ١٢٢١، وسائل الشيعة:

٦ / ٣٥٦ الحديث ٨١٧٢.

(٦) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٣٦ الحديث ١٠٣٩، تهذيب الأحكام: ٢ / ٣١١ الحديث ١٢٦٤، وسائل الشيعة: ٥ / ٣٦٤ الحديث ٦٨٠٢ و

٦٨٠٣.

(٧) نقل عنه فى ذكرى الشيعة: ٣ / ٣٩٢.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٥

.....

و المراد من الصحيحة، صحيحة على بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال:

سألته عن المرأة تطول قصبتها فإذا سجدت وقع بعض جبهتها على الأرض، و بعض يغطيه الشعر، هل يجوز ذلك؟ قال: «لا، حتى تضع

جبهتها على الأرض» «١»، و حملت على الاستحباب جمعا، و إن كان الحمل بعيدا، أو تطرح لشذوذها.

و يمكن الحمل على أن طول القصبة ربما يمنع من وقوع الجبهة على النهج المتعارف فى السجود على الأرض، لأن القصبة شعر

الناصية، فتأمل! قوله: (وقيل يجب). إلى آخره.

القائل هو الصدوق فى «الفقيه» و «المقنع» «٢» و ابن إدريس «٣»، و الشهيد فى «الذكري» بعد ما اختار المسمى قال: الأقرب أن لا

ينقص فى الجبهة عن درهم لتصريح الخبر و كثير من الأصحاب «٤»، انتهى.

فيظهر منه كثرة القائل، و مراده من الخبر حسنة زرارة- ب إبراهيم- عن الباقر عليه السلام قال: «الجبهة كلها من قصاص شعر الرأس

إلى الحاجبين موضع السجود فأيا سقط من ذلك إلى الأرض أجزأك مقدار الدرهم و مقدار طرف الأنملة» «٥».

وفيه، أن هذه الحسنه مثل المعتبرة السابقة تدل على كفاية المسمى المعتد به

(١) قرب الإسناد: ٢٢٤ الحديث ٨٧٤، وسائل الشيعة: ٥ / ٣٦٣ الحديث ٦٨٠٠.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ١٧٥ ذيل الحديث ٨٢٧، المقنع: ٨٧.

(٣) السرائر: ١ / ٢٢٥.

(٤) ذكرى الشيعة: ٣ / ٣٨٩.

(٥) الكافي: ٣ / ٣٣٣ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٦ / ٣٥٦ الحديث ٨١٧٤.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٦

.....

عرفا على حسب ما عرفت، لقوله عليه السلام: «و مقدار طرف الأنملة» سيما بعد قوله عليه السلام:

«فأئما سقط من ذلك إلى الأرض أجزأك».

قوله: (و يشترط). إلى آخره.

أجمع الأصحاب على اشتراط طهارة موضع الجبهة، نقل الإجماع عليه المحقق في «المعتبر» (١)، و العلامة في «التذكرة» و «المنتهى» و «المختلف» (٢)، و ابن زهرة في «الغنية»، و الشهيد في «الذكرى» (٣).

و الباقيون أفتوا كذلك، كما أن في باقي كتب هؤلاء أيضا كذلك، بل في «المعتبر» أن كل من اعتبر الطهارة في الصلاة اعتبر ذلك (٤).

و غير خفي أن ذلك هو المدار في الأعصار و الأمصار عند المسلمين و فقهاءهم، و ما مر في بحث مطهريّة الشمس من أن الراوندى و صاحب «الوسيلة» ذهبوا إلى أن الشمس لا تطهر بل توجب صحّة السجدة خاصّة، غير مضرّ، و لذا اشترط كون الجفاف بالشمس، و لم يجوزوا بغير ذلك، بل و لا بمدخلية الغير، و اشترط طهارة موضع الجبهة و عدم نجاسته، و أنه لو كان نجسا تبطل الصلاة بالسجود عليه (٥).

نعم، ادّعى أن الشارع جعل تجفيف الشمس بحكم التطهير للسجود عليه، و باقي الأصحاب أنكروا ذلك، و قد عرفت أن الحق مع الباقيين.

(١) المعتبر: ١ / ٤٣٣.

(٢) تذكرة الفقهاء: ٢ / ٤٠٠ المسألة ٨٤، منتهى المطلب: ٤ / ٣٦٩، مختلف الشيعة: ٢ / ١١٤.

(٣) غنية النزوع: ٦٦، ذكرى الشيعة: ٣ / ١٥٠.

(٤) المعتبر: ١ / ٤٣٣.

(٥) نقل عن الراوندى في مختلف الشيعة: ١ / ٤٨٢، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٧٩.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٧

.....

و بالجملة، لا- تأمل لأحد في اشتراط طهارة موضع الجبهة، أو ما جعله الشارع في حكم الطاهر، لخصوص السجود إن ثبت، و إن لم يثبت فلا بدّ من الطهارة الواقعية البتّة، و لم يكف الطهارة الحكمية، فعند القوم لما لم يثبت كون التجفيف المذكور في حكم التطهير شرعا، نقلوا الإجماع على التطهير الحقيقي و هما وافقاهم.

على أنه مع عدم الثبوت يكون الشرط هو التطهير الحقيقي، إلما أنهما اعتقدا ثبوت الحكمي، فاشترطوا الحقيقي أو الحكمي، فكما اشترطوا الحقيقي في غير صورة تجفيف الشمس، كذا اشترطوا الحكمي في صورة التجفيف حيث اشترطوا كونه بخصوص الشمس، و بغير مدخلية غيرها، كما أن التية شرطا في الصلاة قطعاً.

مع أن أكثرهم اكتفوا بالاستدامة الحكمية في باقى أجزاء الصلاة، مع اعتراف الكل بأن قصد القربة والتعيين شرط فى كل جزء جزء، كما لا يخفى.

فما صدر من البعض من إنكار الإجماع، من جهة خروجها فيه ما فيه، سيما مع كونهما معلومى النسب، فكيف يضمر خروجهما، و يمنع تحققه بمجرد مخالفتها؟

و مرّ فى ذلك المبحث ما دلّ على الشرط المذكور، مضافا إلى الإجماعات المنقولة التى كل واحد منها جزء واحد حجة يدلّ على حجّيته، مع كون العبادة توقيفيّة، و لفظها اسما للصحيحة، و الصادر من الرسول صلّى الله عليه وآله و سلّم و الأئمة عليهم السّلام و المسلمين فى الأعصار و الأمصار، مع طهارة موضع الجبهة، إلى غير ذلك ممّا مرّ فى مبحث وجوب السورة و غيره «١». مع أن مستندهما أيضا يدلّ على الشرط المذكور، كما عرفت، و تمام الكلام مرّ فى بحث مطهريّة الشمس «٢».

(١) راجع! الصفحة: ٣٠٧ و ٣٠٨ (المجلد السابع) من هذا الكتاب.

(٢) راجع! الصفحة: ٢١٦-٢٢٧ (المجلد الخامس) من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٨

.....

هذا، و نقل عن أبى الصلاح أنّه اعتبر طهارة المواضع السبعة «١»، و عن المرتضى أنّه اعتبر طهارة مكان المصلّى «٢». و لا شكّ فيه إذا كانت النجاسة تؤثر فى ثوب المصلّى أو جسده، حتّى قال فخر المحقّقين فى شرح القواعد: الإجماع ممّا واقع على اشتراط خلوّ المكان عن نجاسة متعدّية، و إن كانت معفوّا عنها فى الثوب و البدن «٣». و أمّا إذا كانت يابسة و لا تؤثر فيهما أصلا، فلم يظهر من دليل اشتراط الطهارة، مضافا إلى أنّ الإطلاقات تقتضى عدمه. و كذا خصوص بعض الأخبار مثل كصحيحة زرارة، عن الباقر عليه السّلام: عن الشاذكونة تكون عليها الجنابة، أ يصلّى عليها فى المحمل؟ قال: «لا بأس» «٤».

و رواية ابن أبى عمير، عن الصادق عليه السّلام أنّه يصلّى على الشاذكونة و قد أصابتها الجنابة؟ قال: «لا بأس» «٥»، و المراد عدم وضع الجبهة عليها، لأنّها ليست ممّا أنبتت الأرض.

و يدلّ على ما ذكر أخبار اخر ظاهرة فى عدم اشتراط طهارة موضع الجبهة أيضا «٦»، إلّا أنّه خرج بأدلّته من الإجماعات و الأخبار الدالّة على اشتراط طهارته، و كذا الأدلّة الاخر.

(١) نقل عنه العلامة فى مختلف الشيعة: ١١٥ / ٢، لاحظ! الكافى فى الفقه: ١٤٠.

(٢) رسائل الشريف المرتضى: ١ / ٢٧٥.

(٣) إيضاح الفوائد: ١ / ٩٠.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١ / ١٥٨ الحديث ٧٣٩، تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٦٩ الحديث ١٥٣٧، الاستبصار:

١ / ٣٩٣ الحديث ١٤٩٩، وسائل الشيعة: ٣ / ٤٥٤ الحديث ٤١٥٥.

(٥) تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٧٠ الحديث ١٥٣٨، الاستبصار: ١ / ٣٩٣ الحديث ١٥٠٠، وسائل الشيعة:

٣ / ٤٥٤ الحديث ٤١٥٦.

(٦) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣ / ٤٥٣ الباب ٣٠ من أبواب النجاسات.



مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٩  
قوله: (و أن يكون أرضاً). إلى آخره.

أجمع الأصحاب على عدم جواز السجود على ما ليس بأرض ولا نباتها.

و حكى هذا الإجماع جماعة من الأصحاب «١»، و أطبق فتواهم عليه، و اتفق الشيعة في الأعصار و الأمصار عليه عملاً و قولاً. بل الظاهر كونه من ضروريات مذهبهم و شعارهم، و أخبارهم في ذلك مستفيضة، و ستعرف بعضها، و المعروف منهم عدم جواز السجود على ما اكل أو لبس عادة، و إن كان ممّا أنبتة الأرض، إلّا ما نقل عن المرتضى في «المسائل المصرية» الثانية، من تجويزه السجود على القطن و الكتان على كراهية «٢».

و استحسنة في «المعتبر» «٣».

مع أنّه نقل عن السيد أنّه ذهب في «الجمل» و «الانتصار» و «المصباح» و «المسائل المصرية الثالثة» إلى المنع «٤»، و نقل فيه إجماع الطائفة عليه.

و قال الصدوق في أماليه: من دين الإمامية الإقرار بأنّه لا يجوز السجود إلّا على الأرض، أو على ما أنبتت الأرض إلّا ما اكل أو لبس «٥»، و نقل الإجماع عليه العلامة في «المختلف» «٦».

و الظاهر كون الإجماعات المنقولة حقاً و واقعا، لاتّفاق الشيعة في الأعصار

(١) المعتبر: ١١٧/٢، نهاية الأحكام: ٣٦٠/١، جامع المقاصد: ١٥٨/٢.

(٢) نقل عنه العلامة في مختلف الشيعة: ١١٥/٢.

(٣) المعتبر: ١١٩/٢.

(٤) نقل عن السيد في مختلف الشيعة: ١١٥/٢، لاحظ! رسائل الشريف المرتضى (جمل العلم و العمل):

٢٩/٣، الانتصار: ٣٨.

(٥) أمالي الصدوق: ٥١٢.

(٦) مختلف الشيعة: ١١٦/٢.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٠

.....

و الأمصار على الاحتراز عن السجود عليهما، مع عموم البلوى و شدّة الحاجة إلى السجود، و ما يصحّ السجود عليه، و غلبة تحقّق اللباسين مع المصلّى، و غلبة كونه في الفرش التي لا يصحّ السجود عليها، و غير الفرش ممّا هو مثلها في كون المصلّى فيه و لا يصحّ السجود عليه، و لذا يحتاج غالباً إلى تحصيل ما يصحّ أن يسجد عليه في وقت صلاته، في مثل الخمر، أو التربة الحسينية، أو التراب، أو الحجر، أو الخشب، أو الحصى أو غير ذلك، بأن يقوم عليه و يسجد عليه، أو يقوم على غيره، و يضعه على ذلك الغير ثمّ يسجد عليه، كما هو العادة عند الشيعة، المشاهد المحسوس من طريقتهم.

فلو جاز السجود على القطن أو الكتان عندهم، مع غلبه وجودهما معهم سيّما القطن، لما اتّفقوا كلّ الاتّفاق على الاحتراز عن السجود عليهما في جميع الأوقات و الأعصار، و قاطبة البلدان و الأمصار، مع إعتاب أنفسهم في تحصيل ما يصحّ السجود، أو الذهاب إليه و الوقوف عليه، و لما اقتصروا في جميع الأحوال و الأوقات على ما ذكر كلّ الاقتصار، و لما انحصر فيه تمام الانحصار، مع أنّه ربّما يشقّ

التحصيل، أو يزيد التعب فيه، أو يحصل خوف من جهة التقية أو غيرها، أو ضرر كذلك، إلى غير ذلك. مع أنه معلوم عدم صدور ذلك عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ولا أحد من الأئمة عليهم السلام ولو صدر لاشتبه كل الاشتهار وشاع و ذاع، لتوفر الدواعي إليه، كما نبهناك عليه. مع أن العبادة توقيفية، والرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي» (١) إلى غير ذلك مما ذكرنا في بحث وجوب السورة وغيره. ومما يؤكد ويحقق الإجماع المذكور، أن السيد بنفسه اعترف بالإجماع،

(١) عوالي اللآلي: ١/ ١٩٧ و ١٩٨ الحديث ٨.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٢١

.....

و أفتى بالمنع في سائر تصانيفه، و أن قوله بالجواز كان في «المسائل المصرية الثانية»، وقوله بالمنع كان في سائر تصانيفه، و منها «المسائل المصرية الثالثة».

فظهر كل الظهور أنه عدل عن القول بالتجوز، و ظهر على نفسه فساد ما أفتى به أولاً، فالقول الذي قاله بنفسه عدل عنه و ظهر عليه فساد لا عبرة به.

و قال في «المختلف»: لنا أنه قول علمائنا أجمع، فلا يعتد بخلاف السيد المرتضى مع فتواه بالموافقة، لأن الخلاف الصادر منه إن وقع قبل موافقته اعتبرت موافقته، لأنه يكون قد انعقد الإجماع بعد الخلاف، و إن وقع بعد الموافقة لم يعتد به، لأنه صدر بعد الإجماع، و قول علمائنا حجة، لأنه إجماع لا يجوز مخالفته (١)، انتهى، فتأمل! و يدل بعد الإجماع و فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيره، مما أشرنا إليه صحيحة هشام بن الحكم أنه قال للصادق عليه السلام: أخبرني عما يجوز السجود عليه و عما لا يجوز، قال: «السجود لا يجوز إلّا على الأرض أو ما أنبتت الأرض إلّا ما اكل أو لبس»، فقال له: جعلت فداك، ما العلمة في ذلك؟ قال: «لأن السجود خضوع لله عزّ و جلّ فلا ينبغي أن يكون على ما يؤكل و يلبس، لأن أبناء الدنيا عبيد ما يأكلون و يلبسون، و الساجد في سجوده في عبادة الله عزّ و جلّ، فلا ينبغي أن يضع جبهته [في سجوده] على معبود أبناء الدنيا الذين اغتروا بغرورها، و السجود على الأرض أفضل، لأنه أبلغ في التواضع و الخضوع لله عزّ و جلّ» (٢).

و صحيحة حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام قال: «السجود على ما أنبت

(١) مختلف الشيعة: ٢/ ١١٦.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٧٧ الحديث ٨٤٠، علل الشرائع: ٣٤١ الحديث ٢، و سائل الشيعة: ٥/ ٣٤٣ الحديث ٦٧٤٠ و ٣٦٧ الحديث ٦٨١٠.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٢٢

.....

الأرض إلّا ما اكل أو لبس» (١).

هذا على ما في «الفقيه»، لكن الشيخ رواها بطريق فيه جهالة (٢).

و حسنة زرارة- ب إبراهيم- عن الباقر عليه السّلام قال: قلت له: أسجد على الزفت يعنى القير؟ قال: «لا، و لا على الثوب الكرسف»  
 «٣»، الحديث.  
 و قويّة الفضل بن عبد الملك- بالقاسم بن عروة- قال: قال الصادق عليه السّلام: «لا يسجد إلّا على الأرض أو ما أنبتت الأرض إلّا القطن و الكتان» «٤».  
 حجّة المرتضى رواية داود الصرمى أنّه سأل أبا الحسن الثالث عليه السّلام: هل يجوز السجود على القطن و الكتان من غير تقيّة؟ فقال: «جائز» «٥».  
 و رواية حسن بن على بن كيسان أنّه كتب إلى أبى الحسن الثالث عليه السّلام: هل يجوز السجود على القطن و الكتان من غير تقيّة و لا ضرورة؟ فكتب إلى: «ذلك جائز» «٦».  
 و رواية ياسر الخادم قال: مرّ بى أبو الحسن عليه السّلام و أنا أصلى على الطبرى و قد ألقيت عليه شيئاً أسجد عليه، فقال لى: «ما لك لا تسجد عليه؟ أليس هو من

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٧٤ الحديث ٨٢٦، وسائل الشيعة: ٥/ ٣٤٤ الحديث ٦٧٤١.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢/ ٢٣٤ الحديث ٩٢٤.

(٣) الكافي: ٣/ ٣٣٠ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠٣ الحديث ١٢٢٦، الاستبصار: ١/ ٣٣١ الحديث ١٢٤٢، وسائل الشيعة: ٥/ ٣٤٦ الحديث ٦٧٥١.

(٤) الكافي: ٣/ ٣٣٠ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠٣ الحديث ١٢٢٥، الاستبصار: ١/ ٣٣١ الحديث ١٢٤١، وسائل الشيعة: ٥/ ٣٤٤ الحديث ٦٧٤٥.

(٥) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠٧ الحديث ١٢٤٦، الاستبصار: ١/ ٣٣٢ الحديث ١٢٤٦، وسائل الشيعة: ٥/ ٣٤٨ الحديث ٦٧٥٦.

(٦) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠٨ الحديث ١٢٤٨، الاستبصار: ١/ ٣٣٣ الحديث ١٢٥٣، وسائل الشيعة: ٥/ ٣٤٨ الحديث ٦٧٥٧ مع اختلاف.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٣

.....

نبات الأرض؟» «١».

و الجواب أنّ هذه الروايات ضعاف و شاذّة، و مع ذلك محمولة على التقيّة، و إن سأل الراوى عن حكم ذلك من غير تقيّة، لأنّ المعصوم عليه السّلام لو أجاب الراوى بالمنع لاحترز عنه فى مقام التقيّة أيضاً، كما كان عادة جماعة من الشيعة، من غاية حرصهم على الحقّ ما كانوا يتفطنون بمقام التقيّة، فكانوا يخالفون التقيّة فيقتلون أو يتضررون، كما هو العادة الآن بالنسبة إلى كثير من الشيعة، بل و غالبهم.

بل الظاهر أنّهم فى السابق أيضاً كانوا كذلك، مع أنّه ربّما كان نفس الفتوى تقيّة، لا أنّه اتّقاء، سيّما فى جواب المكاتبه، لما بيّناه مراراً.

مع أنّ الطبرى ربّما يكون المراد منه فى الحديث المذكور الحصر الطبرى، بل صرح جدّى العلامة بذلك «٢»، و كذلك المحقّق مولانا مراد فى «شرح الفقيه» و غيرهما «٣».

و احتج أيضا أنه لو كان محرّما، لجرى مجرى السجود على النجاسة. و معلوم أنّ هذا لا ينتهي إلى ذلك «٤». و فيه ما فيه، لكن في مقام التقيّة لو حصلت بالسجود على القطن أو الكتّان، يكون مقدّما على السجود على الصوف و ما مثله، كما لا يخفى، فتأمل جدّا.

فرع: المراد من المأكول العادي أن يطرد، فلو أكل نادرا أو في محلّ الضرورة أو الحاجة لرفع المرض، كالعقاقير التي يجعل في الأدوية، كخشبة

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٧٤ الحديث ٨٢٧، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠٨ الحديث ١٢٤٩، الاستبصار:

١/ ٣٣١ الحديث ١٢٤٣، وسائل الشيعة: ٥/ ٣٤٨ الحديث ٦٧٥٥.

(٢) روضة المتّقين: ٢/ ١٧٧.

(٣) مخطوط.

(٤) لاحظ! مختلف الشيعة: ١/ ١١٦.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٤

.....

الصندل و الخطمي و نحوهما، يصح السجود عليه، لأنّ الإطلاق ينصرف إلى الأفراد المتعارفة. و أمّا مثل العنّاب و أمثاله، فإنّه من المأكول العادي، و إن كانوا يأكلونه للنفع الذي هو فيه غالبا، بل حريصون عليه. فيشملة العلة المذكورة في صحيحة هشام «١»، كذلك الحال في مثل المنّ، و غيره من الأشياء اللذيذة المرغوبة التي لا يأكلونها إلّا دواء، أو حفظا للصحة، أو تحصيلاً للقوة.

و لو أكل الشيء في قطر دون قطر، ففيه وجهان: أطراد المنع لصدق الأكل عادةً عليه، و اختصاص كل قطر بمقتضى عادته، و الأوّل أقوى، لأنّ الحنطة و الشعير و التمر و أمثالها أيضا، ممّا يطرد أكله في قطر دون قطر، و أولى و أظهر منها الأرز و أمثاله. و لو أكل في حال دون حال، كقشور اللوز و أمثالها، يختص المنع بحال الأكل، و كذلك الحال فيما شاع أكله في حال و ندر أكله في حال، كورق الكرم و أمثاله، و الأحوط ترك السجود عليه مطلقا.

و قس على المأكول حال الملبوس.

و لا- يعتبر فيهما كونهما بحيث ينتفع بهما بالفعل، بل به أو بالقوة القريبة من الفعل، كما لو توقّف الأكل على الطبخ و على الطحن، و أن يعجن ثمّ يخبز، إلى غير ذلك، بل ربّما يتوقّف على أفعال أو أحوال كثيرة.

و كذلك الحال في الملبوس، إذ ربّما يتوقّف على أمور كالإخراج من القشر، ثمّ الحلج و الندف ثمّ الغزل ثمّ النسج ثمّ الخياطة، إلى غير ذلك من أمثال ما ذكر.

و عن العلامة في «التذكرة» و «المنتهى»، تجويز السجود على الحنطة

(١) راجع! الصفحة: ٢١ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٥

.....

و الشعر قبل الطحن.

و علل في «المنتهى» بكونهما غير مأكولين «١»، و في «التذكرة» بأن القشر حائل بين الجبهة و المأكول «٢».

و فيهما أن المتبادر من المأكول و الملبوس في المقام ما يشمل مثل الحنطة، سيما بعد ملاحظة العلة المذكورة، و القشر مأكول عادة، و داخل في المتبادر.

و يجوز السجود على الأجزاء المنفصلة من الأرض الغير المستحيلة، مثل المدر و التربة و الحجر و الحصى للإجماع، بل الضرورة من الدين و المذهب و الأخبار، هي كثيرة في الحصى و التربة الحسينية «٣».

قوله: (إلا عند الضرورة). إلى آخره.

هذا إجماعي، و يدل عليه العمومات في الصلاة، و عدم الحرج و العسر، فضلا عن الضرورة فإنها تبيح المحذورات، و ما ورد من أن «الميسور لا يسقط بالمعسور» «٤»، و أمثاله كما عرفت مرارا.

و الضرورة تشمل التقيّة بالإجماع و الأخبار، مثل صحيحة علي بن يقطين، عن الكاظم عليه السلام: عن الرجل يسجد على المسح و البساط، فقال: «لا بأس إذا كان في حال تقيّة» «٥» إلى غير ذلك.

(١) منتهى المطلب: ٣٥٤ / ٤.

(٢) تذكرة الفقهاء: ٢ / ٤٣٧ المسألة ١٠٢.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعه: ٥ / ٣٦١ الباب ١٣، ٣٦٥ الباب ١٦ من أبواب ما يسجد عليه.

(٤) عوالي اللآلي: ٤ / ٥٨ الحديث ٢٠٥ مع اختلاف سير.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١ / ١٧٦ الحديث ٨٣١، تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٠٧ الحديث ١٢٤٥، الاستبصار:

١ / ٣٣٢ الحديث ١٢٤٤، وسائل الشيعه: ٥ / ٣٤٩ الحديث ٦٧٥٨.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٦

.....

لكن عرفت أن الأولى و الأحوط في مقام التقيّة السجود على القطن و الكتان إن تيسر.

و من الضرورة أيضا الحر و البرد، كما ورد في الأخبار الكثيرة:

مثل صحيحة القاسم بن الفضيل عن الرضا عليه السلام أنه قال له: الرجل يسجد على كفه من أذى الحر و البرد؟ قال: «لا بأس به» «١».

و صحيحة محمد بن القاسم قال: كتب رجل إلى أبي الحسن عليه السلام: هل يسجد الرجل على الثوب يتقى به وجهه من الحر و البرد

و من الشيء يكره السجود عليه؟

فقال: «نعم لا بأس به» «٢».

و كصحيحة أحمد بن عمر قال: سألت أبا الحسن عليه السلام: عن الرجل يسجد على كم قميصه من أذى الحرّ و البرد أو على رداءه

إذا كان تحته مسح أو غيره مما لا يسجد عليه؟ فقال: «لا بأس به» «٣» إلى غير ذلك.

و منها رواية أبي بصير عن الباقر عليه السلام قال: قلت له: أكون في السفر فتحضر الصلاة و أخاف الرمضاء على وجهي كيف أصنع؟

قال: «اسجد على بعض ثوبك» قال: ليس على ثوب يمكنني أن أسجد على طرفه و لا ذيله، قال: «اسجد على ظهر كفيك فإنها إحدى

المساجد» «٤».

- (١) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠٦ الحديث ١٢٤١، الاستبصار: ١/ ٣٣٣ الحديث ١٢٥٠، وسائل الشيعة: ٥/ ٣٥٠ الحديث ٦٧٦٢.
- (٢) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠٧ الحديث ١٢٤٣، الاستبصار: ١/ ٣٣٣ الحديث ١٢٥٢، وسائل الشيعة: ٥/ ٣٥٠ الحديث ٦٧٦٤.
- (٣) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠٧ الحديث ١٢٤٢، الاستبصار: ١/ ٣٣٣ الحديث ١٢٥١، وسائل الشيعة: ٥/ ٣٥٠ الحديث ٦٧٦٣.
- (٤) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠٦ الحديث ١٢٤٠، الاستبصار: ١/ ٣٣٣ الحديث ١٢٤٩، وسائل الشيعة: ٥/ ٣٥١ الحديث ٦٧٦٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٧

قوله: (و جَوَزَ السَّيِّدَ). إلى آخره.

قد مرّ الكلام في ذلك مفصلاً «١».

قوله: (و لا يجوز على المعادن). إلى آخره.

هذا إجماعى، للإجماع على عدم جواز السجود إلّا على الأرض أو ما أنبتت، و المعادن ليست بأرض و لا ما أنبتته، إذ لا يطلقان عليها حقيقة، و لا تتبادر منهما بغير قرينه، سيّما بعد ملاحظة العلة المذكورة في عدم جواز السجود على المأكول و الملبوس، فلاحظ و تأمل! و يدلّ عليه الأخبار أيضاً، مثل رواية يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام قال: «لا تسجد على الذهب و لا على الفضة» «٢».

و صحيحة محمد بن الحسين أنّ بعض أصحابنا كتب إلى الكاظم عليه السلام يسأله عن الصلاة على الزجاج، قال: فلما نفذ كتابي إليه تفكرت و قلت: هو ممّا أنبتت الأرض، و ما كان لى أن أسأل عنه، فكتب إلى: «لا تصلّ على الزجاج و إن حدّثتك نفسك أنّه ممّا أنبتت الأرض، و لكنّه من الملح و الرمل و هما ممسوخان» «٣».

و حسنة محمد بن عمرو بن سعيد، عن الرضا عليه السلام قال: «لا تسجد على القفر و لا على القير و لا على الصاروج» «٤».

(١) راجع! الصفحة: ١٩- ٢١ من هذا الكتاب.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٣٢ الحديث ٩، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠٤ الحديث ١٢٢٩، وسائل الشيعة: ٥/ ٣٦١ الحديث ٦٧٩٣.

(٣) الكافي: ٣/ ٣٣٢ الحديث ١٤، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠٤ الحديث ١٢٣١، وسائل الشيعة: ٥/ ٣٦٠ الحديث ٦٧٩٢.

(٤) الكافي: ٣/ ٣٣١ الحديث ٦، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠٤ الحديث ١٢٢٨، الاستبصار: ١/ ٣٣٤ الحديث ١٢٥٤، وسائل الشيعة: ٥/ ٣٥٣ الحديث ٦٧٧٣ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٨

.....

و المراد من القفر قفر اليهود، و يسمّى بالفارسيّة «موميائي»، دواء مشهور معروف للجرح و الكسر و أمثالهما.

و مرّ حسنة زرارة- ب إبراهيم- عن الباقر عليه السلام المتضمنة للنهي عن السجود على القير «١».

و ما ورد من جواز السجود على القير «٢»- فمع عدم صحّة سندها، و معارضتها للأخبار المستفيضة بل المتواترة و الإجماع و غيرها ممّا مرّ- موافقته لرأى العامّة، فتعين حملها على التقيّة أو الضرورة.

مع أن المعهود الشائع المتعارف في العراق كون الصلاة على القير، و السجود عليه في السفن التي كانت في الفرات و الدجلة و غيرهما، و هي موضع التقيّة و الضرورة غالباً، على ما هو المعلوم من كون الشيعة في زمان صدور الروايات في غاية المزج و الاختلاط مع العامة، في الحضر فضلاً عن السفر، سيّما في السفن، بل الآن كاد أن تكون التقيّة مرتفعة في العراق، من جهة شدة مراعاة حاكمهم لسلطان الشيعة، بل و شدة تملّكهم لسلطان الشيعة، بل و حكامهم و أكابريهم.

و مع ذلك قلّمّا يتأتى في السفر في تلك السفن خالياً عن التقيّة، و يشهد على ما ذكر صحيحه معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام: عن الصلاة في السفينة، فقال:

«تستقبل القبلة بوجهك ثمّ تصلى كيف دارت [تصلى قائماً]، فإن لم تستطع فجالسا تجمع الصلاة فيها إن أرادوا و تصلّى على القير و القفر و تسجد عليه» (٣).

و المراد من قوله عليه السلام: «تجمع الصلاة إن أرادوا» أنّه تصلّى جماعة إن أرادوا

(١) الكافي: ٣/ ٣٣٠ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠٣ الحديث ١٢٢٦، الاستبصار: ١/ ٣٣١ الحديث ١٢٤٢، وسائل الشيعة: ٥/ ٣٤٦ الحديث ٦٧٥١.

(٢) وسائل الشيعة: ٥/ ٣٥٤ الحديث ٦٧٧٦ و ٦٧٧٧ و ٦٧٧٨ و ٦٧٧٩.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٩٥ الحديث ٨٩٥، وسائل الشيعة: ٥/ ٥٠٦ الحديث ٧١٨٢.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٩

.....

لظاهر العبارة، و لما يظهر من تتبع الأخبار الواردة في هذا الباب، فتأمل حتّى تجد الشهادة.

و قريب منها رواية إبراهيم بن ميمون أنّه قال للصادق عليه السلام: نخرج إلى الأهواز في السفن فنجمع الصلاة فيها؟ قال: «نعم ليس به بأس»، قلت: و نسجد على ما فيها و على القير؟ قال: «لا بأس» (١).

و بملاحظة قوله: و نسجد على ما فيها، يظهر ظهورا تامّا كون المقام مقام تقيّة، لأنّ غالب ما فيها لا يجوز السجود عليه.

مع أنّ المعصوم عليه السلام أجاب بعدم البأس من دون استفعال و تقييد، و ممّا ذكر ظهر فساد حمل الخبرين المانعين على الكراهة، مع كونهما حسنة كالصحيحة، لأنّ حسن أحدهما بعلى بن إسماعيل الميثمي و حسن الآخر بإبراهيم بن هاشم، و منجرتين بالشهرة، بل الإجماع و الأخبار و غيرها على ما عرفت.

قوله: (و في الأراضى). إلى آخره.

قال الشيخ في «النهاية»: و لا بأس بالسجود على الجصّ و الحجر و الخزف إلى أن قال: و لا يجوز السجود على الصهروج (٢).

و قال في «المعتبر» - بعد أن منع من التيمّم على الخزف، لخروجه بالطبخ عن اسم الأرض -: و لا يعارض بجواز السجود [لأنّه قد يجوز السجود] على ما ليس بأرض كالكاغذ (٣).

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٩١ الحديث ١٣٢٤، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٩٨ الحديث ٩٠٨، وسائل الشيعة: ٤/ ٣٢٠ الحديث ٥٢٧٠.

(٢) النهاية للشيخ الطوسي: ١٠٢.

(٣) المعتبر: ١/ ٣٧٥.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٠

.....

و فيه، أنه إذا خرج عن اسم الأرض، فلا يصح السجود عليه ولا يجوز، لما مر من عدم جواز السجود على غير الأرض، الثابت من الإجماعات المنقولة «١»، بل الإجماع الواقعي، لو لم نقل ضروري المذهب.

و الأخبار الصحيحة والمعتبرة التي لا تأمل لأحد في حجيتها حتى المحقق، فإنها مستنده في فتاويه، و جواز السجود على الكاغذ من الأدلة التي ستعرفها، و لم يوجد خبر دال على جواز السجود على الخزف و لا دليل آخر.

و في «المدارك»: قد قطع الأصحاب بجواز السجود على الخزف، حتى أن العلامة في «التذكرة» استدلل على عدم خروجه بالطبخ عن اسم الأرض بجواز السجود عليه «٢». إلى أن قال: و الأولى اجتنابه لما ذكره المصنف من خروجه بالطبخ عن اسم الأرض، و إن أمكن توجه المنع إليه، فإن الأرض المحترقة يصدق عليها اسم الأرض عرفا.

و يمكن أن يستدل على الجواز أيضا بما رواه الشيخ، و الصدوق، في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن أبي الحسن عليه السلام أنه سأله عن الجصّ توقد عليه النار بالعدرة و عظام الموتى ثم يجصص به المسجد أ يسجد عليه؟ فكتب بخطه: «أن الماء و النار قد طهرا» «٣».

وجه الدلالة، أنها تدل بظاهرها على جواز السجود على الجص، و الخزف في معناه، و يؤيده الأخبار المتضمنة لجواز السجود على القرطاس «٤».

(١) راجع! الصفحة: ١٩ من هذا الكتاب.

(٢) لاحظ! تذكرة الفقهاء: ١٧٧ / ٢ المسألة ٢٩٨.

(٣) الكافي: ٣ / ٣٣٠ الحديث ٣، من لا يحضره الفقيه: ١ / ١٧٥ الحديث ٨٢٩، تهذيب الأحكام: ٢ / ٢٣٥ الحديث ٩٢٨، وسائل الشيعة: ٥ / ٣٥٨ الحديث ٦٧٨٨ مع اختلاف سير.

(٤) انظر! وسائل الشيعة: ٥ / ٣٥٥ الباب ٧ من أبواب ما يسجد عليه.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣١

.....

و صحيحة معاوية بن عمّار الدالة على جواز السجود على القير «١» انتهى «٢».

ما ذكره من قطع الأصحاب محل نظر، إذ لم يظهر إلّا من بعضهم في بعض كتبه.

نعم، ربّما يظهر ممّا ذكر في «المعتبر» و «التذكرة» كونه مسلّمًا في نظرهما في الجملة في وقت كتابتهما ما ذكرنا.

و هذا لا يقتضى المسلميّة في الواقع عند الكلّ، فضلا عن قطعهم و لذا ترى المحقق يظهر منه المنع في «الشرائع» و «النافع» «٣».

و الشيخ جعل من الاستحالة المطهّرة صيرورة التراب خزفا «٤»، و هذا صريح في عدم صدق الأرض عليه، ففي أيّ كتاب منه لم يستثن الخزف فيه يكون حاكما بالمنع.

بل العلامة أيضا لا يظهر منه تجويزه في غير «التذكرة» حتى «المنتهى» بل ربّما يظهر منه أيضا عدم تجويزه في باقي كتبه «٥»، إلّا أن يقال: لما كان اعتقاده عدم الخروج عن اسم الأرض، لهذا لم يستثن.

لكن ذلك أيضا لا يخلو عن إشكال، لأنّ غير واحد من مقامات كتبه يقتضى التنبيه على عدم الخروج، و أنّه لذلك جائز، فلاحظ المقامات، فتأمل جدّا.



و مع ذلك، هل يكون ذلك مقتضيا للحكم بقطعه؟ سلمنا، كيف اقتضى ذلك

- (١) تهذيب الأحكام: ٣٠٣/٢ الحديث ١٢٢٤، ٢٩٥/٣ الحديث ٨٩٥، وسائل الشيعة: ٣٥٤/٥ الحديث ٦٧٧٨.  
 (٢) مدارك الأحكام: ٢٤٤/٣ و ٢٤٥ مع اختلاف يسير.  
 (٣) شرائع الإسلام: ٧٣/١، المختصر النافع: ٢٧.  
 (٤) الخلاف: ١/١ المسألة ٢٣٩.  
 (٥) نهاية الأحكام: ٢٩١/١، قواعد الأحكام: ٢٩/١.  
 مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٢

.....

### الحكم بقطع الكل؟

مع أنّ القدماء صرحوا بعدم جواز السجود إلّا على الأرض أو ما أنبتت، و ادّعوا الإجماع، و كونه من دين الإمامية، على حسب ما أشرنا إلى بعض كلماتهم «١»، بل المتأخرون أيضا أفتوا كذلك، و ادّعوا الإجماع على ذلك.  
 و مع ذلك لا خفاء في خروج الخزف عن صدق اسم الأرض عليه حقيقة أو تبادرا من دون قرينة أصلا، إذ لا خفاء في عدم التبادر إلى الذهن الخالي عن القرينة و الغافل عن هذا النزاع و المعركة، بل من سماع مجرّد لفظ الأرض الخالي عن القرينة بالمرّة لا يتبادر إلى الذهن، الأجزاء المنفصلة من الأرض مثل الفردة من المدرة أو الحجر، أو الكفّ من التربة أو الحصى، فما ظنك بالخزف؟  
 بل صرح في «الذخيرة» بأنّه يجوز الصلاة على المنفصلة المذكورة، و إن لم يصدق عليها اسم الأرض، و صرح في الخزف بأنّ الظاهر أنّه مستحيل عن الأرض، و أنّ اسم الأرض لا يصدق عليه «٢».  
 و في «المدارك» أيضا اعترف بذلك كما ذكرنا «٣» و مع جميع ما ذكر لم ير من الفقهاء أنّهم تعرّضوا لجواز السجود على الخزف، إلّا من قليل منهم في قليل من كتبه، فظاهر كلّ من لم يتعرّض لعدم الجواز بلا تأمل! على أنّه غاية ما يكون التأمل في صدق اسم الأرض عليه بالنحو الذي ذكر، مع أنّه لا تأمل في عدم الصدق، و عدم التبادر على حسب ما ذكر، فمع عدم تصرّيحهم بالجواز كيف يمكن الحكم بقطعهم بالجواز، لو لم نحكم بقطعهم بعدم الجواز؟

(١) راجع! الصفحة: ١٩ من هذا الكتاب.

(٢) ذخيرة المعاد: ٢٤١.

(٣) مدارك الأحكام: ٢٤٤/٣.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٣

.....

على أنّه على فرض أنّهم رجّحوا عدم الخروج عن الاسم و جواز السجود، فكيف كانوا يحكمون بعدم جواز السجود على غير الأرض و جواز السجود عليه؟

و يكتفون بمجرّد هذا لبيان حكم جواز السجود على الخزف و يقنعون، مع كونه محلّ الإشكال و التأمل، موقوفا على بذل جهد في الترجيح و اجتهاد في الحكم، و موقوفا على دليل، لأنّه ليس من البديهيات، و النظرى يحتاج إلى كسب و نظر؟

و كيف كانوا، لا- يظهرون أنهم رجحوا التجويز، و أنهم بسببه يحكمون بالجواز، مع أنهم إن لم يظهروا هذا، فلا- أقل من إظهارهم نفس التجويز و إفتائهم به، فإنه أشكل من سائر مسائلهم الاجتهادية، و فتاواهم التي صرحوا بها، و أنهم ألقوا كتبهم لأجل إظهارهم ما أفتوا في المسائل النظرية، و الأحكام الغير الضرورية، و لم يصنفوا تصانيفهم في الفقه إلا لما ذكر، فكيف كانوا في أشكل مما هو أشد إشكالا لم يظهروا أصلا لا نفس فتاواهم، و لا منشأها بوجه من الوجوه؟

و مع ذلك يكونون قاطعين بالجواز، و عدم الخروج عن المتبادر من لفظ الأرض الخالي عن القرينة، مع كونه أشكل النظريات، و لو سلمنا قطعهم بذلك إجماعا، لا جرم يكون ذلك، كما لا يخفى.

مع أنه رحمه الله في كثير من المسائل اكتفى بقطع الأصحاب و جعله علّة حكمه، مثل ما فعل في نجاسة المنى من كل حيوان له نفس سائله، و غير ذلك ممّا لا- يحصى كثرة، على أنه رحمه الله كيف حكم أولا بالخروج عن اسم الأرض، و جعله علّة لحكمه بأولوية الاجتناب، و ناقش فيه بلا فصل؟! مع أن صدق اسم الأرض على نفس الأرض المحترقة عرفا لو سلم، لا يقتضى صدقه على الأجزاء المنفصلة المنطبعة، بحيث صارت خزفة و هل هذا إلا إثبات اللغّة بالقياس و اتفق العامة على فساده فضلا عن الخاصّة؟! مع أن صدق اسم الأرض على المحترقة عنها لا نسلم كونه على سبيل

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٤

.....

الحقيقة و المتبادر من لفظ الأرض الخالي عن القرينة بالمرّة، إذ الظاهر عدم تبادرها من مجرد سماع لفظ الأرض مع كون الذهن خاليا عن المشائب سالما عن المعاييب.

مع أنه لو صدق عليها لصدق على المحترقة التي صارت رمادا أيضا، لعدم الفرق بينهما في الصدق المزبور، و لا شك في استحالة الرماد.

و أما دلالة الصحيحة، فقد مرّ الكلام فيها في مبحث المطهّرات، و مع ذلك اتفق الأصحاب على عدم مطهريّة الماء بالنحو المذكور فيها و اتفق المعظم على عدم مطهريّة الطبخ المزبور.

و مع ذلك قوله «١»: و الخزف في معناه أيضا، فيه ما فيه.

و مع ذلك دلالتها على جواز السجود محلّ تأمل لأنّ عدوله عليه السّلام عن الجواب بجواز السجود إلى الحكم بالتطهير ربّما لا يخلو عن دفاع من جهة التقية، فإنّ العامة يجوزون السجود على كلّ شيء، و هم عليهم السّلام ما كانوا يرضون إلا بالسجود على الأرض الحقيقي.

فلو كتب عليه السّلام: يجوز السجود عليه، لكان حكما بغير ما أنزل الله من دون ضرورة، لأنّ الجواب بأنّ الماء و النار قد طهّراه، ما أغنى عن ذلك الحكم، فلو جاز السجود عندهم على الجص، لأجاب نفس ما سأله الراوى من دون عدول إلى غيره، مع ما في الغير من العنايات و الإشكالات الظاهرة.

و المكاتبات قلّما تخلو من الحزازات و الإشكالات، على ما صرح به جدّى العلّامة المجلسي «٢»، لأنهم عليهم السّلام ما كانوا يأمنون من وقوعها في يد من لا يرضون من العامة أو الخاصّة و لذا كانوا يرتكبون الحزازات حتّى يتفطن الراوى و السائل بأنّه

(١) أى قول صاحب المدارك.

(٢) لاحظ! روضة المتّقين: ٢/ ١٥٦، ٣/ ٤٠٦.

.....

من جراب النورة.

و لو وقعت المكاتبه في يد عدوهم، لحكموا بعدم الحكم منهم عليهم السّلام، لأنهم أجلّ شأنًا من أمثال هذه الحزازات، فلو كان المعصوم عليه السّلام يكتب أنّه لا يجوز السجود على الجص، لكانت الكتابة ربّما تقع في يد العدو، ويحكم بأنّه حكم الأئمّة عليهم السّلام، و من أحكامهم على الشيعة، فيحصل خطر عظيم على المعصوم عليه السّلام و السائل و الحامل أيضا، فلذا أجاب بما أجاب، مع ما فيه من الحزازات، و الله يعلم.

و بالجملة، لا شكّ في أنّ الترك أوفق من الاحتياط، بل موافق لمقتضى الأدلّة المنفيّة التي عرفتها من الإجماعات، و فعل الرسول صلى الله عليه و آله و سلم، و توقيفّية العبادة، و ظواهر الأخبار المستفيضة، لو لم نقل متواترة و غير ذلك، على أنّه في «الفقه الرضوي»: لا تسجد على آجر- يعنى المطبوخ «١»- انتهى.  
قوله: (قولا واحدا).

ادّعى في «المسالك» الإجماع «٢»، و الظاهر عدم الخلاف من أحد إلّا من «الذكري» فإنّه قال: و في النفس من القرطاس شيء، من جهة اشتماله على النورة المستحيلة، إلّا أن نقول: الغالب جوهر القرطاس، أو نقول: جمود النورة يرد عليها اسم الأرض «٣». و فيه ما فيه، فإنّ الحكم بعد ثبوته من الدليل الشرعي لا يبقى وجه للتأمل فيه!

(١) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ١١٣.

(٢) مسالك الأفهام: ١/ ١٧٨ و ١٧٩.

(٣) ذكرى الشيعة: ٣/ ١٤٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٦

.....

و الدليل هو الصحاح المنجبره بالفتاوى من الكلّ، بل الإجماع المنقول الظاهر كونه واقعيا، بملاحظة الاتفاق في الفتوى. و الصحاح، صحيحة على بن مهزيار، قال: سأل داود بن فرقد أبا الحسن عليه السّلام عن القرطاس و الكواغد المكتوبة [عليها] هل يجوز السجود عليها؟ فكتب: «يجوز» «١».

و صحيحة جميل عن الصادق عليه السلام: أنّه كره أن يسجد على قرطاس عليه كتابة «٢».

و صحيحة صفوان الجمال قال: رأيت الصادق عليه السلام في المحمل يسجد على قرطاس و أكثر ذلك يومئ إيماء «٣».

و اعلم! أنّ كلام الأصحاب مطلق، و اعتبر في «التذكرة» كون القرطاس مأخوذا من غير الإبريسم، لأنّه ليس بأرض و لا نباتها «٤».

و قال في «الدروس»: و لو اتّخذ القرطاس من القطن أو الكتان أو الحرير لم يجرز «٥».

و عن «الذكري» أنّه قال فيه: الأكثر اتّخذ القرطاس من القنب، فلو اتّخذ من الإبريسم فالظاهر المنع، إلّا أن يقال: ما اشتملت عليه من أخلاط النورة يجوز له،

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٧٦ الحديث ٨٣٠، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠٩ الحديث ١٢٥٠، الاستبصار:

١/ ٣٣٤ الحديث ١٢٥٧، وسائل الشيعة: ٥/ ٣٥٥ الحديث ٦٧٨٢.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٣٢ الحديث ١٢، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠٤ الحديث ١٢٣٢، الاستبصار: ١/ ٣٣٤ الحديث ١٢٥٦، وسائل الشيعة: ٥/ ٣٥٦ الحديث ٦٧٨٣.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠٩ الحديث ١٢٥١، وسائل الشيعة: ٥/ ٣٥٥ الحديث ٦٧٨١.

(٤) تذكرة الفقهاء: ٢/ ٤٣٧ المسألة ١٠٢.

(٥) الدروس الشرعية: ١/ ١٥٧.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٧

.....

و فيه بعد، لاستحالتها عن اسم الأرض.

و لو اتخذ القطن أو الكتان أمكن بناؤه على جواز السجود عليهما، و أمكن أن يقال: المانع للبس، حملا للقطن و الكتان المطلقين على المقيد، فحينئذ يجوز السجود على القرطاس و إن كان منهما، لعدم اعتبار لبسه و عليه يخرج جواز السجود على ما لم يصلح للبس من القطن أو الكتان «١»، انتهى.

و لا يخفى ما فيه، لأن تقييد كلام الأصحاب بذلك فاسد، بل النصوص أيضا، كما لا يخفى، على أن القرطاس مستحيل عن اسم نبات الأرض من القطن و الكتان و القنب و نحوه أيضا. فأى فائدة في أخذه من القنب، و عدم الإشكال فيه أصلا، و الاستشكال في المأخوذ من القطن و نحوه، ثم الحل بما حله.

نعم، لو صح أن الأكثر اتخذ القرطاس من القنب، لصح ما ذكره في «الدروس». و في «الذكرى» أيضا من عدم الإشكال في المتخذ من القنب، و الإشكال في المتخذ من القطن و نحوه، للإجماع و الصحاح المذكورة، و كون المطلق ينصرف إلى الغالب، و كون الأكثر يقينا، و غيره غير خال من الريبة، فلا يحصل فيه البراءة اليقينية.

لكن المشاهد في أمثال زماننا عدم أكثرية الأخذ من القنب من الأخذ من القطن، بل الأمر بالعكس. نعم، الأخذ من الإبريسم أقل، بل لعله نادر كالأخذ من الوبر، بل هو أندر و أندر، فالتأمل في النادر بمكانه، بل الأقل أيضا، لانصراف الإطلاق إلى الشائع و الغالب، و عدم الوثوق في إرادتهما من المطلق، سيما في مقام لزوم تحصيل البراءة اليقينية.

إلا أن يقال: لم يظهر كون زمان المعصوم عليه السلام مثل الآن، و أن الأكثر في زمان

(١) ذكرى الشيعة: ٣/ ١٤٦.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٨

.....

المعصوم عليه السلام كان الأخذ من القنب، و أن القرطاس الوارد في الأخبار منصرف إلى المأخوذ من القنب، و أن المأخوذ من القنب قطعي الإرادة في الأخبار و الفتاوى من كونه أكثر، بخلاف المأخوذ، من القطن و نحوه، سيما بعد ملاحظة الإجماع و الأخبار المانع عن السجود على نحو القطن و الكتان، و المجوزين للسجود على مثل القنب، بحصول تأييد منهما على ما ذكر. لكنه محل نظر بملاحظة كلام الأصحاب و عدم استثنائهم، مع ظن غلبة وجود المأخوذ من القطن و الكتان في زمانهم. و الوارد في بعض الصحاح: القراطيس و الكواغد «١»، و الجمع المحلى يفيد العموم.

و كيف كان، الأقوى المنع من المأخوذ من نحو الإبريسم، والأحوط الاقتصار على المأخوذ من نحو القنّب، والله يعلم. و اعلم! أنه روى في «الكافي» و «التهذيب» بسندهما عن علي بن الريان أنه كتب بعض أصحابنا بيد إبراهيم بن عقبة إلى الجواد عليه السلام يسأله عن الصلاة على الخمر المدنيّة، فكتب: «صلّ فيها ما كان معمولاً بخيوطه و لا تصلّ على ما كان معمولاً بسيورة» «٢»، الحديث.

و الشيخ أفتى بمضمونها في «النهاية» «٣»، و الفقهاء أيضا ربّما تعرّضوا لذكر مضمون الرواية مع توجيهها، قال في «المنتهى»: إذا كانت السيور ظاهرة تشمل

(١) وسائل الشيعة: ٥/ ٣٥٥ الحديث ٦٧٨٢.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٣١ الحديث ٧، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠٦ الحديث ١٢٣٨، وسائل الشيعة: ٥/ ٣٥٩ الحديث ٦٧٩٠.

(٣) النهاية للشيخ الطوسي: ١٠٢.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٩

.....

الجبهة «١»، و قريب من ذلك في «الدروس» «٢».

و لا- يخفى ما فيه بأن كون السيور تشمل الجبهة ممّا لا يتأتّى عادة، فهذه الرواية تدلّ بظاهرها على اشتراط وضع قدر الدرهم من الجبهة على ما يصحّ السجود في السجدة، على ما هو رأى الصدوق و غيره «٣»، و تجوز ما كانت بخيوطه، بناء على رقة الخيط و لطافته و نهاية رخاوته، و لهذه سميت بخمره، لأنّ خيوطها مستورة بسعفها، على ما صرح به في اللغة مثل «النهاية» «٤»، بخلاف السيور المأخوذة من الجلود، إذ مشاهد محسوس عدم سترها في السعف و نحوه، لغلظتها و صلابتها، في الجملة، أو أنّها من الأخبار الدالّة على جواز السجود على القطن «٥»، و حمل أيضا الخيوط على ما يصحّ السجود عليه، مثل ما يؤخذ من الخوص.

و يحتمل أن يكون اللفظ «بخيوطه»، بالإضافة إلى الضمير العائد إلى كلمة «ما» الموصولة، أي الخيوط التي من نفس جنس الخمره، فإنّ الخمره سجادة صغيرة و كبيرة منسوجة من السعف، كان الناس يصلّون عليها أو يسجدون، و كانت متداولة في زمان الرسول صلّى الله عليه و آله و سلّم و الأئمة عليهم السلام أنّهم يسجدون عليها، من جهة كونها من نبات الأرض غير المأكولة و لا الملبوسة عادة.

و أمّا إضافة «سيورة» فلعلّها من باب المشاكلة و نحوها، فلا يكون حينئذ إشكال في الإتيان بالتاء التي لم تعهد من العرب حتّى يحتاج إلى الجواب بإتيان نظيره

(١) منتهى المطلب: ٤/ ٣٦٤.

(٢) الدروس الشرعية: ١/ ١٥٧.

(٣) المقنع: ٨٧، السرائر: ١/ ٢٢٥، الدروس الشرعية: ١/ ١٨٠، ذكرى الشيعة: ٣/ ٣٨٩.

(٤) النهاية لابن الأثير: ٢/ ٧٨.

(٥) وسائل الشيعة: ٥/ ٣٤٨ الحديث ٦٧٥٥-٦٧٥٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٠

.....

من لغة العرب، كما فعله الراوى.  
 و يمكن أن يكون - رفعا للإشكال - الوارد فى قوله عليه السّلام: «بسيورة»، فتأمل! وقيل: إنّ المنع فيما كان «بسيورة» من جهة أنّ عاملها كانوا لا يحترزون عن الميتة، أو يزعمون أنّ دباغها طهورها، و ربّما كان المنع من جهة كونه انتفاعا بالميتة.  
 وقد ورد فى الأخبار المنع عن الانتفاع بها مطلقا، كما مرّ فى بحث النجاسات «١».  
 قوله: (نعم يكره). إلى آخره.  
 مرّ الصحيح الظاهر فيها، هذا إذا وقع المسمّى العرفى من الجبهة على القرطاس، وإلا لم يكن سجودا على القرطاس، بل يكون سجودا على المداد، و لم يظهر صحّة السجود عليه، لعدم صدق القرطاس، و لا الأرض، و لا ما أنبت عليه عرفا.  
 و تخيل كون الحبر و المداد عرضا، غير حائل من كون السجود على القرطاس فاسد.  
 و الصحيح المذكور من الأخبار الدالّة على كفاية المسمّى فى وضع الجبهة على حسب ما مرّ «٢».  
 و الظاهر عدم الفرق بين القارئ و الأئمة فى الكراهة المذكورة، لإطلاق النصّ و الفتاوى، لكن نقل عن «المبسوط» أنّه لا يكره فى حقّ الأئمة و لا القارئ

(١) راجع! الصفحة: ٤٧٩ - ٤٨١ (المجلد السابع) من هذا الكتاب.

(٢) راجع! الصفحة: ١٣ و ١٤ من هذا الكتاب.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤١

.....

إذا كان هناك مانع من البصر «١».  
 و كذا نقل عن ابن إدريس «٢»، فظهر منهما أنّهما فهمما كون الكراهة من جهة شغل المصلّى بالقراءة.  
 و الظاهر كون الكراهة من جهة عدم ملاقات القرطاس مقدارا معتدّا به فى السجود، نظير السجود على الخمر المعمولة بالسيور، فتأمل، فعلى هذا، لا كراهة إذا كانت الكتابة ممّا يصحّ السجود عليه، مثل ماء البقم و غيره، ممّا يتحقّق به الكتابة، مع كونه من نبات الأرض غير المأكول و الملبوس العاديين، فتأمل!

### فرع: الوحل لا يصحّ «٣» السجود عليه،

بل لا يمكن لما عرفت من كونه الوضع على الشىء فالطين إذا كان بحيث لا تغرق الجبهة فيه و تثبت عليه، يصحّ السجود عليه، فإذا تطيّنت الجبهة بالسجود عليه، أزيل الطين عنها للسجود ثانيا و هكذا، حتّى يتحقّق وضع الجبهة على الأرض، و على ما يصحّ السجود عليه منها و إذا غرقت و لم تثبت، فلا شكّ فى عدم الصحّة و الإمكان.  
 و ممّا ذكر ظهر التأمل فى صحّة صلاة من يربط التربة الحسينيّة أو غيرها بالجبهة للسجود عليهما فى مقام التقيّة أو غيرها، إلا أن لا يكون ملاصقا بالجبهة حال الربط، و يصير ملاصقا حال السجود، فيتحقّق وضع الجبهة عليه.  
 و فى صحیحته الحلبي أنّه سأل الصادق عليه السّلام: أيمسح الرجل جبهته فى الصلاة إذا لصق بها التراب؟ فقال: «نعم، قد كان أبو جعفر عليه السّلام يمسح جبهته فى الصلاة إذا لصق بها التراب» «٤».

(١) نقل عنه فى ذخيرة المعاد: ٢٤٢، لاحظ! المبسوط: ١ / ٩٠.

(٢) نقل عنه في ذخيرة المعاد: ٢٤٢، لاحظ! السرائر: ١/ ٢٦٨.

(٣) في (ز ٣): لا يجوز.

(٤) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠١ الحديث ١٢١٦، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٧٣ الحديث ٨٢١٤.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤٢

.....

وقال الصدوق: ويكره أن يمسح الرجل التراب من جبهته و هو في الصلاة، ويكره أن يترك بعد ما يصلّى «١». وسيجىء أيضا أنّ الصادق عليه السلام كان كلّما رفع رأسه من السجود أخذ الحصى من جبهته فوضعه على الأرض «٢»، فتأمل جدًّا.

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٧٧ ذيل الحديث ٨٣٩ مع اختلاف يسير.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٧٦ الحديث ٨٣٥، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٧٣ الحديث ٨٢١٦ مع اختلاف.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤٣

#### ١٦٤- مفتاح [ما يجب في السجود]

و يجب فيه الذكر و الطمأنينة بقدره، و رفع الرأس من كلّ من السجدين، مطمئنًا بعد أولهما، إجماعًا في الجميع، و للصحاح المستفيضة «١»، و الكلام في الذكر هنا كما في الركوع بعينه، و الخلاف الخلاف، إلّا أنّه يقول في التسيح التام هنا بدل «العظيم» «الأعلى»، كما في النصوص «٢».

(١) وسائل الشيعة: ٥/ ٤٥٩ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة، ٦/ ٢٩٨ الباب ٣، ٢٩٩ الباب ٤ من أبواب الركوع.

(٢) وسائل الشيعة: ٦/ ٢٩٩ الحديث ٨٠١٨، ٣٠٠ الحديث ٨٠٢٢، ٣٠١ الحديث ٨٠٢٤.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤٥

قوله: (يجب فيه).

قد ذكرنا في الركوع ما يظهر منه الحال في السجود أيضا «١».

(١) راجع! الصفحة: ٤٥١-٤٥٦ (المجلد السابع) من هذا الكتاب.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤٧

#### ١٦٥- مفتاح [ما يستحب في السجود]

يستحب في ما تضمّنه الصحيح من فعل الصادق عليه السلام تعليما لحمّاد:

ثمّ كبير و هو قائم، و رفع يديه حيال وجهه، ثمّ سجد و بسط كفيّه مضمومتى الأصابع بين يدي ركبته حيال وجهه، فقال: سبحان ربّي

الأعلى و بحمده ثلاث مّرات، و لم يضع شيئاً من جسده على شيء منه و سجد على ثمانية أعظم: الكفّين، و الركبتين، و أنامل إبهامى الرجلين، و الجبهة، و الأنف.

و قال: سبعة منها فرض يسجد عليها، و هى التى ذكرها الله فى كتابه فقال وَ أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا «١» و هى: الجبهة و الكفّان و الركبتان و الإبهامان، و وضع الأنف على الأرض سنّة، ثم رفع رأسه من السجود فلما استوى جالساً قال: «الله أكبر»، ثم قعد على فخذه الأيسر قد وضع ظهر قدمه الأيمن على بطن قدمه الأيسر و قال: «أستغفر الله ربّى و أتوب إليه»، ثم كبر و هو جالس و سجد السجدة الثانية، و قال كما قال فى الأولى، و لم يضع شيئاً من بدنه على شيء منه فى ركوع و لا سجود، و كان مجنّحاً، و لم يضع

(١) الجنّ (٧٢): ١٨.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤٨

ذراعيه على الأرض «١».

و الصدوق أوجب الإرغام «٢» بالأنف «٣»، و له الموثّق: «لا تجزئ صلاة لا يصيب الأنف فيها ما يصيب الجبين» «٤». و لعل المراد بالإجزاء الكامل.

و ما تضمّنه الصحيح الآخر: «فإذا أردت أن تسجد فارفع يديك بالتكبير و خرّ ساجداً و ابدأ بيديك تضعهما على الأرض قبل ركبتيك تضعهما معاً، و لا تفرش ذراعيك افتراش السبع ذراعه، و لا تضعنّ ذراعيك على ركبتيك، و لكن تجنّح بمرفقيك، و لا تلتزق كفّيك بركبتيك، و لا تدنهما من وجهك بين ذلك حيال منكبيك، و لا تجعلهما بين يدي ركبتيك، و لكن تحرفهما عن ذلك شيئاً و ابسطهما على الأرض بسطاً و اقبضهما إليك قبضاً، و إن كان تحتها ثوب فلا يضرك، و إن أفضيت بهما إلى الأرض فهو أفضل، و لا تفرّجن بين أصابعك فى سجودك، و لكن ضمهنّ جميعاً» «٥».

(١) وسائل الشيعة: ٥ / ٤٦٠ الحديث ٧٠٧٧، ٤٦١ الحديث ٧٠٧٨.

(٢) الإرغام: إصاق الأنف بالرغام بالفتح و هو التراب. انظر الصحاح: ٥ / ١٩٣٤، مجمع البحرين: ٦ / ٧٣.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٠٥ ذيل الحديث ٩٣٠.

(٤) وسائل الشيعة: ٦ / ٣٤٤ الحديث ٨١٣٦ مع اختلاف يسير.

(٥) وسائل الشيعة: ٥ / ٤٦١ الحديث ٧٠٧٩ مع اختلاف يسير.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤٩

قوله: (و الصدوق أوجب). إلى آخره.

فى «المنتهى» ادّعى إجماع علمائنا على الاستحباب، و نقل القول بالوجوب عن غير واحد من العامّة، و ردّه بروايتين من العامّة، و روايات من الخاصّة «١».

و الموجوبون من العامّة رووا عن النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلّم «٢» مضمون الموثّقة الآتية، و الظاهر أنّه يجزئ إصابة الأرض بما حصل من الأنف، و إن اعتبر السيد إصابة الطرف الذى يلى الحاجبين، لإطلاق الأخبار «٣».

و الظاهر أنّ فتواه عين مضمون الموثّقة، و هى موثّقة عمّار عن الصادق عليه السّلام عن آباءه عليهم السّلام عن على عليه السّلام أنّه قال: لا تجزئ «٤» إلى آخر ما ذكره المصنّف.

مع أنّ الكلينى رحمه الله أيضاً روى فى الصحيح «٥» عن عبد الله بن المغيرة، عمّن سمع الصادق عليه السّلام يقول: «لا صلاة لمن لا



يصيب أنفه ما يصيب جبينه» (٦).

مع أن الصدوق قال أيضا: إنه سنّة في الصلاة، فمن تركه متعمدا فلا صلاة له «(٧)، وفتواه في قوله: سنّة عين مضمون صحيحة حمّاد «(٨)، والذي ذكره المصنّف.

و صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام أنه قال: «السجود على سبعة أعظم:

- (١) منتهى المطلب: ١٥٩ / ٥ و ١٦٠.
- (٢) صحيح مسلم: ١ / ٢٩٧ الحديث ٢٣٠ و ٢٣١، السنن الكبرى للبيهقي: ٢ / ١٠٣.
- (٣) رسائل الشريف المرتضى: ٣ / ٣٢.
- (٤) تهذيب الأحكام: ٢ / ٢٩٨ الحديث ١٢٠٢، الاستبصار: ١ / ٣٢٧ الحديث ١٢٢٣، وسائل الشيعة: ٦ / ٣٤٤ الحديث ٨١٣٦.
- (٥) في (د ٢) و (ك): في الكافي كالصحيح.
- (٦) الكافي: ٣ / ٣٣٣ الحديث ٢، وسائل الشيعة: ٦ / ٣٤٥ الحديث ٨١٣٩.
- (٧) الهداية: ١٣٧.
- (٨) من لا يحضره الفقيه: ١ / ١٩٦ الحديث ٩١٦، وسائل الشيعة: ٥ / ٤٥٩ الحديث ٧٠٧٧.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٥٠

.....

الجبهة، و اليدين، و الركبتين، و الإبهامين، و ترغم بأنفك إرغاما، فأما الفرض فهذه السبعة، و أما الإرغام [بالأنف] فسنة من النبي صلى الله عليه و آله و سلم» (١).

فيحتمل أن لا يكون مخالفا للمشهور، و على تقدير المخالفة فلا ريب في ضعفه، لرواية محمد بن مصادف، قال: سمعت الصادق عليه السلام يقول: «إنما السجود على الجبهة ليس على الأنف سجود» (٢)، و هي منجبرة بالشهرة العظيمة بل الإجماع، و بما مرّ في شرح قول المصنّف: يجب وضع سبعة أعظم (٣)، من أن ظاهر صحيحة زرارة استحباب الإرغام، كما لا يخفى على المتأمل.

مع أن الإرغام هو وضع الأنف على الرغام و هو التراب، فيكون فتواه خاليا عن الدليل، إلّا أن يكون تحقّق فيه اصطلاح في وضعه على ما يصحّ السجود عليه، و يكون مرادهم منه ذلك، كما صرح به الشهيد الثاني (٤)، و إن كان في «المنتهى» صرح بأنه إصاق الأنف بالرغام، حين ادّعائه الإجماع عليه (٥).

و كيف كان، الظاهر كون وضع الأنف على التراب مستحبّا، كما أن وضع الجبهة على خصوص التراب مستحبّ، و أفضل ممّا يصحّ السجود عليه من غير التراب، بل على الأرض أيضا أفضل، لرواية إسحاق بن الفضيل أنه سأل الصادق عليه السلام عن السجود على الحصر و البواري، فقال: «لا بأس، و أن يسجد على

- (١) تهذيب الأحكام: ٢ / ٢٩٩ الحديث ١٢٠٤، الاستبصار: ١ / ٣٢٧ الحديث ١٢٢٤، وسائل الشيعة:

٦ / ٣٤٣ الحديث ٨١٣٤.

- (٢) تهذيب الأحكام: ٢ / ٢٩٨ الحديث ١٢٠٠، الاستبصار: ١ / ٣٢٦ الحديث ١٢٢٠، وسائل الشيعة:

٦ / ٣٤٣ الحديث ٨١٣٣.

(٣) راجع! الصفحة: ٩ من هذا الكتاب.

(٤) روض الجنان: ٢٧٧، مسالك الأفهام: ١ / ٢٢٠.

(٥) منتهى المطلب: ١٥٩ / ٥.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٥١

.....

الأرض أحب إليّ فإنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كان يحبّ [ذلك] أن يمكن جبهته على الأرض فأنا أحبّ لك ما كان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يحبّه» (١).

ولعلّ أفضلية خصوص التراب من غيره لا تأمل فيه، لكونه أبلغ في التدلّل والتواضع والخضوع والانكسار، ويظهر أيضا من الأخبار. وأفضل من الكلّ السجود على التربة الحسينيّة، لما ورد فيه من الثواب العظيم (٢).

فلا يبعد كون الأنف مثل الجبهة فيما ذكر سوى وجوب الوضع على ما يصحّ السجود عليه.

مع أنّ إرغام الأنف وإصاقه بالتراب فيه من التواضع لله، والخضوع والتذلّل والانكسار ما لا يكون في غيره، ووضع على ما يصحّ السجود عليه أكد، إلى أن ورد فيه ما ورد، كما مرّ.

قوله: (و ابدأ بيديك). إلى آخره.

قال الصدوق في أماليه: من دين الإمامية الإقرار بأنّه لا يجوز وضع الركبتين على الأرض في السجود قبل اليدين (٣).

ويظهر من الشيخ أيضا في «التهذيب» ذلك (٤)، ويشهد لهما ما ورد من أنّ «من تشبه بقوم فهو منهم» (٥). ومعلوم أنّ وضع الركبتين على الأرض قبل اليدين

(١) تهذيب الأحكام: ٢ / ٣١١ الحديث ١٢٦٣، وسائل الشيعة: ٥ / ٣٦٨ الحديث ٦٨١٣.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٥ / ٣٦٥ الباب ١٦ من أبواب ما يسجد عليه.

(٣) أمالي الصدوق: ٥١٢.

(٤) تهذيب الأحكام: ٢ / ٧٨ ذيل الحديث ٢٩٣.

(٥) عوالي اللآلي: ١ / ١٦٥ الحديث ١٧٠.

بهبهاني، محمد باقر بن محمد اكمل، مصاييح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصاييح الظلام؛ ج ٨، ص: ٥٢

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٥٢

.....

من شعار العامّة، كما أنّ عكسه صار من شعار الخاصّة.

والظاهر من غيرهما استحباب ذلك لما ذكر، بل ادّعى في «المنتهى» إجماع علمائنا عليه (١).

ويدلّ على عدم الوجوب صحیحه عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن الصادق عليه السلام: عن الرجل إذا ركع ثمّ رفع رأسه أبدأ

فيضع يديه إلى الأرض أم ركبتيه؟ قال: «لا يضربه و أيّ ذلك بدأ به فهو مقبول منه» (٢).

و موثقه أبي بصير عنه عليه السلام أنه قال: «لا بأس إذا صلى الرجل أن يضع ركبتيه على الأرض قبل يديه» (٣).

و حملها الشيخ على حال الضرورة (٤) و لعل مراده الضرورة من جهة العامة، لأنهم متى رأوا أحدا بدأ بيديه عرفوه كونه من الخاصة، و يحكمون بكونه منهم، لكن هذا يقتضى أمرهم بما هو شعار العامة، لا تجوزهم أيّ ذلك فعل، [كما] هو صريح الصحيحة و ظاهر الموثق.

و يدلّ على رجحانه أيضا صحيحة ابن مسلم قال: رأيت الصادق عليه السلام يضع يديه قبل ركبتيه إذا سجد، و إذا أراد أن يقوم رفع ركبتيه قبل يديه (٥).

و رواية الحسين بن أبي العلاء قال: سألت الصادق عليه السلام عن الرجل يضع يديه

(١) منتهى المطلب: ١٥٦/٥.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠٠ الحديث ١٢١١، الاستبصار: ١/ ٣٢٦ الحديث ١٢١٩، وسائل الشيعة:

٦/ ٣٣٧ الحديث ٨١١٩.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢/ ٧٨ الحديث ٢٩٤، الاستبصار: ١/ ٣٢٦ الحديث ١٢١٨، وسائل الشيعة:

٦/ ٣٣٨ الحديث ٨١٢١.

(٤) تهذيب الأحكام: ٢/ ٧٩ ذيل الحديث ٢٩٤، الاستبصار: ١/ ٣٢٦ ذيل الحديث ١٢١٨.

(٥) تهذيب الأحكام: ٢/ ٧٨ الحديث ٢٩١، الاستبصار: ١/ ٣٢٥ الحديث ١٢١٥، وسائل الشيعة:

٦/ ٣٣٧ الحديث ٨١١٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٥٣

.....

قبل ركبتيه في الصلاة؟ قال: «نعم» (١). إلى غير ذلك من الأخبار، فظهر استحباب رفع الركبتين قبل اليدين أيضا إذا أراد أن يقوم.

و اعلم! أنه قال في «الذكرى»: و يستحب أن يكونا معا، و روى السبق باليمنى (٢).

أقول: في صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام الأمر بوضعهما معا (٣)، و قد ذكره المصنّف، و في «الفتاوى» أيضا هكذا (٤).

و أما ما ورد في تقديم اليمنى، فلم أعثر عليه إلّا في حال الركوع (٥)، و الشهيد أعرف.

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ٧٨ الحديث ٢٩٢، الاستبصار: ١/ ٣٢٥ الحديث ١٢١٦، وسائل الشيعة:

٦/ ٣٣٨ الحديث ٨١٢٠.

(٢) ذكرى الشيعة: ٣/ ٣٩٤.

(٣) الكافي: ٣/ ٣٣٤ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٢/ ٨٣ الحديث ٣٠٨، وسائل الشيعة: ٥/ ٤٦١ الحديث ٧٠٧٩.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٩٧ الحديث ٩١٦.

(٥) الكافي: ٣/ ٣٣٤ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٣٤ الحديث ٨١١٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٥٥

## ١٦٦- مفتاح [ما يستحب في السجود]

و من المستحب أن يتساوى مساجده جميعا في العلوّ و الهبوط، كما مرّ «١» للموثقين «٢»، [و] أن يختار الأرض على النبات لأنه أبلغ في الخضوع و التواضع، و للخبر «٣»، ثم التربة الحسينية لأنه ينور إلى الأرضين السبع و يخرق الحجب، كما في النصوص «٤». و أن يمكن جبهته منها لتحصيل أثره الذي مدح الله تعالى عليه، كما قال جلّ شأنه سَيَمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ «٥» و للخبرين «٦». و أن يضع تمامها كما مرّ، و أن يدعو قبل الذكر بأحد المأثورات.

- 
- (١) راجع! مفاتيح الشرائع: ١/ ١٤٢ المفتاح ١٦٢.
- (٢) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٥٧ الحديث ٨١٧٥ و ٨١٧٦.
- (٣) وسائل الشيعة: ٥/ ٣٦٧ الحديث ٦٨١٠.
- (٤) وسائل الشيعة: ٥/ ٣٦٥ الباب ١٦ من أبواب ما يسجد عليه.
- (٥) الفتح (٤٨): ٢٩.
- (٦) وسائل الشيعة: ٥/ ٣٦٨ الحديث ٦٨١٣، ٦/ ٣٥٣ الحديث ٨١٦٦.
- مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٥٦
- و يجوز الدعاء فيه للدين و الدنيا، كما في الصحيح «١» و غيره «٢»، و فيه: «أقرب ما يكون العبد إلى ربه و هو ساجد» «٣». و أن يزيد في الذكرى إلى ما يتسع له الصدر، كما مضى «٤». و أن يكون سجوده بقدر ركوعه و قراءته، إمّا في الآثية أو في جميع الصلوات كما مرّ «٥». و أن يخطر بباله في السجدة الاولى: «اللهم إنك منها خلقتنا- أي من الأرض- و في رفعها: و منها أخرجتنا، و في الثانية: و إليها تعيدنا، و في رفعها: و منها تخرجنا تارة اخرى» كما في الخبر «٦».
- و أن تبدأ المرأة عند سقوطها للسجود بالقعود بالركبتين قبل اليدين ثم تسجد لاطئة بالأرض، فإذا كانت في جلوسها ضمت فخذيها و رفعت ركبتها من الأرض، فإذا نهضت انسلت انسلالا «٧» لا ترفع عجزتها أولا، كما في الصحيح «٨». و أن لا يعتمد على ظهور الأصابع مضمومة إلى الكف عند النهوض، و لكن يبسط كفيه من غير أن يضع مقعدته على الأرض، كما في الحسن «٩»،

- 
- (١) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٧١ الحديث ٨٢١٠.
- (٢) راجع! وسائل الشيعة: ٦/ ٣٧٠ الباب ١٧ من أبواب السجود.
- (٣) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٨٠ الحديث ٨٢٣٧.
- (٤) راجع! مفاتيح الشرائع: ١/ ١٤٠.
- (٥) راجع! مفاتيح الشرائع: ١/ ١٤٠.
- (٦) علل الشرائع: ٣٣٦ الحديث ٤.

(٧) الانسلاال: النهضة بتأن و تدريج. لاحظ! مجمع البحرين: ٣٩٨ / ٥.

(٨) وسائل الشيعة: ٤٦٢ / ٥ الحديث ٧٠٨٠.

(٩) وسائل الشيعة: ٣٧٤ / ٦ الحديث ٨٢١٩.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٥٧

و نعى بالأخير الإقعاء، و هو مكروه بين السجدين، كما فى المعتبرة «١»، خلافا للسيد «٢» لنى البأس عنه فى الصحيح «٣»، و حمل على نفى التحريم «٤».

و أن يجلس بعد السجدة الثانية مطمئنا، كما فى المعتبر «٥»، و يسمى بجلسة الاستراحة، و أوجبها السيد «٦»، و يدفعه النصوص «٧». و أن يقول عند القيام من السجود: «اللهم ربى بحولك و قوتك أقوم و أقعد» و إن شاء قال: «و أركع و أسجد» كذا فى الصحيح «٨». و فى آخر: «بحول الله أقوم و أقعد» «٩»، و أن يقول فى آخر سجدة من نافلة المغرب بالمأثور فى الصحيحين «١٠»، و فى آخر سجدة من صلاة جعفر بالمأثور فى الصحيح «١١».

(١) وسائل الشيعة: ٣٤٨ / ٦ الباب ٦ من أبواب السجود.

(٢) نقل عنه فى المعتبر: ٢ / ٢١٨.

(٣) وسائل الشيعة: ٣٤٨ / ٦ الحديث ٨١٥٠.

(٤) مدارك الأحكام: ٣ / ٤١٦.

(٥) وسائل الشيعة: ٣٤٦ / ٦ الباب ٥ من أبواب السجود.

(٦) الانتصار: ٤٦.

(٧) راجع! وسائل الشيعة: ٣٤٦ / ٦ الباب ٥ من أبواب السجود.

(٨) وسائل الشيعة: ٣٦١ / ٦ الحديث ٨١٨٥.

(٩) وسائل الشيعة: ٣٦١ / ٦ الحديث ٨١٨٥.

(١٠) وسائل الشيعة: ٣٩٤ / ٧ الحديث ٩٦٧٣ و ٩٦٧٤.

(١١) وسائل الشيعة: ٥٥ / ٨ الحديث ١٠٠٧٨.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٥٩

قوله: (أن يتساوى).

مرّ الكلام فيه «١».

قوله: (و أن يختار).

مرّ الكلام فيه مفصلا آنفا «٢».

قوله: (و أن يمكن جبهته). إلى آخره.

الأخبار فى ذلك كثيرة، منها صحيحة على بن جعفر، عن أخيه موسى عليهما السلام:

عن الرجل يسجد على الحصى و لا يمكن جبهته من الأرض، قال: «يحرّك جبهته حتى يمكن» «٣» الحديث.

و فى «الغوالى» عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال لمن علّمه الصلاة: «ثم اسجد ممكنا جبهتك من الأرض ثم ارفع رأسك

حتى ترجع مفاصلك و تطمئن جالساً» «٤».

وفيه أيضا عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا سَجَدْتَ فَمَكَّنْ جَبْهَتَكَ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَنْقُرْ نَقْرًا» (٥) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَتَأَمَّلْ! قوله: (وَأَنْ يَدْعُو).

المأثور المشهور: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَ لَكَ أَسَلْتُ، وَ عَلَيْكَ

(١) راجع! الصفحة: ٤٩٧-٥٠٣ (المجلد السابع) من هذا الكتاب.

(٢) راجع! الصفحة: ١٩-٢٣ من هذا الكتاب.

(٣) قرب الإسناد: ٢٠٢ الحديث ٧٧٩، تهذيب الأحكام: ٢ / ٣١٢ الحديث ١٢٧٠، الاستبصار: ١ / ٣٣١ الحديث ١٢٤٠، وسائل الشيعة: ٦ / ٣٥٣ الحديث ٨١٦٦.

(٤) عوالي اللآلي: ١ / ١٩٧ الحديث ٧، مستدرک الوسائل: ٤ / ٤٥٧ الحديث ٥١٥١ مع اختلاف يسير.

(٥) عوالي اللآلي: ١ / ٣٣١ الحديث ٨٤، مستدرک الوسائل: ٤ / ٤٦٩ الحديث ٥١٨٥.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٦٠

.....

تَوَكَّلْتُ، وَأَنْتَ رَبِّي، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَ شَقَّ سَمْعَهُ وَ بَصَرَهُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ، ثُمَّ قَالَ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَ بِحَمْدِهِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

هكذا في الصحيح في «الكافي» (١) و العامة رووا كذلك عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِأَدْنَى نَقِيصَةٍ (٢).

و في «الفتية» أيضا ذكره بتفاوت زيادة (٣).

و في «الكافي» أيضا في الصحيح عن أبي عبيدة عن الباقر عليه السَّلام دعاء آخر في الأربع ركعات (٤)، كُلُّ رُكْعَةٍ مِنْهَا دَعَاؤُهَا مَغَايِرُ لِدَعَاءِ الْآخَرَى.

قوله: (كما في الصحيح).

لعل المراد منه صحيحة أبان عن عبد الرحمن بن سيابة- وهو مجهول- قال:

قلت للصادق عليه السَّلام: أدعو الله و أنا ساجد؟ فقال: «نعم، فادع للدينا و الآخرة فإنه ربّ الدينا و الآخرة» (٥).

نعم، ورد صحيح ظاهر في عدم بطلان الصلاة بدعاء رد الضالة في سجودها (٦)، بل ربّما كان ظاهرا في مرجوحيته، و الله يعلم.

(١) الكافي: ٣ / ٣٢١ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٦ / ٣٣٩ الحديث ٨١٢٤.

(٢) سنن ابن ماجه: ١ / ٢٨٧ الحديث ٨٨٨ و ٨٩٠.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٠٥ الحديث ٩٣٠.

(٤) الكافي: ٣ / ٣٢٢ الحديث ٤، وسائل الشيعة: ٦ / ٣٤٠ الحديث ٨١٢٥.

(٥) الكافي: ٣ / ٣٢٣ الحديث ٦، تهذيب الأحكام: ٢ / ٢٩٩ الحديث ١٢٠٧، وسائل الشيعة: ٦ / ٣٧١ الحديث ٨٢١٠.

(٦) وسائل الشيعة: ٦ / ٣٧٠ الحديث ٨٢٠٩.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٦١

قوله: (وَأَنْ يَخْطُرَ). إِلَى آخِرِهِ.

روى في «الفتية» أن ما ذكره معنى السجدة الاولى و رفع الرأس منها، و السجدة الثانية و رفع الرأس منها «١».  
قوله: (كما في الصحيح).

هو صحيحه زرارة المروية في «الكافي» و «الفتية»، و في صدر ما ذكره المصنّف منه أنّه قال: فإذا جلست فعلى أليتها ليس كما يقعد الرجل «٢».

و في الصحيح عن ابن مسكان، عن ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام قال: «إذا سجدت المرأة بسطت ذراعيها» «٣».  
و في موثقة ابن بكير - كالصحيح - عن بعض أصحابنا قال: المرأة إذا سجدت تضمّنت، و الرجل إذا سجد تفتح «٤».  
قوله: (و أن لا يعتمد). إلى آخره.

في صحيحه الحلبي عن الصادق عليه السلام قال: «إذا سجد الرجل ثم أراد أن ينهض فلا يعجن بيديه في الأرض و لكن يبسط كفيه من غير أن يضع مقعدته على الأرض» «٥».

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٠٦ الحديث ٩٣١، و سائل الشيعة: ٦ / ٣٣١ الحديث ٨١٠٨.

(٢) الكافي: ٣ / ٣٣٦ الحديث ٢، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٤٣ الباب ٥٤، و سائل الشيعة: ٥ / ٤٦٢ الحديث ٧٠٨٠ مع اختلاف يسير.

(٣) الكافي: ٣ / ٣٣٦ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ٢ / ٩٤ الحديث ٣٥١، و سائل الشيعة: ٦ / ٣٤١ الحديث ٨١٢٩.

(٤) الكافي: ٣ / ٣٣٦ الحديث ٨، تهذيب الأحكام: ٢ / ٩٥ الحديث ٣٥٣، و سائل الشيعة: ٦ / ٣٤٢ الحديث ٨١٣٠.

(٥) الكافي: ٣ / ٣٣٦ الحديث ٦، تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٠٣ الحديث ١٢٢٣، و سائل الشيعة: ٦ / ٣٧٤ الحديث ٨٢١٩.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٦٢

.....

ثم اعلم! أنه ورد في الصحيح المنع عن نفخ موضع الجبهة في الصلاة «١».

و ورد في الحسن عدم البأس به ما لم يؤذ أحدا «٢».

و ورد ذلك في رواية أخرى أيضا مرسله «٣».

و ورد في رواية أخرى عدم البأس من دون قيد «٤»، و ربّما قيّد ما في الروايات الدالّة على الجواز بما إذا لم يظهر منه حرفان فما زاد، لما سيجيء في بحث التكلم في الصلاة و ستعرف التحقيق فيه إن شاء الله.

و ورد أيضا كراهة تنظيم الحصى في الصلاة «٥». مع أنه ورد في غير واحد من الأخبار خلافه، مثل صحيحه صفوان عن إسحاق بن

عمّار عن عبد الملك بن عمرو قال: رأيت الصادق عليه السلام سوى الحصى حين أراد السجود «٦».

و مثلها موثقة يونس بن يعقوب «٧»، و رواية علي بن بجيل أنه قال: رأيت الصادق عليه السلام كلّما سجد فرفع رأسه أخذ الحصى من جبهته فوضعه على الأرض «٨».

و لعلّ المكروه هو العبث في الصلاة، أي التنظيم عن غير حاجة و داع أصلا،

(١) تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٠٢ الحديث ١٢٢٢، و سائل الشيعة: ٦ / ٣٥٠ الحديث ٨١٥٥.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٢٩ الحديث ١٣٥١، الاستبصار: ١ / ٣٣٠ الحديث ١٢٣٦، و سائل الشيعة:

٦ / ٣٥٠ الحديث ٨١٥٦.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ١٧٧ الحديث ٨٣٩، و سائل الشيعة: ٦ / ٣٥١ الحديث ٨١٥٨.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٧٧ الحديث ٨٣٨، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠٢ الحديث ١٢٢٠، الاستبصار:

١/ ٣٢٩ الحديث ١٢٣٤، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٥٠ الحديث ٨١٥٧.

(٥) دعائم الإسلام: ١/ ١٧٤، مستدرک الوسائل: ٣/ ٢٢١ الحديث ٣٤٢٢.

(٦) الكافي: ٣/ ٣٣٤ الحديث ٧، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٧٣ الحديث ٨٢١٧.

(٧) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٧٦ الحديث ٨٣٤، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠١ الحديث ١٢١٥، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٧٣ الحديث ٨٢١٥.

(٨) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٧٦ الحديث ٨٣٥، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٧٣ الحديث ٨٢١٦.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٦٣

.....

و هذا كراهته ظاهرة، كما أن مع الحاجة و الداعي عدم الكراهة، و أقلّ الداعي تحقّق الوضع العرفي عن الحصى في وضع جميع الجبهة، لما عرفت من استحبابه.

قوله: (و نعى بالأخير). إلى آخره.

لم أفهم المعنى. نعم، الإقعاء مكروه بين السجدين على المشهور، و هو أن يعتمد بصدور قدميه على الأرض. و يجلس على عقبيه، كما عرفت سابقاً، سيما في المقام، فإنّ الإقعاء بالمعنى الأخير ممّا لم يعهد ارتكابه من أحد، و لا يكاد يتحقّق لغاية صعوبته.

و لعلّ الظاهر من كلام الأصحاب و فتاوى الأخيار كون المنع من جهة ارتكاب أهل السنّة «١» و المستعجلين.

و عن المرتضى و الشيخ في «المبسوط» عدم كراهة الإقعاء هنا «٢»، لصحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «لا بأس بالإقعاء [في الصلاة فيما] بين السجدين» «٣»، و تمام الكلام مرّ سابقاً.

قوله: (كما في المعبرة).

أقول: هي موثقة أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «إذا رفعت رأسك من السجدة الثانية من الركعة الاولى حين تريد أن تقوم فاستو جالساً ثم قم» «٤».

(١) لاحظ! المغنى لابن قدامة: ١/ ٣٠٨ المسألة ٧٣١.

(٢) نقل عن المرتضى في المعبر: ٢/ ٢١٨، المبسوط ١/ ١١٣.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٠١ الحديث ١٢١٢، الاستبصار: ١/ ٣٢٨ الحديث ١٢٢٦، وسائل الشيعة:

٦/ ٣٤٨ الحديث ٨١٥٠.

(٤) تهذيب الأحكام: ٢/ ٨٢ الحديث ٣٠٣، الاستبصار: ١/ ٣٢٨ الحديث ١٢٢٩، وسائل الشيعة:

٦/ ٣٤٦ الحديث ٨١٤٤.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٦٤

.....

و صحيحة عبد الحميد بن عواض عنه عليه السلام قال: رأيتُهُ إذا رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الاولى جلس حتّى يطمئن ثم يقوم «١».

و رواية الأصمغ بن نباتة، قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا رفع رأسه من السجود قعد حتّى يطمئن ثم يقوم، فقيل له: يا أمير



المؤمنين! كان من قبلك أبو بكر و عمر إذا رفعوا رءوسهم من السجود نهضوا على صدور أقدامهم كما تنهض الإبل، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «إنما يفعل ذلك أهل الجفا من الناس، إن هذا من توقير الصلاة» (٢).  
 و في «الغوالي» عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَمَنْ عَلَّمَهُ الصَّلَاةَ: «ثُمَّ اسْجُدْ مِمَّا جَبَّهْتَكَ مِنَ الْأَرْضِ ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ حَتَّى تَرْجِعَ مَفَاصِلَكَ وَتَطْمِئِنَّ جَالِسًا» (٣) وَ هَذَا شَامِلٌ لِلسَّجْدَتَيْنِ، كَمَا صَرَّحَ فِيهِ.  
 وَ فِيهِ أَيْضًا عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحَوِيثِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي، قَالَ: كَانَ مَالِكٌ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْأَخِيرَةِ اسْتَوَى جَالِسًا، ثُمَّ قَامَ وَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» (٤)، وَ سَيَجِيءُ أَيْضًا رَوَايَةٌ أُخْرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي كَذَلِكَ.  
 قَوْلُهُ: (وَ أَوْجِبَهَا السَّيِّدُ). إِلَى آخِرِهِ.

نقل عنه في «المختلف» وغيره في غيره أنه احتج على الوجوب بالإجماع

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ٨٢ الحديث ٣٠٢، الاستبصار: ١/ ٣٢٨ الحديث ١١٢٨، وسائل الشيعة:

٦/ ٣٤٦ الحديث ٨١٤٢.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣١٤ الحديث ١٢٧٧، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٤٧ الحديث ٨١٤٦.

(٣) عوالي اللآلي: ١/ ١٩٧ الحديث ٧، مستدرک الوسائل: ٤/ ٤٥٧ الحديث ٥١٥١ مع اختلاف يسير.

(٤) عوالي اللآلي: ١/ ١٩٧ الحديث ٨ مع اختلاف.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٦٥

.....

و بالاحتياط «١»، إذ مع الجلسة يبرأ من العهدة بيقين، و بما رواه الجمهور عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَجْلِسُهَا «٢»، وَ بِصَحِيحَةِ عَبْدِ الْحَمِيدِ «٣»، وَ مُوثِقَةِ أَبِي بَصِيرٍ السَّابِقَتَيْنِ «٤».

و التقريب في الاولي: وجوب المتابعة فيما صدر من الإمام في مقام العبادات التوقيفية الخالية عن النص الوافي ببيان ماهيتها، و في الثانية: بأن الأمر حقيقة في الوجوب.

و أجاب في «المختلف»: أن الإجماع دل على الرجحان لا خصوص الوجوب، و أن الاحتياط معارض بأصالة البراءة.

و أن رواية عبد الحميد و ما وافقها تدلّان على الفعل لا على وجهه، و الموثقة ضعيفة، و يمنع كون الأمر للوجوب خصوصا على مذهبه «٥»، انتهى.

و فيه ما فيه، لأن ناقل الإجماع إذا احتج به لا شك في كون مراده ممّا نقله الإجماع على الوجوب الذي أراده، إلّا أن يمنع الإجماع المنقول بأنّه كيف لم يطّلع عليه سوى السيّد؟ إذ لو اطّلع عليه غيره لشاركه.

و فيه، أن الإجماع المنقول بخبر الواحد هو الذي نقله واحد، و مدار العلّامة و غيره من المشهور على كونه حجّة، و ما ذكر يمنع حجّة الجميع، إلّا أن يقال: كيف لم يفت أحد من معاصريه، و المتقدّمين عليه بالوجوب؟

و فيه أنّه لو لم يفت أحد ممّن ذكرنا بالوجوب، فلا شك في بطلان هذا

(١) نقل عنه في مختلف الشيعة: ٢/ ١٧٢، مدارك الأحكام: ٣/ ٤١٣، لاحظ! الانتصار: ٤٦.

(٢) سنن النسائي: ٢/ ٢٣٤.

(٣) تهذيب الأحكام: ٨٢ / ٢ الحديث ٣٠٢، وسائل الشيعة: ٣٤٦ / ٦ الحديث ٨١٤٢.

(٤) تهذيب الأحكام: ٨٢ / ٢ الحديث ٣٠٣، وسائل الشيعة: ٣٤٦ / ٦ الحديث ٨١٤٤.

(٥) مختلف الشيعة: ١٧٢ / ٢.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٦٦

.....

الإجماع، لكن من أين ظهر ذلك؟ إذ ليس عندنا من كتبهم حتى يظهر ذلك علينا.

مع أنّ كلام الصدوق لعلّه ظاهر في الوجوب حيث قال: ثم ارفع رأسك من السجدة الثانية، و تمكّن من الأرض، و ارفع يديك و كبر، ثم قم إلى الثانية. إلى أن قال: و إنّما يستحب «١». إلى آخره.

فربّما ظهر منه أنّ ما قاله إلى هنا ليس من المستحبّ، مضافا إلى أنّ غالبه من الواجبات قطعاً أو ظاهراً أو احتمالاً ما لا يقطع به و لا يظهر، فلعلّ عند الصدوق من الواجبات، و لا بعد فيه أصلاً.

مع أنّ ابن الجنيد أيضاً قال: إذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الاولى و الثالثة حتى يماسّ أليته الأرض، أو اليسرى وحدها يسيراً ثم يقوم جاز ذلك «٢».

و قال على بن بابويه: لا بأس أن لا يقعد في النافلة «٣»، انتهى.

و ظاهره كراهة عدم الجلوس في النافلة لأنها صلاة أيضاً، و الأصحاب اعتبروا الجلوس في الكلّ.

و قال ابن أبي عقيل: إذا أراد النهوض ألزم أليته الأرض ثم نهض معتمداً على يديه «٤».

و الحاصل، أنّ السيّد من القدماء أقرب عهداً فيكون أعرف بأقوالهم، و ما اطلعنا عليه - لو لم يكن ظاهره في الوجوب - لم يكن ظاهراً في الاستحباب بلا شبهة، فكيف يمكن الطعن على السيّد بعدم مشارك له أصلاً في الفتوى؟ و باقى

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٠٧ ذيل الحديث ٩٣٢.

(٢) نقل عنه في ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٠٠.

(٣) نقل عنه في كشف اللثام: ٤ / ١٠٤.

(٤) نقل عنه في ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٠٠.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٦٧

.....

كتب القدماء ليس عندنا حتى نحكم بعدم الموافقة.

مع أنّ العلّامة و غيره ربّما يدّعى الإجماع، و لم نجد نحن موافقاً له في الفتوى، إلّا أن يقال بعدم حجّية أمثال هذه الإجماعات، و إن لم يتوجّه طعن على ناقلها أصلاً.

و فيه أيضاً، أنّه لعلّه خلاف طريقتهم، إلّا أن يقال: لو صحّ ما ادّعه من الإجماع فلا أقلّ من تحقّق شهرة في الزمان السابق عليه، شهرة قابلة لكونها إجماعاً عند فقيهه، فلو تحقّق ذلك لما خفى على جميع فقهاءنا المتأخّرين، إلى أن اتّفق كلّهم على نسبة القول بالوجوب إلى خصوص السيّد، من دون إشارة أصلاً إلى غيره، كما هو ظاهر عباراتهم.

لكن نسبة السيّد إلى اعتقاد تحقّق الإجماع، مع عدم تحقّق ما يوهّم ذلك بوجه من الوجوه، و عدم تحقّق ظهور عبارة من فقيهه في

الوجوب مطلقا فاسدة قطعاً، بل لا يجوز نسبة أحق غبي غامر في بحار الغباوة إليه، فضلا عن مثل السيد البالغ أقصى درجة التحقيق، كما لا يخفى على المطلع بحاله.

مع أن غير السيد أيضا ربما ادعى الإجماع على حكم لم ينقل أحد موافقا له في الفتوى به، مثل الشيخ وغيره. فالبناء على أنهم - رضوان الله عليهم - مع عدم رؤية ظاهر عبارة من فقيه في حكم كانوا يحكمون بالإجماع، في غاية ظهور الفساد، بل ميا لا يجوز أن يتفق بالنسبة إلى واحد منهم فضلا عن جميعهم. ومع وجود ظاهر عبارة من فقيه لا شك ولا ريب في صحة نسبة ذلك الحكم إليه، كما عليه المدار عند الجميع.

فظهر أن عدم النقل من أحد لا يستلزم عدم القول به أصلا، بل حصل القطع بفساده، ولهذا ربما يدعى الفاضلان وغيرهما عدم الخلاف من أحد في حكم، ووجد الخلاف من غير واحد، وبنوا على تحقق هذا الخلاف البتة، ولو من ظاهر مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٦٨

.....

عبارة من خالف. وعلى ذلك المدار في كتب الاستدلال، وظهر من شرحنا ما لا يحصى كثرة، بل وربما اتفق كل المتأخرين على عدم الخلاف، أو انحصار في فقيه واحد ومع ذلك ظهر مخالف كثير ممن تقدم عليهم، منه ما مر في مسألة التخيير في المواطن الأربعة، إلى غير ذلك مما مر فلاحظ! والإنصاف أن الإجماع الذي نقله السيد هنا وأمثاله يحصل فيه و هن ربما يمنع من الاحتجاج به.

و أميا ما ذكره من أن الاحتياط معارض بأصالة البراءة، فيه أن أصل البراءة لا يعارض دليلا قط، لأن مقتضاها أنه لو لم يكن دليل على تكليف فالأصل البراءة.

و معلوم أن اشتغال الذممة بعبادة إذا كان يقينا، فهو مستصحب حتى يحصل البراءة اليقينية لقولهم عليهم السلام: «لا تنقض اليقين إلا بيقين» «١»، وغيره من الأدلة التي مرّت في بحث وجوب السورة وغيره «٢».

فإذا لم يعارض الأصل دليلا واحدا، فكيف يعارض الأدلة التامة؟ ومدار العلامة وغيره على ذلك في غالب مباحث الفقه، كما عرفت في ذلك المبحث وغيره، وإن كان يصدر منهم ما ذكر هنا مكررا، وهم أعلم.

و ما ذكر من أن رواية عبد الحميد «٣» تدل على الفعل لا على وجهه، ففيه أن مداركم على حجية فعل الشارع في معرفة ماهية العبادة التوقيفية - كما أشرنا إليه في المبحث المذكور وغيره و حقق أيضا في محله - سيما فعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم،

(١) وسائل الشيعة: ١/ ٢٤٥ الحديث ٦٣١ نقل بالمضمون.

(٢) راجع! الصفحة: ٢٩٩ - ٣٠١ (المجلد السابع) من هذا الكتاب.

(٣) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٤٦ الحديث ٨١٤٢.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٦٩

.....

و خصوصا بعد ملاحظة قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «صلوا كما رأيتموني أصلي» «١». و أما حكمه بضعف الموثق، ففيه أن سماعه نقل في الرجال في شأنه ما لا يبقى تأمل في حجية خبره، و بسطنا الكلام في الرجال «٢»، و في كون الموثق حججه و هم كثيرا ما يحتجون بالموثق، سيما مثل ما ذكر.

و أما منعه من كون الأمر للوجوب، مع كون مداره و مدار غيره من الفقهاء، على كونه للوجوب في الفقه و اصوله و كتب الاستدلال، بحيث لا يخفى على أحد.

و قوله: خصوصا على مذهبه «٣»، فيه ما فيه، لأنه صرح بكونه حقيقة في الوجوب شرعا إجماعا، و استدلل عليه بما لا يزيد عليه. و أعجب من هذا استدلاله، و استدلال غيره على الاستحباب بموثقة زرارة قال: رأيت الباقر و الصادق عليهما السلام إذا رفعوا رءوسهما من السجدة الثانية نهضا و لم يجلسا «٤».

و رواية رحيم قال: قلت للرضا عليه السلام: جعلت فداك، أراك إذا صليت فرفعت رأسك من السجود في الركعة الأولى و الثالثة تستوى جالسا ثم تقوم، فصنع كما تصنع؟ قال: «لا تنظروا إلى ما أصنع، اصنعوا ما تؤمرون» «٥». و وجه التعجب أن الأولى موثقة و الثانية ضعيفة، و طعنوا على موثقة

(١) عوالى اللآلى: ١٩٧ / ١ الحديث ٨.

(٢) تعليقات على منهج المقال: ١٧٤ و ١٧٥.

(٣) مختلف الشيعة: ١٧٢ / ٢.

(٤) تهذيب الأحكام: ٨٣ / ٢ الحديث ٣٠٥، الاستبصار: ١ / ٣٢٨ الحديث ١٢٣١، وسائل الشيعة:

٦ / ٣٤٦ الحديث ٨١٤٣.

(٥) تهذيب الأحكام: ٨٢ / ٢ الحديث ٣٠٤، الاستبصار: ١ / ٣٢٨ الحديث ١٢٣٠، وسائل الشيعة:

٦ / ٣٤٧ الحديث ٨١٤٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٧٠

.....

أبى بصير «١» بكونها موثقة، و مع ذلك ظاهرهما رجحان ترك الجلسة لا أقل، لو لم نقل بظهور وجوبه.

أما الثانية، ففي غاية الوضوح، حيث نهى عليه السلام عن أن يصنع الراوى هذه الجلسة، و بعد ذلك أمر بخلافه كما هو ظاهر.

و أما الأولى، فلأن فعل المعصوم عليه السلام إذا لم يعلم وجهه، فالمشهور استحباب متابعتهم، و على ذلك مدارهم، و حقق في محله.

و إذا وقع في مقام العبادة التوقيفية التي لم يظهر ماهيتها من نص، فيحملونه على الوجوب من باب مقدمه الواجب، لأنّ تحصيل اليقين

بالبراءة، و الامتثال العرفى في مقام الإطاعة واجب عندهم، كما أشرنا.

فمع ذلك كيف استدلوا بهما على استحباب الجلسة؟

لا يقال: استدلالهم بهما على نفى الوجوب، و إلا فالرجحان إجماعى.

لأننا نقول: الحجية عن ظاهر الخبر، و نفى الوجوب فيهما غير موجود، بل الموجود أولوية الترك لا أقل منها قطعا، فظاهرهما لم يقل به

أحد، فيكونان شاذين يجب طرحهما، كما ورد من الأئمة عليهم السلام، و مدار هؤلاء أيضا عليه.

و مع ذلك ظاهرهما موافق للعامة، فيجب ترك العمل بهما بالإجماع و الأخبار و الاعتبار.

و على ذلك كان مدار الشيعة في الأعصار و الأمصار، و كانوا يقولون عليهم السلام:

أعطاك من جراب النورة «٢»، و أمثال ذلك، و كذلك الحال عند الفقهاء المتقدمين و المتأخرين.

(١) وسائل الشيعة: ٦ / ٣٤٦ الحديث ٨١٤٣.

(٢) مجمع البحرين: ٥٠٦ / ٣.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٧١

.....

مع أن الثانية تضمنت النهى عن التأسى بالشارع، و منع حجية فعله، بل وجوب مخالفته، و هذا خلاف ما عليه الأصحاب. و الأولى تضمنت كون الصادقين عليهما السلام من أهل الجفا من الناس، و ممن لا يوقر الصلاة، و من الذين يقولون ما لا يفعلون، و ممن يأمرون بالبرّ و ينسون أنفسهم، إلى غير ذلك من الذموم الواردة منهما فقط، فضلا عن غيرهما، فضلا عما في القرآن، العياذ بالله عن تجويز شيء مما ذكر.

فتعين حملها على التقية و الاتقاء، كما ورد منهم التصريح بذلك في أخبار متواترة و موافقة للاعتبار و غيره. و الحمل على مجرّد إظهار جواز الترك مرجوح بملاحظة ما ذكرنا، و أن هذا الإظهار يتحقّق بالقول، فلا داعى إلى ما ذكر، مع احتمال كون إظهار جواز الترك بفعلهما، لئلا يتحاشى الشيعة عن الترك، و يلائم ذلك في أنفسهم، فيكون محمولاً على الاتقاء حينئذ، فتأمل! و بالجملة، البناء فى العمل على عدم الترك البتة، بملاحظة ما ذكرنا، مضافاً إلى أن السيد لا يجوز العمل بخبر الواحد. فرواية أبى بصير إذا استدلّ بها، لا جرم تكون عنده من القطعيّات، مع أن سماعه، قال النجاشى: أنه ثقة ثقة، له كتاب يرويه عنه جماعة كثيرة «١».

و نقل عن ابن الغضائرى أنه مات فى حياة الصادق عليه السلام «٢»، و هذا منه ينادى بأنه كان عنده إمامية ثقة ثقة، و أن كتابه فى غاية الاعتبار، كما لا يخفى على المطلّع بطريقة النجاشى، و النجاشى أضبط و أعلم من الشيخ و غيره فى معرفة الرجال.

(١) رجال النجاشى: ١٩٣ و ١٩٤ الرقم ٥١٧.

(٢) رجال النجاشى: ١٩٣.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٧٢

.....

مع أن الشيخ فى «العدة» صرح بأن الطائفة عملت بما رواه سماعه «١»، و المفيد فى رسالته فى الردّ على الصدوق، ذكر أنه من الأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال و الحرام، و الفتيا و الأحكام، و أصحاب الاصول المدونة، و المصنّفات المشهورة الذين لا مطعن عليهم، و لا طريق إلى ذمّ واحد منهم «٢».

و ذكرت أيضا فى الرجال أنه لم يكن واقفياً، و أنه كان يروى عنه ابن أبى عمير، و ابن أبى نصر، و عبد الله بن المغيرة، و عبد الله بن مسكان، و يونس بن عبد الرحمن، و أبان بن عثمان، و جميل بن دراج، و غيرهم من الجماعة الذين أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم، مع غاية جلالتهم و وثافتهم، و يروى عنه أيضا جعفر بن بشير و غيره، ممن لا يروى إلّا عن الثقة، إلى غير ذلك مما ذكرت فيه «٣».

هذا كلّه، مضافاً إلى معلوميّة كون شعار الخليفة الأول و الثانى و من تبعهما تركه، كما أن شعار أمير المؤمنين عليه السلام و من تبعه فعله. و ورد أن «من تشبه بقوم فهو منهم» «٤».

و أمّا الحكم بالوجوب، و الفتوى بعدم جواز الترك، فلعلّه لا يخلو عن إشكال، بملاحظة قول أمير المؤمنين عليه السلام إنه: «من توفير الصلاة» «٥».

و إنَّ صحیحة حمّاد «٦»، و صحیحة زرارة «٧»، و نظائرهما خالیة عن ذكره

- (١) عدة الاصول: ١ / ١٥٠.
- (٢) رسالة جوابات أهل الموصل: ٢٥ و ٤١.
- (٣) تعليقات على منهج المقال: ١٧٤ و ١٧٥.
- (٤) عوالي اللآلی: ١ / ١٦٥ الحديث ١٧٠.
- (٥) تهذيب الأحكام: ٢ / ٣١٤ الحديث ١٢٧٧، وسائل الشيعة: ٦ / ٣٤٧ الحديث ٨١٤٦.
- (٦) من لا يحضره الفقيه: ١ / ١٩٦ الحديث ٩١٦، تهذيب الأحكام: ٢ / ٨١ الحديث ٣٠١، أمالی الصدوق: ٣٣٧ الحديث ١٣، وسائل الشيعة: ٥ / ٤٥٩ الحديث ٧٠٧٧.
- (٧) الكافي: ٣ / ٣٣٤ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٢ / ٨٣ الحديث ٣٠٨، وسائل الشيعة: ٥ / ٤٦١ الحديث ٧٠٧٩.
- مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٧٣
- .....

و الأمر به، مع أنه لو كان واجبا، فلعله لم يناسب تركه، للاختلاف في أفعالهم و أخبارهم، و في طريقه المسلمين، فتأمل! هذا، مضافا إلى أن جميع من تأخر عن السيد لم يوافق أحد منهم، بل اتفقوا على عدم الوجوب على ما هو الظاهر من اطلاعهم على دعوى السيد الإجماع، و وجود رواية أبي بصير المعتبرة عندهم، إلّا من شدّد، و غير ذلك ممّا أشرنا إليه و غيره ممّا يتمسكون به، لوجوب شيء، مثل فعل النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم، و وجوب التأسّي في مقام تحصيل البراءة اليقينيّة في العبادات التوقيفيّة و غير ذلك، يظهر أن الداعي على عدم القول بالوجوب عندهم كان أمرا عظيما، فتأمل! قوله: (كذا في الصحيح). إلى آخره.

هو صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام «١».

قوله: (و في آخره). إلى آخره.

هو صحيح ابن مسلم عنه عليه السلام «٢»، و في حسنة أبي بكر الحضرمي عنه عليه السلام أنه قال: «إذا قمت من الركعة فاعتمد على كفيك و قل: بحول الله و قوته أقوم و أقعد، فإنّ عليّا عليه السلام كان يفعل ذلك» «٣».

و لعلّ هذه الحسنه ما ذكر فيها يشمل القيام من التشهد أيضا، و سيجيء حكمه في مبحث التشهد.

- (١) تهذيب الأحكام: ٢ / ٨٦ الحديث ٣٢٠، وسائل الشيعة: ٦ / ٣٦١ الحديث ٨١٨٥.
- (٢) تهذيب الأحكام: ٢ / ٨٧ الحديث ٣٢١، وسائل الشيعة: ٦ / ٣٦١ الحديث ٨١٨٦.
- (٣) الكافي: ٣ / ٣٣٨ الحديث ١٠، تهذيب الأحكام: ٢ / ٨٩ الحديث ٣٢٨، الاستبصار: ١ / ٣٣٨ الحديث ١٢٦٩، وسائل الشيعة: ٦ / ٣٦٢ الحديث ٨١٨٩ مع اختلاف يسير.
- مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٧٥

**القول في القنوت**

**إشارة**

قال الله سبحانه وقوموا لله قانتين «١».

### ١٤٧- مفتاح [استجاب القنوت]

يستحب القنوت في كل ثانية من كل صلاة، وفي الاولى من الجمعة والعيدين، وفي الثالثة من الوتر، وفاقا للمشهور، للنصوص المستفيضة «٢».

وقيل: يجب في الخمس اليومية «٣».

وقيل: يجب في الجهرية منها «٤» لظاهر بعضها، كخبر: «من ترك القنوت رغبة عنه فلا صلاة له» «٥» و موثق «أميا ما جهرت فيه فلا تشكك» «٦»

(١) البقرة (٢): ٢٣٨.

(٢) وسائل الشيعه: ٦/ ٢٤١ الباب ١، ٢٤٤ الباب ٢، ٢٤٦ الباب ٣ من أبواب القنوت.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٠٦ ذيل الحديث ٩٣٢، المقنع: ١١٥.

(٤) لاحظ! ذكرى الشيعه: ٣/ ٢٨١، الدروس الشرعيه: ١/ ١٧٠.

(٥) وسائل الشيعه: ٦/ ٢٤٣ الحديث ٧٩١١.

(٦) وسائل الشيعه: ٦/ ٢٤٢ الحديث ٧٩٠٧.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٧٦

و نحوهما «١»، و حمل على التأكيد «٢».

و محلّه في غير الجمعة قبل الركوع، بالإجماع و الصحاح المستفيضة «٣»، و كذا في الاولى منها، و أما الثانية فبعده، للموثقين «٤»، و الصدوق ساوى بينها و بين غيرها في وحدته و محلّه «٥»، و كذا المفيد إلّا أنّه جعله في الاولى «٦»، للصحاح المستفيضة «٧»، و لا يخلو من قوه إلّا أنّ العمل على المشهور.

و لو نسي أتى به بعد الركوع مطلقا للنصوص «٨»، و إن لم يفعل فبعد الفراغ، للمعتبرين «٩»، و هو جهر و لو في السريه، للصحاح «١٠»، و القول بتبعيته للقراءه «١١» ضعيف.

(١) وسائل الشيعه: ٦/ ٢٤٢ الحديث ٧٩٠٤ و ٧٩٠٦.

(٢) لاحظ! منتهى المطلب: ٥/ ٢٢٠، وسائل الشيعه: ٦/ ٢٤٤ ذيل الحديث ٧٩١٣.

(٣) وسائل الشيعه: ٦/ ٢٤٦ الباب ٣ من أبواب القنوت.

(٤) وسائل الشيعه: ٦/ ٢٧٢ الحديث ٧٩٤٠ و ٢٧٣ الحديث ٧٩٤٤.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٤٦ ذيل الحديث ١٢١٧.

(٦) المقنع: ١٦٤.

(٧) وسائل الشيعه: ٦/ ٢٧١ الحديث ٧٩٣٧ و ٧٩٣٨.

(٨) لاحظ! وسائل الشيعه: ٦/ ٢٨٧ الباب ١٨ من أبواب القنوت.

(٩) انظر! وسائل الشيعه: ٦/ ٢٨٦ و ٢٨٧ الحديث ٧٩٨٦ و ٧٩٨٧.

(١٠) وسائل الشيعة: ٦/ ٢٩١ الحديث ٨٠٠١.

(١١) لاحظ! ذكرى الشيعة: ٣/ ٢٨٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٧٧

قوله: (و في الاولى). إلى آخره.

مرّ الكلام فيه «١».

قوله: (و في الثالثة من الوتر). إلى آخره.

هذا بظاهره يدلّ على عدم القنوت في الشفع، كما هو المشهور، لكن في رواية رجاء بن أبي الضحّاك أنّ الرضا عليه السّلام كان يقنت في الشفع في الثانية قبل الركوع و بعد القراءة «٢».

قوله: (للنصوص). إلى آخره.

هي صحيحة صفوان قال: صليت خلف الصادق عليه السّلام أيّاماً فكان يقنت في كلّ صلاة يجهر فيها و لا يجهر فيها «٣».

و صحيحة الحارث بن المغيرة عنه عليه السّلام أنّه قال: «اقت في كلّ ركعتين فريضة أو نافلة» «٤».

و مثلها موثقة ابن مسلم كالصحيح عن الباقر عليه السّلام «٥»، و كذا في روايته الاخرى عنه عليه السّلام «٦»، و كصحيحة زرارة عنه عليه السّلام قال: «القنوت في كلّ صلاة في

(١) راجع! الصفحة: ٣٤٤ و ٣٤٥ (المجلد الثاني) من هذا الكتاب.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السّلام: ٢/ ١٩٥ الحديث ٤، و وسائل الشيعة: ٤/ ٥٥ الحديث ٤٤٩٦ نقل بالمعنى.

(٣) الكافي: ٣/ ٣٣٩ الحديث ٢، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٠٩ الحديث ٩٤٣، تهذيب الأحكام: ٢/ ٨٩ الحديث ٣٢٩، و وسائل الشيعة: ٦/ ٢٦١ الحديث ٧٩٠٣ مع اختلاف يسير.

(٤) الكافي: ٣/ ٣٣٩ الحديث ٤، و وسائل الشيعة: ٦/ ٢٦٣ الحديث ٧٩٠٩.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٠٧ الحديث ٩٣٤، تهذيب الأحكام: ٢/ ٩٠ الحديث ٣٣٦، و وسائل الشيعة: ٦/ ٢٦١ الحديث ٧٩٠٢.

(٦) الكافي: ٣/ ٣٤٠ الحديث ١٥، و وسائل الشيعة: ٦/ ٢٦٤ الحديث ٧٩١٢.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٧٨

.....

الركعة الثانية قبل الركوع» «١». إلى غير ذلك من الأخبار.

و منها ما كتبه الرضا عليه السّلام للمؤمن من محض الإسلام: «و القنوت سنّة واجبة في الغداة و الظهر و العصر و المغرب و العشاء» «٢».

قوله: (و قيل). إلى آخره.

المشهور هو الاستحباب كما قال، و قال في «الفقيه»: القنوت سنّة واجبة من تركه عمداً في كلّ صلاة فلا صلاة له «٣».

و ظاهره أنّ من تركه في جميع الصلوات فلا صلاة له، فلو فعله في صلاة واحدة، لم يتعلّق به ذلك الوعيد، فلا يظهر منه قوله بوجوب القنوت في كلّ صلاة كان، كما نسبة إليه في «المنتهى»، و قال: إنّ قال: من تركه عمداً أعاد «٤». و تبعه في «الذخيرة»، و غيره في غيره



«٥».

و حمله على كل الأفراد و إرادته أنه في أي فرد تركه فلا صلاة له - أي لا يكون ذلك الفرد بخصوصه صلاة له - بعيد و مخالف لظاهر عبارته.

و صرح بما ذكرت، جدى العلامة المجلسى رحمه الله فى شرحه، بل قال: دلالة عبارته على الاستحباب أظهر «٦»، انتهى. و فى «المنتهى» قال - بعد نقله رواية و هب المذكورة - و به قال

(١) تهذيب الأحكام: ٢ / ٨٩ الحديث ٣٣٠، وسائل الشيعة: ٦ / ٢٦٦ الحديث ٧٩٢٣.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢ / ١٣١، وسائل الشيعة: ٦ / ٢٦٢ الحديث ٧٩٠٤.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٠٧ الحديث ٩٣٢.

(٤) منتهى المطلب: ٥ / ٢٢٥.

(٥) ذخيرة المعاد: ٢٩٣، الحدائق الناضرة: ٨ / ٣٥٣ و ٣٥٧.

(٦) روضة المتقين: ٢ / ٣٤٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٧٩

.....

ابن أبى عقيل «١». و فى «المختلف» أسند إليه القول بأن تركه عمداً يوجب الإعادة لا سهواً. إلى أن قال: احتج ابن أبى عقيل بالاحتياط، و بورود الأمر فيحمل على الوجوب «٢».

و فى «الذخيرة» عن ظاهر ابن أبى عقيل وجوبه فى الصلاة الجهرية «٣»، انتهى.

و المشهور أقرب، لصحيفة البنظى، عن الرضا عليه السلام قال: «قال أبو جعفر عليه السلام فى القنوت: إن شئت فاقنت و إن شئت فلا تقنت، قال أبو الحسن عليه السلام:

و إذا كانت التقيئة فلا تقنت و أنا أتقلد هذا» «٤».

و صحيفة و هب عن الصادق عليه السلام قال: «القنوت فى الجمعة و العشاء - أى المغرب - و العتمة و الوتر و الغداة، فمن ترك القنوت رغبة عنه فلا صلاة له» «٥».

و روى الكلينى رحمه الله بإسناده عن و هب بن عبد ربّه عنه عليه السلام قال: «من ترك القنوت رغبة عنه فلا صلاة له» «٦».

و التقريب أن قوله عليه السلام: «رغبة عنه» ظاهر فى عدم وجوبه، إذ لو كان واجبا، لكان صلاته بمجرد ترك القنوت باطلة، بل و يجب إعادتها، كما قال به

(١) منتهى المطلب: ٥ / ٢٢٥.

(٢) مختلف الشيعة: ٢ / ١٧٣.

(٣) ذخيرة المعاد: ٢٩٣.

(٤) تهذيب الأحكام: ٢ / ٩١ الحديث ٣٤٠، الاستبصار: ١ / ٣٤٠ الحديث ١٢٨١، وسائل الشيعة: ٦ / ٢٦٩ الحديث ٧٩٣١.

(٥) تهذيب الأحكام: ٢ / ٩٠ الحديث ٣٣٥، الاستبصار: ١ / ٣٣٩ الحديث ١٢٧٦، وسائل الشيعة:

٦ / ٢٦٥ الحديث ٧٩١٥.

(٦) الكافي: ٣/ ٣٣٩ الحديث ٦، وسائل الشيعة: ٦/ ٢٦٣ الحديث ٧٩١١.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٨٠

.....

الصدوق «١»، إذ لا قائل بالوجوب مطلقا غيره- إن كان قائلا- وابن أبي عقيل أيضا «٢».

و موثقة زرارة- كالصحيحة- عن الباقر عليه السلام قال: «القنوت في كل الصلوات»، قال ابن مسلم: فذكرت ذلك للصادق عليه السلام فقال: «أما [ما] لا يشكك فيه فما جهر فيه بالقراءة» «٣».

و موثقة ابن مسلم- كالصحيح- عن الباقر عليه السلام: عن القنوت في الصلاة الخمس قال: «اقتت فيهن جميعا»، فسأل الصادق عليه السلام بعد ذلك فقال: «أما ما جهرت فلا تشك» «٤».

و التقريب أنهما صريحتان في نفى الوجوب في غير الجهرية، ولعلهما ظاهرتان في نفيه فيهما أيضا، كما لا يخفى على المتأمل، و مع هذا يمنعان عن دلالة الأخبار السابقة على الوجوب.

و يظهر منهما أنهم عليهم السلام ما أرادوا الوجوب فيهما، بل أرادوا غيره، فتأمل جدا! و يؤيده خلوة صحيحة حماد المشهورة «٥» و ما مثلها من ذكره، لما ذكرنا في مبحث جلسة الاستراحة، مضافا إلى الشهرة العظيمة التي كادت تكون إجماعا، بل لا يبعد الإجماع، لعدم ظهور مخالف من الأصحاب، كما عرفته.

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٠٧ ذيل الحديث ٩٣٢.

(٢) نقل عنه في مختلف الشيعة: ٢/ ١٧٣.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢/ ٩٠ الحديث ٣٣٦، وسائل الشيعة: ٦/ ٢٦٥ الحديث ٨٩١٧ و ٨٩١٨.

(٤) الكافي: ٣/ ٣٣٩ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٢/ ٨٩ الحديث ٣٣١، وسائل الشيعة: ٦/ ٢٦٢ الحديث ٧٩٠٧ مع اختلاف يسير.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٩٦ الحديث ٩١٦، وسائل الشيعة: ٥/ ٤٥٩ الحديث ٧٠٧٧.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٨١

.....

و اختار المحقق الشيخ سليمان البحراني الوجوب في كل صلاة «١»، مستدلا بالآية الشريفة «٢».

و في دلالتها نظر ظاهر، لأن القنوت لغة له معان متعددة، ليس واحد منها المعنى الاصطلاحى، و الاصطلاحى لم يثبت، بل الظاهر عدمه في زمان نزول الآية الشريفة.

مع أن إرادته لا يخلو عن الإشكال، و إن قلنا بالثبوت، لتوقف الفهم على تقدير، بل تقديرات خلاف الأصل و الظاهر، فلا يكون أولى من الحمل على معنى آخر متعارف ظاهر.

مع أن الظاهر منها وجوب القيام حال القنوت، لا- وجوب نفس القنوت، سيما مع عدم مأخوذية القيام فيه، بل مأخوذ فيه كونه قبل الركوع، فإن كان عن قيام لا جرم يصير قائما، و إن كان عن جلوس لا جرم يصير جالسا، و كذا الحال في الاضطجاع و الاستلقاء.

سلمنا، لكن الأدلة التي ذكرناها كافية للحمل على الاستحباب، و مع ذلك الاحتياط معه، بل كمال الصلاة فيه، و الحضور في الدعاء، و الإلحاح في العبادة غالبا يكون به، و روح الصلاة أكثر تحققة منه، بل قلما يتحقق بغير حضور القلب في الدعاء و الإلحاح، كما لا يخفى، لكن مع هذا، عدم الوجوب أقوى و أقرب بالنظر إلى الأدلة و الأقوال.

قوله: (و محلّه). إلى آخره.

كونه قبل الركوع و بعد القراءة في الركعة الثانية، هو المشهور المعروف بين

(١) نقل عنه في الحدائق الناضرة: ٨ / ٣٥٣.

(٢) أي الآية وَ قَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ البقرة (٢): ٢٣٨.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٨٢

.....

الأصحاب.

بل حكى في «المنتهى» و «التذكرة» اتفاقهم عليه «١»، بل الشيخ ادعى الإجماع «٢»، و جعله أحد الأدلة عليه، كما صرح به في «المختلف» «٣».

قال في «الذخيرة»: يظهر من المحقق في «المعتبر» «٤» الميل إلى التخيير بينه و بين فعله بعد الركوع، و إن كان الأول أفضل، لرواية إسماعيل الجعفي و معمر بن يحيى عن الباقر عليه السلام قال: «القنوت قبل الركوع و إن شئت بعده» «٥».

و في السند ضعف، و يدل على الأول صحيحة زرارة السابقة «٦»، و صحيحة أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «كل قنوت قبل الركوع إلّا الجمعة» «٧».

و صحيحة يعقوب بن يقطين عن الكاظم عليه السلام: عن القنوت في الوتر و الفجر و ما يجهر فيه قبل الركوع أو بعده، فقال: «قبل الركوع حين تفرغ من قراءة تك» «٨».

و صحيحة معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال: «ما أعرف قنوتا إلّا قبل الركوع» «٩».

(١) منتهى المطلب: ٥ / ٢٢٦، تذكرة الفقهاء: ٣ / ٢٥٧ و ٢٥٨ المسألة ٣٠٨.

(٢) الخلاف: ١ / ٣٨٢ المسألة ١٣٨.

(٣) مختلف الشيعة: ٢ / ١٧٣.

(٤) المعتبر: ٢ / ٢٤١ و ٢٤٢.

(٥) تهذيب الأحكام: ٢ / ٩٢ الحديث ٣٤٣، الاستبصار: ١ / ٣٤١ الحديث ١٢٨٣، وسائل الشيعة:

٦ / ٢٦٧ الحديث ٧٩٢٦.

(٦) وسائل الشيعة: ٦ / ٢٦٦ الحديث ٧٩٢٣.

(٧) تهذيب الأحكام: ٢ / ٩٠ الحديث ٣٣٤، الاستبصار: ١ / ٣٣٩ الحديث ١٢٧٥، وسائل الشيعة:

٦ / ٢٧٣ الحديث ٧٩٤٤.

(٨) الكافي: ٣ / ٣٤٠ الحديث ١٤، وسائل الشيعة: ٦ / ٢٦٨ الحديث ٧٩٢٧.

(٩) الكافي: ٣ / ٣٤٠ الحديث ١٣، وسائل الشيعة: ٦ / ٢٦٨ الحديث ٧٩٢٨.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٨٣

.....

و موثقة سماعة قال: سألته عن القنوت في أى صلاة هو؟ فقال: «كل شىء يجهر فيه بالقراءة فيه قنوت، و القنوت قبل الركوع و بعد القراءة» (١) «٢».

قوله: (للموثقين).

أحدهما صحيحه ابن أبى عمير عن أبى أيوب الخزاز الثقة عن أبى بصير قال: سأل عبد الحميد الصادق عليه السلام- و أنا عنده- عن القنوت يوم الجمعة، فقال له:

«فى الركعة الثانية»، فقال له: قد حدثنا بعض أصحابنا أنك قلت: فى الأولى، فقال: «فى الأخيرة»، و كان عنده ناس كثير، فلما رأى غفلة منهم، فقال: «يا أبا محمد! هى فى الأولى و الأخيرة»، قلت: جعلت فداك، قبل الركوع أو بعده؟ قال: «كل القنوت قبل الركوع إلا الجمعة، فإن الركعة الأولى القنوت فيها قبل الركوع و الأخيرة بعد الركوع» (٣). و روى أيضا بطريق آخر فى الصحيح عن الخزاز مثله، بأدنى تفاوت فى ألفاظه (٤).

و ثانيهما: موثقة سماعة قال: سألته عن القنوت فى الجمعة، فقال: «أما الإمام فعليه القنوت فى الركعة الأولى بعد القراءة قبل أن يركع، و فى الثانية بعد ما يرفع رأسه من الركوع قبل السجود» (٥) الحديث.

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ٨٩، الحديث ٣٣٣، الاستبصار: ١/ ٣٣٩ الحديث ١٢٧٤، وسائل الشيعة:

٦/ ٢٦٧ الحديث ٧٩٢٥.

(٢) ذخيرة المعاد: ٢٩٣.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣/ ١٧، الحديث ٦٢، و وسائل الشيعة: ٦/ ٢٧٣ الحديث ٧٩٤٤ مع اختلاف يسير.

(٤) تهذيب الأحكام: ٢/ ٩٠، الحديث ٣٣٤، و وسائل الشيعة: ٦/ ٢٧٣ الحديث ٧٩٤٤.

(٥) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٤٥، الحديث ٦٦٥، و وسائل الشيعة: ٦/ ٢٧٢ الحديث ٧٩٤٠ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٨٤

.....

و عدّ المصنّف الأولى موثقا تبعا لبعض الأصحاب «١»، من جهة أبى بصير، فإنه عندهم مشترك بين الثقة المرادى، و يحيى الأسدى و هو موثق عندهم «٢».

و حققنا فى الرجال أنه أيضا ثقة، جليل القدر عظيم المنزلة، لم يكن واقفيا قطعاً، و أنّ الواقفى يحيى بن أبى القاسم الحداء، فوقع اشتباه من «الخلاصة» «٣»، و تبعه من لم يتأمل «٤».

مع أنّ أبى بصير الأسدى كان مكفوفاً، و مع ذلك قيل: إنه كان يكتنى بأبى محمد «٥»، يعنى لم يثبت عند أهل الرجال كونه مكنتى به، و أمّا أبو بصير المرادى فلا تأمل لهم فى كونه مكنتى بأبى محمد.

فظهر أنّ أبى بصير فى سند هذه الصحيحه هو المرادى، لم يتأمل أحد فى كونه ثقة جليل القدر، من الأوتاد الأربعة الذين لم يوجد مثلهم فى الرواة، من جهة أنه قال: فلما رأى غفلة من الناس، فقال عليه السلام: «يا أبا محمد». إلى آخره. إذ يظهر أنه رأى الصادق عليه السلام أنه لما رأى غفلة من الناس توجه إليه، فقال عليه السلام: «يا أبا محمد».

إلى آخره، و الأعمى المكفوف كيف يدرك أنّ المعصوم عليه السلام رأى غفلة من الناس؟

و من هذه الجهة توجه إليه و قال ما قال.

مع أنه قال: يا أبا محمد! و معلوم أنّ المرادى كان يكتنى به عند أهل الرجال بلا تأمل منهم، و أنّ الأسدى و إن لم يثبت عندهم

تكنيته به، ولذا نسبه إلى القائل المجهول.

(١) منتهى المطلب: ٥/ ٢٢٦.

(٢) جامع الرواة: ٢/ ٣٣٤.

(٣) خلاصة الرجال للحلي: ٢٦٤.

(٤) تعليقات على منهج المقال: ٣٧١ و ٣٧٢.

(٥) لاحظ! خلاصة الرجال للحلي: ٢٦٤.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٨٥

.....

ولعله أيضا توهم، وغفل من حيث أنه رأى، كون المرادى يكتنى به، وأنه أبو بصير فتوهم واشتبه، ولذا ذكر الكشي في ترجمة المرادى وفي شأنه كثير من الأحاديث الواردة في شأن الأسدى بلا شك، من حيث كونه أعمى و مكفوفاً، و من جهة ذكر كونه أسدياً وغير ذلك «١»، كما ظهر ذلك في الرجال، ولا يخفى على المطلع، من دون حاجة إلى الإظهار له. هذا مع انجبارهما بالشهرة العظيمة، مع المسامحة في أدلة السنن، فتأمل! مع أن الصدوق في «الفقيه» نقل حديثاً صحيحاً عن حريز، عن زرارة، عن الباقر عليه السلام: «إن على الإمام في الجمعة قنوتان قنوت في الركعة الأولى قبل الركوع، و في الركعة الثانية بعد الركوع، و من صلاها وحده فعليه قنوت واحد في الركعة الأولى قبل الركوع» «٢».

و في «الخصال» روى هذه الصحيحة سنده إلى حريز بطريق صحيح، و حريز عن زرارة عن الباقر عليه السلام «٣»، و فيها أحكام آخر أيضاً، مثل كون صلاة الجمعة جهريّة، و ثبوت الغسل لها، ثم قال في «الفقيه» - بعد ما نقل الصحيحة -: و تفرّد بهذه حريز عن زرارة، و الذي استعمله و أفتى به و مضى عليه مشايخي - رحمة الله عليهم - هو أن القنوت في جميع الصلوات في الجمعة و غيرها في الركعة الثانية قبل الركوع «٤».

و ظاهره القول بأن الجمعة كسائر الصلوات في القنوت، موافقاً لقول ابن

(١) رجال الكشي: ١/ ٣٩٧ الرقم ٢٨٥.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦٦ الحديث ١٢١٧، وسائل الشيعه: ٦/ ٢٧١ الحديث ٧٩٣٦.

(٣) الخصال: ٢/ ٤٢٢ الحديث ٢١.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦٦ و ٢٦٧ ذيل الحديث ١٢١٧.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٨٦

.....

إدريس «١»، و علمت عدم تفرّد حريز عن زرارة، بل هو المشهور المعروف عند القدماء، فضلاً عن المتأخرين.

نعم، فيها حزازة ظاهرة، و هي كون القنوت حال الفرادى و فى الاولى، و لعله و هم من الراوى.

و كيف كان، لا يضر الاستدلال، لما عرفت مكرراً، و أن ما قلنا هو المشهور عند القدماء، بأنه قول الشيخ، و ابن أبى عقيل، و أبى الصلاح، و سلار، و ابن حمزة «٢».

و نسبة المحقق إلى المفيد في «المقنعة» أيضا «٣»، بل هو قول الصدوق أيضا في «المقنعة» «٤»، وإن احتمل كون ابن أبي عقيل، و أبي الصلاح قائلين بكون القنوتين قبل الركوع، لأنهما ذكرا في صلاة الجمعة أن لها قنوتين من غير تعيين الموضع، و في باب القنوت أن كل القنوت قبل الركوع «٥».

و فيه، أن ذلك لا- يفى لبيان الموضع في الكل، فظهر أنهما أحالا- المعرفة إلى الخارج، و أن ذكر كون الكل قبل الركوع رد على البعض، كما يفعله غيرهما، مع إرادة قنوت غير الجمعة، و لهذا نسب في «المنتهى» إلى ابن أبي عقيل القول المشهور «٦»، كما قلنا أولا، و نسب إلى ابن البراج و سَلار و الشيخ في أكثر كتبه

(١) السرائر: ١/ ٢٩٩.

(٢) النهاية للشيخ الطوسي: ١٠٦، نقل عن ابن أبي عقيل في مختلف الشيعة: ٢/ ٢٢٣، الكافي في الفقه:

١٥١، المراسم: ٧٧، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ١٠٤.

(٣) المعتبر: ٢/ ٢٤٤، لاحظ! المقنعة: ١٦٤.

(٤) المقنعة: ١٤٨.

(٥) نقل عن ابن أبي عقيل في مختلف الشيعة: ٢/ ٢٢٣، الكافي في الفقه: ١٢٣ و ١٥١.

(٦) منتهى المطلب: ٥/ ٤٦٣.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٨٧

.....

أيضا «١»، و على أي تقدير قولهما بالقنوتين لا تأمل فيه.

و مستند ابن إدريس الأخبار السابقة في قنوت غير الجمعة «٢»، بل ربما يظهر من رواية أبي بصير «٣»، أن اشتهار كون القنوت في خصوص الثانية قبل الركوع عند الشيعة، كان بحيث لا يرضون خلافه في موضع من المواضع، بأنهم كانوا يشنعون على أهل السنة، في جعلهم القنوت على خلاف ذلك، و يعدون خطأ و قبيحا، فكيف كانوا يتحملون كون القنوت في الجمعة على خلاف ذلك؟ لأنه يتحقق حقيته مذهب العامة عندهم، أو عدم فساده.

و لأجل ذلك أجاب السائل عن موضع قنوت الجمعة، بأنه في الركعة الثانية. و لما كان السائل سمع عن بعض الأصحاب، أنه روى عنهم عليهم السلام أنه في الأولى، سأل عن ذلك، فأجاب عليه السلام بأنه في الثانية، تأكيداً لحكمة الأول، و رداً لما سأل عنه، و لما رأى من الناس غفلة قال عليه السلام ما قال.

فظهر أن هذا الاشتهار كان بحيث أثر في مشايخه، و فيه أيضا في «الفقيه» ما أثر، ثم أنه بعد ما ظهر عليه بأنه من جملة الاشتهارات التي لا أصل لها، أو لم يكن من الواقعات، بل من التي صارت بحسب المصالح التي أشرنا إلى بعضها، رجوع و وافق المشهور «٤»، و ظهر علينا أيضا كون المشهور أظهر على حسب ما ظهر.

و في «المختلف» نسب إلى المفيد القول بكونه في الركعة الأولى خاصة قبل الركوع، و اختاره و احتج عليه بأن الجمعة صلاة غيرها، فلا يتعدّد فيها

(١) نسب إليهم في منتهى المطلب: ٥/ ٤٦٣، لاحظ! المهذب: ١/ ١٠٣، المراسم: ٧٧، النهاية للشيخ الطوسي: ١٠٦، المبسوط: ١/ ١٥١.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦/ ٢٦٦ الباب ٣ من أبواب القنوت.

(٣) تهذيب الأحكام: ١٧/٣ الحديث ٦٢، وسائل الشيعة: ٢٧٣/٦ الحديث ٧٩٤٤.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١/٢٦٦ ذيل الحديث ١٢١٧.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٨٨

.....

القنوت «١».

و أما كونه في الاولى، فلموثقة سليمان بن خالد، عن الصادق عليه السلام قال:

«القنوت في يوم الجمعة في الركعة الاولى» «٢».

و عن عمر بن حنظلة أنه قال للصادق عليه السلام: القنوت يوم الجمعة، فقال: «إذا صليتم في جماعة ففي الركعة الاولى، وإذا صليتم وحدانا ففي الثانية» «٣».

و موثقة أبي بصير قال: «القنوت في الركعة الاولى قبل الركوع» «٤».

و صحيحة معاوية بن عمير أنه سمع الصادق عليه السلام يقول في قنوت الجمعة: «إذا كان إماما قنت في الركعة الاولى و إن كان يصلي أربعا ففي الثانية» «٥».

و الجواب عن الأول أن العبادة على ما ورد من الشرع، فإن ورد أن فيه قنوتا واحدا، كما هو الحال في الأكثر فهو، و إن ورد أن ليس فيه قنوت، أم لم يرد فيه قنوت، فهو كما قالوا في الشفع «٦»، و سيجيء الحال في ركعتي الاحتياط، و إن ورد فيه قنوتين، فهو كما قيل في الوتر و سيجيء، و قد عرفت الأدلة الواضحة التامة في المقام، بل يسامحون في مقام الاستحباب، و أين هذا مما عرفت؟

(١) مختلف الشيعة: ٢/٢٢٣ و ٢٢٥، لاحظ! المقنعة: ١٦٤.

(٢) تهذيب الأحكام: ١٦/٣ الحديث ٥٦، الاستبصار: ١/٤١٧ الحديث ١٦٠٠، وسائل الشيعة: ٢٧١/٦ الحديث ٧٩٣٨.

(٣) الكافي: ٣/٤٢٧ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ١٦/٣ الحديث ٥٧، الاستبصار: ١/٤١٧ الحديث ١٦٠١، وسائل الشيعة: ٢٧١/٦ الحديث ٧٩٣٧ مع اختلاف يسير.

(٤) تهذيب الأحكام: ١٦/٣ الحديث ٥٨، الاستبصار: ١/٤١٧ الحديث ١٦٠٢، وسائل الشيعة: ٢٧١/٦ الحديث ٧٩٣٩.

(٥) الكافي: ٣/٤٢٧ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ١٦/٣ الحديث ٥٩، الاستبصار: ١/٤١٧ الحديث ١٦٠٣، وسائل الشيعة: ٢٧٠/٦ الحديث ٧٩٣٣ مع اختلاف يسير.

(٦) لاحظ! الحدائق الناضرة: ٦/٣٩ و ٤٠.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٨٩

.....

و أما الروايات، فلا تعارض تلك الأدلة في القنوت الأول، بل تؤكد فيها.

و أما المعارضة بالنسبة إلى القنوت الآخر فمرفوعة بكون المدار في أمثال ذلك الجمع بين الكل بالحمل على تفاوت مرتبة الاستحباب، و دلالة هذا بالنسبة إلى نفي استحباب القنوت في الثانية مطلقا، ظاهرة غير خالية من وهن ما، بخلاف دلالة المعارضة، فإنها صريحة في إثبات مطلوبية ما في القنوت الآخر، مضافا إلى مخالفته لمذهب العامة قطعا، و للمداراة مع العوام جزما على حسب ما عرفت.

والظاهر لا يعارض الصريح فيما لا يسامح فيه من الأحكام، فضلا عما يسامح فيه، وخصوصا بالحيثية التي ذكرت، و سيما بملاحظة الشهرة العظيمة، و وهن ما في الظاهر، من جهة عدم مطلوية القنوت في سائر الصلوات، في الركعة الاولى أصلا، فربما كان المطلوب إثبات المطلوية فيها في الجمعة، لا- نفيها رأسا أيضا من غيرها، و إن كان لها ظهور فيه أيضا، و لذا حمل ما ورد في غير واحد من المعتمدة، مما دل على نفي القنوت رأسا على عدم وجوبه- مع صراحته في النفي- و كون القنوت من أكيد المستحبات «١» حتى ورد فيه ما ورد.

و أين هذا من ظهور في مقام استحباب ما، فتأمل! ثم اعلم! أنه قال بعض الفقهاء: إن في الوتر أيضا قنوتين، أحدهما قبل الركوع، و الآخر بعده «٢»، لما ورد من أن أبا الحسن عليه السلام كان إذا رفع رأسه من آخر ركعة الوتر قال: هذا مقام من حسناته نعمه و شكره ضعيف، و ذنبه عظيم، و ليس لذلك إلما رفقك و رحمتك، فإنك قلت في كتابك المنزل على لسان نبيك المرسل كانوا قليلا من اللئيل ما يهجعون. و بالأشجار هم يستغفرون «٣»، طال

(١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦/ ٢٦٤ الباب ٢، ٢٧٠ الباب ٥ من أبواب القنوت.

(٢) منتهى المطلب: ٥/ ٢٢١ و ٢٢٢.

(٣) الذاريات (٥١): ١٧ و ١٨.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٩٠

.....

هجو، و قل قيامي، و هذا السحر و أنا استغفرك لذنوبي، استغفار من لا يجد لنفسه ضررا و لا نفعا، و لا موتا و لا حياة و لا نشورا، ثم يختر ساجدا صلوات الله عليه «١».

و نقل عن «المعتبر» أيضا أنه سماه قنوتا «٢»، و فيه ما فيه.

و ربما اعتذر بعض العلماء، بأن القنوت ليس إلما الدعاء «٣».

و فيه، أنه على هذا، لا- وجه للاقتصار على القنوتين في المقام، فإن الدعاء في السجود، و بعد السجودتين و غير ذلك موجود، بل الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و سلم أيضا، دعاء مستحب في كل ركوع و سجود و قيام، كما مر. مع أن القنوت له آداب و مستحبات، من رفع اليد بعد التكبير له، مستقبل القبلة، بطنها إلى السماء، و التية.

و في «المنتهى» جوز كون قنوت الوتر قبل الركوع و بعده، لرواية عمار عن الصادق عليه السلام: عن الرجل ينسى القنوت في الوتر أو غيره، قال: «ليس عليه شيء»، و قال: «و إن ذكره و قد أهوى إلى الركوع قبل أن يضع يده إلى الركبتين فليرجع قائما فليقتن ثم ليركع، و إن وضع يديه على ركبته فليمض في صلاته و ليس عليه شيء» «٤».

ثم قال: فهذه الرواية تدل على أن القنوت قبل الركوع و رواية بعض أصحابنا عن أبي الحسن عليه السلام يدل على أنه بعد الركوع «٥»، و كلاهما حسن «٦»، انتهى.

(١) الكافي: ٣/ ٣٢٥ الحديث ١٦، مستدرک الوسائل: ٤/ ٤١٤ الحديث ٥٠٤٥ مع اختلاف يسير.

(٢) نقل عنه في ذكرى الشيعة: ٣/ ٢٨٥، لاحظ! المعتمد: ٢/ ٢٦ و ٢٤١.

(٣) ذكرى الشيعة: ٣/ ٢٨٣.

(٤) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٣١ الحديث ٥٠٧، و وسائل الشيعة: ٦/ ٢٨٦ الحديث ٧٩٨٤ مع اختلاف يسير.



(٥) الكافي: ٣/ ٣٢٥ الحديث ١٦، مستدرک الوسائل: ٤/ ٤١٤، الحديث ٥٠٤٥.

(٦) منتهى المطلب: ٥/ ٢٢٤.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٩١

.....

و فيه ما فيه، لأن ما صدر عن أبي الحسن عليه السلام، لم يظهر كونه قنوتا، بل الظاهر خلافه، كما فهم المعظم. مع أن المعصوم عليه السلام، لم يرخّص في تدارك القنوت فيه بعد الركوع في صورة نسيانه، و ذكره حال الركوع «١». بل منع عن التدارك على ما رواه الصدوق عن معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام حيث سأله عن القنوت في الوتر، فقال: «قبل الركوع»، فقال: فإن نسيت فأقنت إذا رفعت رأسى؟ فقال: «لا» «٢». قال رحمه الله: حكم من نسى القنوت حتى يركع أن يقنت إذا رفع رأسه من الركوع، وإنما منع عليه السلام عن ذلك في الوتر والغداء خلافا للعامة، فإنهم يقتنون فيهما بعد الركوع، وإنما أطلق في سائر الصلاة لأنهم لا يرون القنوت فيها «٣». و أين منعهم عليهم السلام عن التدارك بعده من التجويز مطلقا؟ قوله: (و لو نسى). إلى آخره. الظاهر أنه وفاقى، قال في «المنتهى»: لا خلاف عندنا في استحباب الإتيان بالقنوت بعد الركوع مع نسيانه قبله، و أما أنه هل أداء أو قضاء؟ فيه تردد، ثم قرب كونه قضاء «٤». و يدل على الاستحباب المذكور بعد الإجماع صحيحة زرارة و ابن مسلم عن

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٦١ الحديث ٦٣٣، الاستبصار: ١/ ٣٤٥ الحديث ١٣٠٠، وسائل الشيعة:

٦/ ٢٨٨ الحديث ٧٩٩٢.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٣١٢ الحديث ١٤٢١، وسائل الشيعة: ٦/ ٢٨٨ الحديث ٧٩٩٣.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٣١٢ ذيل الحديث ١٤٢١ مع اختلاف يسير.

(٤) منتهى المطلب: ٥/ ٢٢٨.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٩٢

.....

الباقر عليه السلام: عن الرجل ينسى القنوت حتى يركع، قال: «يقنت بعد ركوعه فإن لم يذكر فلا شيء عليه» «١». و مثلها صحيحة ابن مسلم، عن الصادق عليه السلام «٢»، و موثقة عبيد بن زرارة أنه قال للصادق عليه السلام: الرجل ذكر أنه لم يقنت حتى ركع، قال: فقال: «يقنت إذا رفع رأسه» «٣». فما في صحيحة معاوية بن عمّار أنه سأل عن الرجل ينسى القنوت حتى يركع أيقنت؟ قال: «لا» «٤»، لعلها محمولة على نفي الوجوب، أو نفيه حال الركوع، أو كون المراد قنوت الوتر، بأن تكون هذه الصحيحة هي الصحيحة السابقة «٥»، وقع لفظ «الوتر» سهوا. و كيف كان، عرفت الحال في قنوت الوتر، و كونه مستثنى من هذه الكلية عند الصدوق، بل قنوت الغداء أيضا. و في «الذخيرة»- بعد ذكر ما ذكرنا عن الصدوق- قال: و كلامه يقتضى انضمام الغداء إلى الوتر في السؤال، فلعلّ عدم ذكره سهو من الناسخين «٦»، انتهى.

أقول: الظاهر أن إلحاقه الغداء من جهة ما فهمه من العلة لعدم التدارك، كما يظهر من عبارته من الخارج، فتأمل جدّا!

- (١) تهذيب الأحكام: ٢ / ١٦٠ الحديث ٦٢٨، الاستبصار: ١ / ٣٤٤ الحديث ١٢٩٥، وسائل الشيعة: ٦ / ٢٨٧ الحديث ٧٩٨٩ مع اختلاف يسير.
- (٢) تهذيب الأحكام: ٢ / ١٦٠ الحديث ٦٢٩، وسائل الشيعة: ٦ / ٢٨٨ الحديث ٧٩٩٠.
- (٣) تهذيب الأحكام: ٢ / ١٦٠ الحديث ٦٣٠، الاستبصار: ١ / ٣٤٤ الحديث ١٢٩٧، وسائل الشيعة: ٦ / ٢٨٨، الحديث ٧٩٩١.
- (٤) تهذيب الأحكام: ٢ / ١٦١ الحديث ٦٣٣، وسائل الشيعة: ٦ / ٢٨٨ الحديث ٧٩٩٢.
- (٥) مرّت الإشارة إلى مصادرها آنفا.
- (٦) ذخيرة المعاد: ٢٩٥.
- مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٩٣
- .....

و عن المفيد: لو لم يذكر القنوت حتّى يركع في الثالثة قضاءه بعد الفراغ «١».

و مثله كلام «نهاية» الشيخ «٢».

و في «الدروس»: و يقضيه الناسى بعد الركوع، ثمّ بعد الصلاة و هو جالس، و لو انصرف قضاؤه في الطريق مستقبل القبلة «٣»، و الفاضلان اقتصرنا على القضاء بعد الركوع «٤».

و في «المنتهى» ادعى عدم الخلاف في القضاء من بعد الرفع من ذلك الركوع، ثمّ نقل عن «المبسوط» «٥» عدم القضاء، إن فاته بعد ذلك الرفع، و عن «النهاية» و المفيد ما ذكرنا عنهما، و أتى بدليل الطرفين، و اختار ما في «المبسوط» «٦».

و قال بعض العلماء: من نسي حتّى ركع فلا شيء عليه، لكن يستحبّ له القنوت بعده، و إن لم يذكره حتّى سجد استحبّ له قضاؤه بعد الصلاة، و لو في الطريق يستقبل به القبلة و يجوز جالسا «٧»، انتهى.

و أمّا الأخبار، ففي صحيحة ابن مسلم و زرارة أنّهما سألا- الباقر عليه السلام: عن الرجل ينسى القنوت حتّى يركع، قال: «يقنت بعد الركوع فإن لم يذكر فلا شيء عليه» «٨».

و مثلها صحيحة ابن مسلم عن الصادق عليه السلام إلّا أنّ فيها: «و إن لم يذكر حتّى

بهبهاني، محمد باقر بن محمد اكمال، مصاييح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصاييح الظلام؛ ج ٨، ص: ٩٣

- (١) المقنعة: ١٣٩.
- (٢) النهاية للشيخ الطوسي: ٩٠.
- (٣) الدروس الشرعية: ١ / ١٧٠.
- (٤) المعتمد: ٢ / ٢٤٥، تذكرة الفقهاء: ٣ / ٢٦١ المسألة ٣١٣.
- (٥) المبسوط: ١ / ١١٣.

(٦) منتهى المطلب: ٥ / ٢٢٧.

(٧) لاحظ! الدروس الشرعية: ١ / ١٧٠ مع اختلاف يسير.

(٨) وسائل الشيعة: ٦ / ٢٨٧ الحديث ٧٩٨٩.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٩٤

.....

ينصرف فلا شيء عليه» (١).

و في كصحيحة عبيد بن زرارَةَ أنه قال للصادق عليه السلام: الرجل ذكر أنه لم يقنت حتى ركع، قال: «يقنت إذا رفع رأسه» (٢).

و في صحيحة أبي بصير قال: سمعته يذكر عند الصادق عليه السلام قال: في الرجل إذا سها في القنوت قنت بعد ما ينصرف و هو جالس (٣).

و صحيحة زرارَةَ أنه قال للباقر عليه السلام: رجل نسي القنوت و هو في بعض الطريق، فقال: «يستقبل القبلة ثم ليقله»، ثم قال: «إني لأكره للرجل أن يرغب عن سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم أو يدعها» (٤).

و غير خفي أن الأخيرتين أيضا صحيحتان، و مع ذلك صريحتان في القضاء بعد الركوع أيضا، و ليس في الروايات السابقة ظهور تام فيما يخالفهما، فضلا [عن] أن يقاومهما، و فضلا عن [أن] يغلب عليهما، سيما مع التسامح في أدلّة السنن.

و أما اشتراط الشيخين بالدخول في الركعة الثالثة (٥)، فلم يظهر لي وجهه.

و الصحيحة الأخيرة و إن كان ظاهرها كون الذكر بعد الفراغ في أثناء الطريق بعد ما مشى فيها، إلّا أن مقتضى العلة المذكورة التدارك مطلقا، أي وقت تحقّق الذكر.

و صحيحة أبي بصير ظاهرها التدارك إذا سها في القنوت، و كون التدارك بعد الانصراف و هو جالس أي وقت تحقّق الذكر، و لذا قال المصنّف ما قال (٦). و لعلّ

(١) وسائل الشيعة: ٦ / ٢٨٨ الحديث ٧٩٩٠.

(٢) وسائل الشيعة: ٦ / ٢٨٨ الحديث ٧٩٩١.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢ / ١٦٠ الحديث ٦٣١، الاستبصار: ١ / ٣٤٥ الحديث ١٢٩٨، وسائل الشيعة:

٦ / ٢٨٧ الحديث ٧٩٨٧.

(٤) تهذيب الأحكام: ٢ / ٣١٥ الحديث ١٢٨٣، وسائل الشيعة: ٦ / ٢٨٦ الحديث ٧٩٨٦.

(٥) المقنعة: ١٣٩، النهاية للشيخ الطوسي: ٩٠.

(٦) راجع! الصفحة: ٧٦ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٩٥

.....

مراد صاحب «الدروس» أيضا ذلك (١).

و تخصيص الصحيحة بما إذا لم يذكره حتى سجد - كما قاله بعض العلماء - لم أجد وجهه غير الجمع بينها و بين الصحاح السابقة، و الجمع غير منحصر فيما ذكر، مع أن الجمع المذكور يقتضى حملها على ما إذا وقع الذكر حال الهوى إلى السجود أو ما بعده.

و كيف كان، الأولى أن يختار خصوص التدارك بعد الرفع من ذلك الركوع، سواء وقع الذكر في أثناء الركوع أو بعد رفع الرأس منه، وإذا وقع الذكر بعد ذلك، يختار التدارك بعد الفراغ من الصلاة و هو جالس، و إن مشى في الطريق و ذكر بعده، ففي الطريق مستقبل القبلة، و إن تذكّر بعد ما قام و قبل الدخول في المشى في الطريق، فلعلّ الأولى الجلوس في موضع صلاته و التدارك حينئذ، سيّما إذا قام و لم يمش بعد أصلا.

و اعلم! أنّه ورد في غير واحد من الأخبار أنّ ناسي القنوت ليس عليه شيء «٢»، لأنّ كلمته «على» تفيد اللزوم. نعم، في صحيحة معاوية بن عمّار قال: سألته عن الرجل ينسى القنوت حتّى يركع أيقنت؟ قال: «لا» «٣»، و عرفت الجواب عنها. قوله: (و هو جهر). إلى آخره.

هذا هو المشهور لصحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام أنّه قال: «القنوت كلّ

(١) الدروس الشرعية: ١ / ١٧٠.

(٢) وسائل الشيعة: ٦ / ٢٨٥ الباب ١٥ من أبواب القنوت.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢ / ١٦١ الحديث ٦٣٣، الاستبصار: ١ / ٣٤٥ الحديث ١٣٠٠، وسائل الشيعة:

٦ / ٢٨٨ الحديث ٧٩٩٢.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٩٦

.....

جهر» «١»، و عن السيّد و الجعفي أنّه تابع للقراءة فيه «٢»، و لم نعرف مأخذه، سوى عموم ما ورد من أنّ «صلاة النهار عجماء، و صلاة الليل جهر» «٣».

وفيه، أنّ الجهر و الإخفات فيه، إنّما يكون في القراءة خاصّة، كما هو المعروف بين المسلمين فضلا عن العلماء، مع أنّ التخصيص بإخراج النصف، لا يرضى به المحققون و يمنعه الدليل، فضلا عن التخصيص بأزيد منه ثمّ أزيد، بل لا يبقى غير أمرين، فتأمل! سلّمنا، لكنّ العامّ مخصّص، و المخصّص قد عرفت.

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٠٩ الحديث ٩٤٤، وسائل الشيعة: ٦ / ٢٩١ الحديث ٨٠٠١.

(٢) نقل عنهما في ذكرى الشيعة: ٣ / ٢٨٧.

(٣) بحار الأنوار: ٨٢ / ٢٠٢، مستدرک الوسائل: ٤ / ١٩٤ الحديث ٤٤٦٩.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٩٧

## ١٦٨ - مفتاح [ما يستحبّ في القنوت]

يستحبّ التكبير قبله، رافعا يديه للنصوص «١». و أن يرفع يديه تلقاء وجهه مبسوطتين، يحاذى ببطونهما السماء و ظهورهما الأرض، كذا قيل «٢».

و في الصحيح: «ترفع يديك [في الوتر] حيال وجهك» «٣». و ترك للتقيّة كما في الخبر «٤».

و أن ينظر إلى بطونهما كما هو المشهور، و أن يدعو فيه بالأذكار المأثورة «٥».

و يجوز الدعاء فيه للمؤمنين و على المنافقين كما كان يفعل أهل البيت عليهم السّلام «٦»، و بالفارسيّة، وفاقا للصدوق «٧» للأصل و ظاهر بعض

(١) و سائل الشيعة: ١٨ / ٦ الباب ٥ من أبواب تكبيره الإحرام و الافتتاح.

(٢) السرائر: ١ / ٢٢٨، مدارك الأحكام: ٣ / ٤٥٠.

(٣) و سائل الشيعة: ٦ / ٢٨٢ الحديث ٧٩٧٢.

(٤) لاحظ! و سائل الشيعة: ٦ / ٢٦٩ الحديث ٧٩٣١.

(٥) راجع! و سائل الشيعة: ٦ / ٢٧٤ الباب ٧ من أبواب القنوت.

(٦) لاحظ! بحار الأنوار: ٨٢ / ٢١١ - ٢٧٥ الباب ٣٣.

(٧) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٠٨ ذيل الحديث ٩٣٧.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٩٨

الأخبار «١»، و أن يطيله ما استطاع، كما في المعبرة «٢».

و في الحسن: «أطولكم قنوتا في دار الدنيا أطولكم راحة يوم القيامة» «٣»، و أن يستغفر فيه في ثلثة الوتر سبعين مرّة، كما في الصحاح «٤».

(١) و سائل الشيعة: ٦ / ٢٨٩ الباب ١٩ من أبواب القنوت.

(٢) و سائل الشيعة: ٦ / ٢٩٢ الحديث ٨٠٠٤.

(٣) أمالي الصدوق: ٤١١ الحديث ٧، و سائل الشيعة: ٦ / ٢٩١ الحديث ٨٠٠٤.

(٤) و سائل الشيعة: ٦ / ٢٧٩ الباب ١٠ من أبواب القنوت.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٩٩

قوله: (يستحب). إلى آخره.

أمّا التكبير فقد مرّ «١»، و أمّا رفع اليد تلقاء وجهه مبسوطتين، فلما رواه ابن بابويه، عن أبي حمزة الثمالي، عن علي بن الحسين عليهما السلام، في الحديث الذي وصف فيه قنوته «٢»، و لم يثبت، كذا في «المنتهى» «٣».

و في «الذخيرة» بعد ذكر استحبابه قال: قاله الأصحاب «٤».

و في «الفقيه» عن أبي حمزة الثمالي قال: كان علي بن الحسين عليهما السّلام يقول في آخر وتره: «ربّ أسأت و ظلمت نفسي و بئس ما صنعت و هذه يداي جزاء بما صنعتا»، قال: ثمّ يبسط يديه جميعا قدام وجهه «٥»، الحديث.

و روى عبد الله بن سنان، عن الصادق عليه السّلام: «و ترفع يديك [في الوتر] حيال وجهك، و إن شئت تحت ثوبك، و تتلقّى بباطنهما السماء» «٦».

و روى محمّد بن سليمان قال: كتبت إلى الفقيه عليه السلام أسأله عن القنوت، فكتب:

«إذا كانت ضرورة شديدة فلا ترفع اليدين» «٧».

و مفهومه استحباب الرفع عند عدم الضرورة.

- (١) في (د ٢): (عرفت).
- (٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٣١١ الحديث ١٤١٣، مستدرک الوسائل: ٤ / ٤١٦ الحديث ٥٠٤٩.
- (٣) منتهى المطلب: ٥ / ٢٣٣.
- (٤) ذخيرة المعاد: ٢٩٤.
- (٥) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٣١١ الحديث ١٤١٣.
- (٦) تهذيب الأحكام: ٢ / ١٣١ الحديث ٥٠٤، وسائل الشيعة: ٦ / ٢٨٢ الحديث ٧٩٧٢، بحار الأنوار: ٨٢ / ٢٠٤.
- (٧) تهذيب الأحكام: ٢ / ٣١٥ الحديث ١٢٨٦، وسائل الشيعة: ٦ / ٢٨٢ الحديث ٧٩٧٤.
- مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٠٠  
.....

وقال المفيد: يرفع يديه حيال صدره «١»، و حكى في «المعتبر» قولاً يجعل باطنهما إلى الأرض «٢»، انتهى.

وفي «المنتهى» جوز هذا أيضاً «٣»، وعن ابن إدريس أنه يفترق الإبهام من الأصابع «٤»، وربما قيل: بتفريق الكفّين حتى يقع النظر إلى موضع السجود حال القيام «٥».

وفي «الذخيرة»: وذكر الأصحاب أنه يستحب كون نظره إلى بطونهما حال القنوت .. ولم أطلع على رواية تدلّ عليه بمنطوقها، قال في «المعتبر»: ذكر ذلك بعض الأصحاب، وهو بناء على أنّ القانت يجعل باطن كفيه إلى السماء، والنظر إلى السماء في الصلاة مكروه «٦»، رواه زرارة عن الباقر عليه السلام قال: «اجمع بصرك ولا ترفعه إلى السماء» «٧» و تخميض العين كذلك، فتعين شغلها بما يمنعها عن النظر إلى ما يشغل، ولا بأس به «٨»، انتهى.

ونظر القائل المذكور إلى الأخبار الصحاح الدالة على كون النظر إلى موضع السجود «٩»، فإنّها بإطلاقها تشمل المقام، وسيجيء ذكر تلك الصحاح.

- (١) المقنعة: ١٢٤.
- (٢) المعتبر: ٢ / ٢٤٧.
- (٣) منتهى المطلب: ٥ / ٢٣٤.
- (٤) السرائر: ١ / ٢٢٨.
- (٥) لم نعثر عليه.
- (٦) المعتبر: ٢ / ٢٤٦.
- (٧) وسائل الشيعة: ٥ / ٥١٠ الحديث ٧١٩٣.
- (٨) ذخيرة المعاد: ٢٩٤ و ٢٩٥.
- (٩) لاحظ! وسائل الشيعة: ٥ / ٥١٠ الباب ١٦ من أبواب القيام.
- مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٠١  
قوله: (و أن يدعو).

في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال: «يجزيك في القنوت: اللهم اغفر لنا و ارحمنا و عافنا و اعف عنا في الدنيا و الآخرة إنك على كل شيء قدير» (١)، و ببالي أن الصادق عليه السلام كان يقنت بهذا القنوت.

و روى عن أبي بكر بن أبي سَمَّك قال: صلّيت خلف الصادق عليه السلام الفجر فلما فرغ من قراءته في الثانية جهر بصوته نحو ما كان [يقراً] و قال: «اللهم اغفر لنا» الدعاء. إلى قوله: «و الآخرة» (٢).

و في حسنة معاوية بن عمّار عنه عن الصادق عليه السلام قال لي في قنوت الوتر:

«اللهم اغفر لنا- إلى قوله- و الآخرة»، و قال: «و يجزئ من القنوت ثلاث تسيحات» (٣).

و في رواية رجاء بن أبي الضحّاك أن الرضا عليه السلام كان قنوته في جميع صلاته:

«رب اغفر و ارحم و تجاوز عمّا تعلم إنك أنت الأعزّ الأجلّ الأكرم» (٤).

و ليس في القنوت دعاء موظّف بحيث لا يجوز التعدّي عنه و لا تبديله، بل يجوز بكلّ ما أراد المصلّي من دعاء لدينه أو دنياه، لنفسه أو غيره، على سبيل العموم أو الخصوص، للعمومات (٥).

و خصوص صحيحة إسماعيل بن الفضل عن الصادق عليه السلام: عن القنوت و ما

- (١) الكافي: ٣/ ٣٤٠ الحديث ١٢، تهذيب الأحكام: ٢/ ٨٧ الحديث ٣٢٢، وسائل الشيعة: ٦/ ٢٧٤ الحديث ٧٩٤٩.
- (٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦٠ الحديث ١١٨٨، وسائل الشيعة: ٦/ ٢٧٥ الحديث ٧٩٥١.
- (٣) تهذيب الأحكام: ٢/ ٩٢ الحديث ٣٤٢، وسائل الشيعة: ٦/ ٢٧٥ الحديث ٧٩٥٣.
- (٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢/ ١٩٦ الحديث ٥، وسائل الشيعة: ٤/ ٥٥ الحديث ٤٤٩٦.
- (٥) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦/ ٢٧٧ الباب ٩ من أبواب القنوت.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٠٢

.....

يقال فيه؟ فقال: «ما قضى الله على لسانك و لا أعلم له شيئاً موقّتا» (١).

و صحيحة الحلبي عنه عليه السلام: عن القنوت فيه قول معلوم؟ فقال: «أئن على ربك و صلّ على نبيك و استغفر لذنبك» (٢)، إلى غير ذلك، و هو إجماعي أيضا، إلّا أنّ ما ذكرنا أفضل، و الصدوق جعل ما نقلناه من فعل الرضا عليه السلام من جملة أدنى ما يجزئ، و كذا قول «سبحان من دانت له السماوات و الأرض بالعبودية»، و كذا التسيح ثلاث مرّات (٣)، و وافقه في الأخير غيره (٤).

و في رواية أبي بصير أنه سأل الصادق عليه السلام: عن أدنى القنوت، فقال: «خمس تسيحات» (٥)، و كذلك في مرسله حريز مع زيادة قوله عليه السلام: «في ترسل» (٦).

و في صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن الصادق عليه السلام: «القنوت في الفريضة الدعاء و في الوتر الاستغفار» (٧).

و عن الشيخ و أكثر الأصحاب أنّ أفضل ما يقال فيه كلمات الفرج (٨)، و نسبة ابن إدريس إلى الرواية (٩).

- (١) الكافي: ٣/ ٣٤٠ الحديث ٨، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣١٤ الحديث ١٢٨١، وسائل الشيعة: ٦/ ٢٧٧ الحديث ٧٩٥٦.
- (٢) الكافي: ٣/ ٤٥٠ الحديث ٣١، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٣٠ الحديث ٥٠٢، وسائل الشيعة: ٦/ ٢٧٨ الحديث ٧٩٥٩ مع اختلاف يسير.
- (٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٠٧ ذيل الحديث ٩٣٢.
- (٤) المعتمد: ٢/ ٢٤٢، ذخيرة المعاد: ٢٩٤.

- (٥) الكافي: ٣/ ٣٤٠ الحديث ١١، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣١٥ الحديث ١٢٨٢، وسائل الشيعة: ٦/ ٢٧٣ الحديث ٧٩٤٥.
- (٦) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٣١ الحديث ٥٠٥، وسائل الشيعة: ٦/ ٢٧٤ الحديث ٧٩٤٦.
- (٧) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٣١ الحديث ٥٠٣، وسائل الشيعة: ٦/ ٢٧٦ الحديث ٧٩٥٥.
- (٨) المبسوط: ١/ ١١٣، غنية النزوع: ٨٣ ذكرى الشيعة: ٣/ ٢٨٩، مدارك الأحكام: ٣/ ٤٤٥.
- (٩) السرائر: ١/ ٢٢٨.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٠٣

.....

و ورد في قنوت يوم الجمعة وغيرها «١»، مع أنها كلمات الفرج، ولعل الدعاء عقيبتها مستجاب، سيما بعد ملاحظة قوله عليه السلام: «أثن على ربك» فالمناسب أن تصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعدها، ثم تقول: «اللهم اغفر لنا». إلى آخره، و «رب اغفر وارحم» «٢». إلى آخره، أو غيرهما، و هما أولى، لكونهما كلام المعصوم عليه السلام، و كون قنوت المعصوم عليه السلام بهما. و روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه «يبدأ بحمد الله، ثم يصلى عليّ، ثم يدعو بعد بما شاء» «٣». و الأولى أن يصلى عليه صلى الله عليه وآله وسلم أيضا في آخر دعواته، بما روى من أنه تعالى يستجيب الصلاة عليه و آله، فيستجيب ما بينهما، لأنه أكرم من أن يدع ما بينهما و يستجيبهما «٤». و في «الغوالي» روى عليّ عليه السلام أنه قال: «قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألا أعلمك كلمات [الفرج] إذا قلتها غفر الله لك، و هي: لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله العليّ العظيم، سبحان الله ربّ السموات السبع، و ربّ الأرضين السبع، و ما فيهنّ، و ما بينهنّ [و ما تحتهنّ]، و ربّ العرش العظيم، و الحمد لله ربّ العالمين» «٥». رواها زرارة في الصحيح عن الباقر عليه السلام بالصورة المذكورة، و هي المشهورة بين الفقهاء و المتداوله بين المسلمين «٦»، و رواها غيره أيضا على ما أظن «٧».

(١) الكافي: ٣/ ٤٢٦ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٣/ ١٨ الحديث ٦٤، وسائل الشيعة: ٦/ ٢٧٥ الحديث ٧٩٥٢.

(٢) راجع! الصفحة: ١٠١ و ١٠٢ من هذا الكتاب.

(٣) كنز العمال: ٢/ ٧٣ الحديث ٣١٨٧ مع اختلاف يسير.

(٤) مكارم الأخلاق: ٢/ ١٩ الحديث ٢٠٤٠، بحار الأنوار: ٩٠/ ٣١٦ الحديث ٢١ نقل بالمضمون.

(٥) عوالي اللآلي: ١/ ١٠٤ الحديث ٣٧.

(٦) الكافي: ٣/ ١٢٢ الحديث ٣، وسائل الشيعة: ٢/ ٤٥٩ الحديث ٢٦٤٥.

(٧) تهذيب الأحكام: ٣/ ١٨ الحديث ٦٤، وسائل الشيعة: ٦/ ٢٧٥ الحديث ٧٩٥٢.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٠٤

.....

و عن المفيد و جمع من الأصحاب، و منهم السيّد- على ما هو بيالى- أنه يقول قبل التحميد: «و سَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ» «١». و في «المنتهى» في بحث تلقين المحتضر روى عن الصادق عليه السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل على رجل من بني هاشم و هو في النزاع، فقال له: «قل: لا إله إلا الله». إلى آخر كلمات الفرج «٢»- على النحو الذي نقل عن المفيد، و جمع من



الأصحاب بزيادة قول: «وَسَلِّمًا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ» قبل التحميد- فقالتها، فقال [رسول الله] صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «الحمد لله الذي استنقذه من النار» (٣) و جوزه المحقق، لأنه بلفظ القرآن «٤»، وفيه ما فيه. قوله: (و يجوز الدعاء فيه للمؤمنين). إلى آخره. أى بأسمائهم، و على الكافرين بأسمائهم و بغير أسمائهم، أى كلياً و عموماً. روى أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ دعا فى قنوته لقوم بأعيانهم، و على آخرين بأعيانهم، و كذا أمير المؤمنين عليه السلام «٥». و فى «الغوالى»: و روى أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قنت فى الصبح و دعا على جماعة و سماهم، و أن علياً عليه السلام فعل كذلك فى المغرب «٦». و روى عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال: «تدعو فى قنوت الوتر على العدو و إن شئت سميتهم بأسمائهم و تستغفر و ترفع يديك حيال وجهك و إن شئت

(١) المقنعة: ١٢٤، رسائل الشريف المرتضى: ٣/ ٣٣.

(٢) منتهى المطلب: ٧/ ١٣٣.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٧٧ الحديث ٣٤٦، وسائل الشيعة: ٢/ ٤٥٩ الحديث ٢٦٤٦.

(٤) نقل عنه فى مدارك الأحكام: ٣/ ٤٤٥.

(٥) وسائل الشيعة: ٦/ ٢٨٤ الحديث ٧٩٧٩ مع اختلاف، مستدرک الوسائل: ٤/ ٤١١ الحديث ٥٠٣٨.

(٦) عوالى اللآلى: ٢/ ٤٢ و ٤٣ الحديث ١٠٦ و ١٠٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٠٥

.....

تحت ثوبك» (١).

و اعلم! أن ابن الجنيد جَوَزَ التَّأْمِينَ فِيهِ لِلْمَأْمُومِ وَمَنْعَهُ غَيْرُهُ (٢)، و مَرَّ الْكَلَامَ فِيهِ. قوله: (و بالفارسيّة).

أجازهُ الصَّفَّارُ وَ الصَّدُوقُ وَ الشَّيْخُ فِي «النَّهَائَةِ» وَ الْفَاضِلَانُ وَ الشَّهِيدُ (٣)، و مَنْعَهُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْعَرِيُّ (٤).

حِجَّةٌ هُوَ لِأَنَّ الْأَعْظَمَ الْأَصْلَ، وَ صَحِيحَةٌ عَلَى بْنِ مَهْزِيَارٍ عَنِ الْجَوَادِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَلَّمُ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ بِكُلِّ شَيْءٍ يَنَاجِي رَبَّهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» (٥).

وَ قَوْلُ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُلُّ شَيْءٍ مَطْلُوقٌ حَتَّى يَرُدَّ فِيهِ نَهْيٌ» (٦).

وَ حِجَّةٌ سَعْدُ كَوْنِ الْعِبَادَةِ تَوْقِيفِيَّةً مَوْقُوفَةً عَلَى النَّصِّ، وَ وَجُوبُ التَّأْسِئِ، وَ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا مَرَّ فِي بَحْثِ وَجُوبِ السُّورَةِ، وَ كَوْنُ تَكْبِيرَةِ

الْإِحْرَامِ بِالْكَفِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ، بَلِ الْمَدَارُ فِي الْفَقْهِ عِنْدَهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

فَإِنَّ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ مِثْلًا لَوْ وَقَعَتْ بِعِنْوَانِ الْفَارْسِيَّةِ لَا يَرْضُونَ بِهَا قِطْعًا، بَلِ بِعِنْوَانِ الْعَرَبِيَّةِ الصَّحِيحَةِ السَّلِيمَةِ الْفَصِيحَةِ، كَمَا عَرَفْتِ.

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٣٠٩ الحديث ١٤١٠، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٣١ الحديث ٥٠٤، وسائل الشيعة: ٦/ ٢٨٢ الحديث ٧٩٧٢،

٢٨٣ الحديث ٧٩٧٨ مع اختلاف يسير.

(٢) نقل عنه فى الدروس الشرعية: ١/ ١٧٠.

- (٣) نقل عن الصَّفَّار في ذكرى الشيعة: ٢٩٢/٣، من لا يحضره الفقيه: ١/٢٠٨ ذيل الحديث ٩٣٥ و ٩٣٦، النهاية للشيخ الطوسي: ٧٤، المعتمر: ٢/٢٤١، منتهى المطلب: ٥/٢٣٢، الدروس الشرعية: ١/١٧١.
- (٤) نقل عنه في المعتمر: ٢/٢٤٠.
- (٥) تهذيب الأحكام: ٢/٣٢٦ الحديث ١٣٣٧، وسائل الشيعة: ٦/٢٨٩ الحديث ٧٩٩٥.
- (٦) من لا يحضره الفقيه: ١/٢٠٨ الحديث ٩٣٧، وسائل الشيعة: ٦/٢٨٩ الحديث ٧٩٩٧.
- مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٠٦
- .....

و كذا الحال في ذكر الركوع و السجود و غير ذلك، فإنهم لا يرضون كونه بالفارسيَّة بالبديهة.

و أي فرق بينه و بين القنوت فيما ذكره، فإنَّ كلَّ شيء مطلق يشملُه أيضا، و كذا كلَّ شيء يناجي «١». إلى آخره، إذ يمكن أداء ذلك بعنوان المناجاة مع الربِّ.

مع أنَّ القنوت أيضا غير لازم أن يكون بهيئة المناجاة مع الربِّ، بل يكفي ذكر «سبحان الله»، و «لا إله إلاَّ الله الحليم الكريم»، و غير ذلك من الأذكار إجماعا.

و تجوز كون القنوت بالفارسيَّة في صورة المناجاة خاصَّة، دون ما إذا وقع ذكرا، قول فصل لم يقل به أحد منهم.

مع أنَّك عرفت جواز أداء الأذكار الاخر كلما أو بعضا، بعنوان القنوت بطريق المناجاة مع الربِّ، مع أنَّك عرفت أنَّ الأمر العام البلوى الشديد الحاجة، سيِّما مثل الصلاة لو صحَّ العجميَّة فيها اختيارا، لاقتضى العادة اشتهاه اشتهاه الشمس، سيِّما مع كون المكلفين أغلبهم غير العرب، بل لا يصير العرب في جنبهم إلاَّ قليل في غاية القلَّة، فتأمل جدًّا! و كيف كان، الاحتياط واضح، و العمل على الترك جزما.

قوله: (كما في المعبرة).

لم أجد معتبرة متضمنة لما ذكره من استحباب الإطالة مقدار الاستطاعة.

نعم، في المرسل عن الرسول صلَّى الله عليه و آله و سلَّم: «أطولكم قنوتا» «٢». إلى آخر ما ذكره.

(١) وسائل الشيعة: ٦/٢٨٩ الحديث ٧٩٩٥ و ٧٩٩٦.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/٣٠٨ الحديث ١٤٠٦، وسائل الشيعة: ٦/٢٩١ الحديث ٨٠٠٣، ٢٩٢ الحديث ٨٠٠٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٠٧

.....

و ورد عنهم عليهم السلام أيضا أنَّ «أفضل الصلاة ما طال قنوتها» «١».

قوله: (و أن يستغفر). إلى آخره.

الأخبار فيه في غاية الكثرة «٢»، و في بعضها بعض آداب و أدعية و مرّ فلاحظ.

واعلم! أنَّه نقل عن الجعفي استحباب مسح الوجه بيديه بعد الفراغ من القنوت، و إمرار اليدين على لحيته «٣» و صدره «٤».

و في توقعات الحميري رحمه الله: سأل عن القنوت في الفريضة إذا فرغ من دعائه أن يردَّ يديه على وجهه و صدره للحديث الذي روى «أنَّ الله عزَّ و جلَّ أجَلَ من أن يردَّ يدي عبد صفرا بل يملؤهما من رحمته» أم لا يجوز؟ فإنَّ بعض أصحابنا ذكر أنَّه عمل في الصلاة؟ فأجاب عليه السَّلام: «ردَّ اليدين من القنوت على الرأس و الوجه غير جائز في الفرائض، و الذي عليه العمل فيه إذا رجع في

قنوت الفريضة و فرغ من الدعاء أن يرد بطن راحتيه مع صدره تلقاء ركبتيه على تمهل و يكبر و يركع، و الخبر صحيح و هو فى نوافل النهار و الليل دون الفرائض و العمل به فيها أفضل «٥» انتهى.

- (١) ذكرى الشيعة: ٣ / ٢٩١، وسائل الشيعة: ٦ / ٢٩٢ الحديث ٨٠٠٥.  
 (٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦ / ٢٧٩ الباب ١٠ من أبواب القنوت.  
 (٣) فى (ز ٣): الجبهة.  
 (٤) نقل عنه الشهيد فى ذكرى الشيعة: ٣ / ٢٨٩.  
 (٥) الاحتجاج: ٢ / ٤٨٦، وسائل الشيعة: ٦ / ٢٩٣ الحديث ٨٠٠٧ مع اختلاف يسير.  
 مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٠٩

### ١٦٩- مفتاح [كيفية القنوت فى العيد]

#### إشارة

القنوت فى صلاة العيد تسعة، خمسة فى الأولى و أربعة فى الثانية، قبل كل منها تكبيرة، كما فى النصوص المستفيضة «١». و الأكثر على وجوبها جميعا «٢»، خلافا ل «الخلافا» فاستحب القنوتات «٣»، و يؤيده النصوص الخالية عن ذكرها «٤». و ل «المقنعة» فاستحب التكبيرات أيضا «٥»، للصحيح «٦» و غيره «٧»، و حمل على التقية «٨».

- (١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٧ / ٤٣٣ الباب ١٠ من أبواب صلاة العيد.  
 (٢) الانتصار: ٥٧، الكافى فى الفقه: ١٥٤، مختلف الشيعة: ٢ / ٢٥٨، الدروس الشرعية: ١ / ١٩٣.  
 (٣) الخلافا: ١ / ٦٦١ المسألة ٤٣٣.  
 (٤) راجع! وسائل الشيعة: ٧ / ٤٣٣ الباب ١٠ من أبواب صلاة العيد.  
 (٥) نقل عنه فى مدارك الأحكام: ٤ / ١٠٤ و ١٠٥.  
 (٦) وسائل الشيعة: ٧ / ٤٣٨ الحديث ٩٧٩٧.  
 (٧) وسائل الشيعة: ٧ / ٤٣٧ الحديث ٩٧٩٣ و ٩٧٩٤.  
 (٨) الاستبصار: ١ / ٤٤٨ ذيل الحديث ١٧٣٢، مدارك الأحكام: ٤ / ١٠٥.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١١٠

و جعلها الإسكافى «١» و الصدوق فى الركعة الأولى قبل القراءة «٢»، للصحيح «٣»، و حملت على التقية «٤»، و لم يرتضه المحقق فجعلها غير الأشهر «٥».

و لا يتعين فيها الذكر الخاص خلافا للحلبى «٦»، فعين المأثور، و يدفعه الصحيح الصريح «٧». و ليست التكبيرات ركنا، للأصل و الصحيح «٨». و لو شك فى عددها أو عدد القنوتات بنى على الأقل، لأنه المتيقن.

- (١) نقل عنه فى مختلف الشيعة: ٢ / ٢٥٢.  
 (٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٣٢٤ ذيل الحديث ١٤٨٤.

(٣) وسائل الشيعة: ٧/ ٤٣٨ الحديث ٩٧٩٦، ٤٣٩ الحديث ٩٧٩٨ و ٩٨٠٠.

(٤) تهذيب الأحكام: ٣/ ١٣١ ذيل الحديث ٢٨٥، مختلف الشيعة: ٢/ ٢٥٣.

(٥) المعتبر: ٢/ ٣١٣.

(٦) الكافي في الفقه: ١٥٤.

(٧) وسائل الشيعة: ٧/ ٤٦٧ الحديث ٩٨٨٠.

(٨) وسائل الشيعة: ٦/ ٣١٣ الحديث ٨٠٦٠.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١١١

قوله: (القنوت في صلاة العيد). إلى آخره.

مرّ التحقيق في ذلك كلّ في مبحث صلاة العيدين «١»، فلاحظ.

قوله: (بني على الأقل). إلى آخره.

هذا إذا كان في موضعه، و لم يخرج منه، و لم يدخل في غيره.

و أما الشكّ بعد التجاوز عنه، فالظاهر عدم العبرة به حينئذ، لما مرّ في مبحثها، و مرّ حكم السهو و غيره.

#### فرع: قد ظهر لك أنّ رفع اليد في القنوت ليس شرطاً في القنوت،

بل مستحبّ خارج، و كذلك رفع الكفّ و كون بطنها إلى السماء، ففي التقيّة أو غيرها، إذا لم يمكن، لا يضر و لا يترك القنوت بسببه.

و ورد في بعض الأخبار أنّ رفع اليد حال تكبيرة الركوع يحسب لرفعها حال القنوت أيضاً في مقام التقيّة «٢».

(١) راجع! الصفحة: ٣٦٧ - ٣٧١ (المجلد الثاني) من هذا الكتاب.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣١٦ الحديث ١٢٨٨، وسائل الشيعة: ٦/ ٢٨٢ الحديث ٧٩٧٣ نقل بالمضمون.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١١٣

#### القول في التشهد و الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و سلم

#### إشارة

قال الله عزّ و جلّ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا «١».

#### ١٧٠ - مفتاح [أحكام التشهد]

يجب التشهد في كلّ ثنائية مرّة، و في الثلاثية و الرباعية مرّتين، و الجلوس بقدره مطمئنًا، بالنصّ «٢» و الإجماع. و ليس ركناً، فإن نسي الأوّل و ذكر قبل تجاوز محلّه بالدخول في الركن أتى به، و إلّا مضى و سجد سجدة السهو بعد الفراغ،

للإجماع و الصحاح المستفيضة «٣».

- (١) الأحزاب (٣٣): ٥٦.
- (٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦ / ٣٩١ الباب ١ من أبواب التشهد.
- (٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦ / ٤٠١ الباب ٧ من أبواب التشهد.
- مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١١٤
- و هل يقضى التشهد مع المضي؟ الأكثر نعم «١»، خلافا للمفيد و الصدوقين فافتوا منه بالذى فى سجود السهو «٢» على ما يأتى، و ظاهر الصحاح «٣» معهم.
- و أما الصحيح الدال على القضاء «٤» فظاهر فى التشهد الأخير، و الحكم فيه ذلك، وفاقا للصدوق «٥» و جماعة «٦»، و خلافا للحلى فأبطل به الصلاة إن أحدث قبل الذكر «٧»، و يدفعه إطلاق الصحيح: فى رجل نسى ركعة أو سجدة أو الشىء منها ثم يذكر بعد ذلك. قال: «يقضى ذلك بعينه». قلت: أ يعيد الصلاة؟ فقال:
- «لا» «٨».
- و إذا أحدث قبل التشهد الأخير سهوا انصرف و توضأ و جلس حيث شاء و تشهد و سلم، وفاقا للصدوقين «٩»، للمعتبرين «١٠»، و الأكثر على بطلان الصلاة بذلك «١١» للخبر «١٢»، و فيه ضعف سندا و دلالة. و إن كان الحديث بعد الشهادتين،

(١) المبسوط: ١ / ١٢٢، المعتبر: ٢ / ٣٨٤، تذكرة الفقهاء: ٣ / ٣٣٩ المسألة ٣٥٤.

(٢) نقل عنهم فى ذكرى الشيعة: ٤ / ٤٢، مدارك الأحكام: ٤ / ٢٤٢.

(٣) راجع! وسائل الشيعة: ٦ / ٤٠٢ الحديث ٨٢٨٦ و ٨٢٨٧ و ٤٠٦ الحديث ٨٢٩٥.

(٤) وسائل الشيعة: ٨ / ٢٤٤ الحديث ١٠٥٤٦.

(٥) المقنع: ١٠٩، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٣٣ ذيل الحديث ١٠٣٠.

(٦) المعتبر: ٢ / ٣٨٦، منتهى المطلب: ٧ / ٥٥ و ٥٦، إيضاح الفوائد: ١ / ١٤٦.

(٧) السرائر: ١ / ٢٥٩.

(٨) وسائل الشيعة: ٨ / ٢٠٠ الحديث ١٠٤١٩.

(٩) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٣٣ ذيل الحديث ١٠٣٠، تنبيه: لم نثر على قول والد الصدوق فى مظانته.

(١٠) وسائل الشيعة: ٦ / ٤١٠ الحديث ٨٣٠٤، ٤١١ الحديث ٨٣٠٥.

(١١) لاحظ! منتهى المطلب: ٥ / ٢٧٠.

(١٢) وسائل الشيعة: ٧ / ٢٣٤ الحديث ٩٢٠٦.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١١٥

فقد مضت صلاته، كما فى المعبرة «١». و حكم الشك فى التشهد يعلم مما سلف.

و إن سها عنه فى النافلة حتى ركع فى الثالثة فليلق الركوع و يجلس و يتشهد و يسلم، كما فى الأخبار «٢»، و فى بعضها: «و ليس النافلة مثل الفريضة» «٣».

(١) وسائل الشيعة: ٦ / ٤١٠ الحديث ٨٣٠٤.

(٢) راجع! وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠٤ الباب ٨ من أبواب التشهد، ٨/ ٢٣٠ و ٢٣١ الباب ١٨ من أبواب الخل.

(٣) وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠٤ الحديث ٨٢٩٢.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١١٧

قوله: (يجب التشهد).

هذا إجماعى، ونقل الإجماع عليه جماعة من الأصحاب منهم المرتضى و الشيخ و ابن زهرة و العلامة و الشهيد و غيرهم «١». و يدلّ عليه - مضافا إلى الإجماع - وجوب التأسي و توقّف اليقين بالبراءة عليه، بل قال فى «المنتهى»: إنّه مذهب أهل البيت، ثمّ نقل الخلاف عن العامّة عليه «٢».

و صحيحة الفضلاء، الفضيل و زرارة و محمّد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال: «إذا فرغ من الشهادتين فقد مضت صلاته، فإن كان مستعجلا فى أمر يخاف أن يفوته فسلم و انصرف أجزاءه» «٣» إلى غير ذلك من الأخبار.

منها ما سيجىء فى حكم نسيان التشهد، و حكم الصلاة على محمّد و آل محمّد، و حكم السلام. و يؤيّد - بل يدلّ عليه - صحيحة ابن مسلم قال: قلت للصادق عليه السلام: التشهد فى الصلاة، قال: «مرّتين» قلت: و كيف مرّتين؟ قال: «إذا استويت جالسا فقل:

أشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، و أشهد أنّ محمّدا عبده و رسوله ثمّ تنصرف» قلت: قول العبد: التحيات لله و الصلوات و الطيبات لله، قال: «هذا اللطف من الدعاء يلطف العبد ربّه» «٤».

(١) الانتصار: ٤٦، الخلاف: ١/ ٣٦٤ و ٣٦٥ المسألة ١٢١، غنية النزوع: ٨٠، نهاية الأحكام: ١/ ٥٠٠، ذكرى الشيعة: ٣/ ٤٠٦، المعتمد: ٢/ ٢٢١.

(٢) منتهى المطلب: ٥/ ١٧٧.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣١٧ الحديث ١٢٩٨، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٧ الحديث ٨٢٧٣.

(٤) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٠١ الحديث ٣٧٩، الاستبصار: ١/ ٣٤٢ الحديث ١٢٨٩، وسائل الشيعة:

٦/ ٣٩٧ الحديث ٨٢٧٥.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١١٨

.....

و رواية سورة بن كليب عن الباقر عليه السلام: عن أدنى ما يجزئ من التشهد، فقال:

«الشهادتان» «١».

و فيه ردّ على العامّة الذين حذفوا الشهادة بالرسالة، و لهذا ورد أيضا عن الصادق عليه السلام أنّ «التشهد فى كتاب على عليه السلام شفع» «٢».

و فى صحيحة البنزطى أنّه سأل أبا الحسن عليه السلام و قال: جعلت فداك، التشهد الذى فى الثانية يجزئ أن أقول فى الرابعة؟ قال عليه السلام: «نعم» «٣».

و هو إجماعى أيضا، و يظهر من الأخبار أنّ التشهد الأوّل كان أخصّ.

و في صحيحة صفوان عن ابن بكير، عن عبد الملك بن عمرو، عن الصادق عليه السلام قال: «التشهد في الركعتين الأولتين: الحمد لله أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، اللهم صل على محمد وآل محمد، و تقبل شفاعته و ارفع درجته» (٤).

و أما التشهد الثاني، فقد ذكر في الأخبار بطول (٥)، من أراد الاطلاع فليلاحظ.

فإذا عرفت جميع ما ذكرنا، ظهر لك أن ما يظهر من بعض الأخبار مما يخالف ما ذكر، إما محمول على التقيّة أو مؤول، مثل صحيحة زرارة قال: قلت للباقر عليه السلام:

(١) الكافي: ٣/٣٣٧ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ٢/١٠١ الحديث ٣٧٥، الاستبصار: ١/٣٤١ الحديث ١٢٨٥، وسائل الشيعة: ٦/٣٩٨ الحديث ٨٢٧٧.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢/١٠٢ الحديث ٣٨٠، وسائل الشيعة: ٦/٣٩٨ الحديث ٨٢٧٦.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢/١٠١ الحديث ٣٧٧، الاستبصار: ١/٣٤٢ الحديث ١٢٨٧، وسائل الشيعة:

٦/٣٩٧ الحديث ٨٢٧٤.

(٤) تهذيب الأحكام: ٢/٩٢ الحديث ٣٤٤، وسائل الشيعة: ٦/٣٩٣ الحديث ٨٢٦٤.

(٥) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦/٣٩٣ الباب ٣ من أبواب التشهد.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١١٩

.....

ما يجزئ من القول [في التشهد] في الركعتين الأولتين؟ قال: تقول: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له»، فقلت: فما يجزئ من التشهد في الأخيرتين، فقال:

«الشهادتان» (١).

و كذا صحيحة عن الصادق عليه السلام: عن الرجل يحدث بعد ما يرفع رأسه من السجود الأخير، فقال: «تمت صلاته، فإنما التشهد سنّة [في الصلاة]، فليتوضأ و يجلس مكانه أو مكانا نظيفا فيتشهد» (٢).

و أمثال هذه الأخبار، لأن كثيرا من العامة كانوا قائلين بعدم وجوب التشهد الأول، و منهم الشافعي و الأوزاعي و مالك (٣)، و كثيرا منهم كانوا قائلين بعدم وجوب التشهد الثاني، منهم مالك و أبو حنيفة و الأوزاعي و النخعي و الزهري و غيرهم (٤).

هذا، مضافا إلى القائلين بحذف الشهادة بالرسالة (٥).

و ما في غير واحد من الأخبار، من أنه «إذا جلس الرجل للتشهد فحمد الله أجزاءه»، يحتمل التقيّة، كما احتمله في «التهذيب» أيضا، مصرّحا بأنه مذهب العامة (٦).

و يحتمل إرادة آداب التشهد و مستحباته، رداً على العامة الذين أطالوا في

(١) تهذيب الأحكام: ٢/١٠٠ الحديث ٣٧٤، الاستبصار: ١/٣٤١ الحديث ١٢٨٤، وسائل الشيعة:

٦/٣٩٦ الحديث ٨٢٧٢ مع اختلاف يسير.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢/٣١٨ الحديث ١٣٠٠، وسائل الشيعة: ٦/٤١١ الحديث ٨٣٠٥ مع اختلاف يسير.

(٣) الامّ: ١/١١٧ و ١/١١٨، المغنى لابن قدامة: ١/٣١٣ المسألة ٧٤٣، المجموع للنووي: ٣/٤٥٠، مغنى المحتاج: ١/١٧٢.

(٤) المحلّي بالآثار: ٢/ ٣٠٠ و ٣٠١، المغنى لابن قدامة: ١/ ٣١٧ المسألة ٧٥٢، المجموع شرح المهذب: ٣/ ٤٦٢.

(٥) لاحظ! بداية المجتهد: ١/ ١٣٢.

(٦) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٢٠ الحديث ١٣٠٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٢٠

.....

التحيات و التزموا بها، مع أنّها ليست نفس الشهادتين، بل تكون متعلّقتا عندهم أيضا، و المقرّب لهذا الحمل قوله عليه السّلام: «إذا جلس الرجل للتشّهّد»، و معلوم أنّه يفعل من الشّهادة، و عرفا هو نفس الشّهادة بالتوحيد، أو الرسالة أيضا، بل ربّما يشمل الصلاة على النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم أيضا، كما لا يخفى على المتتبع.

و ورد منهم عليهم السّلام أيضا أنّ التشّهّد لو كان كما يقولون واجبا على الناس هلكوا، إنّما كان القوم يقولون أيسر ما يعلمون إذا حمدت الله أجزأ عنك «١».

و ورد أيضا أنّه مثل القنوت ليس فيه موظف، بل ما قضى الله على لسانك و قدره «٢».

و سند ذكر إجماع الصدوق و غيره على وجوب الشهادتين و الصلاة على محمّد و آله، فليلاحظ.

قوله: (و ليس ركنا).

الظاهر عدم الخلاف فيه، و يدلّ عليه مضافا إلى ما ورد من الباقر عليه السّلام في الصحيحة أنّه «لا تعاد الصلاة إلّا من خمسة: الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود»، ثم قال: «و القراءة سنّة، و التشّهّد سنّة، و لا تنقض السنّة الفريضة» «٣».

(١) الكافي: ٣/ ٣٣٧ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٠١ الحديث ٣٧٨، الاستبصار: ١/ ٣٤٢ الحديث ١٢٨٨، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٩ الحديث ٨٢٨٠ نقل بالمعنى.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٣٧ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٠٢ الحديث ٣٨١، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٩ الحديث ٨٢٧٨.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٢٥ الحديث ٩٩١، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٢ الحديث ٥٩٧، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠١ الحديث ٨٢٨٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٢١

.....

و ما ورد من أمثاله عنهم عليهم السّلام صحيحة الفضيل عن الباقر عليه السّلام: في الرجل يصلّي الركعتين من المكتوبة ثم ينسى فيقوم قبل أن يجلس بينهما، قال عليه السّلام:

«فليجلس ما لم يركع و قد تمّت صلاته، و إن لم يذكر حتّى يركع فليمض في صلاته، فإذا سلّم نقرّ ثنتين و هو جالس» «١»، و مثلها حسنة الحسين بن أبي العلاء عن الصادق عليه السّلام «٢».

و كصحيحة الحلبي عن الصادق عليه السّلام قال: «إذا قمت في الركعتين من الظهر أو غيرهما و لم تشّهّد فيهما، فذكرت ذلك في الركعة الثالثة قبل أن ترّكع فاجلس و تشّهّد و قم فأتّم صلاتك، و إن أنت لم تذكر حتّى ترّكع فامض في صلاتك حتّى تفرغ، فإذا فرغت فاسجد سجدة السهو بعد التسليم قبل أن تتكلّم» «٣».

و مثلها صحيحة سليمان بن خالد عنه عليه السّلام «٤».

و صحيحة ابن أبي يعفور أنّه سأل الصادق عليه السّلام: عن الرجل يصلّي الركعتين من المكتوبة فلا يجلس فيهما حتّى يركع، قال: «يتمّ



صلاته ثم يسلم و يسجد سجدتي السهو و هو جالس قبل أن يتكلم» (٥).  
و مثلها رواية الحسين بن أبي العلاء عنه عليه السلام (٦).

- (١) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٤٥ الحديث ١٤٣١، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠٥ الحديث ٨٢٩٣.  
(٢) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٩ الحديث ٦٢٣، الاستبصار: ١/ ٣٦٢ الحديث ١٣٧٣، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠٣ الحديث ٨٢٨٨.  
(٣) الكافي: ٣/ ٣٥٧ الحديث ٨، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٤٤ الحديث ١٤٢٩، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠٦ الحديث ٨٢٩٥.  
(٤) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٨ الحديث ٦١٨، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠٢ الحديث ٨٢٨٦.  
(٥) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٨ الحديث ٦٢٠، الاستبصار: ١/ ٣٦٣ الحديث ١٣٧٥، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠٢ الحديث ٨٢٨٧.  
(٦) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٩ الحديث ٦٢٣، الاستبصار: ١/ ٣٦٢ الحديث ١٣٧٣، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠٣ الحديث ٧٢٨٨.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٢٢

.....

و صحيحة الحسين بن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير- وقد ذكرنا أنهما أيضا ثقتان (١)- قال: سألته عن الرجل ينسى أن يتشهد، قال: «يسجد سجدتين يتشهد فيهما» (٢).

و رواية علي بن أبي حمزة قال: قال الصادق عليه السلام: «إذا قمت في الركعتين الأولتين و لم تتشهد فذكرت قبل أن ترقع فاقعد و تشهد، و إن لم تذكر حتى ترقع فامض في صلاتك كما أنت، فإذا انصرفت سجدت سجدتين لا ركوع فيهما، ثم تشهد التشهد الذي فاتك» (٣).

و مثل رواية علي كصحيحة الحسن الصيقل عن الصادق عليه السلام في الرجل يصلّي الركعتين من الوتر فيقوم و ينسى التشهد حتى يركع، قال: «يجلس من ركوعه و يتشهد ثم يقوم فيتم»، قال: أليس قلت في الفريضة إذا ذكر بعد الركوع مضى ثم سجد سجدتين بعد ما ينصرف يتشهد فيهما؟ قال: «ليس النافلة مثل الفريضة» (٤).

و صحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: في الرجل يفرغ من صلاته و قد نسي التشهد حتى ينصرف فقال: «إن كان قريبا رجع إلى مكانه فتشهد و إلا طلب مكانا نظيفا فتشهد فيه، و قال: إنما التشهد سنة في الصلاة» (٥).

(١) راجع! الصفحة: ٦٩ و ٧١ و ٧٢ و ٨٤ من هذا الكتاب.

- (٢) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٨ الحديث ٦٢١، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠٣ الحديث ٨٢٨٩.  
(٣) الكافي: ٣/ ٣٥٧ الحديث ٧، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٤٤ الحديث ١٤٣٠، وسائل الشيعة: ٨/ ٢٤٤ الحديث ١٠٥٤٦.  
(٤) الكافي: ٣/ ٤٤٨ الحديث ٢٢، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٣٦ الحديث ١٣٨٧، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠٤ الحديث ٨٢٩٢ مع اختلاف سير.  
(٥) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٧ الحديث ٦١٧، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠١ الحديث ٨٢٨٥.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٢٣

.....

و رواية محمد بن علي الحلبي أنه سأل الصادق عليه السلام: عن الرجل يسهو في الصلاة فينسى التشهد، قال: «يرجع فيتشهد»، قلت: أ يسجد سجدة السهو؟

فقال: «لا، ليس في هذا سجدة السهو» (١).

فظهر لك تطابق الأخبار في عدم الركبة، وأنه قبل ما يدخل في الركعة يرجع فيتدارك، وإن كان بينهما اختلاف في تدارك نسيانه بعد ما دخل في الركوع، أو بعد الفراغ من الصلاة.

ففي أكثر الأخبار الأمر بسجدة السهو في نسيان التشهد الأول، حتى دخل في الركوع من دون ذكر قضاء التشهد (٢).

و في بعضها أن تسجد سجدة السهو وقضاؤه (٣)، و لعل لهذا لم يعرضوا لذكر قضاء التشهد في الأخبار الأولى، لأن سجدة السهو يكون فيهما التشهد البتة.

و إذا كان التشهد الذي فيهما يتداخل مع قضاء التشهد لم يحتج إلى ذكر قضاء التشهد، وهذا مختار الصدوقين و المفيد (٤) و في صحيحة ابن مسلم تعرض لذكر تدارك التشهد خاصة.

و في الرواية الأخيرة نفى سجدة السهو، و حملت على التدارك قبل الركوع.

و الصحيحة حملها المصنف، و من شاركه على نسيان التشهد الثاني خاصة (٥)، بل و ذكروا أن الظاهر منها ذلك.

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٨ الحديث ٦٢٢، الاستبصار: ١/ ٣٦٣ الحديث ١٣٧٦، وسائل الشيعة:

١٠٦/ ٤٠٦ الحديث ٨٢٩٦.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠٥ الباب ٩ من أبواب التشهد.

(٣) وسائل الشيعة: ٨/ ٢٤٤ الحديث ١٠٥٤٦.

(٤) نقل عن والد الصدوق في ذخيرة المعاد: ٣٧٣، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٣٣، المقنع: ١٠٨، المقنعة: ١٤٨.

(٥) مفاتيح الشرائع: ١/ ١٥٠، ذخيرة المعاد: ٣٧٣.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٢٤

.....

و فيه نظر ظاهر، لإطلاق لفظ التشهد من دون مخصص ظاهر، بل و ظهور عدم التخصيص، بملاحظة قوله عليه السلام: «و إنما التشهد». إلى آخره، في مقام التعليل، لأن المراد أن التشهد مثل القراءة سنة لا تنقض الفريضة، كما صرح به في صحيحة زرارة (١)، و ظهر من غيرهما أيضا- سيما مع كون العلة المنصوصة حجة- كما هو المحقق المسلم عند الخصم، فعلى فرض ظهور المقام في الأخيرة، يكفي العلة المنصوصة، بل لفظ «حتى» في قوله: ينصرف، ربما كان له ظهور أيضا، لأن الظاهر منها وقوع امتداد في نسيان التشهد إلى أن سلم، فإن الظاهر من الانصراف هو التسليم على ما ستعرف.

مع أنه على تقدير كون المراد الانصراف عن المكان، على ما يشير به قوله:

«إن كان قريبا» فالظهور باق، بملاحظة أن الامتداد المذكور قابل لتحقيقه في الأول أيضا، لو لم نقل بأولويته، سيما بملاحظة كون

نسيان الثاني مع ارتكاب التسليم، لعله أبعد تحققا من نسيان الأول، و المعصوم عليه السلام لم يستفصل في مقام الجواب.

و ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال المساوي يفيد العموم، بل مع قيام الاحتمال المرجوح أيضا، إذا كان مرجوحيته ضعيفة ليست

بتلك القوة، يعني لا- يكون المتبادر من الإطلاق إلى احتمال الآخر تبادرا ظاهرا، اللهم إلا أن يقال بأن التخصيص بالتاني، من جهة

الجمع بين الأخبار، وأنه أقرب من تقييد كل من الطرفين بالآخر، كما فعله الأكثر. ولعل ذلك مراد الصدوق «٢» وجماعه حيث خالفوا الأكثر، لكن تحصيل اليقين بالبراءة يقتضى ما اختاره الأكثر.

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٢٥ الحديث ٩٩١، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠١ الحديث ٨٢٨٤.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٣٣، المقنع: ١٠٨.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٢٥

.....

واعلم! أنه ذكر في «المختلف» اختلاف الأصحاب في الجبران، والتدارك بسجدة السهو في نسيان التشهد «١»، فعن المفيد في «المقنعة» و«الرسالة الغريية»، والشيخ في «المبسوط» و«الخلاص»، والمرتضى في «الجمال»، وابن البراج، وابن حمزة، تخصيص وجوب سجدة السهو في صورة عدم ذكر ترك التشهد، إلا بعد الدخول في ركوع الركعة الثالثة «٢»، فهم خصّوه بنسيان التشهد الأول، وعدم ذكره إلا بعد الركوع، ولم يعتبروا في نسيان التشهد الثاني مطلقا.

وعن الصدوقين وجوبها لنسيان مطلق التشهد، وكذلك عن سلار وعن ابن إدريس «٣».

بل نقل عن ابن إدريس أن ما اختاره هنا هو قول الأكثر من المحققين «٤».

وعن الشيخ في «الجمال» أن ما يوجب الجبران بسجدة السهو أربعة مواضع «٥»، وعد ما قدم ذكره عن «المبسوط» وأسقط التشهد لأنه ذكر عن «المبسوط» أن ما يوجب الجبران بهما خمسة: التكلم في الصلاة ساهيا، والتسليم في الأوليتين كذلك، ونسيان التشهد الأول حتى يركع، وترك واحدة من السجدين حتى يركع، والشك بين الأربع والخمس «٦»، وقال في «الاقتصاد» مثل «الجمال» «٧».

(١) مختلف الشيعة: ٢/ ٤٠٧.

(٢) المقنعة: ١٤٨، نقل عن الرسالة الغريية في مختلف الشيعة: ٢/ ٤٢٠، المبسوط: ١/ ١٢٢، الخلاف:

١/ ٤٥٣، رسائل الشريف المرتضى: ٣/ ٣٦، المهذب: ١/ ١٥٦، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ١٠٠.

(٣) نقل عن ابن بابويه في مختلف الشيعة: ٢/ ٤٢٢، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٢٥، المراسم: ٨٩، السرائر: ١/ ٢٥٧.

(٤) نقل عنه في مختلف الشيعة: ٢/ ٤٢٣، لاحظ! السرائر: ١/ ٢٥٩.

(٥) الرسائل العشر (الجمال والعقود): ١٨٩.

(٦) المبسوط: ١/ ١٢٣.

(٧) الاقتصاد: ٢٦٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٢٦

.....

وعن أبي الصلاح أيضا عدم اعتبارهما في نسيان التشهد مطلقا «١»، ثم اختار هو وجوبهما لترك مطلق التشهد ناسيا «٢».

واحتج عليه بصحيفة سليمان بن خالد «٣»، وصحيفة ابن أبي يعفور «٤» السابقتين.

وقال: احتج المانع بموثقة محمد بن علي الحلبي «٥»، يعنى روايته السابقة المتضمنة لنفي سجدة السهو في نسيان التشهد، والأمر

بالرجوع و تدارك التشهد.

و ذكر عن الشيخ أنه أجاب عنها بأن المراد إذا ذكر قبل الركوع، كما ذكرنا.

ثم قال: وهذا على إطلاقه لا- يتأتى على ما نختاره من وجوب السجدين مع الرجوع قبل الركوع، بل يحمل على ما إذا ذكر قبل النهوض، أو قبل استقامته بحيث لا يصدق عليه اسم القائم «٤»، انتهى.

و نظره إلى أن هذا القيام وقع زائدا سهوا، أو أنه قيام في موضع القعود سهوا، فيجب سجدا السهو له، كما سيأتي البحث عنهما. و الحقّ عدم الوجوب في المقام، لتطابق الأخبار الصحاح و المعتبرة الكثيرة غايه الكثرة، المفتى بها عندهم على ترك ذكرهما، في مقام بيان حكم نسيانه، و ذكره قبل الركوع، و أنه الرجوع إلى التشهد، و تداركه خاصه من دون اعتبار أمر آخر، بل هي كالصريحه بل صريحه فيما ذكر.

(١) الكافي في الفقه: ١٤٩.

(٢) مختلف الشيعة: ٢ / ٤٢٤.

(٣) وسائل الشيعة: ٦ / ٤٠٢ الحديث ٨٢٨٦.

(٤) وسائل الشيعة: ٦ / ٤٠٢ الحديث ٨٢٨٧.

(٥) وسائل الشيعة: ٦ / ٤٠٦ الحديث ٨٢٩٦.

(٦) مختلف الشيعة: ٢ / ٤١٩ - ٤٢٤.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ١٢٧

.....

و في «المنتهى» ذكر أن في وجوب سجدة السهو هنا خلافا، و اختار عدم الوجوب للأصل، و لما ذكرنا من الأخبار «١». قوله: (و خلافا للحلى). إلى آخره.

لا يخفى أن ما نسبته إليه هو الموافق للمشهور، من وجوب الإتيان بالقضاء بعد التسليم، من دون وقوع ما يفسد الصلاة، كما هو ظاهر عباراتهم، و أنه هو مقتضى دليلهم، لأنه هو المتبادر من صحيحة ابن مسلم السابقة «٢»، فلاحظ و تأمل! و سيجيء تمام التحقيق في موضعه.

و أما شمول إطلاق الصحيح المذكور للمقام فمحل تأمل، لعدم تبادره منه، و انسباق الذهن إلى صورة غير الحدث، مضافا إلى أن كون الإطلاق ينصرف إلى الأفراد الشائعة لا الفروض النادرة، من المسلمات عند المصنّف و غيره، بحيث لم يتأمل فيه، فتأمل! مع أن ظاهر الصحيح المذكور مما لم يقل به أحد، و خلاف ما ثبت من الأخبار، فإن نسيان الركوع و أمثاله من أجزاء الصلاة لا يكفي فيه القضاء، بل يبطل الصلاة، كما مرّ.

و الحاصل، أن الذي يظهر من الأخبار و الفتاوى في تدارك الجزء المنسى بعد التسليم، [و] أن الذي يأتي به بعده هو بعينه ذلك الجزء الفائت نسيانا، من دون تفاوت أصلا، لا بحسب الأجزاء و لا بحسب الشرائط، فكما أن أجزاءه عين أجزاء الفائت من دون تغيير أصلا، فكذلك شرائطه.

و من المعلوم أن شرائط الفائت قصد القربة و التعيين، و غيرهما من النية،

(١) منتهى المطلب: ٧ / ٥٥.

(٢) وسائل الشيعة: ٤٠١ / ٦ الحديث ٨٢٨٥.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٢٨

.....

و ستر العورة، و استقبال القبلة، و الطهارة من الحدث و الخبث، و غير ذلك.

فالحكم بالإتيان بعد الحدث، من دون طهارة من الحدث، فيه ما فيه، لعدم الفرق بينهما، و بين سائر الشرائط.

فالحكم بعدم اعتبار شرط من تلك الشرائط في القضاء، مع اعتبارها في الأداء فيه ما فيه، سيما بعد الحكم باعتبار جميع الأجزاء و الترتيب الواقع بينهما من دون تفاوت أصلا، و الحكم باعتبار بعض دون بعض فيه أيضا ما فيه.

فالحكم باعتبار جميع ما ذكر سوى خصوص الطهارة فيه ما فيه، لعدم ظهور ذلك من الأخبار و الفتاوى، بل و ظهور العدم، و إن بنى الأمر على أنه يتطهر و يقضى، و أنه لو لم يتيسر الطهارة يصبر إلى أن يتيسر، و إن تيسر الترابية دون المائية، فهل يصبر إلى تيسر المائية، أو يبادر بالترابية؟ أو أنه مع تيسر المائية تعتبر الطهارة دون صورة عدم تيسرها؟ و أيضا حصول الطهارة ربما يتوقف على مقدمته أو مقدمات، فهل يكون مقدمته الواجب المطلق أو المشروط؟ إلى غير ذلك مما يظهر بالتأمل.

و معلوم أن جميع ما ذكر ليس في الأخبار و الفتاوى منه عين و لا أثر، بل ظاهرهما الإتيان بالتشهد، من دون توقيفه على شيء، من غير وساطة عبارة أخرى، كما لا يخفى.

مع أنه يمكن أن يقال: إن عدم تخلل الحدث بين الجزء المنسى و غيره من أجزاء الصلاة كان من جملة شرائطه، فلا بد من اعتباره في القضاء أيضا.

و مما ذكر ظهر عدم الفرق بين التشهدين فيما ذكر، و لعل الحللي بناؤه على عدم القضاء في التشهد الأول، و الاكتفاء بسجدة السهو «١».

(١) السرائر: ١ / ٢٥١.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٢٩

.....

لكن الذي يظهر من «المنتهى» أن بناءه على أن التسليم في نسيان التشهد الثاني وقع في غير موضعه، لأن موضعه بعد التشهد، كما أن من نسي ركعة أو ركعتين، و تشهد و سلم ثم ذكر النسيان، يأتي بالمنسى و يسجد للسهو، و تصح صلاته إن لم يتخلل حدث أو غيره مما يضرب بالصلاة عمدا أو سهوا لا ما يضرب سهوا كالتكلم.

و أجاب عنه العلامة بأن التسليم وقع في موضعه، بدليل أن التشهد يقضى، لرواية حكم بن حكيم، عن الصادق عليه السلام: في رجل نسي من صلاته ركعة أو سجدة أو شيئا منها ثم يذكر بعد ذلك، فقال: «يقضى ذلك بعينه» «١» «٢». و هذه هو الصحيح الذي ذكره المصنف رحمه الله «٣».

و لا يخفى ما في هذا الجواب، لأن قضاء الركوع لم يرض به العلامة و غيره «٤» و منهم المصنف.

و الشيخ حملها على ركوع الأخيرتين، بناء على رأيه من عدم ركنية فيهما «٥»، كما مر.

مع أن قوله عليه السلام: «أو الشيء منهما» يشمل الركعة أيضا، و لا يقولون بكونها قضاء، كما عرفت، مع أن كون القضاء فيها بمعنى تدارك الفئات محل تأمل.

مع أنّ شمول الرواية للمقام فيه تأمل تامّ، كما عرفت، مع أنّه على هذا يكون

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٠ الحديث ٥٨٨، الاستبصار: ١/ ٣٥٧ الحديث ١٣٥٠، وسائل الشيعة:

٦/ ٣١٤ الحديث ٨٠٦١ و ٨/ ٢٠٠ الحديث ١٠٤١٩.

(٢) منتهى المطلب: ٧/ ٥٥.

(٣) راجع! الصفحة: ١١٤ من هذا الكتاب.

(٤) لاحظ! مختلف الشيعة: ٢/ ٣٦١، مدارك الأحكام: ٣/ ٣٨٤.

(٥) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٠ ذيل الحديث ٥٨٨.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٣٠

.....

معنى الرواية أنّ كلّ جزء فات بالنسيان يتدارك بعد الفوت بعد ذكره، و كون نسيان التشهد الأخير من جملة ذلك أول الكلام، إذ أى فرق بينه وبين الركعة، سيّما بعد ملاحظة مستنده. و هو صحيح ابن مسلم السابق «١» لخلوّه عن لفظ القضاء، إلّا أن يكون قائلاً بعدم وجوب إعادة السلام فى المقام.

و فيه أيضاً نظر واضح، لأنّه بعد تصريحه بكون السلام فى غير موضعه، و أنّه من هذه الجهة يكون المصلّى بعد فى الصلاة، لأنّ التشهد من جملة أجزائها الواجبة جزماً، فما لم يتشهد لم يكن خارجاً من الصلاة البتّة، كما صرّح به العلّامة و غيره «٢»، فى مقام الردّ على الصدوق فى المسألة الآتية، فىكون قائلاً بوجوب إعادة السلام أيضاً.

و فى «المختلف» نقل عن ابن إدريس القول بوجوب القضاء فى التشهد الأول، موافقاً لما نقلنا سابقاً «٣»، و أنّ تخلّل الحدث بينه و بين التسليم غير مضرّ لخروجه عن الصلاة.

و أمّا التشهد الثانى، كما نقل عنه فى «المنتهى» «٤». ثمّ قال: كلامه هذا فى غاية السقوط، لوجوب الإتيان بالصلاة المنسى قبل الحدث، لأنّ يكون فارقاً بين أجزاء الصلاة، و أمّا فرقه بين التسليمين فغير جيّد، لأنّ التسليم مع نسيان التشهد وقع فى محلّه «٥»، انتهى، و لم يشر إلى دليل الوقوع فى محلّه.

و كيف كان، لا إشكال فى وجوب إعادة إذا تخلّل الحدث، لما عرفت

(١) وسائل الشيعة: ٦/ ٣١٤ الحديث ٨٠٦١.

(٢) مختلف الشيعة: ٢/ ٤٠٨، السرائر: ١/ ٢٥٩.

(٣) راجع! الصفحة: ١٢٨ من هذا الكتاب.

(٤) منتهى المطلب: ٧/ ٥٥.

(٥) مختلف الشيعة: ٢/ ٤٣٦.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٣١

.....

مكزراً من أنّ العبادة توقيفيّة، و أنّ الاقتصار على ما صدر من الرسول صلّى الله عليه و آله و سلّم و الأئمّة عليهم السلام فيها واجب، إلّا

أن يثبت خلافه، وأن شغل الذمّة اليقيني يستدعي البراءة اليقينية.

و ممّا ذكر ظهر أنّه لو كان المنسى بعض هذا التشهد يجب قضاؤه أيضا، كالصلاة على محمد وآله.

و كذا الحال في التشهد الأول لو ذكر بعد الركوع، لعموم صحیحته ابن سنان، و صحیحته حكم بن حكيم «١»، و كون بعض ظاهرهما غير حجّة على ما عرفت، غير مضرّ عندنا لأنّه يأول، و على فرض الطرح أيضا لا يضرّ، كما عرفت مرارا، من أنّ مقتضى تحصيل البراءة اليقينية أيضا ذلك.

و أمّا لو ذكر ذلك البعض، قبل الدخول في الركوع بعد تحقّق القيام أو القراءة أيضا مثلا فرمّا لا يخلو من إشكال، و سيجيء التحقيق في حكم الصلاة على محمد وآله.

و أمّا لو ذكر قبل تمامية القيام، فالظاهر عدم الإشكال في الرجوع و التدارك، و صحّة الصلاة. قوله: (و إذا أحدث). إلى آخره.

لا يخفى أنّ ما دلّ على كون الحدث في أثناء الصلاة مبطلا لها، يقتضى البطلان هنا أيضا، بعد تسليم كون التشهد الأخير من جملة أجزاء الصلاة الواجبة، و كون المصلّي قبل الدخول فيه في الصلاة جزما. و قد عرفت عدم النزاع في ذلك من أحد من الشيعة، و أنّ القائل بخلافه

(١) وسائل الشيعة: ٦/ ٣١٤ الحديث ٨٠٦١، ٨/ ٢٤٤ الحديث ١٠٥٤٥.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ١٣٢

.....

منحصر في جماعة من العامة.

فيدلّ على المشهور، كلّ ما دلّ على وجوب التشهد و جزئيته للصلاة «١».

و كلّ ما دلّ على وجوب الصلاة على محمد وآله و جزئيتها للصلاة «٢»، و كذا كلّ ما دلّ على وجوب السلام و جزئيته للصلاة، و كلّ ما دلّ على أنّ الخروج من الصلاة لا يتحقّق إلّا من السلام «٣» أو من التشهد «٤»، و سيجيء الكلام، فلا يكاد يحصى أدلّتهم.

و يدلّ عليه معتبرة الحسن بن الجهم عن الكاظم عليه السلام: عن رجل صلّى الظهر أو العصر فأحدث حين جلس في الرابعة، فقال: «إن كان قال: أشهد أن لا إله إلّا الله و أشهد أن محمّدا رسول الله صلى الله عليه وآله و سلّم فلا يعد، و إن كان لم يتشهد قبل أن يحدث فليعد» «٥».

و الرواية مع انبجارتها بكونها مستند المشهور، ليس في طريقها من يتوقّف فيه سوى عباد بن سليمان، و هو ممّن يروى عن محمد بن أحمد بن يحيى، و لم يستثنه القمّيون.

و هذا ينادى بارتضائه، بل و وثاقته، إلى غير ذلك ممّا ذكرنا في شأنه في الرجال «٦»، فليلاحظ!

(١) راجع! وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٦ الباب ٤ من أبواب التشهد.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠٧ الباب ١٠ من أبواب التشهد.

(٣) انظر! وسائل الشيعة: ٦/ ٤١٥ الباب ١ من أبواب التسليم.

(٤) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٦ الحديث ٨٢٧٢، ٤١٦ الحديث ٨٣١٤، ٤٢٤ الحديث ٨٣٨٤.

(٥) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٥ الحديث ٥٩٦، الاستبصار: ١/ ٤٠١ الحديث ١٥٣١، وسائل الشيعة:

٧/ ٢٣٤ الحديث ٩٢٠٦ مع اختلاف يسير.

(٦) تعليقات على منهج المقال: ١٨٧.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٣٣

.....

أما ما دلّ على كون الحدث في أثناء الصلاة مبطلا لها من العامة والخاصة كثير وسيجيء.

قوله: (للمعتبرين).

ما دلّ عليه أخبار:

منها، صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام: في الرجل يحدث بعد أن يرفع رأسه من السجدة الأخيرة وقبل أن يتشهد، قال: «ينصرف ويتوضأ، وإن شاء رجع إلى المسجد، وإن شاء حيث شاء يقعد فيتشهد ويسلم وإن كان الحدث بعد الشهادتين فقد مضت صلاته» (١).

وكصحيحة زرارة عن الصادق عليه السلام: في الرجل يحدث بعد ما يرفع رأسه من السجود الأخير، فقال: «تمت صلاته، وأنّ التشهد سنة في الصلاة فيتوضأ ويجلس مكانه أو مكانا نظيفا فيتشهد» (٢) وكصحيحة عبيد بن زرارة عنه عليه السلام مثلها (٣).

وفيه، أنّ الصحيحة في غاية الظهور في عدم وجوب التشهد والتسليم، وفيهما ما ستعرف.

و أمّا الأخيرتان فظاهرتان في عدم كون التشهد من الأجزاء الواجبة للصلاة حيث قال عليه السلام في أولهما: «تمت صلاته وإنّما التشهد سنة». إلى آخره.

وفي الثانية «و أمّا صلاته فقد مضت وبقي التشهد، وإنّما التشهد سنة فليتوضأ وليعد إلى مجلسه، أو مكان نظيف فيتشهد»، فيكونان موافقين لمذهب العامة.

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣١٨ الحديث ١٣٠١، الاستبصار: ١/ ٣٤٣ الحديث ١٢٩١، وسائل الشيعة:

٦/ ٤١٠ الحديث ٨٣٠٤ مع اختلاف يسير.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣١٨ الحديث ١٣٠٠، وسائل الشيعة: ٦/ ٤١١ الحديث ٨٣٠٥.

(٣) الكافي: ٣/ ٣٤٦ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٦/ ٤١٢ الحديث ٨٣٠٧.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٣٤

.....

وقد عرفت أنّهم كانوا يقولون باستحباب التشهد، فيتطرق الاحتمال إلى الصحيحة أيضا، مع أنّ ظاهرهما أيضا عدم وجوب السلام، كما لا يخفى.

فيجب ترك العمل بالكلّ، للأخبار المتواترة في الأمر بترك العمل بما وافق العامة (١)، بل بما أوفق بهم أيضا، مضافا إلى الاعتبار، وطريقة الشيعة في الأعصار والأمصار.

هذا، مع الأمر بأخذ ما اشتهر بين الخاصية، إلى غير ذلك من شهادة الاعتبار عليه أيضا، وكثرة العدد المعارض، وأوفقيته لطريقة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام وفعلهم وأمرهم بمتابعتهم عموما، وفي الصلاة خصوصا، واستدعاء شغل الذمة اليقينية البراءة اليقينية وغير ذلك.



مع أن حمل السنّة على ما هو من الواجبات النبويّة فيها، مع كونه خلاف الظاهر،- و الحجّة هو الظاهر- لا يستقيم أصلاً، لأنّه معلوم أنّ مجموع الركعتين الأخيرتين، و الثالثة من المغرب من الواجبات النبويّة، مع أنّ التشهد الأوّل من الواجبات الإلهيّة. و كذلك لو حمل قولهم: مضت صلاته، على مضى الأكثر، يصير علّة عدم ضرر الحدث مضى الأكثر من الصلاة، و فيه أيضاً ما فيه. قوله: (و إن كان الحدث). إلى آخره.

هذا أيضاً محلّ نظر و كلام، كما ستعرف في مسألة التسليم.

قوله: (يعلم ممّا سلف).

من أنّه أيّ جزء من أجزاء الصلاة إذا شكّ فيه فإن كان شكّ فيه و هو في محلّه

(١) لاحظ! وسائل الشيعه: ٢٧ / ١٠٦ الحديث ٣٣٣٣٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٣٥

.....

يجب عليه الإتيان به، إن لم يكن كثير الشكّ، و إن تجاوز عنه و دخل في غيره فشكّ فيه لم يضر، و تصحّ صلاته من دون حاجة إلى جبران أصلاً حتّى سجدة السهو، لما يظهر من الأخبار و الفتاوى، بل لا يستحبّ أيضاً لذلك.

و سيجيء القول من البعض بوجوب سجدة السهو، فيما إذا لم يدر زاد أو نقص، فليلاحظ و ليتأمل.

و الظاهر أنّ الدخول في الغير هنا، تحقّق بالدخول في القيام، أي بعد ما قام، ففي حال النهوض يرجع و يتشهد، بملاحظة عموم قولهم عليهم السّلام: «إذا خرجت من شيء ثمّ دخلت في غيره فشكّك ليس بشيء» (١) و أنّ المعهود من الأخبار و الفتاوى أنّ واجبات الصلاة: التكبير و القراءة، و الركوع و السجود، و القيام و القعود، و التشهد و السلام، لا الهوىّ و النهوض (٢).

و يشهد عليه قويّة أبي بصير عن الصادق عليه السّلام: «إن شكّ في الركوع بعد ما سجد فليمض، و إن شكّ في السجود بعد ما قام فليمض، كلّ شيء شكّ فيه ممّا قد جاوزه و دخل في غيره فليمض [عليه]» (٣).

و صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله أنّه قال للصادق عليه السّلام: رجل نهض من سجوده فشكّ قبل أن يستوى قائماً فلم يدر أسجد أم لم يسجد؟ قال:

«يسجد» (٤).

و أمّا التشهد الثاني، فبالدخول في «السلام علينا» دخلنا في غيره، على ما

(١) تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٥٢ الحديث ١٤٥٩، و وسائل الشيعه: ٨ / ٢٣٧ الحديث ١٠٥٢٤.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعه: ٥ / ٤٥٩ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة.

(٣) الوافي: ٨ / ٩٤٩ الحديث ٧٤٦٦.

(٤) تهذيب الأحكام: ٢ / ١٥٣ الحديث ٦٠٣، الاستبصار: ١ / ٣٦١ الحديث ١٣٧١، و وسائل الشيعه:

٦ / ٣٦٩ الحديث ٨٢٠٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٣٦

.....

هو المتعارف من تقديمه على «السلام عليكم».

و لو اقتصر على «السلام عليكم»، أو قدّم على السلام علينا فبالدخول فيه.

و أما الشكّ في أجزاء التشهد، فبالدخول في الجزء المتأخّر دخلنا في غيره على الظاهر، كما مرّ في القراءة «١». قوله: (كما في الأخبار).

منها، رواية الصيقل السابقة في بحث قضاء التشهد «٢».

و منها، حسنة الحلبي قال: سألته عن رجل سها في ركعتين من النافلة فلم يجلس بينهما حتى قام فركع في الثالثة، قال: «يدع ركعة و يجلس و يتشهد و يسلم ثم يستأنف الصلاة بعد» «٣».

(١) راجع! الصفحة: ٢١٤ و ٢١٥ (المجلد السابع) من هذا الكتاب.

(٢) وسائل الشيعة: ٦/٤٠٤ الحديث ٨٢٩٢.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢/١٨٩ الحديث ٧٥٠، وسائل الشيعة: ٨/٢٣١ الحديث ١٠٥٠٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٣٧

## ١٧١- مفتاح [ما يجب أن يقال في التشهد]

المشهور، أن الواجب فيه «أشهد أن لا إله إلا الله، و أشهد أن محمّداً رسول الله، اللهم صلّ على محمّد و آله محمّد» للأخبار «١»، و قيل بوجوب:

«وحده لا شريك له» و «عبده و رسوله» «٢»، كما في الصحيح «٣»، و هو أحوط.

و ظاهر الصدوق عدم وجوب الصلاة على النبي «٤»، كما هو ظاهر الصحيح «٥»، لكن في «المعتبر» نقل الإجماع على وجوبها «٦».

و اجتزأ الإسكافي بالشهادتين إذا لم تخل الصلاة من الصلاة على محمّد و آل محمّد في أحد التشهدين «٧».

(١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦/٣٦٩ الحديث ٨٢٧٢، ٣٩٨ الحديث ٨٢٧٧، ٧/٢٣٤ الحديث ٩٢٠٦، ٦/٤٠٧ الباب ١٠ من أبواب التشهد.

(٢) الدروس الشرعية: ١/١٨٢.

(٣) وسائل الشيعة: ٦/٣٩٧ الحديث ٨٢٧٥.

(٤) المقنع: ٩٥، من لا يحضره الفقيه: ١/٢٠٩.

(٥) وسائل الشيعة: ٦/٣٩٨ الحديث ٨٢٧٧.

(٦) المعتبر: ٢/٢٢٦.

(٧) نقل عنه في مدارك الأحكام: ٣/٤٢٦.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٣٨

و في بعض الروايات: «إذا جلس الرجل للتشهد فحمد الله أجزأه» «١».

مصاييح الظلام؛ ج ٨، ص: ١٣٨

و على أمثاله اقتصر الكليني في «الكافي» «٢»، و حمل على الضرورة أو التقيّة «٣». و حملة على ما يزيد على الشهادتين و الصلاة من الأذكار محتمل، كما يشعر به بعضها «٤».

(١) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٩ الحديث ٨٢٧٩.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٣٧ الحديث ١.

(٣) مدارك الأحكام: ٣/ ٤٢٩.

(٤) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٣ الحديث ٨٢٦٥.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٣٩

قوله: (المشهور).

يدلّ عليه إطلاقات الأخبار الواردة في وجوب التشهد، و في حكم نسيان التشهد و غير ذلك، و خصوص معتبرة الحسن بن الجهم السابقة «١» في بحث الحدث بعد التسليم حال نسيان التشهد، و معتبرة سورة بن كليب «٢»، و صحيحة زرارة «٣» السابقتين في مبحث وجوب التشهد.

لا يقال: صحيحة زرارة تضمّنت كون التشهد الثاني أدنى ما يجزئ فيه هو الشهادتان.

لأننا نقول: كلّ من اجتزأ فيه بالشهادتين اجتزأ في الأوّل أيضا قطعاً، و كلّ من لم يتجزئ في الأوّل بالشهادتين، لم يجتزئ في الثاني أيضا قطعاً، بل بطريق أولى، لأنّ المستفاد من الأخبار كون الثاني أطول من الأوّل، و لا أقلّ من التساوي. و تضمّنها الاجتزاء في الأوّل، بشهادة أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، غير مضرّ في الاستدلال، لأنّ الظاهر من سؤال زرارة، أنّ التشهد الأوّل هل يجب فيه ما التزم العامّة به من قول: التحيات لله. إلى آخره، مع ما فيه من طول؟ و مع تقديمهم إياه على الشهادتين، و نهاية اهتمامهم به؟ حتّى جعلوه المعزّف للإسلام عندهم، و لا- يجتزون بالتشهد الخالي منه، فلهذا سأل عن أدنى ما يجزئ فيه، فأجاب عليه السلام: بالاجتزاء بالشهادة، لأنّ التشهد تفعل من الشّهادة من دون مدخلية التحيات بطولها فيه.

(١) وسائل الشيعة: ٧/ ٢٣٤ الحديث ٩٢٠٦.

(٢) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٨ الحديث ٨٢٧٧.

(٣) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٦ الحديث ٨٢٧٢.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٤٠

.....

و هذا يظهر من تضاعيف الأخبار، فليس المراد نفى وجوب الشهادة بالرسالة، بل نفى وجوب ما أوجبوه، و التزموا به و جعلوه المهمّ. فالمراد أن يقول: أشهد أن لا إله إلاّ الله، على النحو المعهود المتعارف، على أنّه على تقدير كونه تقيّة لا يضرّ بالاستدلال أيضا، لما عرفت مكرّرا من أنّ كون بعض الحديث معيوباً لا يضرّ بالباقي.

قوله: (اللهم صلّ). إلى آخره.

المشهور وجوب الصلاة على محمّد في التشهد، بل نقل عن الشيخ في «الخلافة» أنّها ركن فيها «١»، و المشهور أيضا وجوب الصلاة

على آل محمّد.

و ادّعى في «المنتهى» على كلّ واحد من الوجوبين إجماع علمائنا «٢».

و المحقّق في «المعتبر» ادّعى الإجماع على وجوب الصلاة على محمّد و آل محمّد «٣».

و قال الصدوق في أماليه: من دين الإمامية الإقرار بأنّه يجزئ في التشهد الشهادتان، و الصلاة على النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم، فما زاد فتعبّد «٤»، انتهى.

و ادّعى غيرهم أيضا الإجماع مثل الشهيد في «الذكرى» «٥».

و الدليل على الوجوبين - بعد الإجماعات المنقولة - وجوب التأسّي

(١) نقل عنه في منتهى المطلب: ١٨٦ / ٥، لاحظ! الخلاف: ١ / ٣٦٩ المسألة ١٢٨.

(٢) منتهى المطلب: ١٨٦ / ٥.

(٣) المعتبر: ٢ / ٢٢٧.

(٤) أمالي الصدوق: ٥١٢.

(٥) ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٠٦.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٤١

.....

بالنبي صلّى الله عليه و آله و سلّم و الأئمة عليهم السّلام، و كون العبادة توقيفية، و أنّ اشتغال الذمّة اليقيني يستدعى البراءة اليقينية.

و ما رواه الجمهور عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم أنّه قال: «لا يقبل الله صلاة إلّا بطهور و الصلاة على» «١».

و بطريق آخر عنه صلّى الله عليه و آله و سلّم: «من صلّى صلاة و لم يصلّ فيها علىّ و لا على أهل بيتي لم تقبل منه» «٢».

و ادّعى في «المنتهى» الإجماع على عدم وجوب الصلاة عليه و على آله عليهم السّلام في غير المقام، و بهذا استدلل أيضا بقوله تعالى صلّوا علىّ «٣» «٤».

و في «الغوالي» عن أنس عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم: «إذا صلّى أحدكم فليبدأ بحمد الله ثمّ يصلّى علىّ» «٥».

و عن أبي بصير و غيره عن الصادق عليه السّلام أنّه قال: «من صلّى و لم يصلّ على النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم و تركه متعمدا فلا صلاة له» «٦».

و روى جابر عن الباقر عليه السّلام عن ابن مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم: «من صلّى صلاة و لم يصلّ فيها علىّ و على آلّي لم تقبل منه» «٧».

و ما رواه الصدوق و الشيخ، عن أبي بصير و زرارة، عن الصادق عليه السّلام أنّه قال:

(١) عوالي اللآلي: ٢ / ٣٧ الحديث ٩٣، سنن الدار قطنى: ١ / ٣٤٨ الحديث ١٣٢٦ مع اختلاف يسير.

(٢) سنن الدار قطنى: ١ / ٣٤٨ الحديث ١٣٢٨.

(٣) الأحزاب (٣٣): ٥٦.

(٤) منتهى المطلب: ١٨٦ / ٥.

(٥) عوالي اللآلي: ٢ / ٣٧ الحديث ٩٤ مع اختلاف يسير.

(٦) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٩ الحديث ٦٢٥، الاستبصار: ١/ ٣٤٣ الحديث ١٢٩٢، وسائل الشيعة:

٦/ ٤٠٧ الحديث ٨٢٩٨ مع اختلاف يسير.

(٧) بحار الأنوار: ٨٢/ ٢٧٩، سنن الدار قطنى: ١/ ٣٤٨ الحديث ١٣٢٨ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٤٢

.....

«من تمام الصوم إعطاء الزكاة كالصلاة» (١) على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من تمام الصلاة، و من صام و لم يؤدّها فلا صوم له إذا تركها متعمداً، و من صَلَّى و لم يَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ و ترك ذلك متعمداً فلا صلاة له، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَدَأَ بِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَ قَالَ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى. وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى «٢» «٣».

و إذا ثبت وجوبها فى الصلاة ثبت المطلوب، لما عرفت من الإجماع، و عدم قائل بالوجوب فيها فى غير المقام، و لانصراف الإطلاق إلى المعهود من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ و الأئمة عليهم السّلام، و المتعارف بين المسلمين من أصحابهم و الرواة، و غيرهم فى الأعصار و الأمصار.

و منع كون الزكاة و الفطرة شرطاً فى قبول الصوم- مع كونه خلاف منصوص هذا الحديث- فيه ما فيه، لعدم ثبوت الإجماع على خلافه، و لا نص آخر معتبر شرعاً، فتأمل جداً! و فى صحيحة ابن اذينة الطويلة المروية فى «الكافى» فى بدو أمر الأذان و الصلاة: «أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ مَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: يَا مُحَمَّدُ! صَلِّ عَلَى نَفْسِكَ وَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ، فَقَالَ: صَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ وَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِي وَ قَدْ فَعَلْتُ. وَ التَّفْتُ فَإِذَا بِصُفُوفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَ النَّبِيِّينَ وَ الْمُرْسَلِينَ، فَقِيلَ: يَا مُحَمَّدُ! سَلِّمْ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَ رَحْمَةَ اللَّهِ وَ بَرَكَاتِهِ» «٤»، الحديث.

و رواية الكلينى بسنده عن محمد بن هارون، عن الصادق عليه السّلام قال: «إذا

(١) فى وسائل الشيعة: كما أنّ الصلاة.

(٢) الأعلى (٨٧): ١٤ و ١٥.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٩ الحديث ٦٢٥، الاستبصار: ١/ ٣٤٣ الحديث ١٢٩٢، وسائل الشيعة:

٦/ ٤٠٧ الحديث ٨٢٩٨.

(٤) الكافى: ٣/ ٤٨٢ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٥/ ٤٦٥ الحديث ٧٠٨٦ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٤٣

.....

صَلَّى أَحَدَكُمْ وَ لَمْ يَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فى صلاته يسلك بصلاته غير سبيل الجنّة» (١).

و ورد منه التهديدات فى ترك الصلاة على آله عند الصلاة عليه «٢»، و باقى التقريب عرفت.

و يؤيده أيضاً ما ورد فى كثير من الأخبار من أنّ الدعاء محجوب عن السماء لا يرفع إلى الله تعالى أبداً حتّى يصلّى على محمد و آل محمد «٣».

و أيضاً الظاهر من غير واحد من الأخبار وجوب الصلاة على نبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أيضاً عند ذكره «٤».

و فى التشهد وجوب ذكره، فوجب الصلاة عليه و على آله مثل صحيحة زرارة عن الباقر عليه السّلام أنّه قال: «و صلّى على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

اللّه عليه وآله وسلم كلّما ذكرته أو ذكره ذاكر عندك» «٥» إلى غير ذلك.  
 لكن الفاضلان ادّعى الإجماع على عدم الوجوب «٦» وإن كان بعض الأخبار كاد أن يكون صريحا في وجوب الصلاة عليه على من ذكر عنده، مثل قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم:  
 «من ذكرت عنده فنسى الصلاة علىّ خطي به طريق الجنّة» «٧» وأمثال ما ذكر.  
 وربما كان أشدّ ممّا ذكر، لكن أمثال هذه الأخبار غير صحيحة السند،

- 
- (١) الكافي: ٢/ ٤٩٥ الحديث ١٩، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠٨ الحديث ٨٢٩٩ مع اختلاف يسير.  
 (٢) وسائل الشيعة: ٧/ ٢٠٣ و ٢٠٤ الحديث ٩١١١ و ٩١٢٠.  
 (٣) الكافي: ٢/ ٤٩١ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٧/ ٩٣ الحديث ٨٨٢٧.  
 (٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠٧ الباب ١٠ من أبواب التشهد، ٧/ ١٥٢ الباب ٣ من أبواب الذكر.  
 (٥) الكافي: ٣/ ٣٠٣ الحديث ٧، من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٨٤ الحديث ٨٧٥، وسائل الشيعة: ٥/ ٤٥١ الحديث ٧٠٥٩.  
 (٦) المعتمد: ٢/ ٢٢٤، منتهى المطلب: ٥/ ١٨٦.  
 (٧) ثواب الأعمال: ٢٤٦ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٧/ ٢٠١ الحديث ٩١١١ مع اختلاف يسير.  
 مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٤٤  
 .....

---

و صحيح السند ليس صريحا في الوجوب، بل يتضمّن الأمر كلّما ذكر عليه السلام، أو ذكره ذاكر.  
 و الأمر ظاهر في الوجوب، لكن يعارضه بملاحظة كثير من الأدعية المضبوطة المنقولة عن الأئمة عليهم السلام، إذ يظهر منها أنه لو كان لازما لذكر فيه البتّة، كما ذكر في غيره.

و يظهر أيضا من كثير من مواضع ذكر «عليه السلام»، من دون ذكر صلاته عليه، كما أنه في كثير من المواضع ذكرت عند ذكره.  
 و يظهر أيضا من عدم ذكرها في الأذان و أمثاله، و عدم تعليمها المؤذنين و أمثالهم، و إنّ ذكره عليه السلام ممّا يعتم به البلوى، و يكثر إليه الحاجة نهاية الكثرة، فلو كانت الصلاة عليه و آله عليهم السلام واجبة في كلّ ذكر تحقّق، لكان الرسول صَلَّى الله عليه وآله وسلم و الأئمة عليهم السلام التزموا به، و ألزموا و بالغوا و شدّدوا و أكدوا في مدّة أزيد من مائتي سنة، بل قرب ثلاثمائة سنة، فاقضى العادة غاية ظهور الوجوب، و نهاية الاشتهار، بحيث لا يقبل الاستتار على جاهل.

و مع ذلك كيف صار الأمر بالعكس، بأنّ العلماء أفتوا بعدم الوجوب، و ادّعى غير واحد منهم الإجماع عليه «١».  
 و قال في «الذخيرة»: لم أطلع على مصرّح بالوجوب من الأصحاب، إلّا أنّ صاحب «كنز العرفان» ذهب إلى ذلك، و نقله عن ابن بابويه «٢»، و إليه ذهب شيخنا البهائي في «مفتاح الفلاح» «٣». و للعامة هنا أقوال مختلفة، ثمّ نقل منهم القول بالوجوب كلّما ذكر، و منهم القول به في العمر مرّة، و منهم القول به في كلّ مجلس

---

(١) المعتمد: ٢/ ٢٢٤، منتهى المطلب: ٥/ ١٨٦.

(٢) كنز العرفان: ١/ ١٣٣.

(٣) مفتاح الفلاح: ٢٧ و ٢٨.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٤٥

.....

مرّة، وإن تكرر ذكره. نقل الكلّ عن «الكشاف»، ثم نقل عنه أنّه قال: الذي يقتضيه الاحتياط الصلاة عند كلّ ذكر، لما ورد في الأخبار «(١)»، انتهى.

ولا شكّ في كون الاحتياط فيه، وأنّه مهما أمكن لا يترك إن لم يمنع مانع. وكيف كان، لا يبقى للمنصف تأميل في الحكم بوجوب الصلاة عليه وعلى آله عليهم السّلام في التشهد لما عرفت من الأدلّة، إذ بملاحظة المجموع - من حيث المجموع - يظهر ظهوراً معتدّاً به للمجتهد في مقام اجتهاده، وجعله الأظهر والأقرب، كما هو حاله في غالب فتاويه بل سائرهما.

فأمّا حكم الشيخ بأنّها ركن «(٣)» فمن ظاهر بعض الأخبار التي ذكرنا، مثل قوله عليه السّلام: «لا يقبل الله صلاة إلّا بطهور و الصلاة عليّ» «(٤)».

لكن ظهر لك من الأخبار الكثيرة - غاية الكثرة - عدم الركنيّة، مثل الأخبار التي ذكرنا في حكم ترك التشهد نسياناً «(٥)»، و الأخبار التي ذكرنا في أنّ الصلاة لا تعاد إلّا من الركوع والسجود وغيرهما ممّا ذكر فيهما «(٦)».

قوله: (كما في الصحيح).

أقول: هو صحيح ابن مسلم السابق حيث قال فيه: التشهد في الصلاة «مرتين»، قلت: وكيف مرّتين؟ قال: «إذا استويت جالسا فقل: أشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمداً عبده و رسوله، ثم تنصرف» قال:

(١) الكشاف: ٣/ ٥٥٧ و ٥٥٨.

(٢) ذخيرة المعاد: ٢٨٩.

(٣) الخلاف: ١/ ٣٦٩ المسألة ١٢٨.

(٤) سنن الدار قطنى: ١/ ٣٤٨ الحديث ١٣٢٦، عوالى اللالكلى: ٢/ ٣٧ الحديث ٩٣.

(٥) راجع! الصفحة: ١٢٠ - ١٢٣ من هذا الكتاب.

(٦) وسائل الشيعة: ٥/ ٤٧١ الحديث ٧٠٩١، ٦/ ٤٠١ الحديث ٨٢٨٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٤٦

.....

قلت: قول العبد: التحيات لله و الصلوات الطيبات، قال: «هذا اللطف من الدعاء» «(١)». إلى آخره، حيث أمر عليه السّلام بقولهما كما ذكر، و هو ظاهر في الوجوب سيّما بعد ملاحظة ما قال: «إنّ التحيات لطف». إلى آخره.

لكن بملاحظة ما عرفت من الأخبار الدالّة على كفاية الشهادتين كيف كانتا المفتى بها عند المعظم، يمكن أن يقال عند نظر المعصوم عليه السّلام بيان كفايته المرّتين من حيث كونهما مرّتين، و ذكر الهيئتين على سبيل التقريب لا أنّه لا يجوز بغيرهما أصلاً. و يشير إلى ما ذكرنا عدم ذكر الصلاة على محمّد و آله أصلاً، و كون التحيات لطفاً معناه أنّها غير مأخوذة في تحقّق المرّتين، و الله يعلم، لكن الأحوط عدم الترك كما ذكره المصنّف.

قوله: (و ظاهر الصدوق). إلى آخره.

نقل عنه أنّه اقتصر في «المقنع» على الشهادتين و لم يذكر الصلاة على النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم، ثم قال: و أدنى ما يجزئ من

التشهد أن يقول الشهادتين، أو يقول: بسم الله و بالله ثم يسلم «٢»، مع أنه في «الفتاوى» أيضا ما ذكر في التشهدين «٣». نعم، في باب الفطرة روى رواية أبي بصير و زرارة السابقة المتضمنة لكونها من تمام الصلاة، و أن التارك متعمدا لا صلاة له «٤». و في باب الأذان صحيحة زرارة السابقة المتضمنة للأمر بالصلاة على محمد و آله كلما ذكره «٥»، و في «الذخيرة» قال: و لم يذكرها والده أيضا في التشهد

(١) وسائل الشيعة: ٣٩٧ / ٦ الحديث ٨٢٧٥ مع اختلاف سير.

(٢) نقل عنه في مدارك الأحكام: ٣ / ٤٢٦، لاحظ! المقنع: ٩٦.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٠٩ ذيل الحديث ٩٤٤.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ٢ / ١١٩ الحديث ٥١٥، وسائل الشيعة: ٦ / ٤٠٧ الحديث ٨٢٩٧.

(٥) وسائل الشيعة: ٥ / ٤٥١ الحديث ٧٠٥٩.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٤٧

.....

الأول «١»، و حكم في «الذكرى» بأن ما في «المقنع» معارض بإجماع الإمامية «٢». أقول: قد ذكرت كلامه في أماليه، فإنه ينادى بأن الشيعة بأجمعهم جعلوا من دينهم الإقرار بأن أقل الواجب في التشهد هو الشهادتان مع الصلاة على محمد و آله، و أن ما زاد على ذلك تجب «٣». و لا شك في أن والده عنده كان من رؤساء الشيعة «٤»، كما أنه في الواقع كان كذلك. و أشرت إلى ما في «الفتاوى» أيضا، فظهر أن عدم الكتابة اتكالا على ظهور لزوم الصلاة عليه كلما ذكره، فظهر أن النسبة المذكورة إليهما محض توهم، سيما بعد ملاحظة قوله بوجوب الصلاة عليه كلما ذكر، كما مر. مع أن عاداته في «المقنع» نقل متون الأخبار من دون تصرف أصلا، فلعله نقل مضمون الصحيح المذكور أو نحوه. و لهذا ادعى جماعة الإجماع على وجوبها في التشهد «٥»، و عاداتهم أن الصدوق لو كان مخالفا، لما يدعون الإجماع سيما إذا شاركه والده أيضا.

قوله: (لكن في المعبر). إلى آخره.

كلامه ينادى بعدم ما يظهر منه الوجوب سوى الإجماع المنقول في «المعتبر» «٦».

(١) ذخيرة المعاد: ٢٨٨.

(٢) ذكرى الشيعة: ٣ / ٤١٢.

(٣) أمالي الصدوق: ٥١٢.

(٤) في (ك): الإمامية.

(٥) المعبر: ٢ / ٢٢٦، ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٠٦، مدارك الأحكام: ٣ / ٤٢٦.

(٦) المعبر: ٢ / ٢٢٧.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٤٨

.....



و فيه ما عرفت من عدم انحصار نقل الإجماع فيما نقل في «المعتبر»، و أن الأدلة على الوجوب كثيرة. و اعلم! أن من واجبات التشهد تقديم الشهادة بالتوحيد على الشهادة بالرسالة، و تقديمها على الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و سلم، لكون العبادة توقيفية، و الصادر من الرسول صلى الله عليه و آله و سلم و الأئمة عليهم السلام يجب الاتباع لما عرفت، و لأن المتبادر من أقوالهم أيضا ذلك بغير ضمنية الإجماع أو بضميمته. و كذلك الحال لو بدّل لفظ الشهادة بلفظ أعلم، أو أخبر عن علم، أو أقطع، و أمثالها لا تصحّ صلاته لعين ما ذكر من الأدلة و كذا الحال في الصلاة على محمد و آله. و أقلّ ما يجزئ من الصلاة عليهم هو: «اللهم صلّ على محمد و آل محمد». و في «المنتهى» حصر المجزئ منها في الأقل «١»، و لعل مراده على سبيل التمثيل، و ما زاد على الأقل مستحبّ إجماعا و نصّا. و الظاهر أن تبادل لفظ الصلاة بغيره كتبادل لفظ الشهادة. و اعلم! أيضا أنه يجب الجلوس في التشهد، و الصلاة على النبي محمد صلى الله عليه و آله و سلم و الطمأنينة بقدر الكل، و هو إجماعي و ظاهر من بعض الأدلة. و في «المنتهى» قال: ذهب إليه علماؤنا أجمع في التشهد الأول و الثاني، و هو قول كلّ من أوجب التشهد، لأن النبي صلى الله عليه و آله و سلم فعله و الصحابة و التابعون، و ذلك دليل الوجوب لقوله صلى الله عليه و آله و سلم: «صلّوا كما رأيتموني أصلي» «٢» و لأنه فعله بيانا للواجب فكان واجبا، و إنّما تقدّر بقدر الشهادتين و الصلاتين، لأنّ الواجب فعلها جالسا، إذ

(١) منتهى المطلب: ٥ / ١٨٩ و ١٩٠.

(٢) عوالي اللآلي: ١ / ١٩٨ الحديث ٨.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٤٩

.....

لا يجوز الانصراف قبله و لا القيام عمدا قبل الإكمال «١»، انتهى.

مراده رحمه الله أن القدر الواجب من الجلوس هو هذا القدر، و أمّا الجلوس حال مستحبات التشهد و الصلاتين فهو غير واجب شرعي، بل واجب شرطي كالوضوء للنافلة، و لذا يقولون: الوضوء مثلا يجب للصلاة الواجبة مع كونه شرطا في كلّ صلاة بالإجماع و الضرورة.

و بالجملة، لا يجوز الإتيان بمستحبات التشهد و الصلاتين حال القيام أو الاضطجاع أو غيرهما، كما لا يخفى.

(١) منتهى المطلب: ٥ / ١٨٩ و ١٩٠.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٥١

**١٧٢- مفتاح [ما يستحبّ في التشهد]**

يستحبّ فيه ما تضمّنه الصحيح: «فإذا قعدت في تشهدك فالصق ركبتيك بالأرض، و فرج بينهما شيئا، و ليكن ظاهر قدمك اليسرى

على الأرض، و ظاهر قدمك اليمنى على باطن قدمك اليسرى و أليتك على الأرض، و طرف إبهامك اليمنى على الأرض، و إيتاك و القعود على قدميك فتأذى بذلك و لا تكون قاعدا على الأرض، فيكون إنما قعد بعضك على بعض فلا تصبر للتشهد و الدعاء» (١).

و أن يخطر بباله حال التورك فيه حين يرفع اليمنى و يخفض اليسرى:  
«اللهم أمت الباطل و أقم الحق» كما فى الخبر «٢»، و ما تضمّنه الموثق الطويل من الأذكار «٣».  
و أن يقول حين يقوم من التشهد الأول: «بحول الله و قوته أقوم

(١) وسائل الشيعة: ٥/ ٤٦١ الحديث ٧٠٧٩.

(٢) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٢ الحديث ٨٢٦٢.

(٣) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٣ الحديث ٨٢٦٥.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٥٢

و أقعد»، كما فى الصحيح «١»، أو «بحولك و قوتك أقوم و أقعد» كما فى الآخر «٢».

و قال المفيد: يكبر حينئذ «٣»، و يدفعه حصر تكبيرات الصلوات الخمس ما سوى الافتتاحية فى خمس و تسعين، كما فى الصحيح «٤».

(١) وسائل الشيعة: ٦/ ٤١٣ الحديث ٨٣٠٩.

(٢) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٦١ الحديث ٨١٨٨.

(٣) نقل عنه فى منتهى المطلب: ٥/ ١٩٥.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦/ ١٨ الحديث ٧٢٣٣.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٥٣

قوله: (ما تضمّنه الصحيح).

هو صحيح زرارة «١»، و ذكر الفقهاء مستحبات اخر، مثل كون وضع اليدين على الفخذين مبسوطتين مضمومتى الأصابع، و النظر إلى حجره، كما سيجىء.

و سبق قول: «بسم الله و بالله و الحمد لله و خير الأسماء لله» على الشهادتين، و هذا مذكور فى الموثق الطويل على ما رواه غير الصدوق «٢».

و على ما رواه الصدوق: «بسم الله و بالله و الحمد لله و الأسماء الحسنى كلها لله» «٣» و على كلتا الروايتين يكون ما ذكر من جملة أجزاء التشهدين المتضمنين لزيادة ثناء و غيره، سيما التشهد الثانى فإنه طويل، فليس ما ذكر مستحبا برأسه، كما قالوه، و صار الطريقة المعهودة المشهورة المتعارفة بين الشيعة.

و لعلهم أخذوا ذلك من صحيحة ابن اذينة الطويلة المروية فى «الكافى» و «العلل»، فى باب علل الوضوء و الأذان و الصلاة، إذ فى آخرها أن الرسول صلى الله عليه و آله و سلم قال: «ثم ركعت فقلت فى الركوع و السجود مثل ما قلت أولا» أى فى الركعة الاولى، ثم قال صلى الله عليه و آله و سلم: «و ذهبت أن أقوم فقال: يا محمد! اذكر ما أنعمت عليك و سم باسمى، فألهمنى الله أن قلت: بسم الله و بالله و لا إله إلا الله و الأسماء الحسنى كلها لله، فقال لى: يا محمد! صلّ عليك و على أهل بيتك» «٤» الحديث، فتأمل!

(١) الكافي: ٣/ ٣٣٤ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٢/ ٨٣ الحديث ٣٠٨، وسائل الشيعة: ٥/ ٤٦١ الحديث ٧٠٧٩.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢/ ٩٩ الحديث ٣٧٣، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٣ الحديث ٨٢٦٥.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٠٩ الحديث ٩٤٤.

(٤) الكافي: ٣/ ٤٨٢ الحديث ١، علل الشرائع: ٢/ ٣١٢ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٥/ ٤٦٥ الحديث ٧٠٨٦.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٥٤

.....

هذا، مضافا إلى ما ورد في عدّة أخبار «١» من استحباب كلّ ما أراد المكلف أن يذكر في مستحبات التشهد، و ما قدر على لسانه من الدعاء و الثناء مثل القنوت، و أنّهم كانوا يقولون أيسر ما يعلمون.

و اعلم! أنّ استحباب التعميد قبل الشهادتين ظاهر من غير واحد من الأخبار، منها قول الباقر عليه السلام: «لو كان كما يقولون واجبا على الناس هلكوا، إنّما كان القوم يقولون: أيسر ما يعلمون إذا حمدت الله أجزأ» «٢»، و مرّ الخبر الوارد في التشهد الأوّل أنّه «الحمد لله أشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، و أشهد أنّ محمدا عبده و رسوله، اللهم صلّ على محمّد و آل محمّد، و تقبل شفاعته و ارفع درجته» «٣».

و مرّ أيضا أنّ التشهد الأوّل يجوز أن يقال في الثاني، و مرّ استحباب أن يقال:

التحيات لله و الصلوات الطيبات لله «٤»، و ورد أنّ التحيات بمعنى الملك لله «٥».

و قال في «الدروس»: و التحيات في التشهد الذي يسلم فيه لا في الأوّل «٦»، فتأمل! و ورد أيضا استحباب أن يقال: «سبحان الله» سبع مرّات بعد التشهد و قبل أن ينهض إلى الثالثة «٧».

(١) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٩ الباب ٥ من أبواب التشهد.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٣٧ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٠١ الحديث ٣٧٨، الاستبصار: ١/ ٣٤٢ الحديث ١٢٨٨، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٩ الحديث ٨٢٨٠.

(٣) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٣ الحديث ٨٢٦٤.

(٤) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٧ الحديث ٨٢٧٥.

(٥) لاحظ! تهذيب الأحكام: ٢/ ٣١٦ الحديث ١٢٩١، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٤ الحديث ٨٢٦٧.

(٦) الدروس الشرعية: ١/ ١٨٢.

(٧) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣١٥ الحديث ١٢٨٤، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠٩ الحديث ٨٣٠٠ نقل بالمضمون.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٥٥

.....

و الموثق الطويل من جهة طوله ما ذكرته، و هو المذكور في «التهذيب» و «الفقيه» و «الوافي» و غيره «١» و الزيادة على الصلوات على النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم، و الدعاء أيضا مستحب، و إسماع الإمام من خلفه مستحب خصوصا في الشهادتين.

و في «الدروس»: و يكره الإقعاء فيه كراهية مغلظة «٢»، و قال الصدوق و الشيخ: لا يجوز «٣».

قوله: (كما في الصحيح).

هو صحيح رفاعه قال: سمعت الصادق عليه السلام يقول: «إذا قمت من الركعتين فاعتمد على كفيك و قل: بحول الله وقوته أقوم و أقعد، فإن علياً عليه السلام كان يفعل كذلك» «٤»، و مثل ذلك في صحيحة ابن مسلم عنه «٥»، و في حسنة أبي بكر الحضرمي عنه عليه السلام «٦».

فظهر التفاوت بين ما يقال عند القيام من التشهد و ما يقال عند القيام من السجود، إذ مرّ استحباب أن يقال عنده: «بحول الله أقوم و أقعد» «٧».

- (١) تهذيب الأحكام: ٩٩ / ٢ الحديث ٣٧٣، من لا يحضره الفقيه: ٢٠٩ / ١ الحديث ٢٩، الوافي: ٨ / ٧٧٠ الحديث ٧٠٨٩، وسائل الشيعة: ٣٩٣ / ٦ الحديث ٨٢٦٥.
- (٢) الدروس الشرعية: ١ / ١٨٢.
- (٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٠٦ ذيل الحديث ٩٣٠، لاحظ! النهاية للشيخ الطوسي: ٧٢.
- (٤) تهذيب الأحكام: ٨٨ / ٢ الحديث ٣٢٧، وسائل الشيعة: ٣٦١ / ٦ الحديث ٨١٨٨ مع اختلاف يسير.
- (٥) الكافي: ٣ / ٣٣٨ الحديث ١١، تهذيب الأحكام: ٨٨ / ٢ الحديث ٣٢٦، وسائل الشيعة: ٣٦١ / ٦ الحديث ٨١٨٧.
- (٦) الكافي: ٣ / ٣٣٨ الحديث ١٠، تهذيب الأحكام: ٨٩ / ٢ الحديث ٣٢٨، وسائل الشيعة: ٣٦٢ / ٦ الحديث ٨١٨٩.
- (٧) وسائل الشيعة: ٣٦١ / ٦ الحديث ٨١٨٦.
- مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٥٦
- .....

لكن مرّ هناك ما يظهر منه استحباب أن يقول فيه: «بحول الله وقوته أقوم و أقعد» «١».

قوله: (كما في الآخر).

هو أيضا صحيح رفاعه عن الصادق عليه السلام «٢».

قوله: (و قال المفيد). إلى آخره.

مستنده ما في «احتجاج» الطبرسي من توقيعه عليه السلام إلى الحميري «٣».

- (١) راجع! الصفحة: ٧٣ من هذا الكتاب.
- (٢) تهذيب الأحكام: ٨٨ / ٢ الحديث ٣٢٧، وسائل الشيعة: ٣٦١ / ٦ الحديث ٨١٨٨.
- (٣) الاحتجاج: ٢ / ٤٨٣، وسائل الشيعة: ٣٦٢ / ٦ الحديث ٨١٩٢.
- مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٥٧

### القول في التسليم

### إشارة

قال الله تعالى وَ سَلِّمُوا تَسْلِيمًا «١».

## ١٧٣- مفتاح [الواجب من التسليم]

التسليم تحليل الصلاة، كما أن التكبير تحريمها، و الطهور مفتاحها، كما في الحديث النبوي «٢». و هل هو واجب كأخويه أم مستحب، و على التقديرين أجزاء منها أم خارج؟ و على التقادير هل يتعين فيه «السلام عليكم» أم يتخير بينه و بين «السلام علينا و على عباد الله الصالحين» أم يتعين الثاني؟ أقوال «٣»، و الروايات متعارضة بحسب الظاهر، إلّا أنّها في الوجوب و الخروج أظهر،

(١) الأحزاب (٣٣): ٥٦.

(٢) وسائل الشيعة: ١١ / ٦ الحديث ٧٢١٤.

(٣) لاحظ! مدارك الأحكام: ٣ / ٤٢٩ و ٤٣٤ و ٤٣٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٥٨

و على تعيين الصيغة الاولى أدلّ، بمعنى أن الواجب لا يتأدى إلّا به و إن كان الخروج يتحقّق بكلّ من الصيغتين. نعم يستفاد من بعضها أن المنفرد يكتفى بالثانية و لا يأتي بالاولى «١»، و أكثرها تدلّ على أن الثانية من مستحبات التشهد كالتسليم على الأنبياء و الملائكة عليهم السلام كما في الموثق الطويل «٢»، و أن الانصراف يحصل بها، و أنّه ينبغي تقديمها على الاولى، كما في هذا الحديث.

و أوجب الحلبي في الاولى «و رحمته الله» «٣» كما في الصحيح «٤»، و حمله الأ-كثر على الاستحباب «٥». أمّا «و بركاته» فمستحبّ بالإجماع.

و لا تجب نيّة الخروج بالتسليم للأصل، خلافاً لمن شدّ «٦».

(١) وسائل الشيعة: ٦ / ٤٢١ الحديث ٨٣٣٠.

(٢) وسائل الشيعة: ٦ / ٣٩٣ الحديث ٨٢٦٥.

(٣) الكافي في الفقه: ١١٩.

(٤) وسائل الشيعة: ٦ / ٤١٩ الحديث ٨٣٢٤.

(٥) الدروس الشرعية: ١ / ١٨٣، مدارك الأحكام: ٣ / ٤٣٨.

(٦) ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٣٩، جامع المقاصد: ٢ / ٣٢٨.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٥٩

قوله: (التسليم). إلى آخره.

الأكثر على وجوب التسليم، و منهم المرتضى في «المسائل الناصريّة» و «المحمديّة» «١»، و أبو الصلاح، و سلّار، و القطب الراوندى «٢»، و صاحب الفخر، و ابن زهرة، و الصدوق «٣»، و ابن الجنيد، و ابن أبي عقيل «٤»، و المحقّق في كتبه «٥»، و صاحب «البشرى» «٦»، و العلّامة في «المنتهى»، و ولده فخر المحقّقين في «الإيضاح»، و الشهيد في كتبه «٧».

و الظاهر من الصدوق أنّه من دين الإماميّة يجب الإقرار به «٨»، كما ستعرف، و ممّن اختاره من المتأخّرين المحقّق الشيخ على في حاشيته على «النافع»، و غيرها و غيره «٩».

بل قال المحقّق الشيخ على في «شرح القواعد»: إنّ المرتضى صرّح بكونه ركناً «١٠»، و ظاهر «المنتهى» أنّه ركن عند جمع «١١» و

ستعرف، و ذهب الشيخان و ابن

- (١) الناصريّات: ٢١٣ المسألة ٨٢، نقل عن المحمديّة في ذخيرة المعاد: ٢٨٩.
- (٢) الكافي في الفقه: ١١٩، المراسم: ٦٩، نقل عن الراوندي في ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٢١.
- (٣) نقل عن صاحب الفاخر في ذخيرة المعاد: ٢٨٩، غنية النزوع: ٨١، الهداية: ١٣٣، أمالي الصدوق: ٥١٢.
- (٤) نقل عن ابن الجنيد في المعبر: ٢ / ٢٣٦، نقل عن ابن أبي عقيل في منتهى المطلب: ٥ / ١٩٨.
- (٥) المعبر: ٢ / ٢٣٣، شرائع الإسلام: ١ / ٨٩، المختصر النافع: ٣٣.
- (٦) نقل عنه في ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٣١.
- (٧) منتهى المطلب: ٥ / ١٩٨، إيضاح الفوائد: ١ / ١١٥، ذكرى الشيعة: ٣ / ٤١٨، الدروس الشرعية: ١٨٣ / ١، البيان: ١٧٦.
- (٨) أمالي الصدوق: ٥١٢.
- (٩) لم نعث على حاشية المحقق على النافع، رسائل المحقق الكركي: ١ / ٧١ و ١١٢، الحدائق الناضرة: ٨ / ٤٧١.
- (١٠) جامع المقاصد: ٢ / ٣٢٣.
- (١١) منتهى المطلب: ٥ / ١٩٨.
- مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٦٠
- .....

البرّاج و ابن إدريس إلى الاستحباب «١»، و الشهيد الثاني جعل القول بالوجوب أحوط «٢»، و كذا المحقّق الشيخ علي في «شرح القواعد» «٣».

دليل الوجوب ما مرّ في بحث وجوب السورة من كون العبادة توقيفية، و الثابت من الشارع ما يكون مع التسليم و غيره لم يثبت، و لأنّ العلم ببراءة الذمّة و الخروج عن العهدة في الواجب اليقيني واجب يقينا بالإجماع، و وجوب الإطاعة و عدم نقض اليقين بغير اليقين و غير ذلك، و لا يتحقّق إلّا بالتسليم، و لأنّ الذي وصل إلينا و ثبت عندنا من فعل النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم و الأئمّة عليهم السلام أنّهم كانوا يسلمون.

بل الظاهر منهم مداومتهم في التسليم كمدادومتهم في أمثاله من واجبات الصلاة [و] المسلم عند الخصم أنّهم كانوا مداومين فيها، و الحكم في الفرق تحكّم.

قال في «الغوالي»: و في الأحاديث الصحيحة أنّ النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم كان يقول:

«التسليم المخرج من الصلاة عقيب كلّ صلاته» و إنّه كان يواظب عليه، و كذلك فعل الأئمّة عليهم السلام «٤».

و يجب متابعتهم من الأوامر الكثيرة الواردة فيه، و لقوله صلّى الله عليه و آله و سلّم: «صلّوا كما رأيتموني أصلي» «٥»، و لكونه في مقام بيان المجمل أو في حكم ذلك، لعدم البيان القولي، و لما رواه العامّة و الخاصّة عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم أنّه قال: «مفتاح الصلاة الطهور و تحريمها التكبير، و تحليلها التسليم» «٦».

(١) المقنعة: ١٣٩، النهاية للشيخ الطوسي: ٨٩، المهذب: ١ / ٩٩، السرائر: ١ / ٢٣١.

(٢) روض الجنان: ٢٨٠.

- (٣) جامع المقاصد: ٣٢٣ / ٢.
- (٤) عوالي اللآلى: ٩٣ / ٣ الحديث ١٠٣.
- (٥) عوالي اللآلى: ١٩٨ / ١ الحديث ٨، سنن الدار قطنى: ٢٨٠ / ١ الحديث ١٠٥٦.
- (٦) الكافى: ٦٩ / ٣ الحديث ٢، عوالي اللآلى: ٩٣ / ٣ الحديث ١٠٢، وسائل الشيعة: ١١ / ٦ الحديث ٧٢١٤، سنن الدارمى: ١ / ١٨٦، سنن أبى داود: ١٦ / ١ الحديث ٦١، السنن الكبرى للبيهقى: ١٥ / ٢.
- مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٦١
- .....

بل تتبع فى الأخبار يكشف عن كونه من الأخبار اليقينية الصدور عنه صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا تمسك به المرتضى وغيره «١» ممن لا يجوز العمل بخبر الواحد.

ورواها المحمّدون الثلاث فى كتبهم «٢»، بل من غاية اعتمادهم بها رويها عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم بعنوان أنه قال ذلك حاكمين به جازمين.

نعم، الكلينى منهم رواها عنه صلى الله عليه وآله وسلم بإسناده إلى الصادق عليه السلام، لكن قال فى أول كتابه: إن جميع ما يرويه من الآثار الصحيحة عن الصادقين عليهما السلام على سبيل العلم واليقين «٣».

ومع ذلك هذه الرواية منجبرة بعمل الأكثر، بل المقبولة بحسب الظاهر والمسلمة عند الكل، ولذا يستدلون بقوله: تحريمها التكبير ومفتاحها الطهور، ولا ينكرون كون التسليم محللا.

بل الشيخان القائلان باستحباب التسليم جعلتا تحليل الصلاة منحصرًا فيه «٤»، كما سنشير إليه.

ومع ذلك فى «التهديب» فى شرح قول المفيد: أن التسليم فى ركعتى الوتر لا يجوز تركه، قال: عندنا أن من قال: «السلام علينا» فى التشهد فقد انقطعت صلاته، وإن قال بعد ذلك: «السلام عليكم» جاز، وإن لم يقل جاز، وبه جمع بين ما دل على وجوب التسليم فيها، وما دل على التخيير فيه «٥».

- (١) الانتصار: ٤٠ و ٤١، الحقائق الناضرة: ٤٧٨ / ٨.
- (٢) الكافى: ٦٩ / ٣ الحديث ٢، من لا يحضره الفقيه: ٢٣ / ١ الحديث ٦٨، ولم نعره عليه فى تهذيب الأحكام.
- (٣) الكافى: ٨ / ١.
- (٤) المقنعة: ١١٤، النهاية للشيخ الطوسى: ٨٤.
- (٥) تهذيب الأحكام: ١٢٩ / ٢ ذيل الحديث ٤٩٦.
- مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٦٢
- .....

ومما ينادى بصحتها وكونها عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وكون ذلك ملقى بالقبول بين الأئمة عليهم السلام والمسلمين، ما فى علل الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام: «فإن قيل: فإن جعل التسليم تحليل الصلاة ولم يجعل بدلها تكبيراً أو تسييحاً أو ضرباً آخر، قيل:

لأنه لما كان الدخول فى الصلاة تحريم الكلام للمخلوقين والتوجه إلى الخالق كان تحليلها كلام المخلوقين» «١»، الحديث.

وقد عرفت أنَّ سند هذه العلل لا يقصر عن الصحيح، ومع ذلك حجة عند الصدوق وغيره، و دلَّ على انحصار التحليل فيه بدلالة واضحة، كما أنَّ نفس عبارة الرواية دلالتها عليه أيضا واضحة، كما ستعرف.

و ممَّا ينادى أيضا في كتاب «العلل» في باب علة التسليم في الصلاة بسنده عن المفضل بن عمر، عن الصادق عليه السلام سأله عن العلة التي من أجلها وجب التسليم في الصلاة، قال: «لأنَّ تحليل الصلاة». إلى أن قال: قلت: فلم صار تحليل الصلاة التسليم؟ قال: «لأنَّه تحية الملكين و في إقامة الصلاة بحدودها و ركوعها و سجودها و تسليمها سلامة العبد من النار» (٢)، الحديث.

و هو أيضا طويل، جميع أجزائه مفتى بها، كما ستعرف، و مع ذلك صريح في وجوب التسليم.

و ممَّا ينادى أيضا في آخر «الخصال» في باب شرائع الدين، عن الأعمش، عن الصادق عليه السلام - و كلَّها عين الحقِّ و محض الصواب - أنَّ الصادق عليه السلام قال: «لا يقال في التشهد الأوَّل: السلام علينا و على عباد الله الصالحين، لأنَّ تحليل الصلاة هو

(١) علل الشرائع: ٢٦٢، عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١١٥ / ٢، وسائل الشيعة: ٤١٧ / ٦، الحديث ٨٣١٩ مع اختلاف يسير.

(٢) علل الشرائع: ٢ / ٣٥٩، الحديث ١، وسائل الشيعة: ٤١٧ / ٦، الحديث ٨٣٢٠.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٦٣

.....

التسليم، و إذا قلت [هذا فقد] سلَّمت» (١)، الحديث، و دلَّته على الحصر أيضا صريحة.

و في «العيون» عن الرضا عليه السلام فيما كتب للمأمون من محض الإسلام، و جلَّها محض الحقِّ: «و لا- يجوز أن يقول في التشهد الأوَّل: السلام علينا و على عباد الله الصالحين، لأنَّ تحليل الصلاة التسليم، فإذا قلت هذا فقد سلَّمت» (٢).

و هذه الروايات - مع كونها جواهر لتلك الرواية - كلَّ واحد منها دليل مستقلٌّ كاف لإثبات مذهب الأكثر، بل ستعرف جواهر كثيرة لها، مضافا إلى ما سبق و فتوى الأكثر.

و في «الغوالي» أيضا روى تلك الرواية عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ بلا تأمُّل و لا تزلزل في كونها عنه (٣).

فظهر فساد ما أجاب عنها في «الذخيرة» أولا: باستضعاف السند، و قال:

ما يقال من أنَّ هؤلاء هم العمدة في ضبط الأحاديث و نقدها، فإنَّهم دليل على صحتها عندهم، فيستقيم التعويل عليها محلَّ تأمُّل، إذ لا شهادة في الإرسال على الصحة عندهم مع ما يعلم من طريقة المرتضى و الشيخ إيراد الأخبار العامية لغرض الاحتجاج عليهم.

و ثانيا: بمنع الدلالة، لمنع كون الخبر المعزَّف مساويا للمبتدأ أو أعم، و لا كون إضافة المصدر للعموم، لجواز كونها للجنس أو العهد، على أنَّ التحليل قد يحصل بغير التسليم كالمنافيات، و إن لم يكن الإتيان جائزا.

(١) الخصال: ٦٠٣، الحديث ٩.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١٢٩ / ٢ - ١٣١، الحديث ١.

(٣) عوالي اللآلي: ٩٣ / ٣، الحديث ١٠٢.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٦٤

.....

و حينئذ لا بدَّ من تأويل التحليل الذي قدَّره الشارع، فكما أمكن إرادة التحليل الذي قدَّره على سبيل الوجوب أمكن إرادة الذي قدَّره



على الاستحباب «١»، انتهى.

إذ عرفت أن السيد أتى بهذه الرواية في مقام إثبات وجوب التسليم من دون إشارة «٢» إلى ردّ على العامية، وليس المقام، مقام الردّ عليهم بالبدئية، بل أساس فتواه عليها، وهي العمدة في ثبوته عنده، كما لا يخفى على المتأمل في عبارة «المختلف» وغيره «٣». بل نقل في «المنتهى» عنه، وعن ابن أبي عقيل وأبي الصلاح، أنهم قالوا بطلان الصلاة بتركه عمدا وسهوا «٤». فظهر أنهم جعلوا حاله حال الطهور وتكبير الافتتاح على ما هو ظاهر سياق هذه الرواية، وكثير من الأخبار الآتية مثل فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الخوف بجعل تكبير الافتتاح لطائفة، والتسليم للطائفة الثانية «٥». وابن الجنيد أيضا قائل بوجوب «السلام عليكم» «٦»، كما ستعرف، مع أنه سنذكر عن «الذخيرة» أن الشيخين كانا قائلين بأنه لا يخرج من الصلاة إلا بالتسليم «٧»، فلاحظ!

(١) ذخيرة المعاد: ٢٩٠.

(٢) في (ك) و (د ١، ٢): إيماء.

(٣) مختلف الشيعة: ١٧٤/٢ - ١٧٦، روض الجنان: ٢٧٩.

(٤) منتهى المطلب: ١٩٨/٥، وفيه: بتركه عمدا لا سهوا.

(٥) وسائل الشيعة: ٤٣٦/٨ الحديث ١١٠٩٩.

(٦) قاله المحقق في المعبر: ٢/٢٣٦.

(٧) ذخيرة المعاد: ٢٩١.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٦٥

.....

هذا حال هؤلاء الأعاظم، وأما الكليني فقد عرفت حاله، وأما الصدوق فقال في أول «الفقيه» ما قال من أنه ألفه لمن لا يحضره الفقيه، ومع ذلك قال: جميع ما أورد منه أحكم بصحته، وأجعله حجة بيني وبين ربي، ومن كتب عليها المعول وإليها المرجع وغير ذلك «١»، وجعل هو وغيره جميع الأخبار التي رواها فيه فتواه حجة عنده لذلك، وإن روى فيه ما يخالفها، بل وأفتى بذلك المخالف، كما فعلوا في ناقضية النوم للوضوء، وكون البناء في الشك في الركعات على الأكثر، وغير ذلك مما لا يحصى كثرة، وذكرنا التأمل فيه وأظهرنا الوجه.

وأما ما رواه من دون إتيان بالمعارض أصلا، بل وظهر أنها حجة ومفتى بها عنده، كما في المقام، فلا شك ولا شبهة فيه حيث قال: باب افتتاح الصلاة وتحريمها وتحليلها، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «افتتاح الصلاة للوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم» «٢» ولم يذكر شيئا آخر أصلا.

ومع ذلك قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام، ولم يقل: روى عن أمير المؤمنين عليه السلام، وما يؤدي مؤداه حتى تكون الرواية مرسله عنده، وإن كان عاملا بها أيضا، بل حكم بأن ما ذكر قول أمير المؤمنين عليه السلام، كما هو الظاهر من كلامه، ولم يكل إلى الوسائط، ولم يشر إلى ما يوهم ذلك أصلا.

ومما ذكر ظهر حال الشيخين، للقطع بأن المقام ليس مقام المحاجة على العامية من باب الجدل، بل ليس ما يوهم إلى احتمال ذلك عينا ولا أثرا بلا شك ولا ريب، وليس مدّ نظرهما سوى الاعتماد برهاننا كالسيد، مع أنه اعترف بأن الشيخين كانا قائلين بانحصار التحليل في التسليم.

(١) من لا يحضره الفقيه: ٣ / ١.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٢٣ / ١ الحديث ٦٨.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٦٦

.....

هذا كله، مضافا إلى ما عرفت سابقا من الأخبار المعتبرة التي تنادى بصحتها، و ستعرف أخبار اخر كثيرة تشهد عليها. والمتتبع المتأمل كيف يبقى عنده تأمل في كونها من القطعيات عند الكليني و السيد و من وافقهما في عدم جواز العمل بغير القطع؟ وكيف يبقى تأمل في كونها حجة عند الصدوق بل و عند الشيخ، و من وافقه في العمل بغير القطعي أيضا، سيما مع انجبارها بأخبار لا تحصى، كل واحد منها معتبر بوجه عديده من الاعتبار. بل الأخبار الآتية الشاهدة جليها حجة عند الكل، كما ستعرف، فهي منجبره بالمقبوليه و الشهرة بين القدماء، بل المتأخرين أيضا سوى العلامة في «المختلف» حيث طعن فيها بالإرسال فيها «١»، بل الذي ظهر على أن أحدا من القدماء لم يتأمل في كون تحليل الصلاة بتسليم.

و إنما تأمل بعض منهم «٢» في وجوب «السلام عليكم»، بناء على أن التسليم المطلق - أي الذي يعبر عنه بلفظ التسليم على سبيل الإطلاق - هو خصوص «السلام عليكم»، و «السلام علينا» عندهم من جملة التشهد، كما هو صريح الموثق الطويل «٣» المشهور المعمول به عند الكل، و غيره من الأخبار. و كان في زمان الصادقين عليهما السلام أيضا كذلك، يعنى كان المعهود من لفظ التسليم خصوص «السلام عليكم»، كما يظهر من الأخبار و الآثار «٤».

و منشأ هذه المعهودة و المتعارف كان اعتقاد العامة و بناءهم و طريقتهم،

(١) مختلف الشيعة: ١٧٨ / ٢.

(٢) لاحظ! البيان: ١٧٦ و ١٧٧.

(٣) وسائل الشيعة: ٣٩٣ / ٦ الحديث ٨٢٦٥.

(٤) وسائل الشيعة: ٤١٩ / ٦ الباب ٢ من أبواب التسليم.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٦٧

.....

حيث كانوا لا يعدون «السلام علينا» من التسليم المخرج عن الصلاة المحلل لها، و لذا اتفقوا على ذكره في التشهد الأول أيضا. و ورد عن الأئمة عليهم السلام أن ابن مسعود أفسد على الناس صلاتهم بقول: تعالى جدك و بالتسليم بقول: «السلام علينا» في التشهد الأول «١»، بل في الثاني أيضا، لأنهم يقدمونه على الشهادتين.

و لذا ورد في صحيحة البنزطي، عن ثعلبة بن ميمون، عن ميسر، عن الباقر عليه السلام قال: «شيطان يفسد الناس بهما صلاتهم: قول الرجل: تعالى جدك، و إنما هو شيء قالته الجنّ بجهالة فحكى الله عنهم، و قول الرجل: السلام علينا و على عباد الله الصالحين» «٢». و رواها في «الفقيه» عن الصادق عليه السلام.

و الصدوق عند ذكر هذه الرواية قال: قول: «السلام علينا» في التشهد الأول يفسد، لا الثاني بعد الشهادتين، لأن المصلّي بعد الشهادتين فرغ من الصلاة «٣» فجعل محلّ الصلاة خارجا عنها كمفتاحها، بل و تحريمها عنده، لأنّ ظاهر الإضافة تفيد مغايرة المضاف للمضاف إليه.

فإنّ الظاهر أنّ تحريم الشيء غير الشيء، و بهذا جمع بين الأدلّة الواضحة في كون تحليل الصلاة هو التسليم «٤». و ما دلّ على أنّ بالشهادتين يحصل الفراغ من الصلاة، مثل صحيحة زرارة «٥».

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٦١ الحديث ١١٩٠، وسائل الشيعة: ٦ / ٤١٠ الحديث ٨٣٠٢ نقل بالمضمون.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٦١ الحديث ١١٩٠، الخصال: ١ / ٥٠ الحديث ٥٩، تهذيب الأحكام:

٢ / ٣١٦ الحديث ١٢٩٠، وسائل الشيعة: ٦ / ٤٠٩ الحديث ٨٣٠١.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٦١ ذيل الحديث ١١٩٠ مع اختلاف يسير.

(٤) انظر! وسائل الشيعة: ٦ / ٤٢٦ الباب ٤ من أبواب التسليم.

(٥) تهذيب الأحكام: ٢ / ١٠٠ الحديث ٣٧٤، وسائل الشيعة: ٦ / ٣٩٦ الحديث ٨٢٧٢.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٦٨

.....

و أمّا الشيخان فالظاهر أنّهما فهما كون التسليم المطلق هو «السلام عليكم» كما قلنا، و الأئمة عليهم السلام كانوا كثيرا ما يتكلمون على وفق العادة، و إن كان منشؤها العامة بل و الكفار، بل ربّما كان عرفهم في زمانهم من الكفار.

و كلام الشيخ في «النهاية» صريح في كون التسليم هو «السلام عليكم»، و أنّ «السلام علينا» من التشهد «١».

و ممّا يشير إلى ما ذكرنا أنّ المفيد في «المقنعة» لمّا قال: السلام في الصلاة سنّة و ليس بفرض يفسد الصلاة بتركه «٢».

قال الشيخ: يدلّ على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن الحسين بن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير، عن الصادق عليه

السلام قال: «إذا نسي الرجل أن يسلم فإذا ولى وجهه عن القبلة، و قال: السلام علينا و على عباد الله الصالحين فقد فرغ من صلاته» «٣».

و الظاهر أنّ «الواو» في قوله عليه السلام: «و قال: السلام» إلى آخره «واو» حاليه، و إلّا لم يصح للرواية معنى و لا ناسبت استدلال الشيخ.

و أيضا ذكر في بيان التشهد الأخير- الذي ذكره في «المقنعة» «٤»- الموثق الطويل «٥» الصريح في كون التسليم «السلام عليكم»، و مع

ذلك هو صريح في كون «السلام علينا». إلى آخره جزء ذلك التشهد.

و من مستحباته مثل: «السلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته»، لأنّه

(١) النهاية للشيخ الطوسي: ٨٤.

(٢) المقنعة: ١٣٩.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢ / ١٥٩ الحديث ٦٢٦.

(٤) المقنعة: ١١٣.

(٥) وسائل الشيعة: ٦ / ٣٩٣ الحديث ٨٢٦٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٦٩

.....

قال: ثم تبين أقل ما يجوز الاقتصار عليه في التشهد، و قال بعد تمامية الموثق: و أدنى ما يجزئ من التشهد الشهادتان، يدل على ذلك ما رواه إلى آخر ما قال، و أتى بالأخبار الدالة عليه «١».

و أيضا مع اختياره استحباب التسليم، و تصريحه به بذكر صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام أنه قال: «كلما ذكرت الله عز و جل به و النبي صلى الله عليه و آله و سلم فهو من الصلاة، و إن قلت: السلام علينا و على عباد الله الصالحين فقد انصرفت» «٢».

و رواية أبي كهمس الدالة على أن «السلام عليك أيها النبي» ليس بانصراف، و لكن إذا قال: «السلام علينا و على عباد الله الصالحين» فهو الانصراف «٣»، و غيرهما مما هو صريح في أن المصلي لا يخرج عن الصلاة بعد إتمام الشهادتين و الصلاة على محمد و آله، بل يخرج بالسلام علينا أو السلام عليكم «٤»، و لا- يوجه هذه الأخبار و يوجه ما ذكره متيا ورد من أن المصلي بعد ما رفع رأسه من السجدة الأخيرة تمت صلاته بعد ذلك بلا فصل «٥».

و بالجملة، الظاهر أن القائمين بالاستحباب ما كانوا يتأملون في الرواية المتضمنة لقولهم عليهم السلام: «و تحليلها التسليم» «٦»، لجعل هذا التسليم أعظم من «السلام علينا» و «السلام عليكم».

(١) تهذيب الأحكام: ٩٩ / ٢ و ١٠٠.

(٢) تهذيب الأحكام: ٣١٦ / ٢ الحديث ١٢٩٣، و سائل الشيعة: ٤٢٦ / ٦ الحديث ٨٣٤٦.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٢٢٩ / ١ الحديث ١٠١٤، تهذيب الأحكام: ٣١٦ / ٢ الحديث ١٢٩٢، و سائل الشيعة: ٤٢٦ / ٦ الحديث ٨٣٤٧ نقل بالمضمون.

(٤) و سائل الشيعة: ٤٢٦ / ٦ الحديث ٨٣٤٦ و ٨٣٤٨.

(٥) و سائل الشيعة: ٤١١ / ٦ الحديث ٨٣٠٥.

(٦) و سائل الشيعة: ١١ / ٦ الحديث ٧٢١٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٧٠

.....

نعم، كانوا يتأملون في وجوب التسليم، لما سذكرك، و الفرق بين المقامين واضح.

و الغرض أن الرواية منجبرة بالمسئمة عند الكل، كما هو الظاهر من عبارة المصنف، إلا أنهم كانوا مختلفين في فهمها، و العمل و الفتوى بالوجوب أو الاستحباب، و بالدخول أو الخروج، كما صرح به المصنف بقوله: التسليم تحليل الصلاة. إلى قوله: و هل هو واجب. إلى آخره «١».

و أما جوابه الثاني فقد ظهر من الأحاديث المعبرة غاية الاعتبار- الماضية و الآتية- كون التحليل منحصر في التسليم، و كونه واجبا بحيث لا يبقى مجال للمناقشة أصلا.

و مع ذلك فظاهر الرواية مساواة حال التحريم مع التحليل بحكم السياق.

و مع ذلك فالحصر ظاهر، لكون الإضافة- حيث لا عهد- تفيد العموم و هو مسلم و محقق، و هنا لا عهد و الأصل عدمه، و الجنس ينفع المستدل كالأستغراق.

و ما ذكر من التحليل قد يحصل بالمنافيات، ففيه أن التخريب و إفساد الصلاة و إبطالها غير التحليل بلا شبهة.

أميا على القول بكون الصلاة اسما للصحيحة، فظاهر، و أميا على القول بأنه اسم للأعم، فمع أنه باطل كما حققنا بقول: المتبادر من

الصلاة الصحيحة المطلوبة لا الفاسدة المحرمة و لا الأعم منها، فإنَّ الفاسدة غير محتاجة إلى تحليل، كما لا تحتاج إلى طهور و افتتاح، و لا تحريم و تكبير، مع أنَّ المتبادر من الإطلاق هي المطلوبة. مع أنَّ معنى التحليل هو الإتيان بما يحلّ المنافى بالبدية لا أنه نفس المنافى. مع أنَّ مذهب القائل بالاستحباب حصول التحليل بالتشهد، و تحصيل

(١) راجع! الصفحة: ١٥٧ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٧١

.....

الحاصل فاسد بالبدية جزما.

و بالجملة، مفاد الرواية بقاء التحريم إلى أن يسلم و يتم السلام، و بعد تماميته يرتفع، و القائل بالاستحباب متحاش عنه جزما، مع أنَّ مقتضى أكثر أدلته ارتفاع التحريم قبله.

قوله: (كما أمكن). إلى آخره «١» فيه أنَّ وجوب الطهور و تكبيرة الافتتاح يرححان الوجوب مع قطع النظر عن الأدلة الاخر.

و يدلّ على مذهب الأ-كثر أيضا الروايات الكثيرة الدالة على كون السجود الفات، و التشهد الفات، و سجدتا السهو، كل ذلك موضعها شرعا بعد التسليم «٢».

و لا معنى لكون أمر واجب موضعه بعد أمر مستحب، و تركه جائز شرعا على سبيل التحتم و التعيين، إذ على اختيار ترك المستحب إمّا أن يترك الواجب شرعا، و تركه جائز شرعا و هو فاسد جزما، و إمّا أن يفعل من دون مراعاة الموضع المقرّر شرعا، و هو أيضا فاسد جزما، و إمّا لا يكون بعد التسليم موضعه المقرّر جزما، و هو أيضا خلاف منطوق تلك الأخبار.

بل و ربّما يحكمون بأنّ سجدة السهو بعد التشهد قبل التسليم مذهب العامة.

و كذا كونه للزيادة بعده، و للنقيصة قبله، و الروايات المذكورة هي الصحيحة و المعتمدة المفتى بها عند الكلّ و الجلّ. و منهم القائلون باستحباب التسليم، بل في هذه الروايات دلالة من جهة اخرى أيضا.

مثل موثقة عمّار في نسيان السجدة حيث قال عليه السلام: «و لا يسجد حتّى يسلم»

(١) أى: قول صاحب الذخيرة، راجع! الصفحة: ١٦٤ من هذا الكتاب.

(٢) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٦٤ الباب ١٤ من أبواب السجود، ٤٠١ الباب ٧ من أبواب التشهد.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٧٢

.....

فإذا سلّم سجد «١».

و في رواية محمد بن منصور: «فإذا سلّمت سجدت» «٢».

و في صحيحة إسماعيل بن جابر، أو كصحيحته: «فليمض على صلاته حتّى يسلم ثم يسجد فإنها قضاء» «٣».

و في رواية أبي بصير: «فإذا انصرف قضاها» «٤» و ستعرف معنى الانصراف.

و مثل صحيحة حسين بن أبي العلاء في نسيان التشهد: «فليتمّ صلاته ثم يسلم و يسجد سجدتى السهو» «٥».

و في صحيحه الحلبي: «فامض في صلاتك حتى تفرغ فإذا فرغت فاسجد سجدتي السهو بعد التسليم» (٦).  
و في صحيحه الفضيل: «فليمض في صلاته و إذا سلم سجد سجدتين» (٧) و مفهوم الشرط حجة.

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٣ الحديث ٦٠٤، الاستبصار: ١/ ٣٥٩ الحديث ١٣٦٢، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٦٤ الحديث ٨١٩٤.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٥ الحديث ٦٠٧، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٦٦ الحديث ٨١٩٨.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٣ الحديث ٦٠٢، الاستبصار: ١/ ٣٥٩ الحديث ١٣٦١، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٦٤ الحديث ٨١٩٣.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٢٨ الحديث ١٠٠٨، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٢ الحديث ٥٩٨، الاستبصار: ١/ ٣٥٨ الحديث ١٣٦٠، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٦٥ الحديث ٨١٩٦.

(٥) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٧ الحديث ٦١٦، الاستبصار: ١/ ٣٦٢ الحديث ١٣٧٣، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠٣ الحديث ٨٢٨٨ مع اختلاف يسير.

(٦) الكافي: ٣/ ٣٥٧ الحديث ٨، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٤٤ الحديث ١٤٢٩، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠٦ الحديث ٨٢٩٥.

(٧) الكافي: ٣/ ٣٥٦ الحديث ٢، المقنع: ١٠٨، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٤٥ الحديث ١٤٣١، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠٥ الحديث ٨٢٩٣ مع اختلاف يسير.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ١٧٣

.....

و في صحيحه سليمان بن خالد: «فليتّم الصلاة حتى إذا فرغ فليسلم و ليسجد سجدتي السهو» (١)، إلى غير ذلك.  
و في القيام موضع القعود سهوا و بالعكس في صحيحه معاوية بن عمّار:  
«يسجد سجدتي السهو بعد التسليم» (٢) و الأمر حقيقة في الوجوب، إلى غير ذلك.

و في التكلّم ناسيا في صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج: «يتّم صلاته، ثم يسجد سجدتي السهو» فقلت: سجدتا السهو قبل التسليم هما  
أو بعد؟ قال:

«بعد» (٣)، إلى غير ذلك.

و في الشكّ بين الأربع و الخمس في صحيحه عبد الله بن سنان: «فاسجد سجدتي السهو بعد تسليمك ثمّ سلم بعدها» (٤)، و مثلها  
صحيحه أبي بصير (٥).

و في صحيحه الحلبي: «فتشهد و سلم و اسجد سجدتين» (٦) الحديث، إلى غير ذلك.

و أشدّ ممّا ذكر الأخبار الواردة في الشكّيات بين الركعات و الإتيان بالاحتياط، مثل صحيحه ابن أبي يعفور في الشكّ بين الركعتين و  
الأربع، قال:

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٨ الحديث ٦١٨، الاستبصار: ١/ ٣٦٢ الحديث ١٣٧٤، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٠٢ الحديث ٨٢٨٦ مع اختلاف يسير.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٥٧ الحديث ٩، وسائل الشيعة: ٨/ ٢٥٠ الحديث ١٠٥٦١ مع اختلاف يسير.

- (٣) الكافي: ٣/ ٣٥٦ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٩١ الحديث ٧٥٥، الاستبصار: ١/ ٣٧٨ الحديث ١٤٣٣، وسائل الشيعة: ٨/ ٢٠٦ الحديث ١٠٤٣٥، ٢٠٧ الحديث ١٠٤٣٨ مع اختلاف يسير.
- (٤) الكافي: ٣/ ٣٥٥ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٩٥ الحديث ٧٦٧، وسائل الشيعة: ٨/ ٢٢٤ الحديث ١٠٤٨٣.
- (٥) الكافي: ٣/ ٣٥٥ الحديث ٦، وسائل الشيعة: ٨/ ٢٢٤ الحديث ١٠٤٨٥.
- (٦) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٣٠ الحديث ١٠١٩، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٩٦ الحديث ٧٧٢، الاستبصار: ١/ ٣٨٠ الحديث ١٤٤١، وسائل الشيعة: ٨/ ٢٢٤ الحديث ١٠٤٨٦ مع اختلاف يسير.
- مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٧٤
- .....

«يتشهد و يسلم ثم يقوم فيصلّي ركعتين» «١»، الحديث، و مثلها صحيحة زرارة «٢»، و مثلها صحيحة الحلبي «٣».

و في الشك بين الثنتين و الثلاث و الأربع في كصحيحة زرارة: «يصلّي ركعتين من قيام و يسلم ثم يأتي بركعتين من جلوس و يسلم» «٤».

و في آخر: «يصلّي ركعتين من قيام و يسلم ثم يصلّي ركعتين من جلوس» «٥».

و في الشك بين الثلاث و الأربع و ردت أخبار صحيحة معتبرة في أنه ينبي على الأربع و يسلم و يأتي بركعتين جالسا أو مخير بينه و بين الركعة قائما «٦»، إلى غير ذلك، و سيجيء الكلل مفتى بها عند الكلل.

و منها ما ورد في قضاء الفوائت، مثل صحيحة زرارة الطويلة إذ فيها: «و إن كنت صليت من المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فانوها العصر و أتمها بركعتين ثم سلم ثم صل المغرب». إلى أن قال: «فانوها المغرب و سلم ثم قم فصل العشاء» «٧».

- (١) الكافي: ٣/ ٣٥٢ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٨٦ الحديث ٧٣٩، الاستبصار: ١/ ٣٧٢ الحديث ١٤١٥، وسائل الشيعة: ٨/ ٢١٩ الحديث ١٠٤٧٠.
- (٢) الكافي: ٣/ ٣٥٠ الحديث ٣، وسائل الشيعة: ٨/ ٢٢٠ الحديث ١٠٤٧٢.
- (٣) الكافي: ٣/ ٣٥٣ الحديث ٨، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٢٩ الحديث ١٠١٥، وسائل الشيعة: ٨/ ٢١٩ الحديث ١٠٤٦٩.
- (٤) لم نثر على صحيحة زرارة بهذا المضمون، و الظاهر أنها كصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٣٠ الحديث ١٠٢١، وسائل الشيعة: ٨/ ٢٢٢ الحديث ١٠٤٧٩.
- (٥) الكافي: ٣/ ٣٥٣ الحديث ٦، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٨٧ الحديث ٧٤٢، وسائل الشيعة: ٨/ ٢٢٣ الحديث ١٠٤٨٢.
- (٦) راجع! وسائل الشيعة: ٨/ ٢١٦ الباب ١٠ من أبواب الخلل.
- (٧) الكافي: ٣/ ٢٩١ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٣/ ١٥٨ الحديث ٣٤٠، وسائل الشيعة: ٤/ ٢٩٠ الحديث ٥١٨٧.
- مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٧٥
- .....

و في صلاة الخائف في صحيحة الحلبي: «ثم يسلم بعضهم على بعض». إلى أن قال: «ثم يسلم عليهم فينصرفون بتسليمه» «١». إلى آخر الحديث، فلاحظ.

و مثلها صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله «٢» و غيرها «٣» فلاحظ! و حمل جميع هذه الأخبار الصحاح و المعتمدة التي لا تكاد

تحصى - وكلها مفتى بها- على أن ما فيها إنما هو إذا اتفق اختيار المكلف التسليم، وأنه إن اتفق أن لم يسلم تكون صلاة الاحتياط و الجزء المنسى بها، والسجدة و الصلاة الآتية بعد الإتيان بالمنسيه و غير ذلك، وقتها بعد الفراغ من خصوص التشهد، لعله بعيد غاية البعد، إذ لم يتحقق في واحد مما لا يحصى إلى ذلك إشارة.

بل حمل واحد منها عليه بعيد، و خلاف الظاهر فضلا عن المجموع، و اجتماعها على البعيد سيما بعد ملاحظه الأوامر الواردة فيها، بل و التأكيدات في بعضها، مضافا إلى السياق و القرائن الأخر، كما سنشير إليه، و الله يعلم.

و مِمَّا ذكر ظهر فساد جواب صاحب «الذخيرة» عن كل ما ذكر، بأن الأوامر في أخبار الأئمة عليهم السلام لم يثبت كونها حقيقة في الوجوب «٤»، و قد عرفت فساد هذا أيضا.

مع أن القائمين بالاستحباب يسلمون كون الأمر حقيقة في الوجوب «٥»،

(١) الكافي: ٣/ ٤٥٥ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٣/ ١٧١ الحديث ٣٧٩، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٣٦ الحديث ١١١٠١.

(٢) الكافي: ٣/ ٤٥٦ الحديث ٢، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٩٣ الحديث ١٣٣٧، تهذيب الأحكام: ٣/ ١٧٢ الحديث ٣٨٠، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٣٥ الحديث ١١٠٩٨.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨/ ٤٣٥ الباب ٢ من أبواب صلاة الخوف و المطاردة.

(٤) ذخيرة المعاد: ٢٩١.

(٥) مدارك الأحكام: ٣/ ٤٣٢، لاحظ! الحدائق الناضرة: ٨/ ٤٧٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٧٦

.....

و مدارهم و مدار غيرهم في الفقه على ذلك.

مع أن الأخبار الواردة في التعقيبات ربما وردت هكذا: إذا سلمت فاقرا كذا، و ما يؤدى مؤداه فتتبع «١».

و مما يدل على مذهب الأكثر الأخبار المتضمنة للأمر بالتسليم «٢»، و هو حقيقة في الوجوب.

و الأخبار في غاية الكثرة إلا أنني أذكر بعضها و اکتفى به من البواقي، مضافا إلى الأخبار السابقة المتضمنة للأمر به.

فدلالتها من وجهين كما عرفت، بل ليس مجرد الأمر، بل السياق أيضا يقتضى الحمل على الوجوب، مثل قولهم عليهم السلام: ابن على

كذا و تشهد و صل ركعتين، أى بعد الأمر بالتسليم، أو اسجد كذلك، إلى غير ذلك مما هو مسلم كون الأمر به على الوجوب، بل و

إجماعى أيضا، فالدلالة صارت من وجوه كثيرة، و الأخبار أيضا في غاية الكثرة، إذ الذى ذكرنا إنما هو بعض تلك الأخبار.

و أما البعض الذى أذكره الآن، فهو صحيحة ابن اذينة المروية في «الكافي» و «العلل»، لكن في «العلل» بطرق متعددة إلى ابن اذينة، و

مؤمن الطاق، و سدير الصيرفي، و صباح المزني كلهم عن الصادق عليه السلام. و الطرق إليهم صحيحة معتبرة، و الرواية تتضمن تعليم

الله نبيه في عرشه هيئته الصلاة، و فيها بعد أمره بالصلاة على نفسه و آله، كما ذكرناه، فقال: «يا محمد! سلم فقلت: السلام عليكم و

رحمة الله و بركاته- إلى أن قال- و من [أجل] ذلك كان السلام مرة واحدة تجاه القبلة» «٣».

(١) وسائل الشيعة: ٦/ ٤٣١ الحديث ٨٣٥٨، ٤٥٢ الحديث ٨٤٢٠.

(٢) وسائل الشيعة: ٦/ ٤١٥ الباب ١ من أبواب التسليم.

(٣) الكافي: ٣/ ٤٨٢ الحديث ١، علل الشرائع: ٢/ ٣١٢ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٥/ ٤٦٥ الحديث ٧٠٨٦.



مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٧٧

.....

فالدلالة فيها أيضا ليس من مجرد الأمر، بل السياق و المقام أيضا قرينتان على الوجوب.  
و يدلّ عليه أيضا معتبرة أبي بصير، عن الصادق عليه السّلام: عن رجل يصلّي الصبح فلما جلس في الركعتين قبل أن يتشّهّد رعف، قال: «فليخرج و ليغسل أنفه ثم ليرجع فليتمّ صلاته، فإنّ آخر الصلاة التسليم» (١).  
و في «الذخيرة» أجاب بأنّه- بعد الإغماض عن السند- كون آخر الصلاة هو التسليم لا يقتضى وجوبه، مع أنّ الغاية قد تكون خارجة (٢).

و لا يخفى أنّ السند لا غبار عليه إلّا من جهة عثمان بن عيسى، و هو ممّن أجمعت العصابة (٣)، و غير ذلك ممّا ذكرنا في ترجمته (٤) مع انجبارها بفتوى الأكثر، و غير ذلك ممّا مرّ.  
و سيجيء تعليل الأمر بالتشّهّد بكون آخر الصلاة التسليم، ظاهر في كون المراد أنّ آخر الأمور به هو التسليم لا آخر المستحبات، لعدم المناسبة، بل مضرّ لأنّ المستحبّ يجوز تركه، فيلزم منه كون التشّهّد أيضا كذلك.  
و أيضا ليس مرادى من التشّهّد هنا ما هو في مقابل التسليم، بل ممّا يعمّ التسليم قطعاً، كما هو أحد إطلاقاته، و هو المراد من قوله عليه السّلام: «فتمّ صلاته»، لأنّ التسليم من متمّات الصلاة قطعاً و مسلّم عندك. و ينادى به قوله عليه السّلام: «فإنّ آخر الصلاة التسليم»، فالدلالة على المطلوب في هذه المعتبرة أيضا من وجوه:

(١) تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٢٠ الحديث ١٣٠٧، الاستبصار: ١ / ٣٤٥ الحديث ١٣٠٢، وسائل الشيعة:

٤١٦ / ٦ الحديث ٨٣١٣.

(٢) ذخيرة المعاد: ٢٩٠.

(٣) رجال الكشي: ٢ / ٨٣١ الرقم ١٠٥٠.

(٤) تعليقات على منهج المقال: ٢١٨.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٧٨

.....

أحدها: ما ذكرنا.

و الثاني: الأمر بالرجوع و الإتمام، و هما حقيقتان في الوجوب على ما هو المحقّق المسلّم عند المحقّقين.

و الثالث: أنّ التشّهّد و الصلاة على محمّد و آله واجبات مسلّم الوجوب عنده أيضا، فكذلك التسليم بمقتضى السياق، بل الصيغة واحدة شخصية.

و الرابع: قوله: «آخر الصلاة التسليم»، فإنّه ظاهر في الوجوب لظهوره، و في كونه آخرها على أىّ حال، و أىّ وقت من الأوقات، و أنّه لا تتحقّق صلاة بغير هذا الآخر.

مع أنّ الصلاة واجبة قطعاً بل أوجب الواجبات، فإذا قيل: آخر الواجب كذا، أو يقال: آخر الشىء الذى يعلم بالبدئية و وجوبه كذا، يكون ظاهراً في وجوبه، و إن كان فيها مستحبات أيضا، لأنّ الأصل واجب و المستحبّ عارض.

و المتبادر من لفظ «آخر» فى مثل هذا، آخر ما هو الأصل، لا ما يعارضه، كما يقال: آخر أجزاء الإنسان كذا، لا يفهم منه العوارض. و

ما ليس بأصل، سيما إذا ذكر في مقام الإيجاب بالإتمام، فإن لفظ «آخر» حينئذ في غاية الظهور في آخر واجباتها، كما هو ظاهر. فما ذكر من أن الغاية قد تكون خارجة، فيه ما فيه، لأن آخر الشيء ليس غايته قطعا، بل جزؤه جزما، فإن الليل لا يعد آخر النهار. حقيقة قطعا بخلاف إلى الليل، مع أن هذا الآخر صرح المعصوم عليه السلام بكونه تتم الصلاة و تتممها، كما لا يخفى. والأخبار المتضمنة لأمثال ما ذكر قيدوها بعدم فعل المنافي للصلاة، والمقيد هو الشيخان وغيرهما، وهذه من جملة تلك الأخبار. مع أن خروج ظاهر بعض الرواية عن الحجية غير مانع عندهم عن التمسك بالباقي، بل القطع بعدم حجية البعض أيضا كذلك عندهم، ولذا تمسكوا بالأخبار

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٧٩

.....

الدالة على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سها «١»، مع تصريحهم بأن عصمته تمنع عن ذلك عندنا قطعا. وقس عليها أخبار اخر، وهي من الكثرة بمكان، بل مدارهم عليه سيما على التخصيص والتقييد. نعم، في مقام التعارض، السالم عن ذلك أولى، إن لم يعارضه أولوية أخرى. ويدل عليه أيضا صحیح زرارة وابن مسلم قالوا: قلنا للباقر عليه السلام: رجل صلى في السفر أربعاً يعيد [أم لا]؟ قال: «إن كان قرئت عليه آية التقصير و فسرت له فصلّى أربعاً أعاد» «٢». ومثلها الأخبار الدالة على أن الناس يعيد، وقد مرّت في مبحثها. وسيجيء أيضا أخبار دالة على أن من زاد في صلاته فعلية الإعادة، وأنه لا يستثنى منه إلّا من صلى خمسا سهوا في الرباعية و جلس قدر التشهد، أو تشهد أيضا، وأن ذلك مسلّم عند القائل باستحباب التسليم. وجه الدلالة أنه لو كان الخروج عن الصلاة بمجرد الفراغ عن التشهد - كما هو صريح كلامه - فلا وجه للإعادة، لأن حاله حال من أتم صلاته و سلّم جميع تسليماته، وقام و صلى ركعتين اخروين سهوا. وما أجاب به بعضهم بأن الأمر لعلّه باعتبار أنه نوى المجموع، فيكون آتيا بالفعل على غير وجهه «٣»، ظهر فساد، فإن التغيير لم يضر في نفس الأمور به، بل وقع زيادة خارجة عنه بعد إتمام الأمور به وإتيانه تاما، فعلى فرض الحرمة يكون

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٣٣ الحديث ٤٨.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٧٨ الحديث ١٢٦٦، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٢٦ الحديث ٥٧١، وسائل الشيعة: ٨/ ٥٠٦ الحديث ١١٣٠٠.

(٣) ذخيرة المعاد: ٢٩١.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٨٠

.....

النهى تعلق بالخارج.

مع أن القائل به قال ما ذكرنا، و لم يشترط عدم وقوع زيادة، و لم يقل بأن مع الزيادة لم يكن المكلف بالفراغ عن التشهد خارجا عن الصلاة، و إذا فعل أمرا خارجا عن الصلاة، أي ضرر يكون فيه بالنسبة إلى نفس الصلاة سيما في حال النسيان. فظهر فساد ما أجاب في «الذخيرة»، بأن العلة لا نسلم كون ما ذكره، إذ لا نصّ عليها «١»، انتهى. وفيه - مضافا إلى ما عرفت - أن امتثال الأمر يقتضى الإجزاء إجماعا، و مسلّم عند الخصم و مبرهن عليه، و لو لا كون العلة ما ذكر لزم

خرم القاعدة المبتية المسلمة، مع أن مداره و مدار غيره على أن إيجاب الإعادة دليل على عدم الصحة شرعا، وهم يوجبون الإعادة هنا، على أنه سيجيء استدلال القائل بالاستحباب بصحة صلاة من زاد ركعة بعد التشهد، فاعترفوا بأن عدم البطلان ليس منشأ لاستحباب التسليم، مع أنه ظاهر أن ذلك لا يقتضى الاستحباب، كما ستعرف.

و يدلّ عليه أيضا صحیحة الفضلاء الواردة في صلاة الخوف حيث قال عليه السلام:

«فصار للأولين التكبير و افتتاح الصلاة و للأخیرین التسليم» (٢)، فجعل التسليم معادلا لتكبيره الافتتاح و مقابلا لها.

و لو كان مستحبًا لما صار كذلك، مع أنه على الاستحباب ربّما كان يحصل انكسار القلب، لو لم يحصل التشاح و التخاصم، و لا يصير بينهما عدالة، فرّبما كانت القرعة حينئذ أنسب، فتأمل!

(١) ذخيرة المعاد: ٢٩١.

(٢) تهذيب الأحكام: ٣/ ٣٠١ الحديث ٩١٨، و سائل الشيعة: ٨/ ٤٣٦ الحديث ١١٠٩٩.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٨١

.....

و هذه الصحيحة من شواهد صحة حديث «مفتاحها التكبير» (١)، فتأمل! و يدلّ عليه أيضا موثقة عمّار، عن الصادق عليه السلام: عن التسليم ما هو؟ فقال:

« [هو] إذن» (٢)، إذ الإذن معناه الرخصة و لو كانت الرخصة سابقة على التسليم حاصله من الفراغ من التشهد، لما أجاب عليه السلام كذلك، و الأخبار الظاهرة في ذلك كثيرة.

منها صحیحة الحلبي (٣)، و رواية أبي كهمس (٤)، و موثقة أبي بصير (٥) السابقات الدالة على انحصار الانصراف عن الصلاة في «السلام علينا». إلى آخره.

و هذا الانحصار وارد مورد الغالب، لأنّ الغالب المتعارف تقديم «السلام علينا».

و هذه الروايات و أمثالها صريحة في عدم تحقّق الانصراف عن الصلاة من الفراغ عن الشهادتين، كما قاله المستحجون (٦).

و يؤيّدّه - بل يدلّ - أن المسبوق إذا صار إماما يقدّم من يسلم بالمؤمنين، أو يأتي ببدله (٧)، كما سيجيء.

و يؤيّدّه - بل يدلّ - ما ورد في الوتر من لزوم التسليم بين ركعتيه و الثالثة (٨).

(١) و سائل الشيعة: ١٠/ ٦ الحديث ٧٢١١ مع اختلاف يسير.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣١٧ الحديث ١٢٩٦، و سائل الشيعة: ٦/ ٤١٦ الحديث ٨٣١٦.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣١٦ الحديث ١٢٩٣، و سائل الشيعة: ٦/ ٤٢٦ الحديث ٨٣٤٦.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٢٩ الحديث ١٠١٤، و سائل الشيعة: ٦/ ٤٢٦ الحديث ٨٣٤٧.

(٥) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٩ الحديث ٦٢٦، و سائل الشيعة: ٦/ ٤٢٣ الحديث ٨٣٤٠.

(٦) مدارك الأحكام: ٣/ ٤٣٥، ذخيرة المعاد: ٢٩١.

(٧) و سائل الشيعة: ٨/ ٣٧٧ الباب ٤٠ من أبواب صلاة الجماعة.

(٨) لاحظ! و سائل الشيعة: ٤/ ٦٢ الباب ١٥ من أبواب اعداد الفرائض.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٨٢

.....

و يدلّ عليه أيضا عمومات ما ورد في أنّ من شكّ فلم يدر ركعة أم ثنتين يجب عليه الإعادة «١»، فإنّها شاملة لصوره وقوع الشكّ بعد التشهد أيضا، و الإجماع و الأخبار ناهضان على عدم الاعتداد بالشكّ إذا وقع بعد الفراغ، فلو كان الفراغ من التشهد يكون فراغا من الصلاة يلزم عدم الاعتداد بهذا الشكّ في مثل صلاة الفجر و القصر، خرج صورته وقوع التشهد و التسليم جمعا بالإجماع و الأخبار، و بقي الباقي.

بهبهاني، محمد باقر بن محمد اكمل، مصايح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم - إيران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصايح الظلام؛ ج ٨، ص: ١٨٢

بل في صحيحه زرارة عن أحدهما عليهما السلام: أنّ من لا يدرى واحدة صلى أو ثنتين قال: «يعيد- إلى أن قال- قلت: فإنه لم يدر في ثنتين هو أم في أربع؟ قال:

«يسلم و يقوم فيصلّي ركعتين ثمّ يسلم و لا شيء عليه» «٢».

قوله عليه السّلام: «يسلم و يقوم» ينادى بأنّ الشكّ المذكور و إن وقع بعد الفراغ من التشهد حكمه كذلك، بل ربّما كان الظاهر منها خصوص الصورة المذكورة.

و في صحيحه الحسين بن أبي العلاء، عن الصادق عليه السّلام قال: «إذا استوى وهمه في الثلاث و الأربع سلم و صلى ركعتين بفاتحة الكتاب و هو جالس» «٣».

و في صحيحه ابن مسلم، عن الصادق عليه السّلام: عن رجل صلى ركعتين فلا يدرى ركعتين هي أو أربع، قال: «يسلم ثمّ يقوم فيصلّي ركعتين» «٤»، الحديث.

(١) انظر! وسائل الشيعة: ٨/ ١٨٧ الباب ١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة.

(٢) الكافي: ٢/ ٣٥٠ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٩٢ الحديث ٧٥٩، الاستبصار: ١/ ٣٧٥ الحديث ١٤٢٣، ووسائل الشيعة: ٨/ ١٨٩ الحديث ١٠٣٨٠ و ٢٢٠ الحديث ١٠٤٧٢.

(٣) الكافي: ٣/ ٣٥١ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٨٥ الحديث ٧٣٦، ووسائل الشيعة: ٨/ ٢١٨ الحديث ١٠٤٦٥ مع اختلاف يسير.

(٤) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٨٥ الحديث ٧٣٧، الاستبصار: ١/ ٣٧٢ الحديث ١٤١٤، ووسائل الشيعة:

٨/ ٢٢١ الحديث ١٠٤٧٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٨٣

.....

إلى غير ذلك.

مع ما عرفت من الدلالة من وجوه اخر أيضا، مثل الأمر بالتسليم، ثمّ بالقيام إلى صلاته ركعتين ثمّ الإتيان بهما، إذ كلّها واجبة، و الأمر حقيقة في الوجوب أيضا.

و مع جميع ذلك عين الشارع موضع القيام إلى الركعتين، إذ جعله بعد التسليم في جميع الأخبار، و هكذا صدرت فتاوى الفقهاء، و

العمومات غير شاملة لصورة وقوع التشهد والتسليم جميعا بالإجماع والأخبار.

و يدلّ عليه أيضا استحباب اعتبار الشكّ، واستصحاب كون المكلف في واجبات الصلاة، واستصحاب تحريم منافيات الصلاة، واستصحاب إجراء أحكام الصلاة.

و يدلّ عليه أيضا الأخبار الدالة على وجوب الصلاة ركعتين على المسافر وغيره «١» ممّن يكون فرضه الركعتين، والتخيير لمن يكون فرضه التخيير، فلو كان بمجرد الخروج عن التشهد يخرج عن الصلاة يكون ممثلا مطيعا آتيا بالمأمور به ركعتين صلّى أو أزيد، ولا معنى للتخيير أيضا.

نعم، من صلّى أزيد من ركعتين عالما عامدا يكون عاصيا فاعلا للحرام الخارج عن الصلاة، دون من فعل كذلك جاهلا أو ناسيا أو اضطرارا أو خوفا.

و تأويل الجميع ممّا يلائم القول به ارتكاب خلاف ظاهر في أخبار كثيرة، فلاحظ وتأمل.

و يشهد عليه أيضا أنّهم في مقامات الحاجة والاستعجال أمروا بالتسليم، وهي أيضا كثيرة فتتبع الأبواب، ولم يرفعوا اليد عنه.

(١) راجع! وسائل الشيعة: ٨/ ٥٠٤ الباب ١٦ و ٥١٧ الباب ٢٢ من أبواب صلاة المسافر.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٨٤

.....

و هذا أيضا من مؤيدات بقاء الأوامر الكثيرة على حقائقتها وظواهرها.

و بالجملة، جميع ما ذكرناه مبهمات وإشارات، وليس الأنواع والأصناف منحصرة فيه فضلا عن الأشخاص، وأشخاص الأحاديث في كلّ نوع كثيرة.

بل ربّما كانت في غاية الكثرة، بل ربّما كانت متواترة فتتبع جميع الأبواب التي لها ربط بالصلاة.

حجّة القول بالاستحباب وجوه:

الأول: الأصل، و قد عرفت أنّه لا يجرى في ماهية العبادات، سواء قلنا بأنّ لفظها اسم للصحيحة أو الأعم.

الثاني: صحيحة ابن مسلم عن الصادق عليه السلام: عن التشهد في الصلاة، فقال:

«مرّتين»، فقال ابن مسلم: فقلت له: كيف مرّتين؟ «١». إلى آخره، و قد مرّت في وجوب قدر التشهد حيث قال عليه السلام بعد ذكر الشهاداتتين: «ثمّ تنصرف» «٢».

بناء على عدم ثبوت الحقيقة الشرعية في الانصراف، و أنّ الانصراف اللغوي غير مقصود في التسليم، بل ولا دخل له به.

و فيه، أنّ استدلاله لو تمّ لدلّ على عدم وجوب الصلاة على النبي صلّى الله عليه وآله وسلم أيضا، فما هو جوابه فيها فهو جوابه فيه أيضا، بل دلّته على عدم وجوبها أظهر ثمّ أظهر، بل لا نسلم على عدم وجوبه، و ستعرف السند.

بل هي دالة على وجوبها دلالة ظاهرة، كما ستعرف، فيكون من أدلّة الموجبين، و الحال أنّ الراوى لم يسأل إلّا عن كيفية التشهد، بناء على ما كان يرى من المسلمين الخلاف فيها، و منهم من اكتفى بالشهادة على التوحيد، كما عرفت،

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٠١ الحديث ٣٧٩، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٧ الحديث ٨٢٧٥ مع اختلاف يسير.

(٢) راجع! الصفحة: ١١٧ من هذا الكتاب.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٨٥

.....

فأجابه بأن الشهادة فيها مرتان، و ردّا على من نفى الشهادة بالرسالة، كما ورد في الروايات الاخر عنهم عليهم السلام.  
و منها رواية يعقوب بن شعيب عنه عليه السلام: أن «التشهد في كتاب علي عليه السلام شفع» (١).

[و منها: صحيحه ابن مسلم عن الصادق عليه السلام عن التشهد في الصلاة، فقال:

مرتين،] فقال ابن مسلم: فقلت له: كيف مرتين؟ - لأنّ المرتين كلام مجمل يحتمل كون الشهادة بالتوحيد مرتين - فأجاب عليه السلام:  
«إذا استويت جالسا فقل: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله، ثم تنصرف» (٢) فصرح عليه  
السلام بأنه ما لم يتشهد على الرسالة لا ينصرف، ردّا على من اكتفى بالشهادة على التوحيد و جوّز الانصراف بعدها.

فظهر أنّ نظر المعصوم عليه السلام إلى وجوب كون الانصراف بعد الشهادة بالرسالة البتة، فلهذا لم يتعرّض لوجوب الصلاة على النبي  
صلّى الله عليه وآله و سلم مع وجوبها عند الخصم جزما.

و كون جواز الانصراف بعدها قطعاً، لجعلها داخله في الصلاة غير خارجة عنها جزماً، و إن نقل عن شاذّ منهم ما يظهر منه القول  
بالخروج، و غير ظاهر أنّ أحداً قال به، كما مرّ في مبحث وجوب الصلاة على النبي صلّى الله عليه وآله و سلم، على أنّه على فرض  
القول به ففساده ظهر ممّا مرّ، على أنّها ليست عنده بأهون من قوله: «وحده لا شريك له»، و قوله: «عبده و رسوله»، لما عرفت (٣).

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٠٢ الحديث ٣٨٠، وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٨ الحديث ٨٢٧٦.

(٢) مرّت الإشارة إليها آنفاً.

(٣) راجع! الصفحة: ١٣٩-١٤٥ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٨٦

.....

فكيف المعصوم عليه السلام ذكر هذا، و لم يتعرّض للصلاة على النبي صلّى الله عليه وآله و سلم؟ فيظهر منه على ذلك كونهما أهم  
منها و من التسليم، و تتبع تضاعيف الأخبار و الأقوال بوجوب القطع بخلافه.

و بالجملة، لا خفاء على من له أدنى تأمل، أنّ المعصوم عليه السلام لم يكن في صدد بيان كون الانصراف بأيّ نحو، و أنّ المراد منه  
ما قابل كلامه بالنسبة إليه في مقام الإجمال من دون تأمل و استشكل.

بل في صحيحه الحلبي (١)، و رواية أبي كهمس (٢) السابقتين و غيرهما، كانوا عليهم السلام في صدد بيان الانصراف، حيث قال في  
الأول: «كلّما ذكرت الله و النبي صلّى الله عليه وآله و سلم فهو من الصلاة، فإن قلت: السلام علينا و على عباد الله الصالحين فقد  
انصرفت»، و في الأخيرة فقلت و أنا جالس: السلام عليك أيها النبيّ و رحمة الله و بركاته انصراف هو؟ قال: «لا، و لكن إذا قلت:  
السلام علينا و على عباد الله الصالحين فهو الانصراف».

و في صحيحه أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «قال: إذا كنت إماماً فإنّما التسليم أن تسلّم على النبي و آله و تقول: السلام علينا و  
على عباد الله الصالحين، فإذا قلت ذلك فقد انقطعت الصلاة، ثم تؤذن القوم و تقول: السلام عليكم، و كذلك إذا كنت وحدك و  
تقول: السلام علينا و على عباد الله الصالحين مثل ما سلّمت و أنت إمام، و إذا كنت في جماعة فقل مثل ما قلت و سلّم على من  
يمينك و شمالك، فإن لم يكن على شمالك أحد فسلم على الذين على يمينك» (٣).

(١) وسائل الشيعة: ٤٢٦ / ٦ الحديث ٨٣٤٦.

(٢) وسائل الشيعة: ٤٢٦ / ٦ الحديث ٨٣٤٧.

(٣) وسائل الشيعة: ٤٢١ / ٦ الحديث ٨٣٣٠.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٨٧

.....

و موثقةً أبي بصير التي ذكرناها سابقاً أنّها مستند الشيخين في الاستحباب «١» فلاحظ، إلى غير ذلك من الأخبار المعتبرة الكثيرة «٢»، فإنّها تشهد على صحّة مضمونها، كما لا يخفى على المتتبع.

فإذا كان المعصوم عليه السّلام صرّح بعدم الانصراف بالسلام عليك. إلى آخره، مع كونه بعد الشهادتين و بعد الصلاة على النبي صليّ الله عليه وآله و سلّم، و أنّه ما لم يتحقّق «السلام علينا» و لم يتم، لم يتحقّق الانصراف، و أنّ الانصراف منحصر فيه، فكيف يحكم بكون الانصراف متحقّقاً بالفراغ عن الشهادتين؟

و من المعلوم المجزوم به المسلّم عند الكلّ، أنّ أخبارهم يكشف بعضها عن بعض، و أمروا عليهم السّلام برّد متشابهات أخبارهم إلى المحكمات «٣» و الإجماع واقع عليه، و المدار في الفقه عليه من أوّله إلى آخره.

بل الظاهر من أخبارهم يرّد إلى الأظهر، و عليه أيضاً المدار في الفقه عند الكلّ، فإنّ العام يخصّص و المطلق يقيد.

و الأمر يحمل على الاستحباب، و النهي على الكراهة، إلى غير ذلك ممّا لا يحصى و لا يخفى.

فعلى تقدير تسليم ظهور كون المراد من الانصراف المعنى اللغوي، و كون المقام، مقام العموم أو الإطلاق، و أنّهما كافيان في تحقّق المراد من الانصراف فيها.

فمعلوم أنّ المطلق ينصرف إلى المتعارف الشائع، كما هو مسلّم عنده أيضاً و مداره عليه.

(١) المقنعة: ١٣٩، النهاية للشيخ الطوسي: ٨٩.

(٢) وسائل الشيعة: ٤١٩ / ٦ الباب ٢، ٤٢٦ الباب ٤ من أبواب التسليم.

(٣) وسائل الشيعة: ١١٥ / ٢٧ الحديث ٣٣٣٥٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٨٨

.....

و من البديهيات أنّ المتعارف الشائع الانصراف بالتسليم، و مع ذلك معلوم أنّ المطلق أو العموم لو فرض تحقّقه ليس بمثابه التصريح و التوضيح الوارد فيهما، مع اعتضادهما بأخبار صحاح و معتبرة، مقبولة عند الكلّ لا تكاد تحصى تلك الأخبار، مضافاً إلى مؤيّدات آخر، كما مرّ.

على أنّنا نقول: أيّ فرق بين لفظ هذا الانصراف المأمور به و ألفاظ التكبيرات المطلقة المأمور بها في الافتتاح، فإنّ القائل باستحباب التسليم لم يرض بالاكْتفاء بما يعد في عرف العرب تكبيراً لله تعالى.

بل قالوا ما قالوا فيها، مع كون تلك المطلقات في الأخبار المتواترة لا تحصى عدداً، و في المقام لم يرد إلّا لفظ واحد ذكر تقريباً لأمر آخر.

مع أنّه لم يرد في تكبير الافتتاح ما ورد في المقام من الألفاظ الصريحة، و دلالة الحصر و شواهدا التي لا تحصى، بل لم يرد في

تكبيره الافتتاح ما يشير إلى الهيئة المعروفة، فضلا عن التصريح و الحصر و الشواهد التي لا تحصى.  
 على أنا نقول: المعنى اللغوي إذا كان حاصلًا بمجرد الفراغ عن الشهادتين، فلا معنى لأمر المعصوم عليه السلام بتحصيله بعد الفراغ، فإنَّ تحصيل الحاصل من المحالات البديهية، و المعصوم عليه السلام لم يقل: إذا فرغت من الشهادتين فقد انصرفت، كما قال ذلك في «السلام علينا» مكررا، بل قال: «قل: أشهد أن لا إله إلا الله». إلى آخره، ثم قال: «تنصرف»، فأمره بإيجاد الانصراف و تحصيله.  
 و جعل قوله: «تنصرف» عطفًا على قوله: «قل أشهد». إلى آخره، و معلوم أن الأمر حقيقة في الوجوب، و السياق أيضا يقتضى الوجوب.  
 و جعل العطف بأداة، «ثم» الدالة على التعقيب و الترتيب، بل التراخي أيضا، لعل فيه إشارة إلى كون الانصراف مطلوبًا بعد أمور آخر، مثل الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و سلم، و الدعاء له بقوله: «و تقبل شفاعته و ارفع درجته»، و قول: «السلام مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٨٩

.....

عليك» و غير ذلك إن اتفق اختياره في التشهد.  
 و أين هذا من مطلوب المستدل؟ بل هذا أيضا مبطل رأيه لا أنه يثبت.  
 فظهر أن هذه الصحيحة أيضا من جملة أدلة الموجهين، و أن وجه الدلالة غير منحصر في واحد، كما هو الحال في سائر أدلته. و أطلنا الكلام في هذا المقام في حاشيتي على «الذخيرة»، و من أراد فليلاحظها «١»! على أنا نقول: المأمور به إمّا نفس التسليم، كما قلنا و أثبتنا، أو خصوص غير التسليم و هو بديهى الفساد، أو أعتمّ منهما، و هو أيضا ظاهر الفساد، إذ كيف يأمر بالمرجوح الشديد المرجوحية، مثل أمره بالراجح الشديد الراجحية من دون تفاوت بينهما أصلا؟  
 مع أنه على هذا يصير التسليم واجبا بالوجوب التخييري، و هذا بعينه مذهب أبى حنيفة، و من شناعاته «٢»، لا مذهب القائل بكفاية التشهد للخروج.  
 على أنا نقول: لو كان الراوى فهم من قوله عليه السلام: «ثم ينصرف»، الخروج من الصلاة بمجرد الفراغ من الشهادتين من دون اعتبار التسليم، لكان يسأل فلم يسأل الناس و يلتزمون به، و لا يأتون بمناف للصلاة قبله، و يعاملون فيه معاملة جزء الصلاة.  
 ألا ترى أن المعصوم عليه السلام لما قال: الشهادتان تكفيان للتشهد، قال الراوى:  
 قول العبد: التحيات. إلى آخره. فأجاب: «هذا اللطف من الدعاء يلطف العبد به ربّه» «٣»، فإذا كان فهم من كلامه عليه السلام أن الشهادتين كافتان لحصول الخروج عن

(١) مخطوط.

(٢) المغنى لابن قدامة: ١/ ٣١٧ المسألة ٧٥٢.

(٣) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٩٧ الحديث ٨٢٧٥ نقل بالمضمون.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٩٠

.....

الصلاة، من دون حاجة إلى مخرج، و أن المصلّى بعد إتمام الشهادتين خارج عن الصلاة، فيكون التسليم خارجا عنها، لكان يسأل البتة، فما وجه التزام العبد بالتسليم؟ و أى ارتباط به للصلاة و التعقيب؟ على أنهم لا يعاملون فيه معاملة التعقيب أصلا، كما هو ظاهر.  
 الثالث: صحيحة على بن جعفر، عن أخيه موسى عليهما السلام: عن الرجل يكون خلف الإمام فيطول الإمام التشهد فيأخذ الرجل البول



أو يتخوّف على شيء يفوت، أو يعرض له وجع كيف يصنع؟ قال: «يتشّهد هو و ينصرف و يدع الإمام» (١).  
و يرد فيه جميع ما أوردناه سابقا بعينه أو بنظيره.

و مع ذلك نقول: هذه الرواية على ما رواه في «الفتاوى» و «التهديب» هكذا قال: «يسلم و ينصرف و يدع الإمام» (٢)، و ما ذكره المستدلّ ذكره الشيخ في موضع آخر من «التهديب» (٣).

و معلوم أنّ «الفتاوى» أضبط سيّما إذا وافقه الشيخ أيضا، فإنّ الثابت في الكتابين ليس مثل الثابت في كتاب واحد، سيّما إذا كان أحد الكتابين.

مع أنّ الظاهر أنّه الحقّ لمطابقتها لصحيحة زرارة، و صحيحة الحلبي المرويّتين في الكتابين أيضا عن الصادق عليه السّلام: عن رجل يكون خلف الإمام فيطيل الإمام التشهد، قال: «يسلم و يمضى لحاجته إن أحب» (٤).

(١) قرب الإسناد: ٢٠٧ الحديث ٨٠٣، وسائل الشيعة: ٨ / ٤١٣ الحديث ١١٠٤٧.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٤١ الحديث ١١٩١، تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٨٣ الحديث ٨٤٢.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٤٩ الحديث ١٤٤٦.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٥٧ الحديث ١١٦٣، تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٤٩ الحديث ١٤٤٥، وسائل الشيعة: ٨ / ٤١٣ الحديث ١١٠٤٨ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٩١

.....

مع أنّه أوفق بالسؤال، لأنّ السائل فرض تحقّق التشهد في الجملة عن الإمام، و أنّه يطوّل.

و معلوم أنّ المأموم أيضا تابعه، إلّا أنّه لا يتأتّى منه الصبر إلى أن يتمّ التشهد و يسلم.

فالقول في الجواب أنّه يتشّهد، ليس المراد التشهد الطويل قطعاً، و لم يسأل أنّ أقلّ الواجب من التشهد لم يحصل، بل ربّما كان الراجح حصوله من المأموم، بل قال: لا يمكنه الإتيان بالأكثر.

و المناسب الاستفصال في الجواب أنّه إن لم يأت بأقلّ الواجب من التشهدين يأتي به، فالجواب بقول: «يسلم و ينصرف و يدع الإمام» أنسب، كما لا يخفى على المتأمل.

هذا مع كونها حينئذ أوفق للأدلة التي لا تحصى، مع أنّه مع قطع النظر عن جميع ما ذكر نقول: بمجرّد الاحتمال كيف يمكن الاستدلال؟

الرابع: صحيحة الفضيل، و زرارة، و محمّد، عن الباقر عليه السّلام قال: «إذا فرغ من الشهادتين فقد مضت صلاته، فإن كان مستعجلا في أمر يخاف أن يفوته فسلم و انصرف أجزاء» (١).

و فيه أيضا: أنّ دلالتها على عدم وجوب الصلاة على النبي و آله عليهم السّلام أظهر ثمّ أظهر، فما هو جوابكم فهو جوابكم، بل لا دلالة فيها على استحباب التسليم أصلا، بل دالة على وجوبه، لأنّ الإجزاء ظاهر في أقلّ الواجب، مع أنّ مفهوم الشرط حجّة، و الشرط هو الاستعجال في أمر يخاف فوته.

و الحمل على الاستحباب يتوقّف على ثبوت مانع عن الحمل على

(١) تهذيب الأحكام: ٢ / ٣١٧ الحديث ١٢٩٨، وسائل الشيعة: ٦ / ٣٩٧ الحديث ٨٢٧٣.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٩٢

.....

الوجوب، لأنّ قوله عليه السّلام: «قد مضت صلاته» غير ظاهر كون المراد منه ما ذا؟ لعدم المضى بالنسبة إلى الصلاة بل بالنسبة إلى التسليم أيضا، كما هو ظاهر آخرها.

مع أنّ القائل بالاستحباب يقول: بجزيئتها لها قطعاً، لا أنّها من جملة التعقيب، ومع ذلك تأكّد استحبابه عنده شديد، والبناء على كون المراد مضى خصوص واجباتها- فمع ما عرفت من القطع بفساده- خلاف ظاهر أيضا، لأنّ الصلاة مركّبة من المستحبات، كما أنّها مركّبة من الواجبات، فكما يمكن تقدير غير الواجبات، كذا يمكن تقدير قيد الشديد من الواجبات.

مع أنّ الثاني أولى، بل متعيّن حتّى يلائم وجوب الصلاة عليهم عليهم السّلام و يوافق آخر الخبر، لا- أنّه يضادّه و يعارضه مع إمكان حمل قوله عليه السّلام: «مضت» على مجاز المشاركة المتعارف الشائع.

بل القريبتان المذكورتان ترجّحان هذا أيضا على الحمل على الاستحباب في خصوص آخر الخبر، مع ترك ذكر وجوب الصلاة عليهم بالمرّة.

مع أنّه لو كان المراد إظهار عدم الوجوب، لكان المناسب أن يقول: لا بأس بتركه، لا أن يقول: أجزاء التسليم إن كان مستعجلا، مع احتمال كون المراد من الصلاة خصوص الأجزاء الأكيدة كقولهم عليهم السّلام: «أول صلاة أحدكم الركوع» «١» و أمثاله.

و ربّما يؤيده أنّ ظاهر الحديث المشهور عند الكلّ: «مفتاح الصلاة» «٢». إلى آخره، كون المفتاح و التحريم و التحليل على نسق واحد في كون كلّ واحد منها امور خارجة من الصلاة مضافة إليها.

(١) تهذيب الأحكام: ٩٧/٢ الحديث ٣٦٢، وسائل الشيعة: ٦/٣١١ الحديث ٨٠٥٤.

(٢) الكافي: ٣/٦٩ الحديث ٢، وسائل الشيعة: ٦/١١١ الحديث ٧٢١٤.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ١٩٣

.....

ولعلّه لهذا لا يتحقّق التحريم بمجرد الدخول في التكبير فتأمل! و بالجملة، لا شكّ في أنّ قوله عليه السّلام: «مضت صلاته» ليس على ظاهره، و أنّ المراد منه أمر خلاف ظاهر، فما يكون المراد خلاف ظاهره البيّنة، كيف يوجب رفع اليد عمّا يظهر من آخر الخبر؟ مع احتمال كون المراد من الأوّل ما يوافق الآخر، بل و رجحانه من جهة ما عرفت، و من جهة الأخبار الدالّة على الوجوب، و كونها بحيث لا تحصى.

فظهر أنّ هذه الصحيحة أيضا من جملة أدلّة الموجبين، و أنّها لهم لا عليهم، سيّما القائلين بالوجوب و خروجه عن الصلاة، مثل صاحب «الشرى» «١» و ابن [أبي] جمهور «٢»، و غيرهم «٣».

فعلى هذا مع تسليم جميع ما ذكره المستدلّ لا يكون دليلا مضراّ بهؤلاء، بل غاية الإضرار بمن يقول بالدخول، فيكون استدلاله مجرد جدل بالنسبة إليهم، و فيه ما فيه.

ولعلّ المراد بهذه الصحيحة حال المأموم، كما يظهر من ملاحظة أخبار اخر، و أخبارهم يكشف بعضها عن بعض، فظهر فائدة الشرط من قوله عليه السّلام: «فإن كان مستعجلا».

الخامس: ما دلّ على عدم ضرر المنافى للصلاة قبل التسليم، مثل صحيحة زرارة، عن الباقر عليه السّلام: عن رجل يصلى ثمّ يجلس

فيحدث قبل أن يسلم، قال:

(١) نقل عنه في ذخيرة المعاد: ٢٩١.

(٢) عوالي اللآلي: ٣/ ١٩٤٨ الهامش ٦.

(٣) منتهى المطلب: ٥/ ١٩٨ و ٢٠٤، إيضاح الفوائد: ١/ ١١٥، ذكرى الشيعة: ٣/ ٤٣٢ و ٤٣٣، الحدائق الناضرة: ٨/ ٤٧١ و ٤٨٣.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٩٤

.....

«تمت صلاته» (١).

و مثل حسنة الحلبي، عن الصادق عليه السلام قال: «إذا التفّت في صلاة مكتوبة من غير فراغ فأعد الصلاة إذا كان الالتفات فاحشا، و إن كنت قد تشهدت فلا تعد» (٢).

و موثقة غالب بن عثمان عنه عليه السلام: عن الرجل يصلّي المكتوبة فيقضى صلاته فيتشهد ثم ينام قبل أن يسلم، قال: «قد تمت صلاته، و إن كان رعاها غسله ثم رجع فسلم» (٣).

و رواية الحسن بن الجهم، عن أبي الحسن عليه السلام: عن رجل صلى الظهر أو العصر فأحدث حين جلس في الرابعة، فقال: «إن كان قال: أشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أنّ محمّدا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فلا يعيد، و إن كان لم يتشهد قبل أن يحدث فليعد» (٤).

و في الكلّ أنّه ليس إلّا مجرد جدل بالنسبة إلى من قال بالدخول و بضرر المنافيات قبل التسليم أيضا.

و فيه ما فيه، إذ إبطال مذهبه لا يستلزم حقيقة القول بالاستحباب، لوجود القائل بالخروج، كما عرفت القائل به صريحا، مع احتمال وجود القائل غيرهم، بل

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٢٠ الحديث ١٣٠٦، الاستبصار: ١/ ٣٤٥ الحديث ١٣٠١، وسائل الشيعة:

٤٢٤/٦ الحديث ٨٣٤١.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٢٣ الحديث ١٣٢٢، الاستبصار: ١/ ٤٠٥ الحديث ١٥٤٧، وسائل الشيعة:

٤٢٤/٦ الحديث ٨٣٤٣.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣١٩ الحديث ١٣٠٤، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٢٥ الحديث ٨٣٤٥.

(٤) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٥ الحديث ٥٩٦، الاستبصار: ١/ ٤٠١ الحديث ١٥٣١، وسائل الشيعة:

٧/ ٢٣٤ الحديث ٩٢٠٦ مع اختلاف سير.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٩٥

.....

ظهوره، لما عرفت و ستعرف من أنّ التسليم كان في عهدى الصادقين عليهما السلام «١» إطلاقه منصرفا إلى «السلام عليكم». إلى آخره» خاصية، و كان «السلام علينا» محسوبا من التشهد كالسلام عليك. إلى آخره، و كان المتعارف ذكرهما فيه، كما هو المتعارف الآن أيضا، بل كانوا يطولون في التشهد الثاني، و لذا أمر بالتورك، و أن لا يكون قاعدا [على الأرض بل] بعضه على بعض، فلا يصبر

للتشهد والدعاء، كما صرّحوا عليهم السلام بذلك، و أمثال ذلك ممّا يدلّ على التطويل فيه و سنشير إليه. و لهذا صرّح صاحب «البشرى» بوجوب التسليم، و إن حصل بالخروج عن الصلاة قبله بالسلام علينا إلى آخره «٢». و من هذا ظهر جواب آخر عن صحیحته زرارة و الموثقة أيضا، بل الحسنه أيضا «٣»، لأنه من المسلمات أنّ المطلق ينصرف إلى الشائع المتعارف، مع أنّه لو كان المراد خصوص الشهادتين - كما هو ظاهر رواية الحسن - فالدلالة على عدم وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و سلم أظهر ثمّ أظهر فما هو جوابكم؟! فيمكن حمل رواية الحسن أيضا على ذلك، كما ورد نظائر ذلك، مثل ما مرّ في ذكر الركوع و السجود و غير ذلك، فيكون المراد إن كان قال: أشهد أن لا إله إلا الله، و أنّ محمّدا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم على النحو المعهود المتعارف في التشهد فلا يعيد. و هذا و إن كان خلاف الظاهر، إلّا أنّه لا بدّ منه بالنسبة إلى الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و سلم عند المستدلّ أيضا، حتّى تستقيم الإرادة و يجوز التمسك.

هذا، مع عدم صحّة الرواية، فمع جميع ما عرفت كيف يجوز التمسك بها في

(١) في (د ٢): عهد الصادق عليه السلام، و في (د ١): عهد الصادقين عليهما السلام.

(٢) نقل عنه الشهيد في ذكرى الشيعة: ٣/ ٤٣١.

(٣) مرّت آنفا.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ١٩٦

.....

مقابل الصحاح و المعتبرة التي لا حصر لها، مع كونها حجّة عند الخصم، سيّما و أن تغلب عليها. مع أنّه على تقدير تسليم الكلّ القائل بعدم ضرر المنافيات الحاصلة بعد الركن من الصلاة مثل الصدوق «١»، فلا إجماع على الضرر به، حكى في «الذكرى» عن صاحب «الفاخر» أنّ الحدث بعد الشهادتين و قبل التسليم غير مضر «٢». و اختاره ابن [أبي] جمهور أيضا مع قولهما بوجوب التسليم «٣»، و لم يظهر عدم القائل بعدم الضرر، إذ لعلّ غير الصدوق و صاحب «الفاخر» و ابن [أبي] جمهور يكون قائل آخر من الفقهاء بعدم الضرر «٤»، أو بالتوقف في الضرر و لعلّ القائل كذلك كثير، لأنّه لم يعهد منهم جواب عن أمثال هذه الأخبار بالردّ أو التوجيه.

و سيجيء تمام التحقيق في بحث الحدث في الصلاة.

مع أنّ القائل بالوجوب و الدخول و الضرر، يكون ما دلّ عليها أقوى عنده من جهة كثرة العدد و صحّة السند، و المؤيّدات من المقبولية عند الكلّ في الجلّ و عند الجلّ في الكلّ، و غيرها ممّا لا يحصى.

السادس: صحیحته زرارة عن الباقر عليه السلام: عن رجل صلى خمسا، قال: «إن كان جلس في الرابعة قدر التشهد فقد تمت صلاته» «٥».

وفيه، أنّه لو تمّ استدلاله، لزم عدم وجوب التشهد و الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و سلم

(١) المقنع: ١٠٨.

(٢) ذكرى الشيعة: ٣/ ٤٢٠ و ٤٢١.

(٣) عوالي اللآلي: ٣/ ٩٤ الهامش ٦.

(٤) لاحظ! الحدائق الناضرة: ٨ / ٤٨٣.

(٥) تهذيب الأحكام: ٢ / ١٩٤ الحديث ٧٦٦، الاستبصار: ١ / ٣٧٧ الحديث ١٤٣١، وسائل الشيعة:

٨ / ٢٣٢ الحديث ١٠٥١١.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٩٧

.....

أيضا، وكونهما خارجين عن الصلاة، وعدم تداركهما أصلا. وفي الكل ما ترى.

و مع ذلك جدل بالنسبة إلى خصوص القائل بالدخول في الصلاة و بطلانها بالزيادة فيها مطلقا، مع أن المستدل أيضا قائل بكون التسليم من جملة أجزاء الصلاة و داخل فيها، مع أن الوارد في الأخبار أن من زاد في صلاته فعليه الإعادة «١».

فهذا كما يضره يضر المستدل أيضا، و كما أخرج المستدل مضمون الصحيحة من القاعدة أخرج الخصم أيضا، بل خروجه عنها وفاقى بين القائلين بعدم ضرر هذه الزيادة، كما ستعرف فلا وجه للرد بها على قائل منهم، مع أن المستدل قال بخروج خصوص مضمونها عن القاعدة، فلو كانت الصلاة ثنائية أو ثلاثية، و وقعت فيها هذه الزيادة تكون باطلة، و كذا لو كانت رباعية و لم يتحقق مضمون هذه الصحيحة، فلو تم استدلاله بهذه الصحيحة لزمه القول بصحة وقوع هذه الزيادة و ما زاد عنها، و غيرها في الثنائية و الثلاثية و الرباعية و إن لم يتشهد.

مع أن أكثرهم قالوا بظاهر الصحيحة، و هو اعتبار الجلوس مقدار التشهد، تشهد أم لا «٢».

و سيجيء تمام التحقيق في محله، و أن هذه الصحيحة واردة على طبق مذهب أبي حنيفة، و من وافقه من العامة، القائلين بعدم وجوب ذكر التشهد «٣».

و بالجملة، الاستدلال لفوات السلام لو كان واجبا لزم وقوع الزيادة في الصلاة، و هو موجب للبطلان إجماعا، فيرد على المستدل جميع ما عرفت، مضافا إلى عدم دلالة الرواية إلا على الصحة في الرباعية.

(١) وسائل الشيعة: ٨ / ٢٣١ الباب ١٩ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة.

(٢) مدارك الأحكام: ٣ / ٤٢٥.

(٣) المغنى لابن قدامة: ١ / ٣١٧ المسألة ٧٥٢، شرح فتح القدير: ١ / ٢٧٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٩٨

.....

فالتمسك بها على استحباب السلام مطلقا يتوقف على عدم القائل بالفصل و هو باطل، لقول أكثرهم به، و الاختصاص بالرباعية، و كون الزيادة ركعة، كما سيجيء.

و بملاحظته يظهر عدم مناسبة الاستدلال بهذه الصحيحة على استحباب التسليم، بحيث لا يضر وقوع زيادة الصلاة قبله مطلقا. مع أنك عرفت أن تخصيص الإخراج على تقدير الصحة دليل الأكثر، مع أنه سيجيء في محله أن الزيادة مبطله مطلقا عند الأكثر، و أن القائل بالصحة في خصوص مضمون الصحيحة قليل.

السابع: كصحيحة زرارة في الشك بين الثنتين و الأربع أنه يصلّي ركعتين و يتشهد و لا شيء عليه «١».

حملا- لها بالبناء على الأقل، و فيه أنه على هذا لو تم استدلالك، لظهر أن عدم وجوب التسليم رأى العامة، لأن البناء على الأقل

مذهبهم و شعارهم «٢»، كما أن البناء على الأكثر مذهب الشيعة «٣» و شعارهم، كما ستعرف.  
 فعلى هذا يترجح في النظر أن ما دلّ على استحبابه و ارادة كلّها على التقية، و ما دلّ على الوجوب هو الموافق للحقّ.  
 و ورد في الأخبار المتواترة: الأمر بترك العمل بما هو أوفق للعامة «٤».  
 و عن أبي حنيفة أنه كان يقول: بأنّ التسليم ليس من الصلاة، و لا يتعين الخروج منها به، بل الخروج منها بكلّ ما ينافيها، سواء كان من فعل المصلّي

(١) الكافي: ٣ / ٣٥١ الحديث ٣، وسائل الشيعة: ٨ / ٢٢٠ الحديث ١٠٤٧١.

(٢) المجموع للنووي: ٤ / ١٠٦ و ١٠٧.

(٣) وسائل الشيعة: ٨ / ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٦ الباب ٨ و ٩ و ١٠ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢٧ / ١٠٦ الباب ٩ من أبواب صفات القاضي.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ١٩٩

.....

كالتسليم و الحدث، أو ليس من فعله كطلوع الشمس، أو وجود الماء للمتيّم «١».  
 و من هذا شرط المولى نظام «٢» مكان التسليم في مجلس السلطان «خدابنده» حينما حكى صلاة أبي حنيفة بفعله، و صار هذا منشأ لرجوع السلطان عن مذهب أبي حنيفة و صار شافعيًا «٣».  
 و من هذا أيضا ترى العامة يحولون وجوههم عن القبلة عند التسليم إلى يمين القبلة و يسارها.  
 و أمّا كون ما ورد في الوجوب موافقا للحقّ، فلما ذكر، و لأنه موافق لأخبار كثيرة في مقامات غير عديدة كلّها مقبولة عند الجلّ، و جلّها مقبولة عند الكلّ، مع أن الأكثر من الشيعة قالوا بالوجوب.  
 بل الظاهر من كلام الصدوق في أماليه: أن الشيعة كانوا قائلين بالوجوب، إلى حدّ جعلوه فيما يجب الإقرار به، بحيث قال: من دين الإمامية الإقرار بأنّ التسليم في الصلاة يجرى مرة واحدة مستقبل القبلة و يميل بعينه إلى يمين القبلة، و من كان في جمع من أهل الخلاف سلّم تسليمين، عن يمينه تسليمه، و عن يساره تسليمه، كما يفعلون للتقية «٤»، انتهى.  
 بل عرفت حال ابن أبي عقيل و المرتضى و أبي الصلاح و غيرهم من القدماء «٥».  
 و ظهر أن القول بالاستحباب نشأ من الشيخين، بناء على ما وجدنا من كون المكلف يخرج ب «السلام علينا» من الصلاة، و أنه من التشهد، و أن التسليم هو

(١) المجموع للنووي: ٣ / ٤٨١.

(٢) كذا في النسخ، و الظاهر الصحيح: القفال المروزي.

(٣) وفيات الأعيان: ٥ / ١٨٠ و ١٨١.

(٤) أمالي الصدوق: ٥١٢.

(٥) راجع! الصفحة: ١٥٩ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٠٠

.....

«السلام عليكم»، وأنه بعد الخروج عن الصلاة لا شيء عليه «١»، وأنه يظهر من غير واحد من الأخبار عدم وجوب شيء في التشهد سوى الشهادتين، والصلاة على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «٢»، دعاهما جميع ما ذكر إلى القول بالاستحباب. وأنت بعد خبرتك بما ذكرناه، ظهر عليك أن ذلك غفلة عن حقيقة الحال، ولذا قال الشيخان بعدم الخروج عن الصلاة إلا بالتسليم «٣»، لما ظهر غاية الظهور أن التحليل في الصلاة لا بد منه كالتحريم والمفتاح، وأن التسليم محل أحكام كثيرة غاية الكثرة، مثل كون موضع سجدة السهو بعده، وكذا الأجزاء المنسية التي تدارك بعد الصلاة، وكذلك صلاة الاحتياط الواجبة. إلى غير ذلك مما مر الإشارة إليه في الجملة «٤».

حتى أتتهما ومن تبعهما صرحوا بوجوب التسليم في ثانية الوتر «٥»، بل ربما حكموا في ثالثة أيضا وكثير من الصلوات، مع تصريحهم بأن النافلة أهون من الفريضة، بل ويعللون بأنه جزء النافلة، وليس بركن في الفريضة، وأمثال ذلك التعليل، لعدم لزومه، وغفلوا عما أشرنا إليه من الأحكام، وكون بعده محل تدارك واجبات لا تحصى، وغير ذلك، فتأمل جدا! وورد منهم عليهم السلام في مقام تعارض الأخبار: خذ بما اشتهر بين الشيعة ودع الشاذ النادر «٦».

(١) المقنعة: ١١٤، تهذيب الأحكام: ٢ / ١٠٠ ذيل الحديث ٣٧٣، الخلاف: ١ / ٣٧٦ المسألة ١٣٤.

(٢) انظر! وسائل الشيعة: ٦ / ٣٩٦ الباب ٤ من أبواب التشهد.

(٣) المقنعة: ١١٤، النهاية للشيخ الطوسي: ٨٩، نقل عنهما في بحار الأنوار: ٨٢ / ٣٠١ و ٣٠٢.

(٤) راجع! الصفحة: ١٧١ من هذا الكتاب.

(٥) المقنعة: ١٢٣، النهاية للشيخ الطوسي: ١٢٠، مدارك الأحكام: ٣ / ١٧.

(٦) لاحظ! عوالي اللآلي: ٤ / ١٣٣ الحديث ٢٢٩، مستدرک الوسائل: ١٧ / ٣٠٣ الحديث ٢١٤١٣.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٠١

.....

وورد منهم عليهم السلام: خذ بما خالف العامة ودع ما وافقهم، أو ما هو أوفق بهم «١». وورد منهم عليهم السلام: خذ بما وافق السنة، وما هو طريقه الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ والأئمة عليهم السلام، وعرفت طريقتهم «٢».

وورد الأمر بمتابعتهم الصلاة كما صَلَّى الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «٣» وغير ذلك، بل ورد الأمر بأخذ ما هو موافق للكتاب، وترك ما لم يوافق «٤».

وورد في الكتاب وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا «٥» ولم يجب سلام في غير هذا الموضع، فتأمل. هذا، وإن جعل دليلا برأسه، إلا أنه ظاهر عدم تمامته، فلعله في مقام التراجع يصير من المرجحات في الجملة.

وعرفت أيضا العرض على سائر أحاديثهم، وعرفت الحال في سائر أحاديثهم، وظهر لك ظهورا تاما أن «السلام علينا» أيضا تحليل لها، وأنه على ما هو العادة والمتعارف من ذكره في آخر التشهد، لم يكن ما قبله انصراف أصلا، ولا خروج عن الصلاة مطلقا، و يكون حينئذ «السلام علينا» هو الانصراف، وأنه لا يجب ذكره في التشهد جزما.

نعم، الأولى ذكره جزما، فجرت العادة على الأولى. فعلى هذا لو لم يذكر فيه لزم ذكر «السلام عليكم». جزما تحصيلا لتحليلها، فعلى هذا يكون «السلام علينا» مستحبا يتأتى منه الواجب، فنظائره في الشرع كثير، فثبت ما هو من كون كل من الصيغتين محللا، وأن

الوجوب بينهما تخييرى، و أنه بأيهما بدأ كان الآخر

(١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢٧ / ١١٩ الحديث ٣٣٣٦٧ نقل بالمضمون.

(٢) الكافي: ٨ / ٨ الحديث ١، ووسائل الشيعة: ٢٧ / ٨٦ الحديث ٣٣٢٨١ نقل بالمضمون.

(٣) عوالى اللآلى: ١ / ١٩٨ الحديث ٨، بحار الأنوار: ٨٢ / ٢٧٩.

(٤) لاحظ! الكافي: ١ / ٦٨ الحديث ١٠، ووسائل الشيعة: ٢٧ / ١٠٦ الحديث ٣٣٣٣٤.

(٥) الأحزاب (٣٣): ٥٦.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٠٢

.....

مستحبًا، كما ظهر من الموثق الطويل وغيره من الأخبار (١).

و الأحوط الجمع بينهما و عدم ترك «السلام عليكم».

قوله: (و هل هو). إلى آخره.

مر ذكر النزاع فى الوجوب و الاستحباب، و الدخول و الخروج، و الإشارة إلى أسامى المنازعين فى الكلّ.

و ظهر منه أن الشيخين - اللذين هما الأصل و العمدة فى القول باستحباب التسليم (٢) - كلامهما لا يخلو عن غرابة، لظهوره فى انحصار التحليل للصلاة فى التسليم.

و هذا ينادى بأن كل ما يصدر من المنافيات قبل التسليم يكون حراما كصدوره فى الصلاة، و هذا كيف يجتمع مع استحبابه؟

و فى «الذخيرة» (٣) جمع بينهما بأن الخروج عن الصلاة بالكليّة منحصر فى التسليم، بخلاف الخروج من واجباتها، فإنه بالصلاة على النبى صلى الله عليه و آله و سلم، يعنى بناء على ما صرح فى «الاستبصار»: بأن آخر الصلاة هو الصلاة على النبى صلى الله عليه و آله و سلم (٤)، لكن كلامه رحمه الله فى المواضع الاخر ظاهر [فى] كون آخرها نفس الشهادتين (٥).

و مع ذلك كلامه فى شرح كلام المفيد من عدم جواز ترك التسليم فى ركعتى الوتر (٦) يأبى عمّا ذكر، و قد ذكرنا الكلام فى صدر المبحث (٧)، بل ظاهر كلام المفيد

(١) ووسائل الشيعة: ٦ / ٣٩٣ الحديث ٨٢٦٥، ٤١٩ و ٤٢٦ الباب ٢ و ٤ من أبواب التسليم.

(٢) المقنعة: ١١٤، النهاية للشيخ الطوسى: ٨٩.

(٣) ذخيرة المعاد: ٢٩١.

(٤) الاستبصار: ١ / ٣٤٦ ذيل الحديث ١٣٠٢.

(٥) الاستبصار: ١ / ٣٤١ باب وجوب التشهد و أقل ما يجزى منه.

(٦) تهذيب الأحكام: ٢ / ١٢٩ ذيل الحديث ٤٩٦.

(٧) راجع! الصفحة: ١٦١ و ١٦٢ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٠٣

.....



أيضا من أن مع الترك تصيران موصلتان بالثالثة «١»، كما هو رأى جماعة من العامة «٢»، إذ لو كان التشهد أو الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مخرجا عن الصلاة، كيف تصيران موصلتان؟  
و البناء على كون مرادهما وجوب التسليم فى خصوص ركعتى الوتر تعبدا من جهة الرواية فى ذلك بخصوصه دون الفريضة فاسد، إذ لم يرد فى الوتر إلا أنها ركعتان مفصولتان عن الثالثة و ما يؤدى هذا المؤدى.  
و ورد أيضا: «إن شئت سلمت و إن شئت لم تسلم» «٣» و هذا عين مذهبهما فى الفريضة، بأن الخروج عن نفس الركعتين يتحقق بالتشهد، أو الصلاة عليهم فتكونان مفصولتان، فلا- تعارض ما دل على التخيير فى التسليم، بل كل من المتعارضين محقق الآخر و مؤكده و يشهد له، بل يدل عليه.  
و فى بعض الأخبار و إن ورد الأمر بالتسليم بعدهما «٤»، إلا أن ما دل على التخيير يكشف عن كون الأمر المذكور ليس على الوجوب بعين ما قال فى الفرائض، مع أن الأمر الوارد فى الفرائض خرج عن حد الإحصاء.  
و مع ذلك محفوف بالقرائن الظاهرة فى الوجوب، بحيث لا يناسب حمل الأمر بالتسليم على كون المراد الخروج عن الصلاة، و أنه كناية عنه، و فى المقام ليس كذلك.  
مع أنه ظاهر أن الشيخ فى جمعه بين الأخبار هنا يحمل ما دل على

(١) المقنعة: ٩١.

(٢) بدائع الصنائع: ١ / ٢٧١، المجموع للنوى: ٤ / ٢٤، فتح العزيز: ٤ / ٢٢٥ و ٢٢٦، مغنى المحتاج: ١ / ٢٢١.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢ / ١٢٩ الحديث ٤٩٤، الاستبصار: ١ / ٣٤٨ الحديث ١٣١٥، وسائل الشيعة:

٤ / ٦٦ الحديث ٤٥٢٦.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٤ / ٦٢ الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٠٤

.....

الوجوب، على كون المراد خصوص «السلام علينا»، و ما دل على التخيير خصوص «السلام عليكم»، و القول بأن عندنا أن من قال: «السلام علينا» خرج عن الصلاة، فإن شاء قال بعد ذلك: السلام عليكم، و إن شاء لم يقل «١»، نظره إنما هو إلى الأخبار الواردة فى تحقق الانصراف بالسلام علينا.  
و معلوم أنها واردة فى الفرائض، بل القطع حاصل فى عدم ورود خبر فى ذلك فى خصوص الوتر، بحيث يجعله من خواصه، و لا فتوى من فقيه كذلك بالبديهة، بل لم يرد فى الوتر مطلقا.  
و لم يعهد من أحد من الشيعة اختصاص ما ذكره بالوتر، بل المعهود خلاف ذلك، بل ظاهر من الشيخ أيضا، أن مراده القاعدة فى الصلاة من حيث هى هى، لأنه قال فى التشهد، و لم يقل فى تشهد هذه الصلاة.  
مضافا إلى ما عرفت أن الانصراف بالسلام إنما هو ورد فى الفرائض، و أنه لم يذكر بعد قولنا بالفصل، بين الوتر و الفرائض و سائر السنن، و بأن أجزاء الصلاة المستحبة مأخوذة من الفريضة، بل الفريضة أشد منها، تسامح فى المستحب ما لا يسامح فى الفريضة.  
و بالجملة، لا خفاء فى كون نظر الشيخ إلى ما ذكر، مع أن ملاحظة كلامه عند ذكر ما دل عليه يوجب القطع بكونه قائلا بمضمونها، و كون الخروج عن الفريضة لم يتحقق قبل «السلام علينا»، بل تحقق بعده.  
و لذا نسب فى «المعتبر» إليه القول بوجوب «السلام علينا»، و تعيينه للخروج عن الصلاة «٢».

(١) تهذيب الأحكام: ١٢٩ / ٢ ذيل الحديث ٤٩٦.

(٢) المعتبر: ٢٣٤ / ٢.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٠٥

.....

و الحمل بما حمل في «الذخيرة» من أن الخروج عن الواجبات تحقّق قبله و إن أراد أن يأتي بالمستحبات بعد ذلك «١» فالخروج عنها بالسلام علينا، فيه ما فيه، لأنّ «السلام عليكم» بعده البتّة - كما لا يخفى على من له أدنى ملاحظة - فيصير «السلام عليكم» مثل تسييح الزهراء عليها السلام و غيره من التعقيبات بلا شبهة.

وقال في «الذخيرة» - بعد ما ذكر توجيهه، و ما ذكر من أنّ ظاهر كلام الشيخين انحصار المخرج عن الصلاة في التسليم -: قال في «الذكري»: هو ظاهر كلام الباقرين «٢»، و يلزم من ذلك بقاءه في الصلاة بدون التسليم، و إن طال ما لم يخرج عن كونه مصلياً، أو يأت بمناف، و لا استبعاد في ذلك، و لا يلزم من ذلك تحريم ما يجب تركه، و لا إيجاب ما يجب فعله في الصلاة، بجواز اختصاص ذلك بما قبل الفراغ من الواجبات.

نعم، يبقى من آثار البقاء على الصلاة المحافظة على الشروط، و ثواب المصلّي، و استحباب الدعاء، صرّح بذلك كلّ في «الذكري» «٣»، انتهى.

و فيه ما فيه، لأنّ حمل ما دلّ على انحصار التحليل في التسليم في الأخبار و كلام الأخيار على ذلك في غاية الاستبعاد، إذ لو حصل تحليل كلّ ما حرم فعله قبل التسليم، فبالتسليم لا يحصل تحليل شيء أصلاً، لبداهه استحالة تحصيل الحاصل، و كون التسليم آخر مستحبات الصلاة، شرطه الطهارة و الاستقبال و غيرهما، و يزيد ثواب الصلاة و غير ذلك، أي مناسبة له بالتحليل، فضلاً عن انحصار التحليل في آخر التسليم «٤»؟

(١) ذخيرة المعاد: ٢٩١.

(٢) ذكرى الشيعة: ٣ / ٢٢٩.

(٣) ذخيرة المعاد: ٢٩١، لاحظ! ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٣١.

(٤) لم يرد في (د ١، د ٢) و (ك): في آخر التسليم.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٠٦

.....

مع أنّه أيّ فرق بينه و بين التكبيرات الستّ من التكبيرات السبع، إذا جعل المصلّي خصوص السابعة تكبيرة الإحرام؟ إذ التحريم لم يتحقّق إلّا من السابعة، و قبلها لا يكون تحريم أصلاً.

و مع ذلك التكبيرات الستّ من مستحبات الصلاة ليست بتكبيرة الإحرام، و لم يعدّها أحد منها، فضلاً عن حصر الإحرام فيها. هذا، مع أنّه منع من مساواة جميع أجزاء الصلاة في جميع الأحكام، فبأيّ جهة يحكم في الفرض المذكور بكون التسليم جزءاً مستحبّاً من الصلاة دون التعقيبات؟

كما هو الحال في المطالبة في ذلك بالنسبة إلى الإقامة و التكبيرات، فتأمل! و بالجملة، ما ذكر إنّما هو من مضعفات القول بالاستحباب

و مواعنه بحيث يومى إلى أن القائل به غافل، مضافا إلى ما عرفت سابقا.

و أما الموجبون فأكثرهم إلى أن التسليم الواجب هو خصوص «السلام عليكم» (١)، بل فى «الدروس» قال: و عليه الموجبون (٢).  
و عن «البيان»: إن «السلام علينا» لم يوجه أحد من القدماء، و أن القائل بالوجوب يجعلها مستحبة كالتسليم على الأنبياء و الملائكة،  
غير مخرجه من الصلاة و القائل بنذب التسليم يجعلها مخرجه [من الصلاة] (٣).  
و ذهب المحقق إلى التخيير بين الصيغتين، و أن الواجب ما تقدم منهما (٤)، و تبعه العلامة (٥).

(١) الكافى فى الفقه: ١١٩، جامع المقاصد: ٣٢٦ / ٢، مدارك الأحكام: ٣ / ٤٣٧.

(٢) الدروس الشرعية: ١ / ١٨٣.

(٣) البيان: ١٧٦ و ١٧٧.

(٤) المعتبر: ٢ / ٢٣٤.

(٥) نهاية الأحكام: ١ / ٥٠٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٠٧

.....

و عن «البيان» و «الذكرى»: إن ذلك قول محدث فى زمان المحقق أو قبله بزمان يسير و نقل الإيماء إلى ذلك من شرح رسالة سائر  
«١».

و فى موضع آخر: أنه قوى متين، إلا أنه لا قائل به من القدماء و كيف يخفى عليهم مثله لو كان حقا (٢)؟

و مع ذلك قال به فى «الألفية» و «اللمعة» (٣) و هى آخر تصنيفاته، و فيما ذكره فى «الذكرى» و «البيان» نظر، إذ الظاهر من كلام الشيخ  
الإجماع على الخروج بالسلام علينا، و أنه لا يجب بعده «السلام عليكم» (٤).

و كلام «المنتهى» أيضا صريح فى أنه لا يعرف خلافا فى عدم الوجوب بعد التسليم المحلل الشامل للسلام علينا، و جعل النزاع منحصر  
فى تعيين عبارة «السلام عليكم»- و نسب إلى السيد و أبى الصلاح تعيينهما وجوبا- و أنه لا يجب بعده «السلام عليكم» (٥).

و كلام السيد صريح فى كون وجوب التسليم من حيث كونه تحليل الصلاة (٦)، و الكلينى و الصدوق كلاهما ظاهر فى ذلك، و فى  
كون «السلام علينا» مخرجا و انصرافا عن الصلاة (٧)، كغيرهما ممن رووا، لأنهم رووا ذلك على وجه ظاهر فى عملهم بها، بل الظاهر  
اتفاق الشيعة على ذلك، و لذا تركوا ذكره فى التشهد الأول.

(١) البيان: ١٧٧، ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٢٧.

(٢) ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٣٢ و ٤٣٣.

(٣) الألفية و النفاية: ٦٢، اللعة الدمشقية: ٣٠.

(٤) تهذيب الأحكام: ٢ / ١٢٩ ذيل الحديث ٤٩٦.

(٥) منتهى المطلب: ٥ / ٢٠٢ و ٢٠٤، لاحظ! الناصريات: ٢١١ و ٢١٢، الكافى فى الفقه: ١١٩.

(٦) الناصريات: ٢١١.

(٧) الكافى: ٣ / ٣٣٧، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢١٠ ذيل الحديث ٩٤٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٠٨

.....

و بالجملة، ما صرّح به الشيخ بقوله: عندنا «١»، و ما ظهر منه من عدم وجوب «السلام عليكم» بعد ذلك، في غاية الظهور في كون التخيير مذهب القدماء القائلين بوجوب التسليم أيضا.

نعم، الظاهر منهم أنّ التسليم الواجب بالأصالة، و المحلّل للصلاة هو «السلام عليكم»، كما يظهر من الأخبار أيضا «٢».

نعم، لو ذكر «السلام علينا» مقدّما عليه، كما هو المتعارف من التشهد يحصل التحليل الواجب به البتة، و يتأدّى به الواجب، و نظائره في الشرع كثير.

نعم، بعد تأديته يكون السلام عليكم مطلوبا أيضا، سيّما في الإمام و المأموم، إذ المطلوبية إجماعية، بل من بديهيات الدين لا نزاع فيه لأحد من المسلمين، فظاها من الأخبار المتواترة «٣»، و منها الموثقة الطويلة «٤»، لكنّه غير واجب بعد ما ذكر المصلي «السلام علينا»، للإجماع الذي نقلنا عن «المتنهي» و الشيخ رحمه الله «٥».

و الأخبار أيضا ظاهرة في عدم الوجوب حينئذ، مثل قولهم: ثم ينصرف، و قولهم: ثم يسجد بعد ما ينصرف، و أمثاله في الأخبار كثيرة. وجه الدلالة أنّ الإطلاق ينصرف إلى الغالب المتعارف، و المتعارف بين المسلمين في الأعصار و الأمصار أنّهم يقولون: «السلام عليكم»، تبعا لفعل النبي صلى الله عليه و آله و سلم و الأئمة عليهم السلام، و كما يظهر من الأخبار أيضا، و عرفت الأخبار الكثيرة الدالة على تحقّق الانصراف بالسلام علينا، بل هو الانصراف «٦».

(١) راجع! الصفحة: ٢٠٤ من هذا الكتاب.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦ / ٤١٩ الباب ٢ من أبواب التسليم.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦ / ٤١٩ الباب ٢ من أبواب التسليم.

(٤) وسائل الشيعة: ٦ / ٣٩٣ الحديث ٨٢٦٥.

(٥) راجع! الصفحة: ٢٠٧ من هذا الكتاب.

(٦) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦ / ٤٢٦ الباب ٤ من أبواب التسليم.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٠٩

.....

فإذا ورد عنهم عليهم السلام «ثم ينصرف»، ينصرف هذا الانصراف إلى ذلك الانصراف، و هو «السلام علينا»، و لم يقولوا: يجب عليكم التسليم بعد ذلك، و ظاها عدم الوجوب، لاقتضاء المقام أنّه لو كان واجبا لكانوا يأمرّون به البتة، و لا يسكتون عنه، سيّما أن يقولوا: ثم يسجد بعد ما ينصرف.

و الحاصل، أنّ المستفاد من الأخبار أنّ الواجب هو الانصراف لا غيره، و أنّه إذا وقع مسمّى الانصراف لم يجب بعد ذلك شيء، بل صحيحة أبي بصير السابقة كالنصّ في ذلك «١»، و اعترف به المصنّف في قوله: نعم يستفاد من بعضها.

ربّما يظهر منه أنّ «السلام عليكم» حينئذ مطلوب في الجماعة لتسليم الإمام على المأموم، و ردّه عليه و الظاهر استحبابه للمنفرد أيضا، للموثق الطويل «٢» و غيره، و إن كان للإمام و المأموم أشدّ و أهمّ مطلوبا، كما يظهر من تتبع الأخبار، و يحتمل الوجوب على الإمام و المأموم، و سيجيء التحقيق.

فلو كان مراد الفاضلين و من تبعهما ذلك فهو كذلك، إلّا أنّ في تقديم «السلام عليكم» على «السلام علينا»، و كونه مطلوبا بعده

تأمل، لعدم ظهوره من نصّ، بل الظاهر من النصّ كونه من التشهد و تتمته، فكيف يقال بعد التسليم المخرج؟

ثم اعلم! أنّ في «المنتهى» بعد اختيار إحدى العبارتين قال: لا يقال:

حجبتكم فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإنما هو سلم بعبارة «السلام عليكم»، ولأنّ الإجماع واقع على أنّ الخروج منحصر فيها أو فعل المنافي، و عبارة «السلام علينا» ليست أحدهما.

لأننا نقول: إنّنا احتجاجنا بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على وجوب التسليم، و جواز

(١) تهذيب الأحكام: ٩٣ / ٢ الحديث ٣٤٩، وسائل الشيعة: ٤٢١ / ٦ الحديث ٨٣٣٠.

(٢) مرّ آنفاً.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢١٠

.....

«السلام علينا» مستفاد من الأحاديث المنقولة عن أهل البيت عليهم السّلام، و من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «و تحليلها التسليم» (١)، و هو يصدق عليها (٢).

أقول: النبي صلى الله عليه وآله وسلم و الأئمة عليهم السّلام كانوا يذكرون «السلام علينا» أيضاً، كما هو الظاهر، بل المعلوم، مع أنّه لم يظهر أنّه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتركها.

ثمّ قال: و الإجماع ممنوع، فإنّ النصوص عن أهل البيت عليهم السّلام تدلّ على فساد دعواه. و قد صرح الشيخ - ثمّ ذكر عنه ما ذكرنا - من أنّه عندنا أنّ من قال:

«السلام علينا و على عباد الله الصالحين» في التشهد انقطعت صلاته، فإن قال بعد ذلك: «السلام عليكم و رحمة الله و بركاته» جاز (٣).  
أقول: لعلّ مراد مدعى الإجماع أنّ الواجب هو «السلام عليكم»، التخيير بينه و بين «السلام علينا»، و أمّا أنّه يسقط وجوبه بتقديم «السلام علينا» فهو أمر آخر.

و هذا و إن كان خلاف ظاهر عبارته، إلّا أنّه عرفت سابقاً وجه توجيهها بما ذكرنا، و أنّه لا يناسب فقيها من فقهاء الشيعة القول بعدم كون «السلام علينا» فعلاً منافياً للصلاة، حتّى يجوز ذكره في التشهد الأول، و في الثاني قبل الشهادتين و الصلاة، كما هو عادة العامة.

مضافاً إلى ما عرفت من أخبار أهل البيت عليهم السّلام، و الإجماع الذي نقله الشيخ، و غير ذلك.

و بالجملة، ما ذكرنا لعلّه هو الأظهر فتوى، و إن كان الاحتياط الإتيان بالسلام عليكم أيضاً.

(١) وسائل الشيعة: ٤١٥ / ٦ الحديث ٨٣١٠.

(٢) منتهى المطلب: ٢٠٤ / ٥.

(٣) تهذيب الأحكام: ١٢٩ / ٢ ذيل الحديث ٤٩٦، منتهى المطلب: ٢٠٤ / ٥.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢١١

.....

و أمّا القائل بتعيين «السلام علينا» للخروج و أنّه واجب، و هو الفاضل يحيى بن سعيد (١)، و لعلّ نظره إلى الحصر الظاهر من الأخبار، و كون التحليل واجبا كأخويه، و الجواب ظهر ممّا ذكرنا.

و قال في «الذكرى»: إنه خروج عن الإجماع من حيث لا يشعر به قائله «٢».

و في «الذخيرة»: أن في «المعتبر» نسب هذا القول إلى الشيخ «٣».

أقول: وجه النسبة إليه هو العبارة التي ذكرناها، و ذكر في «المنتهى» أيضا عنه، لظهورها في وجوب «السلام علينا»، و عدم وجوب «السلام عليكم» «٤».

لكن الظاهر أن نظره إلى مضمون الروايات، فعمل مراده أيضا ما وجّهنا الروايات بها، فنقول: التحليل عنده شرط للخروج عن الصلاة لما عرفت من أن معنى التحليل ليس إلّا رفع تحريم المنافيات، و الوجوب الشرطي لا يسمونه بالواجب كالوضوء للنافلة، و ربّما يسمونه به، بناء على اعتقاد وجوب مقدّمة الواجب، و ثبوته عند من يسمّى به، و لا عند منكره، و لا عند المتوقّف.

و كيف كان، حال المقام حال الوضوء للفريضة عنده، فإنّه واجب للفريضة البتّة، و لا يجب إلّا بعد دخول وقت الفريضة، و مع ذلك يستحبّ التأهب قبل الوقت البتّة، و من لم يتأهب لم يوقر الصلاة، كما ورد و اتفق الفقهاء عليه، فإذا كان المصلّي تأهب سقط عنه وجوب الوضوء للفريضة، لكن يستحبّ للمغرب و الفجر، بل مطلقا بعنوان التجديد على حسب ما مرّ في مبحث الوضوء.

فالتحليل عند الشيخ و غيره مثل مفتاحها الطهور، و هو اشتراط الوضوء

(١) الجامع للشرائع: ٨٤.

(٢) ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٣٢.

(٣) ذخيرة المعاد: ٢٩١، لاحظ! المعتبر: ٢ / ٢٣٤.

(٤) منتهى المطلب: ٥ / ٢٠٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢١٢

.....

للفريضة، و وجوبه بعد وقت وجوبها، و «السلام علينا» عندهم مثل الوضوء للتأهب، و للنافلة قبل دخول وقت الوجوب، و حصول الانصراف به مثل حصول الطهور للفريضة، إذا كان صلاته الفريضة وقعت بالوضوء المستحبّ، و استحباب «السلام عليكم» بعد «السلام علينا»، مثل الوضوء التجديدي للفريضة في الصور التي يصحّ فيها، التجديد لها.

و جميع ما ذكر كما ثبت في الوضوء بالنسبة إلى الدخول في الفريضة بالنحو الذي ذكر، كذلك ثبت جميع ما ذكر بالنسبة إلى تحليل الصلاة، و «السلام علينا» و «السلام عليكم».

و في «المعتبر» ادعى إجماع علماء الإسلام على الخروج عن الصلاة بعبارة «السلام عليكم» «١»، و كذلك ادعى في «التذكرة» و «الذكرى» «٢».

و يدلّ عليه أيضا- مضافا إلى الإجماعات المنقولة عن الفضلاء الثلاثة- ما نقل هؤلاء الأعظم عن جامع البرنطلي، عن ابن أبي يعفور، عن الصادق عليه السلام قال:

سألته عن تسليم الإمام و هو مستقبل القبلة، قال: يقول: «السلام عليكم» «٣».

و رواية أبي بصير، عن الصادق عليه السلام قال: «ثم تؤذن القوم و أنت مستقبل القبلة فتقول: السلام عليكم، و كذا إذا كنت وحدك» «٤».

و حسنه أبي بكر الحضرمي قال: قلت له: إنّي أصلي بقوم، فقال: «سلم واحدة و لا تلتفت، قل: السلام عليك أيها النبيّ و رحمة الله و بركاته، السلام

(١) المعتبر: ٢ / ٢٣٥.

(٢) تذكرة الفقهاء: ٣ / ٢٤٥ المسألة ٣٠١، ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٣٣.

(٣) المعتبر: ٢ / ٢٣٦، وسائل الشيعة: ٦ / ٤٢١ الحديث ٨٣٣٣.

(٤) تهذيب الأحكام: ٢ / ٩٣ الحديث ٣٤٩، الاستبصار: ١ / ٣٤٧ الحديث ١٣٠٧، وسائل الشيعة:

٦ / ٤٢١ الحديث ٨٣٣٠ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢١٣

.....

عليكم «١».

و يدل عليه أيضا ما مر في صحيحة ابن اذينة المروية في تعليمه تعالى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم في السماء كيفية الصلاة «٢».

و ما في رواية المفصل التي مرّت أيضا، إذ فيها: سأل عن العلة التي من أجلها وجب التسليم في الصلاة، قال: «لأنه تحليل الصلاة».

قلت: فلأى شيء يسلم على اليمين ولا يسلم على اليسار؟

قال: «لأن الملك الموكل الذي يكتب الحسنات على اليمين والذي يكتب السيئات على اليسار، و الصلاة حسنات ليس فيها سيئات».

قلت: فلم لا يقال: السلام عليك ..؟ قال: «ليكون سلام عليه و على من في اليسار و فضل صاحب اليمين عليه بالإيماء إليه».

قلت: فلم لا يكون الإيماء بالوجه كله و لكن بالأنف لمن يصلى وحده و بالعين لمن يصلى بقوم؟ قال: «لأن مقعد الملكين من ابن آدم

الشدقين صاحب اليمين على الشدق الأيمن و تسليم المصلّى عليه ليثبت له صلاته في صحيفته».

قلت: فلم يسلم المأموم ثلاثا؟

قال: «تكون واحدة رداً على الإمام و ملائكته و الثانية على يمينه و الملكين الموكّلين به و الثالثة على من في يساره و الملائكة

الموكّلين به، و من لم يكن على يساره أحد لم يسلم على يساره إلّا أن تكون يمينه إلى حائط و يساره إلى مصلى معه خلف الإمام

فيسلم على يساره».

قلت: فتسليم الإمام على من يقع؟

(١) تهذيب الأحكام: ٣ / ٤٨ الحديث ١٦٨، وسائل الشيعة: ٦ / ٤٢١ الحديث ٨٣٣١.

(٢) وسائل الشيعة: ٥ / ٤٦٥ الحديث ٧٠٨٦.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢١٤

.....

قال: «على ملائكته و المأمومين، يقول للملائكة: اكتبوا سلاماً صلاتي ممّا يفسدها، و يقول لمن خلفه: سلّمتم و آمنتم من عذاب الله».

قلت: فلم صار تحليل الصلاة التسليم؟ قال: «لأنه» «١». إلى آخر ما ذكرناه سابقا.

و بالجملة، الأخبار في ذلك كثيرة، بل عرفت أنّ ما دلّ على وجوب التسليم ينصرف إليه، بل قوله عليه السلام: «و تحليلها التسليم» «٢»

يشمل ذلك، بل هو أظهر فرديه بلا تأمل.

ثمّ اعلم! أنّ المحقق الشيخ مقداد ذهب في «كتر العرفان» إلى وجوب «السلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته» «٣»، من جهة

قوله تعالى وَ سَلِّمُوا تَسْلِيمًا «٤» و الدلالة محلّ تأمل.

و فى «المنتهى» قال: و لا نعرف خلافا من القائل لوجوب التسليم «٥»، و يدلّ عليه رواية أبى كهمس «٦»، و صحيحة الحلبي «٧» و قد تقدّمتا «٨».

و على تقدير وجوب «السلام عليكم»، فالقدر الواجب منه هو هذا المذكور؟ أم يجب و «رحمة الله» أيضا، أم يجب و «بركاته» أيضا.

(١) وسائل الشيعة: ٤١٧ / ٦ الحديث ٨٣٢٠، ٤٢٢ الحديث ٨٣٣٧.

(٢) وسائل الشيعة: ٤١٥ / ٦ الحديث ٨٣١٠.

(٣) كنز العرفان: ١ / ١٤١.

(٤) الأحزاب (٣٣): ٥٦.

(٥) منتهى المطلب: ٢٠٥ / ٥.

(٦) وسائل الشيعة: ٤٢٦ / ٦ الحديث ٨٣٤٧.

(٧) وسائل الشيعة: ٤٢٦ / ٦ الحديث ٨٣٤٦.

(٨) راجع! الصفحة: ١٦٩ من هذا الكتاب.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢١٥

.....

نسب الأوّل إلى الصدوق «١»، و ابن أبى عقيل، و ابن الجنيد «٢»، و الثانى إلى أبى الصلاح «٣»، و الثالث إلى ابن زهرة «٤»، و إن قال

فى «المنتهى»: و لو قال: «السلام عليكم و رحمة الله» جائز، و [إن] لم يقل: و «بركاته» بلا خلاف «٥»، و يخرج به من الصلاة.

مستند الأوّل: بعض الأخبار، مثل رواية البنزطى، و رواية المفضل «٦»، مع الأصل.

و مستند الثانى: لعلّه صحيحة على بن جعفر عليه السّلام قال: رأيت إختوتى موسى و إسحاق و محمّد بنى جعفر عليه السّلام يسلمون

فى الصلاة على اليمين و الشمال «السلام عليكم و رحمة الله» «٧».

و مستند الثالث: بعض الأخبار مثل صحيحة ابن اذينة «٨»، و ما رواه العامّة عن الرسول صلى الله عليه و آله و سلم ذكرها فى «المنتهى»

«٩».

و فى «الدروس» قال: ثم يجب التسليم، و صورته: «السلام عليكم»، و عليه الموجبون، و بعضهم أضاف و «رحمة الله و بركاته»، و هو

أولى لرواية ابن اذينة «١٠».

(١) نسب إليه فى منتهى المطلب: ٢٠٥ / ٥، لاحظ! المقنع: ٩٦.

(٢) نسب إليهما فى منتهى المطلب: ٢٠٥ / ٥.

(٣) نسب إليه فى منتهى المطلب: ٢٠٥ / ٥، لاحظ! الكافى فى الفقه: ١١٩.

(٤) نسب إليه فى ذخيرة المعاد: ٢٩١، لاحظ! غنية النزوع: ٨١.

(٥) منتهى المطلب: ٢٠٥ / ٥.

(٦) وسائل الشيعة: ٤٢١ / ٦ الحديث ٨٣٣٣، ٤٢٢ الحديث ٨٣٣٧.

(٧) تهذيب الأحكام: ٣١٧ / ٢، الحديث ١٢٩٧، و وسائل الشيعة: ٤١٩ / ٦ الحديث ٨٣٢٤.



(٨) علل الشرائع: ٣١٢، وسائل الشيعة: ٥ / ٤٦٥ الحديث ٧٠٨٦.

(٩) منتهى المطلب: ٥ / ٢٠٣.

(١٠) الدروس الشرعية: ١ / ١٨٣.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٢١٦

.....

واعلم! أنه أيضا يجب الاقتصار على الصورة المروية في «السلام علينا»، و الصورة المروية في «السلام عليكم» من دون تغيير و تبديل أصلا، لتوقيفية العبادة.

وقال في «المعتبر»: و لو قال: «سلام عليكم»، ناويا به الخروج، فالأشبه أنه يجزئ، لأنه يقع عليه اسم التسليم، ولأنها كلمة وردت في القرآن صورتها «١».

وفيه ما فيه، و مرّ التحقيق في أمثاله في مبحث هيئة تكبيره الإحرام.

و هل يجب نية الخروج في التسليم المخرج؟ الأظهر العدم، لظواهر الأخبار «٢»، بل بعضها في غاية الظهور.

و استدلل لوجوبها بأن السلام من حيث كونه من كلام الأدميين ينافي، و لذا تبطل الصلاة بفعله في أثنائها عمدا، فإذا لم يقترن به نية

تصرفه إلى التحليل كان مناقضا للصلاة مبطلا لها «٣» و بأن الحاج و المعتمر يجب نية التحليل فيهما لجميع المحللات «٤».

وفيهما ما فيهما، لكن الظاهر وجوب قصد الامتثال و التعيين، كما هو الحال في سائر أجزاء الصلاة، و مرّ وجهها.

(١) المعتبر: ٢ / ٢٣٦.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦ / ٤٢٦ الباب ٤ من أبواب التسليم.

(٣) ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٣٨.

(٤) لاحظ! جامع المقاصد: ٢ / ٣٢٨.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٢١٧

### ١٧٤- مفتاح [ما يستحب في التسليم]

يستحب فيه ما تضمّنه الصحيح: «إن كنت تؤمّ قوما أجزاءك تسليمه واحدة عن يمينك، و إن كنت مع إمام فتسليمتين، و إن كنت وحدك فواحدة مستقبل القبلة» «١».

و في المشهور، أنّ الإمام يومئ بصفحة وجهه إلى يمينه، و كذا المأموم إلى يمينه و يساره، و المنفرد بمؤخر عينيه إلى يمينه مع الاستقبال.

و في الصحيح و غيره: «و أنّ المأموم إذا لم يكن على يساره أحد اكتفى بتسليمه عن يمينه» «٢».

و اكتفى الصدوقان في التسليمتين بالحائط عن يساره «٣»، و لم نجد له مستندا.

و ينبغي أن يقصد به الأنبياء و الأئمة و الحفظة عليهم السلام، و الإمام يقصد

(١) وسائل الشيعة: ٦ / ٤١٩ الحديث ٨٣٢٥.

(٢) وسائل الشيعة: ٤٢٠ / ٦ الحديث ٨٣٢٦ و ٨٣٢٨ و ٤٢١ الحديث ٨٣٣٠.

(٣) نقل عن والد الصدوق في المقنع: ٩٦، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢١٠ ذيل الحديث ٩٤٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢١٨

المأمومين، و المأموم الردّ على الإمام و من على جانبه كذا قالوه «١». و قيل:

بوجوب هذا الردّ، لعموم آية التحيّة «٢»، و الصدوق جعل الردّ غير التسليمين مقدّما عليهما «٣»، لأنّه حقّ آدمي مضيقّ، و الظاهر تأديّة الوظيفتين بالواحدة.

و ينبغي للإمام أيضا أن يترحم من الله للمأمومين بالسلامة و الأمن من عذاب يوم القيامة، كما في الخبر «٤».

(١) ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٣٥، الروضة البهيّة: ١ / ٢٨٠، كشف اللثام: ٤ / ١٤٢ و ١٤٣.

(٢) لاحظ! ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٣٥.

(٣) المقنع: ٩٦.

(٤) وسائل الشيعة: ٦ / ٤٢٢ الحديث ٨٣٣٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢١٩

قوله: (يستحب). إلى آخره.

الصحيح هو صحيح عبد الحميد بن عواض، عن الصادق عليه السلام قال: «إن كنت تؤم قوما» «١». إلى آخر ما ذكره المصنّف.

قوله: (و في المشهور). إلى آخره.

مستندهم في الإمام و المأموم صحيحة عبد الحميد السابقة الآن.

و رواية أبي بصير السابقة في مبحث كون «السلام علينا» تحليلا للصلاة «٢»، و ذلك لأنّ مقتضى الرواية كون التسليم مستقبل القبلة، و هو الظاهر من أخبار اخر «٣» أيضا على خلاف العامة.

و مرّ في رواية المفضّل الإيماء إليه، و عدم الإيماء بالوجه كلّ «٤»، إلّا أنّ المستفاد منها عكس المشهور، و في «الفقيه» أفتى بمضمون رواية المفضّل «٥».

و في «المنتهى» استند في فتوى المشهور إلى نهاية الشيخ «٦».

و في صحيحة منصور بن حازم قال: قال الصادق عليه السلام: «الإمام يسلمّ واحدة و من وراءه يسلمّ اثنتين، فإن لم يكن عن شماله أحد سلّم واحدة» «٧».

(١) تهذيب الأحكام: ٢ / ٩٢ الحديث ٣٤٥، الاستبصار: ١ / ٣٤٦ الحديث ١٣٠٣، وسائل الشيعة:

٦ / ٤١٩ الحديث ٨٣٢٥.

(٢) وسائل الشيعة: ٦ / ٤٢١ الحديث ٨٣٣٠.

(٣) وسائل الشيعة: ٦ / ٤١٩ الباب ٢ من أبواب التسليم.

(٤) وسائل الشيعة: ٦ / ٤٢٢ الحديث ٨٣٣٧.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢١٠ ذيل الحديث ٩٤٤.

(٦) النهاية للشيخ الطوسي: ٧٢ و ٧٣، منتهى المطلب: ٥ / ٢١٠.

(٧) تهذيب الأحكام: ٩٣ / ٢ الحديث ٣٤٦، الاستبصار: ١ / ٣٤٦ الحديث ١٣٠٤، وسائل الشيعة:

١ / ٤٢٠ الحديث ٨٣٢٦.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٢٠

.....

و الجمع بين استقبال القبلة و كون التسليم عن يمين و عن شمال، إنما يتحقق بالإيماء بصفحة الوجه أو مؤخر العينين، و لعل اختيار الصفحة فيهما من جهة ما ظهر من الأخبار، من كون كل منهما يسلم على الآخر، فلا بد أن يصير الإيماء بالصفحة حتى يظهر على الآخر في الجملة أنه يسلم عليه، أو يرد عليه.

و أما المنفرد فيكفيه مؤخر العين، لما مرّ في رواية المفضل «١»، فتأمل! و الجمع بين الاستقبال، و كونه عن يمين و شمال، بجعل أول التسليم إلى القبلة و آخره إلى اليمين أو الشمال فاسد، كما لا يخفى.

و عن ابن الجنيد أن الإمام إن كان في صفّ سلم عن جانبه «٢»، و هو خلاف ما يظهر من الإطلاقات، إلّا أن يحمل على الشائع. و في صحيحة أبي بصير قال: قال الصادق عليه السلام: «إذا كنت في صفّ فسلم تسليمه عن يمينك و تسليمه عن يسارك، لأنّ عن يسارك من يسلم عليك، فإذا كنت إماما فسلم تسليمه واحدة و أنت مستقبل القبلة» «٣».

لا يقال: المستفاد من رواية أبي بصير السابقة، و غيرها من الروايات أن «السلام عليكم» إذا كان بعد «السلام علينا» إنما هو للإيدان و الإيدان، و سلام الانصراف و جوابه و رده، فلا مانع من بقاء الأمر فيه على الوجوب، و إن وقع الخروج عن الصلاة بالسلام علينا، كما اختاره المصنّف «٤».

لأننا نقول: عرفت عدم الوجوب بعد «السلام علينا».

فإن قلت: لعل عدم الوجوب إنما يتم بالنسبة إلى المنفرد، لصحيحة أبي

(١) مرّ آنفا.

(٢) نقل عنه الشهيد في ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٣٤.

(٣) الكافي: ٣ / ٣٣٨ الحديث ٧، وسائل الشيعة: ٦ / ٤١٩ الحديث ٨٣٢٣ مع اختلاف يسير.

(٤) مفاتيح الشرائع: ١ / ١٥٢.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٢١

.....

بصير السابقة، و لوجوب ردّ التحية الثابت من الكتاب و الحديث.

قلت: الظاهر ممّا دلّ على عدم الوجوب العموم، مع أنه ورد في صحيحة الفضلاء - زرارة و محمد بن مسلم و معمر بن يحيى و إسماعيل - عن الباقر عليه السلام قال:

«يسلم تسليمه واحدة إماما كان أو غيره» «١».

و يدلّ عليه أيضا الموثق الطويل و غيره «٢»، ممّا ظهر منه اتّحاد حال الكلّ، فلاحظ و تأمل، و بالتسليم الواحد يتحقق ردّ التحية على الكلّ.

و في «الفتاوى»: جعل على المأموم ثلاث تسليمات: واحدة تجاه القبلة ردّا على الإمام، ثمّ قال: و على يمينك واحدة، و على يسارك

واحدة، إلا أن لا يكون على يسارك إنسان، فلا تسلّم على يسارك، إلا أن يكون بجانب الحائط، فتسلّم على يسارك، و لا تدع التسليم على يمينك، كان على يمينك أحد أو لم يكن «٣»، انتهى.

فعلّ مراده من قوله: (إلا أن يكون بجانب الحائط)، أن يكون يمينك الحائط و يسارك المصلّي، فتسلّم على يسارك، و ترك التسليم على اليمين، إذ الحائط لا يسلم عليه، و اكتفى بقول: تسلّم على يسارك، عن إظهار كون الحائط على خصوص اليمين، إذ لم يقل: و تسلّم على يسارك أيضا.

فيكون نظره في هذه الفتوى إلى رواية المفضل السابقة «٤»، إذ غير خفيّ أنّ الفتاوى التي ذكرها هنا مأخوذة من تلك الرواية، فلاحظ و تأمل! و الحاصل، أنّ مراده عدم التسليم على اليسار، ما لم يكن فيه أحد، بخلاف

(١) تهذيب الأحكام: ٩٣ / ٢ الحديث ٣٤٨، الاستبصار: ١ / ٣٤٦ الحديث ١٣٠٦، وسائل الشيعة:

٤٢٠ / ٦ الحديث ٨٣٢٧.

(٢) وسائل الشيعة: ٦ / ٣٩٣ الحديث ٨٢٦٥، ٤٢١ الحديث ٨٣٣١.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢١٠ ذيل الحديث ٩٤٤.

(٤) وسائل الشيعة: ٦ / ٤٢٢ الحديث ٨٣٣٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٢٢

.....

التسليم على اليمين، فإنّه لا يترك إلا في صورة واحدة، و هي أن يكون بجانب الحائط، و المصلّي واحدا كان أو جماعة على يسارك، فحينئذ لا يترك التسليم عليهم، فتأمل! و حكم وجوب التسليم على المأموم ثلاث إنّما هو من الرواية المذكورة، حيث قال: فلم يسلم المأموم ثلاثا؟ قال: «تكون واحدة» «١». إلى آخره، إلا من جهة كونه حق آدمي مضيق كما توهم.

و عن «الذكرى» أنّه قال- بعد نقل صحيحة على بن جعفر السابقة-: و يبعد أن تختص الرؤية بهم مأمومين لا غير، بل الظاهر الإطلاق، و خصوصا منهم الإمام، ففيه دلالة على استحباب التسليمين للإمام و المنفرد أيضا، غير أنّ الأشهر الواحدة فيهما «٢».

(١) وسائل الشيعة: ٦ / ٤٢٢ الحديث ٨٣٣٧.

(٢) ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٣٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٢٣

### ١٧٥- مفتاح لزوم التسليم في كلّ ركعتين من النوافل

لا- بدّ في كلّ ركعتين من النوافل من تسليمه، لأنّه المنقول من فعل الشارع و للخبر «١»، إلا صلاة الأعرابي، فإنّها كالصبح و الظهرين كفيته و ترتيبا، كما في الخبر «٢».

ولا- يجوز فيما دون الركعتين إلا في ثالثة الوتر لما ذكر، أمّا ثبوته فيه فمجمع عليه و الصحاح به مستفيضة «٣»، و يستفاد من بعضها التخيير بين فصلها عن الركعتين و وصلها بهما «٤»، و حمله الشيخ على محامل بعيدة «٥»، و العمل على ظاهره ليس بذلك البعد.

و أمّا ما في الصحيح: أنّ التسليم في الركعتين من الثلاث ركعات لا يجوز تركه «٦»، فيمكن حمله على التأكيد.

(١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٤/ ٦٣ الحديث ٤٥١١.

(٢) وسائل الشيعة: ٧/ ٣٦٩ الحديث ٩٦٠٤.

(٣) راجع! وسائل الشيعة: ٤/ ٦٢ الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض.

(٤) وسائل الشيعة: ٤/ ٦٥ و ٦٦ الحديث ٤٥٢٤ - ٤٥٢٦.

(٥) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٢٩ ذيل الحديث ٤٩٦.

(٦) وسائل الشيعة: ٤/ ٦٤ الحديث ٤٥١٦ نقل بالمعنى.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٢٥

قوله: (و يستفاد). إلى آخره.

لا شك في كون ما ذكره توهمًا فاسدًا، كما عرفت ذلك، و اتضح لك غاية الوضوح، فهو غفلة صدرت من صاحب «المدارك» (١) و تبعه المصنّف من حيث لا يشعر، إذ لم يرد نصّ بجواز الفصل و الوصل أصلاً، بل ورد: «إن شئت سلّمت و إن شئت لم تسلّم» (٢). و عرفت أنّ التسليم المطلق منصرف إلى خصوص «السلام عليكم»، كما يظهر من النصوص و الفتاوى من الأكثر، و أنّ بالسلام علينا يحصل الخروج عن الصلاة البتّة، كما يظهر من الأخبار (٣) و الفتاوى.

حتّى أنّ الشيخ قال: عندنا كذا و كذا، كما عرفت (٤)، فلذا جمع بين الأخبار بأنّ التخيير في خصوص «السلام عليكم»، و جميع المقدمات المذكورة مسلّمة عند المصنّف و صاحب «المدارك»، بل عرفت أنّ المصنّف ادّعى تحقّق الانصراف بالسلام علينا، و أنّ السلام المطلق هو «السلام عليكم»، بأن قال: الأخبار على ذلك أدلّ (٥)، فكيف يقول: و حملها الشيخ على البعيد (٦)؟ مضافاً إلى أنّ صاحب «المدارك» و المصنّف قالا بخروج المكلف عن الصلاة

(١) مدارك الأحكام: ٣/ ١٧ و ١٨.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٢٩ الحديث ٤٩٤ و ٤٩٥، الاستبصار: ١/ ٣٤٨ الحديث ١٣١٥ و ١٣١٦، وسائل الشيعة: ٤/ ٦٦ الحديث ٤٥٢٥ و ٤٥٢٦.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦/ ٤٢٣ الباب ٣ من أبواب التسليم.

(٤) راجع! الصفحة: ٢٠٤ من هذا الكتاب.

(٥) مفاتيح الشرائع: ١/ ١٥٢.

(٦) مفاتيح الشرائع: ١/ ١٥٤.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٢٦

.....

بالتشهد، أو الصلاة على النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم (١).

هذا كلّه، مضافاً إلى أنّ مذهب الشيعة الفصل ليس إلّا، و تجويز الوصل مذهب العامة ليس إلّا.

فعلى تقدير أن يكون التخيير في التسليم عين التخيير في الوصل و الفصل، يتعيّن حملها على التقيّة ليس إلّا.

و لنختم الكلام في الصلاة بتكملة آداب اخر، سوى ما ذكر.

منها، شغل النظر- وإنه قائم- إلى موضع السجود، كما في صحيحة زرارة الطويلة «٢» في الآداب. و في صحيحة الاخرى: «و اخشع ببصرك لله عز وجل ولا ترفعه إلى السماء و ليكن حذاء وجهك في موضع سجودك» «٣»، فظهر منها كراهة الرفع إلى السماء.

وقانتا إلى باطن كفيه، و مرّ التحقيق فيه في القنوت «٤»، و راکعا إلى بين رجليه، و مرّ التحقيق فيه أيضا في مبحث الركوع «٥». و ساجدا إلى طرف أنفه، و متشهدا إلى حجره، قالهما الأصحاب، و هو يكفي للحكم، مع كونهما المتعارف الشائع من المسلمين، مع ما فيهما من الإقبال على العبادة بعد النهي على التغميض في مجموع الصلاة، لرواية مسمع عن الصادق عليه السلام

(١) مدارك الأحكام: ٣/ ٤٢٩-٤٣١، مفاتيح الشرائع: ١/ ١٥٠.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٣٤ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٢/ ٨٣ الحديث ٣٠٨، وسائل الشيعة: ٥/ ٤٦١ الحديث ٧٠٧٩.

(٣) الكافي: ٣/ ٣٠٠ الحديث ٦، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٩٩ الحديث ٧٨٢، وسائل الشيعة: ٥/ ٥١٠ الحديث ٧١٩١ مع اختلاف يسير.

(٤) راجع! الصفحة: ١٠٠ من هذا الكتاب.

(٥) راجع! الصفحة: ٤٦٥ (المجلد السابع) من هذا الكتاب.

بهبهاني، محمد باقر بن محمد اكمل، مصاييح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصاييح الظلام؛ ج ٨، ص: ٢٢٧

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٢٧

.....

عن آباءه عليهم السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يغمض الرجل عينيه في الصلاة» «١». و منها، شغل اليدين، و هو وضعهما قائما على فخذه بحذاء ركبتيه، كما قاله الأصحاب، و ظهر من صحيحة زرارة الطويلة «٢»، و صحيحة حماد المشهورة حيث قال: «أرسل يديه جميعا على فخذه قد ضم أصابعه» «٣»، فظهر استحباب ضم الأصابع أيضا، و مرّ التحقيق في ذلك «٤».

وقانتا تلقاء وجهه، و قد مرّ التحقيق فيه في القنوت «٥».

و راکعا على ركبتيه، و مرّ تحقيقه في الركوع «٦».

و يستحب وضع اليمنى قبل اليسرى، بمقتضى صحيحة زرارة الطويلة، و ساجدا بحذاء الاذنين، و حيال المنكبين للصحيحين. و ذكرهما المصنّف في مبحث السجود «٧»، مع ما فيهما من آداب كثيرة، و متشهدا على فخذه، كما قاله الأصحاب، و المطابق لعمل المسلمين، بل الظاهر مطابقتها لفعل الرسول و الأئمة عليهم السلام أيضا «٨».

و يحكى عن ابن الجنيد أنه قال: يشير بالسبابة في تعظيم الله تعالى و نقل أن

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣١٤ الحديث ١٢٨٠، وسائل الشيعة: ٧/ ٢٤٩ الحديث ٩٢٤٥ مع اختلاف يسير.

(٢) مرّت الإشارة إليها آنفا.

(٣) الكافي: ٣/ ٣١١ الحديث ٨، من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٩٦ الحديث ٩١٦، تهذيب الأحكام: ٢/ ٨١ الحديث ٣٠١، وسائل الشيعة: ٥/

٤٥٩ الحديث ٧٠٧٧.

(٤) راجع! الصفحة: ٥٩ و ٦٠ (المجلد السابع) من هذا الكتاب.

(٥) راجع! الصفحة: ٩٩ من هذا الكتاب.

(٦) راجع! الصفحة: ٤٦٣ (المجلد السابع) من هذا الكتاب.

(٧) مفاتيح الشرائع: ١ / ١٤٢ و ١٤٣.

(٨) راجع! ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٠٨.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٢٨

.....

---

ذلك فعل العامة «١»، فيشكل تجويز العمل به فضلا عن أولويته.

ومنها، شغل الرجلين، بأن يكون بينهما ثلاث أصابع منفرجات إلى شبر في حال القيام، مع المقارنة بينهما، مع استقبالهما بأصابعهما جميعا إلى القبلة، وعدم التحريف عنها أصلا، وفي الركوع يشير كذلك، وغير ذلك ممّا مرّ في المباحث. ومنها، حضور القلب، واستشعار كونه قدام من، ومع من يتكلم، و ما يتكلم، و كون امور الدنيا والآخرة بيده تعالى، و أنّ الرجوع إليه بالآخرة، و كون الصلاة معراج المؤمن.

و أن يكون في كلّ صلاة مودعا و جاعلا- إياها آخر صلاته، بل آخر عباداته، و أنّها إن قبلت قبلت جميع أعماله، و إن ردّت ردّت الجميع، و أنّها لا تقبل بغير حضور القلب أصلا، و أنّها روح العبادة، بل الخالية عنه استهزاء أو شبه استهزاء، إلى غير ذلك، ممّا ورد في ذلك «٢» و مذكور في موضعه و مشهور، و الاعتبار أيضا ينادى به. و المرأة كالرجل في جميع ما ذكر، إلّا ما استثني ممّا مرّ.

(١) نقل عنه في روض الجنان: ٢٨٣.

(٢) راجع! وسائل الشيعة: ٤ / ٣١ الباب ٨ من أبواب أعداد الفرائض.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٢٩

### القول في التعقيب

#### إشارة

قال الله تعالى فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ. وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَب «١».

ففي الخبر: «فإذا فرغت من الصلاة المكتوبة فانصب إلى ربك في الدعاء و ارغب إليه في المسألة يعطك» «٢».

### ١٧٦- مفتاح [المراد من التعقيب]

التعقيب مستحبّ بالإجماع، و هو في اللغة عبارة عن الجلوس بعد الصلاة لدعاء أو مسألة «٣»، و فسّره بعض فقهاءنا بالاشتغال عقيب

الصلاة بدعاء أو ذكر و ما أشبه ذلك «٤»، و لم يذكر الجلوس.

(١) الانشراح (٩٤): ٧ و ٨.

(٢) مجمع البيان: ١٧٦ / ٦ (الجزء: ٣).

(٣) الصحاح: ١٨٦ / ١، مجمع البحرين: ١٢٦ / ٢.

(٤) الروضة البهية: ٢٨٥ / ١.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٣٠

و المراد بما أشبه الدعاء و الذكر، البكاء من خشية الله، و التفكير في عجائب مصنوعاته، و التذكر لجزيل آلائه، و ما هو من هذا القبيل. و فضله عظيم و ثوابه جسيم، ففي الصحيح: «التعقيب بعد الفريضة أفضل من الصلاة تنفلاً، و بذلك جرت السنّة» «١»، و في الآخر: «التعقيب أبلغ في طلب الرزق من الضرب في البلاد» «٢». إلى غير ذلك.

و أفضله تسبيح الزهراء عليها السلام للنصوص «٣»، و صورته مشهورة كما في الصحيح «٤» و غيره «٥»، و الصدوق قدّم التسبيح على التحميد «٦»، و له الخبر «٧».

و يستحبّ اتباعه بالتهليل، كما في الخبر «٨».

(١) وسائل الشيعة: ٤٣٧ / ٦ الحديث ٨٣٨٠ مع اختلاف سير.

(٢) وسائل الشيعة: ٤٢٩ / ٦ الحديث ٨٣٥٢.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٤٤٣ / ٦ الباب ٩ من أبواب التعقيب.

(٤) وسائل الشيعة: ٤٤٤ / ٦ الحديث ٨٣٩٨.

(٥) وسائل الشيعة: ٤٤٤ / ٦ الباب ١٠ من أبواب التعقيب.

(٦) المقنع: ٩٧، من لا يحضره الفقيه: ٢١٠ / ١ ذيل الحديث ٩٤٥.

(٧) وسائل الشيعة: ٤٤٦ / ٦ الحديث ٨٤٠٢.

(٨) وسائل الشيعة: ٤٤٠ / ٦ الحديث ٨٣٨٦.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٣١

قوله: (و هو في اللغة). إلى آخره.

لا يخفى أنّ ما ذكر ليس معنى لغويًا، لأنّ أهل اللغة ما كانوا يعرفون الصلاة الشرعية، لأنّها من مستحدثات الشرع بالبدية، فما ذكره ليس إلّا معنى شرعيًا، كما كان عاداتهم ذكر المعاني الشرعية للألفاظ، فإنّ عاداتهم ذكر ما استعمل فيه اللفظ، و لذا اشتهر بين العلماء أنّ غالب اللغات مجازات، و تلقّوه بالقبول.

و تعريفهم إيّاه بالجلوس، لعله بالنظر إلى غالب استعمال المتشرّعة، و تعريف بعض فقهاءنا أصح، إلّا أنّه في شموله لمثل التفكير و التذكّر الخاليين عن الذكر و الدعاء بالمرّة يحتاج إلى التأمل، و إن كانا راجحين شرعا برجحان كامل فيه أجر عظيم، كالاقتقاد بعقائد اصول الدين أو فروعه.

نعم، كلّ واحد منهما مطلوب في التعقيب و راجح. نعم، قراءة القرآن، و الاعتراف بالذنوب، و تعديد آلاء الله و نحوه داخل فيما أشبه ذلك.



ومع ذلك الجلوس بقدر الإمكان من مستحباته، كالأستقبال و الطهارة، وكل ما يعتبر في الصلاة، مثل ستر العورة وغيره، مع احتمال أن يكون بعد انتقاض الطهارة لا- يكون الذكر و الدعاء عقب الصلاة تعقيبا، لما ورد من أن المؤمن متعقب ما دام متطهرا «١»، مع احتمال أن يكون المراد أنه متعقب ما دام على طهارته، و إن لم يصدر ذكر و لا دعاء، و لا ما يقوم مقامهما، و يكون المراد أن البقاء على الطهارة يقوم مقام الذكر و الدعاء وغيرهما.

و في صحيحة هشام بن سالم أنه قال للصادق عليه السلام: إني أخرج و أحب أن أكون معقبا، فقال: «إن كنت على وضوء فأنت معقب» «٢».

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٣٥٩ الحديث ١٥٧٦، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٥٧ الحديث ٨٤٣٥ مع اختلاف يسير.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢١٦ الحديث ٩٦٣، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٢٠ الحديث ١٣٠٨، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٥٧ الحديث ٨٤٣٤ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٣٢

.....

و هذا أيضا يحتملها، و على الاحتمال الأول يكون ما صدر منه من الذكر و نحوه فيه الثواب و الأجر الجزيل البتة، إلا أنه لا يكتب تعقيبا، و الله يعلم.

قوله: (إلى غير ذلك). إلى آخره.

أقول: هي في غاية الكثرة.

منها صحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: «الدعاء دبر المكتوبة أفضل من الدعاء دبر التطوع كفضل المكتوبة على التطوع» «١».

و مثلها رواية أخرى عن ابن المغيرة عن الصادق عليه السلام «٢»، و ورد غيرهما أيضا «٣».

و يظهر منها استحباب التعقيب للنافلة كاستحبابه للفريضة، إلا أنه أفضل، و لا تأمل في ذلك، و إنما التأمل في استحباب مثل التكبيرات الثلاث عقب النافلة أيضا، لأنه روى في «العلل» بسنده إلى المفصل بن عمر أنه قال للصادق عليه السلام: لأني عله يكبر المصلي بعد التسليم ثلاثا يرفع بها يديه؟ فقال: «لأن النبي صلى الله عليه و آله و سلم لما فتح مكة صلى بأصحابه الظهر عند الحجر الأسود، فلما سلم رفع يديه و كبر ثلاثا، و قال: لا إله إلا الله وحده، أنجز وعده، و نصر عبده، و أعز جنده، و غلب الأحزاب وحده، فله الملك و له الحمد، يحيى و يميت و هو على كل شيء قدير.

ثم أقبل على أصحابه و قال: لا تدعوا هذا التكبير و هذا القول في دبر كل صلاة مكتوبة، فإن من فعل هذا بعد التسليم، و قال هذا القول كان قد أدى ما يجب عليه من شكر الله تعالى ذكره على تقوية الإسلام و جنده» «٤».

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٠٤ الحديث ٣٩٢، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٣٦ الحديث ٨٣٧٨.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٤١ الحديث ٤، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٣٦ الحديث ٨٣٧٩.

(٣) وسائل الشيعة: ٦/ ٤٩٠ الحديث ٨٥١٤.

(٤) علل الشرائع: ٣٦٠ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٥٢ الحديث ٨٤٢٠.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٣٣

.....

و في «الفقه الرضوي»: «إذا فرغت من صلاتك، فارفع يديك - و أنت جالس - فكبر ثلاثاً، و قل: لا إله إلا الله» (١). إلى آخر الدعاء. فظهر منها استحباب الذكر المذكور بعد التكبيرات، و أنها ليست خالية عنه.

نعم، روى عن كتاب «فلاح السائل» لابن طاوس بإسناده عن زرارة عن الباقر عليه السلام: «إذا سلّمت فارفع يديك بالتكبير ثلاثاً» (٢)، و هذا يصلح لتعقيب النافلة أيضاً.

و أما تسييح فاطمة عليها السلام، فلا شك في صلاحيتها لكل صلاة فريضة أو نافلة، بل هو ذكر الله تعالى، [و] خير الأذكار، يصلح لكل وقت، إلى ما ورد من أنه «من الذكر الكثير الذي قال الله تعالى اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا» (٣) «(٤)». و لما ورد من أنه لو كان ذكر أفضل منه لعلمه صلى الله عليه و آله و سلم فاطمة عليها السلام و جباها به «(٥)»، إلى غير ذلك، و فضائله لا تحصى.

منها ما ورد عن الصادق عليه السلام «أنه» (٦) «في كل يوم في دبر كل صلاة أحب إليّ من صلاة ألف ركعة في كل يوم» (٧). و منها عنه عليه السلام: «إننا نأمر صبياننا بتسييح فاطمة عليها السلام كما نأمرهم بالصلاة، فالزمه، فإنه ما يلزمه عبد فشقى» (٨) إلى غير ذلك.

- (١) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ١١٥.
- (٢) نقل عنه في بحار الأنوار: ٨٣ / ٢٢ الحديث ٢٢، مستدرک الوسائل: ٥ / ٥١ الحديث ٥٣٤٢.
- (٣) الأحزاب (٣٣): ٤١.
- (٤) الكافي: ٢ / ٥٠٠ الحديث ٤، وسائل الشيعة: ٦ / ٤٤١ الحديث ٨٣٩٠.
- (٥) تهذيب الأحكام: ٢ / ١٠٥ الحديث ٣٩٨، وسائل الشيعة: ٦ / ٤٤٥ الحديث ٨٤٠٠.
- (٦) أي: تسييح فاطمة عليها السلام.
- (٧) الكافي: ٣ / ٣٤٣ الحديث ١٥، ثواب الأعمال: ١٩٦، تهذيب الأحكام: ٢ / ١٠٥ الحديث ٣٩٩، وسائل الشيعة: ٦ / ٤٤٣ الحديث ٨٣٩٧.
- (٨) الكافي: ٣ / ٣٤٣ الحديث ١٣، تهذيب الأحكام: ٢ / ١٠٥ الحديث ٣٩٧، وسائل الشيعة: ٦ / ٤٤١ الحديث ٨٣٩١ مع اختلاف يسير.
- مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٣٤

.....

و أما صورته المشهورة، ففي الصحيح عن محمد بن عذافر قال: دخلت مع أبي علي الصادق عليه السلام فسأله أبي عن تسييح فاطمة عليها السلام، فقال: «الله أكبر حتى أحصى أربعاً و ثلاثين مرة، ثم قال: الحمد لله حتى بلغ سبعا و ستين، ثم قال: سبحان الله حتى بلغ مائة» (١)، و مثلها كصحيحة أبي بصير عنه عليه السلام «(٢)».

قوله: (و له الخبر).

و هو الخبر المشهور في سبب نحلة رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إتياء لفاطمة عليها السلام حيث قال: و روى: «أن أمير المؤمنين عليه السلام قال لرجل من بني سعد: أ لا- احدثك عنى و عن فاطمة عليها السلام». إلى أن قال عليه السلام: قال: «أ فلا أعلمكما ما هو خير لكما من الخادم؟ إذا أخذتما منامكما فكبرا أربعاً و ثلاثين تكبيرة، و سبحا ثلاثاً و ثلاثين تسييحة، و احمدتا ثلاثاً و

ثلاثين تحميدة، فأخرجت فاطمة عليها السلام رأسها فقالت: قد رضيت عن الله و عن رسوله صلى الله عليه وآله و سلم» (٣).  
و مثلها صحيحة داود بن فرقد، عن أخيه: أن شهاب بن عبد ربه سألهما أن يسأل الصادق عليه السلام: إن امرأة تفرع في المنام فأمرها بالتكبير أربعاً و ثلاثين، و التسبيح ثلاثاً و ثلاثين، و التحميد كذلك و بدعاء بعد ذلك (٤).  
و جمع بين المتعارضين بأنه للمنام كما قال الصدوق، و لتعقيب الصلاة كما عليه

(١) الكافي: ٣/ ٣٤٢ الحديث ٨، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٠٥ الحديث ٤٠٠، المحاسن: ١/ ١٠٦ الحديث ٨٨، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٤٤ الحديث ٨٣٩٨.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٤٢ الحديث ٩، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٠٦ الحديث ٤٠١، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٤٤ الحديث ٨٣٩٩.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢١١ الحديث ٩٤٧، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٤٤ الحديث ٨٤٠٢، مع اختلاف يسير.

(٤) الكافي: ٢/ ٥٣٦ الحديث ٧، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٥٠ الحديث ٨٤١٣ نقل بالمضمون.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٣٥

.....

المشهور، و ليس بشيء، لكمال الإباء عنه، و لقويته هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام قال: «تسبيح فاطمة الزهراء عليها السلام إذا أخذت مضجعتك فكبر الله أربعاً و ثلاثين، و احمده ثلاثاً و ثلاثين، و سبحه ثلاثاً و ثلاثين» (١).

مع أنه روى الشيخ في باب فضل شهر رمضان عن المفضل بن عمر، عن الصادق عليه السلام - في حديث طويل -: «إذا سلمت في الركعتين سبح تسبيح فاطمة الزهراء عليها السلام و هو: الله أكبر أربعاً و ثلاثين [مرة]، و سبحان الله ثلاثاً و ثلاثين [مرة]، و الحمد لله ثلاثاً و ثلاثين [مرة]، فو الله لو كان شيء أفضل منه لعلمه رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم إياها عليها السلام» (٢).

و ربما جمع بالتخيير بأن الواو لا تفيد الترتيب بخلاف ثم، كما ورد في صحيحة محمد بن عذافر، و في صحيحة أبي بصير السابقتين (٣). و يحمل ما للصدوق على التقية، و هو الأقرب.

و الأولى وصل بعضه ببعض، لما رواه الكليني بسنده عن الصادق عليه السلام: «أنه كان يسبح تسبيح فاطمة عليها السلام فيصليه و لا يقطعه» (٤). و لعله المتبادر من سائر الأخبار.

و يستحب إعادته إذا وقع فيه الشك، لما رواه الكليني أيضا عن الصادق عليه السلام قال: «إذا شككت في تسبيح فاطمة عليها السلام فأعد» (٥)، و حمله في «الوافي» بالإتيان بما يشك فيه (٦)، و هو بعيد لا داعي عليه.

(١) الكافي: ٢/ ٥٣٦ الحديث ٦، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٥٠ الحديث ٨٤١٤.

(٢) تهذيب الأحكام: ٣/ ٦٦ الحديث ٢١٨، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٤٥ الحديث ٨٤٠٠.

(٣) وسائل الشيعة: ٦/ ٤٤٤ الحديث ٨٣٩٨ و ٨٣٩٩.

(٤) الكافي: ٣/ ٣٤٢ الحديث ١٢، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٦٣ الحديث ٨٤٥٢.

(٥) الكافي: ٣/ ٣٤٢ الحديث ١١، وسائل الشيعة: ٦/ ٤٦٤ الحديث ٨٤٥٣.

(٦) الوافي: ٨/ ٧٩٠ ذيل الحديث ٧١٤٠.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٣٦

.....

و يستحبّ كونه سبحةً من تربة الحسين عليه السلام، بل كلّ تسييح، بل يستحبّ اتّخاذها، لما رواه الشيخ بسنده عن الكاظم عليه السلام قال: «لا يستغنى شيعتنا عن أربع: خمره يصلّى عليها، و خاتم يتختم به، و سواك يستاك به، و سبحة من طين قبر الحسين عليه السلام فيها ثلاث و ثلاثون حبة من قلبها ذاكرا كتب الله له بكلّ حبة أربعون حسنة، و إذا قلبها ساهيا يعث بها كتب الله بها عشرون حسنة» (١).

و في توقيع الصاحب عليه السلام إلى الحميري: «ما من شيء من التسييح أفضل من تسييح الرجل بطين القبر، و من فضله أن المسبح ينسى التسييح و يدير السبحة فيكتب له ذلك التسييح» (٢).

و سأل عن السجدة على لوح من طين القبر هل فيه فضل؟ فأجاب: «يجوز ذلك و فيه الفضل» (٣).

قال في «الفاقيه»: و قال الصادق عليه السلام: «و من كانت معه سبحة من طين قبر الحسين عليه السلام كتب مسبحا و إن لم يسبح، و التسييح بالأصابع أفضل منه بغيرها، لأنها مسؤلات يوم القيامة» (٤)، انتهى.

و في «المصباح»: عن الصادق عليه السلام: «من أدار الحجر من تربة الحسين عليه السلام فاستغفر به مرّة واحدة كتب الله له سبعين مرّة، و إن مسك السبحة بيده و لم يسبح بها ففى كلّ حبة منها سبع مرّات» (٥).

- (١) تهذيب الأحكام: ٦/ ٧٥ الحديث ١٤٧، و سائل الشيعة: ١٤/ ٥٣٦ الحديث ١٩٧٧٢ مع اختلاف يسير.
  - (٢) الاحتجاج: ٤٨٩، و سائل الشيعة: ٦/ ٤٥٦ الحديث ٨٤٣٣ مع اختلاف.
  - (٣) الاحتجاج: ٤٨٩، و سائل الشيعة: ٥/ ٣٦٦ الحديث ٦٨٠٧.
  - (٤) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٧٤ ذيل الحديث ٨٢٥.
  - (٥) مصباح المتهجد: ٧٣٥، و سائل الشيعة: ٦/ ٤٥٦ الحديث ٨٤٣٢.
- مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٣٧  
قوله: (كما في الخبر).

و هو رواية الكليني بسنده عن الصادق عليه السلام قال: «من سبّح الله في دبر الفريضة تسييح فاطمة عليها السلام المائة و أتبعها بلا إله إلّا الله غفر له» (١).

و يستحبّ كونه قبل أن يثنى رجله من صلاة الفريضة، لصحيفة ابن سنان عن الصادق عليه السلام: من سبّح كذلك غفر الله له (٢).

- (١) الكافي: ٣/ ٣٤٢ الحديث ٧، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٠٥ الحديث ٣٩٦، و سائل الشيعة: ٦/ ٤٤٠ الحديث ٨٣٨٦ مع اختلاف يسير.
  - (٢) الكافي: ٣/ ٣٤٢ الحديث ٦، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٠٥ الحديث ٣٩٥، و سائل الشيعة: ٦/ ٤٣٩ الحديث ٨٣٨٤ نقل بالمضمون.
- مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٣٩

### ١٧٧- مفتاح [مستحبات حالة التعقيب]

يستحبّ أن يكون جلوسه في التعقيب كجلوسه في التشهد متوركا، مستقبل القبلة، ملازما لمصلاها، مستديما طهارته، مجتنباً كلّ ما يبطل الصلاة أو ينقص ثوابها، فقد روى: أن ما يضرّ بالصلاة يضرّ بالتعقيب (١).

غير منفصل جلوسه له عن جلوسه للتشهد ولو بالصلاة تنفلاً، كما يستفاد من بعض الأخبار «٢»، إلّا في صلاة المغرب فيقدم نافلتها على التعقيب محافظة على الوقت، إلّا تسييح الزهراء عليها السلام للصحيح «٣».

و أن يبدأ فيه بثلاث تكبيرات، رافعا بها كفيه حيال وجهه، مستقبلا بظهرهما وجهه و بطنهما القبلة، واضعا لهما في كل مرة على فخذه أو قريبا منهما.

و في الخبر: إذا سلّمت فارفع يديك بالتكبير ثلاثا «٤».

(١) وسائل الشيعة: ٦/ ٤٥٨ الحديث ٨٤٣٧.

(٢) انظر! وسائل الشيعة: ٦/ ٤٣٧ الباب ٥ من أبواب التعقيب.

(٣) وسائل الشيعة: ٦/ ٤٣٩ الحديث ٨٣٨٤.

(٤) مستدرک الوسائل: ٥/ ٥٢ الحديث ٥٣٤٣.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٤٠

و أن يأتي فيه بالموجبتين، أى سؤال الجنّة و التعوذ من النار، كما في الحسن «١»، و بالأدعية المأثورة «٢»، و قد جمعها جماعة من أصحابنا- شكر الله سعيهم- في كتبهم المعمولة لذلك.

و أن يقرأ خمسين آية بعد الصبح، كما في الصحيح «٣»، و أن يسبح بالتسيحات الأربع عقيب كل فريضة مقصورة ثلاثين مرة جبرا لقصرها، كما في الخبر «٤».

و أن يكبر في الفطر و الأضحى عقيب عدّة صلوات كما مرّ «٥»، مع الخلاف في وجوبه و ندبه، و صورته في الفطر «الله أكبر الله أكبر لا إله إلّا الله و الله أكبر الله أكبر و لله الحمد الله أكبر على ما هدانا» كما في الخبر «٦».

و في الأضحى مختلف فيها، و أصحابها ما في الصحيح، و هو المذكور بزيادة: «الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام و الحمد لله على ما أولانا» «٧» في آخره.

و في الصحيح: «أنه ليس شيء موقت يعنى: [في] الكلام» «٨».

(١) وسائل الشيعة: ٦/ ٤٦٤ الحديث ٨٤٥٦.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦/ ٤٦٩ الباب ٢٤ من أبواب التعقيب.

(٣) راجع! وسائل الشيعة: ٦/ ٤٧٥ الحديث ٨٤٨٠.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦/ ٤٥٣ الباب ١٥ من أبواب التعقيب.

(٥) مفاتيح الشرائع: ١/ ٢٩.

(٦) وسائل الشيعة: ٧/ ٤٥٥ الحديث ٩٨٤٧.

(٧) مصباح المتهجد: ٧٣٥ مع اختلاف يسير.

(٨) وسائل الشيعة: ٧/ ٤٦٥ الحديث ٩٨٧٤.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٤١

**القول في سجود الشكر**

قال الله تعالى وَ اسْجُدْ وَ اقْتَرِبْ «١».

### ١٧٨- مفتاح [موارد سجدة الشكر و فضلها]

يستحب سجدة الشكر عند تجدد النعم، و دفع النقم، بالنص و الإجماع، و الأخبار به مستفيضة «٢»، و فى الصحيح: «من سجد سجدة الشكر و هو متوضئ كتب الله له بها عشر صلوات و محاه عنه عشر خطايا عظام» «٣». و يتأكدان عقب الصلوات، شكرا على التوفيق لأدائها، بالإجماع و النصوص «٤».

(١) العلق (٩٦): ١٩.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ١٨ / ٧ الباب ٧ من أبواب سجدة الشكر.

(٣) وسائل الشيعة: ٥ / ٧ الحديث ٨٥٦٠.

(٤) راجع! وسائل الشيعة: ٥ / ٧ الباب ١ من أبواب سجدة الشكر.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٤٢

منها، الصحيح: «سجدة الشكر واجبة على كل مسلم، تتم بها صلاتك و ترضى بها ربك، و تعجب الملائكة منه، و أن العبد إذا صلى ثم سجد سجدة الشكر فتح الرب الحجاب بين العبد و بين الملائكة، فيقول: يا ملائكتي انظروا إلى عبدى، أدى فرضى و أتم عهدى ثم سجد لى شكرا على ما أنعمت به عليه، ملائكتى ما ذا له؟ فتقول الملائكة: يا ربنا! رحمتك، ثم يقول الرب تعالى: ثم ما ذا له؟ فتقول الملائكة: يا ربنا! جنتك، فيقول الرب تعالى: ثم ما ذا؟ فتقول الملائكة: يا ربنا! كفاية مهمه فيقول الرب: ثم ما ذا؟ فلا يبقى شىء من الخير إلما قالته الملائكة، فيقول الله تعالى: ملائكتى ثم ما ذا؟ فتقول الملائكة: يا ربنا! لا علم لنا، فيقول الله تعالى: لأشكرته كما شكرنى، و اقبل عليه بفضلى و اريه وجهى» «١».

(١) تهذيب الأحكام: ١١٠ / ٢ الحديث ٤١٥، و وسائل الشيعة: ٦ / ٧ الحديث ٨٥٦٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٤٣

قوله: (تتم بها صلاتك).

هذا إشارة إلى ما رواه فى «العيون» عن الرضا عليه السلام أنه قال: «أدنى ما يجزئ من القول فيها: شكرا لله ثلاث مرّات- إلى أن قال عليه السلام- و الشكر موجب للزيادة، فإن كان فى الصلاة تقصير لم يتم بالنوافل تم بهذه السجدة» «١».

و فى رواية المروى عن أبى الحسن عليه السلام: أنه يقول فى سجدة الشكر مائة مرّة:

شكرا شكرا، و إن شئت: عفوا عفوا «٢». و فى «العيون» أيضا هكذا «٣».

و فى رواية رجاء بن أبى الضحّاك: أن الرضا عليه السلام كان يقول فى سجدة الشكر بعد صلاة الظهر مائة مرّة: شكرا شكرا، و بعد صلاة العصر مائة مرّة: عفوا عفوا «٤».

و أمّا كفيّة هذه السجدة فلا شك فى وجوب وضع الجبهة، فهل يكفى هذا، أم يجب أيضا وضع الأعضاء الستة الباقية التى يجب وضعها فى سجدة الفريضة؟

علل في «الذخيرة» الأول بصدق السجدة عليه، و الثاني بأنه المعهود من السجود «٥».

و فيه، أن السجود هنا ليس بمعناه اللغوي، بل بمعناه الشرعي التوقيفي، سواء قلنا بثبوت الحقيقة الشرعية أم لا، و المعنى الشرعي عبادة توقيفية، فقله:

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١/ ٢٥٤ الحديث ٢٧، وسائل الشيعة: ٧/ ٥ الحديث ٨٥٦٢.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٢٦ الحديث ١٨، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢١٨ الحديث ٩٦٩، تهذيب الأحكام: ٢/ ١١١ الحديث ٤١٧، وسائل الشيعة: ٧/ ١٦ الحديث ٨٥٨٦.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١/ ٢٥٣ الحديث ٢٣، وسائل الشيعة: ٧/ ١٦ الحديث ٨٥٨٦.

(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢/ ١٩٤ الحديث ٥، وسائل الشيعة: ٤/ ٥٥ الحديث ٤٤٩٦ مع اختلاف.

(٥) ذخيرة المعاد: ٢٩٧.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٤٤

.....

لصدقه عليه، فيه ما فيه.

و في «المنتهى» عند ما نقل عن أبي حنيفة قوله بكفاية وضع الجبهة في الفريضة، و استدلاله بقوله صلى الله عليه و آله و سلم: «سجد وجهي»، أجاب بأن التخصيص بالذكر لا يدل على نفيه عما عداه، ثم قال: قوله: وضع الجبهة يسمى سجودا، قلنا: ممنوع «١»، انتهى.

و ظاهر الفقهاء القدماء و المتأخرين اتحاد هذه السجدة مع سجدة الصلاة، لأنهم عرّفوا سجدة الصلاة، بل و ربّما نقلوا خلافا، و رروا و حقّقوا و نقّحوا، و بعد الفراغ عن الصلاة حكموا باستحباب هذه السجدة، من دون تعرّض لكون المراد منها ما ذا أصلا، مع أنها عبادة توقيفية بالبدية.

و مع ذلك ربّما استثنوا بعض ما اعتبر في سجدة الصلاة، و تعرّضوا للاستثناء و التفاوت، مثل أن قال الشيخ في «الخلافا»: ليس في سجدة الشكر الافتتاح، و لا تكبيرة السجود، و لا تشهد، و لا تسليم «٢».

و أيضا كلّهم أو جلّهم صرح باستحباب إصاق الصدر، بل البطن أيضا بالأرض، و افتراض الذراعين، و غير ذلك ممّا ذكر المصنّف، و ورد ذلك في الروايات «٣»، و كذا الحال في ذكرها في حالة السجدة.

و بالتأمل في الكلّ يظهر ظهورا تامّا أن البواقي حالها حال سجدة الصلاة، و أنه لو كان فيها تفاوت أيضا لذكروا البتّة، بل كان أولى بالذكر بالنسبة إلى الآداب التي تعرّضوا لها، و يظهر من ذلك أن الظاهر من الأخبار أيضا كذلك.

(١) منتهى المطلب: ٥/ ١٤٥.

(٢) الخلافا: ١/ ٤٣٧ المسألة ١٨٤.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٧/ ١٠ الباب ٣، ١٢ الباب ٤، ١٣ الباب ٥ من أبواب سجدة الشكر.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٤٥

.....

و في صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام: «إن من سجد سجدة الشكر و هو متوضئ كتب الله [له] بها عشر حسنات، و محاسنه عشر خطايا عظام» (١)، فتأمل! و يمكن الفرق بين ما هو داخل في سجدة الفريضة، و ما هو خارج عنها و شرط لصحتها على القول بكون ألفاظ العبادات أسامي للأعم، لكن عرفت ضعفه.

و يمكن الاستدلال ببعض الإطلاقات التي استدلوها بها بسجدة الفريضة، بكون السجدة من حيث هي هي تكون كذلك. مثل صحيحة هشام بن الحكم أنه قال للصادق عليه السلام: أخبرني عما يجوز السجود عليه و عما لا يجوز، قال عليه السلام: «لا يجوز السجود إلّا على الأرض أو ما أنبت الأرض إلّا ما أكل أو لبس»، فقال: جعلت فداك، ما العلة في ذلك؟ قال: «لأنّ السجود خضوع لله عزّ و جلّ فلا ينبغي أن يكون على ما يؤكل و يلبس» (٢).

إلى آخر الحديث. و مرّ في مبحث السجود في الفريضة، إلى غير ذلك. فعلى هذا عند عدم التمكن من شيء ممّا ذكر، حاله حال السجود في الفريضة، و مرّ تفصيله. و كذا الحال في سجدة القرآن، و العزائم الأربع، و المستحبات الأخرى، و لا خلاف بين الأصحاب في وجوب السجدة عند قراءة آية السجدة العزيمه، أو سماعها عند الاستماع، و إنّما الخلاف في السماع الخالي عن الاستماع، و مرّ التحقيق في

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢١٨ الحديث ٩٧١، و سائل الشيعة: ٧/ ٥ الحديث ٨٥٦٠ مع اختلاف يسير.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٧٧ الحديث ٨٤٠، تهذيب الأحكام: ٢/ ٢٣٤ الحديث ٩٢٥، و سائل الشيعة: ٥/ ٣٤٣ الحديث ٦٧٤٠ مع اختلاف.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٤٦

.....

ذلك في مبحث الحيض. و كذا في كون الأقوى عدم اشتراط الطهارة فيها (١).

و يستحب أن يكبر فيها بعد ما يرفع رأسه منها، لصحيحة ابن مسلم عن الباقر عليه السلام قال: «لا يكبر حين يسجد و لكن يكبر حين يرفع رأسه» (٢).

و يستحب أن يأتي بالذكر، لرواية أبي عبيدة الحذاء عن الصادق عليه السلام قال:

«إذا قرأ أحدكم السجدة من العزائم فليقل في سجوده: سجدت لك تعبدا و رقّا لا مستكبرا عن عبادتك و لا مستنكفا و لا مستعظما، بل أنا عبد ذليل خائف مستجير» (٣).

و روى أيضا: أنه يقول في [سجدة] العزائم: «لا إله إلّا الله حقّا، لا إله إلّا الله إيمانا و تصديقا، لا إله إلّا الله عبودية و رقّا سجدت لك يا ربّ تعبدا و رقّا» (٤).

و قيل بتقديم هذا الذكر على السابق، و جعل السابق عقيبه كالتتمه (٥)، و الله يعلم.

و روى: أنه يقول في سجدة اقرأ: «إلهي آمنا بما كفروا، و عرفنا منك ما أنكروا، و أوجبتناك إلى ما دعوا، إلهي العفو العفو» (٦).

و في «الذخيرة»: و المشهور بين الأصحاب أنه يجب قضاء العزيمة مع

(١) راجع! الصفحة: ١٨٩ و ١٩٠ (المجلد الأول) من هذا الكتاب.

(٢) المعتمر: ٢/ ٢٧٤، و سائل الشيعة: ٦/ ٢٤٢ الحديث ٧٨٤٣.

(٣) الكافي: ٣/ ٣٢٨ الحديث ٢٣، و سائل الشيعة: ٦/ ٢٤٥ الحديث ٧٨٥١.



(٤) لاحظ! بحار الأنوار: ١٧٨ / ٨٢.

(٥) لاحظ! من لا يحضره الفقيه: ٢٠١ / ١.

(٦) بحار الأنوار: ١٦٨ / ٨٢ الحديث ٢.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٢٤٧

.....

القوات، و يستحب قضاء غيرها، ذكر ذلك الشيخ و من تبعه «١»، و يوافق صحیح ابن مسلم السابقة «٢». و الظاهر أن مراده منها الصحیح الواردة في أن المعلم يعلم سورة العزيمه، فيعاد عليه مرارا في العقد الواحد، أن عليه أن يسجد كلما سمعها، و عن الذي يعلمه أيضا أن يسجد إذا ذكر «٣»، و فيه تأمل. ثم قال: و في نيّة القضاء أو الأداء قولان، و هل يتعدّد بتعدّد السبب عند تخلّل السجود؟ قال في «الذكرى»: نعم «٤»، لقيام السبب و أصالة عدم التداخل «٥»، انتهى.

(١) المبسوط: ١ / ١١٤، الخلاف: ١ / ٤٣٢ المسألة ١٨١، ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٧٢.

(٢) ذخيرة المعاد: ٢٩٧ و ٢٩٨.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢ / ٢٩٣ الحديث ١١٧٩، وسائل الشيعة: ٦ / ٢٤٥ الحديث ٧٨٥٠.

(٤) ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٧٢.

(٥) ذخيرة المعاد: ٢٩٨.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٢٤٩

### ١٧٩- مفتاح [كيفية سجدة الشكر]

ينبغي أن تكونا بعد التعقيب، بحيث تجعلا خاتمتها، و يتخير في المغرب بين فعلهما بعد الفريضة و النافلة، لورود الرواية بهما جميعا «١»، و في توقيعات القائم عليه السلام: «إنهما بعد الفريضة أفضل» «٢». و أن يطولهما ما استطاع، و يفتش ذراعيه فيهما، و يلصق صدره و بطنه بالأرض، و يعفر جبينه و خديه، أى يضعهما على العفر- بفتحتين- و هو التراب، و بوضع الخدين يتحقق تعدّد السجود هنا. و أن يدعو فيهما بالأدعية المأثورة و الأذكار المنقولة «٣»، و أدناها أن يقول: «شكرا لله» ثلاثا «٤»، و يستحب المبالغة في الدعاء، كل ذلك للنصوص.

(١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦ / ٤٨٩ الباب ٣١ من أبواب التعقيب.

(٢) الاحتجاج للطبرسي: ٢ / ٤٨٧، الوافي: ٨ / ٨٢٤ ذيل الحديث ٧٢٠٠، وسائل الشيعة: ٦ / ٤٩٠، الحديث ٨٥١٤ نقل بالمعنى.

(٣) راجع! وسائل الشيعة: ٧ / ٥ الباب ١، ٨ الباب ٢، ١٣ الباب ٥، ١٥ الباب ٦ من أبواب سجدة الشكر.

(٤) وسائل الشيعة: ٧ / ٥ الحديث ٨٥٦١.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٢٥١

## الباب الزابع (فى اللواحق)

## القول فى الجماعة

## اشارة

قال الله تعالى وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ «١».

## ١٨٠- مفتاح [استجاب الجماعة فى الفرائض]

الجماعة مستحبة فى الفرائض كلها، و يتأكد فى اليومية، بالكتاب «٢» و السنة «٣» و الضرورة من الدين، و فى الصحيح: «الصلاة فى جماعة تفضل على صلاة الفرد بأربع و عشرين درجة، تكون خمسة و عشرين صلاة» «٤».

(١) البقرة (٢): ٤٣.

(٢) البقرة (٢): ٤٣، آل عمران (٣) ٤٣.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨ / ٢٨٥ الباب ١ من أبواب صلاة الجماعة.

(٤) وسائل الشيعة: ٨ / ٢٨٥ الحديث ١٠٦٧٥.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٥٢

وفيه: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: لا صلاة لمن لا يصلى فى المسجد مع المسلمين إلا من علّة» «١».

و قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: «لا غيبة إلا لمن صلى فى بيته و رغب عن جماعتنا، و من رغب عن جماعة المسلمين و جب على المسلمين غيبته و سقطت بينهم عدالته و وجب هجرانه، و إذا رفع إلى إمام المسلمين أنذره و حذّره، فإن حضر جماعة المسلمين فيها و إلا احرق عليه بيته» «٢».

و لا تجب إلا فى الجمعة و العيدين مع الشرائط، بالإجماع و الصحيح «٣»، و لا يجوز فى شىء من النوافل عدا الاستسقاء و العيدين مع اختلال شرائط الوجوب على المشهور، و جوزها الحلبي فى الغدير و رواه «٤».

و ربّما قيل بجوازها فى النافلة مطلقا «٥»، و يدلّ عليه الصحاح «٦».

و يستحبّ الدخول مع المخالفين فى صلاتهم، إلا أنه لا تسقط القراءة فيسر بها و يتقى، كما فى الصحاح «٧».

(١) تهذيب الأحكام: ٦ / ٢٤١ الحديث ٥٩٦، الاستبصار: ٣ / ١٢، الحديث ٣٣، وسائل الشيعة:

٢٧ / ٣٩١ الحديث ٣٢٠٣٢.

(٢) تهذيب الأحكام: ٦ / ٢٤١ الحديث ٥٩٦، الاستبصار: ٣ / ١٢، الحديث ٣٣، وسائل الشيعة:

٢٧ / ٣٩٢ الحديث ٣٢٠٣٣.

(٣) وسائل الشيعة: ٧ / ٢٩٥ الحديث ٩٣٨٢.

(٤) الكافي فى الفقه: ١٦٠.

(٥) لاحظ! شرائع الإسلام: ١/ ١٢٣.

(٦) وسائل الشيعة: ٨/ ٣٣٣ الباب ٢٠ من أبواب صلاة الجماعة.

(٧) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨/ ٣٦٣ الباب ٣٣ من أبواب صلاة الجماعة.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٢٥٣

قوله: (في الفرائض كلها). إلى آخره.

قد عرفت الفرائض و أنها اليوميّة و الجمعة و العيديّة و الآيّة، المؤدّاة منها و المقضيّة.

قال في «المدارك»: و يندرج فيها صلاة الاحتياط، و ركعتا الطواف، و المنذورة، و في استفادة هذا التعميم من الأخبار نظر «١»، انتهى.

نظره رحمه الله إلى ما صرح به مكررا من انصراف الإطلاقات إلى الفرائض اليوميّة، و إلى أنّ العلامة في «المنتهى» قال: قال علماؤنا:

الجماعة مستحبّة في الفرائض، و أشدّها تأكيدا في الخمس، و ليست واجبة إلّا في الجمعة و العيدين مع الشرائط «٢»، انتهى.

و في استفادة اتفاق الفقهاء على النحو الذي ذكره صاحب «المدارك» من فتاويهم لا يخلو عن إشكال.

قال الصدوق في أماليه: من دين الإماميّة الإقرار بأن الجماعة في غير يوم الجمعة من تركها رغبة عنها و عن جماعة المسلمين من غير

علّة، فلا صلاة له «٣»، انتهى.

و في «النهاية»: الاجتماع في صلاة الفرائض كلّها مستحب «٤». إلى آخره، و ظاهر أنّ حال كلام القدماء حال الأخبار.

و في الصحيح عن زرارة و الفضيل قالا: قلنا له: الصلاة في جماعة فريضة

(١) مدارك الأحكام: ٤/ ٣١٠.

(٢) منتهى المطلب: ٦/ ١٦٤.

(٣) أمالي الصدوق: ٥١٣.

(٤) النهاية للشيخ الطوسي: ١١١.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٢٥٤

.....

هي؟ قال: «الصلاة فريضة و ليس الاجتماع بمفروض في الصلوات كلّها، و لكنّها سنّة، من تركها رغبة عنها و عن جماعة المؤمنين من

غير علّة فلا صلاة له» «١». إلى غير ذلك، فلم يحكم بدخول صلاة الاحتياط و نحوها في المجمع عليه بين الأصحاب، و عدم استفادة

الدخول ممّا ورد في الخبر.

و لعلّ المتبادر هو الفرض بالأصالة، لا من جهة الفريضة على تقدير نقصانها واقعا، و على تقدير عدم النقصان تكون نافلة واقعا، و أنّه

لهذا رعى الشارع حال الفريضة و النافلة جميعا بقدر اليسير، كما سيجيء في صلاة الاحتياط.

و ستعرف حال الجماعة في مطلق النافلة، و كذلك الحال في المنذورة، لأنّها ليست إلّا النافلة التي وجبت بالندر، فهي نافلة واقعا تعلق

بها الوجوب من جهة النذر، فلذا يصحّ الجلوس فيها لو نذرت كذلك مع احتمالها مطلقا، كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

و أمّا صلاة الطواف، فلعلّ الجماعة في فرضها خلاف الاحتياط كالمنذورة و صلاة الاحتياط، لأنّ الرسول صلى الله عليه و آله و سلّم

صلاها جزما، و الأصحاب و غيرهم كانوا في غاية الكثرة حاضرين في المسجد في غاية الالتزام في الصلاة معه جماعة، فلو صدرت

الجماعة العظيمة لاشتتهار اشتهاه الشمس، و كذلك الحال في الأئمة عليهم السّلام في الجملة، و لم يعهد عنهم من ذلك أثر، فتأمل!

قوله: (و فيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم). إلى آخره.  
ظاهر ذلك وجوب الجماعة، و لم يقل به أحد منا سوى في الجمعة والعيدين.

(١) الكافي: ٣/ ٣٧٢ الحديث ٦، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٤ الحديث ٨٣، وسائل الشيعة: ٨/ ٢٨٥ الحديث ١٠٦٧٦.  
مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٥٥

.....

نعم، جماعة كثيرة من العامة قالوا بالوجوب في الخمس «١»، حتى أن جماعة كثيرة منهم قالوا بالوجوب على الأعيان «٢»، بل قال بعض الحنابلة: إنها شرط لو أخل بها بطلت الصلاة «٣».

فعلى هذا، ظهر كون ما ذكره المصنف وأمثاله واردا مورد التقيّة، أو محمولا على غاية المبالغة، أو أن يكون الترك رغبة عنها وعن جماعة المسلمين، كما يستفاد من صحيحة زرارة والفضيل «٤»، ورواية ابن أبي يعفور المروية في «التهذيب» «٥»، و صحيحة ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «إن أناسا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبطؤوا عن الصلاة في المسجد، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ليوشك قوم يدعون الصلاة في المسجد أن نأمر بحطب [فيوضع على أبوابهم فتوقد عليهم نار] فتحرق [عليهم] بيوتهم» «٦».

مع أن ترك الجماعة مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من دون عذر أصلا من خلال النفاق ظاهرا، و يدل على ذلك أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم البتة، فكيف بمجرد ترك الجماعة تبطل جميع صلاته؟ حيث قال عليه السلام: «لا صلاة له»، فتأمل جدا! و يؤيده التقيّة، لأن العامة رووا كذلك، و جعلوه دليلا على الوجوب.

و في «المنتهى» حمل على المبالغة في الاستحباب، و استشهد بأنه لم يحرق بيت أحد من المتخلفين، بل اكتفى بالتهديد «٧»، مع أنها مخالفة للقرآن قال الله تعالى:

(١) عمدة القارى: ٥/ ١٥٩.

(٢) عمدة القارى: ٥/ ١٥٩، نيل الأوطار: ٣/ ١٥١.

(٣) نيل الأوطار: ٣/ ١٥١.

(٤) مرّ آنفا.

(٥) تهذيب الأحكام: ٦/ ٢٤١ الحديث ٥٩٦.

(٦) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٥ الحديث ٨٧، وسائل الشيعة: ٨/ ٢٩٣ الحديث ١٠٧٠٣.

(٧) منتهى المطلب: ٦/ ١٦٨.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٥٦

.....

إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ «١» الآية. هدّد سبحانه بهذا التهديد الشديد، و الوعيد الأكيد، في غيبة المؤمن و إظهار عيبه، و إن صدر منه ذنب عظيم على ما يظهر من الأخبار، فكيف يجوز غيبته، و إشاعة فواحشه بمجرد ترك مستحب؟ إذ لا شك في أنه تعالى رخص ترك المستحب، و أذن فيه مطلقا.

فإذا كان الترك من جهة الإذن و الرخصة، فكيف استحل ما حرمه في الآيات «٢»، و ثبت تحريمه من الأخبار المتواترة أيضا و عن إجماع المسلمين و الشيعة، سيما مع ما ورد فيها من التهديدات البالغة، و المؤاخذات الشديدة، و العقابات العظيمة؟ و لا شك في أن أغلب ما يصدر من الترك إنما هو من جهة عدم تحريمه و وقوع الرخصة من الله تعالى و رسوله صلى الله عليه و آله و سلم و الأئمة عليهم السلام في الترك بلا- شك و لا- شبهة، بل كثيرا ما يترك من جهة الشبهة في إمام الجماعة، و فتاوى المشهور من الفقهاء بأن العدالة المشتركة في إمام الجماعة هي الملكة، بل ربما كان موانع اخر أيضا. فكيف يحلل الجاهل من أئمة الجماعة- على ما نشاهد الناس- غيبة المؤمن و إشاعه فواحشه بمجرد ترك ما هو مستحب بالضرورة من مذهب الشيعة، و الاستفادة من أخبارهم، بل و ربما يوجب عليهم غيبته، و هتك ستره، و إشاعه فاحشته. هذا حال هؤلاء الجهال، و أما الصلحاء و المتدينون، فأكثرهم محرومون من فيض صلاة الجماعة، من جهة أن الشيطان جعل في نظرهم أن ترك صلاة الجماعة احتياط منهم في الدين، إذ ربما كان الإمام لا يكون عادلا، و لعل الأمر الذي صدر منه فسق، أو مناف المروءة.

(١) النور (٢٤): ١٩.

(٢) الحجرات (٤٩): ١٢، الهزعة (١٠٤): ١.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٥٧

.....

مع أن أصحاب الرسول صلى الله عليه و آله و سلم مع غاية شدة اعتقادهم بكونه صلى الله عليه و آله و سلم رسولهم و خاتم النبيين، و نهاية بذل أموالهم بل و دمائهم في إعلاء دينه، كانوا يتهمون به بخلاف العدالة، بل عامة الخلق يتهمون الله تعالى في العدل، نعوذ بالله من أمثال ذلك، كما أن كثيرا من الناس لا يراعون في الإمام العدالة أصلا، عصمنا الله تعالى من خلاف رضاه بمحمد و آله صلوات الله عليهم. قوله: (و لا يجوز). إلى آخره.

قال في «المنتهى»: إنه مذهب علمائنا أجمع، خلافا لبعض الجمهور، فظهر منه عدم ذهاب شاذ منا إلى الخلاف «١». ثم استدلل عليه بروايتين من طريق العامة أحدهما: أنه جاء رجال يصلون بصلاة النبي صلى الله عليه و آله و سلم فخرج مغضبا، أمرهم أن يصلوا النوافل في بيوتهم «٢». و الاخرى عنه صلى الله عليه و آله و سلم أيضا أنه قال: «خير الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» «٣». قلت: ورد صحاح من طرقنا «٤» موافقة للأولى و مصدقة لها، و الثانية مجمع عليها بين الشيعة. ثم استدلل من طرق الخاصة بصحيفة زرارة و ابن مسلم و الفضيل عن الصادقين عليهما السلام: أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: إن الصلاة بالليل في شهر رمضان نافلة في جماعة بدعة «٥».

(١) منتهى المطلب: ١٧١ / ٦.

(٢) المصنف لابن أبي شيبة: ٢ / ١٤٨ الحديث ١، المعجم الكبير: ٥ / ١٤٤ الحديث ٤٨٩٢.

(٣) المصنف لابن أبي شيبة: ٢ / ١٤٨ الحديث ١، المعجم الكبير: ٥ / ١٤٤ الحديث ٤٨٩٢.

(٤) وسائل الشيعة: ٨ / ٤٥ الباب ١٠ من أبواب نافلة شهر رمضان.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٨٧ الحديث ٣٩٤، تهذيب الأحكام: ٣/ ٦٩ الحديث ٢٦٦، الاستبصار:

١/ ٤٦٧ الحديث ١٨٠٧، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٥ الحديث ١٠٠٦٢.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٥٨

.....

و عن إسحاق بن عمار عن الكاظم عليه السلام، و سماعة بن مهران عن الصادق عليه السلام:

«إنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ قَالَ فِي نَافِلَةٍ رَمَضَانَ: أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ نَافِلَةٌ وَ لَنْ نَجْتَمِعَ لِلنَّافِلَةِ» إِلَى أَنْ قَالَ: «وَ اعْلَمُوا! أَنَّهُ لَا جَمَاعَةَ فِي نَافِلَةٍ» (١) «٢».

و السند منجبر بالشهرة العظيمة، و الإجماع المنقول، بل الواقعي، لأنَّ النافلة أعم الأشياء بلوى، و أكثرها حاجة إليها، فلو كانت الجماعة لها مطلوبة شرعا، لشاعت في الأعصار و الأمصار، لا أن يكون الأمر بالعكس فتوى و عملا.

و ممَّا يجبره الصحيح المذكور و غيره ممَّا استعرف، و أنَّ الجماعة عبادة توقيفية، و يترتب عليها آثار شرعية، و أحكام فرعية، ما لم يثبت واحد منها لم يمكن الحكم به، و كون الأصل عدمه، فما ظنك بمجموع الآثار، مثل عدم قراءة المأموم و غير ذلك، فما لم يثبت من دليل شرعي، فالأصل عدم ترتب أثر من الآثار الشرعية عليه، و منها الثواب المرعي، و العبادة المخترعة بدعة بلا ريب. و المطلقات يتبادر منها الفرائض، بل الفرائض اليومية، كما اعترف به في «المدارك».

فما اعترض به على الاستدلال بالروايتين بأنَّ الصحيحة لا عموم فيها، و الضعيفة ضعيفة «٣». فيه ما فيه، لما عرفت، و لأنَّ الصحيحة تبطل مذهب الخصم فيصح المشهور، لعدم قول بالفصل.

مع أنَّ الرواية الثانية على ما رويت في «التهذيب» هكذا: علي بن حاتم، عن أحمد بن علي، عن محمد بن عبد الجبار، عن محمد بن سليمان قال: إنَّ عدَّة من أصحابنا أجمعوا على هذا الحديث، منهم: يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن

(١) تهذيب الأحكام: ٣/ ٦٤٤ الحديث ٢١٧، الاستبصار: ١/ ٤٦٤ الحديث ١٨٠١، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٢ الحديث ١٠٠٤٠.

(٢) منتهى المطلب: ٦/ ١٧١.

(٣) لاحظ! مدارك الأحكام: ٤/ ٣١٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٥٩

.....

سنان، عن الصادق عليه السلام، و صباح الحداء، عن إسحاق بن عمار، عن الكاظم عليه السلام، و سماعة بن مهران عن الصادق عليه السلام.

قال محمد بن سليمان: و سألت الرضا عليه السلام عن هذا الحديث فأخبرني به، و قال هؤلاء جميعا: سألتنا عن الصلاة في شهر رمضان. إلى أن قال عليه السلام: «أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ نَافِلَةٌ، وَ لَنْ نَجْتَمِعَ لِلنَّافِلَةِ» - إلى أن قال: - و اعلموا أنَّه لا جماعة في نافلة «١» الحديث، و هو طويل.

و أحمد بن علي المذكور هو القزويني ثقة يروي عنه علي بن حاتم الثقة الجليل، فلا غبار إلَّا من جهة محمد بن سليمان.

و في «النجاشي»: له كتاب رواه عنه أحمد بن محمد «٢»، و الظاهر أنَّه ابن عيسى، و هو الذي أخرج عن قم من روى عن الضعفاء و المراسيل و المجاهيل، و أخرج عنها الغلاة أيضا «٣» و الطعن فيه بالعلو «٤»، فتأمل! و روى في كتاب «الخصال» في باب شرائع الدين

عن الأعمش عن الصادق عليه السّلام، و هي أحكام كثيرة كلّها على وفق الصواب، و الظاهر كونها حجّة معتبرة عند الصدوق رحمه الله، و منها: و لا يصلّي التطوّع في جماعة، لأنّ ذلك بدعة، و كلّ بدعة ضلالة و كلّ ضلالة في النار «٥».

و روى في «عيون الأخبار» بسنده عن الفضل بن شاذان، عن الرضا عليه السّلام في

- (١) تهذيب الأحكام: ٣/ ٦٤ الحديث ٢١٧، الاستبصار: ١/ ٤٦٤ الحديث ١٨٠١، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٢ الحديث ١٠٠٤٠.
- (٢) رجال النجاشي: ٣٦٥ الرقم ٩٨٧.
- (٣) رجال النجاشي: ١٨٥ الرقم ٤٩٠، خلاصة الرجال للحلي: ١٤، جامع الرواة: ١/ ٦٣ و ٣٩٣.
- (٤) نقد الرجال: ٣١٥، جامع الرواة: ٢/ ١٢٠، تعليقات على منهج المقال: ٢٩٧.
- (٥) الخصال: ٦٠٦ الحديث ٩، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٣٥ الحديث ١٠٨٢٩.
- مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٦٠
- .....

كتابه إلى المأمون قال: «لا يجوز أن يصلّي التطوّع في جماعة، لأنّ ذلك بدعة، و كلّ بدعة ضلالة، و كلّ ضلالة سبيلها إلى النار» «١».

قوله: (عدا الاستسقاء).

قد مرّ الكلام في الكلّ «٢».

قوله: (و جوزها الحلبي). إلى آخره.

نقل في «التذكرة» عن أبي الصلاح أنّه روى استحباب الجماعة فيها «٣»، و لم نقف على ما ذكره.

و في «المدارك» - بعد أن نقل الصحاح السابقة في استحباب الجماعة مطلقا في النافلة - قال: و من هنا يظهر أنّ ما ذهب إليه بعض الأصحاب من استحباب الجماعة في صلاة الغدير جيّد، و إن لم يرد فيها نصّ على الخصوص «٤». ثمّ نقل عن «التذكرة» ما نقلنا عنه.

و نظره رحمه الله إلى أنّ القائل بالاستحباب غير منحصر في أبي الصلاح، قال به من جهة الرواية لا من العمومات، بخلاف غيره، إذ لعلّه قال به من جهة العمومات.

مع أنّ قولهم: جيّد، و إن كان من خصوص رواية، و عدم الانحصار فيه ظاهر، حتّى أنّه نقل أنّ المفيد صلّاها جماعة بالوف من الناس في بطن بغداد، و في

- (١) عيون أخبار الرضا عليه السّلام: ٢/ ١٣١، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٣٥ الحديث ١٠٨٣٠.
- (٢) راجع! الصفحة: ٣٣ و ٣٤ و ٨٣ و ٣٧٢ (المجلد الثاني) من هذا الكتاب.
- (٣) تذكرة الفقهاء: ٢/ ٢٨٥ المسألة ٢٠.
- (٤) مدارك الأحكام: ٤/ ٣١٦.
- مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٦١
- .....

الميدان المشهور، و العامّة نقلوا أنّهم ضربوا الكوس حينئذ و شتّعوا عليهم «١».

فظهر من ذلك أنّ ما رواه الحلبي كان معتبرا عندهم غير متأملين فيه، إلى أنّ ارتكبوها في بطن بغداد بالجماعة المذكورين بالنحو

المذكور، مع أنهم أفتوا بالمنع، حتى ادعى العلامة إجماعهم على المنع، فيما سوى الاستسقاء والعيدين على ما ذكر «٢»، و لم يعهد منهم في نافلة أصلا سوى ما ذكر، و لم يحكم واحد منهم بالاستحباب في مطلق النوافل، بل من غير خصوصية المستثنيات. قوله: (و يدلّ عليه الصحاح).

هي صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «صلّ بأهلك في رمضان الفريضة و النافلة» «٣». و صحيحة هشام عن الصادق عليه السلام: أن المرأة تؤمّ النساء في النافلة دون الفريضة «٤»، و صحيحة الحلبي «٥»، و سليمان بن خالد مثله «٦».

وفيه، أن الأولى محمولة على التقية قطعاً، لكون شعار العامية الجماعة في نافلة شهر رمضان، و كون ذلك من بدع الثاني أشهر من الشمس، و أن

(١) لم نعتز عليه في مظانه.

(٢) راجع! الصفحة: ٢٥٧ من هذا الكتاب.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٦٧ الحديث ٧٦٢، و سائل الشيعة: ٥/ ٤٠٨ الحديث ١٠٨٣٩ ط. ق.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٩ الحديث ١١٧٦، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٠٥ الحديث ٤٨٧، و سائل الشيعة: ٨/ ٣٣٣ الحديث ١٠٨٢٥ نقل بالمضمون.

(٥) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٦٨ الحديث ٧٦٥، الاستبصار: ١/ ٤٢٧ الحديث ١٦٤٧، و سائل الشيعة:

٨/ ٣٣٦ الحديث ١٠٨٣٣.

(٦) الكافي: ٣/ ٣٧٦ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٦٩ الحديث ٧٦٨، الاستبصار: ١/ ٤٢٦ الحديث ١٦٤٦، و سائل الشيعة: ٨/ ٣٣٦ الحديث ١٠٨٣٦.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٦٢

.....

أمير المؤمنين عليه السلام لما منع عن ذلك في أيام خلافته في الكوفة و صاح أهلها:

وا عمراه!! إلى أن سمع أمير المؤمنين عليه السلام ذلك، فلمّا رأى ذلك تركهم على حالهم و رفع المنع عنهم «١»، و لذا صار شعار الشيعة تركها.

و في صحيحة الفضلاء أنهم سألوا الباقر [و الصادق عليهما السلام] عن نافلة ليالى شهر رمضان فقالا: «إنّ النبي صلى الله عليه و آله و سلّم خرج في أول ليلة من شهر رمضان كما كان يصلى فاصطفّ الناس خلفه فهرب منهم إلى بيته و تركهم، ففعلوا ذلك ثلاث ليال فقام على منبره فحمد الله و أثنى عليه فقال: أيها الناس! إنّ الصلاة [بالليل] في شهر رمضان [من] النافلة في جماعة بدعة. إلى أن قال: و كلّ بدعة ضلالة و كلّ ضلالة سبيلها إلى النار» «٢».

و قريب منها صحيحة الباق و عبيد بن زرارة عن الصادق عليه السلام «٣»، إلى غير ذلك من الأخبار، منها ما مرّ عند شرح قوله: (و لا يجوز). إلى آخره «٤».

و أمّا حكاية منع أمير المؤمنين عليه السلام و صياح الناس: وا عمراه!! فقد رواها عمّار في الموثّق «٥».

و بالجملة، لا شكّ في فساد العمل بما هو ظاهر صحيحة عبد الرحمن، و يمكن أن يكون المراد غير الجماعة الشرعية.



- (١) تهذيب الأحكام: ٣/ ٧٠ الحديث ٢٢٧، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٦ الحديث ١٠٠٦٣.
- (٢) من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٨٧ الحديث ٣٩٤، تهذيب الأحكام: ٣/ ٦٩ الحديث ٢٢٦، الاستبصار: ١/ ٤٦٧ الحديث ١٨٠٧، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٥ الحديث ١٠٠٦٢.
- (٣) الكافي: ٤/ ١٥٤ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ٣/ ٦١ الحديث ٢٠٨، الاستبصار: ١/ ٤٦١ الحديث ١٧٩٢، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٦ الحديث ١٠٠٦٤.
- (٤) راجع! الصفحة: ٢٥٧-٢٦٠ من هذا الكتاب.
- (٥) تهذيب الأحكام: ٣/ ٧٠ الحديث ٢٢٧، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٦ الحديث ١٠٠٦٣.
- مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٦٣
- .....

و أما الصحيحتان الأخيرتان، فغاية ما يظهر منهما الجواز في النافلة في الجملة، لا كل نافلة، فلعن المراد الإمامة في صلاة العيدين، و تمام التحقيق سيجيء إن شاء الله.

قوله: (و يستحب الدخول). إلى آخره.

الأخبار في ذلك كثيرة، في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال: «من صلى معهم في الصف الأول كان كمن صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» (١).

و في آخر: «كمن صلى خلفه صلى الله عليه وآله وسلم في الصف الأول» (٢).

و في آخر: «من أتى مسجدا من مساجدهم فصلّى معهم خرج بحسناتهم» (٣).

و في آخر: «فيخلف عليهم ذنوبه و يخرج بحسناتهم» (٤).

و في آخر: «المصلّي معهم في الصف الأول كالشاهر سيفه في سبيل الله» (٥).

و في آخر: «خالقوا الناس بأخلاقهم، صلّوا في مساجدهم، و عودوا مرضاهم، و اشهدوا جنازتهم، و إن استطعتم أن تكونوا الأئمة و المؤذنين فافعلوا فإنكم إذا فعلتم ذلك قالوا: هؤلاء الجعفرية، رحم الله جعفرا ما كان أحسن ما يؤدّب أصحابه، و إذا تركتم ذلك قالوا: هؤلاء الجعفرية» [فعل الله بجعفر، ما كان

- (١) الكافي: ٣/ ٣٨٠ الحديث ٦، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٠٠ الحديث ١٠٧٢٠.
- (٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٠ الحديث ١١٢٦، أمالي الصدوق: ٣٠٠ الحديث ١٤، وسائل الشيعة: ٨/ ٢٩٩ الحديث ١٠٧١٧.
- (٣) الكافي: ٣/ ٣٨٠ الحديث ٨، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦٥ الحديث ١٢٠٩، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٧٠ الحديث ٧٧٨، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٠٤ الحديث ١٠٧٣٦ نقل بالمضمون.
- (٤) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٧٣ الحديث ٧٨٩، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٠٣ الحديث ١٠٧٣٣.
- (٥) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٧٧ الحديث ٨٠٩، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٠١ الحديث ١٠٧٢٣.
- مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٦٤
- .....

أسوأ ما يؤدّب أصحابه» (١). إلى غير ذلك.

قوله: (إلا أنه). إلى آخره.

لا تأمل في عدم السقوط، لأن الصلاة لا تفتح بغير القراءة، كما عرفت في مبحثها، و الاقتداء ليس بحقيقي، لعدم عدالة الإمام، فتقرأ سرا تقيّة.

و في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال: «إذا صليت خلف إمام لا تقتدى به فاقراً خلفه، سمعت قراءة ته أ و لم تسمع» (٢).

و في الصحيح الآخر، عن الكاظم عليه السلام: «اقرأ لنفسك، و إن لم تسمع نفسك فلا بأس» (٣).

و في خبر آخر: أجزأ الحمد وحدها إذا عجلوا فما يمكن من قراءة غيره» (٤).

لكن الأولى و الأحوط تحصيل قراءة السورة بالتعجيل في الدخول في الصلاة، و إن كان قبل دخول إمامهم إن أمكنه ذلك بحيث لا يفهمون، و إلّا فالتعجيل في القراءة، و اختيار سورة «إنّا أعطيناك» و نحوها، و إن غفل عن ذلك و قرأ أطول، أو اتفق التعجيل بحيث لا يمكنه إتمام القصيرة قرأ ما تيسر من السورة، لأن الميسور لا يسقط بالمعسور» (٥).

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٥١ الحديث ١١٢٩، و سائل الشيعة: ٨ / ٤٣٠ الحديث ١١٠٩٢.

(٢) الكافي: ٣ / ٣٧٣ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ٣ / ٣٥ الحديث ١٢٥، الاستبصار: ١ / ٤٢٩ الحديث ١٦٥٨، و سائل الشيعة: ٨ / ٣٦٦ الحديث ١٠٩١٩.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣ / ٣٦ الحديث ١٢٩، الاستبصار: ١ / ٤٣٠ الحديث ١٦٦٣، و سائل الشيعة:

٨ / ٣٦٣ الحديث ١٠٩١١.

(٤) تهذيب الأحكام: ٣ / ٣٧ الحديث ١٣٢، الاستبصار: ١ / ٤٣١ الحديث ١٦٦٥، و سائل الشيعة:

٨ / ٣٦٥ الحديث ١٠٩١٦ نقل بالمعنى.

(٥) لاحظ! عوالي اللآلي: ٤ / ٥٨ الحديث ٢٠٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٦٥

.....

و إن اتفق فراغه قبل الإمام سبّح إلى أن يركع، كما ورد هذا أيضا «١»، و ورد أيضا الأذان و الإقامة خلف كل من يقرأ خلفه «٢».

لكن لا بدّ من الاحتياط التام في الإخفاء فيهما، و في القراءة و القنوت، بحيث لا يطلع أحد منهم بوجه من الوجوه المنافية للتقيّة.

و مع ذلك لا بدّ من اتّساع الوقت لهما، فلو لم يتمكّن منهما اكتفى بقول: قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر، الله أكبر، لا

إله إلا الله. و إن لم يتمكّن من ذلك أيضا تركه أيضا، و إن تمكّن منهما أو واحد منهما، لكن يخاف فوت وقت القراءة ترك الأذان.

و إن خاف من إتيان الإقامة ذلك تركها أيضا، مكتفيا بما ذكرنا من قول: قد قامت الصلاة، و إن خاف من هذا أيضا تركه أيضا.

و بالجملة، القراءة واجبة، و الأذان سنّة، بل الإقامة أيضا، إلّا أنّها قريبة إلى الوجوب، كما عرفت في موضعه.

و الأخبار الواردة في عدم وجوب القراءة خلفهم إذا جهروا بالقراءة، و أنّه يجب عليه حينئذ إنصاته، و استماع قراءتهم، و احتساب

ذلك مكان قراءته، محمولة على التقيّة و الاتّقاء، إذ ربّما برز من العوام شيء من القراءة في ذلك المقام، كما هو ظاهر، و جميع ما

ذكر ظاهر من الأخبار و الآثار.

و لو تمكّن من أن يصلّي قبلهم خفيّة، ثم يخرج فيصلّي معهم، فهو أحسن و أحسن، كما ورد في الأخبار «٣»، بل ربّما كان واجبا، لأنّ

رفع اليد عن الواجب مع

(١) الكافي: ٣/ ٣٧٣ الحديث ٣، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٠ الحديث ١٠٩٢٩ نقل بالمعنى.

(٢) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٧٦ الحديث ٨٠٧، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٦٣ الحديث ١٠٩١٢.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨/ ٣٠٢ الباب ٦ من أبواب صلاة الجماعة.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٦٦

.....

التمكّن منه باطل، إلّا أن يستلزم ذلك حرجا، أو يخاف من بروز ذلك، لعدم وثوقه بعدم الإبراز، أو لعدم تمامية وثوقه به، والله يعلم. واعلم! إنه ربّما كانت الصلاة معهم تخالف التقيّة، وتركها أنسب إلى التقيّة، كما هو الحال في زماننا في بلادنا، أن من ترك الصلاة معهم و هجرهم بالمرّة، و لم يخالط معهم بالكليّة، أسلم حالا ممّن يصلّى معهم، فإنّهم يحتسبون عن أحواله إلى أن يظهر عليهم حاله و لو بالغ في التقيّة غاية المبالغة، كما أنّهم قتلوا شخصا، بل و أزيد كانت صلاتهم في جميع الأوقات خلفهم و في غاية المبالغة في التقيّة كان سلوكهم، و لذا ورد أنّ الإنسان أبصر بنفسه في معرفة التقيّة، و الحوالة فيها صارت إلى معرفته بنفسه.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٦٧

## ١٨١- مفتاح [ما يشترط في إمام الجماعة]

### إشارة

أقلّ ما تنعقد الجماعة باثنين أحدهما الإمام، بلا خلاف للمعتبرة «١»، و يشترط أن يكون الإمام مكلفا على المشهور، خلافا ل «الخلاف» «٢»، فجوّز إمامة المراهق المميّز العاقل، للخبر «٣»، و هو معارض بمثله «٤». و في الموثّق: «لا بأس بالغلام الذي لم يبلغ الحلم أن يؤمّ القوم» «٥». و أن يكون ذكرا إذا كان المأمومون ذكرا أو ذكرانا و إناثا بالإجماع، و أمّا إذا كنّ جميعا إناثا فجاز إمامة المرأة على المشهور للأخبار «٦»، خلافا للسيد و الإسكافي «٧» و الجعفي «٨» فلم يجوّزوا إمامتها مطلقا، و اختاره في «المختلف» «٩»،

(١) وسائل الشيعة: ٨/ ٢٩٦ الحديث ١٠٧٠٩.

(٢) الخلاف: ١/ ٥٥٣ المسألة ٢٩٥، المبسوط: ١/ ١٥٤.

(٣) وسائل الشيعة: ٨/ ٣٢٣ الحديث ١٠٧٩٠.

(٤) وسائل الشيعة: ٨/ ٣٢٢ الحديث ١٠٧٨٩.

(٥) وسائل الشيعة: ٨/ ٣٢١ الحديث ١٠٧٨٥.

(٦) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨/ ٣٣٣، الباب ٢٠ من أبواب صلاة الجماعة.

(٧) نقل عنهما في مختلف الشيعة: ٣/ ٥٩.

(٨) نقل عنه في ذكرى الشيعة: ٤/ ٣٧٦.

(٩) مختلف الشيعة: ٣/ ٥٩ و ٦٠.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٦٨

للصاح: «تؤمهن في النافلة، أما المكتوبة فلا» (١). و حملت على الكراهة. و أن يكون مؤمنا، عادلا، طاهر المولد، سالما من الجذام و البرص و الحد الشرعى و الأعرابية، وفاقا لجماعة من القدماء (٢) للمعتبرة (٣)، و المشهور كراهة الأربعة الأخيرة، لأخبار تدل على الجواز (٤). نعم، يجوز إمامتهم بمثلهم، كما اختاره المحقق في الأعرابي (٥) و دل عليه النص (٦)، و أفتى بعضهم فى المجذوم و الأبرص (٧). و قد مرّ تحقيق ما يثبت به الإيمان و العدالة و طهارة المولد (٨). و أن لا يكون ملحنا فى قراءته، و المأموم ليس كذلك على المشهور، و فيه قول آخر ضعيف (٩). و أن لا يكون قاعدا و المأموم قائم، بالنص (١٠) و الإجماع. و أن لا يكون بينهما حائل يمنع المشاهدة على المشهور، للإجماع

(١) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٣٦ الحديث ١٠٨٣٣ و ١٠٨٣٦.

(٢) رسائل الشريف المرتضى: ٣ / ٣٩، المقنع: ١١٥ - ١١٨، غنية النزوع: ٨٨، المبسوط: ١ / ١٥٥، الخلاف: ١ / ٥٦١ المسألة ٣١٢.

(٣) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٢٥ الحديث ١٠٧٩٦.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨ / ٣٢٣ الباب ١٥ من أبواب صلاة الجماعة.

(٥) المعتبر: ٢ / ٤٤٣.

(٦) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٢٥ الحديث ١٠٧٩٧.

(٧) المهذب: ١ / ٨٠، غنية النزوع: ٨٨.

(٨) مفاتيح الشرائع: ١ / ١٨.

(٩) المبسوط: ١ / ١٥٣.

(١٠) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨ / ٣٤٥ الباب ٢٥ من أبواب صلاة الجماعة.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٢٦٩

و الصحيح (١)، إلّا إذا كان المأموم امرأة و الإمام رجلا على المشهور للموثق (٢).

و فى الصحيح: «لا أرى بالوقوف بين الأساطين بأسا» (٣).

و أن لا يكون المأموم بعيدا عن الإمام أو الصف الذى يتقدمه بما يزيد عن قدر التخطى، وفاقا للحلبى (٤) و السيد ابن زهرة (٥)،

للصحيح: «إن صلى قوم و بينهم و بين الإمام ما لا يتخطى فليس ذلك الإمام لهم بإمام، و أى صف كان أهله يصلون بصلاة إمام و

بينهم و بين الصف الذى يتقدمهم قدر ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاة» (٦).

و اقتصر الأكثر على التباعد الزائد على المعتاد، فجوزوا ما دونه و إن كان أكثر من التخطى، و حملوا الرواية على الاستحباب (٧)، أو

أن المراد ما لا يتخطى من الحائل لا المسافة. و هو كما ترى، مع أنه لا ضرورة داعية إلى التأويل.

و قيل: ينبغى للبعيد عن الصفوف أن لا يحرم بالصلاة حتى يحرم قبله من المتقدم من يزول معه التباعد (٨).

(١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨ / ٤٠٧ الباب ٥٩ من أبواب صلاة الجماعة.

(٢) وسائل الشيعة: ٨ / ٤٠٩ الحديث ١١٠٣٦.

(٣) وسائل الشيعة: ٨ / ٤٠٨ الحديث ١١٠٣٤.

(٤) الكافي فى الفقه: ١٤٤.

(٥) غنية النزوع: ٨٨ و ٨٩.

(٦) وسائل الشيعة: ٨ / ٤١٠ الحديث ١١٠٣٩.

(٧) المبسوط: ١ / ١٥٦، المعبر: ٢ / ٤١٩، منتهى المطلب: ٦ / ١٧٨ و ١٧٩.

(٨) مدارك الأحكام: ٤ / ٣٢٢ و ٣٢٣.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٧١

قوله: (أقل). إلى آخره.

أقول: في «الكافي» و «التهذيب» بسندهما عن الباقر عليه السلام قال: «إنّ الجهنى قال: يا رسول الله! أكون في البادية و معى أهلى و ولدى و غلمتى، فاؤذن و اقيم و اصلى بهم، أ فجماعة نحن؟ فقال: نعم، فقال: إنّ الغلمة يتبعون القطر و أبقى أنا و أهلى و ولدى فاؤذن و اقيم و اصلى بهم، أ فجماعة نحن؟ فقال: نعم، فقال: إنّ ولدى يتفرقون فى الماشية فأبقى أنا و أهلى فاؤذن و اقيم و اصلى بهم، أ فجماعة نحن؟

فقال: نعم، فقال: إنّ المرأة تذهب فى مصلحتها فأبقى وحدى فاؤذن و اقيم، أ فجماعة أنا؟ فقال: نعم، المؤمن و حده جماعة» (١).

و مرّ فى مبحث الأذان، أنّ المؤذن و المقيم إذا صلى يصلى خلفه صفان من الملائكة (٢).

و عنه عليه السلام: «المؤمن و حده حجة، و المؤمن و حده جماعة» (٣).

و عنه عليه السلام: «الاثنان جماعة» (٤).

و عن الصيقل أنّه سأل الصادق عليه السلام: كم أقلّ ما تكون الجماعة؟ فقال:

«رجل و امرأة» (٥)، هذا بناء على كون المرأة نصف الرجل.

(١) الكافي: ٣ / ٣٧١ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٦٥ الحديث ٧٤٩، وسائل الشيعة: ٨ / ٢٩٦ الحديث ١٠٧١٠.

(٢) راجع! الصفحة: ٤٥٩ و ٤٦٠ (المجلد السادس) من هذا الكتاب.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٤٦ الحديث ١٠٩٦، وسائل الشيعة: ٨ / ٢٩٧ الحديث ١٠٧١٣.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٤٦ الحديث ١٠٩٤، وسائل الشيعة: ٨ / ٢٩٧ الحديث ١٠٧١٢.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٤٦ الحديث ١٠٩٥، تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٦ الحديث ٩١، وسائل الشيعة:

٨ / ٢٩٨ الحديث ١٠٧١٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٧٢

.....

و فى رواية أنّ «الصبي عن يمين الرجل [فى الصلاة] إذا ضبط الصف جماعة» (١).

قوله: (خلافا للخلاف). إلى آخره.

مع أنّه فى كتابى الأخبار اختار المنع (٢)، و لعلّه فى غيرهما أيضا اختاره، إذ نسب إليه أنّه فى «الخلاف» و «المبسوط» اختار جواز إمامة المميّز العاقل المراهق.

و احتجّ عليه بإجماع الفرقة، و رواية طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه، عن على عليه السلام قال: «لا بأس أن يؤذن الغلام الذى لم يحتلم و أن يؤم» (٣)، (٤).

وفيه، أنه كيف ادعى الإجماع مع عدم موافقته بنفسه، فضلا عن غيره. إذ لم ينقل له موافق أصلا، و الرواية ضعيفة راويها عامي. ومع ذلك معارضتها بما هو أقوى منها سندا، و هي موثقة إسحاق بن عمار، عن الصادق عليه السلام: «أنّ عليّا عليه السلام كان يقول: لا بأس أن يؤدّن الغلام قبل أن يحتلم، و لا يؤمّ حتّى يحتلم، فإن أمّ جازت صلاته و فسدت صلاة [من] خلفه» «٥»، لأنّ إسحاق بن عمار هذا هو الثقة الإمامي لا الفطحي، على ما حقّقه «٦». و غياث بن كلوب، قال الشيخ في عدّته: إنّ الطائفة عملت بما رواه حفص

- (١) تهذيب الأحكام: ٣/ ٥٦ الحديث ١٩٣، وسائل الشيعة: ٨/ ٢٩٨ الحديث ١٠٧١٦.
  - (٢) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٩ و ٣٠ ذيل الحديث ١٠٢ و ١٠٤، الاستبصار: ١/ ٤٢٤ ذيل الحديث ١٦٣٣.
  - (٣) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٩ الحديث ١٠٤، الاستبصار: ١/ ٤٢٤ الحديث ١٦٣٣، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٢٣ الحديث ١٠٧٩٠.
  - (٤) نسب إليه في مدارك الأحكام: ٤/ ٣٤٨، لاحظ! الخلاف: ١/ ٥٥٣، المبسوط: ١/ ١٥٤.
  - (٥) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٨ الحديث ١١٦٩، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٩ الحديث ١٠٣، الاستبصار: ١/ ٤٢٣ الحديث ١٦٣٢، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٢٢ الحديث ١٠٧٨٩.
  - (٦) تعليقات على منهج المقال: ٥٢-٥٤.
- مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٧٣
- .....

بن غياث، و غياث بن كلوب، و السكوني، و من مائلهم «١» من الثقات، و الصدوق أيضا رواها في «الفقيه» «٢»، مع أنه قال في أوّله ما قال. إلّا أن يقال: رواية طلحة معاضده بحسنه إبراهيم، عن عبد الله بن المغيرة، عن غياث بن إبراهيم، عن الصادق عليه السلام أنه قال: «لا بأس بالغلام الذي لم يحتلم أن يؤمّ القوم، و أن يؤدّن» «٣»، و رواية سماعه المرويّة في «الفقيه» عن الصادق عليه السلام قال: «يجوز صدقة الغلام و عتقه، و يؤمّ الناس إذا كان له عشر سنين» «٤». لكن نقول: رواية إسحاق منجيرة بالشهرة العظيمة، و بأصالة عدم سقوط القراءة عن المأمومين، و أصالة عدم كونها الجماعة المطلوبة، و بتوقيفية العبادة، مع عدم ثبوت كون الجماعة المفروضة العبادة المطلوبة، و بأن شغل الذمّة اليقيني يتوقّف على البراءة اليقينية، كما مرّ في مبحث الأذان، و بعدم الوثوق بفعل الصبي، فإنّ المستأهل للإمامة يعرف أنه غير مكلف لا يؤاخذ بما يفعله مطلقا، و بالأخبار الآتية الدالة على جلاله الإمام و عظم منصبه، كما عرفت سابقا في مبحث العدالة و ستعرف، و يقبح تفضيل المفضول على الفاضل، فتأمل! و بالأخبار التي مرّت في مبحث حدّ البلوغ، من أنّ الصبي إذا لم يبلغ لا عبرة بأفعاله، فلاحظ! مع أنّ رواية طلحة و غياث خاليتان عن القيود التي اعتبرها الشيخ، و رواية سماعه مخالفة للأخبار و الأدلّة التي تقتضي عدم اعتبار صدقة الغلام و عتقه، مع أنّ فيها تجويز الإمامة إذا كان ابن عشر سنين. و الشيخ لا يرضى بذلك البتّة، لاشتراط المراهقة.

- (١) عدّة الأصول: ١/ ١٤٩.
- (٢) لاحظ! من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٨ الحديث ١١٦٩.
- (٣) الكافي: ٣/ ٣٧٦ الحديث ٦، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٢١ الحديث ١٠٧٨٥ مع اختلاف يسير.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٣٥٨ الحديث ١٥٧١، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٢٢ الحديث ١٠٧٨٧.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٧٤

.....

هذا كله، مع ما حقق في محله من أن غير الصحيح من الأخبار لا يكون حجة إلّا مع الانجبار، والله يعلم. ويمكن حمل رواية طلحة على جواز إمامته لمثله. قوله: (و أن يكون ذكرا). إلى آخره.

في «المعتبر» أنه متفق عليه بين العلماء كافة، لقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «أَخْرَوْهِنَّ مِنْ حَيْثُ أَخْرَهَنَّ اللهُ» «١»، ولأنها مأمورة بالاستتار، والإمامة للرجال تقتضي الظهور والاشتهار «٢».

قلت: ولما يظهر من أخبارنا من لزوم تأخيرهن عن الرجال في الجماعة، وأن الإمام لا بد أن يتقدم، ولا أقل من التساوي إن صح، كما سيجيء، ولما ستعرف في المنع من إمامتها للنساء. قوله: (على المشهور). إلى آخره.

بل عن «التذكرة» أنه قول علمائنا أجمع «٣»، لكن في «المنتهى» أنه قول الأَكْثَر، ونقل عن السيد منعها في المكتوبة، وتجويزها في التطوع «٤».

و نقل ذلك عن ابن الجنيد أيضا، ونفى عنه البأس في «المختلف» «٥». و نقل عن الجعفي أيضا موافقته لهما «٦»، والظاهر من الصدوق موافقته لهم،

(١) مستدرک الوسائل: ٣/ ٣٣٣ الحديث ٣٧١٥.

(٢) المعتبر: ٢/ ٤٣٨.

(٣) تذكرة الفقهاء: ٤/ ٢٣٦ المسألة ٥٣٨.

(٤) منتهى المطلب: ٦/ ١٩٤.

(٥) نقل عنه في مختلف الشيعة: ٣/ ٥٩ و ٦٠.

(٦) نقل عنه في ذكرى الشيعة: ٤/ ٣٧٦ و ٣٧٧.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٧٥

.....

بهبهاني، محمد باقر بن محمد اكمل، مصاييح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصاييح الظلام؛ ج ٨، ص: ٢٧٥

لاقتصاره على ذكر صحيحة هشام، و صحيحة زرارة «١» الآيتين.

والظاهر من الكليني أيضا موافقته لهم. لاقتصاره على ذكر صحيحة سليمان ابن خالد «٢» الآتية.

و احتج للمشهور في «المنتهى» برواية العامة، أن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أمر أم ورقة بنت عبد الله الأنصاري أن تؤم أهل

دارها، و جعل لها مؤذنا «٣».

و رواية الخاضة عن سماعة عن الصادق عليه السلام: عن المرأة تؤم النساء؟ قال: «لا بأس» «٤».

و رواية ابن بكير، عن بعض أصحابنا عنه عليه السلام عن الرجل يؤم المرأة؟ قال:

«نعم تكون خلفه»، و عن المرأة تؤم النساء؟ قال: «[نعم]، تقوم وسطا بينهما و لا تتقدمهن» «٥» «٦».

احتج المرتضى بصحيحه هشام بن سالم، عن الصادق عليه السلام: عن المرأة هل تؤم النساء؟ قال: «تؤمهن في النافلة، فأما في المكتوبة فلا» «٧».

و صحيحه سليمان بن خالد عنه عليه السلام أيضا: عن المرأة تؤم النساء، فقال: «إذا

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٩ الحديث ١١٧٦ و ١١٧٧.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٧٦ الحديث ٢.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي: ٣/ ١٠٣.

(٤) تهذيب الأحكام: ٣/ ٣١ الحديث ١١١، الاستبصار: ١/ ٤٢٦ الحديث ١٦٤٤، وسائل الشيعة:

٨/ ٣٣٦ الحديث ١٠٨٣٥.

(٥) تهذيب الأحكام: ٣/ ٣١ الحديث ١١٢، الاستبصار: ١/ ٤٢٦ الحديث ١٦٤٥، وسائل الشيعة:

٨/ ٣٣٦ الحديث ١٠٨٣٤.

(٦) منتهى المطلب: ٦/ ١٩٥.

(٧) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٩ الحديث ١١٧٦، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٠٥ الحديث ٤٨٧، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٣٣ الحديث ١٠٨٢٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٧٦

.....

كّن جميعا أمتهنّ في النافلة، فأما المكتوبة فلا» «١».

و صحيحه الحلبي عنه عليه السلام أيضا قال: «تؤم [المرأة] النساء في الصلاة و تقوم وسطا منهنّ [و يقمن عن يمينها و شمالها] تؤمهنّ في النافلة و لا تؤمهنّ في المكتوبة» «٢».

و صحيحه زرارة عن الباقر عليه السلام: عن المرأة تؤم النساء، قال: «لا، إلّا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها، تقوم وسطا معهنّ في الصفّ فتكبر و يكبرن» «٣».

و هذه الصحيحه رويت عن زرارة بطرق صحاح. مع أنّ جميع الاصول و القواعد التي ذكرنا في عدم إمامة الصبي جار هنا أيضا، خرج إمامتها في النافلة بالنصوص و الإجماع، و بقي الباقي.

مع أنّ الصلاة أعّم شيء بلوى، و الدواعي على الجماعة فيها متواترة، فلو كانت إمامتها جائزة، لشاع و ذاع بمقتضى العادة، كما شاع في الرجال، و كان لهنّ إمام معروف منهنّ يصلين خلفها في البيوت و مواضع الستر، و يجتمع إليها من الجيران و لو نادرا، كما اتفق ذلك من الرجال كثيرا.

مع أنّه لم يعهد من النساء أصلا في عصر و لا مصر، و لا نادر و لا أندر، بل و لا واحدة منهنّ في مجموع الأعصار و الأمصار.

مع أنّه ربّما كان النساء أحوج إلى الجماعة من الرجال، بل لم يعهد صدورها



(١) الكافي: ٣/ ٣٧٦ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٦٩ الحديث ٧٦٨، الاستبصار: ١/ ٤٢٦ الحديث ١٦٤٦، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٣٦ الحديث ١٠٨٣٦.

(٢) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٦٨ الحديث ٧٦٥، الاستبصار: ١/ ٤٢٧ الحديث ١٦٤٧، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٣٦ الحديث ١٠٨٣٣.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٩ الحديث ١١٧٧، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٦٨ الحديث ٧٦٦، الاستبصار: ١/ ٤٢٧ الحديث ١٦٤٨، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٣٤ الحديث ١٠٨٢٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٧٧

.....

من الصديقه فاطمة عليها السلام، و لا- أحد من بناتها، و بنات غيرها من الأئمة عليهم السلام، و لا زوجاتهم، و لا مثل حكيمة من نسائهم.

و لو صحت لاقتضت العادة صدورها عن فاطمة عليها السلام، أو أحد أجلة النساء، و عدم خروجهن إلى أندية الرجال و الجماعة معهم غالباً، موانعها ظاهرة من منافيات الحياء، و موانع الستر و غيرها، أو أسباب عدم التيسر، مع أنهن مع جميع ذلك وجدنا و سمعنا أنهن يصلين جماعة معهم، بل و تكرر، و أن بعض الأعصار و الأمصار بما وجد أو سمع ذلك كثيراً.

و لم يعهد في عصر و لا- مصر إمامة واحدة منهن، كما لا- يخفى، مع الخلو عن الموانع، و عن أسباب عدم التيسر، و الغالب في التكاليف و الأحكام المشتركة بين الرجال و النساء اتحاد حالهما بحسب التحقيق بالنسبة إلى الرجال و النساء جميعاً، أو تفاوت يسير، أو تفاوت كثير، لا كونه بالمرّة بالنحو الذي ذكر.

فالروايات الضعاف لا تقاوم الصحاح الكثيرة، الواضحة الدلالة، المعتمدة بالأمور المذكورة، لا سندا- و هو ظاهر- و لا دلالة، لأن المطلق يحمل على المقيّد إجماعاً، لقوة دلالة، و ضعف دلالة المطلق و إن قلنا بعمومه، سيما مع الموهنات التي لا تحصى، إذ كل ما يعضد المقيّد يوهن إطلاق المطلق، فكيف يغلب على المقيّد المذكور؟ سيما و أن يغلب عليه، يجب تحصيل البراءة اليقينية، سيما مع التأكيد في الدلالة في كل واحد من الصحاح، حيث لم يكتفوا أصلاً بتخصيص الجواز بالنافلة، بل أكدوا ذلك بقوله عليه السلام: «فأما في المكتوبة فلا» «١»، و قولهم: «و لا تؤمهن في المكتوبة» «٢» فتدبر!

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٩ الحديث ١١٧٦، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٣٣ الحديث ١٠٨٢٥.

(٢) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٦٨ الحديث ٧٦٥، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٣٦ الحديث ١٠٨٣٣.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٧٨

.....

و مما ذكر ظهر فساد الاستدلال المشهور بصحيحه على بن جعفر أنه سأل أخاه موسى عليه السلام عن المرأة تؤم النساء ما حدّ رفع صوتها بالقراءة و التكبير؟ قال:

«قدر ما تسمع» «١» للاتفاق على إمامتها في الجملة، مع أن هذا الإطلاق في كلام الراوي ذكر لبيان حكم آخر، فتدبر! و أجاب في «المنتهى» عن أخبار السيد بالندرة، و عدم قائل بها «٢»، و فيه ما فيه.

بل عرفت أن الصدوق وثقة الإسلام والجعفي وابن الجنيد أيضا قالوا بها «٣»، بل ربما كان غيرهم أيضا، وليس عندي من كتب القدماء، ولذا اختار في «المختلف» عدم الجواز «٤»، وهو آخر تصانيفه على ما سمعت.  
قوله: (و أن يكون مؤمنا عادلا طاهر المولد).

اشتراط الامور المذكورة مقطوع به في كلام الأصحاب مدعى عليه الإجماع، بل غير خفي كونه إجماعيا، بل شعار الشيعة اشتراط الإيمان والعدالة.

بل نقل بعض أهل السنة إجماع أهل البيت عليهم السلام على اشتراط العدالة فاختره لهذا الاختيار كون إجماعهم حجة «٥». ثم أنه يلزم من اشتراط العدالة اشتراط طهارة المولد أيضا، لأن ولد الزنا شر الثلاثة.

- 
- (١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦٣ الحديث ١٢٠١، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٦٧ الحديث ٧٦١، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٣٥ الحديث ١٠٨٣١.  
(٢) منتهى المطلب: ١٩٦/٦.  
(٣) راجع! الصفحة: ٢٧٤ و ٢٧٥ من هذا الكتاب.  
(٤) مختلف الشيعة: ٣/ ٦٠.  
(٥) نقل عنه في ذخيرة المعاد: ٣٠٢.  
مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٧٩  
.....

---

و يلزم من ذلك اشتراط العقل أيضا، ومّر التحقيق في صدر الكتاب في بحث صلاة الجمعة «١».  
قوله: (سالما من الجذام). إلى آخره.

مّر التحقيق فيما ذكر أيضا في مبحث صلاة الجمعة، وكذا فيما يثبت به الإيمان والعدالة وغيرهما «٢».  
قوله: (و أن لا يكون).

يدلّ عليه توقيفيه الجماعة، وعدم عموم ثبت الصحّة، وأصالة عدم سقوط القراءة إلّا عند ثبوتها، وأنّ القراءة الواجبة لا تسقط إلّا مع تحمّل الغير، وهو غير متحقّق هنا.

وعن الشيخ في «المبسوط» كراهة إمامته، سواء كان لحنه في الحمد، أو السورة، أو غيرهما، أخلّ بالمعنى أو لم يخلّ، إذا لم يحسن إصلاح لسانه، فإن كان يحسن وتعمّد اللحن، فإنه تبطل صلاته وصلاة من خلفه إن علموا بذلك، لأنه إذا لحن لم يكن قارئا للقرآن، لأنه ليس بملحون «٣».

واستدلّ في «المختلف» بأنّ صلاة من هذا حاله صحيحة، فجاز أن يكون إماما «٤»، ولعلّ مراده أنّ العمومات حينئذ تشملها، حتّى يثبت المنع، ولم يثبت كما ثبت في الامّى والأخرس، لكن الشأن في ثبوت العمومات، حتّى يحصل البراءة

- 
- (١) راجع! الصفحة: ٤٤٩-٤٥٩ (المجلد الأوّل) من هذا الكتاب.  
(٢) راجع! الصفحة: ٣٠٢-٣٠٥ و ٣٢٣ (المجلد الأوّل) من هذا الكتاب.  
(٣) المبسوط: ١/ ١٥٣.  
(٤) مختلف الشيعة: ٣/ ٦٣ و ٦٤.  
مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٨٠

.....

اليقينية، مع أنّ الذي أخرج الأئمة و الأخرس لعلّه يخرجهم أيضا.  
قوله: (بالنص).

أقول: هو مرسله الصدوق، عن الباقر عليه السلام قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بأصحابه جالسا، فلما فرغ قال: لا يؤمن أحد بعدى جالسا» (١).

ومثلها رواية العامة عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وبإلى أنّها من الأخبار الثابتة المشهورة المعروفة المسلمة عنه صلى الله عليه وآله وسلم، وأنه من جهة شدة المرض أم أصحابه وهم قيام، ومنع غيره عن الإمامة كذلك بالقول المذكور «٢»، وأن المراد منه إمامة الجالس بالقائمين ومن قاربهم، على حسب ما مرّ في مبحث وجوب القيام.

وأما إمامة الجالس مثله وأدون منه مثل المضطجع والمستلقي، فلا مانع منها إجماعا، وخصوصا وردت في صلاة العرأة.  
منها: صحيحة ابن سنان، عن الصادق عليه السلام: عن قوم صلّوا جماعة وهم عرأة، قال: «يتقدّمهم الإمام بركبته ويصلى بهم جلوسا وهو جالس» (٣)، وكذا يجوز إمامة المضطجع مثله وأدون منه.

ويجوز إمامة القائم للقاعد والمضطجع والمستلقي، وكذا إمامة القاعد للمضطجع والمستلقي، والمضطجع للمضطجع والمستلقي على ما يظهر من بعض الفقهاء «٤»، ولعلّه يظهر من العمومات، ولو تجدد العجز عن القيام في الأثناء، فالوجه الاستخلاف، كما قال في «المنتهى» «٥».

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٤٩ الحديث ١١١٩، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٤٥ الحديث ١٠٨٦٣ مع اختلاف يسير.

(٢) سنن الدار قطنى: ١/ ٣٨٣ الحديث ١٤٧٠، السنن الكبرى للبيهقى: ٣/ ٨٠ مع اختلاف يسير.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٦٥ الحديث ١٥١٣، وسائل الشيعة: ٤/ ٤٥٠ الحديث ٥٦٨٩.

(٤) نهاية الأحكام: ٢/ ١٤٥.

(٥) منتهى المطلب: ٦/ ٢١٨.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٨١

قوله: (على المشهور للإجماع والصحيح).

لا يخفى أنّه مجمع عليه بين الأصحاب، لم يظهر خلاف فيه أصلا.

قال في «المنتهى»: رفع الحجاب المانع من المشاهدة والاستطراق، أو من المشاهدة خاصّة بين الإمام والمأموم شرط في الجماعة، فلا يجوز صلاة من بينه وبين الإمام حائط أو شبهه يمنع مشاهدته أو مشاهدة المأمومين، سواء كان حيطان المسجد أو غيره، وسواء صلى في المسجد أو خارجه، وهو قول علمائنا أجمع وأحمد.

ونقل عن الشافعى أنّه فرّق بين صلاته في المسجد وخارجه، وبين حيطان المسجد وغيره، وبين المانع عن المشاهدة والاستطراق معا، والمانع عن خصوص الاستطراق كالشباك.

ثمّ قال: لنا ما رواه الجمهور. إلى آخره، واستدلّ به، وصحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام قال: «إن صلى قوم وبينهم وبين الإمام ما لا يتخطى فليس ذلك الإمام لهم بإمام، وأى صف كان أهله يصلون بصلاة إمام وبينهم وبين الصف الذى يتقدّمهم قدر ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاة فإن كان بينهم ستره أو جدار فليس تلك لهم بصلاة إلّا من كان بحيال الباب، قال: و[قال: وهذه

المقاصير لم تكن في زمن أحد من الناس، وإنما أحدثها الجبارون، وليس لمن صلى خلفها مقتديا بصلاة من فيها صلاة» (١) «٢».

قال المحقق مولانا مراد في حاشيته على «الفقيه»: إن الاستثناء في قوله عليه السلام:

- (١) الكافي: ٣/ ٣٨٥ الحديث ٤، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٣ الحديث ١١٤٤، تهذيب الأحكام: ٣/ ٥٢ الحديث ١٨٢، وسائل الشيعة: ٨/ ٤١٠ الحديث ١١٠٣٩ مع اختلاف يسير.
- (٢) منتهى المطلب: ٦/ ١٧٥ مع اختلاف يسير.
- مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٨٢
- .....

«إلا من كان بحيال الباب» استثناء منقطع (١).

قلت: هو خلاف الأصل والظاهر، فيمكن أن يكون متصلا، لأن المعصوم عليه السلام حكم بطلان صلاة الصف الذي بينه وبين السابق ستره، سواء كان السابق هو الإمام أو الصف، واستثنى من ذلك صلاة بعض الصف، إذ لو لم يستثنى لكان صلاة هذا البعض أيضا باطلا، لكونه من جملة الصف الذي بينه وبين الإمام ستر، إذ لا مانع من بطلان صلاة الصف بأجمعهم بسبب السترة في الجملة، وكون العبرة بالصف لا بآحاده، فتأمل جدا! واعلم! أن مقتضى هذه الصحيحة اشتراط عدم الحائل الساتر بين الإمام والصف الأول، وكذا بين الصف الأول والثاني، وهكذا، وأنه لو كان ساتر بالنسبة إلى بعض الصف دون البعض الآخر صح صلاة الآخر خاصة، وهكذا أفتى الأصحاب أيضا.

قال في «الشرائع»: إذا وقف الإمام في محراب داخل، فصلاة من يقابله ماضية دون صلاة من إلى جانبه إذا لم يشاهده، وتجاوز صلاة الصفوف الذين وراء الصف الأول، لأنهم يشاهدون من يشاهد الإمام (٢)، ومثلها عبارة «التحرير» و«القواعد» وغيرها (٣).

وفي «نهاية» الشيخ: ولا يكون جماعة وبين المصلّي وبين الإمام أو بين الصف حائل من حائط أو غيره، ومن صلى وراء المقاصير لا تكون صلاته جماعة، وقد رخص للنساء أن يصلين إذا كان بينهما وبين الإمام حائط (٤)، وفي كثير من

(١) لم نعر عليه.

(٢) شرائع الإسلام: ١/ ١٢٦.

(٣) تحرير الأحكام: ١/ ٥١، قواعد الأحكام: ١/ ٤٦، نهاية الأحكام: ٢/ ١٢٣.

(٤) النهاية للطوسي: ١١٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٨٣

.....

عباراتهم إطلاق المنع في الحائل المانع.

لكن قال في «المنتهى»: لو وقف المأموم خارج المسجد بحذاء الباب وهو مفتوح يشاهد المأمومين في المسجد صحت صلاته.

ولو صلى قوم على يمينه أو شماله أو وراءه صحت صلاتهم، لأنهم يرون من يرى الإمام.

ولو وقف بين يدي هذا الصف، صف آخر عن يمين الباب أو يسارها، لا يشاهدون من في المسجد، لم تصح صلاتهم (١)، انتهى.

ووافقه في «المدارك» (٢)، وشاع بسببها في البلاد والأمصار عدم مراعاة مضمون الصحيحة الموافقة للفتاوى.

و ربّما يظهر من «المنتهى» عدم جعلها حجّة على البيت من جهة عدّة إياها حسنة، كما يظهر من عبارته «٣»، فلاحظ! وفيه ما فيه، إذ لا شكّ في صحتها.

نعم؛ في «الكافي» رواها بطريق حسن «٤»، لكن قال في أوله أنّ جميع ما يذكره فيه من الأحاديث العلميّة، و مع ذلك حسنة بإبراهيم بن هاشم.

و لم يتأمل هو و لا غيره في حجّية حديثه، حتّى القميين الذين كانوا يخرجون من قم من كان يروى عن غير الثقة، حتّى ذكر أنّه أول من نشر أحاديث الكوفيين.

و عدّ العلّامة حديثه صحيحا بحيث لا يعدّ و لا يحصى «٥»، و ذكرناه في

(١) منتهى المطلب: ١٧٧ / ٦ و ١٧٨.

(٢) مدارك الأحكام: ٣١٨ / ٤ و ٣١٩.

(٣) منتهى المطلب: ١٧٤ / ٦ و ١٧٥.

(٤) الكافي: ٣ / ٣٨٥ الحديث ٤.

(٥) لاحظ! خلاصة الرجال للحلي: ٤ الرقم ٩.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٨٤

.....

الرجال، و ذكرنا أمورا كثيرة تقتضى حجّية أحاديثه «١»، فلاحظ! و مع جميع ذلك، هذه الحسنه متلقّاه بالقبول عند الفحول، حتّى عنده أيضا، مع أنّها في «الفقيه» بطريق صحيح «٢»، مضافا إلى ما ذكره في أوله، و الشيخ أيضا أفتى بها «٣». و بالجملة؛ لا- شكّ في حجّيتها، و لا- تأمل أيضا في دلالتها على ما ذكرت من اشتراط عدم الساتر بين الصفّ الأوّل و الإمام، و بين الصفّ الثانی و الصفّ الأوّل، و هكذا.

و أنّه إذا كان الساتر بين بعض الصفّ و الإمام، أو بعض الثانی و الأوّل، و هكذا فسد صلاة ذلك البعض.

و هكذا فهم الفقهاء أيضا، و لذا أفتوا بما أفتوا، و صرّحوا بأنّ الصحيح هو صلاة من يقابل الباب خاصّة.

و أتى بلفظ خاصّة في عبارة القواعد، مع أنّه ظاهر من العبارات الاخر، و حكمهم بصحّة صلاة الصفوف الذين وراء الصفّ الأوّل، من جهة عدم الساتر بينهم و بين الصفّ الأوّل؛ لما عرفت من أنّ العبرة إنّما هي بعدم الساتر بين الصفّ و بين من تقدّمهم، سواء كان المتقدّم هو الإمام أو الصفّ، فالصفّ الأوّل يكون المتقدّم [له] هو الإمام، و الثانی يكون المتقدّم هو الصفّ الأوّل، و قس على هذا. و لا- يضرّ فساد صلاة الصفّ الأوّل، سوى صلاة من حاذى الباب منهم؛ لأنّ حاله بالنسبة إلى الصفّ الثانی حال الإمام بالنسبة إلى الصفّ الأوّل؛ إذ ظاهر

(١) تعليقات على منهج المقال: ٢٩.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٥٣ الحديث ١١٤٤.

(٣) الخلاف: ١ / ٥٥٨.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٨٥

.....

من الصحيحة أن العبرة بالصف واحد كان أو متعدّد، لا بأحاد الصف، كما هو الحال في شرط عدم البعد بقدر لا يتخطى، كما هو واضح.

و لو كان الأمر على ما ذكره من أن رؤية من يرى الإمام تكفى للصحة، لما حكم المعصوم عليه السلام بانحصار الصحة في صلاة من كان بحيال الباب خاصّة، و لما قال:

[ليس] لمن صلّى خلف المقاصير مقتديا بصلاة من فيها صلاة؛ إذ النكرة في سياق النفي تفيد العموم الاستغراقى، مع أنه ربّما كان منهم يرى الذى يرى الإمام، بل ربّما كانوا يرون من يرى الإمام.

و أما عبارات الأصحاب فظاهرة، بل و أظهر ممّا فى الصحيحة، لأنهم يصّرّحون بأنّ الشرط هو عدم الحائل الساتر لا غير، فيفرّعون على هذا الشرط صحة صلاة الصفّ الثانى، معلّين بأنهم يشاهدون من يشاهد الإمام، كما علّلوا فساد صلاة من على يمين المأموم المحاذى للباب و من على يساره بوجود الحائل الساتر بينهم و بين الإمام، مع القطع بعدم الساتر بينهم و بين من حاذى الباب، و ما اشترط أحد منهم المشاهدة للإمام أو لمشاهدة لمن يشاهده، كما ينادى به فتاويهم، من كون الشرط خصوص عدم الحائل الساتر.

مع أن اشتراط المشاهدة فاسد بالبدية؛ لأنّ الأعمى لا يشاهد، و كذا البعيد، و كذا فى ظلمة الليل، أو الموضع المظلم، أو يكون فى العين وجع، مع أن المشاهدة فرّعوها على الشرط المذكور، و هو عدم الحائل المانع من المشاهدة.

فالمشاهدة عبارة عن عدم الحائل المانع منها، و عدمها عبارة عن وجود ذلك الحائل.

على أنه لو لم يكن مرادهم ما ذكرنا لزم عليهم المفاصد الواضحة، مضافا إلى لزوم التدافع بين كلامهم الواضح، حيث قالوا أولا: دون من على يمين الشخص المقابل للباب و يسار ذلك المقابل، مع أنهم يشاهدونه البتة على حسب ما توهم

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٨٦

.....

المتوهم.

مع أن حمل من يمين الشخص المقابل و يساره على الصفّ المتقدّم على هذا الصفّ، فيه ما فيه؛ فإنهم متقدّمون على ذلك الشخص و من على يمينه و يساره، لا أنهم عن يمين ذلك الشخص و يساره.

و بالجملة؛ لا شكّ فى أن مرادهم ليس المشاهدة بالنحو الذى توهم؛ لما عرفت من الموانع، كما أن الحال فى الحدث أيضا كذلك.

فمرادهم من قولهم: يشاهدون من يشاهد الإمام، هو عدم الساتر بينهم و بين من لم يكن بينه و بين الإمام ساتر بالنهج الذى عرفت.

و دلّ عليه الصحيحة و سائر كلماتهم، لا أنهم إن حوّلوا وجوههم عن القبلة و ينظرون إلى يمينهم أو يسارهم يرون من يرى الإمام، مع أنه لو جعل المراد ذلك تصحّ صلاة الصفّ الواقف بين يدي الصفّ الأول أيضا؛ لأنهم إن حوّلوا وجوههم إلى يمينهم أو يسارهم

ليرون من يرى الإمام فى الجملة، مع أنه تحويل الوجه إلى خصوص اليمين و اليسار من أين؟

و مع ذلك لو كان رؤية من يرى الإمام كرؤيتهم، ففيه أيضا ما فيه.

و بالجملة؛ لم يظهر إلى الآن منشأ اعتبارهما رؤية من يرى الإمام بإدارة الوجه و تحويله عن القبلة و رفع اليد عن الاستقبال الواجب فى الصلاة، و اعتبار خصوص القدر المذكور، فضلا عمّا فرّعا عليه، سيّما مع مخالفة الكلّ للنصّ الصحيح و الفتاوى.

مع أن شغل الذمّة اليقينية يستدعى البراءة اليقينية، و الجماعة هيئة توقيفية، و القراءة واجبة لا تسقط إلّا فيما ثبت شرعا سقوطه.

و أعجب من هذا انتشار ما ذكره فى البلاد، بحيث لم يتأمل أصلا أحد من العلماء و الصلحاء المحتاطين كمال الاحتياط، فى المواضع

التي ضعف احتياجها إلى

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٨٧

.....

الاحتياط كمال الضعف.

و مع ذلك لا يبالون في المقام أصلا، ولا يعتنون مطلقا بشأن ما نصّ عليه الصحيح، و اتفق الفتاوى من القدماء و المتأخرين عليه، و لو ذكر ذلك لهم ربّما يتعجبون و يستنكرون، و إن قال في «الذخيرة» ما قال «١».

و الحاصل؛ أنّ الذي ثبت اعتباره من النصّ و الفتاوى، هو عدم الساتريّة بالسائر على نهج ما مرّ، من دون اعتبار رؤيته أصلا و رأسا، و لا ضرر [في] موانع الرؤية من غاية طول الصفّ أو الظلمة، أو غيرهما.

و من أراد التحقيق أزيد ممّا ذكر فعلية بمطالعة حاشيتنا على «المدارك» «٢».

فإن قلت: عبارة الشهيدين «٣» ظاهرة فيما ذكرناه.

قلت: لو كان كذلك يرد عليهما أيضا ما ورد عليهما.

فإن قلت: لعلّ نظرهم إلى أنّ علمه عدم ذلك هو الاطلاع على حال الإمام لتأتى متابعته الواجبة، فيكفي لأهل الصفّ الأوّل مشاهدتهم من هو في صفّهم مما يحاذى الباب.

قلت: على هذا لم يكن فرق بين المأمومين الرجال و الذكران و النساء، مع عدم اشتراط عدم الحائل بالنسبة إليهنّ، و لزوم اطلاعهنّ على حال الإمام في متابعتنّ، مع أنّه لا يؤمن من خطأ من حاذى أو سهوه و غفلته، مع أنّ كلّ واحد من الصفّ إن كان ركوعه مثلا بعد وقوع الركوع من الآخر ربّما يؤدّي ذلك إلى وقوع ركوع بعض أهل الصف بعد رفع رأس الإمام، بل و بعد سجوده، بل و بعد رفع رأسه من السجود، و هكذا على طول الصف و كثرة الصفوف، فتأمل!

(١) ذخيرة المعاد: ٣٩٣.

(٢) الحاشية على مدارك الأحكام للوحيد رحمه الله: ٣/ ٣٤٥-٣٤٩.

(٣) الروضة البهية: ١/ ٣٨٠.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٨٨

.....

و بالجملة؛ عدم الحائل المذكور أمر تعبدي بالنسبة إلى خصوص الذكران بالنحو الذي عرفت، و الله يعلم.  
قوله: (للموتّق).

هو موتّق عمّار عن الصادق عليه السّلام: عن الرجل يصلّي بقوم و خلفه دار فيها نساء، هل يجوز لهنّ أن يصلّين خلفه؟ قال: «نعم، إذا كان الإمام أسفل منهنّ»، قلت: فإنّ بينهنّ و بينه حائطا أو طريقا؟ قال: «لا بأس» «١».

و عن ابن إدريس في سرائره: و قد وردت رخصة للنساء أن يصلّين و بينهنّ و بين الإمام حائط، و الأوّل- أي مساواة النساء للرجال- أحوط «٢»، انتهى.

و هو كذلك، و على الرخصة و الجواز، إنّما يجوز إذا علمت بأفعال الإمام، بحيث يتحقّق منها متابعتها الواجبة، و كذا إذا لم يكن بينها و بين الإمام أو بين الصفّ المتقدّم عليها البعد المضّرّ الذي سيدكر، و كذا إذا تحقّق سائر الشرائط.

قوله: (و في الصحيح: لا أرى). إلى آخره.

هو صحيح الحلبي المروي في «الكافي» و«الفتاوى» و«التهديب» عن الصادق عليه السلام قال: «لا أرى بالصفوف بين الأساطين بأساً» (٣).

قوله: (و أن لا يكون). إلى آخره.

اتفق العلماء على اشتراط عدم تباعد بين الإمام و المأموم إلّا مع اتّصال

(١) تهذيب الأحكام: ٥٣ / ٣ الحديث ١٨٣، وسائل الشيعة: ٤٠٩ / ٨ الحديث ١١٠٣٦.

(٢) السرائر: ٢٨٩ / ١.

(٣) الكافي: ٣٨٦ / ٣ الحديث ٦، من لا يحضره الفقيه: ٢٥٣ / ١ الحديث ١١٤١، تهذيب الأحكام: ٥٢ / ٣ الحديث ١٨٠، وسائل الشيعة:

٤٠٨ / ٨ الحديث ١١٠٣٤ مع اختلاف يسير.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٢٨٩

.....

الصفوف، لكن وقع الخلاف في حدّه.

فالأكثر إلى أنه يرجع فيه إلى العادة، و لعلّ مرادهم عادة المتشرّعة، فيكون الدليل هو وفاقهم، أو ما يثبت به الحقيقة الشرعية عندهم. و لا- يمكن جعل عادة الناس محكّماً؛ لأنّ الجماعة توقيفية من مستحدثات الشرع، موقوف هيئتها على الثبوت من الشرع خاصّة بالبدية.

وقيل: حدّه مع عدم اتّصال الصفوف ما يمنع من مشاهدته و الاقتداء به «١».

و في «المدارك»: و يظهر منه في «المبسوط» جواز البعد بثلاث مائة ذراع «٢».

قلت: هذا التحديد من الشافعي بالنسبة إلى خارج المسجد خاصّة «٣»، و القول بعدم ما يمنع المشاهدة قول العامة «٤»، و لعله لم يشاركه أحد من الخاصة.

و الأقوى ما اختاره المصنّف و غيره من المتأخّرين، مثل صاحب «المدارك» و غيره «٥»، موافقا لما اختاره أبو الصلاح و ابن زهرة «٦»، بل السيّد و الكليني و الصدوق أيضا «٧»، من عدم جواز البعد بين المأموم و الإمام، أو بينه و بين الصفّ الذي تقدّمه بما لا يتخطّى؛ لما عرفت من كون الجماعة توقيفية، و الثابت من الشرع هذا القدر، و أمّا أزيد فلم يثبت.

و أيضا وجوب القراءة لا يسقط إلّا فيما يثبت سقوطها، و أيضا القدر الثابت من فعل الرسول صلّى الله عليه و آله و سلّم و الأئمة عليهم السلام، هو ما ذكر لا أزيد.

(١) الخلاف: ٥٥٩ / ١.

(٢) مدارك الأحكام: ٣٢٢ / ٤، لاحظ! المبسوط: ١٥٦ / ١.

(٣) مختصر المزني: ٢٣.

(٤) مختصر المزني: ٢٣.

(٥) مدارك الأحكام: ٣٢١ / ٤ و ٣٢٢، ذخيرة المعاد: ٣٩٣.

(٦) الكافي في الفقه: ١٤٤، غنية النزوع: ٨٨.

(٧) نقل عن السيد في المعبر: ٤١٦ / ٢، الكافي: ٣٨٥ / ٣ الحديث ٤، من لا يحضره الفقيه: ٢٥٣ / ١ الحديث ١١٤٤.



مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٩٠

.....

و يدلّ عليه أيضا صحیحته زرارة السابقة المروية في «الكافي» و «الفاقيه» و «التهذيب» (١).  
 و في «الفاقيه» قال- مقدّمًا على الصحيحه-: و روى زرارة عن الباقر عليه السلام أنّه قال: «ينبغي للصفوف أن تكون تامّة متواصلة بعضها إلى بعض و لا يكون بين الصّفين ما لا يتخطى، يكون قدر ذلك مسقط جسد إنسان إذا سجد». ثمّ ذكر الصحيحه ثمّ قال: و قال: «أيما امرأة صلّت خلف إمام و بينها و بينه ما لا يتخطى فليس لها تلك بصلاة»، قال: قلت: فإن جاء إنسان يريد أن يصلّي كيف يصنع و هي إلى جانب الرجل؟ قال: «يدخل بينها و بين الرجل و تنحدر هي شيئا». ثمّ قال: و في رواية عبد الله بن سنان، عن الصادق عليه السلام قال: «أقلّ ما يكون بينك و بين القبلة مريض غنم و أكثر ما يكون مرتبط فرس» (٢).

قال جدّي رحمه الله و الفاضل مولانا مراد في شرحهما على «الفاقيه»: المراد بالقبلة الصّف الذي قبلك أو الإمام (٣)، انتهى.  
 و يدلّ عليه أيضا ما ورد من الأمر باللحوق بالصّف في أثناء الصلاة أو غيره (٤).  
 و أجاب في «المختلف» عن الاستدلال بالصحيحه باحتمال كون المراد بما لا يتخطى الحائل لا المسافة، عملا بأصالة الصحّة (٥)، و فيه ما فيه.

- (١) الكافي: ٣/ ٣٨٥ الحديث ٤، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٣ الحديث ١١٤٤، تهذيب الأحكام: ٣/ ٥٢ الحديث ١٨٢، وسائل الشيعة: ٨/ ٤١٠ الحديث ١١٠٣٨.  
 (٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٣ الحديث ١١٤٣-١١٤٥ مع اختلاف يسير.  
 (٣) روضة المتّقين: ٢/ ٥١٨ و ٥١٩ مع اختلاف يسير، لم نعثر على قول مولانا مراد في مظانّه.  
 (٤) وسائل الشيعة: ٨/ ٤٠٧ الباب ٥٨ من أبواب صلاة الجماعة.  
 (٥) مختلف الشيعة: ٣/ ٨٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٩١

.....

و في «المعتبر» بأنّ اشتراط ذلك مستبعد، فيحمل على الأفضل (١)، و لعلّ مراده أنّه لو كان شرطًا لاشتهر غاية الاشتهار، لتوفّر الدواعى على اعتباره قولًا و فعلًا و عملاً و علماً، مع أنّه ليس كذلك عنده، بل عند العلّامة أيضًا؛ لأنّه لم ينسبه إلى أحد في «المنتهى» (٢)، بل يظهر منه عدم القائل به أصلاً.

نعم؛ في «المختلف» نسب إلى خصوص أبي الصلاح (٣)، بل يظهر من الشهيدين أيضًا ذلك (٤)، لكن ظهر لك أنّ الظاهر من «الكافي» و «الفاقيه» و غيرهما أيضًا موافقه أبي الصلاح.

و ليس عندي من كتب الأصحاب ما احقّق الحال، في أنّ هذه الشهرة من الفاضلين و الشهيدين، هل مثل الشهرة في التخيير في الأماكن الأربعة و استحباب الجهر بالبسملة في الصلاة و أمثالهما ممّا ظهر أنّها نشأت من زمان الشيخ، أو أنّها مثل سائر المشهورات التي هي مشهورة بين القدماء و المتأخّرين، و من ملاحظة «الكافي» و «الفاقيه» و غيرهما، مع عدم اعتبار الفاضلين و الشهيدين بها أصلاً و رأساً، ربّما يترجّح كونها من القسم الأوّل.

إلا أن يقال: ما ذكر في «الفقيه» قبل الصحيحة من قول الباقر عليه السلام:

«ينبغي». إلى آخره، ظاهر في الاستحباب، كما لا يخفى على المتأمل، و الظاهر كونه من تتمّة الصحيحة، كما يظهر من «التهذيب» أيضا (٥).

فيظهر منهما كون ما في الصحيحة من قوله عليه السلام: «إن صلى قوم» (٦). إلى

(١) المعتبر: ٢ / ٤١٩.

(٢) منتهى المطلب: ٦ / ١٧٨ و ١٧٩.

(٣) مختلف الشيعة: ٣ / ٨٣ الكافي في الفقه: ١٤٤.

(٤) البيان: ٢٣٥، روض الجنان: ٣٧٠.

(٥) تهذيب الأحكام: ٣ / ٥٢ الحديث ١٨٢.

(٦) وسائل الشيعة: ٨ / ٤١٠ الحديث ١١٠٣٩.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٩٢

.....

آخره محمولا على الاستحباب أيضا؛ لأنّ كون البعد مقدار ما لا يتخطى، و قدر مسقط جسد الإنسان إذا كان مستحبا، يكون الثانى أيضا كذلك؛ لأنه بعد بين الصّفين مقدار ما لا يتخطى.

و يدلّ عليه أيضا ما فى رواية ابن سنان من قوله: «و أكثر ما يكون مربط فرس» (١)، و رواية ابن سنان صحيحة أيضا.

لكن إن أخذ الفاصلة بين مقام المتأخر و مقام المتقدم ما لا يتخطى، و جعل المراد منه قدر سقط الجسد، بأن تكون الصفوف متواصلة لا يكون بينها فاصلة أصلا و رأسا، و يكون منتهى رأس المتأخر متصلا بابتداء رجلى المتقدم الاتصال العرفى، فالظاهر أنّه مستحب؛ لما عرفت.

و لا شكّ فى كون الحقّ مع المحقّق؛ لأنه عبارة عن عدم فاصلة بين الصّفين و الصفوف أصلا و رأسا، من دون مدخلة ما لا يتخطى و لا حدّ (٢) آخر، و لا اشتراط عدم ازدياد فاصلة؛ لأنّ ماهية الجماعة لا تتحقّق إلّا بما ذكر، فكيف يجعل شرطا، سيّما و يحلّ الشرط بعدم كونه القدر الذى لا يتخطى من الفاصلة، مع كونه التواصل من دون تفاعل؟! و لو كان واجبا و معتبرا فى صحّة الصلاة، لاشتهر غاية الاشتهار، و وقع التعرّض له، بل المبالغة فى المراعاة فى الأخبار، و اشتهر الفتوى به لا أقلّ، مع أنّه لم يفت به أحد بحسب الظاهر؛ لما عرفت من الفرق بين نفس ماهية شىء و الشرط الخارج، سيّما و تحديده و تعيينه بخصوص ما لا يتخطى، و جعل أقلّ منه فاصلة غير مضرّ.

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٥٣ الحديث ١١٤٥، وسائل الشيعة: ٨ / ٤١٠ الحديث ١١٠٤٠.

(٢) فى (د ١، د ٢) و (ك): أو حدّ.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٩٣

.....

مع أنّ المتبادر من لفظ الصفّ مجموع القطر الذى يشغله جسد المصلين فى السجود و غيره، لا خصوص موضع قيامهم، فضلا أن

يكون المتبادر خصوص الجزء الأول من أعقاب أقدامهم، بل إرادة ذلك من الصف في غاية البعد، بل ربّما لا يجوز كما لا يخفى. مع أن حمل ما يتخطى على خصوص مقدار مسقط جسد الإنسان [و] ما لا يتخطى على خصوص أزيد من ذلك، من دون قرينة، فيه ما فيه. بل ومع القرينة يتوقف على علاقة معتبرة في العريضة متحققة بينها، ولم نجد لها؛ فإن ما يتخطى على سبيل المتعارف وفي المشى وتخطيه أقل من مقدار مسقط الجسد المتعارف، وإن جعل المراد ما يمكن تخطيه فهو أزيد. فحمل ما قاله أبو الصلاح من أنه لا يجوز أن يكون بين الصّفين من المسافة ما لا يتخطى «١»، وما قاله السيّد من قوله: ينبغي أن يكون بين كلّ صّفين قدر مسقط الجسد فإن تجاوز ذلك إلى القدر الذي لا يتخطى لم يجز «٢»، وكذا كلام من وافقهما مثل الصدوق وغيره على ما ذكر «٣»، فيه ما فيه. وكذا كلام غيره، سيّما كلام الصدوق، وكذا الصحيحة، سيّما بملاحظة صحيحة ابن سنان. وإن أخذ الفاصلة بين مجموع قطر الصف، فظاهر أن مراد أبي الصلاح وغيره، حرمة ما لا يتخطى منها، وكذلك الصحيحة؛ لأنها في غاية الظهور في فساد الجماعة، وفساد صلاتهم. ولا يعارضها ما ذكره الصدوق في صدرها؛ لأن لفظ «ينبغي» معناه أعم من الواجب والمستحب، فالمجمل مبين.

(١) الكافي في الفقه: ١٤٤.

(٢) نقل عنه في المعتمد: ٢/٤١٦.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/٢٥٣ الحديث ١١٤٣.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٩٤

.....

نعم؛ لو لم يكن المبيّن، يكون ظاهرا في عدم الوجوب؛ لأن الواجب لا يؤدى بعبارة غير ظاهرة في الوجوب. ويكون قوله عليه السّلام: «متواصلة» المراد منه التواصل العرفي، أى المجازى الشائع المتعارف عندهم أو الشرعي؛ إذ قوله: «و لا يكون بين الصّفين ما لا يتخطى» عطف تفسير لقوله: «أن تكون الصفوف متواصلة»، يعنى مرادنا من التواصل هو الذى لا يتخطى. وقوله عليه السّلام: «قدر ذلك مسقط جسد إنسان» بيان لقدرة بعد ما بين الصّفين، وهو القدر الذى لو كان إنسان أمكنه أن يسجد. مع احتمال أن يكون المراد من التواصل؛ التواصل الواقعي العرفي، ولا شك في ظهور استحبابه حينئذ- كما أشرت- ويكون قوله عليه السّلام: «و لا يكون». إلى آخره عطفًا على قوله عليه السّلام: «ينبغي». إلى غير ذلك. ولا يعارضها أيضا صحيحة ابن سنان؛ لأن الظاهر منها ملاحظة البعد بين المقامين والمقام، سيّما إذا كان المراد من «ما لا يتخطى» ما لا يمكن تخطيه. بل يمكن دعوى ظهوره من الصحيحة وكلام الأصحاب؛ لأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم، وفعل المضارع المنفى في مقام النكرة في سياق النفي. مع أن نفي الحقيقة والطبيعة ظاهر في نفيهما في ضمن جميع الأفراد، فتأمل! والأحوط مراعاة المتعارف من التخطى، بل مراعاته من قطر المصلّى إلى من تقدّمه، بحيث يتحقّق التواصل، وإن كان الظاهر عدم وجوبه. قوله: (وقيل: ينبغي). إلى آخره. لم نجد له منشأ، لا من النصوص، ولا من الإجماع، ولا من شهرة، بل ولا من فتوى فقيه، غير أنه في «المسالك» ذكر ذلك معلّلا بذلك «١»، وتبعه في

(١) مسالك الأفهام: ٣٠٧ / ١.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٩٥

.....

«المدارك» (١).

و لا يخفى فساد، لأنّ الوارد في النصّ و الفتاوى هو عدم بعد الصفّ عن الإمام، أو عن صفّ المتقدّم الذي هو أيضا كذلك، و غير مأخوذ فيه قيد الدخول في الصلاة.

نعم؛ مأخوذ فيه أنّه يجب على المأمومين بأجمعهم متابعة الإمام بخصوصه في تكبيره الافتتاح و الأفعال و الأذكار أيضا، كما سيجيء، لا أنّه يجب على الأقرب إلى الإمام متابعتة في التكبير، و على الأقرب إلى ذلك الأقرب متابعة ذلك الأقرب، و هكذا.

فيكون الواجب على كلّ مأموم متابعة المأموم فيها، لا خصوص المأموم الأقرب إلى الإمام، إذ لا يخفى فساد بالنسبة إلى الأخبار و الفتاوى، فإنّ الأخبار و الفتاوى صريحة في أنّ المعبر هو كون تكبيره الافتتاح من المأموم عقيب تكبيره الافتتاح للإمام، أيّ مأموم كان، من غير فرق بين المتصل بالإمام و المنفصل عنه، و إن كان بوسائط لا تحصى، و القريب إلى الإمام و البعيد عنه من دون فرق في مراتب البعد؛ إذ المعبر عندهم - كما في الأخبار (٢) - هو كونه مأموما.

و على ما ذكره يكون الواجب على المأمومين متابعة المأمومين لا متابعة الإمام أصلا، لما ستعرف من معنى المتابعة.

نعم، استثنا من المأمومين خصوص شخص واحد، و هو المتصل بالإمام أو شخصين لا غير، و جعلنا مورد الأخبار و الفتاوى خصوص الشخص أو الشخصين.

هذا مع ما يلزم ممّا ذكرنا من التضييق و التشديد في التعجيل في التكبير،

(١) مدارك الأحكام: ٣٢٢ / ٤ و ٣٢٣.

(٢) وسائل الشيعة: ٣٩٠ / ٨ الباب ٤٨ من أبواب صلاة الجماعة.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٩٦

.....

و رفع الطمأنينة عن المأمومين، و منعهم عن حضور القلب الذي هو روح العبادة، إلّا أن يصير كلّ مأموم أبعد حتّى يكبر الأقرب متى ما أراد بطمأنينة و طوع و رغبة، سيّما و كثير من المأمومين لهم حالة في وقت تكبيره الافتتاح تمنعهم عن المسارعة و تدعوهم إلى البطء من جهة التية أو غيرها، كما هو المشاهد.

مع أنّه على ما ذكره لا بدّ من العلم بكون المأمومين المتقدّمين وقع تكبيره كلّهم حتى يمكن للمأموم المتأخّر المتابعة، بل لا بدّ من العلم بأنّ كلّ تكبيره منهم وقعت صحيحة، بأن يكون تكبير كلّ واحد من الأبعد بعد تكبيره الأقرب منهم، مع أنّه يجوز الخطأ و السهو على فعل كلّ واحد من المأمومين، أو يكون ممّن لا يراعى ما ذكره، فمن هذه الجهة أيضا يلزم فساد صلاة الأبعدين.

مع أنّهم لا يوجبون على شخص من المأمومين أن يرفع يده في تكبيره الافتتاح حتّى يعلمون أنّه كبر و دخل في الصلاة، و لا يوجبون عليه أيضا الجهة في التكبير، بل يمنعون عنه و عن إسماع المأمومين المأموم الآخر، كما مرّ و سيجيء.

مع أنّه ربّما كان المأموم أعمى أو أصمّ أو كليهما.

مع أنّه ربّما كان رفع يده أنّ تكبيره غير تكبيره الافتتاح من التكبيرات الستّ المستحبّة، فمن هذه الجهات أيضا يلزم فساد صلاتهم.

مع أنّ عموماً الأخبار و الفتاوى تقتضى صحّة صلاة الجماعة الذين لم يراعوا ما ذكر أصلاً.  
مع أنّه على ما ذكره ربّما لا يمكن لحق بعض الصفوف إلّا بركوع الاولى، و ربّما لا يمكن الآخر لحق الركوع أيضاً، بل و ربّما لا يمكن الآخر اللحق في الركعة الثانية أيضاً، و ربّما لا يمكن الآخر اللحق في الثالثة أيضاً، و ربّما لا يمكن الآخر اللحق في الرابعة أيضاً، سيّما إذا بنا على أنّ تكبيره الافتتاح تصدر عن المأمومين باطمئنانهم حضور القلب منهم و طوع و رهايةً.  
مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٩٧

.....

مع أنّ صلاة المغرب ثلاث ركعات، و الفجر ركعتان، و كذا الكلّ في السفر سوى المغرب، و صلاة الجمعة، و العيدين و نحوها ركعتان.

مع أنّ الظاهر من الأخبار و الفتاوى و فعل المسلمين، عدم الفرق بين الصلوات المذكورة فيما ذكر، و كذا عدم الفرق بين الصفّ الطويل و القصير و الأطول و الطويل و هكذا، و كذا بين القليل و الكثير و الأكثر و هكذا، مع أنّه ربّما لا يمكن للبعيد من الصفّ الأوّل اللحق من جهة طوله، فما ظنك بسائر الصفوف؟! و في «المدارك» نفى وجوب المتابعة في أذكار الإمام، بأنّ تأخير الذكر إلى أن يعلم وقوعه من الإمام بعيد جدّاً، بل ربّما كان مفوّتاً للقدرة «١»، انتهى.

و غير خفيّ أنّ الأمر فيما نحن فيه أشدّ و أشدّ بمراتب، مع أنّه لو كان ما ذكر لازماً شرعاً، لشاع و اشتهر اشتهاً الشمس؛ لعموم البلوى، و شدّة الحاجة، و توفرّ الدواعى على النقل و الاعتبار، و حصول ذلك الاشتهار.

و كذا كان يشتهر الفرق بين مثل الفجر من الثنائية و الظهر للحضري من الرباعية و غيرها، و كذا بين الصفوف الطوال و غيرها، على حسب مراتب الطول و غير ذلك، بل العادة تقتضى تحقّق الأخبار في الاعتبار و الفرق و حال المقامات، مع أنّه لم يرد في خبر، بل الظاهر من الأخبار خلافه، بل يحصل اليقين بفساده.

و ممّا ذكر ظهر حال ما لو خرجت الصفوف المتخلّلة بين الإمام و المأموم عن الاقتداء لانتهاء صلاتهم، مثل ما لو كان صلاتهم ركعتين، و الإمام و المأموم صلاتهما أربع ركعات مثلاً، أو حصل مانع من إتمامهم، أو نواوا الانفراد، أو ظهر فساد صلاتهم؛ إذ لا يضرّ شيء من ذلك، لما عرفت من كون العبرة بالصفّ لا كونهم مصليين.

(١) مدارك الأحكام: ٤ / ٣٢٧.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٢٩٨

.....

نعم؛ إذا قاموا و ذهبوا، و أمكن المأموم التقدّم إلى الإمام تقدّم إليه البتّة، و سيجيء تمام التحقيق فيه.

## فروع:

### الأوّل: لو كان الحائل لا يمنع من النظر حال القيام و يمنع حال الجلوس،

و لا يمنع من الاطلاع بحال الإمام في السجود و التشهّد، حتّى يتأتّى المتابعة، و مع ذلك لا يكون مانعاً من الاستطراق و التخطّي إليه، فالصحّة لا تخلو عن قوّة، من جهة العمومات، و عدم دخوله في المتبادر من لفظ السترة و الجدار الواقعين في صحیحته زرارة السابقة

«١».

و الأحوط الاجتناب، بل و ربما لا- تخلو الصّحة عن إشكال؛ لأنّ لفظ السترة، و لفظ الجدار مطلق، و كذا لفظ المقاصير على ما ستعرف، فالوثوق بحصول البراءة اليقينية لعله لا يخلو عن تأمل.

### الثاني: الحائل المذكور إذا كان مانعا من الاستطراق و التخطي،

فهو أشدّ إشكالا من الأوّل، كما لا يخفى.

### الثالث: ما لا يمنع من المشاهدة أصلا لكن يمنع من الاستطراق كالشبايك،

فعن الشيخ في «الخلافة» أنّ من صلّى وراء الشبايك فلا تصحّ صلاته مقتديا بالذي يصلّي داخلها «٢». و عن «المبسوط» أنّه قال فيه: الحائط و ما يجري مجراه ممّا يمنع من مشاهدة الصفوف يمنع من صحّة الصلاة و الاقتداء، و كذلك الشبايك، ثم قال: و المقاصير

(١) وسائل الشيعة: ٨ / ٤١٠ الحديث ١١٠٣٩.

(٢) الخلافة: ١ / ٥٥٨ المسألة ٣٠٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٢٩٩

.....

يمنع من الاقتداء، إلّا إذا كانت مخزّمة «١»، كذا نقل عنه في «المختلف» «٢».

و قال: قول أبي الصلاح يعطى المنع خلف الشبايك، فاختر هو الجواز؛ لحصول المشاهدة، و عدم الفرق بينها و بين المقاصير المخزّمة، قال: و استدّلوا بحديث زرارة، و الجواب جاز أن لا يكون المقاصير مخزّمة «٣»، انتهى. مع أنّه ردّ على أبي الصلاح في استدلاله بحديث زرارة لعدم جواز ما لا يتخطّى من الصّفين، باحتمال إرادة من الحائل لا من المسافة؛ عملا بأصالة الصّحة «٤».

و في «المدارك»: أنّه بعيد جدّا؛ لأنّ المراد بما لا يتخطّى عدم التخطّى بواسطة التباعد لا باعتبار الحائل، يدلّ عليه ذكر حكم الحائل بعد ذلك «٥»، انتهى.

أقول: ذكره عليه السّلام ذلك بعد ذلك إنّما هو لكلمة «فاء» الدالّة على التفرّيع و الترتيب على المتقدّم، فإنّه عليه السّلام لما منع عمّا لا يتخطّى بين الصّفين، و أنّه و إن كان فليس ذلك لهم بصلاة قال: «فإن كان بينهم سترة أو جدار فليس تلك لهم بصلاة» فجعل جزاء الشرط هو عين الحكم الذي ربّبه على ما لا يتخطّى.

فهذان معا في غاية الظهور في دخول الحائل في عموم ما لا- يتخطّى، لو لم يكن هو هو بعينه، بأن يكون السترة و الجدار من جملة الحائل، لعدم انحصاره فيهما؛ لأنّ الشبايك مثلا منه، كما قاله العلّامة.

و الأظهر العموم، كما هو مقتضى كلمة «ما» و مدلول لفظ «لا يتخطّى»، سيّما مع انضمام لفظ «قدر» مع كلمة «ما» المذكورة، فتأمل جدّا! و يشهد عليه ما رواه الصدوق مقدّما عليها، من قوله عليه السّلام: «يكون قدر ذلك

(١) لاحظ! المبسوط: ١ / ١٥٦.

(٢) مختلف الشيعة: ٣ / ٨٤.

(٣) مختلف الشيعة: ٨٤ / ٣.

(٤) مختلف الشيعة: ٨٤ / ٣.

(٥) مدارك الأحكام: ٣٢٢ / ٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٠٠

.....

مسقط الجسد إذا سجد «١» و كذا فهم الأصحاب على ما عرفت.

و بالجملة؛ حصول البراءة اليقينية في كل واحدة من صورتى الحائل، أو التباعد بما لا يتخطى مشكل، فضلا عن الوثوق به.

#### الرابع: الجماعة في السفينة لا مانع منها، وكذا في السفن،

بأن يكون الإمام في سفينة و المأمومون في اخرى، أو المأمومون بعضهم في سفينة الإمام و بعضهم في الاخرى، أو يكون الإمام على

الشط و المأمومون في السفينة، أو العكس، كل ذلك لا مانع منه، لو لم يكن مانع آخر من التباعد، أو الحائل، أو غيرهما.

و في «المنتهى» كذلك، إلى أن قال: و سواء شد بعضها إلى بعض أولا، عملا بالعموم «٢»، و الأمر كما ذكر لو كان وثوق تام بعدم

تحقق التباعد المضر، و لا حيلولة، و لا تأخر الإمام عن المأمومين، و غير ذلك.

و أما مع عدم الوثوق فيشكل الحكم بالصحة؛ لعدم الوثوق بقصد القربة، مع أنه إن تحقق أحد ما ذكر في أثناء الصلاة فلا وثوق

بالصحة، و حصول البراءة اليقينية، إلا أن يقول بأن المعتبر عدم الامور المذكورة حين الدخول في الصلاة خاصة، و هو محل إشكال

تام بملاحظة الأدلة.

#### الخامس: نقل عن أبي الصلاح و ابن زهرة: أن حيلولة النهر هنا مانع عن الصحة «٣».

و لعل نظرهما إلى أن المتبادر من النهر ما لا يتخطى، و إلا فلو كان مما يتخطى فلا مانع، إلا أن يقولوا بعدم جواز الصلاة فيه، فيكون

حائلا، لكنهما ممنوعان، و كذلك الحال في حيلولة الطريق، و كذلك الجماعة في السطوح المتعددة.

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٥٣ الحديث ١١٤٣، و سائل الشيعة: ٨ / ٤١٠ الحديث ١١٠٣٨ مع اختلاف يسير.

(٢) منتهى المطلب: ٦ / ١٧٧.

(٣) نقل عنهما في مدارك الأحكام: ٤ / ٣١٩، لاحظ! الكافي في الفقه: ١٤٤ و ١٤٥، غنية النزوع: ٨٨ و ٨٩.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٠١

#### ١٨٢- مفتاح [ما يشترط مراعاته في الجماعة]

و من الشرائط أن لا يكون الإمام أعلى من المأموم بما يعتد به في مثل البناء دون الانحدار، على المشهور؛ للموثق «١»، و في متنه

ركائه، و لهذا تردّد المحقق فيه «٢»، و كرهه الشيخ «٣». و لا يخلو من قوة، و إن كان اعتباره أحوط.

أما إذا كان أسفل منهم فلا بأس به قولاً واحداً، كما في الموثق «٤»، و إن ورد رواية فيه أيضا بالمنع «٥».

و أن لا يقف المأموم قدام الإمام بالإجماع «٦»؛ للتأسي و النصوص «٧»، أما التساوي في الموقف فجوزته الأكثر «٨»، خلافا للحلي فاعتبر

التأخر «٩» و هو

- 
- (١) وسائل الشيعة: ٨ / ٤١١ الحديث ١١٠٤٢.
- (٢) شرائع الإسلام: ١ / ١٢٣.
- (٣) الخلاف: ١ / ٥٥٦ المسألة ٣٠١.
- (٤) وسائل الشيعة: ٨ / ٤١١ الحديث ١١٠٤٢.
- (٥) وسائل الشيعة: ٨ / ٤١٢ الحديث ١١٠٤٤.
- (٦) نقل الإجماع في مدارك الأحكام: ٤ / ٣٣٠.
- (٧) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨ / ٣٤١ الباب ٢٣ من أبواب صلاة الجماعة.
- (٨) نهاية الأحكام: ٢ / ١١٧، ذكرى الشيعة: ٤ / ٣٢٩، روض الجنان: ٣١٧.
- (٩) السرائر: ١ / ٢٧٧.
- مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٠٢
- الأقوى؛ للخبر: «يتقدمهما ولا يقوم بينهما» «١» إلّا إذا كانا اثنين، فيقف المأموم عن يمين الإمام، كما في المعبرين «٢».
- و أن ينوى الائتمام و يعين الإمام، كما مرّ في مباحث التية «٣».
- و أن يتابعه في الأفعال إذا كان مرضيًا، بمعنى عدم تقدمه عليه، بل إمّا يتأخر عنه أو يقارنه بالإجماع. و لا يجب التأخر؛ للأصل، خلافا للصدوق «٤» فاشترطه في ترتب الثواب.
- و في الخبر: «إمّا جعل الإمام إماما ليؤتمّ به، فإذا ركع فاركعوا و إذا سجد فاسجدوا» «٥». و هو أحوط.
- أمّا المتابعة في الأقوال فأوجبها الشهيد «٦»، خلافا للأكثر «٧»، و لا- ريب أنّها أحوط. و لو رفع رأسه عن الركوع أو السجود، أو أهوى إليهما قبل الإمام أعاد، و قال «المقنعة» «٨» للصحاح المستفيضة «٩». و حملها الأكثر على النسيان، فأوجبوا مع العمد الاستمرار، جمعا بينها و بين الموتق «١٠» بحمله على

- 
- (١) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٤٢ الحديث ١٠٨٥٤.
- (٢) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٤١ الحديث ١٠٨٤٨، ٢٩٦ الحديث ١٠٧٠٩.
- (٣) مفاتيح الشرائع: ١ / ١٢٤.
- (٤) نقل عنه في ذكرى الشيعة: ٤ / ٤٧٥.
- (٥) صحيح البخارى: ١ / ٢٣٧ الحديث ٧٢٢، سنن الترمذى: ٢ / ١٩٤ الحديث ٣٦١، عوالى اللآلى:
- ٢ / ٢٢٥ الحديث ٤٢ مع اختلاف.
- (٦) الدروس الشرعية: ١ / ٢٢١.
- (٧) روض الجنان: ٣٧٤، مجمع الفائدة و البرهان: ٣ / ٣٠٦.
- (٨) نقل عنه في مدارك الأحكام: ٤ / ٣٢٧، تهذيب الأحكام: ٣ / ٤٧ ذيل الحديث ١٦٢.
- (٩) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨ / ٣٩٠ الباب ٤٨ من أبواب صلاة الجماعة.
- (١٠) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٩١ الحديث ١٠٩٨٧.
- مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٠٣



العمد، ولاستلزام الإعادة زيادة الركن «١».

الصواب: حمل الإعادة على الاستحباب، أما التفصيل المذكور فلا وجه له ولا دليل عليه، والزيادة مع تسليم إبطالها مغتفرة هنا بالنص «٢».

(١) لاحظ! المبسوط: ١/ ١٥٩، السرائر: ١/ ٢٨٨، قواعد الأحكام: ١/ ٤٧، للتوسع لاحظ! مدارك الأحكام: ٤/ ٣٢٧ - ٣٢٩.

(٢) وسائل الشيعة: ٨/ ٣٩٠ الباب ٤٨ من أبواب صلاة الجماعة.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٠٥

قوله: (و من الشرائط). إلى آخره.

الأصل في الأحكام التي ذكرها روايتان من العامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواهما في «المنتهى»، إحداهما عن عمارة و حذيفة، والآخرى عن حذيفة و ابن مسعود «١».

و موثقه عمارة عن الصادق عليه السلام: «عن الرجل يصلي يقوم و هم في موضع أسفل من موضعه الذي يصلي فيه، فقال: «إن كان الإمام على شبه الدكان، أو على موضع أرفع من موضعهم لم تجز صلاتهم، و إن كان أرفع منهم بقدر إصبع أو أقل أو أكثر إذا كان الارتفاع بطن مسيل - و في نسخة «الفقيه»: إذا كان الارتفاع بقطع سيل - و إن كان أرضا مبسوطة و كان في موضع منها ارتفاع فقام الإمام في الموضع المرتفع، و قام من خلفه أسفل منه و الأرض مبسوطة إلا أنهم في موضع منحدر فلا بأس» «٢».

و في «الفقيه»: «إلا أنها في موضع منحدر فلا بأس به» «٣».

ثم قال: و سئل عليه السلام: فإن قام الإمام أسفل من موضع من يصلي خلفه؟ قال:

«لا بأس به، و قال عليه السلام: إن كان الرجل فوق بيت أو غير ذلك، دكانا كان أو غيره، و كان الإمام يصلي على الأرض أسفل منه

جاز للرجل أن يصلي خلفه و يقتدى بصلاته، و إن كان أرفع منه بشيء كثير» «٤».

و هذه الرواية و إن كانت موثقة فهي حجة؛ لما حقق في محله، سيما موثقات

(١) منتهى المطلب: ٦/ ١٨٣ و ١٨٤، السنن الكبرى للبيهقي: ٣/ ١٠٨ و ١٠٩.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٨٦ الحديث ٩، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٣ الحديث ١١٤٦، تهذيب الأحكام: ٣/ ٥٣ الحديث ١٨٥، وسائل الشيعة:

٨/ ٤١١ الحديث ١١٠٤٢ مع اختلاف يسير.

(٣) مرّ أنفا.

(٤) مرّ أنفا.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٠٦

.....

عمارة، لنقل الشيخ في «العدة» إجماع الشيعة على العمل برواياته «١».

مع أنّ هذه الموثقة لها جواب آخر، منها الاشتهار بين الأصحاب فتوى و عملا.

و منها نقل «الكافي» إياها، مع أنّه قال في صدره ما قال «٢».

و منها نقل الصدوق في «الفقيه»، مع أنّه ذكر في أوّله ما ذكره «٣».

و منها أن الشيخ أيضا رواها مفتيا بها، مرجحا إياها على معارضها (٤).  
 وكذا (٥) من (٦) جوابها أيضا الروايتان المذكورتان عن «المنتهى» (٧).  
 و منها موافقتها للموثقة الأخرى عنه في: «التهذيب» أنه سأل الصادق عليه السلام عن الرجل يصلّي بالقوم و خلفه دار فيها نساء، هل يجوز لهنّ أن يصلين خلفه؟  
 قال: «نعم، إن كان الإمام أسفل منهنّ» قلت: فإنّ بينهنّ و بينه حائطا أو طريقا، فقال: «لا بأس به» (٨).  
 فلا- يضّر ما في متنها من ركاعه؛ لأنّ رواياته لا تكاد توجد بغير ركاعه (٩)، و مع ذلك لا- يكاد يتحقّق غير معمول بها، و نسخة «التهذيب» لا ركاعه فيها؛ لأنّه ذكر فيها موضع «بطن مسيل»: «بقدر يسير»، و في نسخته الأخرى: «بقدر شبر».

(١) عدّة الاصول: ١ / ١٥٠.

(٢) الكافي: ٨ / ١.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٣ / ١.

(٤) الخلاف: ١ / ٥٦٣ المسألة ٣١٤.

(٥) في (٣) زيادة: غيره.

(٦) في (د) ١: و كذا غيره و من.

(٧) منتهى المطلب: ٦ / ١٨٣ و ١٨٤.

(٨) تهذيب الأحكام: ٣ / ٥٣ الحديث ١٨٣، و سائل الشيعة: ٨ / ٤٠٩ الحديث ١١٠٣٦.

(٩) انظر! الرسائل الاصولية: ١٣٧ و ١٣٨، تعليقات على منهج المقال: ٢٤٣.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٠٧

.....

وجه عدم الركاعه أنّ المستفاد منها كون الأرض قسمين: مبسوطة و غير مبسوطة، و المبسوطة على قسمين: مستوية و غيرها، و المستوية أن لا يكون فيها انحدار، و غيرها أن يكون فيها انحدار، و الفرق بينها و بين غير المبسوطة أنّ غير المبسوطة ما كان ارتفاعها دفعا لا تدريجيا غير دفعي، بخلاف المبسوطة التي فيها انحدار، فإنّ الارتفاع فيها على سبيل التدريج الخالي عن الدفعيّة، فمن جهة تساوى أجزائها في بادئ النظر و عدم المخالفة بينها كذلك فكأنّها مبسوطة مستوية، صار حالها حال المبسوطة المستوية في جواز صلاة المأمومين خلف الإمام مطلقا، فجعل الارتفاع الغير الدفعي بمنزلة عدم الارتفاع، و لا مانع من كون الأمر كذلك شرعا.  
 و حكم عليه السلام بعدم جواز صلاة المأمومين في غير المبسوطة إذا كان الإمام قائما في المرتفع و هم في المنخفض، أعتم من أن يكون الارتفاع الدفعي كثيرا كالدكاكين العالية المتعارفة، أو يسيرا بأن يكون قدر إصبع أو أقلّ أو أكثر.  
 فقوله عليه السلام: «إذا كان الارتفاع بقدر يسير» إنّما هو في مقابل شبه الدكان الذي ارتفاعه غير يسير غالبا، و كذلك قوله: بقدر شبر؛ لأنّ الدكان أزيد ارتفاعا من قدر شبر، لكن نسخة «يسير» أنسب، كما لا يخفى، مضافا إلى ملاحظة قوله عليه السلام في آخر الرواية: «و إن كان أرفع بشيء كثير».

فظهر أنّ ما سيذكر عن الشهيد توهم منه، و ظهر أيضا عدم التهافت في نسخة «التهذيب»، سيما و الرواية رواية عمّار.

و أمّا نسخة «الكافي» و «الفقيه» و هي التي ذكرناها، فيمكن أن يقال: إنّ المعصوم عليه السلام جعل الارتفاع الدفعي الذي حكم بعدم جواز صلاة المأموم إذا قام إمامه فيه، على قسمين:

أحدهما: شبه الدكان، و هو ما كان الارتفاع الدفعي فيه واحدا، فإنّ الدكان

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٠٨

.....

مرتفع واحد.

و ثانيهما: ما كان متعددا، بين كلّ ارتفاع دفعي أرض مبسوطة- مستوية أو غير مستوية- بالنحو الذي عرفت.

و الارتفاعات الدفعية أعم من أن تكون بطول إصبع أو أكثر أو أقل، كما هو الحال في بطن مسيل، أو قطع سيل؛ فإنّ سيلان ماء السيل في الأرض المنحدرة يجعلها كما ذكر غالبا.

فقوله عليه السّلام: «إذا كان الارتفاع ببطن مسيل» معناه: إذا كان الارتفاع شبه الارتفاع ببطن مسيل في كونه دفعيًا متعددا، بالنحو الذي ذكر.

أو يقال: إنّ الارتفاع المتعدد المذكور في الغالب في بطن مسيل، أو بقطع سيل، و الشرط وارد مورد الغالب، أو يكون في نظر الراوي منحصرًا في ذلك، بأن لا يكون مدّ نظره غيره، أو مدّ نظر المتعارف من الناس كذلك.

و الحاصل؛ أنّ مراد المعصوم عليه السّلام أنّ الارتفاع الدفعي مضرّ إذا قام الإمام فيه، و إنّ كان شبيها بالارتفاع الغير الدفعي الكائن في المبسوطة التي فيها الارتفاع و الانخفاض «١» و الانحدار.

مع أنّ في نسخة من «الفيح»: «يقطع» بالمضارع المجهول موضع «بقطع»، و «سئل» بالماضي المجهول موضع «سيل»، و قال: «لا بأس به» موضع «فلا بأس به»، فلا ركاكة أيضا أصلا، كما هو ظاهر، فتدبر! فيكون المراد أنّه لم تجز صلاتهم و إنّ كان الإمام أرفع بإصبع، و لعلّ المراد طول الإصبع أو أكثر منه أو أقل، إذا كان الارتفاع يقطع، أي لا يكون على طريقه الانحدار، أي يكون الارتفاع على سبيل القطع و الإبانة و الامتياز، بأن يكون قطعة

(١) لم ترد في (د ١): و الانخفاض.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٠٩

.....

خاصية مرتفعة عن قطعة اخرى خاصية، بعنوان الإبانة و الامتياز و الظهور، و هذا بخلاف الانحدار، من جهة عدم ظهور امتياز ارتفاع موضع الإمام، صحّ إمامته.

و ممّا ذكر ظهر أنّ النسخة المشهورة المعروفة في قوله: «بقطع» حسنة أيضا، بل ربّما كانت أحسن.

و ارتفع ركاكتها أيضا على حسب ما نقل عن «المعتبر» و «الذكرى»، من أنّهما ذكرا عبارتها هكذا: و لو كان أرفع منهم بقدر إصبع إلى شبر، فإن كان أرضا مبسوطة، و كان في موضع فيه ارتفاع، فقام الإمام في المرتفع، و قام من خلفه أسفل منه، إلّا أنّهم في موضع منحدر فلا بأس «١».

ثمّ قال في «الذكرى»- بعد ذكر هذه الرواية-: و هي تدلّ بمفهومها على أنّ الزائد عن الشبر ممنوع، و أمّا الشبر فيبني على دخول الغاية في المعنى و عدمه «٢»، انتهى.

قوله: (و إن ورد رواية). إلى آخره.

هي صحيحة صفوان، عن محمّد بن عبد الله، عن الرضا عليه السّلام: عن الإمام يصلى في موضع و الذين خلفه يصلّون في موضع

أسفل منه، أو يصلّى في موضع و الذين خلفه في موضع أرفع منه، قال: «يكون مكانهم مستويا.» (٣).  
و هي معتبرة؛ لأنّ صفوان ممّن أجمعت العصابة، و ممّن لا يروى إلّا عن الثقة (٤)، و كذا أحمد بن محمّد بن عيسى (٥) الذي روى  
هذه الرواية عن صفوان، مع

(١) المعتبر: ٢ / ٤١٩ و ٤٢٠.

(٢) ذكرى الشيعة: ٤ / ٤٣٥ و ٤٣٦.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٨٢ الحديث ٨٣٥، وسائل الشيعة: ٨ / ٤١٢ الحديث ١١٠٤٤.

(٤) رجال الكشي: ٢ / ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠.

(٥) رجال الطوسي: ٣٦٦ الرقم ٣.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣١٠

.....

أنّ محمّد بن عبد الله الظاهر أنّه ابن عبد الله بن زرارة، و هو ثقة أو كالثقة.  
إلّا أنّها معارضة للموتقتين السابقتين، مع ما عرفت من الحجّة سندا، و الصراحة متنا، و الظاهر لا يعارض الصريح، سيّما إذا كان شاذّا و  
المعارض معمولا به و متعدّدا، أو معتصدا بما عرفت، فالحمل على الاستحباب متعيّن.  
قوله: (و [أن] لا يقف). إلى آخره.

لعلّ ما ذكره من ضروريّات المذهب يعرفه العوام بالضرورة، مضافا إلى الأدلّة الواضحة من ثبوت هذا القدر في العبادة التوقيفية، و أنّه  
المنقول من الرسول (١) «صلى الله عليه و آله و سلّم و الأئمّة عليهم السّلام (٢)»، و غير ذلك.  
و يؤيّد كونه الإمام شفيعا للمؤمنين عند الله تعالى (٣)، و أنّهم يحتاجون إلى استعلام حال الإمام (٤).  
قوله: (و النصوص).

أقول: هي صحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام قال: «الرجلان يؤمّ أحدهما صاحبه يقوم عن يمينه، فإن كانوا أكثر قاموا  
خلفه» (٥) و حسنة زرارة عن الصادق عليه السّلام مثله (٦)، إلى غير ذلك.  
و مقتضى الأخبار المذكورة و الأدلّة السابقة عدم جواز استدارة المؤمن

(١) انظر! السنن الكبرى للبيهقي: ٣ / ٩٩.

(٢) انظر! وسائل الشيعة: ٨ / ٣٤١ الحديث ١٠٨٤٨، ٣٤٢ الحديث ١٠٨٥٤، ٣٤٤ الحديث ١٠٨٦٠.

(٣) وسائل الشيعة: ٨ / ٣١٤ الحديث ١٠٧٦٥.

(٤) وسائل الشيعة: ٨ / ٣١٩ الباب ١٢ من أبواب صلاة الجماعة.

(٥) تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٦ الحديث ٨٩، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٤١ الحديث ١٠٨٤٨ مع اختلاف يسير.

(٦) الكافي: ٣ / ٣٧١ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٤ الحديث ٨٢، وسائل الشيعة: ٨ / ٢٩٦ الحديث ١٠٧٠٩.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣١١

.....

حول الكعبة، كما هو المتعارف عند العامة، و وجوب وقوف المأموم خلف الإمام أو جانبه، كما هو الحال في غير الكعبة. و صرح بذلك العلامة في جملة من كتبه «١»، لكن نقل عن ابن الجنيد جوازها، بشرط أن لا يكون المأموم أقرب إلى الكعبة من الإمام «٢».

و وافقه في «الذكري» محتجاً بالإجماع عملاً في الأعصار السابقة «٣».

و فيه؛ أنه إن أراد عمل العامة فمعلوم عدم العبرة به، بل ربما يظهر من الأخبار كون الرشد في خلافهم، و لزوم الأخذ بالخلاف «٤». و إن أراد غيرهم من الشيعة، ففيه أنه لم يثبت.

و يمكن أن يقال: لو كان عمل العامة فاسدا لاقتضى تشييعاً من إمام عليه السلام أو شيعة.

و مع ذلك معلوم أن الرسول صلى الله عليه و آله و سلم صلى في المسجد الحرام جماعة، و من كان معه كان من الكثرة بحيث لا يحصى، فكيف يتمشى كون جميعهم خلفه صلى الله عليه و آله و سلم من غير تجاوز عن محاذ الكعبة مع قلّة مقدارها؟ و مع ذلك لو اتفق وقوع الأمر كذلك، و حرمان عامة من كان معه عن الصلاة معه لاشتهر ذلك اشتهاً الشمس، لا أن يصير الأمر كما ذكرنا. و الأحوط موافقة العلامة إن تيسر الجماعة الصحيحة حولها. و من البديهيّات عدم التيسر إلى زمان ظهور القائم عليه السلام، و في ذلك الزمان يعرف الحال البتة.

(١) نهاية الأحكام: ١١٦ / ٢ و ١١٧، تذكرة الفقهاء: ٢٤١ / ٤ المسألة ٥٤٢.

(٢) نقل عنه في مختلف الشيعة: ٣ / ٩٠.

(٣) ذكرى الشيعة: ٣ / ١٦١.

(٤) وسائل الشيعة: ١٠٦ / ٢٧ الباب ٩ من أبواب صفات القاضي.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣١٢

قوله: (فجوزه الأكثر). إلى آخره.

أقول: بل نقل عن «التذكرة» الإجماع عليه «١»، و نقل عن ظاهر ابن إدريس أنه لم يكتف بالتساوي، و اعتبر تأخر المأموم «٢» و ليس بشيء؛ لما عرفت من دلالة الصحيحين [على] أن الرجل الواحد يقوم عن يمين الإمام.

و يدلّ عليه أيضاً بعض أخبار آخر، بل ربما لا- يظهر منه التخصيص بواحد، و هو رواية الحسين بن يسار المروزي في «الكافي» و «التهذيب» بسندهما عن الرضا عليه السلام: عن رجل صلى إلى جانب رجل فقام عن يساره و هو لا يعلم، كيف يصنع إذا علم و هو في الصلاة؟ قال: «يحوّله عن يمينه» «٣»، فتأمل! فبطل رأى ابن إدريس و ثبت المشهور، و بضميمة عدم القول بالفصل، و بما رواه في «الكافي» مرفوعاً: أن الصادق عليه السلام صلى بقوم و كلهم عن يمينه و ليس على يساره أحد «٤»، و السند منجبر بالشهرة، و كونه في «الكافي»، و إطلاقات الأخبار.

فظهر فساد ما ذكره المصنّف من قوله: و هو الأقوى للخبر: «يتقدّمهما و لا- يقوم بينهما»، لأنّه ذكر فيه بلا- فصل بينه و بين ما ذكره هكذا: و عن الرجلين يصليان جماعة، قال: «نعم يجعله عن يمينه» «٥»، و هذه الرواية أيضاً عن ابن مسلم.

فظهر موافقتها للصحيحة، بل ربما كانت عين الصحيحة، وقع تفاوت في العبارة من جهة النقل بالمعنى، فلا وجه لترك الصحيح و التمسك بالضعيف، سيما مع ما عرفت من تضمّنه أن الواحد يقف عن يمين الإمام، كما اختاره، و ورد في الأخبار

(١) نقل عنه في مدارك الأحكام: ٣٣١ / ٤، لاحظ! تذكرة الفقهاء: ٢٤٠ / ٤ المسألة ٥٤١.

(٢) نقل عنه في ذخيرة المعاد: ٣٩٤، لاحظ! السرائر: ١/ ٢٧٧.

(٣) الكافي: ٣/ ٣٨٧ الحديث ١٠، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٦ الحديث ٩٠، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٤٤ الحديث ١٠٨٦١.

(٤) الكافي: ٣/ ٣٨٦ الحديث ٨، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٤٢ الحديث ١٠٨٥٣.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٢ الحديث ١١٣٩، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٤٢ الحديث ١٠٨٥٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣١٣

.....

الكثيرة، فكيف صار مذهب ابن إدريس فقط أقوى؟

مع أن الباقي يجوز حمله على الاستحباب، كما قالوا، و ستعرف بخلاف رأى ابن إدريس.

و مستند ابن إدريس ما ورد في الأخبار المتواترة، أو ظهر من كون صلاة المأموم خلف الإمام و أن الإمام يتقدم عليه «١».

و رواية ابن سنان عن الصادق عليه السلام قال: «أقل ما يكون بينك وبين القبلة مريض عنز، و أكثر ما يكون مربوط فرس» «٢»، فتأمل جدًّا! و هو أحوط، كما سيجيء عن المصنّف، مع أن ما اختاره المصنّف هنا هو رأى الإسكافي بعينه.

و العجب أنه لم يذكره هنا، مع كونه أحد الأقوال هنا، فالمناسب ذكره هنا البتة ثم اختياره، كما اختاره، و إن كان جعله الأحوط فيما سيأتي.

قوله: (و أن ينوى الائتمام).

و جوب نيته من جهة أنه لو صلى بغير قصده لم يجز له ترك القراءة و التزام أحكام الجماعة؛ لأنّ ترك القراءة مثلا لا يجوز إلّا أن يكون مقتديا مؤتمّا و يكون مأموما.

فلو وقف في صفّ المأمومين، و لم يرد المأموميّة و الاقتداء أصلا و لم يبين أمره على أنه مأوم، فكيف يجوز له ترك ما يجب على المصلّين إلّا من هو مأوم، أو يحرم عليه ما لا يحرم على المصلّين سوى المقتدى؟! و كيف تصحّ صلاته مع تكراره الركوع مثلا في الصورة المعهودة، مع بطلان ذلك إن لم يكن مأموما؟! و كيف يثاب بثواب الجماعة مع عدم اقتدائه أصلا؟! إلى

(١) انظر! وسائل الشيعة: ٨/ ٣٠٩ الحديث ١٠٧٥٠، ٣١٩ الحديث ١٠٧٧٨، ٣٤١ الحديث ١٠٨٤٨.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٣ الحديث ١١٤٥، وسائل الشيعة: ٨/ ٤١٠ الحديث ١١٠٤٠.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣١٤

.....

غير ذلك.

و بالجملة؛ الامور المذكورة شرطها المأموميّة، و الفرق بين المأموم و غير المأموم ليس إلّا التّية، و إن وقعا في الصفّ و تبعوا الإمام في الأفعال الواجبة عليهما.

و ممّا ذكر ظهر أنه لا يجب على الإمام قصد الإمامة حتّى تصح، بل لو قصد عدم الإمامة قطعا و اقتدى المأمومون به من غير إذنه، بل من غير رضاه أصلا، بل مع عدم رضاه تصحّ صلاته و صلاة المأمومين، بعد اعتقادهم عدالته و عدم تضرّره به.

نعم؛ في استحقاقه ثواب الجماعة يشترط قصد الإمامة و البناء عليها في صورة العلم باقتداء المأمومين به.

و لا يبعد أن يكون يثاب إذا وقع الاقتداء به من غير شعور منه، بعد أن يكون راضيا بها طالبا لها.

و يحتمل نيل (١) الثواب بسببها و إن غفل عمّا ذكر أيضا، من جهة استحقاقه للإمامة و استئهاه لها، بأن يكون ترتّب الثواب من ثمرات هذا الاستئها.

و هذا غير بعيد، بل هو الظاهر من إطلاقات الأخبار، فتأمل جدّا.

نعم؛ فى إمامة الجمعة لا بدّ من نية لها، و اختياره إياها حتّى يجوز له الاقتصار بالركعتين، و الإتيان بخصائص صلاة الجمعة، و قد مرّ فى مبحث الجمعة ما يزيد عمّا ذكر (٢).

قوله: (و يعين الإمام).

بالاسم أو الصفة المختصّة به، أو يكون هذا الحاضر و إن لم يعلم اسمه و لا صفته، كلّ ذلك إذا علم استجماعه لشرائط الإمامة.

(١) فى (د ١): نيله.

(٢) راجع! الصفحة: ٣١٥ و ٣١٦ (المجلد الأول) من هذا الكتاب.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣١٥

.....

و لو نوى الاقتداء بهذا الحاضر على أنّه زيد و سمّاه به فبان أنّه عمرو، فلو لم يكن عمرو عنده عادلا قابلا للإمامة فى صحّة صلاته إشكال؛ لظهور عدم الاقتداء بعادل، و أنّ ترك القراءة الواجبة لم يقع فى موقعه. و لما ورد من صحّة صلاة من اقتدى بيهودى باعتقاد عدالته ثمّ ظهر عليه فساد «١»، فتأمل فيه! و كيف كان؛ لا محيص عن الإعادة فى الوقت و الاحتياط فى القضاء، سيّما مع تقصيره فى عدم تشخيصه، بل يشكل حينئذ الاكتفاء بما فعل، مع قطع النظر عن كشف الفساد، و الله يعلم.

هذا كلّه إذا وقع الكشف بعد الصلاة، و أمّا لو وقع فى أثناء الصلاة، فإنّما أن يكون بعد تكبيرة افتتاحه قبل أن يصدر منه مضرّ للمنفرد- مثل ترك القراءة إلى أن يركع «٢» أو السكوت أو غير ذلك- فيتعيّن حينئذ العدول إلى الانفراد؛ لعدم صدور ما يضرّ المنفرد أصلا، و مجرد قصد الاقتداء حال التكبير مع عدم تحقّق ما يضرّه لا يضرّه، كمن قصد الإمامة و لم يكن من يقتدى به، و لذا يصحّ صلاة كلّ واحد ممّن ادّعى أنّه إمام الآخر.

و علل فساد صلاة كلّ واحد ممّن ادّعى أنّه مأوم الآخر تركه ما يجب على غير المأموم من المصلّين، كما سيجىء.

و لا يبعد كون الإعادة بعد الإتمام أحوط، لكن هذا الاحتياط لا اهتمام فيه أصلا.

و أمّا لو وقع الانكشاف بعد صدور ما يضرّ المنفرد، فحينئذ لا يتأتّى العدول

(١) الكافى: ٣/ ٣٧٨ الحديث ٤، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦٣ الحديث ١٢٠٠، تهذيب الأحكام: ٣/ ٤٠ الحديث ١٤١، وسائل الشيعة:

٨/ ٣٧٤ الحديث ١٠٩٤١ و ١٠٩٤٢.

(٢) فى (د ١): ركع.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣١٦

.....

إلى الانفراد؛ لكونه خلاف الأصل و القاعدة، و لم يثبت صحّته.

و أمّا إذا كان كلاهما عادلين عنده مستأهلين للإمامة، فالظاهر صحّة صلاته، لوقوع التعيين بالإشارة، و عدم ثبوت ضرر فيما اعتقده

خطأ، فكما صحَّ صَلَاتِهِ فِي الصُّورَةِ الَّتِي تَرَدَّدَ بَيْنَ كَوْنِ إِمَامَةِ زَيْدِ الْعَادِلِ عِنْدَهُ أَوْ عَمْرُو، كَذَلِكَ وَعَيْنُ إِيْشَارَتِهِ بِكَوْنِهِ هَذَا الْحَاضِرِ، سَوَاءَ كَانَ زَيْدًا أَوْ عَمْرُوًا، صَحَّ أَيْضًا بِإِيْشَارَتِهِ بِكَوْنِهِ هَذَا الْحَاضِرِ، وَإِنْ كَانَ عَاتِقِدُ مِنْ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ زَيْدٌ، فَظَهَرَ كَوْنُهُ عَمْرُوًا؛ لِأَنَّ الْمَنَاطَ وَالْمَصْحَحَ هُوَ تَعْيِينُهُ بِإِيْشَارَتِهِ.

وَمَرَّ فِي مَبْحَثِ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ أَنَّ دَلِيلَ وَجُوبِ التَّعْيِينِ فِي التَّيَّةِ هُوَ تَحَقُّقُ الْإِمْتِثَالِ الْعَرْفِيِّ، وَظَهَرَ مَرَّةً ذَكَرَ كِفَايَةَ هَذَا الْقَدْرِ مِنَ التَّعْيِينِ، وَعَدَمِ ضَرَرِ خَطَا الْعَاتِقَادِ فِي أَمْثَالِ مَا ذَكَرَ.

قَالَ فِي «الْمَدَارِكِ»: لَوْ نَوَى الْإِقْتِدَاءَ بِالْحَاضِرِ عَلَى أَنَّهُ زَيْدٌ فَبَانَ أَنَّهُ عَمْرُوًا، فَفِي تَرْجِيحِ الْإِيْشَارَةِ عَلَى الْإِسْمِ فِيصَحُّ، أَوْ الْعَكْسُ فَيَبْطَلُ، نَظَرُ «١»، اِنْتَهَى.

أَقُولُ: عَلَى تَقْدِيرِ الثَّانِي إِنْ مَا يَكُونُ إِذَا لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ حَاضِرًا عِنْدَهُ، بِحَيْثُ يُمْكِنُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ عِبَارَتِهِ، أَوْ مَقْتَضَاهُ أَنَّ زَيْدًا لَوْ كَانَ حَاضِرًا وَقَابِلًا لِإِقْتِدَائِهِ بِهِ يَتَعَيَّنُ اقْتِدَاؤُهُ بِهِ وَكَوْنُهُ إِمَامَهُ، وَصَحَّةُ صَلَاتِهِ حَيْثُذَ عَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي، لَكِنَّهُ مُشْكَلٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَنَى عَلَى كِفَايَةِ أَحَدِ التَّعْيِينِينَ يَتَعَيَّنُ صَحَّةُ صَلَاتِهِ، وَ لَوْ بَنَى عَلَى لَزُومِ التَّعْيِينِ فِي التَّعْيِينِينَ لَمْ تَصَحَّ الصَّلَاةُ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ؛ إِذِ التَّرْجِيحُ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَرَجِّحٍ، فَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَرَجِّحٌ اقْتَضَى اسْتِشْكَالَهُ وَتَوَقُّفَهُ - كَمَا هُوَ مَقْتَضَى عِبَارَتِهِ - لَزِمَ مِنْهُ الْحُكْمُ بِبَطْلَانِ صَلَاتِهِ؛ لِتَوَقُّفِ صَحَّتِهَا عَلَى تَعْيِينِ الْإِمَامِ، وَ كَوْنِ قَصْدِ التَّعْيِينِ وَاجِبًا وَ شَرَطًا لَهَا، مَعَ عَدَمِ تَحَقُّقِ التَّعْيِينِ الَّذِي هُوَ وَاجِبٌ

(١) مدارك الأحكام: ٣٣٣/٤.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣١٧

.....

و شرط لبطلان الترجيح من غير مرجح.

مَعَ أَنَّ جَعَلَ التَّعْيِينِ الْإِسْمِيَّ مَصْحَحًا وَمَعْتَبَرًا فِيهِ وَ كَافِيًا مِنْ دُونَ تَعْيِينِ الْإِيْشَارَةِ بَيْنَ الْفَسَادِ؛ لِدَعْوَى كَوْنِ إِمَامِهِ خُصُوصَ زَيْدٍ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ زَيْدٌ - سَوَاءَ كَانَ هُوَ الْحَاضِرَ أَوْ لَمْ يَكُنْ - وَ الْبِنَاءِ عَلَى أَنَّ التَّعْيِينِ الْإِسْمِيَّ إِنْ مَا يَكُونُ مَصْحَحًا فِي صُورَةِ التَّعْيِينِ بِالْإِيْشَارَةِ لَا غَيْرَ لَا يَلِئِمُ جَعَلَ التَّعْيِينِ الْإِسْمِيَّ فِي مَقَابِلِ التَّعْيِينِ بِالْإِيْشَارَةِ وَ قَسِيمًا لَهُ وَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ إِنْ ظَهَرَتِ الْإِيْشَارَةُ فَكَذَا وَ إِنْ رَجَحْنَا الْإِسْمَ فَكَذَا. وَ الْحَاصِلُ؛ أَنَّ جَعَلَ التَّعْيِينِ بِالْإِيْشَارَةِ لَا بَدَّ مِنْ دَلِيلٍ مُخْتَصِّصٍ عَنْهَا فِي صَحَّةِ الْإِقْتِدَاءِ الْبَتَّةِ.

مَعَ أَنَّ التَّعْيِينِ بِالْإِيْشَارَةِ وَقَعَ صَوَابًا وَ حَقًّا، وَ التَّعْيِينِ بِالْإِسْمِ خَطَاً وَ بَاطِلًا، فَكَيْفَ يِعَارِضُ الْخَطَاَ الصَّوَابَ، أَوْ يَقَاوِمُ الْبَاطِلَ الْحَقَّ؟! وَ مَعَ ذَلِكَ عَرَفْتُ أَنَّ الْبَطْلَانَ فِي صُورَةِ خَاصَّةٍ، وَ عَرَفْتُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ الْكُشْفُ فِي الْأَثْنَاءِ قَبْلَ عُرُوضِ مَا يُضَرُّ الْمُنْفَرِدَ لَا وَجْهَ لِلْحُكْمِ بِالْبَطْلَانِ الْبَتَّةِ، بَلِ الرَّاجِحُ الْعَدُولُ.

فَفِي الْمَقَامِ لَوْ كَانَ إِشْكَالًا فِي صَحَّةِ الصَّلَاةِ فِي صُورَةِ الْكُشْفِ - كَمَا اخْتَارَهُ فِي «الْمَدَارِكِ» - لَمْ يَكُنْ إِشْكَالًا أَصْلًا فِيمَا لَوْ وَقَعَ الْكُشْفُ قَبْلَ عُرُوضِ مَا يُضَرُّ الْمُنْفَرِدَ؛ لِتَعْيِينِ الْعَدُولِ إِلَى الْإِنْفِرَادِ أَوْ الْإِقْتِدَاءِ بِهَذَا الْحَاضِرِ الَّذِي اسْمُهُ عَمْرُوًا، وَ لَكِنْ عَرَفْتُ عَدَمَ الْإِشْكَالِ أَصْلًا، وَ كَذَا لَوْ وَقَعَ الْكُشْفُ بَعْدَ الْفِرَاقِ عَنِ الصَّلَاةِ، سَيِّمًا بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ؛ فَإِنَّ اِحْتِمَالَ الصَّحَّةِ حَيْثُذَ أَقْوَى مِمَّا مَضَى، كَمَا لَا يَخْفَى.

وَ يُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرْنَا، وَ يُؤَكِّدُهُ مَا فِي الْأَخْبَارِ وَ فِتَاوَى الْأَخْيَارِ مِنَ اسْتِنَابَةِ الْإِمَامِ الْآخِرِ إِذَا عَرِضَ الْإِمَامُ الْمَوْتَ أَوْ مَانَعَ عَنِ الْإِتْمَامِ، سَيِّمًا وَ كَثِيرًا مَا يَحْصُلُ الْجَمَاعَةُ الْعَظِيمَةُ، وَ غَايَةُ كَثْرَةِ الْمَأْمُومِينَ، كَمَا يَظْهَرُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَ طَرِيقَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْأَعْصَارِ.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣١٨

.....



مع أن الصلاة خلف من كشف كونه يهوديًا صحيحة، فكيف إذا انكشف كونه عادلاً- آخر، مع بقاء التعيين بالإشارة إلى عادل على حاله؟! فتأمل جدًا.

و لو شكك بعد التية في إمامه وجب الانفراد إن لم يصدر منه ما يضر المنفرد أو التعيين، و إلا يعيد.  
قوله: (و أن يتابعه). إلى آخره.

وجوب المتابعة للإمام مجمع عليه بين الأصحاب.

و في «المعتبر» أسند إلى جميع العلماء وجوب متابعتهم في الأفعال «١»، و استدلّ عليه بما روى عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال: «إنما جعل الإمام إماما ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا و إذا سجد فاسجدوا» «٢».  
قوله: (بمعنى عدم تقدّمه عليه). إلى آخره.

أقول: الذي يفهم من لفظ المتابعة، و لفظ الاقتداء، و لفظ الائتمام، و أمثالها الواردة في الأخبار و فتاوى الأخيار، و المذكور في مقام نقل الإجماع، و أنه المجمع عليه، هو التأخر بأي قدر يكون، و إن كان أقلّ مسماه، و ما يصدق عليه في الجملة. و الفعلان المتقارنان في الوجود من دون تقدّم من أحدهما بالنسبة إلى الآخر أصلا و رأسا بوجه من الوجوه كيف يستحقّ أحدهما المتبوعيّة و الآخر التابعيّة، مع أنه لم يتحقّق الآخر تبعا للأول، بل هما متساويان في التحقّق، و كذا كون أحدهما مقتديا بالآخر، و الآخر مقتدى به و هكذا، فلو صحّ كون أحدهما

(١) المعتبر: ٢ / ٤٢١.

(٢) سنن الدارمي: ١ / ٣٤٣ الحديث ١٣١١، صحيح مسلم: ١ / ٢٥٨ الحديث ٤١١، عوالي اللآلي:

٢ / ٢٢٥ الحديث ٤٢.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣١٩

.....

تابعا للآخر صحّ العكس أيضا! و على فرض صحّة الأول دون الثاني، كون ذلك متبادرا من الألفاظ المذكورة محلّ تأمل، سيّما الحديث الذي استدلّ به، بل هو ينادى بما ذكرنا، بل ظاهره إذا وقع منه الركوع فاركعوا بعده و عقبيه.

فإنّ «الفاء» تفيد التعقيب بلا شبهة، مضافا إلى أن الشرط تحقّقه شرط في تحقّق الجزاء، و أنه ما لم يتحقّق الشرط و لم يوجد لم يجر أن يتحقّق الجزاء، و تفرّيع قوله فإذا ركع. إلى آخره على قوله: ليؤتم به، ينادى بما ذكرنا من أن الائتمام لا- يتحقّق إلّا بالتأخر، و المتابعة بالنحو الذي ذكر في الركوع و السجود.

بل المتبادر من الإمام أيضا ما ذكرنا، لأنّه المقدم المساوي، فالمأموم لا يتقدّم عليه، كما يدلّ هذا الحديث.

فإن ثبت الإجماع على صحّة المقارنة المذكورة فهو، و إلا ففي الصحّة نظر واضح.

و ما ذكره المصنّف من أن الأصل اقتضى الصحّة و عدم وجوب التأخر أصلا لا يخفى فساد؛ لما عرفت من عدم جريانه في ماهيّة العبادة بلا شبهة، سيّما على القول بأنّ لفظ العبادة اسم للصحيحة منها، مضافا إلى كونه أصحّ القولين.

و مع ذلك من البديهيّات أن الأصل لا يعارض دليلا أصلا، فضلا أن يغلب عليه؛ لأنّ معناه أنه لو لم يكن دليل يقتضى كذا يكون الأصل فيه كذا.

و هذا ممّا لا يخفى على من له أدنى اطلاع و فهم، و عرفت دلالة الحديث الصريح «١» في لزوم التأخر إليه، مضافا إلى ما عرفت من

تبادر التأخر في الجملة من لفظ الاقتداء وغيره.

(١) في (د ١): الصريحة.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٣٢٠

.....

وما ذكره الصدوق «١» مستنده رواية مذكورة في «جامع الأخبار» عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «رجل يرفع رأسه قبل الإمام و يضع قبل الإمام فلا صلاة له، و رجل يضع رأسه مع الإمام و يرفع مع الإمام فله صلاة واحدة و لا حظ له في الجماعة، و رجل يضع رأسه بعد الإمام و يرفعه بعد الإمام فله أربع و عشرون صلاة، و رجل دخل المسجد فرأى الصفوف مضيئة فقام وحده و خرج رجل من الصف يمشى القهقري و قام معه، فله مع من معه خمسون صلاة» «٢».

و السند غير ظاهر، و كذا الدلالة؛ لجواز إرادة المعية العرفية، و إن كان فيها تأخير ما، بحيث يستحق اسم المتابعة و الاقتداء بما فعله الإمام و الائتمام به، و أمثال هذه العبارة حتى يدخل في مصداق المتابعة و الاقتداء و الائتمام بفعل الإمام، بأنه إذا ركع فيركع و إذا سجد فيسجد، و بعد التسليم، لا يقاوم ما ذكرناه، بل لا يعارضه، فضلا أن يقاومه، فضلا أن يغلب على الحديث المذكور، فضلا أن يغلب على جميع ما أشرنا.

إلا أن يقال: ما في «الجامع» منجبر بعمل الأصحاب، مع وضوح دلالة على صحة المقارنة مطلقا، لكنه محل تأمل؛ لما عرفت من التبادر من كلام الأصحاب و مستندهم، و غاية وضوح دلالته، مع عدم توجيه منهم أصلا في مقام من مقامات استدلالهم «٣»، و منها الاستدلال بالحديث المذكور لوجوب المتابعة، مع تبادر تأخر ما في المتابعة على النهج الذي قررنا.

و مما يشهد على ما ذكرنا وجوب التأخير من تكبير الافتتاح من الإمام بلا

(١) نقل عنه في ذكرى الشيعة: ٤ / ٤٧٥.

(٢) جامع الأخبار: ١٩٦ الحديث ٤٨٣، مستدرک الوسائل: ٦ / ٤٩٢ الحديث ٧٣٣٦.

(٣) في (د ١): استدلالاتهم.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٣٢١

.....

شبهة، و عدم الاكتفاء بالمعية فيها البتة، و أن هذا داخل في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «ليؤتم به» و في قولهم: يجب المتابعة، و جميع ما دل على الاقتداء و الائتمام و المتابعة وغيره، فتأمل! هذا؛ و كيف كان؛ لا شك في عدم الاكتفاء بالمقارنة و المعية المحض في غير تكبير الافتتاح أيضا، في مقام تحصيل براءة الذمة عن اشتغالها بالفريضة اليقينية و الخروج عن العهدة، مع ترك القراءة الواجبة عليه في صورة عدم الائتمام الشرعي قطعا و بالضرورة، سيما و الغرض من الجماعة تحصيل المثوبة الاخروية، و أنه لذلك ورد في الأخبار الحث و التحريض و التأكيد و التشديد.

بل نفس الاستحباب و المطلوية ليس إلا من الجهة المذكورة، و أن هذا طريق آخر للتبادر الذي ذكرناه.

فإن التبادر من الأخبار من لفظ «الجماعة» ليس إلا الجماعة المطلوبة المستحبة، التي بإزائها ثواب و أجر البتة، فما في «الجامع» كيف يقاوم الأخبار المتواترة من هذه الجهة أيضا، فضلا أن يغلب عليها فيها أيضا؟! فالجماعة الخالية عن الإجزاء بالمرّة ليست داخله في

الأخبار و كلام الأخيار، فثبوت صحتها شرعا إلى أن صحّ ترك القراءة الواجبة فيها، بل و يجب الترك بمجرد الرواية المذكورة، فيه ما فيه.

بهبهاني، محمد باقر بن محمد اكمل، مصابيح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصابيح الظلام؛ ج ٨، ص: ٣٢١

قوله: (أما المتابعة في الأقوال).

في «المدارك»: أن الشهيد أوجب في جملة من كتبه المتابعة في الأقوال أيضا، و ربما كان مستنده عموم قوله صلى الله عليه و آله و سلم: «إنما جعل الإمام إماما ليؤتم به» و هو أحوط «١».

(١) مدارك الأحكام: ٣٢٧/٤، لاحظ! الدروس الشرعية: ١/ ٢٢١، البيان: ٢٣٨.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٣٢٢

.....

أقول: قد عرفت أن ما في الحديث المذكور هو الظاهر من لفظ المتابعة و الاقتداء و الائتنام الوارد في الأخبار، فإن مطلقاته تعضد العموم الذي ذكره.

و استدلل لعدم وجوب المتابعة فيها بالأصل، و أنه لو وجب المتابعة فيها أيضا لوجب على الإمام الجهر بها، ليمكن المأموم من متابعته، و التالي منتف بالاجماع فالمقدم مثله، و تكليف المأموم بتأخير الذكر إلى أن يعلم وقوعه من الإمام بعيد جدا، بل ربما يكون مفوتا للقدوة «١».

و فيه؛ أنه لو تم لاقتضى وجوب الجهر بتكبيره الإحرام «٢»، مع أنه صرح بأنه يستحب إسماع الإمام «٣» من خلفه، من دون تأمير في ذلك و لا نقل خلاف، فلو كان الاستحباب كافيا لمتابعة المأموم، فهو في الأذكار موجود، كما عرفت.

و وجوب المتابعة في التكبير المذكورة من بديهيات الدين مسلم عنده، بل صرح به.

بل لو تم ما ذكره لزم الجهر في كل ما دل على انتقال الإمام من فعل إلى آخر في الصلوات الواقعة في الظلمة، بل و مطلقا؛ لعدم انحصار المأموم في المبصر الذي يرى انتقالات الإمام؛ إذ ربما لا يكون مبصرا و ربما يكون لكن لا يبصر الإمام من جهة حيلولة المأموم، أو وقوع الحائل بينه و بين الإمام، بأن يراه واحد من صقهم، و إن كان أول الصفوف الذين هكذا حالهم، و قد عرفت أنه يصح هذا «٤»، و باقي الفقهاء مصححون ذلك في غير أول الصفوف.

و بالجملة؛ من المعلوم أن كل شخص من المأموم لا يرى حركات الإمام و لا

(١) مدارك الأحكام: ٣٢٦ و ٣٢٧.

(٢) في (د ١): الافتتاح.

(٣) في (د ١) زيادة: إياها.

(٤) راجع! الصفحة: ٢٨٢ - ٢٨٥ من هذا الكتاب.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٣٢٣

.....

يجب أن يرى، و لذا يكون المدار في الجماعات على تعيين من يجهر بالأذكار الدالة على الانتقالات، و عدم تمسّي غير هذا. و مع ذلك لا- يقول هو و لا- غيره بوجوب هذا الجهر، بل يحكمون باستحبابه على الإمام خاصية، بل و كراهته على المأمومين، حتّى أنّهم يحكمون بسقوط الجهر عن المأموم المسبوق في قراءته الواجبة عليه. و رؤية انتقال المأموم في الصورة التي تحققت غير كافية؛ لاحتمال وقوعه سهوا، كما يتفق ذلك كثيرا، و مع ذلك ربّما يؤدّي ذلك إلى تفويت القدوة بالنسبة إلى الصفوف البعيدة.

على أنا نقول: لعلّ الظنّ بالوقوع من الإمام يكفى، بل القصر على اليقين يوجب الاختلال في الأفعال أيضا، كما هو غير خفى. بل يظهر من الأخبار- الواردة في مخالفة المأموم في الأفعال سهوا أو خطأ بظنّ أنّ الإمام رفع رأسه مثلا فرجع فظهر خلافه «١»- كفاية الظنّ الذي لم يظهر خطؤه، و إلّا لكانوا عليهم السّلام ينكرون على السائل في عدم قصره على اليقين، فإذا كانت الأفعال كذلك فالأقوال بطريق أولى.

و معلوم أيضا أنّه يكفى الشروع في الوقوع، و لا يجب الصبر إلى الإتمام، سيّما على مختاره من صحّة المعية و عدم وجوب التقدّم من الإمام.

فعلى هذا، إذا ظهر على المأموم أنّ الإمام دخل في الركوع مثلا- يركع بعده، إمّا واجبا، و إمّا «٢» احتياطا، كما قلنا، أو عادة، أو استحبابا، كما اختاره، فبأدنى صبر و أقلّ تأخير يحصل له الظنّ القوي بالشروع في الذكر، فيشروع بعده أو معه

(١) وسائل الشيعة: ٨/ ٣٨٤ الحديث ١٠٩٧٠، ٣٩٠ الحديث ١٠٩٨٥.

(٢) في (د) (١): أو.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٢٤

.....

على مختاره.

و لا- يجب التأخير إلى أن يعلم وقوعه، كما قاله، كما لا- يجب ذلك في الفعل، على حسب ما عرفت، بل الظاهر اعتبار الظنّ في الأعصار و الأمصار، و كون المدار على اعتباره، و الاحتياط أمر آخر.

مع أنّ التعليل في الحديث المذكور، بقوله صلّى الله عليه و آله و سلّم: «إنّما جعل الإمام إماما ليؤتمّ به»، ثمّ التفريع بقوله: «إذا ركع». إلى آخره. مع العلم بعدم انحصار الفعل في الدخول في الركوع و السجود، و العلم بوجوب تقديم تكبيره الإحرام البتّة، و ظهور كون ما ذكره داخلا- في قوله صلّى الله عليه و آله و سلّم: «ليؤتمّ به»، مضافا إلى ما ذكرناه سابقا من معنى الاقتداء و الائتمام و غير ذلك، يكشف عن دخول الأقوال أيضا، و يظهر غاية الظهور، فتأمّل! فإن قلت: لو كانت المتابعة في الأقوال واجبة أيضا لاقتضى ورود ذلك من الأئمة عليهم السّلام في أخبار متعدّدة، أو خبر مشهور مسلّم عند الخاصّة، مع غاية الوضوح في ذلك الخبر بعادة الناس بالمسامحة في الأقوال بعدم مراعاة المتابعة فيها، بل يقدمون كثيرا.

قلنا: إن أردت أنّ عامّة الناس ما يراعون الظنّ بشروع الإمام في القول أصلا بل يشروعون في الذكر، مع البناء على عدم شروع الإمام أو عدم المبالاة بعدم شروعه، فممنوع، بل من أوّل شروعاتهم في الصلاة يبنون أمرهم على الاقتداء في صلاتهم بأجمعها بإمامهم و متابعتهم له فيها، و إن لم يكن كلّهم كذلك فجّلهم، و إن لم يكونوا كذلك فليس عامّتهم و جّلهم على خلافه.

و إن أردت عدم مراعاتهم اليقين بذلك فمسلم، لكن حالهم في الأفعال أيضا كذلك، كما عرفت ذلك من الأخبار أيضا، مع عدم إنكار أحد من الأئمة عليهم السلام عليهم أصلا بل و تصحيحهم، مثل كصحيحة الحسن بن علي بن فضال، قال: كتبت إلى

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٢٥

.....

الرضا عليه السلام: في رجل كان خلف إمام يأتّم به فيركع قبل أن يركع الإمام و هو يظنّ أنّ الإمام قد ركع، فلما رآه لم يركع رفع رأسه ثم أعاد الركوع معه، أفسد ذلك صلاته؟ فكتب: «يتمّ صلاته و لا يفسد بما صنع صلاته» (١).

و سيجيء أخبار اخر واضحة الدلالة على ما ذكرنا، مع الصحة و كونها حجة عند صاحب «المدارك» أيضا، كما أنّ كالصحيحة المذكورة حجة عنده أيضا.

و كيف كان؛ العمل على مراعاة المتابعة في الأقوال أيضا، و البراءة اليقينية يتوقف عليها، لكن في الأقوال الواجبة لا المستحبة، مثل أدعية القنوت و مستحبات التشهد، بل الأذكار الزائدة عن قدر الواجب في الركوع و السجود أيضا، و إن كان الأحوط المتابعة فيها، بل المتابعة في الكلّ مع التيسر، و الله يعلم.

قوله: (فأوجه الشهيد خلافا للأكثر). إلى آخره.

أقول: صرح بوجوبها المحقق الشيخ على أيضا (٢)، بل لم نجد قائلا بعدم الوجوب سوى بعض المتأخرين مثل الشهيد الثاني (٣).

فإنّ مراد المحقق (٤) من أفعال الصلاة جميع ما هو فعل المكلف في الصلاة؛ فإنّ الإضافة حيث لا عهد تفيد العموم، سيما إذا كان المضاف بصيغة الجمع.

و معلوم أنّ الفعل لغة و عرفا ما هو في مقابل الترك، يعنى ما يصدر عن الإنسان من غير خصوصية له بالحركات و السكنات، بل تخصيصه بهما مجاز

(١) تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٨٠ الحديث ٨٢٣، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٩١ الحديث ١٠٩٨٥ مع اختلاف يسير.

(٢) رسائل المحقق الكركي: ١ / ١٢٨.

(٣) روض الجنان: ٣٧٤، الروضة البهية: ١ / ٣٨٤، مسالك الأفهام: ١ / ٣٠٧.

(٤) المعتبر: ٢ / ٤٢١.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٢٦

.....

موقوف على قرينه.

و لا شكّ في أنّ الأذكار و القراءة من جملة أفعال المكلفين لغة و عرفا و شرعا و في اصطلاح الفقهاء؛ إذ كلّما ذكروا الأفعال من غير قرينه أرادوا الأعمّ بلا شبهة، سيما إذا أضافوا بأن قالوا: أفعال الحجّ و أفعال العمرة و نحوهما، سيما إذا قالوا: أفعال الصلاة.

و ممّا يشهد على ذلك استثناءهم خصوص التسليم، بأنهم يقولون: يجوز أن يسلم المأموم قبل الإمام، بل منهم من يقيد بصورة العذر. و يشهد أيضا أنهم يقولون: لا يجوز للمأموم مفارقة الإمام لغير عذر، كما صرح به المحقق (١) المدعى للإجماع المذكور، و وافقه في «المدارك» و العلامة و غيره (٢).

و يشهد أيضا دخول تكبير الافتتاح في قوله: أفعال الصلاة بلا شكّ، مع أنّها ذكر، فكيف يكون مريدا من الأفعال ما يقابل الأقوال

خاصة؟

و يشهد عليه أنه في «الشرائع» قال: و يجب متابعة الإمام «٣»، من دون تقييد بالأفعال، و في «النافع» أيضا وافق «الشرائع» «٤». و ينادى بما ذكرنا أنه قال: و يجوز أن يسلم قبل الإمام لعذر «٥». مع أن عبارة الشهيد في «اللمعة» «٦» و ما وافقه، عبارة المحقق في «الشرائع»

(١) شرائع الإسلام: ١/ ١٢٣.

(٢) مدارك الأحكام: ٤/ ٣٢٦، نهاية الأحكام: ٢/ ١٣٥، ذكرى الشيعة: ٤/ ٤٤٥.

(٣) شرائع الإسلام: ١/ ١٢٣.

(٤) المختصر النافع: ٤٧.

(٥) شرائع الإسلام: ١/ ١٢٧، المختصر النافع: ٤٨.

(٦) اللعة الدمشقية: ٤٠.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٢٧

.....

و «النافع»، بل كثير من الفقهاء أظهروا كذلك، و مسلمٌ عنده أن عبارة «اللمعة» و نحوه ظاهرة في وجوب المتابعة في الأقوال من غير تأمل منه.

و وجه كلام «الشرائع» بأن المراد من المتابعة في خصوص الأفعال «١»، فلاحظ! بل العلامة ادعى في «المنتهى» الإجماع على وجوب متابعة الإمام من دون التقييد. و قال: هو قول أهل العلم «٢»، و ليس في الكتاب المذكور من التقييد المذكور أثر. و في «التذكرة» قال: و يجب أن يتابع إمامه في أفعال الصلاة لقوله: «إنما جعل الإمام إماما ليؤتم به» «٣» و لم يذكر تتمه الرواية، و هي قوله صلى الله عليه و آله و سلم: «إذا ركع». إلى آخره.

و قال: و روى عنه صلى الله عليه و آله و سلم: «أما يخشى الذي رفع رأسه و الإمام ساجد أن يحول الله تعالى رأسه رأس حمار» «٤». ثم قال: و لأنه تابع له فلا يسبقه. إلى أن قال: يصح أن يكبر المأموم بعد تكبير الإمام، و هل يصح معه؟ فيه إشكال ينشأ من تحقق المتابعة معه أم لا، أما لو كبر قبله فلا يصح قطعا، و لا بأس بالمساوفة في غير التكبير من الأفعال. إلى آخر ما قال «٥».

(١) مسالك الأفهام: ١/ ٣٠٧.

(٢) منتهى المطلب: ٦/ ٢٦٦.

(٣) تذكرة الفقهاء: ٤/ ٣٤٤ المسألة ٦٠٣.

(٤) سنن الدارمي: ١/ ٣٤٥ الحديث ١٣١٦، سنن ابن ماجه: ١/ ٣٠٨ الحديث ٩٦١، سنن الترمذي:

٢/ ٤٧٥ الحديث ٥٨٢ مع اختلاف يسير.

(٥) تذكرة الفقهاء: ٤/ ٣٤٧ المسألة ٦٠٦.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٢٨

.....

و فيه شواهد متعدّدة على إرادة ما يشمل الأذكار، سيّما بعد ملاحظة دعوى إجماعه في «المنتهى»، و عبارته في «القواعد» (١) و غيره من كتبه في غاية الظهور في العموم (٢) فلاحظ.

مع أنّ دخول تكبيرة الإحرام في أقوال جميع من قال بأنّه يجب المتابعة في أفعال الصلاة قطعي، مع أنّها ذكر. مع أنّه غير مأنوس إطلاقاً الأفعال في مقابل القراءة و الأذكار، و غير مأنوس أيضاً عبارة: أقوال الصلاة، فضلا أن يراد منها القراءة و الأذكار.

بل لم يعهد من أحد و لم يوجد في موضع، سوى ما صدر عن مثل صاحب «المسالك» (٣) و الردّ (٤) عليه في مقابل كلامه، فتأمّل جدّاً حتّى يظهر ما ذكرنا على ذوقك السليم، و طبعك المستقيم.

و ينادى أيضاً بما ذكرنا من أنّ مراد المحقق من أفعال الصلاة ما ذكرنا- مضافاً إلى جميع ما ذكرنا- استدلاله على ما ادّعى من إجماع الكلّ بقوله: «إنّما جعل الإمام». إلى آخره؛ فإنّ تعليقه صلّى الله عليه و آله و سلّم بقوله: «ليؤتمّ به» لقوله: «إنّما جعل الإمام» ثمّ تفرّيع قوله صلّى الله عليه و آله و سلّم: «فإذا ركع فاركعوا» صريح في كونه تفرّيعاً على ما تقدّم، لا أنّه تقييد له، مع أنّه كيف يمكن أن يصير تقييداً، مع قطع النظر عن كلمة التفرّيع؟! لأنّ الأفعال غير منحصرة فيما ذكر بلا شبهة.

و كون الائتمام عبارة عن خصوص الائتمام بالأفعال قطعي الفساد، مع أنّ الإمام لم يجعل لخصوص الأفعال، بل لمجموع الصلاة و جميع أجزائها بالبدية،

(١) في (د ١): الإرشاد.

(٢) إرشاد الأذهان: ١/ ٢٧٢، قواعد الأحكام: ١/ ٤٧، نهاية الأحكام: ٢/ ١٣٥.

(٣) مسالك الأفهام: ١/ ٣٠٧.

(٤) في (د ١): أو الرادّ.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٢٩

.....

و تخصيص الجعل في قوله صلّى الله عليه و آله و سلّم: «إنّما جعل الإمام» بخصوص الأفعال دون الأقوال الواجبة، و القول بأنّ الأقوال لم يجعل لها الإمام، فساده بديهي مخالف للأخبار أيضاً، بل تكبيرة الافتتاح أهمّ من الأفعال فيما ذكر عندهم، كما ستعرف من تصحيحهم الصلاة في عدم المتابعة في الأقوال دون تكبيرة الافتتاح.

مع أنّ لفظ الإمام أيضاً غير مختصّ معناه بخصوص الأفعال؛ لأنّ معناه المقتدى به المقدم مطلقاً.

في الحديث المذكور وجوه من الدلالة على عدم التخصيص بالأفعال، و لذا سلّم العموم في «المدارك» (١)، مع تخصيصه وجوب المتابعة بالأفعال، و كذا غيره (٢).

بل الدلالات المذكورة في غاية الظهور في عدم جواز المعية و المساوقة مع الإمام، كما قلنا سابقاً، فضلا عن عدم المتابعة أصلاً؛ فإنّ المتبادر من لفظ الإمام هو المقدم المقتدى به لا المساوي.

و في العرف إذا قالوا: اقتدى زيد بعمر و لم يفهم منه إلّا أنّ عمرو فعل فعلاً فلاحظه زيد ففعله من جهة أنّ عمرو فعله، و كذا في قولهم: المؤتمّ به و يؤتمّ به، بلا خفاء.

و ينادى بذلك تفرّيعه صلّى الله عليه و آله و سلّم: «فإذا ركع فاركعوا» كما بيناه سابقاً، مضافاً إلى أنّ تكبيرة الإحرام داخله في الحديث المذكور قطعاً.

و هم بين مصرّح بعدم جواز المساوقة فيها، و بين متأمل متردّد، كما عرفت من العلامة، و عرفت أنّ وجه التردّد و الشكّ في كون المعية و المساوقة أتباعا

(١) مدارك الأحكام: ٣٢٦ / ٤ و ٣٢٧.

(٢) منتهى المطلب: ٢٦٦ / ٤.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٣٠

.....

و ائتماما.

و من المعلوم عدم نفع الشكّ أصلا، و كونه كالأول في عدم الاكتفاء بالصلاة التي هي فيها. و البراءة الاحتمالية فيما اشتغل الذمّة يقينا غير كافية، بل ما اشتغل الذمّة به ظلّا أيضا لا يكفي فيه مجرد الشكّ و الاحتمال، فما ظنّك باليقين الذي هو من بديهيات الدين؟! بل أجلى بديهياته.

و ينادى بما ذكرنا أنّ قدماءنا لم يتعرّضوا لذكر وجوب المتابعة أصلا، حتّى الشيخ أيضا، كما وجدنا في «النهاية» و غيره. و معلوم أنّهم اكتفوا بذكر الاقتداء و الائتمام و الإمام و المأموم و أمثالها، لغاية وضوح أخذ المتابعة فيها، و أنّها لا تتحقّق بغيرها البتّة، لو لم نقل بكونها عينها.

فما لم تتحقّق المتابعة لم يتحقّق الاقتداء و الائتمام و الإمام و المأموم و أمثالها من العبارات، فلا تتحقّق الجماعة الواجبة و لا المستحبة، فلا يجوز ترك القراءة الواجبة، و لا فعل الركوع و السجود مرّتين و غير ذلك، كما ستعرف. و معلوم أنّ مراد الفقهاء من وجوب المتابعة هو الوجوب الشرعيّ لتحقّق الجماعة المستحبة، و إن قال جمع منهم بصحة الصلاة مع الإخلال بها، و ستعرف حاله.

و من المعلوم أنّ الجماعة و الإمامة و المأمومية و الاقتداء و الائتمام و نحو ذلك معتبر في الصلاة لا خصوص تكبيره الافتتاح. و ممّا ينادى بعدم اختصاص الجماعة و وجوب المتابعة و غير ذلك بخصوص الأفعال ما مرّ في مبحث التسليم أنّ الرسول صلّى الله عليه و آله و سلم في الجماعة في صلاة الخوف جعل لطائفة تكبيره الافتتاح، و للطائفة الاخرى التسليم «١».

(١) راجع! الصفحة: ١٦٤ من هذا الكتاب.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٣١

.....

و ينادى بذلك أيضا تحمّل القراءة عن المأمومين و نحو ذلك من الأحكام.

ثمّ نقول: إنّ القدماء مثل الكليني و الصدوق و الشيخين و غيرهم أيّ فرق يظهر منهم بين الأفعال و الأذكار في اعتبار الجماعة و الاقتداء و غير ذلك ممّا ذكر، بل مثل القنوت من المستحبات معتبر فيها الجماعة و غيرها ممّا ذكر، فما ظنّك بالواجبات؟! و أمّا المتأخرون فقد عرفت دعوى الإجماع منهم بالنحو الذي ادّعوا، و فتواهم بما أفتوا، و غير ذلك ممّا ذكر. بل في «المسالك» قيد كلام المحقّق بما اختاره «١» من غير نسبة إلى أحد «٢»، و تبعه في «المدارك» «٣».

مع أنّ عادتهما ذكر الموافق لهما إن وجدا، و لو بظهور ضعيف في مقام تقييد كلام المحقّق و غيره، فما ظنّك بما إذا كان الأكثر



معهما؟ فحينئذ يدعون الشهرة، لا- أنهما لا يشيران إلى قائل و موافق لهما كما هو الحال في المقام، فلاحظ حالهما و المقام، فكيف نسب إلى خصوص الشهيد ما نسب، مع تصريح غيره به أيضا، و جعله مخالفا للأكثر مع عدم تعرّض واحد منهم لذكر الفرق، بل و ظهور عدم تعرّض له، بل و ظهور المساواة منهم؟! هذا كلّ مع قطع النظر عن الأدلة.

قوله: (و لو رفع رأسه). إلى آخره.

رفع الرأس - مثلا- إمّا أن يكون عن عمد أو نسيان أو ظنّ، ففي الأخيرين يجب عليه الإعادة، تحصيلًا للمتابعة، و كون الرفع عقيب رفع الإمام على الأقوى،

(١) في (د ٢): أفتاه.

(٢) مسالك الأفهام: ٣٠٧/١.

(٣) مدارك الأحكام: ٣٢٦/٤.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٣٢

.....

أو معه أيضا على الأضعف، كما عرفت.

هذا إذا كانت الإعادة موجبة لها بطول من الإمام، فأما لو رفع سريعا بحيث لم يلحقه ذلك المأموم في إعادته لم تجب الإعادة. و يدلّ على وجوب الإعادة المذكورة صحيحة على بن يقطين، عن الكاظم عليه السلام: عن الرجل يركع مع الإمام يقتدى به، ثم يرفع رأسه قبل الإمام، فقال: «يعيد ركوعه معه» (١).

و صحيحة ربيعي و الفضيل بن يسار عن الصادق عليه السلام: عن رجل صلّى مع إمام يأتّم به، فرفع رأسه من السجود قبل أن يرفع الإمام رأسه من السجود، قال:

«فليسجد» (٢).

و قويّة محمّد بن سهل، عن أبيه، عن الكاظم عليه السلام: عمّن ركع مع إمام يقتدى به ثم رفع رأسه قبل الإمام، قال: «يعيد ركوعه معه» (٣).

و قويّة ابن فضال، عن الكاظم عليه السلام قال: قلت له: أسجد مع الإمام و أرفع رأسي قبله، اعيد؟ قال: «أعد و اسجد» (٤).

و كصحيحة الحسن بن علي بن فضال السابقة، المتضمنة لوجوب الإعادة على من ركع قبل إمامه بظنّ أنّه ركع، فظهر أنّه لم يركع (٥).

مضافا إلى العمومات الدالة على وجوب المتابعة على حسب ما عرفت.

وجه الدلالة على العموم و شموله صورتى النسيان و الظن: ترك الاستفصال

(١) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٧٧ الحديث ٨١٠، و سائل الشيعة: ٨/ ٣٩١ الحديث ١٠٩٨٤.

(٢) تهذيب الأحكام: ٣/ ٤٨ الحديث ١٦٥، و سائل الشيعة: ٨/ ٣٩٠ الحديث ١٠٩٨٢.

(٣) و سائل الشيعة: ٨/ ٣٩٠ الحديث ١٠٩٨٣.

(٤) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٨٠ الحديث ٨٢٤، و سائل الشيعة: ٨/ ٣٩١ الحديث ١٠٩٨٦.

(٥) و سائل الشيعة: ٨/ ٣٩١ الحديث ١٠٩٨٥.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٣٣

.....

في مقام السؤال مع قيام الاحتمال. و شمول ذلك لصورة العمد أيضا ستعرف فساده.  
 و ما ذكره، هو مختار الأكثر بل الكل، إلا أنه نقل عن العلامة في «النهاية» و «التذكرة» أنه اختار استحباب الإعادة المذكورة، جمعا بين  
 الصحاح المذكورة و موثقة غياث بن إبراهيم «١» قال: سئل الصادق عليه السلام عن الرجل يرفع رأسه من الركوع قبل الإمام، أ يعود  
 فيركع إذا أبطأ الإمام و يرفع رأسه معه؟ قال: «لا» «٢».  
 و فيه ما فيه؛ لأنّ الموثق كيف يعارض الصحيح، فضلا عن الصحاح و المعتمدة التي هي المفتى بها عند المشهور بل الكل؟! و مع  
 ذلك تلك الصحاح و المعتمدة مروية في «الفاقيه» و «التهذيب» و غيرها «٣».  
 و مع جميع ذلك ظاهر الموثق حرمة الإعادة، و لم يقل به، و لا يقبل الحمل على الاستحباب؛ لأنّ غاية ما يقبل الحمل و التوجيه هو  
 الكراهة و رجحان الترك، و أين هذا من ضده، و هو الاستحباب و رجحان الفعل؟! مع أنّ الاستحباب مخالف لما دلّ على وجوب  
 المتابعة و الاقتداء و الائتمام و هي متواترة، و منها ما هو مجمع عليه، و هو قوله صلى الله عليه و آله و سلم: «إنما جعل الإمام إماما  
 ليؤتمّ به» «٤»، و مخالف أيضا لما دلّ على كون الركوع واحدا لا يجوز أزيد منه.  
 و مع جميع ذلك غياث لم يسأل هو عن الصادق عليه السلام، و لا ذكر أنه كان حاضرا إذ سئل عليه السلام، فلعلّ الراوى كان رجلا  
 فاسقا أو مجهولا، و نقل الثقات عن أمثال ما

(١) مدارك الأحكام: ٣٢٩ / ٤، نهاية الأحكام: ١٣٦ / ٢، تذكرة الفقهاء: ٣٤٥ / ٤ المسألة ٦٠٣.

(٢) الكافي: ٣٨٤ / ٣ الحديث ١٤، تهذيب الأحكام: ٤٧ / ٣ الحديث ١٦٤، الاستبصار: ١ / ٤٣٨ الحديث ١٦٨٩، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٩١  
 الحديث ١٠٩٨٧.

(٣) انظر! وسائل الشيعة: ٨ / ٣٩٠ الباب ٤٨ من أبواب صلاة الجماعة.

(٤) عوالي اللآلي: ٢ / ٢٢٥ الحديث ٤٢، صحيح مسلم: ١ / ٢٥٨ الحديث ٤١١.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٣٤

.....

ذكر غير عزيز، فضلا عن الموثق، فضلا عمّن هو بترى عامي، إذ لعله كان من العامة، و المعصوم عليه السلام أعطاه من جراب النورة،  
 أو كان السؤال عن حال من صلى خلف من لم يكن مقتديا به.

و في الصحاح السابقة و بعض المعتمدة صرح بكون الصلاة خلف من يقتدى به و ياتم به، و ما لم يصرح به لا شك في كون الإمام من  
 جملة من يقتدى به من جهة القرينة الواضحة الظاهرة، بخلاف الموثقة الخالية عن التصريح و عن القرائن الظاهرة، و هذا أيضا من  
 مرجحات الصحاح و المعتمدة، و موهنات الموثقة.

و من المرجحات للأول و الموهنات للثانية صراحة بعضها في صحة الصلاة المذكورة فيها، و كالصراحة فيها في البواقي، مع الإجماع  
 القطعي. بخلاف الموثقة، لعدم الصراحة؛ إذ يجوز أن يكون النهي عن الإعادة و رفع الرأس مع الإمام من جهة بطلانها؛ إذ السائل لم  
 يسأل عن الصحيحة، بل سأل عن العود و رفع الرأس معه، و لم يزد المعصوم عليه السلام في الجواب على قوله: «لا» و ظاهرها الصحة  
 أيضا، لكن مجرد ظهور، و الظاهر لا يعارض النصّ و التصريح، و لا ما هو مثل التصريح، بل قطعي بالإجماع.

فعلى هذا نقول: على تقدير «١» المعارضة و المقاومة و لزوم الجمع فالجمع غير منحصر فيما ذكره، سيما مع ما فيه من موانعه التي

عرفت، و من جملتها أنّ النهى عن شىء كيف يجوز استعماله فى استحبابه؟! فيجوز الجمع بما ذكرنا من أنّ النهى لعلّه من جهة فساد صلاته، فكيف يشرّع العود معه و رفع الرأس معه؟! فإنّ التشريع حرام، سيّما إذا كانت العبادة منهيّا عنها، على حسب ما عرفت «٢» مشروحا، و أنّ

(١) فى (د ٢) زيادة: تسليم.

(٢) فى (ك) و (د ١، ٢): تعرف.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٣٥

.....

كون مثل ذلك عبادة خلاف مذهب الشيعة.

و بالجملة؛ الموثقة لو لم يكن المراد منها ما ذكرنا، لحرم العمل بها؛ لكونها من الشواذ التي يجب طرحها و ترك العمل بها بالبدية، مضافا إلى ما فيها من موهنات اخر.

و أين هذا من المعارضة؟ فضلا عن المقاومة، فضلا عن الغلبة على الصحاح و المعتبرة المفتى بها عند الكل، المعتضدة بما عرفت.

و أما العامد؛ ففي كلام الأكثر أنّه لا يجب عليه الإعادة، بل لا يجوز، و أنّه يبقى مستمرا و تصحّ صلاته «١».

بل فى «المدارك»: أنّ ذلك مذهب الأصحاب، لا أعلم فيه مخالفا صريحا، نعم؛ قال المفيد فى «المقنعة»: و من صلّى مع إمام يأتّم به، فرفع رأسه قبل الإمام فليعد إلى الركوع حتّى يرفع رأسه معه، و كذلك إذا رفع رأسه عن السجود قبل الإمام «٢».

ثمّ قال: و إطلاق كلامه يقتضى عدم الفرق بين الناسى و العامد.

و قال: احتجّ الموجون بموثقة غياث «٣»- أى الموثقة المذكورة- و بأنّه لو عاد يكون قد زاد ما ليس من الصلاة و هو مبطل؛ إذ لا عذر يسقط معه الزيادة.

و أورد عليه بأنّ الرواية ضعيفة، و عدم الدلالة على خصوص العمد، و أنّ الرفع عمدا وقع منهيا [عنه]، كما هو المفروض من ترتّب الإثم إجماعا، فلا يكون مبرنا للذمة و مخرجا عن العهدة.

(١) المبسوط: ١/ ١٥٩، المختصر النافع: ٤٧، منتهى المطلب: ٦/ ٢٦٧.

(٢) لاحظ! مفتاح الكرامة: ٣/ ٤٦١.

(٣) وسائل الشيعة: ٨/ ٣٩١ الحديث ١٠٩٨٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٣٦

.....

و الإعادة تستلزم زيادة الواجب، و هو مبطل عندهم، فيحتمل بطلان الصلاة بذلك، و يحتمل وجوب الإعادة هنا عليه، كما فى الناسى، إن لم يثبت البطلان بمثل هذه الزيادة، كما هو ظاهر عبارة «المقنعة»، لإطلاق الرواية المتضمنة للإعادة «١»، انتهى.

أقول: ذكر رحمه الله قبيل هذا الكلام عن الصدوق أنّه قال: من المأمومين من لا- صلاة له، و هو الذى يسبق الإمام فى ركوعه و سجوده و رفعه، و منهم من له صلاة واحدة، و هو المقارن له فى ذلك «٢». إلى آخر ما ذكرنا عنه «٣».

و هذا منه صريح فى بطلان صلاة من سبق الإمام عامدا؛ لأنّه رحمه الله يذكر السابق سهوا و يحكم بوجوب الإعادة، كما هو فتوى

غيره «٤»، كما لا يخفى على المطلع، فكيف يقول: لا- أعلم فيه مخالفا صريحا؟ ومع ذلك يجعل المخالف منحصرًا في ظاهر «المقنعة»، مع إتيانه بما دلّ على بطلان العبادة المنهية عنها عند كل الشيعة، حتى أنه رحمه الله في مبحث الصلاة في المكان المغصوب وغيره من مباحث لا تحصى، حكم بالبطلان «٥».

ومن المعلوم أنّ الشيعة قالوا بعدم جواز اجتماع الأمر والنهي في واحد شخصي واستحالته، وإن كان من جهتين مختلفتين، وصرّحوا بأنّ تعدّد الجهة غير مجد، وخالفوا الأشاعرة المجوّزين في صورة تعدّد الجهة، وبذلك صرّحوا بأنّ النهي في العبادات يقتضى فسادها جزماً؛ لأنّ العبادة مطلوبة جزماً والمطلوب لا يمكن

(١) مدارك الأحكام: ٣٢٧/٤ و ٣٢٨.

(٢) مدارك الأحكام: ٣٢٦/٤، نقل عن الصدوق في ذكرى الشيعة: ٤/٤٧٥.

(٣) راجع! الصفحة: ٣٢٠ من هذا الكتاب.

(٤) مجمع الفائدة والبرهان: ٣/٣٠٧.

(٥) مدارك الأحكام: ٣/٢١٧ و ٣٥٨ و ٤٧٦.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٣٧

.....

أن يكون مبغوضاً حينما هو مطلوب، وحقّق في مواضع كثيرة من كتب الاصول والفروع والاستدلال. ومن المعلوم بلا شكّ كون الحقّ مع الشيعة، وبرهانهم في غاية الظهور، كما ذكرنا في مبحث الصلاة في المكان المغصوب من هذا الكتاب «١»، وإن كان بعض المحقّقين منّا في هذه الأزمان وافق الأشاعرة «٢»، لغفلة منه واشتباه بين الشخص الموجود في الخارج الصادر عن المكلف والطبيعتين الكلّيتين الموجودتين في طرف التحليل من العقل، كما عرفت في ذلك.

فإن قلت: لعلّ المطلوب نفس الركوع، والمبغوض وقوعه قبل الإمام، وكذلك الحال في السجود والرفع عنهما.

قلت: هذا بعينه كلام الأشعري؛ فإنّه يقول: المطلوب هو الركوع والسجود والقيام والقعود، والمبغوض وقوعها في المكان المغصوب، مع أنّ النهي في المقام وقع في هذا الركوع الواقع قبل الإمام، وكذا الحال في الرفع عنه أو السجود كذلك والرفع عنه، وفي الصلاة في المغصوب وقع النهي عن التصرف في المكان المغصوب، ومن جملة التصرف الكون فيه، ومن جملة الأكوان الأربعة، ومن جملة الأكوان المذكورة، فتأمل! فإن قلت: النهي تعلق بترك المتابعة، وهو أمر خارج عن الصلاة، غاية الأمر أنّ متابعته فاسدة، أمّا نفس صلاته فلا، بخلاف الصلاة في المكان المغصوب، فإنّ الركوع والسجود مثلاً تصرّف في الغضب فيكونان حرامين. قلت: للخصم أن يقول: نفس الكون ليست حراماً بالبديهة، بل الحرام

(١) راجع! الصفحة: ٧-١١ (المجلد السادس) من هذا الكتاب.

(٢) بحار الأنوار: ٨٠/٢٨٠ و ٢٨١، الحقائق الناضرة: ٧/١٠٧ و ١٦٤.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٣٨

.....

وقوعه بغير رضا صاحب المكان، وهذا أمر خارج عن الحركة والسكون بالبديهة، كما أنّ كونها جزء العبادة أمر خارج عن الحركة و

السكون بالبدية، كما أن كونها جزء العبادة أمر خارج عنها بالبدية، فالمطلوبية أيضا تعلقت بما هو خارج عن الحركة و السكون، فمتعلق الأمر هو الوصف الخارج، و هو جعلها جزء الصلاة، و متعلق النهى هو الوقوع مع عدم إذن صاحب المكان، و هذا ليس عين جعله جزء الصلاة و لا جزئه، بل وصف خارج.

نعم؛ مصداقها واحد، و هو نفس الكون، و فى المقام نفس الركوع صارت مصداقا للحرام، و المخالفة علة لحرمته، كما أن فى الصلاة فى المغصوب كل واحد من الجهتين علة إحداها علة الوجود بعنوان و الاخرى علة العدم كذلك.

مع أنه لو تم ما ذكره لزم صحة صلاة المأموم إذا قدم ركعة واحدة على ركوع الإمام، بل صحة صلاته إذا قدم من ركعة، بل قدم مجموع صلاته على ركوع الركعة الاولى من الإمام، بأن الإمام يشتغل بالقراءة و المأموم يركع من غير أن يصبر حتى يخلص الإمام من قراءته.

بل قبل شروع الإمام فى القراءة يركع المأموم و يسجد، و يتم صلاته بالاكتماء بأقل الواجبات، و الإمام بعد لم يركع فى الركعة الاولى، فإنهم يكتفون فى الصحة بالمتابعة فى تكبيره الافتتاح و تية الجماعة، بل يلزمهم على ما ذكر الصحة، و إن قدم تكبيره إحرامه على تكبيره إحرام الإمام.

بل يلزمهم صحة صلوات جميع عمره و هى كذلك- أى متروكة القراءة، متقدمة بجميع أجزائها على جميع أجزاء صلوات إمامهم- بمحض تية الجماعة، مع ترك المتابعة بالمرّة من أول الصلاة إلى آخرها.

بل يلزمهم الصحة و إن أخر مجموع أجزاء صلاته عن أجزاء صلاة الإمام بمحض تية الجماعة.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٣٩

.....

لا يقال: لا بد أن يصبر حتى يتم الإمام قراءته، لأنها مكان قراءة المأموم.

لأننا نقول: هذا مذهب نادر منهم، مثل العلامة فى «التذكرة» (١)، و سيجىء تصريحه فيه بأن الأصحاب لا يوجبون ذلك، بل يقولون بالصحة مطلقا، مع أن صلاة المأمومين هيئة اخرى بالبدية، و التغيير من جهة الجماعة البتة، و معلوم أن الجماعة شرط لصحة الصلاة الخالية عن القراءة الواجبة و غير ذلك، و عرفت أن الجماعة مأخوذ فيها الإمام و المأمومية و الائتمام به و الاقتداء و نحو ذلك.

و عرفت أن معنى ما ذكر هو وقوع فعل المأموم بعد الإمام و بتبعه، و بأنه لما فعل الإمام ذلك أفعل بعده، فإذا انتفى ذلك و لم يراع عمدا من دون عذر فكيف تتحقق الجماعة الشرعية المسقطه للقراءة و نحو ذلك؟

فما ذكره الصدوق هو المطابق لمذهب الشيعة و قواعدهم.

و نقل عن «المبسوط» أيضا أن المأموم لو فارق الإمام لا لعذر بطلت صلاته (٢)، و الشهيد نقل ذلك فى «الدروس» و لم يردّه (٣)، و إن كان ظاهر كلامه موافق المشهور.

و أما ما ذكره من أن ظاهر «المقنعة» الصحة فى صورة العمد أيضا، و موافقتها لصورة السهو و الظن.

ففيه؛ أن ظاهر كلامه، و كلام غيره من القدماء، هو الظاهر من الأخبار، مع أنه معلوم قطعاً أن مستنده فى حكمه ذلك هو الأخبار المذكورة.

و الشيخ أيضا حمل كلامه على صورة العمد (٤)، و هو أعرف بمقصود استاذه

(١) تذكرة الفقهاء: ٤/ ٣٤٦ المسألة ٦٠٣.

(٢) المبسوط: ١/ ١٥٧.

(٣) الدروس الشرعية: ٢٢١ / ١.

(٤) تهذيب الأحكام: ٣ / ٤٧ ذيل الحديث ١٦٤، الاستبصار: ١ / ٤٣٨ ذيل الحديث ١٦٨٩.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٤٠

.....

و شيخه الذي تعلم منه، كما حمل قاطبة الفقهاء الأخبار المذكورة على غير صورة العمد. و القرينة على ذلك واضحة؛ فإن من دخل في الجماعة ليس مقصوده إلا ثوابها و فضلها، لاستحبابها عند الشيعة قاطبة، بل ضروري مذهبهم، كما عرفت.

كما أن ضروري مذهب الكل كون الائتمام و الاقتداء بالإمام مأخوذا في الجماعة، و كون معنى الائتمام و الاقتداء و نحوهما كون صلاته متابعه لصلاة الإمام، و أفعاله تتبع أفعاله، و أنه يقتدى بأفعاله.

و قد عرفت فيما سبق معنى الكل لغه و عرفا، و أنه واضح عندهم معنى قولهم:

فلان اقتدى بفلان في فعل كذا و كذا، أو ائتم به، أو إمامه فلان في فعل كذا، أو مأموم فلان. إلى غير ذلك على حسب ما عرفت، بل عرفت المساواة و المعية و المساوقة لا تلائم معاني ما ذكر، فكيف السابقة و التقدم و الابتداء و أمثال ذلك؟! مع أنك عرفت وجوب

متابعة الإمام في أفعال الصلاة على كل مقتد به، بحيث لا شبهة في عقاب السابق على الإمام عمدا، و المتقدم عليه من دون مبالاة.

و مفروض المسألة ذلك، و مسلم عند الكل، حتى صاحب «المدارك» (١)، و على هذا فكيف يتقدم على الإمام، و يعلم أنه يتقدم (٢) عليه حتى (٣) يدخل النار، و يصير محلا لغضب الرحمن و سخط القهار، سيما إذا فعل كذلك في كل واحد واحد من ركوعات

صلاته و سجوداتها، و كل واحد واحد من رفع الرأس عن كل واحد منها؟!!

(١) مدارك الأحكام: ٣٢٦ / ٤.

(٢) في (د ١): يتقدمه. و لعله: تقدمه.

(٣) لم ترد في (د ١): حتى.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٤١

.....

فإن هذه الصلاة عند هؤلاء صحيحة، مع كون كل واحد من أفعالها حراما على حدة و معصية، و موجبا لدخول النار، و فجورا من الفجار.

فكيف يعد نفسه لهذا الفجور من جملة الأبرار، و يقصد بهذا الركوع مثلا التقرب إلى الله تعالى مع كونه مبعدا عنه، و يطمع من جهته النجاة من النار مع كونه موجبا لدخولها عنده البتة، و يطمع منه الثواب مع كونه موجبا للعقاب بلا شبهة، سيما إذا كان كل واحد واحد

من أفعال صلاته جماعة كذلك، و يرى أنه كل واحد منها هالك، مجمع جماعة من المهالك؟! و أين هذا ممن قصده في الجماعة ليس إلا الثواب و رضاء رب الأرباب، من دون إيجاب أصلا و لا إلزام مطلقا، بل بالرخصة في الترك باليديه، فلا يريد سوى الثواب

و الفضيلة؟! و هذه قرينة ظاهرة واضحة كمال الوضوح و الظهور في أن التقدم المذكور لم يكن عصيانا و عمدا و عنادا و قصدا، و طلبا لدخول النار، و الحشر في زمرة الفساق و الفجار.

بل لم يصدر إلا خطأ و سهوا، و البناء على وقوعه جهلا بعدم الجواز لا يلائمه الجواب المذكور في الأخبار بلا شبهة، كما ستعرف.

و مع ذلك خروج عن مفروض المسألة و المسلم عند صاحب «المدارك» أيضا، مع أن الجاهل بالحكم عند الفقهاء غير معذور، و حكمه حكم العالم العاقد، إلّا في مواضع مخصوصة معروفة.

و حَقَّق ذلك أيضا في محلّه، مضافا إلى ما ذكرنا من أن العالم باستحباب الجماعة، و مأخوذة الإمام و المأمومية، و الاقتداء و الائتتمام و ما ماثله، كيف يجوز التقدّم المذكور؟ مضافا إلى ما يرى في الأعصار و الأمصار من وقوع الجماعة بالهيئة المعروفة، من تقدّم الإمام في الأفعال البتّة و تأخر المأموم بلا شبهة، بل عدم

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٤٢

.....

المساوفة أيضا، فضلا عن السابقة.

و ممّا ينادى بعدم الوقوع عمدا ملاحظة سؤال السائلين في الأخبار المذكورة من أنه ما ذا يفعل؟ و كيف يجبر تقديمه؟ إذ يشهد ذلك على أنه كان يعرف وجوب المتابعة.

و لذا قيد الإمام بكونه ممن يقتدى به، لا من لا يقتدى به، و أنه يريد معرفة أن صلاته كذلك صحيحة أم لا، لها تدارك أم لا، و من يعاند و يبنى أمره على العصيان لا يبالي بما يصنع، و لا يصغى إلى كلام غيره، إلّا أن يكون ثابتا نادما، و يريد معرفة حال صلاته بعد توبته، و أنه هل عليه القضاء أم لا؟ و حينئذ لا يناسبه الجواب المذكور في الأخبار المذكورة بلا شبهة.

إلّا أن يبنى على أن مراد السائل معرفة حكم من عصى في صلاته عمدا و عنادا، بتقديمه على إمامه فندم من ساعته فورا كيف يصنع و يريد معرفة حكم هذه الحالة لنفسه أو غيره، بأن يقول لهم: إن بنيتم أمركم على العصيان المذكور، ثم ندمتم و تبتم فورا فهذا علاجكم، و لا يخفى ما فيه من التكلف و التعسف.

و أشدّ فسادا ممّا ذكر حمل الروايات على كون المراد من صدر منه التقدّم جهلا بعدم جوازه؛ إذ مضافا على ما عرفته نقول: لو كان عالما بمضمون الروايات فكيف يكون جاهلا، و مع ذلك محتاجا إلى معرفة حكم جهله، و إن لم يكن عالما فأى نفع في هذه الأخبار؟ لأنّ المذكور فيها في الجواب أنه يرجع بساعته، و يركع مع الإمام، و يرفع رأسه بتبعه، فإنّه دواؤه في حال الصلاة، و عقيب ما صدر منه الغلط فورا.

و ممّا ذكرنا ظهر فساد استدلال الأكثر بموثقة غياث المذكورة «١» بحملها على

(١) الكافي: ٣/٣٨٤ الحديث ١٤، تهذيب الأحكام: ٣/٤٧ الحديث ١٦٤، الاستبصار: ١/٤٣٨ الحديث ١٦٨٩، وسائل الشيعة: ٨/٣٩١ الحديث ١٠٩٨٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٤٣

.....

كون المراد خصوص صورة العمد، جمعا بينها و بين الصحاح و المعبرة، بحمل تلك على خصوص صورة النسيان و الخطأ؛ إذ فيه - مضافا إلى ما عرفت سابقا ممّا أوردنا على الموثقة سندا و متنا و دلالة، و عدم مقاومتها للصحاح و المعبرة الكثيرة من وجوه كثيرة غير عديدة، فضلا أن تغلب عليها - أن من رفع رأسه قبل الإمام، لو كان عالما بتحريمه، و عامدا ذلك مريدا دخول النار، و كونه من الفجار، كيف اختار المستحب، و أتعب نفسه في إيجاد و تحصيله، و مع ذلك يفعل ذكر من العصيان و الطغيان، و مع ذلك يريد معرفة علاج هذا العصيان حال الصلاة متصلا بنفس عصيانه، و يسأل عنه بأنّه يعود من فوره مع الإمام أم لا، و أنّ ذلك تدارك طغيانه

أم لا، من غير أن يسأل أن صلاته المذكورة صحيحة أم لا، حيث سأل أ يعود فيركع إذا أبطأ الإمام و يرفع رأسه معه؟! و أعجب من هذا أن يقول عليه السّلام في جوابه: «لا»، من غير أن يستفصل أن ما صدر كان خطأ أو سهواً أو عمداً، و من دون تعيين من السائل شرع في الجواب، فأجابه بخصوص حكم حال العمد فقط، من دون إنكار عليه أصلاً في العصيان المذكور. و كذا لم يستفصل عليه السّلام أن ما صدر منك حين العصيان و العتوّ هل كان فيه قصد القربة إلى الله تعالى منك في فعله مع كون مرادك العصيان له تعالى و مخالفة أمره و الإتيان بفعل الفجار الذي يدخلك النار، و يبعدك عن الله الجبار القهار، و كنت محصياً لا في ذلك سخطه و غضبه، إلى أن يجعل الله تعالى رأسك رأس حمار، كما مرّ نقله عن الرسول المختار «١»، و تلقاه بالقبول الفقهاء الأخيار، فهل قصدت الامتثال و الإطاعة في عصيانك المذكور؟ و هل نويت القرب إليه تعالى بما يبعدك عنه من

(١) راجع! الصفحة: ٣٢٧ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٤٤

.....

المعصية و الفجور؟! إذا عرفت استحالة الجمع بينهما، و كون ذلك مذهب الشيعة قاطبة حتى المستدلّين، بل هم الرؤساء في ذلك، و المؤسسون لذلك، و المبالغون فيه، و في الإنكار على منكريه.

و بعد تسليم عدم الاستحالة و كون الحقّ مع الأشاعرة- العياذ بالله من تجويز ذلك- نقول: الغالب من العصاة و البغاة و الطغاة أنهم لا ينوون سوى العصيان، و لا يريدون بعصيانهم طاعة الرحمن، و لا يكون الداعي إلى هذا العصيان إطاعتهم للرحمن، و عصيانهم له جميعاً و معاً، كما صحّحه الأشاعرة.

و على فرض أن لا يكون الغالب بالأشياء فيهم ذلك يتأتى منهم ذلك بلا شبهة، و يجوز بلا ريب.

فكيف لم يستفصل المعصوم عليه السّلام في مقام الجواب، و يحكم بصحة ركوعهم الذي وقع منهم عصياناً جزماً من دون أن يسأل منه أنه هل ضمنت بقصد عصيانك ذلك قصد إطاعتك أيضاً، و هل كان الداعي على الصدور مجموع القصدتين، أو كلّ واحد منهما جميعاً و معاً؟

مع أن الذي بنى أمره على العصيان، و عدم إطاعة المعصوم عليه السّلام كيف يسأل المعصوم عليه السّلام عن صحّة عصيانه حتى يطيعه حين عصيانه؟! و كيف يصحّح المعصوم عليه السلام فعله مطلقاً، من دون إنكار عليه أصلاً و لا إظهار بأنك إذ كنت تعصيني و لا تطيعني فلم تجيء تسألني عن صحّة عصيانك، فكيف تطيعني في هذا و لا تطيعني في ذاك؟ و البناء على أن المراد إذا عصيتك و ندمت فوراً و تبت حينئذ هل أعود إلى الركوع و أرفع رأسي مع الإمام أم لا؟ لا يخفى شدة مخالفته للظاهر.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٤٥

.....

على أنك عرفت أن الجمع بين الموثقة و الصحاح غير منحصر فيما ذكره «١»، سيّما مع ما فيه من المفاسد الظاهرة.

بل الأولى الجمع بما ذكرنا «٢»، لو لم نقل بتعيينه، أو أن المراد صورة العدول، و أنه مبني على العدول، كما يستفاد من كلام بعض الفقهاء، أو يشير إليه كلامه «٣».

مع أن الجمع الذي ارتكبه- مع قطع النظر عن مفسده الكثيرة الواضحة- لا- شاهد له أصلاً، و بمجرد الاحتمال كيف يمكن



الاستدلال؟ سيمًا في مقام إثبات الحكم الشرعي، و تحصيل البراءة اليقينية عند اشتغال الذمة اليقيني. و بالتأمل فيما ذكرنا ظهر كمال الظهور أنّ المفيد برىء «٤» ممّا نسب إليه في «المدارك» أنّه في صورة السهو و الخطأ موافق للجّل - لو لم نقل الكل - و في صورة العمد موافق الصدوق و «المبسوط» «٥»، و الظاهر أنّ غيره من القدماء أيضا كذلك. فظهر أنّ الغفلة العظيمة صدرت عن الشيخ في كتابه «النهاية» «٦»، و لذا تفتنّ بها في كتبه الاخر، منها «المبسوط» «٧»، و منها «الاستبصار»؛ فإنّه قال:

باب من رفع رأسه من الركوع قبل الإمام، ثمّ استدّل برواية محمد بن سهل عن أبيه التي ذكرناها، ثمّ نقل الموثقة بعنوان فأما ما رواه، و قال: فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين؛ أحدهما: أن يكون مصليا خلف من لا يقتدى به، فإنّه لا يجوز أن يعود، لأنّه يصير زيادة في الركوع، و الثاني: أن يكون فعل ذلك عامدا، فإنّه أيضا لا يجوز

(١) راجع! الصفحة: ٣٣٢ - ٣٣٤ من هذا الكتاب.

(٢) راجع! الصفحة: ٣٣٤ - ٣٣٧ من هذا الكتاب.

(٣) الاستبصار: ١ / ٤٣٨ ذيل الحديث ١٦٨٩.

(٤) في (ك) و (د ١): مبرأ.

(٥) مدارك الأحكام: ٤ / ٣٢٧ و ٣٢٨، نقل عن الصدوق في ذكرى الشيعة: ٤ / ٤٧٥، المبسوط: ١ / ١٥٧.

(٦) النهاية للشيخ الطوسي: ١١٥.

(٧) المبسوط: ١ / ١٥٩.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٤٦

.....

أن يعود، و إنّما ينبغي أن يعود إذا رفع رأسه ساهيا ليكون رفع رأسه مع رفع الإمام «١»، انتهى. و هذا ينادى بأنّ ما ذكر ثانيا احتمال للجمع آخره عن الأول، فظهر أنّ الأول عنده أقدم و مع ذلك لم يظهر منه أنّ صلاته حينئذ صحيحة في حال الاقتداء بالإمام بعد ذلك.

بل قوله: و إنّما ينبغي، ربّما كان فيه إيحاء إلى أنّ في صورة العمد لا يريد منها الاقتداء بالإمام، و هذا يصحّ عندهم جزما؛ لأنهم يجوزون العدول مطلقا على ما ستعرف. و في «التهذيب» أيضا قريب ممّا قال في «الاستبصار» «٢»، فتأمل! و بالجمل؛ لو كان رأيه رأى المشهور في العمد، لكان المعين عنده الاحتجاج بالموثقة؛ لأنّها حجتهم ليس إلّا - كما عرفت - و هو ظاهر أيضا، لا أن يأتي بالموثقة معارضة لما جعله حجّة و يقول: فأما ما رواه، ثمّ يؤوّل هذه الموثقة خاصّة بتأويلين على سبيل الاحتمال و يقدّم الاحتمال الأوّل على الثاني.

و أين الاحتمال من الاستدلال، سيمًا الاحتمال المذكور مع ما عرفت ما فيه؟! و معلوم أنّ رأيه فيه ليس وجوب العود على العمد أيضا؛ لتصريحه بقوله:

و إنّما ينبغي. إلى آخره.

و من العجائب أنّ العلّامة ادّعى في «المنتهى» الإجماع على وجوب المتابعة و أتى بقوله صلّى الله عليه و آله و سلّم: «إنّما جعل الإمام» «٣». إلى آخر الحديث شاهدا عليه. و فرّع على ذلك: أنّه لو رفع رأسه قبل الإمام [ناسيا] إمّا من الركوع أو السجود عاد ثمّ رفع مع الإمام، و علّل ذلك بأنّ النسيان يسقط معه اعتبار الزيادة، و لأنّه تابع

(١) الاستبصار: ١/ ٤٣٨ ذيل الحديث ١٦٨٩.

(٢) تهذيب الأحكام: ٣/ ٤٧ ذيل الحديث ١٦٤.

(٣) سنن الترمذى: ٢/ ١٩٤ الحديث ٣٦١.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٤٧

.....

لغيره، فلا يحصل التعدد فى الأركان، و يؤيده ما رواه. ثم أتى برواية محمد بن سهل «١» و رواية ربيعى و الفضيل «٢» السابقتين، لكن قال فى موضع ربيعى: محمد بن سنان، و قال: و لو رفع متعمدا استمر على حالته إلى أن يلحقه الإمام ثم يتابعه؛ لأنه لو عاد [إلى الحالة الأولى] يكون قد زاد ما ليس من الصلاة [و ذلك مبطل]؛ إذ لا عذر يسقط معه اعتبار الزيادة، ثم ذكر الموثقة «٣» «٤».

و لا يخفى ما فيه؛ لأن النسيان يسقط مع «٥» اعتبار الزيادة فى غير الركن لا فى الركن أيضا بالبدية، و إن أراد فى خصوص المقام فهو مصادرة محضه.

ثم قوله: و لأنه تابع لغيره. إلى آخره، هو أيضا مصادرة أخرى؛ لأنه ليس بيننا و لا مينا و لا مسلما، مع أن الأخير لا يغنى، ما لم يكن إجماعا فيرجع إلى الثانى، أو الضرورة فيرجع إلى الأول.

و البدية لا يحتاج إلى الاستدلال البتة، و الإجماع لا بد من ذكره، مع أنه «٦» سندكر عنه ما يخالف ذلك صريحا، فانتظر.

و مع ذلك نقول: لو تم ما ذكرت لزم وجوب العود و الصحة فى صورة العمد أيضا؛ لأنه تابع و لم يرفع اليد عن التبعية. و على تقدير رفع اليد عنها يصير بعينه هو العدول عن الجماعة، فحينئذ يكون ما ذكره فى العمد صحيحا لا غبار عليه،

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٨ الحديث ١١٧٢، تهذيب الأحكام: ٣/ ٤٧ الحديث ١٦٣، الاستبصار:

١/ ٤٣٨ الحديث ١٦٨٨، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٩٠ الباب ٤٨ من أبواب صلاة الجماعة.

(٢) تهذيب الأحكام: ٣/ ٤٨ الحديث ١٦٥، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٩٠ الحديث ١٠٩٨٢.

(٣) الكافي: ٣/ ٣٨٤ الحديث ١٤، تهذيب الأحكام؛ ٣/ ٤٧ الحديث ١٦٤، الاستبصار: ١/ ٤٣٨ الحديث ١٦٨٩، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٩١ الحديث ١٠٩٨٧.

(٤) منتهى المطلب: ٦/ ٢٦٦ و ٢٦٧ مع اختلاف يسير.

(٥) كذا، و الصحيح: معه.

(٦) فى (ز ٣): ما.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٤٨

.....

لادعائه الإجماع على جواز العدول مطلقا، كما ستعرف.

لكن قوله: إلى أن يلحقه الإمام ثم يتابعه، ربما يأبى عن العدول، إلا أن يكون مراده أنه يعدل فى استمراره ثم يرجع إلى الاقتداء و المتابعة بعد ذلك، و أنه يجوز هذا أيضا، فحينئذ لا غبار على ما ذكره بعد ثبوت ما جوزه، و سيجىء فى مبحث العدول.

لكن قال بعد ذلك: لو كان الإمام ممن لا يقتدى به استمر على حاله، سواء رفع رأسه قبله عمدا أو سهوا، و علل ذلك بأن رفعه وقع

في موقعه «١»، فظهر منه أن الإمام لو كان ممن يقتدى به لم يكن رفعه قبله واقعا في موقعه، فلذا لا اعتبار له، فيلزم منه أنه في صورة العمد أيضا كذلك.

ومع ذلك هذا تعليل مغاير للتعليلين في صورة النسيان، وهذا سهل، لكن قال بعد ذلك: لو ركع قبل إمامه ناسيا فالوجه الاستمرار وكذا لو كان عمدا، واستدل عليه بأنه فعل ركوعا في محله، فلو عاد زاد.

ثم قال: لا يقال: ينتقض بالرفع؛ لأننا نقول: هذا هو الأصل، إلّا أننا صرنا إلى ذلك للنص «٢»، انتهى.

وفيه؛ أنه مع وجوب المتابعة الذي فرعت عليه حكم صورة الرفع من وجوب الإعادة، والتعليل بالعلتين، ثم عللت عدم وجوب الإعادة، بل عدم جوازها في صورة كون الصلاة خلف من لا يقتدى به بأن الرفع وقع في موقعه، كيف يحكم الآن بأن الركوع وقع في محله وجعله الأصل؟! يعني أن الرفع أيضا وقع في محله عمدا كان أو سهوا.

(١) منتهى المطلب: ٢٦٧/٦ و ٢٦٨.

(٢) منتهى المطلب: ٢٦٩/٦ مع اختلاف يسير.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٤٩

.....

وقوله: إلّا أننا صرنا إلى ذلك هناك للنص «١»، كل ذلك مضاف لما ذكره أولا، مع أنه جعل النص مؤيدا لا دليلا، فوجوب المتابعة كيف صار نسيا منسيا؟

ومع ملاحظته كيف يحكم بالوقوع في محله من دون دليل على ذلك؟ بل ادعى أن ذلك هو الأصل؛ فإن المتابعة إذا كانت واجبة بالإجماع اليقيني، تكون المخالفة حراما يقينا.

فالركوع قبل الإمام عمدا لا شبهة في كونه حراما، وأنه لم يقع في محله بالبديهة على ما تبهناك عليه، فكيف الوقوع في محله من دون تأمّل ولا- تزلزل، ولا- إشارة إلى دليل أو علمه، إلى أن ادعى كون ذلك أصلا معلوما في مطلق أفعال الصلاة الواقعة في مقام المخالفة الحرام؛ إذ مع ذلك كيف يكون هذا بديهيا؟! والنظري في مقام دفع اعتراض المعترض و بعد التصريح بوجوب المتابعة والتفريع عليه، لا بد من إثباته بالبديهة، لا أنه يكتفى بمجرد الدعوى المناقضة بعضها بعضا، بل ولم يشر إلى شيء أصلا، خصوصا بعد القطع بكون مذهب الشيعة أن النهي في العبادة يقتضى الفساد.

ومعلوم بالبديهة أن كل واحد من الركوع والسجود والرفع عنهما عبادة حرام يعصى الله فيه.

وكذا الحال في الجماعة؛ فإنها أيضا عبادة مطلوبة، مع أنه استدلل بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إنما جعل الإمام». إلى آخره، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم صرح بقوله: «فإذا ركع فاركعوا وإذا سجد فاسجدوا» «٢».

وفزع ذلك على قوله: «وإنما جعل الإمام إماما ليؤتم به» وأنه لا يعتبر في الجماعة أمر آخر سوى ما ذكر من أنه يؤتم به، وبين كيفية الائتتمام في تفريعه عليه،

(١) مرّ آنفا.

(٢) سنن الترمذى: ١٩٤/٢ الحديث ٣٦١.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٥٠

.....

بأنه: إذا ركع فاركعوا وإذا سجد فاسجدوا، لا- أن تركعوا قبل ما يركع و تسجدوا قبل ما يسجد، فإنه مناف لعلمة اعتبار الإمام في الجماعة. مع أنه من البديهيات اعتباره و اشتراطه.

فبملاحظة هذا الكلام منه صلى الله عليه وآله وسلم بخصوصه، مع قطع النظر عن جميع ما ذكرناه سابقاً، كيف يكون وقوع الركوع قبل ركوع الإمام عمداً في محله بلا شائبة شبهة حتى يحتاج إلى تنبيه لدفعها، و يكفي بمجرد الدعوى في المقام المذكور، مع أنه رحمه الله في المقامات الأخرى يحكم بالبطان صريحا أو ظاهرا بمجرد اجتماع أمر و نهى كيف يكون الاجتماع، بل و ربما كان أخفى من المقام بمراتب، منها ما مرّ في مبحث لباس المصلّي و غير ذلك «١».

فكيف يكفي بما ذكر في المقام، سيما في المقام المذكور؟! على أنه أي فرق بين صحيحة علي بن يقطين «٢» و كصحيحة الحسن بن علي «٣» السابقتين «٤»، و رواية محمد بن سهل «٥» و رواية الفضيل «٦»، لو لم يكن الأولتين أقوى من الأخيرتين؟! و أعجب من ذلك أنه قال: لو ركع قبل إمامه و استمرّ إلى أن لحقه الإمام جاز؛ لأنه شاركه في بعض الركوع و شرط الاقتداء الموافقة في جزء من الركن فصار كما لو ركع معه و قام قبله «٧»، و فيه ما فيه.

(١) راجع! الصفحة: ١٦٦ (المجلد السادس) من هذا الكتاب.

(٢) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٧٧ الحديث ٨١٠، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٩١ الحديث ١٠٩٨٤.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٨٠ الحديث ٨٢٣، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٩١ الحديث ١٠٩٨٥.

(٤) راجع! الصفحة: ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٣٢ من هذا الكتاب.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٨ الحديث ١١٧٢، تهذيب الأحكام: ٣/ ٤٧ الحديث ١٦٣، الاستبصار:

١/ ٤٣٨ الحديث ١٦٨٨، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٩٠ الحديث ١٠٩٨٣.

(٦) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٨ الحديث ١١٧٣، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٩٠ الحديث ١٠٩٨٢.

(٧) منتهى المطلب: ٦/ ٢٦٩.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٥١

.....

و قال في «التذكرة»- بعد ما اختار مثل ما في «المنتهى»- أطلق الأصحاب الاستمرار مع العمد، و الوجه التفصيل، و هو: أن المأموم إن سبق إلى ركوع بعد فراغ الإمام من القراءة استمرّ، و إن كان قبله و لم يقرأ المأموم، أو قرأ و منعه منها، أو قلنا: إن المندوب لا يجزئ عن الواجب بطلت صلاته، و إلّا فلا، و إن كان إلى رفع أو سجود أو قيام عن تشهد، فإن كان بعد فعل ما يجب عليه من الذكر، استمرّ و إن لم يفرغ إمامه منه، و إن كان قبله بطلت و إن كان قد فرغ [إمامه] «١»، انتهى.

و هذا ينادى بأن الحكم المذكور ليس إجماعياً، و إلّا لما خالفه البتة، مع أنه خالفه.

و بالجملة؛ هو رحمه الله و غيره ممن وافقه «٢» أعرف، و لا أفهم كلامهم، مع أنه يلزم على العلامة أنه لو ركع المأموم و الإمام مشغول بالقنوت، أو قراءة السورة- على القول باستحبابها، أو استحباب إكمالها- أو أنه قرن بين السورتين على القول بالجواز، أو أنه سها فقراً سورة أخرى و لا- يمكن تعليمه، فإنّ المأموم في الصور المذكورة لو ركع بعد القراءة الواجبة، و أتم الركعة أو الركعتين أو مجموع الصلاة، و أتمها بأسرع وجه و أقل واجب، و الإمام بعد لم يركع في الركعة الثانية، أن تكون صلاته صحيحة مع تركه القراءة الواجبة بالمرّة، أو الإتيان بها مع المنع منها، أو غير ذلك ممّا ذكره.

و بالجملة؛ لو كان مستند الحكم المذكور هو الموثقة، فمعلوم أن الصدوق لم يروها، و الشيخ و إن رواها «٣» إلا أنه رواها معارضة، و وجهها على حسب ما

(١) تذكرة الفقهاء: ٤/ ٣٤٦ المسألة ٦٠٣.

(٢) روض الجنان: ٣٧٤.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣/ ٤٧ الحديث ١٦٤، الاستبصار: ١/ ٤٣٨ الحديث ١٦٨٩.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٥٢

.....

عرفت، و الكليني و إن رواها «١» إلا أنه لم يقيد بها بصورة العمد، مع ما عرفت من موانع الحمل عليها بخصوصها، و عرفت غابته ظهور الموانع.

و على فرضه، حمله إياها عليه لم يظهر أنه بنى على الفساد أو العدول، كما يشير إليه كلام الشيخ، أو الصحة متابعه الإمام، كما هو مطلوبه.

فظهر أن الحكم المذكور لم يكن عند القدماء، سوى الشيخ في نهايته «٢».

خاصة.

و إن كان المستند ما ذكره ثانيا من أن العود يوجب زيادة في الصلاة لم يكن منها، فلا يظهر منها سوى المنع عن العود خاصة و أما أن صلاته صحيحة أم لا، و على الصحة عدول أم اقتداء و متابعه، و أنه على تقدير كون التقديم عدولا، فهل لا بد من بقاء العدول أم يجوز الرجوع إلى المتابعه، فلم يظهر من المستدلين مزيد من القدر المشترك، و هو عدم العود الذي كان في صورة السهو، و هذا القدر صحيح لا غبار عليه.

فالحمل على خصوص إرادة الصحة اقتداء دائما فمع ما عرفت من شنائعه التي لا تحصى و لا تخفى، كيف يتأتى نسبه إلى جميع الأصحاب؟ مع أنه لم يظهر من القدماء هذا الاستدلال أصلا، و المتأخرون أيضا لم يذكر ذلك عن كلهم، و الذي ذكرنا لم يكن كلامه صريحا في الصحة اقتداء «٣» دائما لم يجز نسبه هذا التشنيع الفاحش بوجه ظاهرة إليه، و بما ذكر ظهر عدم حسن نسبه ذلك إلى بعض منهم فضلا عن الكل، مع عدم ظهور أصلا، بل و ظهور العدم، كما لا يخفى.

ثم اعلم! أنه ورد في الصحيح عن الكاظم عليه السلام: عن الرجل يصلّى مع إمام

(١) الكافي: ٣/ ٣٨٤ الحديث ١٤.

(٢) النهاية للشيخ الطوسي: ١١٥.

(٣) في (ز) زيادة: ظهر لك إلى آخره.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٥٣

.....

يقتدى به، فركع الإمام و سها الرجل و هو خلفه لم يركع حتى رفع الإمام رأسه و انحط للسجود، أ يركع ثم يلحق الإمام و القوم في سجودهم، أو كيف يصنع؟ قال:

«يركع ثم ينحط و يتمّ صلاته معهم ولا شىء عليه» (١)، ولا بأس بالعمل بها.

و فى الصحيح عن سماعة، عن الصادق عليه السلام: فى رجل سبقه الإمام بركعة ثم أوهم الإمام فصلّى خمسا، قال: «يعيد تلك الركعة ولا يعتدّ بوهم الإمام» (٢).

و حمل الإعادة على تبيّة العدول إلى الانفراد، و وهم الإمام لعله بعد الإتيان بالتشهد فى الرابعة، أو قدره، على ما سيجىء عن جمع، فتأمل! و اعلم! أيضا أنّ الناسى و الخاطى إذا تركا العود تكون صلاتهما باطلة، لعدم صدق الامتثال؛ لأنه الإتيان بما طلب منه على النحو الذى طلب.

و فى «المدارك» احتمل الصّحة أيضا على القول بوجوب العود، بأنّ العود المذكور لعله لقضاء حقّ المتابعة، لا لصّحة الصلاة (٣)، و فيه ما عرفت، فتدبر! قوله: (و الزيادة). إلى آخره.

قد عرفت فساد التأمل فى بطلان الصلاة بزيادة الركن سهوا، و أنّه لا شبهة و لا تأمل فى البطلان، مع أنّه لا تأمل لأحد فى بطلانها بزيادة السجدة الواحدة عمدا، فضلا عن السجدين و غيرها من الأركان، مثل الركوع و القيام المتصل بالركوع، ففى المقام وقع الزيادة فى الأركان و غيرها عمدا لا سهوا؛ لأنّ المأموم بعد ما رفع رأسه عن الركوع مثلا يعود إلى الركوع عمدا، فيصدر منه الزيادة فى

(١) تهذيب الأحكام: ٣/ ٥٥ الحديث ١٨٨، وسائل الشيعة: ٨/ ٤١٣ الحديث ١١٠٤٦.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦٦ الحديث ١٢١٦، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٧٤ الحديث ٧٩٤، وسائل الشيعة: ٨/ ٤١٨ الحديث ١١٠٦١ مع اختلاف سير.

(٣) مدارك الأحكام: ٤/ ٣٢٩.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٥٤

.....

الركوع، و القيام المتصل به عمدا.

فقوله: مع تسليم بطلانها لا شكّ فى فساده.

نعم؛ هنا مغتفرة- كما قال- بالنص، بل الإجماع أيضا، كما عرفت، لكن يبقى الإشكال فى أنّ زيادة الركن- بل الأركان- سهوا بل و عمدا أيضا، كيف صحّت فى مقابل تحصيل المتابعة التى وجوبها ليس بمثابئة و وجوب كون الركن لا زيادة فيه بل الأركان كذلك سهوا، فضلا عن صورة العمد؟! فيظهر من الاغتفار المذكور كون وجوب المتابعة للإمام إلى تمام الركوع مثلا، و رفع الرأس معه فى نظر الشرع أهمّ من وجوب كون الركن واحدا سهوا، بل و عمدا أيضا، بل من وجوب كون الأركان كذلك، فضلا عن غير الأركان. فظهر ظهورا تاما أنّ وجوب المتابعة المذكورة فى غاية الشدّة، و نهاية الاهتمام بشأنه، حتّى اضمحلّ فى جنبه الوجوبات الكثيرة، حتّى فى الأركان، و حتّى فى صورة العمد أيضا.

فأين هذا ممّا ذكره جمع من الفقهاء من أنّ صلاة المأموم الذى ترك المتابعة للإمام عمدا صحيحة، مع كونه مأموما و صلاته اقتداء بالإمام، و وقوعها جماعه، سيّما و أنّ يقولوا بوجوب المتابعة فى صورة وقوع المخالفة سهوا أو خطأ، بل و كون وجوب المتابعة حينئذ شرطا لصّحة صلاة المأموم، مع أنّه رفع عن أمية الرسول صلى الله عليه و آله و سلّم الخطأ و النسيان بالأخبار المتواترة (١)، و أنّ المكلف فى صورة النسيان أعذر منه فى صورة العمد؟! فظهر أنّ هذا الإشكال إنّما يرد على الجمع المذكور لا غيره من الفقهاء، فتأمل جدّا!

(١) عوالى اللآلى: ١/ ٢٣٢ الحديث ١٣١، وسائل الشيعة: ٨/ ٢٤٩ الحديث ١٠٥٥٩.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٥٥

### ١٨٣- مفتاح [لزوم ترك القراءة للمأموم]

و من الشرائط أن لا يقرأ خلف الإمام المرضى، للصالح المستفيضه «١»، منها: «من قرأ خلف إمام يأتّم به فمات بعث على غير الفطرة» «٢» إلّا إذا كانت الصلاة جهريّة و لا يسمع صوت و لا همهمه، فيستحبّ القراءة حينئذ للمعتبره «٣»، و إنّما حملت على الاستحباب للصحيح: «لا بأس إن صمت و إن قرأ» «٤» أو كان مسبوقا و كانت الركعة له من الأوليين و للإمام من الأخيرتين، فعليه القراءة أيضا، كما يأتى.

و قيل باستحباب ترك القراءة فى غير الصورتين المذكورتين دون الوجوب «٥».

و قيل باختصاصه بالجهريّة «٦». و قيل: فيه أقوال اخر منتشره جدّا «٧»،

(١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨/ ٣٥٥ الباب ٣١ من أبواب صلاة الجماعة.

(٢) وسائل الشيعة: ٨/ ٣٥٦ الحديث ١٠٨٨٧.

(٣) وسائل الشيعة: ٨/ ٣٥٥ الباب ٣١ من أبواب صلاة الجماعة.

(٤) وسائل الشيعة: ٨/ ٣٥٨ الحديث ١٠٨٩٤.

(٥) المراسم: ٨٧.

(٦) الجامع للشرائع: ٩٩.

(٧) مدارك الأحكام: ٤/ ٣٢٣.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٥٦

و الأصحّ ما قلناه.

أمّا غير المرضى فلا- يسقط القراءة خلفه، بل يجب الإتيان بها، و لو بمثل حديث النفس و الاقتصار على الحمد، كما يستفاد من المعبره «١».

و فى الصحيح: قلت: من لا أقتدى به فى الصلاة. قال: «افرغ قبل أن يفرغ فإنك فى حصار، فإن فرغ قبلك فاقطع القراءة و اركع معه» «٢».

و الأحوط أن يجمع بين القراءة و الإنصات مهما أمكن؛ للأمر بالإنصات معهم فى المعبره «٣».

(١) وسائل الشيعة: ٨/ ٣٦٤ الحديث ١٠٩١٤.

(٢) وسائل الشيعة: ٨/ ٣٦٧ الحديث ١٠٩٢٢.

(٣) وسائل الشيعة: ٨/ ٣٦٨ الحديث ١٠٩٢٤.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٥٧

قوله: (و من الشرائط). إلى آخره.

اختلف الأصحاب في قراءة المأموم خلف الإمام على أقوال منتشرة، حتى ذكر في «روض الجنان» أنه لم يقف في الفقه على خلاف في مسألة يبلغ ما في هذه المسألة من الأقوال «١»، وليس للتعرض لذكر الجميع كثير فائدة؛ لضعف أدلتها، والأهم ملاحظة الأدلة في ذلك و متابعتها، ما لم تكن شاذة، بل لم يكن حينئذ أدلة، كما هو ظاهر، فلا بد من ملاحظة ما هو الدليل واقعا و من متابعتها. و الذي رجح الآن و صحح، و في الأزمنة السابقة أيضا عند من رجح هو تحريم القراءة على المأموم مطلقا، إلا إذا كانت الصلاة جهريّة و لا يسمع المأموم القراءة و لو همهمة، و أنه حينئذ يستحبّ القراءة؛ لصحيحة الحلبي عن الصادق عليه السّلام أنه قال: «إذا صلّيت خلف إمام تأتمّ به فلا تقرأ خلفه، سمعت قراءة أو لم تسمع، إلا أن تكون صلاة يجهر فيها بالقراءة فلم تسمع فاقرا» «٢». و صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عنه عليه السّلام: عن الصلاة خلف الإمام أقرأ خلفه؟ فقال: «أما [الصلاة] التي لا يجهر فيها بالقراءة فإنّ ذلك جعل إليه فلا تقرأ خلفه، و أما [الصلاة] التي يجهر فيها فإنما امر بالجهر لينصت من خلفه، فإن سمعت فانصت و إن لم تسمع فاقرا» «٣».

و صحيحة سليمان بن خالد أنه سأل الصادق عليه السّلام: أ يقرأ [الرجل] في الاولى

(١) روض الجنان: ٣٧٣.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٧٧ الحديث ٢، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٥ الحديث ١١٥٦، تهذيب الأحكام: ٣/ ٣٢ الحديث ١١٥، الاستبصار: ١/ ٤٢٨ الحديث ١٦٥٠، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٥٥ الحديث ١٠٨٨٤.

(٣) الكافي: ٣/ ٣٧٧ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٣/ ٣٢ الحديث ١١٤، الاستبصار: ١/ ٤٢٧ الحديث ١٦٤٩، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٥٦ الحديث ١٠٨٨٨.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٥٨

.....

«و العصر» خلف الإمام و هو لا يعلم أنه يقرأ؟ فقال: «لا ينبغي له أن يقرأ، يكله إلى الإمام» «١».

فما في بعض الأخبار الضعيفة من تجويز القراءة في الاخفاتية دون الجهرية «٢» - كما أفتى به العلامة «٣» - لا يعارض الصحاح مع التأكيد الوارد فيها، سيما مع حمل الضعيف على أولوية ترك القراءة جمعا، كما فعل بعضهم «٤»، فإنّ العبادة لا يمكن خلوها من الرجحان، فما ظنك بالمرجوحية؟ و أضعف منه القول باختصاص ذلك بالجهريّة.

و يدلّ على المنع كصحيحة قتيبة عنه صلى الله عليه و آله و سلم قال: «إذا كنت خلف إمام ترضى به في صلاة يجهر فيها بالقراءة فلم تسمع قراءته فاقرا أنت لنفسك، و إن كنت تسمع الهمهمة فلا تقرأ» «٥».

و ورد في غير واحد من الأخبار المعتبرة، المنع عن القراءة خلف الإمام مطلقا، مثل صحيحة زرارة و ابن مسلم عن الباقر عليه السّلام قال: «كان أمير المؤمنين عليه السّلام يقول: من قرأ خلف إمام يأتّم به فمات بعث على غير الفطرة» «٦».

و كصحيحة يونس بن يعقوب أنه سأل الصادق عليه السّلام عن الصلاة خلف من

(١) تهذيب الأحكام: ٣/ ٣٣٣ الحديث ١١٩، الاستبصار: ١/ ٤٢٨ الحديث ١٦٥٤، وسائل الشيعة:

٨/ ٣٥٧ الحديث ١٠٨٩١.

(٢) وسائل الشيعة: ٨/ ٣٥٩ الحديث ١٠٨٩٨.

(٣) قواعد الأحكام: ١/ ٤٧، لاحظ! روض الجنان: ٣٧٣.



(٤) مجمع الفائدة و البرهان: ٣/ ٣٠١.

(٥) الكافي: ٣/ ٣٧٧ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ٣/ ٣٣ الحديث ١١٧، الاستبصار: ١/ ٤٢٨ الحديث ١٦٥٢، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٥٧ الحديث ١٠٨٩٠ مع اختلاف يسير.

(٦) الكافي: ٣/ ٣٧٧ الحديث ٦، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٥ الحديث ١١٥٥، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٦٩ الحديث ٧٧٠، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٥٦ الحديث ١٠٨٨٧.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٥٩

.....

أرتضى به أقرأ خلفه؟ فقال: «من رضيت به فلا تقرأ خلفه» (١). و غير ذلك.

و المطلق يحمل على المقيّد و عرفت المقيّد، و منه موثقه سماعه قال: سألته عن الرجل يؤمّ الناس فيسمعون صوته و لا يفقهون ما يقول، فقال: «إذا سمع صوته فهو يجزيه و إذا لم يسمع صوته قرأ لنفسه» (٢).

و إنّما حمل الأمر بالقراءة على الاستحباب لصحيحة على بن يقطين عن الكاظم عليه السلام: عن الرجل يصلّي خلف إمام يقتدى به في صلاة يجهر فيها بالقراءة فلا يسمع القراءة، قال: «لا بأس إن صمت و إن قرأ» (٣).

و المشهور أنّه يستحبّ للمأموم التسييح في الاخفاتية، لصحيحة بكر بن محمد الأزدي عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «[إنّي] أكره للمرء أن يصلّي خلف إمام بصلاة لا يجهر فيها فيقوم كأنه حمار» قال: قلت: جعلت فداك فيصنع ما ذا؟ قال: «يسبح» (٤).

و في صحيحة زرارة الأمر بالتسييح في نفسه في الجهرية أيضا؛ فإنّه روى عن أحدهما عليهما السلام أنّه قال: «إذا كنت خلف إمام تأتمّ به فأنصت و سبّح في نفسك» (٥).

(١) تهذيب الأحكام: ٣/ ٣٣ الحديث ١١٨، الاستبصار: ١/ ٤٢٨ الحديث ١٦٥٣، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٥٩ الحديث ١٠٨٩٧.

(٢) تهذيب الأحكام: ٣/ ٣٤ الحديث ١٢٣: الاستبصار: ١/ ٤٢٩ الحديث ١٦٥٦، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٥٨ الحديث ١٠٨٩٣.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣/ ٣٤ الحديث ١٢٢، الاستبصار: ١/ ٤٢٩ الحديث ١٦٥٧، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٥٨ الحديث ١٠٨٩٤.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٦ الحديث ١١٦١، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٧٦ الحديث ٨٠٦، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٦٠ الحديث ١٠٩٠٠ مع اختلاف يسير.

(٥) الكافي: ٣/ ٣٧٧ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ٣/ ٣٢ الحديث ١١٦، الاستبصار: ١/ ٤٢٨ الحديث ١٦٥١، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٦١ الحديث ١٠٩٠٣.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٦٠

.....

إلّا أنّه يحمل على الإنصات في الاخفاتية؛ لمنافاة التسييح وجوب الإنصات لقراءة الإمام و الاستماع لها، كما ورد في القرآن «١» و

الأخبار «٢»، إلا أن يقال بعدم المنافاة بين ذلك، و بين التسييح في نفسه، و أنه يجوز الجمع بينهما، و فيه تأمل. ثم اعلم! أن المراد هو القراءة خلف الإمام في الركعتين الأولتين؛ لما عرفت في مبحث القراءة مشروحا من أن القراءة وظيفه الأولتين خاصه، و الأخيرتين وظيفتهما التسييح، و يجوز قراءة الحمد وحدها مكان التسييح و عوضه، كما عرفت من الأخبار. و أقصى ما يجوز أن يقال: وظيفه الأخيرتين التخيير بين القراءة و التسييح، لا- أنه وظيفتهما القراءة، فإن القدر المشترك بينهما هو أحدهما، و أحدهما «٣» غير خصوص القراءة؛ لأنه بديهي أن التخيير بين القراءة و التسييح غير القراءة، فوظيفتهما هو التخيير المذكور لا القراءة.

و في صحيحه عبد الله بن سنان، عن الصادق عليه السلام أنه قال: «إن كنت خلف الإمام في صلاة لا يجهر فيها بالقراءة حتى يفرغ كان الرجل مأمونا على القرآن فلا تقرأ خلفه في الأولتين، و قال: يجزيك التسييح في الأخيرتين» قلت: أي شيء تقول أنت؟ قال: «أقرأ فاتحه الكتاب» «٤».

و لعل المراد: أي شيء تقرأ أنت؟ قال: «أقرأ فاتحه الكتاب» من حيث إنه عليه السلام كان إماما، فوافق الأخبار الصريحة في أن الإمام عليه أن يقرأ في الأخيرتين

(١) الأعراف (٧): ٢٠٤.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨ / ٣٥٥ الباب ٣١ من أبواب صلاة الجماعة.

(٣) في (د ١): هو إحداهما، و إحداهما.

(٤) تهذيب الأحكام: ٣ / ٣٥ الحديث ١٢٤، و وسائل الشيعة: ٨ / ٣٥٧ الحديث ١٠٨٩٢.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٦١

.....

فاتحه الكتاب، بخلاف المأموم و المنفرد؛ فإنهما يسبحان في الأخيرتين أو مخيران بين التسييح و القراءة. و بالجملة؛ عرفت الحال في الأخيرتين خلف الإمام و أن حال المأموم فيهما حال المنفرد بل الإمام أيضا، فلا يحتاج إلى التطويل في المقام، فعرفت الحال في صحيحه زرارة عن الباقر عليه السلام قال: «إن كنت خلف إمام فلا تقرأ شيئا في الأولتين و أنصت لقراءته» «١».

قوله: (أما غير المرضي). إلى آخره.

لا ريب في وجوب القراءة خلفه؛ لانتفاء القدوة، و كونه منفردا في نفس الأمر و إن تابعه ظاهرا.

و ورد في ذلك أخبار كثيرة، و ورد في أخبار كثيرة فضيلة الصلاة معهم تقيته، و أن المصلي معهم كالشاهر سيفه في سبيل الله «٢»، و أنه كمن صلى خلف رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و أنه يغفر له بعدد من خالفه «٣»، إلى غير ذلك، لكن يجب مراعاة التقيته البتة، بأن لا يجهر بالقراءة في الجهرية؛ لما دل على وجوب التقيته.

و لصحيحه علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يصلي خلف من لا يقتدى بصلاته و الإمام يجهر بالقراءة، فقال: «أقرأ لنفسك و إن لم تسمع نفسك فلا بأس» «٤».

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٥٦ الحديث ١١٦٠، و وسائل الشيعة: ٨ / ٣٥٥ الحديث ١٠٨٨٦.

(٢) تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٧٧ الحديث ٨٠٩، و وسائل الشيعة: ٨ / ٣٠١ الحديث ١٠٧٢٣.

(٣) وسائل الشيعة: ٢٩٩ / ٨ الباب ٥ من أبواب صلاة الجماعة.

(٤) تهذيب الأحكام: ٣ / ٣٦ الحديث ١٢٩، الاستبصار: ١ / ٤٣٠ الحديث ١٦٦٣، وسائل الشيعة:

٨ / ٣٦٣ الحديث ١٠٩١١.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٦٢

.....

فظهر منها أنه لا يجب إسماع النفس أيضا، ووجهه ظاهر؛ لأنَّ بإسماع النفس يظهر على القريب منه أنه يقرأ لنفسه، فيخالف التقيّة. فظهر أيضا أنه لو لم يتمكّن من قراءة السورة بالمرة يسقط عنه وجوب قراءتها، بل يحرم عليه أيضا. وفي «المدارك» ادعى الإجماع على أجزاء الفاتحة حينئذ «١»، وفي غير واحد من الأخبار الضعيفة أجزاء الحمد وحده. وفي صحيحه محمد بن عذافر، عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن دخولي مع من أقرأ خلفه في الركعة الثانية، فيركع عند فراغى من قراءة أم الكتاب، فقال: «تقرأ في الاخرابين كى تكون قد قرأت في ركعتين» «٢».

فظهر ممّا ذكرنا جواز الاكتفاء بالركوع معهم من دون درك قراءة أصلا إذا لم يدرك، كما قطع به في «التهذيب»؛ لرواية إسحاق بن عمّار أنه قال للصادق عليه السلام: إنى أدخل المسجد فأجد الإمام قد ركع و قد ركع القوم فلا يمكننى أن أوذّن و اقيم و اكبر، فقال لى: «إذا كان كذلك فادخل معهم فى الركعة و اعتدّ بها فإنها من أفضل ركعاتك»، قال إسحاق: فلما سمعت أذان المغرب و أنا على باب بيتى قاعد قلت للغلام: انظر اقيمت الصلاة؟ فجاءنى فقال: نعم، فقامت مبادرا فدخلت المسجد فوجدت الناس قد ركعوا، فركعت مع أول صفّ أدركت و اعتددت بها ثمّ صلّيت بعد الانصراف أربع ركعات ثمّ انصرفت، فإذا خمسة أو ستّة من جيرانى قد قاموا إلى من المخزوميين و الامويين فأقعدونى، ثمّ قالوا: يا أبا هاشم! جزاك الله عن نفسك خيرا فقد و الله رأينا خلاف ما ظننا بك، و ما قيل فيك، فقلت: و أىّ شيء

(١) مدارك الأحكام: ٣٢٥ / ٤.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢ / ٢٩٦ الحديث ١١٩٤، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٦٣ الحديث ١٠٩١٣.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٦٣

.....

[ذلك]؟ قالوا: أتبعناك حين قمت إلى الصلاة و نحن نرى أنك لا تقتدى بالصلاة معنا، فقد وجدناك قد اعتددت بالصلاة معنا و صلّيت بصلاتنا، فرضى الله عنك و جزاك خيرا، قال: فقلت لهم: سبحان الله! أملتلى يقال هذا؟ قال: فعلمت أن أبا عبد الله عليه السلام لم يأمرنى إلّا و هو يخاف علىّ هذا و شبهه «١».

و الرواية واضحة المتن، موافقة للأدلة الكثيرة الواضحة فى وجوب التقيّة و لزوم مراعاتها.

و بالجملة؛ لا شكّ فى وجوب الصلاة كذلك إذا اقتضاه التقيّة، إلّا أنّ الشأن فى الاكتفاء بها فى صورة التمكّن من إعادتها فى الوقت، بحيث لا تنافى التقيّة أصلا و رأسا و بوجه من الوجوه؛ إذ مع منافاة الإعادة لها لا شبهة فى عدم وجوب الإعادة، و ظاهر رواية إسحاق عدم وجوب الإعادة مطلقا.

و كذا رواية أحمد بن عائد عن أبى الحسن عليه السلام قال له: إنى أدخل مع هؤلاء فى صلاة المغرب فيعجلونى إلى ما أن أوذّن و

اقيم، فلا أقرأ شيئاً حتى إذا ركعوا فأركع معهم أفيجزيني ذلك؟ قال: «نعم» (٢).  
 لكن الأحوط لو لم نقل بكونها أقوى، إلّا أن يخاف الانجرار إلى خلاف التقيّة.  
 وورد في غير واحد من الأخبار، الصلاة في البيت ثم الخروج إليهم و إعادتها معهم (٣).

- (١) تهذيب الأحكام: ٣/ ٣٨ الحديث ١٣٣، الاستبصار: ١/ ٤٣١ الحديث ١٦٦٦، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٦٨ الحديث ١٠٩٢٥ مع اختلاف يسير.  
 (٢) تهذيب الأحكام: ٣/ ٣٧ الحديث ١٣١، الاستبصار: ١/ ٤٣١ الحديث ١٦٦٤، مستدرک الوسائل: ٦/ ٤٨٣ الحديث ٧٣١٦ مع اختلاف يسير.  
 (٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨/ ٣٠٢ الباب ٦ من أبواب صلاة الجماعة.  
 مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٦٤

.....

و في بعضها: «كذلك أصنع أنا» قاله الباقر عليه السلام في صلاة الجمعة (١).  
 و في غير واحد منها: أنّ من فعل كذلك كتب الله له بها خمسا و عشرين درجة (٢).  
 و في بعضها صرح (٣): «خرج بحسناتهم» (٤).  
 و في اخرى أنّ الذي يصلّي في بيته يضاعفه الله له ضعف أجر الجماعة تكون له خمسين درجة، و الذي يصلّي مع جيرته له يكتب الله له [أجر من صلّى خلف رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم و يدخل معهم في صلاتهم، فيخلف عليهم ذنوبه و يخرج بحسناتهم] (٥). إلى غير ذلك ممّا ورد.  
 قوله: (في المعتبرة).

أقول: و إن كان المستفاد من بعضها كفاية هذا الاستماع عن قراءته، و أنّه يجزيه هذه الصلاة و إن لم يقرأ فيها، إلّا أنّه محمول على التقيّة و الاتّقاء بلا خلاف (٦)، و أنّ اللازم قراءة الحمد و السورة جميعا، و أنّه إن لم يمكنه قراءة السورة يكفيه قراءة الحمد، كما عرفت.

- (١) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٤٦ الحديث ٦٧١، وسائل الشيعة: ٧/ ٣٥٠ الحديث ٩٥٤٩.  
 (٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦٥ الحديث ١٢١٠، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٠٢ الحديث ١٠٧٢٩.  
 (٣) لم ترد في (د ١) و (ك): صرح.  
 (٤) الكافي: ٣/ ٣٨٠ الحديث ٨، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦٥ الحديث ١٢٠٩، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٧٠ الحديث ٧٧٨، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٠٤ الحديث ١٠٧٣٦.  
 (٥) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٧٣ الحديث ٧٨٩، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٠٣ الحديث ١٠٧٣٣.  
 (٦) في (ك) و (د ١، ٢): خفاء.  
 مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٦٥

و من الشرائط أن يتوافق نظم الصلاتين في الأفعال، فلا يقتدى في اليوميه مع الكسوف و العيد و لا العكس؛ لعدم إمكان المتابعة. أما في عدد الركعات فلا؛ للصحاح المستفيضة «١». و كذا في النوع و الصنف، فيجوز اقتداء المفترض بالمتنفل و بالعكس، و في كل من الخمس مع الاخرى، وفاقا للمشهور للصحاح «٢». و تفصيل الصدوق في الظهرين «٣» شاذ، و كذا منع والده عن اتمام المتمم بالمقصر و بالعكس «٤»، و يدفعه الصحاح الصراح «٥». نعم يكره ذلك للموثق «٦».

(١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨ / ٣٢٩ الباب ١٨ من أبواب صلاة الجماعة.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨ / ٣٩٨ الباب ٥٣ من أبواب صلاة الجماعة.

(٣) قال رحمه الله: لا بأس أن يصلي الرجل الظهر خلف من يصلي العصر و لا يصلي العصر خلف من يصلي الظهر، إلا أن يتوهمها العصر فيصلى معه العصر، ثم يعلم أنها كانت الظهر، فيجزئ عنه و لم نجد مستنده «منه رحمه الله». [لاحظ! من لا يحضره الفقيه: ٨ / ٢٣٣ ذيل الحديث ١٠٣٠].

(٤) نقل عن والد الصدوق في مختلف الشيعة: ٣ / ٦٢.

(٥) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٢٩ الحديث ١٠٨١١ و ١٠٨١٣، ٤٠٠ الحديث ١١٠١٠.

(٦) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٣٠ الحديث ١٠٨١٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٦٦

و أن يستمر الاقتداء من الابتداء إلى الانتهاء إلا لعذر، كما مر في مباحث التية «١».

(١) مفاتيح الشرائع: ١ / ١٢٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٦٧

قوله: (و من الشرائط). إلى آخره.

اشتراط توافق النظم بديهي المذهب، مع عدم إمكان المتابعة التي هي مأخوذة في الجماعة على حسب ما عرفت.

و أما عدم اشتراط غيره، مما ذكره، ففي «المنتهى» ادعى الإجماع على جواز اقتداء المفترض بالمفترض، و إن اختلف الفرضان «١». و في «التذكرة» قال: لا- يشترط اتحاد الصلاتين نوعا و لا صنفا، فللمفترض أن يصلي خلف المتنفل و بالعكس، و من يصلي الظهر خلف من يصلي البواقي و بالعكس، سواء اختلف العدد، أو اتفق عند علمائنا «٢»، انتهى.

و يدل عليه أيضا ما في الصحيح عن حماد بن عثمان، عن الصادق عليه السلام: عن رجل إمام قوم يصلي العصر و هي لهم الظهر، قال: «أجزأت عنه و أجزأت عنهم» «٣».

و حسنة الحلبي عنه عليه السلام: عن رجل أم قوما في العصر فذكر و هو يصلي بهم أنه لم يكن صلي الأولى، قال: «فليجعلها الأولى التي فاتته و يستأنف بعد صلاة العصر و قد قضى القوم صلاتهم» «٤».

و صحيحه ابن مسلم عن الباقر عليه السلام قال: «إذا صلى المسافر خلف قوم

(١) منتهى المطلب: ٦ / ١٨٩.

(٢) تذكرة الفقهاء: ٢٧٢ / ٤ و ٢٧٣ المسألة ٥٥٨.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣ / ٤٩ الحديث ١٧٢، الاستبصار: ١ / ٤٣٩ الحديث ١٦٩١، وسائل الشيعة:

٨ / ٣٩٨ الحديث ١١٠٠٥.

(٤) الكافي: ٣ / ٢٩٤ الحديث ٧، تهذيب الأحكام: ٢ / ١٩٧ الحديث ٧٧٧، وسائل الشيعة: ٤ / ٢٩٢ الحديث ٥١٨٩ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٦٨

.....

حضور فليتمّ صلاته ركعتين و يسلم، فإن صلّى معهم الظهر فليجعل الأولتين الظهر و الأخيرتين العصر» (١)، بل جواز اقتداء كلّ من المسافرين و الحاضر الآخر مطلقاً - كما سنذكر - دليل واضح لانحصار المخالف في الصدوقين (٢).

و يدلّ عليه أيضاً كصحيحة أبي بصير قال: سألته عن رجل صلّى مع قوم و هو يرى أنّها الاولى و كانت العصر، قال: «فليجعلها الاولى و ليصلّ العصر» (٣).

فما في «الكافي» من قوله: و في حديث آخر: «فإن علم أنّهم في صلاة العصر، و لم يكن صلّى الاولى، فلا يدخل معهم» (٤) مؤوّل بكون المراد من الدخول المنهى عنه الدخول بقصد العصر، أو شاذّ يجب طرحه، و المراد من المتنقلّ الفريضة المعادة مثلاً؛ لما عرفت من عدم جواز الجماعة في النوافل (٥).

قوله: (و تفصيل الصدوق). إلى آخره.

قال في باب أحكام السهو في الصلاة من «الفتاوى»: لا بأس أن يصلّى الرجل الظهر خلف من يصلّى العصر، و لا يصلّى العصر خلف من يصلّى الظهر، إلّا أن يتوهّمها العصر فيصلّى معه العصر ثمّ يعلم أنّها كانت الظهر فيجزئ عنه (٦).

قال في «الذكري»: لا نعلم مأخذه، إلّا أن يكون نظره إلى أنّ العصر لا يصحّ إلّا بعد الظهر فإذا صلّاها خلف من يصلّى الظهر فكأنّه قد صلّى العصر مع الظهر مع

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٨٧ الحديث ١٣٠٨، وسائل الشيعة: ٨ / ٤٠٠ الحديث ١١٠١٠.

(٢) نقل عن والد الصدوق في مختلف الشيعة: ٣ / ٦٢، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٣٣ ذيل الحديث ١٠٣٠.

(٣) الكافي: ٣ / ٣٨٣ الحديث ١٢، تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٧٢ الحديث ٧٨٣، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٩٩ الحديث ١١٠٠٨.

(٤) الكافي: ٣ / ٣٨٤ الحديث ١٢، وسائل الشيعة: ٨ / ٤٠٠ الحديث ١١٠٠٩.

(٥) راجع! الصفحة: ٢٥٧ من هذا الكتاب.

(٦) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٣٣ ذيل الحديث ١٠٣٠ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٦٩

.....

أنّها بعدها، و هو خيال ضعيف؛ لأنّ عصر المصلّي مترتّب على ظهر نفسه لا ظهر إمامه (١).

أقول: غير خفي أنّه ليس خياله؛ لعدم منعه عن اقتداء العشاء بالمغرب، مع جريان الخيال في ذلك بلا تفاوت أصلاً، مع أنّه لو كان ذلك خياله لزمه منع الاقتداء في الظهر بالعصر و المغرب بالعشاء، و غير ذلك ممّا قال الصدوق بصحّته.

و ربّما استدللّ له بصحيحة علي بن جعفر أنّه سأل أخاه موسى عليه السّلام عن إمام كان في الظهر فقامت امرأة بخياله تصلّي معه و هي

تحسب أنها العصر، هل يفسد ذلك على القوم؟ و ما حال المرأة في صلاتها معهم و قد كانت صلّت الظهر؟ قال:  
«لا يفسد ذلك على القوم و تعيد المرأة صلاتها» (٢).

و هو غير جيّد؛ لأنّ مدلول الرواية مناف لما ذكره الصدوق، فكيف يكون دليله؟! و مع ذلك لا يمكن الاستدلال بها على المنع، من الائتتمام في صلاة العصر بمن صلّى الظهر؛ لعدم ظهور أنّ منشأ أمره عليه السلام بإعادة المرأة صلاتها هو كون اقتدائها في صلاة العصر بمن صلّى الظهر؛ إذ لعله من جهة وقوفها قدام المأمومين، أو محاذيا للإمام في الجماعة، أو كليهما على ما يومئ إليه ذكر قيامها بحيال الإمام في السؤال، و أنّه هل يفسد ذلك على القوم؟  
و سيجيء عدم جواز وقوف المرأة محاذية للإمام، و أنّ اللازم وقوفها متأخرة عنه.  
و بالجملة؛ مطلقات الأخبار و عموماتها (٣)، و خصوص ما ورد من أنّ

(١) ذكرى الشيعة: ٤ / ٣٨٤.

(٢) تهذيب الأحكام: ٣ / ٤٩ الحديث ١٧٣، و سائل الشيعة: ٨ / ٣٩٩ الحديث ١١٠٠٦.

(٣) و سائل الشيعة: ٨ / ٣٩٨ الباب ٥٣ من أبواب صلاة الجماعة.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٧٠

.....

المسافر يصلّي خلف المقيم في الرباعيّة و يقتدى فيها، و يجعل الأولتين الظهر و الأخيرتين العصر، أدلّة واضحة على فساد التفصيل الذي ذكره.

بل كلامه في «الفقيه» في باب الجماعة موافق للأصحاب، حيث أتى بالإطلاقات و العمومات و الخصوص الذي ذكرناه، و صرح بأنّه صحيح (١) - كما لا يخفى على الملاحظ - فإذا صحّ ذلك، مع أنّه صلاة قصر خلف المتمّم، و خلف من يصلّي خصوص الركعتين الأخيرتين اللتين لا قراءة فيهما من الظهر، فلعلّ صحّة غيره بطريق أولى، فتأمل جدّاً! فلعله لهذا ادّعى إجماع جميع علمائنا على الجواز (٢)، و أنّ المخالف منحصر في بعض المخالفين (٣)، فلعلّ المدّعى بنى على أنّ ما ذكره أولاً من جملة الآداب و المستحبات، أو أنّه تغير رأيه.

و كيف كان؛ لا عبرة بمخالفته أصلاً لو كان مخالفاً.

قوله: (و كذا منع). إلى آخره.

المشهور جواز اقتداء الحاضر بالمسافر و بالعكس.

بل ظاهر المحقّق في «المعتبر»، و العلامة في جملة من كتبه أنّه موضع وفاق (٤)، و نقل عن علي بن بابويه أنّه لا يجوز إمامة المتمّم للمقصر و لا العكس (٥).

و يدلّ على المشهور، مضافاً إلى الإطلاقات و العمومات (٦)، صحیحته

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٦٠ الحديث ١١٨٣.

(٢) منتهى المطلب: ٦ / ١٨٩.

مصايح الظلام؛ ج ٨، ص: ٣٧٠

(٣) لاحظ! الفقه على المذاهب الأربعة: ١/ ٤٢٦.

(٤) المعبر: ٢/ ٤٤١، تذكرة الفقهاء: ٤/ ٣٠١، منتهى المطلب: ٦/ ٢٢٧.

(٥) نقل عن علي بن بابويه في مختلف الشيعة: ٣/ ٦٢.

(٦) وسائل الشيعة: ٨/ ٣٢٩ الباب ١٨ من أبواب صلاة الجماعة.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٧١

.....

ابن مسلم السابقة عن الباقر عليه السلام «١».

و صحيحة ابن مسكان و الأحول عن الصادق عليه السلام قال: «إذا دخل المسافر مع أقوام حاضرين في صلاتهم، فإن كانت الأولى فليجعل الفريضة في الركعتين الأولتين، و إن كانت العصر فليجعل الأولتين نافله و الأخيرتين فريضة» «٢».

و صحيحة حماد عن الصادق عليه السلام في المسافر يصلّي خلف المقيم، قال: «يصلّي ركعتين و يمضي حيث شاء» «٣». إلى غير ذلك من أخبار معتبرة كثيرة.

و المشهور الكراهة أيضا؛ لصحيفة البنظي عن داود بن الحصين، عن القباقي، عن الصادق عليه السلام قال: «لا يؤم الحضري المسافر و لا المسافر الحضري، فإذا ابتلى بشيء من ذلك فأوم قوما حاضرين، فإذا أتم الركعتين سلّم ثم أخذ بيد بعضهم فقدمه فأتمهم. فإذا صلّى المسافر خلف قوم حضور فليتمّ صلاته ركعتين و سلّم، و إن صلّى معهم الظهر فليجعل الأولتين الظهر و الأخيرتين العصر» «٤».

و هذه الرواية لا تقصر عن الصحيحة؛ لكون البنظي ممّن أجمعت العصابة و ممّن لا يروى إلّا عن الثقة «٥»، و كون داود ثقة و ثقته النجاشي «٦»، و أنّ له كتابا يرويه عدّة من أصحابنا، فلا يعارضه ما قال الشيخ و ابن عقدة من كونه واقفيا «٧»؛

(١) وسائل الشيعة: ٨/ ٤٠٠ الحديث ١١٠١٠.

(٢) تهذيب الأحكام: ٣/ ١٦٥ الحديث ٣٦٠، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٢٩ الحديث ١٠٨١٣.

(٣) الكافي: ٣/ ٤٣٩ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٣/ ١٦٥ الحديث ٣٥٧، الاستبصار: ١/ ٤٢٥ الحديث ١٦٤١، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٢٩ الحديث ١٠٨١١.

(٤) تهذيب الأحكام: ٣/ ١٦٤ الحديث ٣٥٥، الاستبصار: ١/ ٤٢٦ الحديث ١٦٤٣، وسائل الشيعة:

٨/ ٣٣٠ الحديث ١٠٨١٥ مع اختلاف يسير.

(٥) رجال الكشي: ٢/ ٨٣١ الرقم ١٠٥٠.

(٦) رجال النجاشي: ١٥٩ الرقم ٤٢١.

(٧) رجال الطوسي: ٣٤٩.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٧٢

.....

لأنّ النجاشي أبصر و أعرف و أمهر، مضافا إلى ما عرفته من مؤيداته، و منها أنّه يروى عن داود المذكور صفوان بن يحيى، و هو مثل



البنزطي في جميع ما ذكر «١»، و يروي عنه جعفر بن بشير، و هو ممن يروي عن الثقات و يروون عنه «٢».

مع أن هذه الرواية رواها في «الفتاوى» مفتيا بها، و قال في أوله ما قال، مع أن الذي قاله الشيخ ربما كان عن ابن عقدة، و غير بعيد هذا الاحتمال عند الماهر في الرجال، و ابن عقدة زیدی جارودي.

و مع جميع ذلك السند منجبر بفتوى الأصحاب، فلو كان ضعيفا يكون حججه، فما ظنك بمثل الرواية المذكورة؟! و يظهر من الأدلة المذكورة و الفتاوى رجحان الجماعة المذكورة، بحيث لا يعارضه الكراهة المذكورة أصلا، فلعل الكراهة في صورة تيسر الجماعة الخالية عن هذه الكراهة، و الرجحان ذاتي، و المرجوحية إضافية، و لا- تضاد بينها، كما حققنا الحال في أمثال ذلك في «الفوائد الحائرية» و غيرها «٣».

قوله: (و أن يستمر). إلى آخره.

اعلم! أن في كلام الفاضلين أنه لا يجوز للمأموم مفارقة الإمام لغير عذر، فإن نوى الانفراد جاز «٤»، انتهى. أما عدم جواز المفارقة مع قصد الاقتداء و البناء عليه، فقد ثبت مما مر من وجوب المتابعة.

(١) رجال الكشي: ٢ / ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠.

(٢) رجال النجاشي: ١١٩ الرقم ٣٠٤، جامع الرواة: ١ / ١٥٠.

(٣) الفوائد الحائرية: ١٧٠ الفائدة ١٤، الرسائل الاصولية: ٢٣٨.

(٤) شرائع الإسلام: ١ / ١٢٦، قواعد الأحكام: ١ / ٤٦ و ٤٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٧٣

.....

و أما جواز المفارقة حينئذ لعذر، فمثل ما ورد من أن المأموم المسبوق يفارق الإمام في إتيانه بتشهده، إذا كان موضع تشهده و ليس موضع تشهد الإمام فيتشهد و يلحق الإمام.

و كذلك الحال في قنوته، و كذلك لو ترك فعلا من أفعال الصلاة مع الإمام غفلة فتذكر، و الإمام دخل في أفعال اخر، فإنه يفارقه بأن يشتغل في تدارك ما تركه معه ثم يلحقه، كما أشرنا إليه فيما سبق «١».

فالمراد من العذر خصوص المواضع التي ورد من الشرع جواز مفارقتها حينئذ بالنحو الذي ورد، و مقتضى وجوب المتابعة أن المأموم يأتي بالامور المذكورة في غاية الاستعجال و السرعة حسب ما تيسر و يلحق الإمام، و مقتضى ما ذكر عدم جواز التسليم قبل الإمام إلا لعذر، و ستعرف حاله.

و أمّا أنه يجوز للمأموم العدول عن الاقتداء إلى الانفراد في أثناء الصلاة مطلقا، من دون توقّف على عذر أصلا- كما هو مقتضى كلامهما- فقد نقل العلامة في «النهاية» و «التذكرة» على ذلك الإجماع «٢»، و في «المدارك»: هو المعروف من مذهب الأصحاب «٣»، انتهى.

و لم يظهر لي ذلك سوى الإجماع المنقول، و الظاهر من «الدروس» منع ذلك؛ حيث لم يشر إلى ذلك في مبحث الجماعة أصلا، بل قال: و يجوز التسليم قبل الإمام لعذر فينوي الانفراد «٤». إلى آخر ما ذكره، فلاحظ مجموع ما ذكره فيه.

(١) راجع! الصفحة: ٣٢٦ و ٣٢٧ من هذا الكتاب.

(٢) نهاية الأحكام: ٢ / ١٢٨، تذكرة الفقهاء: ٤ / ٢٦٩ و ٢٧٠ المسألة ٥٥٧.

(٣) مدارك الأحكام: ٣٧٧ / ٤.

(٤) الدروس الشرعية: ٢٢٤ / ١.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٧٤

.....

و الظاهر من الشيخ في «النهاية» أيضا عدم تجويزه «١»، بل في «المبسوط» صرح بأن من فارق الإمام لغير عذر بطلت صلاته، وإن فارقه لعذر و تتم صحت صلاته «٢».

و الصدوق لو كان يجوز ذلك لكان يذكره في «الفقيه» الذي صنّفه لمن لا يحضره الفقيه، بل ربّما يظهر من التأمل فيما ذكره فيه عدم تجويزه له، و عدم رضاه به.

فلاحظ و تأمل فإنّه روى عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السّلام و سأله: عن إمام أحدث فانصرف و لم يقم أحدا، ما حال القوم؟ قال: «لا صلاة لهم إلّا بإمام فليقدم بعضهم، و ليتّم بهم ما بقى منها، و قد تمّت صلاتهم» «٣».

و لا يخفى ظهورها في عدم جواز العدول من غير عذر.

و كذلك روى عن الحلبي، عن الصادق عليه السّلام: عن رجل أمّ قوما و صلّى بهم ركعة ثمّ مات، قال: «يقدمون رجلا آخر فيعتد بالركعة» «٤».

و لا يخفى ظهورها «٥»، أيضا، بل ذكر أمثال هذه الرواية، بل نقل عن أبيه في رسالته إليه ما يظهر منه انحصار صحّة صلاة المأمومين في تقديم من يصلّى بهم بقيّة صلاتهم إذا عرض ما يمنع الإمام الأوّل.

(١) النهاية للشيخ الطوسي: ١١٨.

(٢) المبسوط: ١٥٧ / ١.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٦٢ الحديث ١١٩٦، تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٨٣ الحديث ٨٤٣، وسائل الشيعة: ٨ / ٤٢٦ الحديث ١١٠٨٢ مع اختلاف يسير.

(٤) الكافي: ٣ / ٣٨٣ الحديث ٩، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٦٢ الحديث ١١٩٧، تهذيب الأحكام: ٣ / ٤٣ الحديث ١٤٨، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٨٠ الحديث ١٠٩٥٧ مع اختلاف يسير.

(٥) في (د ١): ظهور هذه.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٧٥

.....

بل روى عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السّلام فيمن كان خلف إمام يطول في التشهد فيأخذه البول أو يعرض له وجع، أو يخاف على شيء أنّه قال: يسلم و ينصرف «١».

و لم يظهر له أنّه يجوز له العدول إلى الانفراد مطلقا، فما السبب في التضييق على نفسه؟

و روى أيضا عن داود بن الحصين عنه عليه السّلام أنّه قال: «لا يؤمّ الحضري المسافر، و لا المسافر الحضري، فإن ابتلى [بشيء من ذلك] فأمّ قوما حاضرين، فإذا أتمّ ركعتين سلّم، ثمّ أخذ بيد أحدهم فقدمه فأمّمهم» «٢»، و لا يخفى ظهورها أيضا.

و بالجملة؛ لو كان جائزا عنده العدول المذكور، لكان اللازم عليه أن يذكر ذلك لمن لا يحضره الفقيه، فضلا أن لا يشير إليه أصلا، و

يذكر ما هو ظاهر في خلافه من امور كثيرة، ولا يتبه على توجيه أصلا.  
و من جملة ما دلّ على عدم جواز ذلك العدول، و أورده في «الفقيه» ما سنذكر.  
فظهر أنّ الشيخ أيضا حاله حال الصدوق؛ لأنه أيضا فعل ما فعله الصدوق، بل و ربّما زاد عليه، و كذا الكلام في «الكافي».  
و لعلّ الإجماع الذي ادّعه العلامة بناؤه على غاية وضوح كون الجماعة

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦١ الحديث ١١٩١، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٤٩ الحديث ١٤٤٦، وسائل الشيعة: ٨/ ٤١٣ الحديث ١١٠٤٧ نقل المعنى.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٩ الحديث ١١٨٠، تهذيب الأحكام: ٣/ ١٦٤ الحديث ٣٥٥، الاستبصار:

١/ ٤٢٦ الحديث ١٦٤٣، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٣٠ الحديث ١٠٨١٥ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٧٦

.....

مستحبّة عند الشيعة «١»، فيكون خروجها عن ماهية الصلاة في غاية الوضوح مع استحبابها.  
و من البديهيات أنّ المستحبّ رفعه لا ضرر فيه أصلا، و رفع اليد عنه لا حزاؤه فيه مطلقا، و إلّا لكان شرطا من شرائط صحّة الصلاة، و هو خلاف المفروض، و لذا ذكر ما ذكرنا عنه في مسألة من تقدّم على الإمام في أفعال الصلاة عمدا من المأمومين «٢»، بل في المقام احتجّ بأنّ الائتمام إنّما يفيد الفضيلة، فتبطل هي بفواته دون الصحّة، و بأنّ الجماعة ليست واجبة ابتداء، فكذا استدائه، و بأنّ النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم صلّى بطائفته يوم ذات الرقاع ركعة، ثمّ خرجت من صلاته و أتت منفردة «٣».  
و بصحيفة أبي المغراء عن الصادق عليه السلام: في الرجل يصلّي خلف الإمام فيسلم قبل الإمام، قال: «ليس بذلك بأس» «٤».  
و بصحيفة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام التي ذكرناها عن «الفقيه» في تسليم المأموم قبل الإمام «٥»، للأعدار المذكورة فيها «٦».

فإذا كانت الامور المذكورة مستند إجماعه فلا غرو في دعواه الإجماع المذكور.

(١) نهاية الأحكام: ٢/ ١٢٨، تذكرة الفقهاء: ٤/ ٢٦٩ المسألة ٥٥٧.

(٢) راجع! الصفحة: ٣٥٠ و ٣٥١ من هذا الكتاب.

(٣) الكافي: ٣/ ٤٥٦ الحديث ٢، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٩٣ الحديث ١٣٣٧، تهذيب الأحكام: ٣/ ١٧٢ الحديث ٣٨٠، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٣٥ الحديث ١١٠٩٨.

(٤) تهذيب الأحكام: ٣/ ٥٥ الحديث ١٨٩، وسائل الشيعة: ٨/ ٤١٤ الحديث ١١٠٤٩.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦١ الحديث ١١٩١.

(٦) نهاية الأحكام: ٢/ ١٢٨، تذكرة الفقهاء: ٤/ ٢٧٠ و ٢٧١ المسألة ٥٥٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٧٧

.....

و لا يخفى فساد هذه المستندات، سواء كانت للإجماع المنقول أو لنفس المسألة؛ لأنّ كون الجماعة مستحبّة أمر على حدة، و ترك

المأموم القراءة الواجبة وزيادته الركوع والسجود وغيرهما مما مرّ أمر على حدة.

فإن أردت من ذلك صحّة العدول للمأموم قبل تجاوز محلّ القراءة، وقبل صدور ما يضرّ المنفرد، فلا كلام، كما عرفت سابقاً. وإن أردت الأعم، كما هو المتبادر، وهو المدعى، ففساده أوضح ممّا يحتاج إلى تنبيه؛ إذ لا شكّ في كون الجماعة شرطاً لصحّة صلاة المأموم بالنحو الذي ذكر.

والظاهر من الأخبار، والمتبادر منها كون الجماعة الصحيحة الشرعية الخالية عن الفساد والإفساد شرطاً، مضافاً إلى ما ظهر لك مكرراً من توقيفيتها العبادة على الثبوت من الشرع، ومضافاً إلى ما ظهر لك من الأخبار من عدم جواز العدول الذي ادّعت. وما ذكرت من عدم وجوب الجماعة ابتداءً فكذا استدامة، قد عرفت فساده، مع عدم ظهور اللزوم الذي ادّعت بالبدئية. وأما صلاة ذات الرقاع، فهي صلاة ثابتة مشهورة مسلمة عند الكلّ، لا تأمل لأحد فيها وفي العدول الذي فيها، مع أنّ ذلك العدول إنّما هو للعدو بلا شبهة.

والمدعى إنّما هو بغير عذر، بل اعتبار هذه الصلاة بخصوصها، والتعرض لها كذلك، والكلام في هيئتها، والبحث عنها كذلك، ممّا يكون شاهداً على مشروعيتها العدول مطلقاً من غير عذر.

وأما التسليم قبل الإمام فنقول بموجبه، بل نقول: لا نزاع فيه، وإنّما النزاع إنّما هو في الجواز بالعدو، أو بغير العذر أيضاً، ومع ذلك لا يلزم أن يكون ذلك بقصد العدول إلى الانفراد.

وكيف كان؛ هو أيضاً خارج عن محلّ النزاع، سيّما بعد ما عرفت سابقاً في

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٧٨

.....

مبحث التسليم، أنّه هل هو واجب خارج أو داخل مستحب؟ فإنّ الإطلاق ينصرف إلى خصوص السلام عليكم، وأنّ المصلّي يخرج عن الصلاة بالسلام علينا، وغير ذلك.

مع أنّه اختار استحباب التسليم، فكيف يستدلّ بها بما ذكرنا؟! مع أنّ الظاهر من صحیحته على بن جعفر «١» عدم جواز العدول الذي ادّعت، كما عرفت.

بل صحیحته أبي المغراء أيضاً ربّما كان فيها إيماء إلى ذلك، والمعصوم عليه السلام لم يقل: إنو العدول إلى الانفراد ثمّ سلّم ناويا حالة الانفراد، بل قال: تسليمه لا بأس به «٢»، وبينهما فرق واضح.

وممّا ذكر ظهر حال صحیحته زرارة عن الصادق عليه السلام: عن الرجل يكون خلف الإمام فيطيل [الإمام] التشهد، قال: «يسلم و يمضى لحاجته إن أحبّ» «٣»، فتأمل جدّاً! على أنّنا نقول: الأخبار التي مرّت في حكم المأموم الذي سبق الإمام سهواً أو خطأ ظاهرة في عدم جواز العدول المذكور؛ لأنّ المعصوم عليه السلام جعل الفلاح منحصرًا في رجوعه وعوده مع الإمام، وأمره بذلك خاصّة، ولم يرخّصه في العدول إلى الانفراد أصلاً.

وممّا يدلّ على عدم جواز العدول ما ورد من النهي عن إبطال العمل، فإنّ

(١) قرب الإسناد: ٢٠٧ الحديث ٨٠٣، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٦١ الحديث ١١٩١، تهذيب الأحكام:

٢ / ٣٤٩ الحديث ١٤٤٦، وسائل الشيعة: ٨ / ٤١٣ الحديث ١١٠٤٧.

(٢) وسائل الشيعة: ٨ / ٤١٤ الحديث ١١٠٥٠.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٥٧ الحديث ١١٦٣ تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٤٩ الحديث ١٤٤٥، وسائل الشيعة: ٨ / ٤١٣ الحديث ١١٠٤٨

مع اختلاف يسير.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٧٩

.....

العدول إلى الانفراد بإبطال الجماعة المستحبّة المطلوبة؛ إذ لا شبهة في كونها عملا مطلوباً غاية المطلوبية، والعدول عنها إلى الانفراد بإبطال لها بلا شبهة.

و نقل عن «المبسوط» أنه احتج بهذا، و بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنما جعل الإمام إماماً ليؤتم به» (١). إلى آخر الحديث (٢). و لا خفاء في دلالة كل واحد منهما على مطلوبه. و ما دل على النهي عن إبطال العمل واضح مسلم عند الكل، من الآية (٣) و تتبع الأخبار.

على أننا نقول: ما دل على وجوب ترك القراءة على المأموم ظاهر في كون المراد المأموم إلى آخر الصلاة، لا المأموم حين ترك القراءة، الذي يجوز رفع يده عن المأمومية بعد تركه للقراءة بالمرّة و الإتيان بباقي الصلاة منفرداً من دون تدارك القراءة المتروكة أصلاً، مع أنه إذا عدل إلى الانفراد خرج عن كونه مأموماً جزماً، و صلاة غير المأموم لا تصحّ بغير القراءة، كما هو مقتضى العمومات، و كذا الحال في زيادة الركوع أو غيره.

و أيضاً المتبادر من الأخبار الواردة في الجماعة بقاء الجماعة إلى آخر الصلاة من غير عذر.

و بالجملة؛ تتبع الأخبار الواردة في الجماعة يظهر ما ذكرنا غاية الظهور؛ لأنهم عليهم السلام في مقام من المقامات التي يكون مقام ذكر جواز العدول المذكور لم يتعرضوا له مطلقاً، بل و لم يشيروا إليه أصلاً و رأساً، و دائماً أظهروا خلافه. بل في حديث من الأحاديث لم يقع الإشارة إليه.

(١) عوالي اللآلي: ٢ / ٢٢٥ الحديث ٤٢.

(٢) نقل عنه في مختلف الشيعة: ٣ / ٧٤ و ٧٥.

(٣) محمّد (٤٧): ٣٣.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٨٠

.....

فإن تمّ ما ادّعه العلامة من الإجماع (١) فهو الحجة، لكن عرفت كونه محلّ ريبه في الجملة، لو لم نقل بتمامها، و إن كان رحمه الله كما قيل:

إذا قالت حذام فصدّقوها فإنّ القول ما قالت حذام (٢)

إلا أنه مخالف لأدلة كثيرة، و قواعد ثابتة معلومة، و وقع فيه ما يوقع في الريبه.

مع أنّ الإجماع المنقول ليس إلّا خبراً واحداً صادراً عن ثقة، و مجرد الخبر الواحد المذكور [لا] يكون كافياً (٣) في ردّ ما ظهر من الأخبار التي لا تكاد تحصى.

و القواعد المعلومة التي عرفت، محلّ نظر و إشكال لا يمكن مراعاتها في العبادات التوقيفية، لو لم نقل برجحان معارضتها هنا، و الظاهر رجحانه، و الله يعلم.

و ممّا ذكر ظهر أنّ الحقّ مع المصنّف، و إن كان ما ذكره في مبحث التبيّه، لا يفى به أصلاً، كما لا يخفى.

ثم اعلم! أنه نقل عن الشيخ أنه جَوَزَ نقل التَّيَّةِ من الانفراد إلى الائتِمام واحتجَّ عليه بإجماع الطائفة «٤»، والأخبار عن الأئمة عليهم السلام، وانتفاء المانع من الصَّحَّة، فيبقى الأصل سالماً، ولأنه يصحَّ النقل من الانفراد إلى الإمامة للحاجة، فجاز إلى الائتِمام طلباً للثواب «٥»، انتهى، وهو أعرف.

(١) تذكرة الفقهاء: ٢٦٩ / ٤ و ٢٧٠ المسألة ٥٥٧.

(٢) لاحظ! لسان العرب: ٣٠٦ / ٦.

(٣) في (ك) و (د ١ و ٢): وافيًا.

(٤) في (د ١، ٢): الفرقة.

(٥) نقل عنه في تذكرة الفقهاء: ٢٦٨ / ٤ المسألة ٥٥٦، لاحظ! الخلاف: ١ / ٥٥٢ المسألة ٢٩٣.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٣٨١

### ١٨٥ - مفتاح [أحكام متعلّقة بالمأموم والإمام]

المشهور استحباب وقوف المأموم عن يمين الإمام إن كان رجلاً واحداً، وخلفه إن كان أكثر أو امرأة، وأوجه الإسكافي «١»، فأبطل الصلاة مع المخالفة وهو الأحوط لما مرّ.

و ينبغي للمرأة الواحدة مع التأخر الوقوف إلى جهة يمين الإمام؛ للصحيحين «٢»، والصبي يتقدّمها وإن كان عبداً؛ للصحيح «٣»، ولو كان الإمام امرأة وقفت النساء إلى جانبها؛ للصحيح «٤».

وكذا العاري المصلّي بالعرأة، غير أنه يبرز بركبته، للصحيح «٥».

و أن يقَدّم من قدّمه المأمومون مع التشاح؛ لما فيه من اجتماع القلوب، ولا يقَدّم من يكرهونه جميعاً؛ للخبر «٦».

(١) نقل عنه في مختلف الشيعة: ٨٩ / ٣.

(٢) وسائل الشيعة: ١٢٥ / ٥، الحديث ٦١٠٨، ٨ / ٣٣٢ الحديث ١٠٨٢٠.

(٣) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٤١ الحديث ١٠٨٥.

(٤) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٣٣ الباب ٢٠ من أبواب صلاة الجماعة.

(٥) وسائل الشيعة: ٤ / ٤٥٠ الحديث ٥٦٨٩.

(٦) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٤٨ الباب ٢٧ من أبواب صلاة الجماعة.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٣٨٢

و إن اختلفوا قدّم صاحب المسجد الراتب فيه و ساكن المنزل، بل لا يقَدّم عليهما أحد بلا خلاف؛ للنص «١»، ثم الأعلم بالسنة والأفقه في الدين، ثم الأقرأ للقرآن، ثم الأقدم هجرة، ثم الأكبر سناً.

و في الخبر المشهور تقدّم الثلاثة الأخيرة مع ترتيبها المذكور على الأعلم «٢»، لكن الاستفادة من غيره «٣» ما قلناه، وهو الأصح.

و أن يكون في الصفّ الأوّل أهل المزيّة الكاملة من علم أو عمل أو عقل، و في الثاني من دونهم، و هكذا؛ للنصوص «٤».

و أن يكون يمين الصفّ لأفضلهم؛ لأنه أفضل، كما في النصوص «٥».

و أن يقام الصفوف و يأمر الإمام بذلك، و هو من وكيد السنن للنصوص المستفيضة «٦»، و أن يتمّها إذا كان فيها خلل للمعتبرة «٧».

و في الحديث: «ما من خطوة أحب إلى الله من خطوة تمشيها تصل بها صفاً» (٨).

و أن لا يقوم المأموم في الصف وحده؛ للخبر «٩»، إلا مع العذر كامتلاء

(١) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٥١ الحديث ١٠٨٧٧، مستدرک الوسائل: ٦ / ٤٧٥ و ٤٧٦ الحديث ٧٢٩٣.

(٢) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٥١ الحديث ١٠٨٧٧، مستدرک الوسائل: ٦ / ٤٧٥ و ٤٧٦ الحديث ٧٢٩٣.

(٣) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٤٦ - ٣٤٨ الباب ٢٦ من أبواب صلاة الجماعة.

(٤) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٠٥ و ٣٠٦ الباب ٧ من أبواب صلاة الجماعة.

(٥) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٠٧ الحديث ١٠٧٤٢، مستدرک الوسائل: ٦ / ٤٦٠ الحديث ٧٢٣٧، ٤٦١ الحديث ٧٢٤٠.

(٦) وسائل الشيعة: ٨ / ٤٢٢ الباب ٧٠ من أبواب الصلاة الجماعة.

(٧) وسائل الشيعة: ٨ / ٤٢٢ الحديث ١١٠٧١.

(٨) ذكرى الشيعة: ٤ / ٤٤٢، السنن الكبرى للبيهقي: ٢ / ٢٠.

(٩) وسائل الشيعة: ٨ / ٤٠٧ الحديث ١١٠٣٢.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٨٣

الصفوف فلا بأس، فيقوم بحذاء الإمام؛ للصحيح «١». و إن وجد في الصف ضيقاً جاز أن يتقدم أو يتأخر، كما في النصوص «٢».

(١) وسائل الشيعة: ٨ / ٤٠٦ الحديث ١١٠٣٠.

(٢) وسائل الشيعة: ٨ / ٤٢٢ الباب ٧٠ من أبواب صلاة الجماعة.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٨٥

قوله: (المشهور). إلى آخره.

بل العلامة في «التذكرة» و غيره ادّعى الإجماع على ذلك «١»، و ادّعى أيضا الإجماع على صحّة المساواة في وقوفهم مع الإمام «٢»، و

مرّ ما يدلّ عليه من الأخبار «٣» في شرح قول المصنّف: و أمّا التساوى في الموقف. إلى آخره، فلاحظ.

هذا كله في غير المرأة.

و أمّا المرأة، فالمستفاد من كلام المصنّف أن استحباب وقوفها خلف الإمام هو المشهور أيضا، و يحتاج ذلك إلى ملاحظة الكتب و

الفتاوى.

و كيف كان؛ لا شك في أن جمعا من الفقهاء قالوا بالوجوب، و هو الظاهر من الأخبار المعتمدة الكثيرة غاية الكثرة، من دون ورود

معارض لها أصلا.

منها صحيحة على بن جعفر السابقة «٤»، في شرح قول المصنّف: و تفصيل الصدوق «٥».

و منها قول النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «أخروهنّ من حيث أخرنّ الله تعالى» «٦» و هو معتبر عند الفقهاء، يحتجون به من دون

رادّ منهم، و لا متأمل.

و منها صحيحة الفضيل بن يسار أنه قال للصادق عليه السلام: اصلى المكتوبة بأمّ على، قال: «نعم؛ تكون عن يمينك، يكون سجودها

بحذاء قدميك» «٧».

- (١) تذكرة الفقهاء: ٢٤٢ / ٤ المسألة ٥٤٣، الخلاف: ١ / ٥٥٤ المسألة ٢٩٦.  
 (٢) تذكرة الفقهاء: ٢٤٠ / ٤ المسألة ٥٤١.  
 (٣) راجع! الصفحة: ٣١٣ و ٣١٤ من هذا الكتاب.  
 (٤) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٩٩ الحديث ١١٠٠٦.  
 (٥) راجع! الصفحة: ٣٦٨ و ٣٦٩ من هذا الكتاب.  
 (٦) مستدرک الوسائل: ٣ / ٣٣٣ الحديث ٣٧١٥.  
 (٧) تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٦٧ الحديث ٧٥٨، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٣٢ الحديث ١٠٨٢٠.  
 مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٨٦

.....

وليس في طريقها من يتوقف فيه سوى أبان، و هو ثقة عند المحققين في أمثال زماننا، و حَقَّقنا في الرجال أنه من الأعاضم، بل ثقة أيضا «١»، فلاحظ.

و قوِيَّةُ أَبِي الْعَبَّاسِ قَالَ: سَأَلْتُ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَنِ الرَّجُلِ يُؤَمُّ الْمَرْأَةَ فِي بَيْتِهِ؟  
 فَقَالَ: «نَعَمْ؛ تَقُومُ وَرَاءَهُ» «٢».

و هذه الرواية صحيحة عندي، و عند من وافقني في ذلك، كما حَقَّقته في الرجال «٣».

و صحيحة حمَّاد بن عثمان، عن إبراهيم بن ميمون- و هو عندي قويّ معتبر القول، مع أنّ حمَّادا مَمَّنْ أجمعت العصابة «٤»- عن الصادق عليه السَّلَامُ: فِي الرَّجُلِ يُؤَمُّ النِّسَاءَ لَيْسَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ فِي الْفَرِيضَةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَ إِنْ كَانَ مَعَهُ صَبِيٌّ فَلْيَقُمْ إِلَى جَانِبِهِ» «٥».  
 و في الموثَّق كالصحيح عن ابن فضال، عن ابن بكير- و هما جليلاين موثَّقان مَمَّنْ أجمعت العصابة «٦»- عن بعض أصحابنا، عن الصادق عليه السَّلَامُ: فِي الرَّجُلِ يُؤَمُّ الْمَرْأَةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ؛ تَكُونُ خَلْفَهُ» «٧». الحديث.  
 و صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السَّلَامُ: عَنِ الرَّجُلِ يُؤَمُّ النِّسَاءَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَ إِنْ

(١) تعليقات على منهج المقال: ١٧ و ١٨.

(٢) الكافي: ٣ / ٣٧٦ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٦٧ الحديث ٧٥٧، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٣٣ الحديث ١٠٨٢٣.

(٣) لاحظ! تعليقات على منهج المقال: ٢٩٧-٣٠٠.

(٤) رجال الكشي: ٢ / ٦٧٣ الرقم ٧٠٥.

(٥) الكافي: ٣ / ٣٧٧ الحديث ٣، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٥٧ الحديث ١١٦٧، تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٦٨ الحديث ٧٦٧، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٤٢ الحديث ١٠٨٥٢.

(٦) رجال الكشي: ٢ / ٦٧٣ و ٨٣١ الرقم ٧٠٥ و ١٠٥٠.

(٧) تهذيب الأحكام: ٣ / ٣١ الحديث ١١٢، الاستبصار: ١ / ٤٢٦ الحديث ١٦٤٥، وسائل الشيعة:

٨ / ٣٣٢ الحديث ١٠٨٢٢.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٨٧

.....



كان معهنّ غلمان فأقيمواهم بين أيديهنّ وإن كانوا عبيدا» (١)، و الدلالة واضحة على المتأمل.

و مثلها معتبرة ابن مسكان قال: بعثت إليه (٢). الحديث.

و صحيحة ابن المغيرة عن القاسم بن الوليد، قال: سألته عن الرجل يصلّي مع الرجل الواحد معهما النساء، قال: «يقوم الرجل إلى جنب الرجل و تتخلف النساء خلفهما» (٣).

و صحيحة ابن المغيرة، عن غياث بن إبراهيم، عن الصادق عليه السّلام قال: «المرأة صفّ، و المرأتان صفّ، و الثلاث صفّ» (٤)، فتأمل! و يدلّ عليه أيضا صحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السّلام: عن قوم صلّوا جماعة في سفينة أين يقوم الإمام؟ و إن كان معهم نساء كيف يصنعون؟. إلى أن قال عليه السّلام: «و يقوم الإمام أمامهم و النساء خلفهم، و إن ضاقت السفينة قعدن النساء و صلّى الرجال، و لا بأس أن تكون النساء بحياهم» (٥).

و السند في غاية الصّحة، و الدلالة في غاية الظهور، فتدبّر! و صحيحة زرارة عن الباقر عليه السّلام قال: «إذا كان بينها و بينه قدر ما يتخطى أو قدر عظم الذراع فصاعدا فلا بأس، صلّت بحذائه وحدها» (٦).

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٩ الحديث ١١٧٩، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٤٣ الحديث ١٠٨٥٦.

(٢) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٦٧ الحديث ٧٥٩، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٤١ الحديث ١٠٨٥٠.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٦٨ الحديث ٧٦٣، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٣٢ الحديث ١٠٨٢١ مع اختلاف يسير.

(٤) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٦٨ الحديث ٧٦٤، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٣٦ الحديث ١٠٨٣٢.

(٥) قرب الإسناد: ٢١٧ الحديث ٨٥٠، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٩٦ الحديث ٩٠٠، الاستبصار: ١/ ٤٤٠ الحديث ١٦٩٧، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٢٨ الحديث ١١٠٨٨.

(٦) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٥٩ الحديث ٧٤٨، وسائل الشيعة: ٥/ ١٢٥ الحديث ٦١٠٧ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٨٨

.....

و مفهوم ذلك أنّ في صورة الجماعة فيه بأس. و الظاهر منه الحرمة، بملاحظة أنّه في صورة الفرادى يكون بقدر فاصلة ما لا يتخطى و أمثاله مكروها، كما مرّ في مبحث المكان (١).

و مثل صحيحة زرارة، بل و أقوى منها في الجملة صحيحة ابن وهب عن الصادق عليه السّلام: عن الرجل و المرأة يصلّيان في بيت واحد، فقال: «إذا كان بينهما قدر شبر صلّت بحذائه وحدها و هو وحده لا بأس» (٢). إلى غير ذلك من الأخبار.

و لا يعارضها ما مرّ في مبحث المكان، ممّا ظهر منه جواز مساواتها مع الرجل في مقام الصلاة؛ لأنّ بعضه صريح في عدم الجماعة، و بعضه ظاهر.

و لو لم يكن ظاهرا، فظهوره في الشمول محلّ تأمل ظاهر. و على فرض الظهور، كونه بحيث يعارض ما ذكرناه و يقاومه و يغلب عليه، فيه ما فيه.

و العبادة التوقيفية لا بدّ من ثبوت صحّتها و ماهيتها من الشرع، و بمجرد الاحتمال لا تثبت.

و جعل الصّحة و الفساد في المقام متفرّعا على ما مرّ في مبحث المكان و دائرا معه - كما ظهر من غير واحد - واضح الفساد.

و عن ابن إدريس أنّه أوجب التقديم على المأموم الواحد أيضا و لو بقليل (٣).

و ظهر ممّا سبق ما يرد عليه، مضافا إلى ما ورد من أنّه: إذا قال الرجلان كلّ واحد منهما للآخر: أنا كنت إمامك تكون صلاتهما

صحيحة «٤»؛ إذ الحكم كذلك على

(١) راجع! الصفحة: ٤٦ و ٤٧ (المجلد السادس) من هذا الكتاب.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ١٥٩ الحديث ٧٤٧، وسائل الشيعة: ٥ / ١٢٥ الحديث ٦١٠٦.

(٣) السرائر: ١ / ٢٧٧.

(٤) الكافي: ٣ / ٣٧٥ الحديث ٣، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٥٠ الحديث ١١٢٣، تهذيب الأحكام: ٣ / ٥٤ الحديث ١٨٦، وسائل الشيعة:

٨ / ٣٥٢ الحديث ١٠٨٧٩ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٨٩

.....

الإطلاق ينافي مذهب ابن إدريس.

ومن يظهر أيضا أن مطلوبية قيام المأموم الواحد عن يمين الإمام، كما ظهر من رواية العامة عن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، و الخاصة عن غير واحد من الأئمة عليهم السّلام ليست على سبيل الوجوب، سيما أن يكون شرطاً للصحة، بل ادعى في «التذكرة» وغيره إجماع علمائنا عليه «١».

و رواية العامة ما رووه عن ابن عباس قال: بتّ عند خالتي ميمونة، فقام النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يصلي، فقامت عن يساره، فأخذني بيمينه فحوّلني عن يمينه «٢».

و من طريق الخاصة ما مرّ منهم عليهم السّلام، من أنه إذا أمّ أحدهما الآخر قام عن يمينه «٣»، و غير ذلك. قوله: (للصحيحين).

لم نجد سوى صحيحة الفضيل السابقة «٤»، و في «المعتصم» «٥»: أن الصحيح الآخر هو صحيح هشام بن سالم.

فظهر أنه توهم مما ذكره في «الفقيه» حيث روى عن هشام بن سالم عن الصادق عليه السّلام أن: «صلاة المرأة في مخدعها أفضل منها في بيتها، و صلاتها في بيتها أفضل منها في الدار- ثم قال:- و الرجل إذا أمّ المرأة كانت خلفه عن يمينه، سجودها مع ركبته» «٦».

(١) تذكرة الفقهاء: ٤ / ٢٤٢ المسألة ٥٤٣، الخلاف: ١ / ٥٥٤ المسألة ٢٩٦، المعتمد: ٢ / ٤٢٦.

(٢) صحيح البخاري: ١ / ٢٣٢ الحديث ٦٩٩ مع اختلاف يسير.

(٣) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٤١ الباب ٢٣، ٣٤٤ الباب ٢٤ من أبواب صلاة الجماعة.

(٤) تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٦٧ الحديث ٧٥٨، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٣٢ الحديث ١٠٨٢٠.

(٥) لم نعثر عليه.

(٦) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٥٩ الحديث ١١٧٨.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٩٠

.....

ثم روى صحيحة الحلبي السابقة في أن الصبي يتقدّم على المرأة في الجماعة و إن كان عبداً «١».

و غير خفي أن قوله: و الرجل. إلى آخره، كلام الصدوق، و لذا لم يذكره المصنّف في «الوافي» أصلاً، و لم يذكر أحد من الفقهاء

ذلك رواية، و على تقدير عدم الظهور، فظهور كونه من رواية هشام من أين؟! قوله: (و كذا العارى). إلى قوله: (للصحيح). هو صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: عن قوم صلّوا جماعة و هم عراة، قال: «يتقدّمهم الإمام بركبته و يصلّى بهم جلوسا و هو جالس» (٢).

و لا يعارضها موثقة إسحاق بن عمّار عنه عليه السلام عن جماعة فى العراة أنّه قال: «يتقدّمهم [إمامهم] فيجلس و يجلسون خلفه فيومئ إيماء بالركوع و السجود، و هم يركعون و يسجدون خلفه على وجوههم» (٣) من جهة السند و الاعتبار و غيرهما، كما مرّ فى مبحث لباس المصلّى (٤)، و هو فتوى المشهور. بل ادعى ابن إدريس الإجماع على وجوب الإيماء للركوع و السجود، عليهم (٥)، بل ورد الأمر به فى عدّة أخبار صحيحة (٦)، و اختار فى «النهاية» العمل بالموثقة (٧)، و عرفت ما فيه.

(١) لاحظ! من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٩ الحديث ١١٧٩ مع اختلاف سير.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٦٥ الحديث ١٥١٣، وسائل الشيعة: ٤/ ٤٥٠ الحديث ٥٦٨٩.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٦٥ الحديث ١٥١٤، وسائل الشيعة: ٤/ ٤٥١ الحديث ٥٦٩٠.

(٤) راجع! الصفحة: ١٥٠ (المجلد السادس) من هذا الكتاب.

(٥) السرائر: ١/ ٣٥٥.

(٦) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨/ ٤٥٠ الباب ٥١ من أبواب لباس المصلّى.

(٧) النهاية للشيخ الطوسى: ١٣٠.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٩١

.....

و مقتضى النصّين و فتوى أكثر الأصحاب، تعيين الجلوس عليهم سواء أمنوا المّطلّع أم لا، و قيل بوجوب القيام مع أمن المّطلّع (١)، و هو ضعيف.

قوله: (و أن يقدم). إلى آخره.

استشكل فيه فى «الذخيرة» (٢)، مع أنّه يظهر من الآيات و الاعتبار و من الأخبار كون اجتماع القلوب مطلوبا مؤكّدا، فحاله حال كراهة إمامة من يكرهه المأمومون، مع أنّه سلّمها، لقوله عليه السلام: «ثلاثة لا يقبل الله لهم صلاة». أحدهم من: «أمّ قوما و هم لا كارهون» (٣).

مع أنّ ما دلّ على مطلوبيّة اجتماع القلوب و ائتلاف النفوس، فى غاية الكثرة (٤)، خصوصا إذا كان المأمومون كثيرين غاية الكثرة، بأن يكون آلاف ألوف، و إن لم يتفق جميعهم بأن يكون واحد منهم أو اثنان لم يتفق مع البواقى.

و ممّا ذكر ظهر قوّة الاكتفاء بالأكثرية، كيف لا مع أنّه ربّما كان عدد المأمومين ثلاثة و اتفقوا على إمام، فإن تقدّم من قدّمه مسلّم حينئذ عند المشهور، و منهم صاحب «المدارك» (٥).

و أين اجتماع ثلاثة من اجتماع آلاف ألوف إلّا واحدا مثلا؟! ثمّ اعلم! أنّ ما ذكر إذا كان المأمومون متفقين على عدالتهم و صلاحيتهم لكونهم إمامهم، لكن يكرهون تقديم من يكرهون تقديمه لأمر آخر.

(١) قاله العلامة فى قواعد الأحكام: ١/ ٢٨.

(٢) ذخيرة المعاد: ٣٩١.

(٣) أمالي الطوسي: ١٩٦، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٥٠ الحديث ١٠٨٧٦.

(٤) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٤٩ الباب ٢٧ من أبواب صلاة الجماعة.

(٥) مدارك الأحكام: ٤ / ٣٥٨.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٩٢

.....

و مع ذلك، فالأحوط عدم تقديم من يكرهونه لما ورد من أنه لا يقبل الله صلاة من أمّ قوما و هم له كارهون «١».

و مثل اتفاقهم اختلافهم، إذا كان الأكثر اختاروا شخصا و النادر اختار غيره؛ لما ذكر من العلة.

بل في «التذكرة» اختار مختار الأكثر مطلقا «٢»، و هو غير بعيد؛ لأنّ اتفاق القلوب المطلوب شرعا مقول بالتشكيك، فالمطلوب الأزيد راجح شرعا، لكن لو كان إنكاره ثلاثة أو أزيد، فالأحوط الترك لما عرفت.

و في «المدارك»: أن رواية أبي عبيدة «٣» تشهد على أن الاختلاف مطلقا يوجب المصير إلى الترجيح بالقراءة و الفقه «٤».

و فيه؛ أن ظاهر الرواية المصير إلى ذلك مع الوفاق أيضا و ستعرفها؛ لأنّ الحقّ المحقّق أن العبرة بعموم الجواب لا خصوص السؤال.

مع أنه لم يظهر من السؤال أيضا التخصيص بصورة عدم الوفاق، و الشمول بصورة الكراهة من جميع من المأمومين حتّى يتحقّق التعارض، كما لا يخفى على المتأمل.

و على تقدير تحقّق التعارض، فثبوت ترجيح رواية أبي عبيدة «٥» على الرواية السابقة «٦» يحتاج إلى دليل تامّ، فتأمل!

(١) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٥٠ الحديث ١٠٨٧٦.

(٢) تذكرة الفقهاء: ٤ / ٣٠٦ المسألة ٥٨١.

(٣) الكافي: ٣ / ٣٧٦ الحديث ٥، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٥١ الحديث ١٠٨٧٧.

(٤) مدارك الأحكام: ٤ / ٣٥٨.

(٥) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٥١ الحديث ١٠٨٧٧.

(٦) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٥٠ الحديث ١٠٨٧٦.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٩٣

.....

و الأصحاب بنوا المصير إلى التراجع على تشاّخ الأئمة، و عدم وفاق المأمومين.

فالمراد من التشاّخ تشاّخ الأئمة، من أنّ كلّا منهم يريد الفضل العظيم، و الثواب الجسيم، و يكون ممّن يسارع في الخيرات، و هم لها سابقون، لا أن يكون من جهة حبّ الرئاسة و الإمامة و التقدّم، و أمثال ذلك، و لا أن يكون يصدر من التشاّخ المذكور ما يخالف الشرع من النفرة و البغضاء و الغيبة، و أمثالها ممّا هو حرام أو مناف للمروءة؛ لما مرّ من اعتبارها في العدالة.

و بالجملة؛ المقام خطير، و النفوس أمارّة بالسوء إلّا من رحم، مختارة للباطل إلّا من عصم.

لكن من جهة حمل أفعال المسلمين على الصّحّة حتّى يثبت خلافه يحمل تشاّخهم على الصّحّة، إلّا أن يظهر كونه على وجه الفساد، بحيث يطمئنّ به، بل يشكل إذا ظهر منهم ما يخالف حسن الظاهر، بناء على ما عرفت من كون العدالة هي حسن الظاهر، و لا يضرّه

احتمال الفساد؛ لأصالة الصّحة، ولأنّه محال- عادة- وجود من يكون جميع أفعاله و أحواله بحيث لا يحتمل الفساد أصلاً، بل الغالب مع الاحتمال، و لو لا أصالة الصّحة لا يتحقّق عادل أصلاً.

قوله: (قدم صاحب [المسجد]). إلى آخره.

المعروف من الأصحاب الحكم بتقديم صاحب المنزل الساكن فيه- وإن لم يكن مالكا له- في منزله، و صاحب السلطان في سلطانه «١»، لرواية أبي عبيدة عنه عليه السّلام أنّه قال: «و لا يتقدّم أحدكم الرجل في منزله، و لا صاحب سلطان في

(١) منتهى المطلب: ٢٣٦ / ٦، روض الجنان: ٣٦٥، مدارك الأحكام: ٣٥٦ / ٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٩٤

.....

سلطانه» «١».

و ما رواه العامية عن الرسول صلّى الله عليه و آله و سلّم قال: «لا- يؤمّن الرجل في بيته، و لا في سلطانه، و لا يجلس على تكرمته إلّا بإذنه» «٢» و المراد من التكرمة: الفراش.

و ألحقوا بصاحب المنزل صاحب المسجد- الإمام الراتب فيه- لأنّه يجري مجرى منزله في ذلك، و لأنّ الصدوق قال في أماليه: من دين الإمامية الإقرار بأنّ أولى الناس بالتقدّم في جماعة أقرؤهم للقرآن، فإن كانوا فيه سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأسنّهم، فإن كانوا فيه سواء فأصبحهم وجهاء، و صاحب المسجد أولى بمسجده، و من صلّى بقوم و فيهم من هو أعلم منه لم يزل أمرهم إلى سفال إلى يوم القيامة «٣»، انتهى.

و صرّح بكون الثلاثة المذكورة أولى من غيرهم- عدا المعصوم عليه السّلام- جماعة، منهم العلامة في جملة من كتبه «٤»، بل قال في «المنتهى»: لا نعرف فيه خلافاً «٥».

و رواية أبي عبيدة صحيحة عندي و عند من وافقني، ضعيفة على المشهور بسهل بن زياد، و ضعف سهل عند خالي العلامة رحمه الله «٦»، و من وافقه.

و لو أذن هؤلاء الثلاثة لغيرهم في التقدّم فقد جزم الشهيدان بانتفاء الكراهة؛ لأنّ أولويّتهم ليست مستندة إلى فضيلة ذاتية، بل إلى سياسة أدبية «٧».

(١) الكافي: ٣ / ٣٧٦ الحديث ٥، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٥١ الحديث ١٠٨٧٧.

(٢) سنن ابي داود: ١ / ١٥٩ الحديث ٥٨٢ مع اختلاف يسير.

(٣) أمالي الصدوق: ٥١٣.

(٤) نهاية الأحكام: ٢ / ١٥٤ و ١٥٥، تذكرة الفقهاء: ٤ / ٣١١ و ٣١٢ المسألة ٥٨٦ و ٥٨٧.

(٥) منتهى المطلب: ٦ / ٢٣٦.

(٦) ملاذ الأخيار: ١٦ / ٦٩٣.

(٧) ذكرى الشيعة: ٤ / ٤١٢، مسالك الأفهام: ١ / ٣١٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٩٥

.....

قال في «المدارك»: هذا اجتهاد في مقابل النص «١».

أقول: مقتضى العمومات الجواز، وهذا النص - لو قلنا بشمول منعه لصورة إذنههم أيضا وعمومه - لا يخلو عن وهن، على فرض ورود هذه الرواية في صورة تشاخ الأئمة، كما فرضه الفقهاء واتفقوا على ذلك، على ما هو المشهور بينهم، وإن كان الظاهر منها خلافه، كما ستعرف.

مع أنه على ظاهرها لا يخلو العموم عن وهن، وعدم تبادل يزيد على العمومات المجوزة.

و كيف كان؛ الأحوط ما ذكره في «المدارك»، وعلى هذا لو أذنوا للغير فالأحوط أن يرد الإذن.

وفي «المدارك»: ولا يتوقف أولوية الراتب في المسجد على حضوره، فلو تأخر راسل ليحضر أو يستناب إلى أن يتضيق وقت الفضيلة «٢»، انتهى.

وفي شمول النص لصورة عدم حضوره تأمل؛ لعدم صدق تقدم الغير إياه، ولما رواه الشيخ والصدوق في الصحيح عن الحناط أنه سأل الصادق عليه السلام إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، أيقوم القوم [على أرجلهم] أو يجلسون حتى يجيء إمامهم؟ قال: «لا، بل يقومون على أرجلهم، فإن جاء إمامهم وإلا فليؤخذ بيد رجل من القوم فيقدم» «٣».

وفي القوي عن معاوية بن شريح عنه عليه السلام قال: «إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، ينبغي لمن في المسجد أن يقوموا على أرجلهم ويقدموا بعضهم ولا ينتظروا»

(١) مدارك الأحكام: ٣٥٦ / ٤.

(٢) مدارك الأحكام: ٣٥٧ / ٤.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٥٢ الحديث ١١٣٧، تهذيب الأحكام: ٢ / ٢٨٥ الحديث ١١٤٣، وسائل الشريعة: ٨ / ٣٧٩ الحديث ١٠٩٥٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٣٩٦

.....

الإمام»، قلت: فإن كان الإمام هو المؤذن؟ قال: «و إن كان، فلا ينتظرونه ويقدموا بعضهم» «١».

قال في «المنتهى»: إذا حضر جماعة المسجد، وكان الإمام الراتب له غائبا صلوا جماعة يتقدمهم أحدهم ولا ينتظرونه، وقال الشافعي: يرأسونه إن كان قريبا. لنا ما رواه الجمهور أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مضى في غزاة تبوك في حاجة له، فقدم الناس واحدا فصلى بهم، فجاء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقد صلوا ركعة، قال: أحسنتم» «٢».

ثم روى عن معاوية بن شريح ما مر، وقال: ولأن في الانتظار تأخيرا للعبادة عن أوله، وذلك شيء رغب عنه «٣»، انتهى. قوله: (ثم الأعلم). إلى آخره.

تقديم الأعلم والأفقه على الأقرأ مختار غير واحد من المحققين «٤»، وإن كان الأكثر على العكس «٥».

بل في «المنتهى» نسبه إلى علمائنا، ونقل الخلاف عن جمع من العامة «٦».

لكن في «التذكرة» نقل الخلاف عن بعض من أيضا «٧»، واختاره غير واحد.

واختيار تقديم الأقرأ لرواية أبي عبيدة عن الصادق عليه السلام: عن القوم من أصحابنا يجتمعون فتحضر الصلاة فيقول بعضهم لبعض: تقدم يا فلان! فقال: «إنَّ

(١) تهذيب الأحكام: ٣/ ٤٢ الحديث ١٤٦، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٨٠ الحديث ١٠٩٥٦.

(٢) صحيح مسلم: ١/ ٢٦٦ الحديث ١٠٥.

(٣) منتهى المطلب: ٦/ ٢٨٩ و ٢٩٠ مع اختلاف يسير.

(٤) تذكرة الفقهاء: ٤/ ٣٠٦ و ٣٠٧ المسألة ٥٨١ و ٥٨٢، مدارك الأحكام: ٤/ ٣٥٩.

(٥) المعبر: ٢/ ٤٣٩، قواعد الأحكام: ١/ ٤٧، الدروس الشرعية: ٢١٩.

(٦) منتهى المطلب: ٦/ ٢٣٨ مع اختلاف يسير.

(٧) تذكرة الفقهاء: ٤/ ٣٠٦ و ٣٠٧ المسألة ٥٨١.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٩٧

.....

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: يتقدم القوم أقرؤهم للقرآن، فإن كانوا في القراءة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأكبرهم سنًا، فإن كانوا في السنّ سواء فليؤمّمهم أعلمهم بالسنة وأفقههم في الدين» (١).  
وما رواه العامة عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال: «يؤمّم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنًا» (٢).  
وعبارة «الفقه الرضوي»، وهي مثل ما رواه العامة، مع زيادة قوله: «وإن كانوا في السنّ سواء فأصبحهم وجهًا، وصاحب المسجد أولى بمسجده» (٣).

وعبارة «الأمالي» أيضا وعرفتها «٤»، مع أنه يحمل دلالتها على مختار غير واحد من المحققين، بل الظاهر ذلك؛ لأنه ترك ذكر الأعلم بعد الأقرأ وغيره، وذكره بعد صاحب المسجد بعنوان الكليّة.  
وفي «العلل»: روى عن أبي عبيدة بطريق كالصحيح: قال بعضنا: سألت أبا عبد الله عليه السلام. إلى آخر الرواية.  
ثم قال: وروى في حديث آخر: فإن كانوا في السنّ سواء فأصبحهم وجهًا «٥». فظهر منه أنّ الرواية الأخرى مثل رواية أبي عبيدة، غير أنه ذكر فيها موضع

(١) الكافي: ٣/ ٣٧٦ الحديث ٥، علل الشرائع: ٣٢٦ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ٣/ ٣١ الحديث ١١٣، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٥١ الحديث ١٠٨٧٧.

(٢) صحيح مسلم: ١/ ٣٨٩ الحديث ٢٩٠، سنن ابن ماجه: ١/ ٣١٣ الحديث ٩٨٠ مع اختلاف يسير.

(٣) فقه الرضا عليه السلام: ١٤٣.

(٤) أمالي الصدوق: ٥١٣، راجع! الصفحة: ٣٩٤ من هذا الكتاب.

(٥) علل الشرائع: ٣٢٦ الحديث ٢.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٩٨

.....

أعلمهم بالسنة وأفقههم في الدين، أصبحهم وجهًا.

و أما مختار غير واحد من المحققين، فلما ورد في القرآن من قوله تعالى هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ «١» الآية. وقوله

أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي (٢) الآية، و غيرهما ممّا ظهر منه كمال الاعتبار بشأن الفقيه و نهاية مدحه. و أمّا الأخبار، فهي متواترة جدًا مع نهاية علو مضامينها، بل يظهر من أكثرها عدم المناسبة (٣)، مع أنه في أخبار كثيرة (٤) تقديم ما وافق القرآن على ما لم يوافق، مع أن ما في القرآن قطعي متنا و سندا. على أن الرضا عليه السلام قدّم العالم على السيد الهاشمي في المجلس، و قال للهاشمي: «أنتم سادة الناس، و العلماء سادتكم» (٥). مع أن أكثر المشهور أو كلهم حكموا بتقديم الهاشمي في المقام على غيرهم مطلقا، إذا كانوا جامعى شرائط الإمامة. و احتج عليه في «المنتهى» بأن الهاشمي أفضل، و تقديم المفضول على الفاضل قبيح عقلا (٦)، و آخر بأنه إكرام الرسول صلى الله عليه و آله و سلم (٧). و فيه؛ أنه بعد ما ورد في حق العلماء: أنهم ورثة الأنبياء (٨) و أمثاله، بل و أشد

(١) الزمر (٣٩): ٩.

(٢) يونس (١٠): ٣٥.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨ / ٣٤٦ الباب ٢٦ من أبواب صلاة الجماعة.

(٤) وسائل الشيعة: ٢٧ / ١٠٦ الباب ٩ من أبواب صفات القاضي.

(٥) لاحظ! جواهر الكلام: ١٣ / ٣٥٩ و ٣٦٠.

(٦) منتهى المطلب: ٦ / ٢٣٨.

(٧) ذكرى الشيعة: ٤ / ٤١٤.

(٨) الكافي: ١ / ٣٢ الحديث ٢، عوالي اللآلي: ٢ / ٢٤١ الحديث ٩.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٣٩٩

.....

من ذلك، يكون تقديم العالم أيضا إكرام رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و الأئمة المعصومين عليهم السلام. و احتج آخر بقوله صلى الله عليه و آله و سلم: «قدموا قريشا و لا تقدموهم» (١) «٢»، و فيه؛ أنه روايه غير معروفة الإسناد، و أين هذا ممّا ورد في حق العلماء؟ و من ذلك أن طريقة الشيعة في اصول دينهم و فروعه إيجاب تقديم الأعلّم، و أن تقديم غيره عليه ترجيح للمرجوح على الراجح القبيح عقلا، و معلوم أن ما هو قبيح عقلا قبيح شرعا عندهم. و من ذلك أيضا أنه ورد: «نحن حجج الله على العلماء، و هم حجج الله على الناس» (٣). إلى غير ذلك ممّا هو أعلى من ذلك. بل ورد في المقام: أن «من أمّ قوما و فيهم من هو أعلم منه لم يزل أمرهم إلى سفال إلى يوم القيامة» (٤) و ورد: «إمام القوم و افدهم فقدّموا أفضلكم» (٥)، فتأمل! بل في صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام: عن الصلاة خلف العبد؟ قال: «لا بأس إذا كان فقيها و لم يكن هناك أفقه منه» (٦). و مثلها موثقة سماعه (٧)، و فيهما تصريح بتقديم الأفقيهيّة، مع أن في الأقرئيّة ليس الأمر به استحباب و أولويّة بخلاف الأعلميّة؛ إذ ربّما كانت المزّيّة في



(١) بحار الأنوار: ٦٦ / ٨٥، الجامع الصغير: ٢ / ٣٨٠ الحديث ٦١٠٨ و ٦١٠٩ و ٦١١٠.

(٢) لاحظ! الحدائق الناضرة: ١١ / ٢٠١ و ٢٠٢.

(٣) كمال الدين: ٢ / ٤٨٤ الحديث ٤، وسائل الشيعة: ٢٧ / ١٤٠ الحديث ٣٣٤٢٤ نقل بالمعنى.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٤٧ الحديث ١١٠٢، تهذيب الأحكام: ٣ / ٥٦ الحديث ١٩٤، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٤٦ الحديث ١٠٨٦٦.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٤٧ الحديث ١١٠٠، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٤٦ الحديث ١٠٨٦٧.

(٦) الكافي: ٣ / ٣٧٥ الحديث ٤، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٢٥ الحديث ١٠٧٩٨.

(٧) تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٩ الحديث ١٠١، الاستبصار: ١ / ٤٢٣ الحديث ١٦٣٠، وسائل الشيعة:

٨ / ٣٢٦ الحديث ١٠٨٠٠.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٠٠

.....

الواجب، أو فيما هو قريب من الواجب.

و أيضا القراءة التي تحتاج إليها في الصلاة محصورة و الأعم يحفظها، و ما يحتاج إليه غير محصور، بحيث يكون الأقرأ حفظه و ضبطه، فإنه قد ينوبه من الصلاة أمر يحتاج إلى الفقه في معرفته.

ثم إنهم تأولوا الخبر بأن الصحابة كانوا إذا تعلموا قدرا من القرآن تعلموا معه أحكامه، و عن ابن مسعود: كنا لا نجاوز عشر آيات حتى نعرف أمرها و نهيها و أحكامها «١»، فكان أقرؤهم لكتاب الله أفقههم بأحكامه.

فلا يضر تتمه الحديث و هو قوله: «فإن استوتوا فأعلمهم»؛ لجواز أن يكون المراد منها طريقة الرسول صلى الله عليه و آله و سلم.

مع أن ترجيح الأقرأ الأفقه بأحكام القرآن على الأفقه بالسنة الذي لا يكون أقرأ، غير محل النزاع.

لكن الظاهر من رواية أبي عبيدة أن الأعم بالسنة هو الأفقه في الدين «٢»، و الظاهر من الخبرين تقديم الأقرأ.

لكن كونهما بحيث يقاومان الأدلة المذكورة و يغلبان، محل نظر، سيما بعد ملاحظة تقديم الأسيء على الأفقيه.

بل و تقديم الأقدمية هجرة عليها أيضا، مع عدم اعتبار الأصلية و الأورعية و الأزهدية، مما لا خفاء في رجحانه، و ترجيحه على الأسيء و الأقرئية و أمثالهما في المقام نصوصا و اعتبارا، مع خلوها عن اعتبار الأصبحية و جها،

(١) ذكرى الشيعة: ٤ / ٤١٤، مغنى المحتاج: ١ / ٢٤٢.

(٢) الكافي: ٣ / ٣٧٦ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ٣ / ٣١ الحديث ١١٣، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٥١ الحديث ١٠٨٧٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٠١

.....

و الأكثر اعتبارها كما ستعرف، و خلوها عن اعتبار تقديم ما قدمه المأمومون مطلقا، و كذا غيره مما اعتبره الكل و من المسلمات عند المستدلين بها. إلى غير ذلك، مثل خلوها عن اشتراط التشاح و غيره، فتأمل جدا! مع أنه ربما كانت المصلحة في زمان الرسول صلى الله عليه و آله و سلم تقديم الأقرأ، و كذا في نقل الصادق عليه السلام ذلك عنه صلى الله عليه و آله و سلم في زمانه، مع أنه ربما كان منشأ تقديم الأقرأ في زمانهما عليهما السلام غلبة وجود الأقرأ و ندرة وجود الأعم، بحيث يعرف أنه أفقه في الدين، و يسلم في جنب وجود الأقرأ، فتأمل! و كيف كان، تقديم الأفقه الأعم بالنظر إلى الأدلة أقوى.

ثم اعلم! أن المراد من الأقرأ الذى قراءته من القرآن أكثر، و كان أكثر حفظا و معرفه من الحفظ، كما كان المتعارف فى زمان الرسول صلى الله عليه و آله و سلم أن الناس كان هكذا حالهم، و ظهر ممّا نقلنا عن ابن مسعود «١»، و اختاره فى «المنتهى» «٢».

و يدلّ عليه ما رواه الشيخ عن ابن مسلم - فى الصحيح - عن أحدهما عليهما السلام:

«أنّ العبد يؤمّ القوم إذا رضوا به، و كان أكثرهم قرآنا» «٣».

و ما رواه الصدوق عنهم عليهم السلام: «إنّ الأعمى يؤمّ القوم إذا رضوا به و كان أكثرهم قراءة و أفقهم» «٤».

لكن فى «التذكرة» اختار كون المراد منه الأ-جود قراءة، بعد أن قال: يرحح بكثرة القرآن، فإن تساويا فى قدر ما يحفظ كلّ منهما و كان أحدهما أجود قراءة

(١) راجع! الصفحة: ٤٠٠ من هذا الكتاب.

(٢) منتهى المطلب: ٢٣٩ / ٦.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢٩ / ٣، الحديث ٩٩، الاستبصار: ١ / ٤٢٣ الحديث ١٦٢٨، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٢٦ الحديث ١٠٧٩٩.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٤٨ الحديث ١١٠٩، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٣٨ الحديث ١٠٨٤٠.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٠٢

.....

و إعرابا فهو أولى؛ لأنه أقرأ، و إن كان أحدهما أكثر حفظا، و الآخر أجود قراءة فهو أولى «١»، انتهى.

ثم اعلم! أن المحقق و إن قدّم الأقرأ، إلّا أنّه قدّمه على الأفقه، ثم قدّم الأفقه على الأقدم هجرة «٢».

و فى «المنتهى» أيضا وافق المحقق «٣»، و كذا فى «التذكرة» مصرّحا بأنّ ذلك عند أكثر فقهاءنا.

بل جعل المخالف فى ذلك خصوص المرتضى، حيث قدّم الأسنية على الأفقيه، و لم يشر إلى مخالف آخر، و لا خلاف غيره أصلا «٤».

فظهر أنّ روايه أبى عبيده غير معمول بها عند الفقهاء، لتأخير الأفقيه فيها عن الأقدمية هجرة و عن الأسنية أيضا، بل كلّ ما هو مرجح.

و ممّا ذكر ظهر ما فى كلام المصنّف: و فى الخبر المشهور. إلى آخره.

و فى «التذكرة»: أنّ للشيخ قولاً بأنّه يقدّم بعد التساوى فى الفقه، الأشرف فإن تساويا فى الشرف قدّم الأقدم هجرة «٥»، و لم نجد مأخذه.

و فى «التذكرة» فى تفسير الأقدم هجرة: أنّ المراد به سبق الإسلام، أو من كان أسبق هجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام، أو يكون من أولاد من تقدّمت هجرته، سواء كانت الهجرة قبل الفتح أو بعده.

و وجه قول النبى صلى الله عليه و آله و سلم: «لا هجرة بعد الفتح» «٦»، بأنّ المراد: لا تجب، لقوة

(١) تذكرة الفقهاء: ٣٠٧ / ٤ المسألة ٥٨١.

(٢) المعتبر: ٢ / ٤٤٠.

(٣) منتهى المطلب: ٢٣٩ / ٦.

(٤) تذكرة الفقهاء: ٣٠٨ / ٤.

(٥) تذكرة الفقهاء: ٣٠٨ / ٤ و ٣٠٩ المسألة ٥٨٣.

(٦) مسند أحمد: ١/ ٣٧٤ الحديث ١٩٩٢، سنن الدارمي: ٢/ ٣١٢ الحديث ٢٥١٢.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٠٣

.....

الإسلام، و التمكن من إظهار شعائره في بلاد الشرك، معللاً بأن الهجرة قرينة و طاعة، فقدّم السابق لسبقه إلى الطاعة «١». و عن الفاضل يحيى بن سعيد: أن المراد بالأقدم هجرة في زماننا: المتقدم في التعلّم «٢». و عن «الذكري» أنه قال: و ربّما جعلت الهجرة في زماننا سكنى الأمصار؛ لأنها تقابل البادية مسكن الأعراب؛ لأنّ أهل الأمصار أقرب إلى تحصيل شرائط الإمامة «٣».

و فيه؛ أن المفروض كون الإمام مستجمعاً لشرائط الإمامة، و استفادة ما ذكر إلى آخره من لفظ الأقدم هجرة فيه ما فيه، بل ما ذكره في «التذكرة» من أن المراد منه سبق الإسلام، و كذا كون المراد أولاد من سبق هجرته أيضاً محلّ نظر، فالظاهر اختصاص ذلك بزمان الرسول صلى الله عليه و آله و سلم، و التابعين و نحوهما ممّن تحقّق منه الهجرة من دار الشرك إلى دار الإسلام، و الله يعلم. و لم يتعرّض المصنّف لذكر التقديم بالأصحيّة وجهها، و الأكثر اعتباروا ذلك بعد الأقدميّة هجرة، و هذا مختار الثلاثة و أتباعهم «٤»، و رواه المرتضى رواية على ما صرّح في «التذكرة» «٥».

أقول: قد ذكرت عن «العلل» الرواية الصريحة في اعتبارها، بعد التوافق في

(١) تذكرة الفقهاء: ٤/ ٣٠٨ المسألة ٥٨٣.

(٢) نقل عنه في ذكرى الشيعة: ٤/ ٤١٨.

(٣) ذكرى الشيعة: ٤/ ٤١٧.

(٤) نقل عن المفيد في المعتمد: ٢/ ٤٤٠، النهاية للشيخ الطوسي: ١١١، المراسم: ٨٧، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ١٠٥، المهذب: ١/ ٨١.

(٥) تذكرة الفقهاء: ٤/ ٣١٠ المسألة ٥٨٥، لاحظ! رسائل الشريف المرتضى: ٣/ ٤٠.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٠٤

.....

السن «١».

و اختلفوا في تفسيره، فبعضهم: أحسنهم صورة؛ لأنّ الظاهر عنوان الباطن، و حسن الصورة علامة حسن الأخلاق، كما صرّح به أهل القيافة، و اشتهر بين الناس، و جرى التخلّف نادراً من جهة سوء خلقه في عضو لا يتفطن به، مع أنّ النادر غير مضرّ، فتأمل جدّاً! و ورد: «اطلبوا الحاجة عند حسان الوجوه» «٢» على ما هو بيالى.

و قال الآخرون: أحسنهم ذكراً بين الناس «٣»؛ لدلالته على حسن الحال عند الله، و ورد مدحه في الأخبار، منها عن علي عليه السلام في عهده إلى الأشتر رضى الله عنه حيث قال: «و إنّما يستدلّ على الصالحين بما يجرى الله لهم على ألسن عباده» «٤».

و قال في «التذكرة»: فإن استووا في ذلك كلّهم أشرفهم، أى أعلاهم نسباً، و أفضلهم في نفسه، فإن استووا في هذه الخصال قدّم أتقاهم و أورعهم؛ لأنّه أشرف في الدين، و أقرب إلى الإجابة «٥».

قلت: لما ورد عنهم عليهم السلام: «إن سرّكم أن تركوا صلاتكم فقدّموا خياركم» «٦»، و أمثال ذلك ممّا لا يحصى، و يظهر منها أنّه موجب التقديم مطلقاً.

ثم قال: فإن استووا في ذلك كله، فالأقرب القرعة.  
وقال: وهذا كله تقديم استحباب، لا تقديم اشتراط ولا إيجاب، فلو قدم

- 
- (١) علل الشرائع: ٣٢٦ الحديث ٢.  
(٢) الخصال: ٣٩٤ الحديث ٩٩، وسائل الشيعة: ١٢ / ١٣٩ الحديث ١٥٨٧٨ مع اختلاف يسير.  
(٣) تذكرة الفقهاء: ٤ / ٣١٠ المسألة ٥٨٥.  
(٤) نهج البلاغة (عده): ٦٠٠ الكتاب ٥٣.  
(٥) تذكرة الفقهاء: ٤ / ٣١٠ المسألة ٥٨٥.  
(٦) المقنع: ١١٨، وسائل الشيعة: ٨ / ٣١٥ الحديث ١٠٧٧٠.  
مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٠٥  
.....

---

المفضول جاز، ولا نعلم فيه خلافا «١»، انتهى.  
و مثل ذلك قال في «المنتهى» «٢»، لكن في «المختلف»: أنه يظهر من كلام الشيخ أنه على الاشتراط «٣»، وعن سائر أنه على الوجوب «٤».

أقول: عدم صحّة سند الروايات، مضافا إلى الاختلاف الشديد بينها، والأصل والعمومات تقتضى الاستحباب.  
نعم؛ في بعض المقامات يكون المقتضى قبح ترجيح المرجوح على الراجح، وهذا ظاهر في الوجوب.  
واعلم! أنه قال في «الذخيرة»: وذكر غير واحد من الأصحاب أنه ليس للمؤمنين أن يقتسموا الأئمة، فيصلّى كلّ قوم خلف من يختارونه؛ لما فيه من الاختلاف المثير للإحن «٥»، انتهى.

أقول: كما أن الجماعة مستحبة، كذلك كثرة عددهم مستحبة على حدة؛ لما في الأخبار من أنه كلما زاد شخص من المؤمنين يضاعف الله ثواب كلّ واحد من المؤمنين وإمامهم، وربما يصل إلى حد لا يعلم حسابه إلا الله تعالى «٦»، فيقتضى هذا وقوع الجماعة واحدة غير متعدّدة مهما أمكن.

فإذا أراد الإمام هذا المعنى، ويكون الإمام متعدّدا يلزم التشاح؛ لأنّ كلّاً من الأئمة يريد أن يكون جميع الحاضرين يأتّمون به إماما كانوا أو مأموما.

- 
- (١) تذكرة الفقهاء: ٤ / ٣١١ المسألة ٥٨٥.  
(٢) منتهى المطلب: ٦ / ٢٤٢ و ٢٤٣.  
(٣) مختلف الشيعة: ٣ / ٦٥.  
(٤) المراسم: ٨٧.  
(٥) ذخيرة المعاد: ٣٩١.  
(٦) وسائل الشيعة: ٨ / ٢٨٥ الباب ١ من أبواب صلاة الجماعة، مستدرک الوسائل: ٦ / ٤٤٣ الباب ١ من أبواب صلاة الجماعة.  
مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٠٦  
.....

و لهذا قال الفقهاء: إذا تشاح الأئمة، و فى المأمومين: إذا اختلفوا؛ لعدم تحقّق تشاح بينهم.  
 و هذا التشاح أمر مطلوب شرعا و لا ينافى المروءة، فضلا عن العدالة؛ لأنّه من باب استبقوا الخيرات، و سارعوا إلى مغفرة و نحوها.  
 فإنّ الإمام إذا صار إمام الكلّ ربّما لا يحصى أجره إلّا الله، فوحدة الجماعة فى غاية المطلوبية شرعا للإمام و المأموم جميعا.  
 فالإمام و المأمومين إمّا أن يريد كلّ منهم وحدة الجماعة أو لا وحدتها، أو الإمام يريد الوحدة، و المأموم غير الوحدة، أو العكس.  
 و الثلاثة الاخر لا-وجه لأن يتعرّض لها الفقيه أصلا، كما أنّه لا وجه أن يتعرّض لصورة عدم إرادة الجماعة من الإمام أو المأموم أو كليهما.

و الصورة الاولى إن لم يتحقّق منها فساد شرعى فلا وجه للتعرّض لذكرها أيضا، بل يكفى ذكر كون وحدة الجماعة و كثرة عددهم مطلوبه شرعا.

فانحصر ما يتعرّض الفقيه لذكره فى صورة وقوع التشاح من الأئمة، أو الاختلاف فى المأمومين، للاحتياج إلى علاج صدر من الشرع، و رفع الفساد فى ذلك، بالنحو الذى قرره الشارع.

فلذا قالوا: إذا وقع التشاح من الأئمة. إلى آخر ما ذكروا، فلا وجه لذكرهم صورة عدم إرادة الإمام، أو المأموم، أو كليهما عدم وحدة الجماعة، كما لا يذكرون عدم إرادة الجماعة.

و مع هذا لهم أن يقتسموا الأئمة، إلّا أنّهم تركوا الأفضل، كما أنّ لمن أراد الاقتسام له ذلك، كما هو الحال فى ترك نفس الجماعة.  
 و هم ذكروا علاج التشاح- وقع الاختلاف فى المأمومين أم لا- و لم يذكروا علاج الاختلاف، و إن لم يقع تشاح فى الأئمة، و لعلهم أحالوا ذلك إلى ما ظهر من

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٠٧

.....

أدلّتهم و تعليلاتهم.

نعم؛ فى «شرح اللمعة» قال: لو تشاح الأئمة أو تشاح المأمومون قدّم الأقرأ «١»، فصّرح بذلك.

و يحتمل أن يكون نظر غير الشهيد الثانى إلى أنّ العلاج الشرعى إنّما يكون إذا كان تراحم حقوق أو حقّين، و ليس من حقوق المأموم أن يختار المأموم الآخر الإمام الذى اختاره هو، سيّما إذا لم يكن مختاره، سيّما إذا كان المأمومون كثيرين، و لذا لم يعبروا [عن] خلافهم بالتشاح، كما عبّر فى «شرح اللمعة»، و هذا الاحتمال أظهر.

قوله: (للنصوص). إلى آخره.

أقول: هى رواية جابر، عن الباقر عليه السّلام قال: «ليكن الذين يلون الإمام اولى الأحلام منكم و التّهى، فإن نسى الإمام أو تعايا قومه، و أفضل الصفوف أولها، و أفضل أولها ما دنا من الإمام» «٢».

و مرسله الكاظم عليه السّلام: «إنّ الصلاة فى الصّفّ الأوّل كالجهاد فى سبيل الله عزّ و جلّ» «٣».

و رواية سهل بإسناده قال: قال: «فضل ميامن الصفوف على مياسرها كفضل الجماعة على صلاة الفرد» «٤».

(١) الروضة البهية: ١ / ٣٩١.

(٢) الكافي: ٣ / ٣٧٢ الحديث ٧، تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٦٥ الحديث ٧٥١، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٠٥ الحديث ١٠٧٣٨ و ٣٠٦ الحديث

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٢ الحديث ١١٤٠، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٠٧ الحديث ١٠٧٤٥.

(٤) الكافي: ٣/ ٣٧٣ الحديث ٨، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٠٧ الحديث ١٠٧٤٢.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٠٨

.....

وفي «المنتهى» روى بطريق العامة عن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها» (١).

وعنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «ليلين منكم اولو النهى و الاحلام» (٢).

وعنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أيضا أنه رأى في أصحابه تأخرا، فقال: «تقدموا فأتّموا بي و ليأتّم بكم من بعدكم، لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله عزّ و جلّ» (٣) «٤».

قوله: (للمعتبرة). إلى آخره.

أقول: منها صحيحة الفضيل بن يسار، عن الصادق عليه السلام قال: «أتّموا الصفوف إذا وجدتم خلا، و لا يضرك أن تتأخر إذا وجدت ضيقا في الصفّ و تمشى منحرفا حتى تتمّ الصفّ» (٥).

ومثلها صحيحة الحلبي عنه عليه السلام (٦)، و رواية السكوني عنه عن آباءه عليهم السلام «إنّ الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال: «سوّوا بين صفوفكم، و حاذوا بين مناكبكم لا يستحوذ عليكم الشيطان» (٧). إلى غير ذلك.

و مما ذكر ظهر النصوص المستفيضة أيضا.

(١) صحيح مسلم: ١/ ٢٧٣ الحديث ١٣٢ مع اختلاف يسير.

(٢) صحيح مسلم: ١/ ٢٧١ الحديث ١٢٢ و ١٢٣.

(٣) صحيح مسلم: ١/ ٢٧٣ الحديث ١٣٠.

(٤) منتهى المطلب: ٦/ ٢٥٠.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٣ الحديث ١١٤٢، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٨٠ الحديث ٨٢٦، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٢٢ الحديث ١١٠٧١.

(٦) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٣ الحديث ١١٤٢، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٨٠ الحديث ٨٢٧، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٢٢ الحديث ١١٠٧١.

(٧) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٨٣ الحديث ٨٣٩، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٢٣ الحديث ١١٠٧٣.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٠٩

قوله: (و أن لا يقوم). إلى قوله: (للخبر).

و هو رواية السكوني، عن الصادق عليه السلام عن آباءه عليهم السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: لا تكن في العثكل، قلت: و ما العثكل؟ قال: أن تصلّي خلف الصفوف و حذك، فإن لم يمكن الدخول في الصف قام حذاء الإمام أجزأه، فإن هو عاند الصفّ فسدت عليه صلاته» (١).

و هذا محمول على الكراهة المغلظة؛ لما ظهر من الأخبار المعمول بها من جواز ذلك، منها كصحيحة أبي الصباح الكناني عن الصادق عليه السلام عن الرجل يقوم في الصفّ وحده، فقال: «لا بأس، إنّما يبدو واحد بعد واحد» (٢).

و مثلها رواية موسى بن بكر عن الكاظم عليه السلام (٣)، و غيرهما من المطلقات.

و الأولى أن لا يقوم كذلك إلّا مع ضيق الصفّ، و مع ذلك يقوم بحذاء الإمام؛ لصحيحة سعيد الأعرج، عن الصادق عليه السلام: عن الرجل يأتي الصلاة فلا يجد في الصفّ مقاما، أ يقوم وحده حتّى يفرغ من صلاته؟ قال: «نعم، لا بأس، يقوم بحذاء الإمام» «٤».

(١) تهذيب الأحكام: ٢٨٢ / ٣ الحديث ٨٣٨، وسائل الشيعة: ٤٠٧ / ٨ الحديث ١١٠٣٢، الوافي: ١١٨٩ / ٨ الحديث ٨٠١٧ مع اختلاف يسير.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢٨٠ / ٣ الحديث ٨٢٨، وسائل الشيعة: ٤٠٦ / ٨ الحديث ١١٠٢٩.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٢٥٤ / ١ الحديث ١١٤٧، وسائل الشيعة: ٤٠٦ / ٨ الحديث ١١٠٣١.

(٤) الكافي: ٣٨٥ / ٣ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ٢٧٢ / ٣ الحديث ٧٨٦، وسائل الشيعة: ٤٠٦ / ٨ الحديث ١١٠٣٠.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤١١

### ١٨٦- مفتاح [ما ينبغي مراعاته في الجماعة]

ينبغي أن لا- يؤمّ الحاضر المسافر و بالعكس؛ لما مرّ «١»، و لا- المقيّد المطلقين، و لا- صاحب الفالج الأصحاء «٢»، و لا- المتيّم المتوضّئين «٣»، و لا- الأعمى في الصحراء إلّا أن يوجّه إلى القبلة «٤»، و لا- العبد إلّا لأهله «٥»؛ للأخبار. و إنّما حملت على الكراهة لضعفها «٦»، مع معارضتها الأصل و العمومات و الصحاح المستفيضة «٧». و أن يقوم للصلاة عند قول المؤذن: قد قامت الصلاة، كما في الخبر «٨».

(١) مفاتيح الشرائع: ١ / ١٦٣.

(٢) وسائل الشيعة: ٣٤٠ / ٨ الباب ٢٢ من أبواب صلاة الجماعة.

(٣) وسائل الشيعة: ٣٢٧ / ٨ الباب ١٧ من أبواب صلاة الجماعة.

(٤) وسائل الشيعة: ٣٣٨ / ٨ الباب ٢١ من أبواب صلاة الجماعة.

(٥) وسائل الشيعة: ٣٢٥ / ٨ الباب ١٦ من أبواب صلاة الجماعة.

(٦) لاحظ! منتهى المطلب: ٦ / ٢٢٨-٢٣٣.

(٧) وسائل الشيعة: ٣٢٩ / ٨ الحديث ١٠٨١٠ و ١٠٨١١، ٣٢٧ / ٨ الحديث ١٠٨٠٣ و ١٠٨٠٤ و ١٠٨٠٥، ٣٣٨ و ٣٣٩ الحديث ١٠٨٣٨ و

١٠٨٤٢، ٣٢٥ / ٨ الحديث ١٠٧٩٨.

(٨) وسائل الشيعة: ٤٥٠ / ٥ الحديث ٧٠٥٨.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤١٢

و أن لا يتنفل حال الإقامة؛ للصحيح «١»، و قيل بالمنع من ذلك «٢»، و حمل على ما لو كانت الجماعة واجبة و أدّى ذلك إلى فواتها «٣».

و أن يعدل إلى النفل و أتمّ الركعتين، لو شرع في الفريضة ثمّ جاء من يصلّى جماعة؛ للصحيح «٤» و غيره «٥».

و أن يعيد المنفرد صلاته إذا وجد من يصلّى تلك الصلاة جماعة، إماما كان أو مأموما؛ للإجماع و الصحاح المستفيضة «٦».

و أن يسرّ الإمام بالتكبيرات الستّ الافتتاحية، و يجهر بتكبيره الإجماع؛ للصحيح «٧» و غيره «٨».

و أن يسمع من خلفه جميع الأذكار، و لا يسمعه من خلفه شيئا؛ للموتق «٩»، و يتأكّد [في التشهد] للصحيحين «١٠».

و أن يقرأ المأموم مع عدم سماع الهمهمة في الجهرية، كما مرّ «١١»، و يسبح

(١) وسائل الشيعة: ٢٢٨ / ٤ الحديث ٤٩٩٥.

(٢) النهاية للشيخ الطوسي: ١١٩، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ١٠٦.

(٣) ذكرى الشيعة: ٤ / ٤٧٣.

(٤) وسائل الشيعة: ٨ / ٤٠٤ الحديث ١١٠٢٦.

بهبهاني، محمد باقر بن محمد اكمل، مصاييح الظلام، ١١ جلد، مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصاييح الظلام؛ ج ٨، ص: ٤١٢

(٥) وسائل الشيعة: ٨ / ٤٠٥ الحديث ١١٠٢٧، مستدرک الوسائل: ٦ / ٤٩٦ الحديث ٧٣٤٨.

(٦) وسائل الشيعة: ٨ / ٤٠١ الباب ٥٤ من أبواب صلاة الجماعة.

(٧) وسائل الشيعة: ٦ / ٣٣ الحديث ٧٢٧٣.

(٨) وسائل الشيعة: ٦ / ٣٣ الباب ١٢ من أبواب تكبير الإحرام والافتتاح.

(٩) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٩٦ الحديث ١١٠٠٠.

(١٠) وسائل الشيعة: ٦ / ٤٠١ الحديث ٨٢٨٣، ٨ / ٣٩٦ الحديث ١٠٩٩٨.

(١١) مفاتيح الشرائع: ١ / ١٦٢.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤١٣

في الاخفائية؛ للصحاح «١». و قيل: يقرأ كما مرّ «٢».

و أن يسبح في نفسه مع الإنصات إذا سمع القراءة؛ للحسن «٣».

و أن يتبته الإمام إذا أخطأ في القراءة أو تعايا؛ للمعتبرة «٤».

و أن يسبح إذا أكمل القراءة قبل الإمام؛ للموثق «٥»، و في الآخر: «أمسك آية و مجد الله واثن عليه فإذا فرغ فقرأ الآية و اركع» «٦».

و أن يقول عند فراغ الإمام من الفاتحة: «الحمد لله رب العالمين»؛ للحسن «٧»، و كذا عند سمعته؛ للصحيح «٨».

و أن لا يختص الإمام نفسه بالدعاء؛ فإنه خيانه، كما في الخبر «٩».

و أن يصلّي الإمام صلاة أضعف من خلفه للمعتبرة «١٠»، و هو مؤكّد إلّا إذا علم منهم حب الاستطالة فاستحبّ التطويل، كما قاله في

«الذكرى» «١١»، لكن بشرط إحاطة علمه بهم.

(١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨ / ٣٦٠ الباب ٣٢ من أبواب صلاة الجماعة، و لم ترد كلمة (للصحاح) في متن مفاتيح الشرائع المطبوع.

(٢) مفاتيح الشرائع: ١ / ١٦٢ و ١٦٣.

(٣) راجع! وسائل الشيعة: ٨ / ٣٥٧ الحديث ١٠٨٨٩.

(٤) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٠٥ الحديث ١٠٧٣٨.

(٥) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٧٠ الحديث ١٠٩٣٠.

(٦) تهذيب الأحكام: ٣ / ٣٨ الحديث ١٣٥، و وسائل الشيعة: ٨ / ٣٧٠ الحديث ١٠٩٢٨.



(٧) وسائل الشيعة: ٦/ ٦٧ الحديث ٧٣٦٢.

(٨) وسائل الشيعة: ٦/ ٣٢٢ الحديث ٨٠٨٤.

(٩) وسائل الشيعة: ٨/ ٤٢٥ الحديث ١١٠٨١.

(١٠) وسائل الشيعة: ٨/ ٤٢٠ الحديث ١١٠٦٤.

(١١) ذكرى الشيعة: ٤/ ٤٥٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤١٤

و أن لا يقوم الإمام من مصلاه إلى أن يتم المسبوقون صلاتهم؛ للصحاح «١»، و هو من الوكيدات، و لا يجب؛ للموثق «٢».  
و أن لا يصلّى في مقامه ركعتين حتى ينحرف عن مقامه ذلك؛ للصحاح «٣».

(١) انظر! وسائل الشيعة: ٦/ ٤٣٣ الباب ٢ من أبواب التعقيب.

(٢) وسائل الشيعة: ٦/ ٤٣٥ الحديث ٨٣٧٣.

(٣) وسائل الشيعة: ٥/ ١٨٦ الحديث ٦٢٨٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤١٥

قوله: (ينبغي أن لا يؤم). إلى قوله: (و إنما حملت).

قد عرفت الحال في ائتمام المسافر خلف الحاضر و بالعكس «١» و أنّ الأخبار متّفقه في الجواز من دون معارض أصلا، حتى رواية داود بن الحصين «٢»، فإنّ ظاهرها أيضا الكراهة، بملاحظة تنمّة الخبر.

و على فرض ظهورها في الحرمة، فلا يمكنها المعارضة للصحاح و المعبرة الكثيرة المفتى بها عند جلّ الفقهاء، لو لم نقل كلّهم.

و على فرض المعارضة، فالحمل على الكراهة متعين؛ لوجوب الجمع، و هو أقرب الوجوه، بل و متعين، كما لا يخفى.

و أمّا البواقي؛ فروى عن أمير المؤمنين عليه السّلام أنّه قال: «لا يؤمّ المقلّيد المطلّيقين و لا صاحب الفالج الأصحاء و لا صاحب التيمّم المتوضّئين، و لا يؤمّ الأعمى في الصحراء إلّا أن يوجّه إلى القبلة» «٣».

و في الصحيح عن ابن المغيرة، عن السكوني عن الصادق عليه السّلام قال: «لا يؤمّ صاحب التيمّم المتوضّئين، و لا يؤمّ صاحب الفالج الأصحاء» «٤».

و في الصحيح عن الحسن بن محبوب، عن عبّاد بن صهيب قال: سمعت الصادق عليه السّلام يقول: «لا يصلّى المتيمّم بقوم متوضّئين» «٥».

(١) راجع! الصفحة: ٣٧٠ و ٣٧١ من هذا الكتاب.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٩ الحديث ١١٨٠، تهذيب الأحكام: ٣/ ١٦٤ الحديث ٣٥٥، الاستبصار:

١/ ٤٢٦ الحديث ١٦٤٣، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٣٠ الحديث ١٠٨١٥.

(٣) الكافي ٣/ ٣٧٥ الحديث ٢، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٤٨ الحديث ١١٠٨، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٧ الحديث ٩٤، وسائل الشيعة: ٨/

٣٣٩ الحديث ١٠٨٤٤، ٣٤٠ الحديث ١٠٨٤٥.

(٤) تهذيب الأحكام: ٣/ ١٦٦ الحديث ٣٦٢، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٢٨ الحديث ١٠٨٠٧.

(٥) تهذيب الأحكام: ٣/ ١٦٦ الحديث ٣٦١، الاستبصار: ١/ ٤٢٤ الحديث ١٦٣٤، وسائل الشيعة:

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤١٦

.....

و ابن محبوب مَمَّنْ أجمعت العصابة، على قول «١»، و عبّاد ثقة كما صرّح به النجاشي «٢».

و توهم اتّحاده مع ابن كثير الضعيف فاسد، كما حقّته في الرجال «٣».

فالحمل على الكراهة ليس من جهة ضعف السند، بل من الإجماع الظاهر من كلام الفاضلين «٤»، و من معارضة الصحيح و كالصحيح.

مثل صحيحة جميل بن درّاج أنّه سأل الصادق عليه السّلام عن إمام قوم أجنب و ليس معه ماء يكفي للغسل و معهم ما يتوضّؤون، أ يتوضّأ به بعضهم و يؤمّمهم؟

قال: «لا، و لكن يتيمّم الإمام و يؤمّمهم؛ فإنّ الله عزّ و جلّ جعل التراب طهوراً» «٥».

و قريب منها موثقة ابن فضال «٦»، عن ابن بكير، عن الصادق عليه السّلام «٧»، و كصحيحة ابن المغيرة عن ابن بكير عنه عليه السّلام

«٨»، و ما دلّ على أنّ التراب بمنزلة ٨ / ٣٢٨ الحديث ١٠٨٠٨.

(١) رجال الكشي: ٢ / ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠.

(٢) رجال النجاشي: ٢٩٣ الرقم ٧٩١.

(٣) تعليقات على منهاج المقال: ١٨٧.

(٤) شرائع الإسلام: ١ / ١٢٥، المعبر: ٢ / ٤٤١، منتهى المطلب: ١ / ٣٧٣، تذكرة الفقهاء: ٤ / ٣٠٣، نهاية الأحكام: ٢ / ١٥١.

(٥) الكافي: ٣ / ٦٦ الحديث ٣، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٦٠ الحديث ٢٢٣، تهذيب الأحكام: ٣ / ١٦٧ الحديث ٣٦٥، الاستبصار: ١ /

٤٢٥ الحديث ١٦٣٨، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٨٦ الحديث ٣٩٤١ و ٨ / ٣٢٧ الحديث ١٠٨٠٣ مع اختلاف يسير.

(٦) كذا، و الظاهر الصحيح: فضالة بن أيوب.

(٧) تهذيب الأحكام: ٣ / ١٦٧ الحديث ٣٦٤، الاستبصار: ١ / ٤٢٤ الحديث ١٦٣٧، وسائل الشيعة:

٨ / ٣٢٧ الحديث ١٠٨٠٤.

(٨) تهذيب الأحكام: ٣ / ١٦٧ الحديث ٣٦٦، الاستبصار: ١ / ٤٢٥ الحديث ١٦٣٩، وسائل الشيعة:

٨ / ٣٢٧ الحديث ١٠٨٠٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤١٧

.....

الماء «١».

و مرّ في مبحث صلاة الجمعة أنّ العلّامة نقل الإجماع على جواز إمامة الأعمى بمثله و بالبصير «٢».

و رأيت في «التذكرة» أنّه ادّعى على ذلك إجماع جميع العلماء، و عدم خلاف منهم؛ لأنّ النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم استخلف ابن أمّ مكتوم.

ثمّ نقل عن بعض الشافعية أنّ البصير أولى؛ لأنّ الأعمى لا يتوقّى عن النجاسات، و عن بعض آخر منهم عكس ذلك؛ لأنّ الأعمى أخشع في صلاته، و عن الشافعي التساوي، و اختاره معللاً بأنّ النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم قدّم الأعمى كما يقدم البصير «٣»، و مع

ذلك نقل عنه أنّه أفتى في نهايته «٤» بالمنع من إمامته.

و نقل عنه أيضا أنه جَوَزَ إمامته إذا كان من وراءه يسدده، و يوجهه إلى القبلة «٥».

و في صحیحته الحلبي عن الصادق عليه السلام: «لا بأس بأن يصلّي الأعمى بالقوم، و إن كانوا هم الذين يوجهونه» «٦».

و روى الصدوق عن الباقر و الصادق عليهما السّلام أنّهما قالا: «لا بأس أن يؤمّ الأعمى إذا رضوا به و كان أكثرهم قراءة و أفقهم» «٧»، و يدلّ على ذلك العمومات

- 
- (١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣/ ٣٤٣ الباب ٣ من أبواب التيمّم.
- (٢) راجع! الصفحة: ٣٠٨ و ٣٠٩ (المجلد الأول) من هذا الكتاب.
- (٣) تذكرة الفقهاء: ٤/ ٢٩٨ المسألة ٥٧٣ و انظر! الأم: ١/ ١٦٥، فتح العزيز: ٤/ ٣٢٨ و ٣٢٩، المجموع للنووي: ٤/ ٢٨٦ و ٢٨٧.
- (٤) نقل عنه في ذخيرة المعاد: ٣٠٧، لاحظ! نهاية الأحكام: ٢/ ١٥٠.
- (٥) نقل عنه في ذخيرة المعاد: ٣٠٧، لاحظ! منتهى المطلب: ٦/ ٢١٤.
- (٦) تهذيب الأحكام: ٣/ ٣٠ الحديث ١٠٥، و وسائل الشيعة: ٨/ ٣٣٨ الحديث ١٠٨٣٨.
- (٧) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٤٨ الحديث ١١٠٩، و وسائل الشيعة: ٨/ ٣٣٨ الحديث ١٠٨٤٠.
- مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤١٨

.....

أيضا «١».

و أمّا العبد؛ فظهر «٢» في مبحث الجمعة أنه لا يشترط الحرّية «٣»، و لا مانع من إمامته إذا كان بشرائط الإمامة، و إن كان هذا نادرا.

و أندر منه اتّصافه بالمرجّحات للتقديم على الغير، و لذا ورد في صحیحته ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام «٤»، و صحیحته الاخرى عن الصادق عليه السلام: عن العبد يؤمّ القوم إذا رضوا به و كان أكثرهم قرآنا، قال: «لا بأس به» «٥».

و موثّقه سماعه قال: سألته عن المملوك يؤمّ الناس، فقال: «لا، إلّا [أن يكون هو] [أفقههم و أعلمهم]» «٦».

و رواية السكوني عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السّلام قال: «لا يؤمّ العبد إلّا أهله» «٧»؛ فإنّ الغالب أنّ أهله أدون منه، أو مساو له دون غيرهم، مع احتمال الحمل على التقيّة.

ثمّ إنّه من جملة ما ورد النهي عن إمامته المحدود «٨»، و حمل على ما قبل التوبة؛

- 
- (١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨/ ٣٣٨ الباب ٢١ من أبواب صلاة الجماعة.
- (٢) في (د ١): فقد ظهر.
- (٣) راجع! الصفحة: ٣٠٥-٣٠٧ (المجلد الأول) من هذا الكتاب.
- (٤) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٩ الحديث ٩٩، الاستبصار: ١/ ٤٢٣ الحديث ١٦٢٨، و وسائل الشيعة: ٨/ ٣٢٦ الحديث ١٠٧٩٩.
- (٥) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٩ الحديث ١٠٠، الاستبصار: ١/ ٤٢٣ الحديث ١٦٢٩، و وسائل الشيعة: ٨/ ٣٢٦ الحديث ١٠٧٩٩.
- (٦) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٩ الحديث ١٠١، الاستبصار: ١/ ٤٢٣ الحديث ١٦٣٠، و وسائل الشيعة: ٨/ ٣٢٦ الحديث ١٠٨٠٠.
- (٧) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٩ الحديث ١٠٢، الاستبصار: ١/ ٤٢٣ الحديث ١٦٣١، و وسائل الشيعة:

٨ / ٣٢٦ الحديث ١٠٨٠١.

(٨) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٢٢ الحديث ١٠٧٨٨.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤١٩

.....

لأن الحد لا يجعله عادلا.

و لعلّ الإطلاقات الواردة في الأخبار مبتنية على ذلك، أي دفع توهم كون الحد مطهرا للذنوب، مخرجا عن العيوب، إلى أن يصير عادلا.

فإن المتبادر من المحدود هو ما ذكرناه، لا أنه يشمل الذي يتوب إلى الله تعالى توبة واقعية، تظهر على من يريد أن يصلّي وراءه. وقيل بمنع إمامة النائب المذكور أيضا إلاً بمثله «١»، بناء على دعوى ظهور الشمول، و ردّ بأنه ليس أسوأ حالا من الكافر، و بالتوبة و استجماع شرائط الإمامة تصحّ إمامته، كما هو الحال في الكفار، و غيرهم من أصناف الفساق. وقيل بالكراهة لاحتمال الشمول «٢»، مع أن في المحدودية مهانة تنقص مرتبته به، و للخروج عن الخلاف، كل ذلك مع المسامحة في أدلة السنة و الكراهة، و هو حسن. قوله: (و أن يقوم). إلى آخره.

هذا هو المشهور، و استدللّ عليه بأنّ هذا اللفظ إخبار عن الإقامة، فيجب المبادرة إلى التصديق. و لقول الصادق عليه السلام في رواية معاوية بن شريح: «إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، ينبغي لمن في المسجد أن يقوموا على أرجلهم و يقدّموا بعضهم» «٣».

و عن الشيخ في «المبسوط» و «الخلاف»: أن وقت القيام إلى الصلاة عند

(١) مختلف الشيعة: ٣ / ٤١.

(٢) المعتبر: ٢ / ٤٤٢.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣ / ٤٢ الحديث ١٤٦، و وسائل الشيعة: ٨ / ٣٨٠ الحديث ١٠٩٥٦.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤٢٠

.....

فراغ المؤذن من كمال الأذان «١»، و لم نعرف مأخذه.

و عن «المختلف» أنه حكى فيه قولاً عن البعض، بأنّ وقت القيام إليها عند قوله: حيّ على الصلاة؛ لأنه دعاء إليها، فاستحبّ القيام عنده. و اجيب بالمعارضة بالأذان، لوجود ذلك فيه أيضا، مع عدم استحباب عنده، و بأنّ هذا اللفظ دعاء إلى الإقبال إلى الصلاة، و قد قامت الصلاة صيغة إخبار بمعنى الأمر بالقيام، فكان القيام عنده أولى «٢»، انتهى. و العمدة هي النصّ، سيّما مع اشتهاار العمل به، و ما ذكر مؤيّدات اخر له. قوله: (للصحيح). إلى آخره.

هو صحيح عمر بن يزيد أنه سأل الصادق عليه السلام عن الرواية التي يروون أنه لا- ينبغي أن يتطوّر في وقت فريضة ما حدّ هذا الوقت؟ قال: «إذا أخذ المقيم في الإقامة»، فقال له: إن الناس يختلفون في الإقامة، فقال: «المقيم الذي تصلّي معه» «٣».

و عن الشيخ في «النهاية» و ابن حمزة أنّهما منعا عن التنفل بعد الإقامة «٤».  
و عن «الذكري»: و قد يحمل كلامهما على ما لو كانت الجماعة واجبة، و كان ذلك يؤدى إلى فواتها «٥»، انتهى.

(١) المبسوط: ١/ ١٥٧، الخلاف: ١/ ٥٤٦ المسألة ٣١٥.

(٢) نقل عنه في مدارك الأحكام: ٤/ ٣٤٦ و ٣٤٧، لاحظ! مختلف الشيعة: ٣/ ٩٠ و ٩١.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٢ الحديث ١١٣٦، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٨٣ الحديث ٨٤١ و سائل الشيعة: ٥/ ٤٥٢ الحديث ٧٠٦٣.

(٤) النهاية للشيخ الطوسى: ١١٩، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ١٠٦.

(٥) ذكرى الشيعة: ٤/ ٤٧٣.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٢١

.....

و فيه ما فيه، بل الظاهر عملهما بظاهر هذا الصحيح، و أنّهما فهما المنع من لفظ «لا ينبغي هنا»، بملاحظة الأخبار الواردة في منع التطوع في وقت الفريضة، و مّر التحقيق في ذلك «١»، و أنّ عدم التحريم أولى.  
قوله: (و أن يعدل). إلى آخره.

المشهور أنّ من دخل في الصلاة فجاء جماعة يصلّون جماعة، فإن كان الوقت يسع لأن يتم الصلاة و يدخل معهم فلا إشكال، لأنّه يتمها و يدخل معهم، و إن لم يسع الوقت لذلك، فإن كانت صلاته تلك نافلة قطعها و دخل، و إن كانت فريضة و أمكنه النقل إلى النافلة و إتمامها ركعتين ثمّ الدخول معهم فعل.

أمّا استحباب قطع النافلة و الدخول معهم مع خوف الفوات، ففي «المدارك» علّل بأنّ الجماعة أهمّ في نظر الشرع من النافلة.

ثمّ قال: و الظاهر أنّ المراد بخوف الفوات فوات الركعة، و يمكن أن يراد فوات الصلاة بأسرها و هو بعيد «٢»، انتهى.

و سيجىء التحقيق في فوات الركعة، و ما علّل به رحمه الله مبنى على عدم تحريم إبطال العمل كلياً، كما اختاره.

أمّا على تقديره - كما مّر إليه الإشارة سابقاً في مبحث العدول عن الجماعة بلا عذر «٣»، و سيجىء أيضاً - فيشكل التعليل المذكور، بل يبطل، اللهمّ إلّا أن يكون في المقام إجماع واقعي، أو منقول بخبر الواحد، إلّا أن يقال: المقام ليس إبطالا للعمل، بل تبديلا للعمل بغيره ممّا هو أفضل منه و لا أقلّ من التساوى، و لا يتأتّى ذلك الغير

(١) راجع! الصفحة: ٥٣٣-٥٣٧ (المجلد الخامس) من هذا الكتاب.

(٢) مدارك الأحكام: ٤/ ٣٨٠.

(٣) راجع! الصفحة: ٣٧٢-٣٧٥ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٢٢

.....

إلّا برفع اليد عن الأوّل، و النهى عن إبطال العمل في المستحبات لو تمّ تغيير شامل للمقام.

مع أنّ في الشروع في ذكر لا إله إلّا الله، أو الصلاة على محمّد و آله، أو غيرهما من نظائرها، مثل قراءة دعاء أو سورة من القرآن و أمثالهما لا يجب الإتمام بلا خفاء، بل صوم المستحبّ لا يجب بالدخول، و كذلك الوضوء أو الغسل و أمثال ذلك.

و بالجملة؛ تتبع تضاعيف الأعمال المستحبة تكشف عن ذلك، بل كون العمل مستحبا ليس معناه إلا أنه يجوز تركه لا إلى بدل، و هذا شامل لأول العمل و أوسطه إلى أواخره.

نعم؛ بعض المستحبات ثبت حرمة إبطاله بالشروع من دليل خارج.

و بالجملة؛ المقام يحتاج إلى زيادة تحقيق، و سيجيء إن شاء الله تعالى.

و كيف كان؛ الظاهر عدم تحريم تبديل عمل بعمل على النحو الذى ذكر، سيما إذا كان المعدول إليه أزيد رجحانا.

و أما العدول إلى النفل و إتمامه ركعتين ثم الدخول معهم، فادعى فى «التذكرة» إجماع علمائنا عليه «١»، و احتج برواية سماعه قال: سألته عن رجل كان يصلى فيخرج الإمام و قد صلى ركعة من فريضة، قال: «إن كان إماما عدلا فليصل اخرى و لينصرف، و ليجعلهما تطوعا و يدخل مع الإمام فى صلاته» «٢».

أقول: و يدل عليه صحيحة سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام: عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاة، فبينا هو قائم يصلى إذ أذن المؤذن و أقام الصلاة،

(١) تذكرة الفقهاء: ٤ / ٣٣٦ المسألة ٦٠٠.

(٢) الكافي: ٣ / ٣٨٠ الحديث ٧، تهذيب الأحكام: ٣ / ٥١ الحديث ١٧٧، وسائل الشيعة: ٨ / ٤٠٥ الحديث ١١٠٢٧ مع اختلاف يسير.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٢٣

.....

قال: «فليصل ركعتين ثم يستأنف الصلاة مع الإمام، و لتكن الركعتان تطوعا» «١».

و ظاهر النصين، و الإجماع المنقول، و فتاوى الأصحاب أن العدول من الفريضة إنما يكون إلى نافلة يتمها بركعتين، و يدخل معهم بعد إتمامها ركعتين، و أما العدول إلى النافلة و إرجاع المقام إلى المسألة الاولى، ثم رفع اليد عن النافلة و الدخول معهم من دون حاجة إلى إتمام تلك النافلة، لأن النافلة يجوز رفع اليد عنها مطلقا بمقتضى المسألة، فلا، و لا يرضون به أصلا، و إن كان الشهيد الثانى جوز ذلك فى «المسالك» و «شرح للمعة» و «شرح النفلية» «٢».

و لذا قال فى «التذكرة»: لو تجاوز فى الفريضة الاثنتين ثم أحرم الإمام، فإن كان إمام أصل قطعها لما تقدم، و إلا فالأقرب الإتمام ثم الدخول معه معيدا لها نافلة؛ إذ مفهوم الأحاديث يدل على أن العدول إلى النفل فى الركعتين «٣»، انتهى.

و أشار بقوله: لما تقدم، إلى ما قاله سابقا من أنه: لو كان فى فريضة و أحرم إمام الأصل قطعها و استأنف الصلاة معه، لما فيه من المزية المقتضية للاهتمام بمتابعته «٤». انتهى.

و وافقه غيره أيضا فى ذلك، إلا أنه نقل عن «المعتبر» أنه تردد فى ذلك «٥».

و نقل عن ظاهر «المبسوط» أنه جوز قطع الفريضة مع خوف الفوات مطلقا من غير احتياج إلى النقل إلى النفل «٦».

(١) الكافي: ٣ / ٣٧٩ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٧٤ الحديث ٧٩٢، وسائل الشيعة: ٨ / ٤٠٤ الحديث ١١٠٢٦ مع اختلاف يسير.

(٢) مسالك الأفهام: ١ / ٣٢١ و ٣٢٢، الروضة البهية: ١ / ٣٨٣، الفوائد المليية فى شرح النفلية: ٣٠٣ و ٣٠٤.

(٣) تذكرة الفقهاء: ٤ / ٣٣٧ المسألة ٦٠٠.

(٤) تذكرة الفقهاء: ٤ / ٣٣٧ المسألة ٦٠٠.

(٥) نقل عنه فى مدارك الأحكام: ٤ / ٣٨١، لاحظ! المعتبر: ٢ / ٤٤٥.

(٦) نقل عنه في مدارك الأحكام: ٣٨١ / ٤، لاحظ! المبسوط: ١ / ١٥٧.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٢٤

.....

و عن «الذكرى» أنه قوى نظرا إلى ما فيه من تحصيل الجماعة الذي هو أعظم من فضل الأذان، و التفاتا إلى أن العدول إلى النفل قطع للفريضة أيضا، أو مستلزم لجوازه «١».

و استحسنة في «المدارك» «٢»، و فيه نظر يظهر من التأمل في الإجماع و الخبرين و الفتاوى، على حسب ما تبيننا عليه. قوله: (للإجماع و الصحاح).

أما الإجماع فقد ادّعه في «المدارك» «٣»، و أما الصحاح فصحيحة إسماعيل بن بزيع، قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام: إنني أحضر المساجد مع جيراني و غيرهم فيأمروني بالصلاة بهم، و قد صليت قبل أن آتيهم، فربما صلى خلفي من يقتدى بصلاتي و المستضعف و الجاهل، و أكره أن أتقدم و قد صليت لحال من يصلي بصلاتي ممن سميت لك، فمرني في ذلك بأمرك أنتهي إليه و أعمل به إن شاء الله، فكتب: «صل بهم» «٤».

و صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام قال: «إذا صليت و أنت في المسجد و اقيمت الصلاة، فإن شئت فاخرج، و إن شئت فصل معهم و اجعلها تسيحا» «٥».

و صحيحة الحفص بن البختري عن الصادق عليه السلام: في الرجل يصلي [الصلاة]

(١) ذكرى الشيعة: ٤ / ٤٦٨.

(٢) مدارك الأحكام: ٣٨١ / ٤.

(٣) مدارك الأحكام: ٣٤١ / ٤.

(٤) الكافي: ٣ / ٣٨٠ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ٣ / ٥٠ الحديث ١٧٤، وسائل الشيعة: ٨ / ٤٠١ الحديث ١١٠١٨.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٦٥ الحديث ١٢١٢، تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٧٩ الحديث ٨٢١، وسائل الشيعة: ٨ / ٤٠٢ الحديث ١١٠٢١ مع اختلاف يسير.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٢٥

.....

وحده ثم يجد جماعة، قال: «يصلّي معهم و يجعلها الفريضة» «١».

و نحوها صحيحة هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام «٢».

في «المدارك»: أن الظاهر أن معنى قوله: «و يجعلها الفريضة» أنه يجعلها الصلاة التي صلاها أولا لا غيرها «٣».

و في «التهذيب» قال: إن المعنى أن من صلى و لم يفرغ بعد من صلاته و وجد جماعة فليجعلها نافله، ثم يصلّي الفريضة في جماعة «٤».

و ربما يقربه أن هشام بن سالم روى عن سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام ما ذكر بعينه «٥».

و ربما يقربه أيضا لفظ يصلّي في قوله: «يصلّي الصلاة وحده» حيث عبر بصيغة المضارع دون الماضي، و الأقرب أن المراد أنه يصلّيها ثانية، طالبا من الله تعالى أن يكتب الثانية فريضة؛ لما ورد في الأخبار من أن الله تعالى يختار أفضلهما و أتمهما «٦».

وفي بعض الأخبار (٧): «يختار أحبهما إليه» (٨)، وغير خفي أن المراد يختار

- (١) الكافي: ٣/ ٣٧٩ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٣/ ٥٠ الحديث ١٧٦، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٠٣ الحديث ١١٠٢٤.  
 (٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥١ الحديث ١١٣٢، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٠١ الحديث ١١٠١٤.  
 (٣) مدارك الأحكام: ٤/ ٣٤٢.  
 (٤) تهذيب الأحكام: ٣/ ٥٠ ذيل الحديث ١٧٦.  
 (٥) الكافي: ٣/ ٣٧٩ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٧٤ الحديث ٧٩٢، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٠٤ الحديث ١١٠٢٦.  
 (٦) وسائل الشيعة: ٨/ ٤٠١ الحديث ١١٠١٧.  
 (٧) في (د ١): آخر بدل: الأخبار.  
 (٨) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٧٠ الحديث ٧٧٦، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٠٣ الحديث ١١٠٢٣.  
 مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٢٦

.....

أحبهما إليه في جعله فريضته، وإلا فالنافلة لها أجر ورجحان البتة، وظاهر أن الثانية من حيث وقوعها جماعة، ومع الفضيلة التي تكون في الجماعة تكون أحب إلى الله تعالى فيختارها، فلا بعد في الأمر بجعلها فريضته، أي يطلب ذلك من الله تعالى، ولا ينافي ذلك عدم وجوبها بالقاعدة الشرعية لجواز تركها لا إلى بدل، كما هو مقتضى صحيحة الحلبي (١).  
 ويمكن أن يكون المراد أنه يصلّيها، وإذا صلّاها جعلها فريضته بناء على أنه تعالى يختار أحبهما إليه، فبمجرد صلاتها واختيار فعلها جعلها فريضته، لما عرفت.

وفي «الدروس» قال: وبنوى الندب، ولو نوى الفرض جاز؛ لرواية هشام بن سالم (٢)، انتهى (٣).  
 والظاهر أنه بنى على أن قصد الوجوب هنا أمر تعبدى ظهر من الشرع، والله يعلم.  
 ثم اعلم! أنه يستفاد من قول المصنّف: (وأن يعيد المنفرد صلاته)، أن من صلّى فريضته في جماعة ثم وجد جماعة أخرى لا يستحبّ له إعادته، فيكون الإعادة حينئذ حراما.

وهذا هو الظاهر من المحقق (٤)، وصرّح به في «المدارك»، محتجاً بالأصل، وإدراك فضيلة الجماعة بالاولى، ونقل عن «الذكرى» الحكم باستحباب الإعادة حينئذ أيضا (٥)، لعموم الأدلة، وقال: وهو غير واضح؛ لأن أكثر الروايات مختصة

- (١) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٧٩ الحديث ٨٢١، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٠٢ الحديث ١١٠٢١.  
 (٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥١ الحديث ١١٣٢، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٠١ الحديث ١١٠١٤.  
 (٣) الدروس الشرعية: ١/ ٢٢٣.  
 (٤) المعتبر: ٢/ ٤٢٨.  
 (٥) ذكرى الشيعة: ٤/ ٣٨١ و ٣٨٢.  
 مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٢٧

.....



بالمنفرد، و ما ليس بمقيد بذلك فلا عموم فيه، و من هنا يعلم أن الأظهر عدم ترسل الاستحباب أيضا، و جوزه الشهيدان «١» «٢». أقول: في صحيحة زرارة المروية في «الكافي» و «القيه» و غيرهما، أنه قال للباقر عليه السلام: رجل دخل مع قوم في صلاتهم و هو لا ينويها صلاة، فأحدث إمامهم فأخذ بيد ذلك الرجل فقدمه فصلّى بهم، أ تجزيهم صلاتهم بصلاته و هو لا ينويها صلاة؟ فقال: «لا ينبغي للرجل أن يدخل مع قوم في صلاتهم و هو لا ينويها صلاة، بل ينبغي له أن ينويها صلاة، فإن كان قد صلّى، فإنّ له صلاة أخرى، و إلّا فلا يدخل معهم، قد تجزئ عن القوم صلاتهم و إن لم ينوها» «٣».

و لا يخفى على ذى الفطنة و الذوق السليم أن هذه الصحيحة ظاهرها العموم و الشمول لغير المنفرد؛ لظهور عموم المنع في قوله: «لا ينبغي للرجل أن يدخل مع قوم في صلاتهم و هو لا ينويها».

و كذا قوله: «بل ينبغي له أن ينويها صلاة» فيلزمها أن يكون قوله: «فإن كان قد صلّى» أعمّ من أن يكون صلّى فرادى أو جماعة، مع أنه في نفسه عام بإطلاق اللفظ.

و يعضد ما ذكرنا كون الرجل المذكور ممن يأخذ إمام القوم بيده و يقدمه في الصلاة؛ إذ يشير هذا إلى كونه إمام الصلاة، يقدم فيها، معروفا بذلك، فتدبر! و ظاهر أنه لو كان جواز الإعادة جماعة مخصوصا بصورة الانفراد - كما قال - لكان اللازم على المعصوم عليه السلام تقييد قوله: «فإن كان قد صلّى» بقيد الفرادى، بأن

(١) ذكرى الشيعة: ٤ / ٣٨١ و ٣٨٢، روض الجنان: ٣٧١، مسالك الأفهام: ١ / ٣١١، الدروس الشرعية: ١ / ٢٢٣.

(٢) مدارك الأحكام: ٤ / ٣٤٢ و ٣٤٣ مع اختلاف يسير.

(٣) الكافي: ٣ / ٣٨٢ الحديث ٨، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٦٢ الحديث ١١٩٥، تهذيب الأحكام: ٣ / ٤١ الحديث ١٤٣، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٧٦ الحديث ١٠٩٤٦ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٢٨

.....

يقول: فإن كان قد صلّى فرادى فإنّ له صلاة أخرى.

و مع هذا لا بد أن يذكر للراوى حال ما إذا كان صلاته أولا جماعة، و أنه ما ذا يصنع حينئذ، هل له حينئذ أن يدخل في صلاتهم و هو لا ينويها صلاة، أو ليس له، و أنه حينئذ كيف يصنع، مع أنه غير خفي على الفطن أن الدخول معهم من غير أن ينويها صلاة ممنوع. و تظهر الممنوعية من غير هذه الصحيحة من الأخبار الاخر أيضا «١».

هذا، و في «الغوالي» قال: و روى أن أعرابيا جاء إلى المسجد و قد فرغ النبي صلّى الله عليه و آله و سلم و أصحابه من الصلاة، فقال صلّى الله عليه و آله و سلم: «ألا رجل يتصدّق على هذا، فيصلّى معه؟» فقام شخص فأعاد صلاته و صلّى به «٢»، فتفطن.

و يؤيدهما الإطلاقات الاخر مثل صحيحة ابن بزيع السابقة؛ لأنه قال: و قد صلّيت «٣»، و المعصوم عليه السلام في الجواب لم يستفصل أن الصلاة التي صلّيتها جماعة كانت أو فرادى، سيما و ابن بزيع كان إماما في الفرائض، كما يظهر من الخارج، و نفس هذه الصحيحة و ترك الاستفصال في مقام السؤال و قيام الاحتمال يفيد العموم، و لا تأمل في قيام الاحتمال. إلى غير ذلك.

مع أن السنن يتسامح في أدلتها، بل يكتفى فيها [ب] فتوى الفقيه الواحد، فما ظنك بأزيد منه؟! فتأمل جدّا! قوله: (و أن يسر). إلى آخره.

الصحيح هو صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قال: «إذا كنت إماما فإنّه

(١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨ / ٤٠١ الباب ٥٤ من أبواب صلاة الجماعة.

(٢) عوالي اللآلي: ٢ / ٢٢٤ الحديث ٤١.

(٣) وسائل الشيعة: ٨ / ٤٠١ الحديث ١١٠١٨.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤٢٩

.....

يجزيك أن تكبر واحدة تجهر فيها و تسرّ ستّا» (١).

و عنه عليه السلام: «إذا افتتحت الصلاة فكبر إن شئت واحدة، و إن شئت ثلاثا و إن شئت خمسا [و إن شئت سبعا] كلّ ذلك يجزئ عنك، غير أنّك إذا كنت إماما لم تجهر إلّا بتكبيره واحدة» (٢).

و في «العيون»: عن الرضا عليه السلام حينما قال له بعض: إنه روى أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ كان يكبر واحدة فقال عليه السلام: «كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ يكبر واحدة يجهر بها و يسرّ ستّا» (٣).

و مرّ في مبحث التكبير أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ كان يكبر واحدة ليس إلّا «٤»، و لعلّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ كان يفعل كلّ واحد منهما جميعا على حسب ما اقتضاه المقام.

قوله: (للموتّق).

أقول: هو رواية أبي بصير، عن الصادق عليه السلام قال: «ينبغي للإمام أن يسمع من خلفه كلّ ما يقول، و لا ينبغي لمن خلفه أن يسمعه شيئا ممّا يقول» (٥).

فالرواية صحيحة؛ لما عرفت مكرّرا من كون أبي بصير المكفوف ثقة أيضا، لا غبار عليه أصلا، و حقّقنا في الرجال «٦».

و في قوّة أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام قال: «لا تسمعن الإمام دعاءك

(١) الخصال: ٣٤٧ الحديث ١٨، وسائل الشيعة: ٦ / ٣٣ الحديث ٧٢٧٥ مع اختلاف يسير.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢ / ٦٦ الحديث ٢٣٩، وسائل الشيعة: ٦ / ٢١ الحديث ٧٢٤٠ مع اختلاف يسير.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١ / ٢٥١ الحديث ١٨، الخصال: ٢ / ٣٤٧ الحديث ١٦، وسائل الشيعة:

٦ / ٣٣ الحديث ٧٢٧٤.

(٤) راجع! الصفحة: ٢٠٠ (المجلد السابع) من هذا الكتاب.

(٥) تهذيب الأحكام: ٣ / ٤٩ الحديث ١٧٠، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٩٦ الحديث ١١٠٠٠ مع اختلاف يسير.

(٦) تعليقات على منهج المقال: ٣٧١.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤٣٠

.....

خلفه» (١)، و مرّ أيضا أنّه يقرأ في نفسه في موضع تجب عليه القراءة «٢». إلى غير ذلك.

قوله: (للصحيحين).

أقول: هما صحيحة حفص بن البختری عن الصادق عليه السلام قال: «ينبغي للإمام أن يسمع من خلفه التشهد، و لا يسمعونهم شيئا»

(٣).

و صحیحہ حماد عن أبي بصير قال: صلّيت خلف الصادق عليه السّلام فلَمّا كان آخر تشهده رفع صوته حتّى أسمعنا، فلَمّا انصرف، قلت: كذا ينبغى للإمام أن يسمع تشهده من خلفه؟ قال: «نعم» «٤».

قوله: (و أن يقرأ). إلى آخره.

قد مرّ التحقيق في المسائل المذكورة «٥».

قوله: (للمعتبرة).

مرّ ما يتبّهك «٦».

قوله: (للموثق).

أقول: هو صحيح صفوان، عن ابن بكير، عن عمر بن أبي شعبة، عن

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٦٠ الحديث ١١٨٧، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٩٦ الحديث ١٠٩٩٩.

(٢) راجع! الصفحة: ٣٦١ من هذا الكتاب.

(٣) الكافي: ٣ / ٣٣٧ الحديث ٥، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٦٠ الحديث ١١٨٩، تهذيب الأحكام: ٢ / ١٠٢ الحديث ٣٨٤، وسائل الشيعة:

٨ / ٣٩٦ الحديث ١٠٩٩٨ مع اختلاف يسير.

(٤) تهذيب الأحكام: ٢ / ١٠٢ الحديث ٣٨٢، وسائل الشيعة: ٦ / ٤٠١ الحديث ٨٢٨٣.

(٥) راجع! الصفحة: ٣٥٨ و ٣٥٩ من هذا الكتاب.

(٦) راجع! الصفحة: ٤٠٧ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٣١

.....

الصادق عليه السّلام قال: [قلت له:] أكون مع الإمام فأفرغ قبل أن يفرغ من قراءته، قال:

«فأتّم السورة و مجدّد الله و اثن عليه حتّى يفرغ» «١».

و في الصحيح، عن صفوان، عن إسحاق بن عمّار، عن سأل الصادق عليه السّلام قال: أصلى خلف من لا أقتدى به، فإذا فرغت عن

قراءته و لم يفرغ هو؟ قال:

«فسبح حتّى يفرغ» «٢».

قوله: (و في الآخر).

أقول: هو صحيح صفوان، عن ابن بكير، عن زرارة، عن الصادق عليه السّلام «٣».

و في صحیحہ أبي بصير عن الباقر عليه السّلام، قال له: من لا أقتدى به في الصلاة، قال: «افرغ قبل أن يفرغ؛ فإنّك في حصار، فإن فرغ

قبلك فاقطع القراءة و اركع معه» «٤».

و مرّ موثقه إسحاق بن عمّار الدالّة على صحّة الصلاة في صورة الاقتداء بهؤلاء، و عدم التمكن من القراءة مطلقا «٥»، و التحقيق في

ذلك «٦».

قوله: (و أن يقول). إلى آخره.

مرّ الحكممان في محلّهما «٧».

- (١) تهذيب الأحكام: ٣ / ٣٨ الحديث ١٣٤، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٧٠ الحديث ١٠٩٣٠.
- (٢) الكافي: ٣ / ٣٧٣ الحديث ٣، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٧٠ الحديث ١٠٩٢٩.
- (٣) تهذيب الأحكام: ٣ / ٣٨ الحديث ١٣٥، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٧٠ الحديث ١٠٩٢٨.
- (٤) تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٧٥ الحديث ٨٠١، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٦٧ الحديث ١٠٩٢٢.
- (٥) تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٧٧ الحديث ٨٠٩، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٠١ الحديث ١٠٧٢٣.
- (٦) راجع! الصفحة: ٣٦٢-٣٦٤ من هذا الكتاب.
- (٧) راجع! الصفحة: ٢٤٤-٢٤٦ و ٤٦٩ و ٤٧٠ (المجلد السابع) من هذا الكتاب.
- مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٣٢
- قوله: (كما في الخبر).

هو رواية مجهولة عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام: «أن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: من صَلَّى يقوم فاخْتَصَّ نفسه بالدعاء دونهم فقد خانهم» (١).

ولعله لا يشمل قوله «٢»: «أستغفر الله ربي وتوب إليه بين السجدين، أو يظهر في القنوت أو غيره قبل الاستغفارات المذكورة أو بعدها أن كل دعاء يدعو لنفسه يكون المأمومون شركاء فيه، أو يقصد من قوله: أستغفر الله، أنه يطلب المغفرة من الله تعالى لنفسه و لجميع المؤمنين.

و الأولى أن يدعو لغير المأمومين أيضا من المؤمنين و المؤمنات؛ لما ورد في أخبار آخر «٣»، سيما من ولده، و من انتسب إليه، و من له حق عليه، و من آذاه و أضره، أو التمس منه الدعاء.

لكن ترك الكل غير حرام؛ لما عرفت من ضعف سند الرواية المذكورة، و ضعف دلالة غيرها، لكن ربما لا يناسب المروءة؛ فإنهم جعلوه شفيعا لهم عند الله تعالى، و الله يعلم.

قوله: (للمعتبرة).

هي صحيحة صفوان، عن إسحاق بن عمار، عن الصادق عليه السلام قال: «ينبغي للإمام أن تكون صلاته على أضعف من خلفه» (٤).

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٦٠ الحديث ١١٨٦، تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٨١ الحديث ٨٣١، وسائل الشيعة: ٨ / ٤٢٥ الحديث ١١٠٨١ مع اختلاف يسير.

(٢) في (د ١) و (ك): قول، بدل: قوله.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٧ / ١١٤ الباب ٤٣ من أبواب الدعاء.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٥٥ الحديث ١١٥٢، تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٧٤ الحديث ٧٩٥، وسائل الشيعة: ٨ / ٤٢٠ الحديث ١١٠٦٤.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٣٣

.....

و روى العامة عن أنس قال: ما صلّيت خلف أحد قطّ أخفّ و لا أتمّ صلاة من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «١».

و عن أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال: «من صَلَّى للناس فليخفّف؛ فإنّ فيهم السقيم و الضعيف» (٢).

لكن الذي يظهر من الصحيح و المعتبر من أحاديثنا أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ما كان يخفّف إلّا إذا سمع بكاء صبيّ.

مثل صحيح عبد الله بن سنان، عن الصادق عليه السلام قال: «صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر فخفف الصلاة في الركعتين الأخيرتين، فقال له الناس: أحدث في الصلاة شيء؟ قال: وما ذلك؟ قالوا: خففت في الأخيرتين، فقال: أما ما سمعتم صراخ الصبي؟!» (٣).

و مرسله الصدوق: «إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان (٤) يؤم أصحابه فيسمع بكاء الصبي فيخفف الصلاة» (٥).  
و كيف كان؛ عدم التطويل مطلوب؛ لما مر من أن معاذاً قرأ سورة طويله في الجماعة فمنعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك، و قال له: «إياك أن تكون فتاناً، عليك بالشمس و ضحيتها و ذواتها» (٦).  
و يدلّ عليه الاعتبار الصحيح بعد الأخبار، منها موثقة سماعة المتضمنة

(١) صحيح مسلم: ٢٨٧ / ١ الحديث ١٩٠ مع اختلاف يسير.

(٢) صحيح مسلم: ٢٨٦ / ١ الحديث ١٨٥ مع اختلاف يسير.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٧٤ الحديث ٧٩٦، وسائل الشيعة: ٨ / ٤١٩ الحديث ١١٠٦٢ مع اختلاف يسير.

(٤) في المصدر زيادة: ذات يوم.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٥٥ الحديث ١١٥٤، وسائل الشيعة: ٨ / ٤٢٠ الحديث ١١٠٦٦.

(٦) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٥٥ الحديث ١١٥٣، وسائل الشيعة: ٨ / ٤٢٠ الحديث ١١٠٦٥.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤٣٤

.....

لاستحباب تطويل الركوع و السجود و التسبيح فيهما ما استطاع المكلف، و في آخرها: «فأما الإمام [فإنه إذا قام بالناس] فلا ينبغي له أن يطول بالناس، فإن فيهم الضعيف و من له الحاجة، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى بالناس خف بهم» (١).  
و هذه الموثقة موافقة للروايات العامة (٢)، و عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال:  
«آخر ما فارقت عليه حبيب قلبي أن قال: يا عليّ، إذا صليت فصل صلاة أضعف من خلفك» (٣) الحديث. إلى غير ذلك.  
قوله: (إلا إذا علم). إلى آخره.

لما مرّ في مبحث ذكر الركوع من أن الصادق عليه السلام سبّح في ركوعه أربعاً أو ثلاثاً و ثلاثين و هو يصلي بقوم (٤)، فلاحظ (٥).  
فائدة: في «جامع الأخبار» عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «لو أن رجلاً متعمماً صلى بجميع أمّتي من غير عمامة يقبل الله صلاتهم جميعاً من كرامته عليه» (٦).

ثم إن المصنّف لم يتعرّض لحال الصلاة خلف الأبرص و المجذوم و نحوهما؛ لما قدّمه في أوائل مبحث الجماعة من اختياره اشتراط سلامة الإمام ممّا ذكر، إلّا أن يكون إمام أمثاله، و مرّ منّا التنبيه على التحقيق في ذلك (٧)، فلاحظ.

(١) تهذيب الأحكام: ٢ / ٧٧ الحديث ٢٨٧، وسائل الشيعة: ٦ / ٣٠٥ الحديث ٨٠٣٦.

(٢) المغنى لابن قدامة: ١ / ٣٢٣، المجموع للنووي: ٤ / ٢٢٧.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ١٨٤ الحديث ٨٧٠، تهذيب الأحكام: ٢ / ٢٨٣ الحديث ١١٢٩، وسائل الشيعة: ٨ / ٤١٩ الحديث ١١٠٦٣.

(٤) الكافي: ٣ / ٣٢٩ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٠٠ الحديث ١٢١٠، الاستبصار: ١ / ٣٢٥ الحديث ١٢١٤، وسائل الشيعة: ٦ / ٣٠٤

الحديث ٨٠٣٤ نقل بالمعنى.

(٥) راجع! الصفحة: ٤٦٧ (المجلد السابع) من هذا الكتاب.

(٦) جامع الأخبار: ١٩٥ الحديث ٤٨٠.

(٧) راجع! الصفحة: ٤١٥-٤١٧ من هذا الكتاب.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤٣٥

قوله: (و أن لا يقوم). إلى آخره.

مضمون الصحاح أنه «لا ينبغي للإمام أن يقوم إذا صلى حتى يقضى كل من خلفه ما قد فاته من الصلاة» (١).

و في بعض الأخبار: أن ذلك واجب على الإمام (٢)، و هو محمول على شدة التأكد؛ لما يظهر من الأخبار و الفتاوى من عدم الوجوب.

و في كصحيحة أبي بكر الحضرمي، عن الصادق عليه السلام: «إذا صلّيت بقوم فاقعد بعد ما تسلّم هنيئة» (٣).

قوله: (للصحيح).

هو صحيح سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام: «الإمام إذا انصرف فلا يصلّي في مقامه ركعتين حتى ينحرف عن مقامه ذلك»

(٤).

و مثله صحيحة هشام بن سالم عنه عليه السلام (٥) و لا يبعد اتّحادهما؛ لأنّ الأوّل أيضا عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد.

و كيف كان؛ ذكر محقق من فقهاءنا: أن هذا طريقة العامّة، و الحديث وارد اتّقاء (٦)، و الله يعلم.

(١) تهذيب الأحكام: ٣/ ٤٩ الحديث ١٦٩، و سائل الشيعة: ٦/ ٤٣٤ الحديث ٨٣٧٠.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٤١ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٠٣ الحديث ٣٨٧، و سائل الشيعة: ٦/ ٤٣٤ الحديث ٨٣٦٩.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٧٥ الحديث ٨٠٢، و سائل الشيعة: ٦/ ٤٣٤ الحديث ٨٣٧١.

(٤) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٢١ الحديث ١٣١٤، و سائل الشيعة: ٥/ ١٨٦ الحديث ٦٢٨٧.

(٥) تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٨٤ الحديث ٨٤٤، و سائل الشيعة: ٥/ ١٨٦ ذيل الحديث ٦٢٨٧.

(٦) لم نعر عليه في مظانّه.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤٣٧

## ١٨٧- مفتاح [حكم من أدرك الإمام في أثناء الصلاة]

إنّما يدرك الركعة و فضيلة الجماعة بإدراك الركوع بالإجماع، و بإدراك الإمام راععا على الأصحّ؛ للصحاح الصراح المستفيض (١)،

خلافًا للشيخ في أحد قوليه (٢)؛ للصحيح: «إن لم تدرك القوم قبل أن يكبر الإمام للركعة فلا تدخل معهم في تلك الركعة» (٣). و في

لفظ آخر: «لا تعتدّ بالركعة التي لم تشهد تكبيرها مع الإمام» (٤).

و حمل على الكراهة جمعا، و يمكن حمله على إمام العامّة، و على العمل به يكفى إدراك التكبير و لو خارج الصلاة، كما هو ظاهر

اللفظين.

و إذا وجد الإمام راععا و خشى رفع رأسه إن لحق بالصفّ كبير و ركع مكانه ثمّ لحقهم و هو راعع، أو بعد ما قام من السجدين، بلا

خلاف؛

(١) راجع! وسائل الشيعة: ٨ / ٣٨٢ الباب ٤٥ من أبواب صلاة الجماعة.

(٢) النهاية للشيخ الطوسي: ١١٤.

(٣) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٨١ الحديث ١٠٩٥٩.

(٤) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٨١ الحديث ١٠٩٦٠.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٣٨

للسحاح «١»، و يجزّ رجله حينئذ ولا يتخطى، كما قاله الصدوق و رواه «٢».

و إذا فاته الركوع استحَب المتابعة في السجدين و إن لم يعتدّ بهما؛ للخبر «٣»، و هل يستأنف التّية و التحريم بعدهما؟ الأكثر نعم؛

لزيادة الركن، و الشيخ لا؛ لاغتفارها في المتابعة «٤» و هو الأصحّ، و كذا الحكم لو أدركه و قد سجد واحدة.

و أدنى الفضيلة أن يدرك الإمام في السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة، كما في الصحيح «٥»، فيجلس معه ثم يقوم فيصلي، و خيره في «المعتبر» في الإتيان بالتشهد و عدمه «٦».

و كلّ ما أدركه مع الإمام من الركعات جعله أوّل صلاته ثمّ يتمّ ما بقى عليه، بالإجماع و الصحاح المستفيضة «٧».

و يقرأ في الاولين خلف الإمام إن كانتا أخيرتى الإمام، كما في الصحيحين «٨».

و في أحدهما: «إن أدرك من الظهر أو العصر أو العشاء ركعتين و فاتته ركعتان، قرأ في كلّ ركعة ممّا أدرك خلف الإمام في نفسه بأمّ الكتاب و سورة،

(١) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٨٤ الباب ٤٦ من أبواب صلاة الجماعة.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٥٤.

(٣) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٩٢ الحديث ١٠٩٨٩.

(٤) المبسوط: ١ / ١٥٩.

(٥) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٢٩ الحديث ١٠٩٨٨.

(٦)المعتبر: ٢ / ٤٤٧.

(٧) راجع! وسائل الشيعة: ٨ / ٣٨٦ الباب ٤٧ من أبواب صلاة الجماعة.

(٨) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٨٧ الحديث ١٠٩٧٥.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٣٩

فإن لم يدرك السورة تامّة أجزأته أمّ الكتاب، فإذا سلّم الإمام قام فصلّى ركعتين و لا يقرأ فيهما «١»، الحديث.

و هل القراءة هذه على الوجوب أو الندب؟ قولان.

و إذا جلس الإمام للتشهد و ليس له محلّ تشهد تجافى و لم يتمكّن من القعود، كما في الصحيح «٢»، و لكن يأتي بالتشهد استحباباً؛

لأنه بركة، كما في الموقّ و غيره «٣»، فإذا جاء محله فليبت قليلاً إذا قام الإمام بقدر التشهد ثمّ يلحق الإمام، كذا في الصحيح «٤».

(١) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٨٨ الحديث ١٠٩٧٧ مع اختلاف يسير.

(٢) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٨٧ الحديث ١٠٩٧٥.

(٣) وسائل الشيعة: ٨ / ٤١٦ الحديث ١١٠٥٥ و ١١٠٥٦.

(٤) وسائل الشيعة: ٨ / ٣٨٧ الحديث ١٠٩٧٥ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٤١  
قوله: (إنما يدرك). إلى آخره.

لا خلاف في أن الركعة تدرك بإدراك الإمام قبل الركوع.  
و هل تدرك بإدراكه راعيا؟ المشهور نعم.

وقال الشيخ في «النهاية»: و من لحق تكبيرة الركوع فقد أدرك تلك الركعة، فإن لم يلحقها فقد فاتته، فإن سمع تكبيرة الركوع و بينه و بين الصف مسافة جاز له أن يركع و يمشى في ركوعه حتى يلحق بالصف، أو يتم ركوعه، فإذا رفع الإمام رأسه من الركوع يسجد، فإذا نهض إلى الثانية يلحق بالصف، و من خاف فوات الركوع أجزاءه تكبيرة واحدة للافتتاح و الركوع، و إن لم يخف فلا بد له من التكبيرتين. إلى أن قال: و من أدرك الإمام و قد رفع رأسه من الركوع فليسجد معه غير أنه لا يعتد بتلك السجدة، فإن وقف حتى يقوم الإمام إلى الثانية كان له ذلك. إلى أن قال: و الإمام إذا ركع فيسمع أصوات قوم يدخلون المسجد، فعليه أن يطيل ركوعه قليلا ليلحقوا به في ذلك الركوع. إلى آخر ما قال «١».

و مقتضى أول كلامه فوات الركعة بعدم لحوق تكبيرة الركوع. و قوله: فإن سمع. إلى آخره، ظاهره أن سماع تكبيرة الركوع لحوق بها، فالساعة مدركة للركعة إن دخل في الجماعة، و لا مانع من جانب البعد عن الصف بعد ما أتى بما ذكره.  
و قوله: و من خاف. إلى آخره، يناسب رأى المشهور، ألما أن يحمل على صورة عروض مانع من الدخول في الصلاة حين اللحوق بالتكبيرة إلى أن يخاف فوت الركوع بذكر تكبيرتين، و إن كان ذلك المانع عدم إرادة الجماعة حينئذ أو المسامحة.

(١) النهاية للشيخ الطوسي: ١١٤-١١٦.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٤٢

.....

و قوله: و من أدرك. إلى آخره، موافق لرأى المشهور؛ لأن الإدراك قبل رفع رأس الإمام موجب لدرك الركعة، و بعده موجب لعدم دركها، ألما أن يقول بأن الإدراك بعد فوت اللحوق مثل الإدراك بعد رفع رأس الإمام في فوت الركعة، لكن ليس مثله في جواز متابعتها الإمام؛ لأنه يوجب زيادة ركوع.

و فيه؛ أنه أي فرق بين زيادة الركوع و زيادة السجدة؟! و بالجملة؛ هذا الحكم من حديث صريح في فتوى المشهور، و يتفرع عليه «١»- كما ستعرف- و هو رحمه الله لم يقل به.

و مع ذلك كان المناسب أن يذكر حكم ما لو أدرك الإمام حال الركوع بعد فوت التكبيرة، في أن المأموم ما ذا يصنع، هل يلحق به و لا يعتد بذلك الركوع، أو لا يلحق أصلا و يصبر حتى يرفع الإمام رأسه؟ فتأمل! و قوله: و الإمام إذا ركع. إلى آخره، موافق للمشهور أيضا؛ لأن الإطالة للحوقهم ربما يكون حراما، و موجبا لفساد صلاتهم على رأيه؛ لأن القوم الذين يدخلون المسجد حال ركوع الإمام لم يلحقوا تكبيرة ركوعه.

و على فرض لحوقهم بها و سماعهم إياها من أين يعلم الإمام هذا المعنى، و مجرد دخولهم المسجد لا يقتضى سماعهم لها.

و لو فرض أن بعضهم سمع، من أين علم أن كلا منهم سمعوا البتة؟ فكيف يكون عليه أن يطيل للحوقهم؟

و تقييد القوم بعلم الإمام بسماع الكل تكبيرة الركوع، فيه ما فيه، فتأمل! و مع ذلك، المعروف من الشيخ أنه كان قائلا باستحباب تكبيرة الركوع في جميع آرائه، لا الوجوب «٢» كما ستعرف.



(١) في (د ١): و متفرع عليه.

(٢) لاحظ! النهاية للشيخ الطوسي: ٨٩.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤٤٣

.....

و كيف كان؛ نسب إلى نهاية الشيخ القول بعدم إدراك الركعة بإدراك الإمام راععا، و أن من لحق تكبيره الركوع أدرك الركعة، و من لم يلحقها فقد فاتته «١».

و أن ابن البراج أيضا قال كذلك «٢»، و استدلل لها بصحيفة ابن مسلم عن الباقر عليه السلام قال: «لا تعتد بالركعة التي لم تشهد تكبيرها مع الإمام» «٣».

و صحيحته أيضا عنه عليه السلام قال: «إذا أدركت التكبير قبل أن يركع الإمام فقد أدركت الصلاة» «٤».

و صحيحته أيضا عن الصادق عليه السلام قال: «إذا لم تدرك تكبيره الركوع فلا تدخل في تلك الركعة» «٥».

و مستند المشهور صحيفة سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام أنه قال: «في الرجل إذا أدرك الإمام و هو راعع و كبر [الرجل] و هو مقيم صلبه ثم ركع قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدرك الركعة» «٦».

و مثلها بل و أقوى دلالة حسنة الحلبي بإبراهيم بن هاشم - فتكون كالصحيفة - عن الصادق عليه السلام قال: «إذا أدركت الإمام و قد ركع فكبرت و ركعت قبل أن يرفع رأسه فقد أدركت الركعة، و إن رفع رأسه قبل أن ترفع فاتتك الركعة» «٧».

(١) نسب إليه في مدارك الأحكام: ١٨ / ٤ و ١٩، لاحظ! النهاية للشيخ الطوسي: ١١٤.

(٢) المهذب: ٨٢ / ١.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣ / ٤٣ الحديث ١٥٠، الاستبصار: ١ / ٤٣٥ الحديث ١٦٧٧، وسائل الشيعة:

٨ / ٣٨١ الحديث ١٠٩٦٠.

(٤) الاستبصار: ١ / ٤٣٥ الحديث ١٦٧٨، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٨١ الحديث ١٠٩٥٨.

(٥) الكافي: ٣ / ٣٨١ الحديث ٢، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٨١ الحديث ١٠٩٦١.

(٦) الكافي: ٣ / ٣٨٢ الحديث ٦، تهذيب الأحكام: ٣ / ٤٣٥ الحديث ١٥٢، الاستبصار: ١ / ٤٣٥ الحديث ١٦٧٩، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٨٢

الحديث ١٠٩٦٢.

(٧) الكافي: ٣ / ٣٨٢ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ٣ / ٤٣٥ الحديث ١٥٣، الاستبصار: ١ / ٤٣٥ الحديث ١٦٨٠، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٨٢

الحديث ١٠٩٦٣ مع اختلاف يسير.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤٤٤

.....

و مثلها أيضا قوية زيد الشحام «١»، و الصحاح الآتية في شرح قول المصنف رحمه الله: و إذا وجد الإمام راععا. إلى آخره. و صحيفة معاوية بن شريح قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام [يقول]: «إذا جاء الرجل مبادرا و الإمام راعع أجزأته تكبيره واحدة لدخوله في الصلاة و الركوع» «٢»، و ظاهرها وجوب تكبيره الركوع، كما قال به بعض الفقهاء «٣».

لكن الظاهر استحبابها، وشدّة استحبابها، كما عرفت في مبحثها «٤»، فيكون المراد: أجزأته تكبيره واحدهً لدرك فضيلة تكبيره الركوع أيضا.

و يدلّ أيضا على مذهب المشهور الخبر الذي سنذكر في شرح قول المصنف رحمه الله: فإذا فاته الركوع. إلى آخره. و يدلّ عليه أيضا ما رواه في «الكافي» بسنده الذي فيه إرسال عن الباقر عليه السلام قال: قلت له: إنني إمام مسجد الحى، فأركع بهم فأسمع خفقان نعالمهم و أنا راكع، فقال: «اصبر ركوعك و مثل ركوعك، فإن انقطعوا و إلّا فانتصب قائما» «٥». و روى في «الفتاوى» مثل ذلك مرسلًا عنه عليه السلام «٦». و روى في «التهذيب» عن جابر الجعفي في الضعيف عن الباقر عليه السلام أنه قال له: إنني أؤمّ قوما فأركع، فيدخل الناس و أنا راكع، فكيف أنتظر؟ قال: «ما أعجب»

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٤ الحديث ١١٥٠، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٨٣ الحديث ١٠٩٦٤.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦٥ الحديث ١٢١٤، تهذيب الأحكام: ٣/ ٤٥ الحديث ١٥٧، وسائل الشيعة: ٦/ ١٧ الحديث ٧٢٣٢. (٣) المراسم: ٦٩.

(٤) راجع! الصفحة: ٤٦١-٤٦٣ من هذا الكتاب.

(٥) الكافي: ٣/ ٣٣٠ الحديث ٦، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٩٥ الحديث ١٠٩٩٦ مع اختلاف يسير.

(٦) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٥ الحديث ١١٥١.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٤٥

.....

ما تسأل عنه يا جابر! انتظر مثلي ركوعك، فإن انقطعوا و إلّا فإرفع رأسك» «١».

و الظاهر اتحاد الروايات الثلاث، و أنّ المراد من قوله عليه السلام: «انتظر مثلي ركوعك» انتظر قدر ركوعك الذي كنت تركع و قدرا آخر أيضا يساوي قدره قدر ركوعك، كما هو مضمون ما رواه «الكافي» و «الفتاوى».

و في «المنتهى» قال: قال علماؤنا: يستحب للإمام إذا أحسّ بداخل أن يطيل ركوعه حتّى يلحق به «٢».

و ذكر في «المختلف» عن «المبسوط» كراهة تطويل الإمام انتظارا لمن يجيء فتكثر به الجماعة، أو ينتظر من له قدر، فإن أحسّ بداخل لم يلزمه التطويل ليلحق الركوع. و قد روى أنّه إذا كان راكعا يجوز أن يطول ركوعه مقدار الركوع مرتين ليلحق «٣»، انتهى.

و عرفت ما ذكرنا عن «النهاية» «٤». و باقى الفقهاء أيضا ذكروا استحباب التطويل المذكور، و لكن منهم من ذكره مطلقا «٥»، و منهم من قال: إلى أن يركع من أحسّ بدخوله «٦».

و في «الدروس» قال: يستحب التطويل بمقدار ركوعين «٧».

و لعلّه أراد ما ذكرناه، لا أنّ الزائد عن ركوعه المقرّر يكون مقدار ركوعين؛

(١) تهذيب الأحكام: ٣/ ٤٨ الحديث ١٦٧، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٩٤ الحديث ١٠٩٩٥.

(٢) منتهى المطالب: ٦/ ٢٨٦.

(٣) مختلف الشيعة: ٣/ ٦٩، المبسوط: ١/ ١٥٣.

(٤) راجع! الصفحة: ٤٤١ من هذا الكتاب.

(٥) مختلف الشيعة: ٣ / ٦٩.

(٦) قواعد الأحكام: ٤٧، ذكرى الشيعة: ٤ / ٤٥٢ و ٤٥٣.

(٧) الدروس الشرعية: ١ / ٢٢٣.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤٤٦

.....

إذ لو أراد هذا لم يكن له دليل من جهة الرواية- كما عرفت- ولا دليل آخر بعين ما ذكره.

و كيف كان؛ الأحوط والأولى أن لا يزيد على ما ذكرناه، وأن لا يفرق بين الداخلين، إلّا أن يكون مانع عن الانتظار، بعدم طاقة بعض المأمومين له بالمرّة، أو بالنسبة إلى الداخل الثاني في الركعة الثانية، أو الثالث في الثالثة، أو الرابع في الرابعة، ولا ينتظر في كلّ ركعة أزيد من مثل ركوعه على ما عرفت.

و إن زاد الداخلون فبعد إتمام الذكر السادس يرفع رأسه البتّة، ولا يصبر أزيد من ذلك أصلاً، وإن جاء جماعة كثيرون. هذا؛ إذا لم يكن يقول في ركوعه سوى ثلاث تسيحات كبرى، أمّا إذا كان يذكر بعد الثلاث الصلاة على محمّد وآله عليهم السلام كما ورد في الأخبار «١»، و شاع في الأقطار، فيحتمل أولويّة الصبر مقدار ست تسيحات كبرى، و الصلاة على محمّد وآله مرّتين.

و يحتمل عدم الأولويّة إلّا في الستّ المذكور، أو فيها مع ضمّ صلوات واحدة عليهم عليهم السلام.

و إذا كان ذكر ركوعه في غير صورة الجماعة أزيد من الثلاث الكبرى، فالأولى الاقتصار على الثلاث في غير صورة الانتظار، و في صورة الانتظار يكون كما ذكرنا.

و الأولى عدم النقص عن الثلاث الكبرى؛ لما عرفت في مبحث تسيح الركوع، إلّا أن يكون لا للإمام أو المأموم أو بعض المأمومين طاقة الصبر قدرها، و الله يعلم.

(١) الكافي: ٣ / ٣٢٤ الحديث ١٣، تهذيب الأحكام: ٢ / ٢٩٩ الحديث ١٢٠٦، و انظر! وسائل الشيعة:

٣٢٦ / ٦ الباب ٢٠ من أبواب الركوع.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤٤٧

.....

و حيث ظهر ممّا ذكرنا أنّ ما دلّ على إدراك الركعة بإدراك الركوع في غاية الكثرة و الوفور، و كونه مبنى أحكام كثيرة مشهورة مسلمة، حتّى أنّك عرفت من نهاية الشيخ ما عرفت، و مع ذلك ليست منحصرة فيما ذكرناه بل أكثر، بل الظاهر تواترها يرجح على ما دلّ على عدم الإدراك ما لم يدرك تكبيرته؛ إذ الظاهر أنّ الأصل فيه صحيحة واحدة، و هي صحيحة ابن مسلم، و إن ذكرت بأنحاء مختلفة في الكتب المختلفة و الطرق المتغايرة، و لذا اقتصر كلّ كتاب و كلّ طريق بنقل واحدة، و لو كانت متعدّدة لما اقتصر، كما بيّناه غير مرّة.

و مع ذلك، الدلالة في المتواترة في غاية الظهور في صحّة الصلاة حينئذ، بل لا يحتمل غيرها، بخلاف صحيحة ابن مسلم؛ لاحتمال كون المراد من إدراك تكبيره الركوع إدراك نفسه، و كونه كناية عنه، و إن بعد.

و أظهر منه احتمال كون المراد من قوله عليه السلام: «و لا تعتدّ بالركعة». إلى آخره، عدم الاعتداد بها في مرتبة الكمال.

و هذا غير عزيز في الأخبار، بل في غاية الكثرة، و كذا الحال في قوله: «لا تدخل» و غير ذلك، و ممّا يرجّح ترجيحاً شديداً كون

تكبيره الركوع مستحبًا جائز الترك بالمرّة، و على كلّ حال كما عرفت، فكيف يصير مثل هذا شرطًا لدرك الركعة؟! و القراءة و نحوها لم يكن شرطًا إجماعًا، و جعل ما ذكر دليلًا برأسه على المطلوب، و هو غير بعيد، لغاية الاستبعاد في توقّف الجماعة على التكبير المستحب، مع تواتر الأخبار الواردة في مطلوبيتها مطلقًا، و شدّة المطلوبيّة كذلك، فتأمل جدًّا! و القول بأنّ الأخبار المتواترة موافقة لمذهب العامّة، بخلاف صحيحة ابن مسلم فترجّح عليها لما ذكر، معارض بأنّ المتواترة موافقة لما اشتهر بين الأصحاب، بل موافقة لما اشتهر بينهم في كثير من الأحكام، كلّ واحد منها مشتهر

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٤٨

.....

بينهم. بل ربّما كان مسلّمًا عند القائل بعدم الإدراك إلّا بإدراك التكبير، كما ظهر لك ممّا ذكرناه في عبارة «النهاية» (١). بل الشهرة بين الأصحاب أقوى المرجّحات، و مدار الفقهاء على ذلك، فما ظنّك بما في المقام؟! و لذا رجع الشيخ عن مختاره في «النهاية».

و مع ذلك أوفق للعمومات و الإطلاقات.

و ما ورد في الصحيح و غيره من المعتمدة من أنّ «أول صلاة أحدكم الركوع» (٢) و «الصلاة ثلاث طهور، و ثلاث ركوع، و ثلاث سجود» (٣) و غير ذلك من الأخبار الخالية عن اعتبار تكبيره الركوع بالمرّة، و مع ذلك مبادرة المعصوم عليه السّلام بذكر الحكم في كثير من جملة المتواترات، و أمرهم عليهم السّلام باعتباره و العمل به من دون سؤال و لا ظهور داع، بل المبادرة في تزييد الأحكام و المتعلّقات كذلك فيها، يأبى عن كون الحكم فيه تقيّة، فلاحظ ما ذكرنا و ما سنذكر من الأخبار، و تأمل فيها، حتّى يتّضح لك ما ذكرنا. و ممّا يشهد على ما ذكرنا كون المدار عند الشيعة في الأعصار و الأمصار على البناء على ما هو المشهور المعروف من الفقهاء من البناء على الإدراك بإدراك الركوع، و كذا على الأحكام الاخر المذكورة في تلك الأخبار. لكن في «الاحتجاج»: عن الحميري عن صاحب السّلام أنّه «إذا لحق المأموم مع الإمام من تسييح الركوع تسييحة واحدة اعتدّ بتلك الركعة» (٤).

(١) راجع! الصفحة: ٤٤١ من هذا الكتاب.

(٢) تهذيب الأحكام: ٩٧/٢ الحديث ٣٤٢، و سائل الشيعة: ٦/٣١١ الحديث ٨٠٥٤.

(٣) الكافي: ٢٧٣/٣ الحديث ٨، تهذيب الأحكام: ٢/١٤٠ الحديث ٥٤٤، و سائل الشيعة: ٦/٣١٠ الحديث ٨٠٤٩.

(٤) الاحتجاج: ٢/٤٨٨، و سائل الشيعة: ٨/٣٨٣ الحديث ١٠٩٦٦ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٤٩

.....

و بيالى أنّ هذا مذهب بعض العلماء، العلّامة (١) أو غيره، و هو الأحوط؛ لغاية اعتبار مستنده. بل الأحوط عدم الدخول إن لم يدرك تكبيره الركوع، لوجود ريبه ما ممّا عرفت، لكن إذا دار الأمر بين هذا الاحتياط و درك الجماعة، يدرك الجماعة و يترك الاحتياط، فتأمل جدًّا! قوله: (و إذا وجد). إلى قوله: (للصّاح). هي صحيحة ابن مسلم، عن أحدهما عليهما السّلام: عن الرجل يدخل المسجد فيخاف أن تفوته الركعة، فقال: «يركع قبل أن يبلغ إلى القوم و يمشى و هو راكع حتّى يبلغهم» (٢).

و صحیحہ عبد الرحمن بن أبی عبد اللہ عن الصادق علیہ السّلام أنّه قال: «إذا دخلت المسجد و الإمام راکع، فظننت أنّک إن مشیت إلیه رفع رأسه قبل أن تدرکه فکبر و اركع، فإذا رفع رأسه فاسجد مکانک، فإذا قام فالحق بالصفّ، و إن جلس فاجلس مکانک، فإذا قام فالحق بالصف» (٣).

و قال فی «الفقيه» - بعد إيراد هذه الروایة-: و روى أنّه إذا مشى فی الصلاة جرّ رجلیه و لا يتخطى (٤).

(١) تذکره الفقهاء: ٤٤ / ٤ مع اختلاف یسير.

(٢) من لا یحضره الفقيه: ١ / ٢٥٧ الحدیث ١١٦٦، تهذیب الأحکام: ٣ / ٤٤ الحدیث ١٥٤، الاستبصار:

١ / ٤٣٦ الحدیث ١٦٨١، وسائل الشیعة: ٨ / ٣٨٤ الحدیث ١٠٩٦٨.

(٣) الکافی: ٣ / ٣٨٥ الحدیث ٥، من لا یحضره الفقيه: ١ / ٢٥٤ الحدیث ١١٤٨، تهذیب الأحکام: ٣ / ٤٤ الحدیث ١٥٥ و ١٥٦، وسائل

الشیعة: ٨ / ٣٨٥ الحدیث ١٠٩٧٠ مع اختلاف یسير.

(٤) من لا یحضره الفقيه: ١ / ٢٥٤ ذیل الحدیث ١١٤٨ مع اختلاف یسير.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٥٠

.....

و قویة إسحاق بن عمار أنّه قال للصادق علیه السلام: أدخل المسجد و قد رکع الإمام فأرکع برکوعه و أنا وحدى و أسجد، فإذا رفعت رأسی فأی شیء أصنع؟ فقال:

«قم فاذهب إلیهم، فإن كانوا قیاما فقم معهم، و إن كانوا جلوسا فاجلس معهم» (١).

و فی الصحیح: أنّ الصادق علیه السّلام دخل یوما المسجد الحرام فی صلاة العصر، فلما کان دون الصفوف رکعوا فرکع وحده و سجد السجدين ثمّ قام فمشى حتّى لحق الصفوف (٢)، فتأمّل! و ما ادّعی المصنّف من الإجماع علی التخییر الذی ذکره، هو دعوی العلّامة فی «المنتهی» (٣).

و یمكن الجمع بین الأخبار بأنّ ما دلّ علی المشی راکعا حتّى یلحق بالصف إنّما یكون فی صورة یكون المأموم قریبا من الصف بحيث یلحق الصف فی مشیه راکعا، كما هو مضمون صحیح ابن مسلم. و ما دلّ علی السجود فی مكانه فإذا قام الإمام لحق بالصف، یكون فی صورة لا یدرک الصف فی حال المشی فی الرکوع، كما هو الظاهر من صحیح عبد الرحمن، حیث قال: «ظننت أنّک إن مشیت إلیه رفع رأسه»؛ إذ المشی حال الرکوع أبطأ منه حال القیام، فإذا کان حال القیام إن مشى إلیه لم یدرکه فی رکوعه فحال الرکوع بطریق أولى، فالمراد الجمع بین حکمیهما لا

(١) من لا یحضره الفقيه: ١ / ٢٥٧ الحدیث ١١٦٤، تهذیب الأحکام: ٣ / ٢٨١ الحدیث ٨٣٠، وسائل الشیعة: ٨ / ٣٨٦ الحدیث ١٠٩٧٣.

(٢) الکافی: ٣ / ٣٨٤ الحدیث ١، تهذیب الأحکام: ٣ / ٢٨١ الحدیث ٨٢٩، وسائل الشیعة: ٨ / ٣٨٤ الحدیث ١٠٩٦٩ مع اختلاف یسير.

(٣) منتهی المطلب: ٦ / ٢٨٣ و ٢٨٤.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٥١

.....

رفع التعارض.

و الأحوط الاقتصار على ما ذكرناه، بل يشكل غيره؛ لأنّ العلامة لم يدعّ الإجماع على التخيير بينهما كما ادّعاها المصنّف، بل ادّعى أوّلاً أنّه يجوز أن يكبر و يمشى راکعاً حتّى يلحق بالصف، و ادّعى على هذا إجماع علمائنا أجمع، و استدلّ عليه بأنّ المشى فى الركوع لإدراك الصف غير مبطل، ثمّ احتجّ بصحيح ابن مسلم.

ففرضه رحمه الله أوّلاً حين الدعوى المشى حتّى يلحق بالصف، و استدلاله ثانياً بهذا النحو، و ثالثاً: بصحيح ابن مسلم. و دعوى الإجماع على حدة على كلّ واحدة من المسألتين، و عدم جعلهما مسألة واحدة- و هى التخيير بين الأمرين كما فعله المصنّف- ينادى بما ذكرنا من أنّ المسألة مفروضة فى صورة اللحق بالصف فى المشى راکعاً.

نعم؛ كلامه فى ذكر المسألة الثانية مطلق، ظاهر فى عدم اشتراطها بصورة عدم اللحق بالمشى راکعاً. فكلامه مغاير لكلام المصنّف من جهة دعوى الإجماع على كلّ مسألة على حدة، و فرض المسألة أعمّ من أن يكون يخشى رفع رأس الإمام إن لحق بالصف أو يجزم بعدم اللحق، فتكون المسألة غير مقصورة فى الصورة الاولى خاصّة، فلا يكون تخييره على الإطلاق، كما يتوهم من كلام المصنّف.

على أنّه لو تمّ الإجماع المنقول على وجه يضمرّ ما ذكرناه، فغير خفىّ أنّه خبر واحد، و عند التعارض يحصل الشبهة، و تنحصر البراءة اليقينية فيما ذكرنا، فتأمل! ثمّ اعلم أيضاً! أنّ المسألتين مفروضتان فى صورة عدم اللحق بالصف، و عدم البلوغ إلى موضع يصحّ أن يقام فيه مطلقاً، أمّا فى صورة جواز اللحق من دون ارتكاب واحدة منهما، فلا يرتكب أصلاً، لما سيجىء من أنّ المشى فى الصلاة عمداً و اختياراً و من دون داع أصلاً مبطل للصلاة، إلّا أن لا يكون فعلاً كثيراً، و مع

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤٥٢

.....

ذلك سيجىء ما فيه.

فما قال فى «المنتهى»: لو فعل ذلك من غير ضرورة و لا عذر، و لا خشى الفوات، فالوجه الجواز [خلافاً لبعض الجمهور] «١»، لأنّ للمأموم أن يصلّى فى صفّ منفرداً، و أن يتقدّم بين يديه «٢»، محلّ تأمل، فتأمل! و اعلم! أيضاً أنّه رحمه الله قال فيه: لو ركع و قام ثمّ مشى قبل سجوده لم يكن به بأس، و نقل خلافه عن جمع من العامة «٣».

و قال: لنا حديث أبى بكر «٤»، و أحاديث أهل البيت عليهم السّلام، و قد فعل ذلك ابن مسعود و زيد بن ثابت «٥»، .. إلى أن قال: و غيرهم من الصحابة و التابعين فكان إجماعاً «٦».

قوله: (للخبر).

هو رواية الشيخ بسنده عن معلّى بن خنيس قال: «إذا سبقك الإمام بركعة فأدر كته و قد رفع رأسه فاسجد معه و لا تعتدّ بها» «٧». و السند صحيح إلى صفوان بن يحيى، و هو ممّن أجمعت العصابة، و ممّن لا يروى إلّا عن الثقة «٨»، و هو روى عن أبى عثمان عن معلّى.

(١) لاحظ! المغنى لابن قدامة: ٣٦ / ٢.

(٢) منتهى المطلب: ٢٨٦ / ٦.

(٣) لاحظ! المغنى لابن قدامة: ٣٥ / ٢.

(٤) سنن أبى داود: ١ / ١٨٢ الحديث ٦٨٤.

(٥) فى المصدر: «زيد بن وهب».

(٦) منتهى المطلب: ٦ / ٢٨٥ و ٢٨٦.

(٧) تهذيب الأحكام: ٣ / ٤٨ الحديث ١٦٦، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٩٢ الحديث ١٠٩٨٩.

(٨) رجال الكشي: ٢ / ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٥٣

.....

و في «الفتية»- بعد ذكر صحيحة معاوية بن شريح التي ذكرناها سابقا- ذكر هكذا: و من أدرك الإمام و هو ساجد كبير و سجد معه و لم يعتد بها «١». إلى آخر ما ذكره.

و احتمال المصنف في «الوافي» كون ما ذكر من تنمة الصحيحة، او كونه من كلام الصدوق، فعلى الأول دليل آخر على المطلوب في المقام، و على الثاني شاهد و مؤيد «٢».

و جعل بعض العلماء كلام الصدوق حجة كالحديث «٣»، و الله يعلم.  
قوله: (لزيادة الركن).

بناؤهم على أن شغل الذميمة اليقينية يستدعي البراءة اليقينية، و حصولها من مجرد الخبر المذكور مشكل، لعدم ثبوت العدالة، و عدم تحقق الانجبار أيضا، لأن عمل الأكثر كلهم أو بعضهم بالخبر المذكور لعله من باب التسامح في السنن لا كون الخبر حجة، لكن على هذا لا يبقى لحكمهم بالاستحباب وجه، لأن بعد استئناف التية و التحريمه يبطل ما فعله أولا، و يخرج عن مورد النص، لأن الظاهر منه عدم الاعتداد بخصوص السجدة و صحة صلاته، و إتمامها كما هي من دون استئناف، و من غير إبطال لها.

إلا أن يمنعوا هذا الظهور، بأن يقولوا باحتمال عود الضمير في قوله عليه السلام: «و لا تعتد بها» إلى نفس الصلاة، أو احتمال كون عدم الاعتداد بالسجدة عدم الاعتداد بالصلاة أيضا، أو يقولوا بأن الاحتمالين خلاف الظاهر، لكن يقولون بضعف

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٦٥ الحديث ١٢١٤.

(٢) الوافي: ٨ / ١٢٣٠ ذيل الحديث ٨١٢٢.

(٣) ذكرى الشيعة: ١ / ٥١.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٥٤

.....

الظهور، و عدم وفائه لتحصيل البراءة اليقينية في مقابل ما دل على بطلان الصلاة بزيادة ركن منها «١».

و مع ذلك يكونون قائلين بوفاء الخبر لحكم المستحب، للتسامح فيه سندا و دلالة، أو دلالة فقط، للحكم المذكور أو السند فقط.

لكن ما فعلوه نوع من المسامحة المجوزة في السنن، لكنه لا يخلو عن تأمل.

و من هذا استشكل في «المختلف» في الحكم المذكور، لكن قال: عندي في ذلك إشكال، من حيث أنه قد زاد في الصلاة ركنا هو

السجدتان، مع أنه عليه السلام نهى عن الدخول في الركعة عند فوات تكبيرها في صحيحة ابن مسلم عن الباقر عليه السلام «٢» «٣».

أقول: هذا منه بناء على جعله إدراك التكبير كناية عن إدراك الركوع و ادعى ظهوره «٤»، و مر الإشارة إليه «٥».

و مع ذلك يمكن أن يقال على القول المشهور إن من لم يدرك التكبير [و أدرك الركوع يكون في عدم دخوله في الجماعة

أولوية، منع بسببها في الصحيحة عن الدخول و إن كان مدركا للجماعة، كاعتداء الحاضر بالمسافر و أمثاله.

فإذا كان مع دركه فضيلة الجماعة يكون الدخول راجح الترك، فمع عدم

(١) وسائل الشيعة: ٣١٩ / ٦ الباب ١٤ من أبواب الركوع، ٨ / ٢٣١ - ٢٣٤ الباب ١٩ من أبواب الخلل.

(٢) تهذيب الأحكام: ٣ / ٤٣ الحديث ١٤٩، الاستبصار: ١ / ٤٣٤ الحديث ١٦٧٦، وسائل الشيعة:

٨ / ٣٨١ الحديث ١٠٩٥٩.

(٣) مختلف الشيعة: ٣ / ٨٢.

(٤) مختلف الشيعة: ٣ / ٨٠.

بهبهاني، محمد باقر بن محمد اكمل، مصايح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصايح الظلام؛ ج ٨، ص: ٤٥٤

(٥) راجع! الصفحة: ٤٤٦ و ٤٤٧ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٥٥

.....

الدرك كيف يكون راجح الفعل؟ بل يكون راجح الترك بطريق أولى.

و مما ذكر ظهر أن القول بعدم إدراك الركعة بفوات التكبير لا يجتمع مع القول برجحان الاقتداء بعد فوت الركوع، كما مر الإشارة

إليه عند نقل مذهب الشيخ في «النهاية» «١» فلاحظ، و تأمل! قوله: (و كذا الحكم). إلى آخره.

و ذلك لأن السجدة الواحدة زيادتها في الصلاة عمدا مبطل للصلاة و إن لم تكن ركنا، و في المقام زيادتها فيها عمد و ليست بسهو.

و لم يثبت من الشرع اغتفارها بحيث يحصل معها البراءة اليقينية و الامتثال العرفي، على حسب ما ذكر في زيادة السجدين للمتابعة و

الاقتداء فيهما، و لا يرد ما ذكر في التشهد، لما ستعرف.

قوله: (و أدنى). إلى آخره.

أقول: عند الأصحاب لم يكن فرق بين هذه السجدة و غيرها أصلا، و كأن أدنى الفضيلة عندهم درك الإمام بعد رفع رأسه عن

السجدة الأخيرة، و قطعوا بأنه يكبر و يجلس مع الإمام، فإذا سلم الإمام قام و أتم صلاته، من دون حاجة إلى استئناف التية و تكبيره

الافتتاح.

و المحقق في «المعتبر» على أنه مخير بين الإتيان بالتشهد و عدمه «٢»، و كذا العلامة و غيرهما «٣».

(١) راجع! الصفحة: ٤٤١ من هذا الكتاب.

(٢) المعتبر: ٢ / ٤٤٧.

(٣) نهاية الأحكام: ٢ / ١٣٢، روض الجنان: ٣٧٨.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٥٦

.....



و استدللّ عليه برواية عمّار الساباطي عن الصادق عليه السّلام: في رجل يدرك الإمام و هو قاعد، يتشّهّد و ليس خلفه إلّا رجل واحد عن يمينه؟ قال: «لا يتقدّم الإمام و لا يتأخّر الرجل، و لكن يقعد الذي يدخل معه خلف الإمام، فإذا سلّم الإمام قام الرجل فأتمّ صلاته» (١).

و لم أجد أحدا من الأصحاب تأمّل في هذا الحكم أصلا، بل أفتوا به من دون تأمّل و تزلزل.

بل ربّما يظهر من كلام العلّامة في «المنتهى» عدم الخلاف في ذلك، حيث قال: لو أدركه في حال التشّهّد كبر للافتتاح خاصيّة قولاً واحداً. قال ذلك بعد ما ذكر: خلافاً عن بعض الشافعيّة (٢) في الإدراك ساجداً، في التكبير مرّتين مرّة للافتتاح و مرّة للسجود (٣)، فتأمّل جدّاً!! و طعن في «المدارك» عليها بأنّها ضعيفه السند، ثمّ قال: و صرّح في «التذكرة» بأنّ من هذا شأنه لا يدرك فضيلة الجماعة، فقال - بعد حكمه بجواز الدخول مع الإمام بعد رفع رأسه من السجدة الأخيرة - و الأقرب أنّه لا يحصل فضيلة الجماعة فيما إذا أدركه بعد رفع رأسه من الركوع الأخير (٤).

ثمّ قال في «المدارك»: و يشكل، لما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن مسلم، قال: قلت له: متى يكون يدرك الصلاة مع الإمام؟ قال: «إذا أدرك الإمام و هو في السجدة الأخيرة من صلاته فهو مدرك لفضل الصلاة مع الإمام» (٥).

(١) الكافي: ٣/ ٣٨٦ الحديث ٧، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٧٢ الحديث ٧٨٨، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٩٢ الحديث ١٠٩٩٠.

(٢) لاحظ! مغنى المحتاج: ١/ ٢٦١، المجموع للنووي: ٤/ ٢١٨ و ٢١٩.

(٣) منتهى المطلب: ٦/ ٣٠٠ و ٣٠١.

(٤) مدارك الأحكام: ٤/ ٣٨٦، لاحظ! تذكرة الفقهاء: ٤/ ٣٢٧ المسألة ٥٩٥.

(٥) تهذيب الأحكام: ٣/ ٥٧ الحديث ١٩٧، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٩٢ الحديث ١٠٩٨٨.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٥٧

.....

ثمّ قال: إذ مقتضى هذه إدراك الجماعة بإدراك الإمام في السجدة الأخيرة.

و يستفاد منها عدم جواز الدخول بعد رفع رأسه من السجدة، لأنّ الظاهر أنّ السؤال إنّما وقع عن غاية ما يدرك به الجماعة، و قد ناطه عليه السّلام بإدراكه في السجدة الأخيرة.

و ليس في الرواية دلالة على حكم المتابعة، إذا لحقه في السجود، و الظاهر أنّ الاقتصار على الجلوس أولى (١)، انتهى.

أقول: رواية عمّار المذكورة - مع كونها موثقة، و الموثق حجّة، كما حقّق في محلّه و اشتهر، سيّما موثقات عمّار، [فهى] منجبرة بفتوى الأصحاب و الشهرة بينهم و اتّفاقهم على القبول، و مع ذلك مروية في «الكافي» أيضاً (٢)، و قد قال في أوّله ما قال.

و الصدوق أيضاً أفتى بها في «الفيح»، حيث قال: و من أدركه و قد رفع رأسه من السجدة الثانية و هو في التشّهّد فقد أدرك الجماعة، و ليس عليه أذان و لا إقامة، و من أدركه و قد سلّم فعليه الأذان و الإقامة (٣)، و قد ذكرناه عنه في مبحث الأذان و الإقامة (٤).

و مرّ أنّ احتمال كون ما ذكر من تتمّة صحيحة معاوية بن شريح (٥)، لأنّ ما ذكرنا هنا من تتمّة ما ذكر بعدها، و ممّا يشهد على أنّه من موثقة عمّار أنّه رحمه الله قال قبل ذلك: و سألت عمّار الساباطي أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل أدرك الإمام حين يسلم،

(١) مدارك الأحكام: ٤/ ٣٨٦ و ٣٨٧ نقل بالمعنى.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٨٦ الحديث ٧.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٤٥ ذيل الحديث ١٢١٤ مع اختلاف يسير.

(٤) راجع! الصفحة: ٤٨٨ (المجلد السادس) من هذا الكتاب.

(٥) راجع! الصفحة: ٤٥٣ من هذا الكتاب.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٥٨

.....

قال: «عليه أن يؤذن و يقيم و يفتح الصلاة» (١). و فيه إيماء إلى أنه قبل أن يسلم ليس كذلك.

و أما ما قال من أنه في «التذكرة» صرح (٢). إلى آخره، فيه: أنه صرح في «القواعد» و غيره بأن هذا و من دخل مع الإمام حال كونه في السجود لم يدركا فضيلة الجماعة (٣)، بل بعد رفع رأسه من الركوع الأخير لا يدرك فضيلتها، كما نقل عنه، و أشكل فيه (٤)، فلا اعتداد به، مع أن الظاهر أن مراده كمال فضيلة الجماعة و مجموعها، لا إدراك شيء منها، كما ستعرف.

و بالجملة، لا شبهة في أنه أمر بالدخول مع الإمام، و طلب ذلك في كتب فتاويه، بحيث يظهر ظهورا تاما استحبابه.

فلا ينافيه ما ذكره من أنه لم يدرك فضيلة الجماعة، فإن عدم الدرك المذكور لا ينافي استحبابه و لا يضاذه، سيما مع ظهور الفرق بين فضيلة الجماعة و شيء من فضيلتها، فتأمل! و أما استشكله ما ذكره بصحيفة ابن مسلم، فإنه تأمل فيه من جهة الإرسال - يعنى الإضمار - بعد جعله الإدراك حال السجود احتمالا.

لكن الظاهر عدم ضرر هذا الإضمار، كما أن الظاهر عدم ضرر الموثقة، سيما بعد الانجبار بالاشتهار في الفتوى و العمل، و خصوصا إذا انضم إليه جواهر اخر.

فيمكن الجمع بينهما بالحمل على تفاوت مرتبة الفضيلة، كما هو الغالب الشائع المعترف في غير المقام، و المسلم عند الكل في مقامات لا تحصى.

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٨ الحديث ١١٧٠.

(٢) مدارك الأحكام: ٤/ ٣٨٦.

(٣) قواعد الأحكام: ١/ ٤٧.

(٤) مدارك الأحكام: ٤/ ٣٨٦ و ٣٨٧.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٥٩

.....

مع أنه لا تأمل في أن من أدرك الإمام في الركعة الاولى ليس مثل من أدرك الإمام في الركعة الأخيرة قبل الركوع، و من أدركه قبل الركوع ليس مثل من أدركه راعيا، بل من أدركه حال حال تكبيره الإحرام ليس مثل من أدركه قبل ركوع الركعة الاولى كما لا يخفى.

و على فرض عدم إمكان جمع، فالحجة هي الموثقة، لأن الرواية الضعيفة المنجبة بعمل الأصحاب راجحة على الصحيحة غير المنجبة به، فما ظنك بهذه الموثقة و هذه المضمرة؟! فتأمل جدا! بل الصحيحة تكون حينئذ شاذة، لإفتاء كل الأصحاب بخلافها حينئذ.

و قوله: و الظاهر. إلى آخره، إن كان بناء على عدم التصريح بالإتيان بالسجود مع الإمام و كذلك التشهد، ففيه أنه لم يصرح بالإتيان بالجلوس أيضا، و إن كان الإتيان به بناء على أن الظاهر من إدراك الصلاة مع الإمام هو الإتيان بما يفعله الإمام على النحو المعروف

في الجماعة، فمقتضى ذلك الإتيان بالسجود أيضا.  
 وبالجملة، الأظهر ما أفتى به الأصحاب. و الاحتياط في أمثال المقام واضح، والله يعلم.  
 ومما ذكر ظهر ما في كلام المصنّف من ضمّ قوله: و إدراك فضيلة الجماعة، بقوله: إنّما يدرك الركعة، و عدّه المتابعة في السجدين  
 و السجدة الواحدة من المستحبات، و درك الفضيلة خاصّة، من دون اعتبار كون الفضيلة فضيلة الجماعة، كما هو الظاهر من عبارته.  
 مع أنّه لا وجه حينئذ لجعله أدنى الفضيلة هو إدراك الإمام في السجدة الأخيرة، عملا منه بالصحيح، لأنّ الصحيح صريح في درك  
 الجماعة. مع أنّ الموثقة غير صريحة فيه، بل قابلة لإرادة الاستحباب و الفضيلة خاصّة، فلا تعارض بينهما أصلا.  
 مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٦٠

.....

فلا- وجه لمتابعته خصوص صاحب «المدارك» من بين المتقدمين و المتأخرين من فقهاءنا؛ إذ عرفت أنّ العلامة لا- تأمّل له في  
 الاستحباب، بل تأمّله في كونه مدركا لفضيلة الجماعة، و إن تابع الإمام في السجدة الأخيرة، بل و إن تابعه في كلا السجدين.  
 قوله: (و خير). إلى آخره.  
 فيه؛ أنّ التخيير المذكور ليس مختصا ب «المعتبر»، بل العلامة و غيره من المتأخرين شاركوه «١»، و إن كان الإتيان به ربّما لا يخلو عن  
 رجحان، بملاحظة ما ورد في الأخبار الاخر، من أنّ التشهد بركعة «٢»، مع أنّه ذكر، و ذكر الله حسن في كلّ حال «٣».  
 مضافا إلى رجحان إرادة سلوك طريقة الجماعة المعروفة المعهودة من لفظ الدخول في الجماعة و الدخول مع المأموم و الدخول مع  
 الإمام، سيّما لفظ الدخول مع المأموم، فإنّه ظاهر في موافقته إياه و سلوكه مسلكه.  
 قوله: (و الصحاح المستفيضة).  
 أقول: هي صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «إذا فاتك شيء مع الإمام فاجعل أوّل صلاتك ما استقبلت منها، و لا  
 تجعل أوّل صلاتك آخرها» «٤».  
 و مثلها صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج، و صحيحة زرارة، و سندكهما.

(١) منتهى المطلب: ٦/ ٣٠٠، رسائل المحقق الكركي: ١/ ١٢٨.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٨١ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٧٠ الحديث ٧٧٩، ٢٨١ الحديث ٨٣٢ و رسائل الشيعة: ٨/ ٤١٦ الحديث ١١٠٥٦.

(٣) الكافي: ٢/ ٤٩٧ الحديث ٨، و رسائل الشيعة: ٧/ ١٤٩ الحديث ٨٩٧٢.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦٣ الحديث ١١٩٨، و رسائل الشيعة: ٨/ ٣٨٦ الحديث ١٠٩٧٤.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٦١

قوله: (كما في الصحيحين).

هما صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام قال: «إذا أدرك الرجل بعض الصلاة و فاته بعض خلف إمام يحتسب بالصلاة خلفه، جعل  
 أوّل ما أدرك أوّل صلاته، و إن أدرك من الظهر أو العصر أو العشاء ركعتين و فاتته ركعتان، قرأ في كلّ ركعة ممّا أدرك خلف  
 الإمام في نفسه بأم الكتاب و سورة، فإن لم يدرك السورة تامّة أجزأته أم الكتاب، فإذا سلّم الإمام قام فصلّي ركعتين لا يقرأ فيهما؛  
 لأنّ الصلاة إنّما يقرأ فيها في الأوّلين في كلّ ركعة بأم الكتاب و سورة». إلى أن قال: «و إذا أدرك ركعة قرأ [فيها] خلف الإمام، فإذا  
 سلّم الإمام قام فقرأ بأم الكتاب و سورة، ثمّ قعد فتشهد، ثمّ قام فصلّي ركعتين لا قراءة فيهما» «١».

و صحیحہ عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام: عن الرجل يدرك الركعة الثانية من الصلاة مع الإمام و هي له الاولى، كيف يصنع إذا جلس الإمام؟

قال: «يتجافى». إلى أن قال: و سألته عن الرجل الذى يدرك الركعتين الأخيرتين من الصلاة، كيف يصنع بالقراءة؟ فقال: «اقرأ فيهما فإنهما لك الأولتان، فلا تجعل أول صلاتك آخرها» (٢).

و روى فى «الكافى» عن محمد بن يحيى، عن بنان، عن على بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبى عبد الله، عن الصادق عليه السلام قال: «إذا سبقك الإمام بركعة فأدركت القراءة الأخيرة قرأت فى الثالثة من صلاته، و هى لك ثنتان، فإن لم تدرك معه إلا ركعة واحدة، قرأت فيها و فى التى تليها، و إذا سبقك

(١) تهذيب الأحكام: ٣/ ٤٥ الحديث ١٥٨، الاستبصار: ١/ ٤٣٦ الحديث ١٦٨٣، وسائل الشيعة:

٨/ ٣٨٨ الحديث ١٠٩٧٧ مع اختلاف يسير.

(٢) الكافى: ٣/ ٣٨١ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٣/ ٤٦ الحديث ١٥٩، الاستبصار: ١/ ٤٣٧ الحديث ١٦٨٤، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٨٧

الحديث ١٠٩٧٥ مع اختلاف يسير.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٦٢

.....

بركعة جلست فى الثانية لك و الثالثة له، حتى تعادل الصفوف قياما» قال: و قال:

«إذا وجدت الإمام ساجدا فاثبت مكانك حتى يرفع رأسه، و إن كان قاعدا قعدت، و إن كان قائما قمت» (١).

و بنان هذا أخو أحمد بن محمد بن عيسى، و أحمد يروى عنه كثيرا غاية الكثرة، مع أنه أخرج عن قم من كان يروى عن غير العدول (٢).

و رواية طلحة [بن زيد] عن جعفر عن أبيه عن على عليه السلام قال: «يجعل الرجل ما أدرك مع الإمام أول صلاته» [قال جعفر عليه السلام] و ليس نقول كما يقول الحمقى (٣).

و فى هذه الأخبار إشارة إلى الرد على جماعة من العامة، و منهم أبو حنيفة حيث قال: بأنه يجعل ما أدرك آخر صلاته (٤). قوله: (قولان).

قال فى «المنتهى»: الأقرب أن القراءة مستحبة، و نقل عن بعض فقهاءنا الوجوب (٥)، لئلا تخلو الصلاة عن قراءة؛ إذ هو مختير فى التسييح فى الأخيرتين، و ليس بشىء. فإن احتج بحديث زرارة و عبد الرحمن، حملنا الأمر فيهما على الندب، لما ثبت من عدم وجوب القراءة على المأموم (٦)، انتهى.

و فى «المدارك» نقل ما ذكر و قال: لا يخلو عن نظر؛ لأن ما تضمن سقوط

(١) الكافى: ٣/ ٣٨١ الحديث ٤، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٨٧ الحديث ١٠٩٧٦ و ٣٩٣ الحديث ١٠٩٩٢ مع اختلاف يسير.

(٢) لاحظ! تعليقات على منهج المقال: ٧٢.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣/ ٤٦ الحديث ١٦١، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٨٩ الحديث ٩٠٩٧٩.

(٤) لاحظ! المجموع للنووى: ٤/ ٢٢٠ و ٢٢١.

(٥) نقل عنه فى مختلف الشيعة: ٣/ ٨٤ و ٨٥.

(٦) منتهى المطلب: ٢٩٨ / ٦.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٦٣

.....

القراءة بإطلاقه لا ينافي هذين الخبرين المفضلين، لوجوب حمل الإطلاق عليهما، وإن كان ما ذكره من الحمل لا يخلو عن قرب؛ لأن النهى فى الأولى - يعنى صحیحة زرارة - للكراهة، وكذلك الأمر بالتجافى و عدم التمكّن من القعود فى الثانية محمول على الاستحباب. و مع اشتمال الرواية على استعمال الأمر فى الندب أو النهى فى الكراهة يضعف الاستدلال بما وقع فيها من الأوامر على الوجوب، و المناهى على التحريم «١»، انتهى.

أقول: الظاهر من الكلينى و الصدوق و الشيخ فى كتابه الحديث القول بالوجوب «٢»؛ لعدم تعرّضهم لتوجيه فيما رووه من الرواية و عملهم بها.

و لا شبهة فى أنّ الصدوق و «الكافى» فتواهما و عملهما بما روي فى كتابيهما؛ لما قالوا فى أول كتابيهما ممّا ينادى بذلك.

و «الكافى» روى صحیحة عبد الرحمن و كصحیحة عبد الرحمن بن أبى عبد الله السابقة «٣».

و الصدوق روى صحیحة زرارة «٤» المذكورة.

و الشيخ رواها، و روى صحیحة عبد الرحمن، و كصحیحة عبد الرحمن بن أبى عبد الله، و رواية طلحة [بن زيد]، المذكورات «٥»، على وجه يظهر ظهوراً تاماً فتواه بها و عمله عليها.

مع أنّه قال فى أول كتاب «النهاية» «٦» فيمن فاتته مع الإمام ركعة أو ركعتان

(١) مدارك الأحكام: ٣٨٣ / ٤ مع اختلاف سير.

(٢) الكافى: ٣٨١ / ٣ الحديث ٤، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٥٦ الحديث ١١٦٢، تهذيب الأحكام: ٣ / ٤٥ الحديث ١٥٨، الاستبصار: ١ / ٤٣٦ الحديث ١٦٨٣.

(٣) راجع! الصفحة: ٤٦٠ من هذا الكتاب.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٥٦ الحديث ١١٦٢.

(٥) راجع! الصفحة: ٤٦٠ - ٤٦٢ من هذا الكتاب.

(٦) فى (ك) و (د ١): فى كتابه.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٦٤

.....

- بعد حكمه بأنّه يجعل ما يلحق مع الإمام أول صلواته - ما هذا لفظه: إن كان ممّن فاتته ركعتان فليقرأ فيما يلحقه الحمد و سورة فى كلّ ركعة إن تمكّن من ذلك، فإن لم يتمكّن اقتصر على الحمد وحدها .. و إن كان ممّن فاتته ركعة فليقرأ [فى الثانية] الحمد و سورة، و ليجلس مع الإمام فى التشهد [الأول] فلا يتشهد «١». إلى آخره.

و فيها دلالة واضحة على فتواه بالوجوب، كما لا يخفى، بل و وجوب الجلوس مع الإمام من غير تشهد.

و هؤلاء المشايخ الثلاثة هم العمدة، و هم الأركان، و هم المؤسّسون، فمع ما ظهر منهم، كيف يمكن الحكم بقولهم بعدم وجوب القراءة كالعلامة «٢»، و عدم مشاركتهم لبعض فقهاءنا القائل بالوجوب؟! و غير خفى أنّ هذا البعض غير هؤلاء الأعظم المؤسّسين؛ إذ

لم يعهد عن أحد التعبير عنهم ببعض فقهاءنا، سيما العلامة مع أنه ما ذكر عنه من قوله: لئلا يخلو. إلى آخره، وقوله: فإن احتج. إلى آخره، يناديان بأن القائل غير هؤلاء الأعظم؛ لما عرفت من مستندهم وظهور استنادهم.

و ربّما ظهر عن كلام العلامة أنّ ما اختاره من منفرداته؛ إذ لم يشر إلى قائل به أصلا، وعادته ذكر الموافق له إن كان. وأما ما ذكره من الحمل على الاستحباب، ففيه؛ أنّ الخاص والعام المتنافي الظاهر يكون الخاص مقدّما، وكذا الحال في الإطلاق والتقييد، كما ذكره في «المدارك» (٣).

و نزيد عليه و نقول: إنّ المطلق ينصرف إلى الفروض الشائعة المتبادرة، كما

(١) النهاية للشيخ الطوسي: ١١٥ مع اختلاف يسير.

(٢) منتهى المطلب: ٢٩٨ / ٦.

(٣) مدارك الأحكام: ٣٨٣ / ٤.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٦٥

.....

أنّ إطلاق لفظ العبد ينصرف إلى الصحيح السليم منه، وكذا الحال في أمثاله ممّا لا تأمّل لأحد منهم في ذلك. والمسبوق المذكور في المقام لا ينصرف إليه بمجرد سماع اللفظ المطلق. وعلى فرض العموم والشمول لا يمكن حملها على استحباب القراءة؛ لما عرفت من حرمة القراءة على المأموم، وأنّ تلك العمومات تقتضى الحرمة.

و أين الحرمة من الاستحباب؟ فالعمل بالعمومات يوجب الحكم بالتحريم.

ولا يمكن تأويل تلك العمومات، كما لا يخفى على المتأمل فيما مرّ في بحث قراءة المأموم (١).

مع أنّ للمسبوقية أحكاما وأحوالا لا يمكن دعوى تبادرها من مجرد تلك العمومات.

و على فرض شمول العمومات للمقام، والإغماض عن مفسده الواضحة، نقول: الشمول في غاية الضعف، مع أنّه لا يخلو عن وهن بلا شبهة، فكيف يقاوم الخاص والمفصل الذي نصّ في المراد منه؟! وعلى فرض المقاومة، فكيف يغلب عليه؟! ولو لم يغلب فالبراءة اليقينية موقوفة على القراءة، مع أنّ الإطلاقات الواردة في أنّ المأموم لا يقرأ، يقابلها الإطلاقات الواردة في وجوب القراءة على كلّ مصل، فما أجاب العلامة عن ذلك فهو الجواب للمعظم.

بل لا تأمّل في أنّه بعد وقوع التعارض في المسبوق، تبقى الإطلاقات والعمومات الواردة في وجوب القراءة على كلّ مصلّ سالمه عن المعارض، ولا تأمّل في وجوب القراءة حتّى يثبت المخرج.

و أما ما ذكره في «المدارك» من أنّ النهي في الاولى للكرهية (٢)، فيه؛ أنّه لا

(١) راجع! الصفحة: ٣٥٧-٣٥٩ من هذا الكتاب.

(٢) مدارك الأحكام: ٣٨٣ / ٤.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٦٦

.....

نهى فيها أصلا، حتّى يحمل على الكراهية.

بل ظهر من روايات زرارة أنّ القراءة إنّما هي في الأوّلين خاصّة، وأنّ الأخيرتين ليس فيهما قراءة أصلاً، إنّما هو تسييح و تحميد و تهليل و دعاء، كما ورد في هذه الصحيحة أيضاً.

فقوله: لا يقرأ فيهما، نفى صفة للركعتين، يشهد عليه ما ذكرناه و ما ذكر في هذه الصحيحة بعد قوله: لا يقرأ فيهما، بلا فصل من قوله: لأنّ الصلاة إنّما يقرأ فيهما في الاولين، إلى قوله: و في الأخيرتين لا يقرأ فيهما، إنّما هو تسييح و تكبير و تهليل و دعاء ليس فيهما قراءة. إلى أن قال: ثمّ قال: فصلّى ركعتين ليس فيهما قراءة.

و بالجملة؛ لا تأمل فيما ذكرناه، بل مرّ في مبحثه رواية صريحة في ذلك، حيث قال- بعد الأمر بالتسييح و غيره-: و إن شئت قرأت فاتحة الكتاب؛ فإنّه تسييح و تحميد و دعاء «١».

سألنا عدم ظهور النفي، لكن ظهور النهي من أين؟ سيّما بحيث يوجب الوهن في دلالة باقى الرواية. و أمّا ما ذكره من قوله: و كذلك الأمر بالتجافى «٢». إلى آخره.

ففيه؛ أنّه لم يظهر بعد أنّ هؤلاء الأعاضم قائلون باستحباب جميع ما ذكره.

و مع ذلك ما ذكر من أنّ تضمّن الرواية ما هو ظاهر في الوجوب و محمول على الاستحباب يمنع من الاستدلال بالأمر الآخر فيها على الوجوب، فقد بيّنا فساده في موضعه «٣»، و هو خلاف طريقة فقهاءنا، كما لا يخفى على المطلع.

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ٩٨ الحديث ٣٦٨، الاستبصار: ١/ ٣٢١ الحديث ١١٩٩، وسائل الشيعة:

١٠٧/٦ الحديث ٧٤٦٧ مع اختلاف سير.

(٢) مدارك الأحكام: ٤/ ٣٨٣.

(٣) الفوائد الحائريّة: ١٥٨ - ١٦٠.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٦٧

.....

مع أنّه استدللّ بالآية على وجوب صلاة الجمعة عينا على كلّ مكلف، و بالغ في ذلك «١»، مع أنّ فيها ما يدلّ على الاستحباب أو الإباحة، مثل قوله تعالى:

فَأَنْتَشِرُوا و قوله تعالى وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ و قوله تعالى وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا «٢».

و كذا الحال في سائر المواضع التي استدللّ فيها على الوجوب، مع أنّه ما ذكره إن كان مختصّاً بلفظ الأمر، ففيه ما فيه من التحكّم الظاهر، و إن كان جارياً في كلّ لفظ من ألفاظ الحديث فقلّما يسلم حديث عمّا ذكره، بل ربّما لا يبقى سالم أصلاً؛ لأنّ تخصيص ذلك بكون المجاز في خصوص ذلك اللفظ، مع عدم الإتيان بقريئة عليه تحكّم آخر؛ لعدم فرق بين المسامحة في ذلك اللفظ أو لفظ آخر، فتأمّل جدّاً! و في «الذخيرة» وافق العلامة في المقام، بمنعه كون الأوامر في الأخبار من الأئمّة عليهم السّلام حقيقة في الوجوب، و باقية عليه في كلّ مقام «٣» و فيه ما فيه، و بيّنا مفساده في «الفوائد» «٤».

قوله: (كما في الصحيح).

هو صحيح الحلبي عن الصادق عليه السّلام أنّه قال: «إذا فاتك شيء مع الإمام فاجعل أوّل صلاتك ما استقبلت منها، و لا تجعل أوّل صلاتك آخرها، و من أجلسه الإمام في موضع يجب أن يقوم فيه تجافى و ألقى إلقاء و لم يجلس متمكناً» «٥».

(١) مدارك الأحكام: ٤/ ٥ و ٦.

(٢) الجمعة (٦٢): ١٠.

(٣) ذخيرة المعاد: ٤٠٠، لاحظ! منتهى المطلب: ٢٩٨ / ٦.

(٤) الفوائد الحائرية: ١٥٨ - ١٦٠.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٦٣ الحديث ١١٩٨، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٨٦ الحديث ١٠٩٧٤ و ٤١٨ الحديث ١١٠٦٠.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٦٨

.....

و يحتمل أن يكون مراده صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج السابقة؛ إذ فيها:  
كيف يصنع إذا جلس [الإمام]؟ قال: «يتجافى ولا يتمكّن من القعود» «١» لأنّ ما ذكرنا عن صحيح الحلبي يمكن أن يكون كلام  
الصدوق مأخوذاً من هذا الصحيح، مع أنّ ما ذكره هو عين عبارة هذا الصحيح.  
قوله: (كما في الموثق).

هو موثق الحسين بن مختار و داود بن الحصين قال: سئل عن رجل فاتته ركعة من المغرب مع الإمام و أدرك الثنتين فهي الاولى له و  
الثانية للقوم، يتشهد فيها؟ قال: «نعم»، قلت: و الثانية أيضاً؟ قال: «نعم»، قلت: كلهن؟ قال: «نعم، فإنما هي بركة» «٢».  
و روى الكليني و الشيخ بطريق فيه سهل، عن إسحاق بن يزيد، قال: قلت للصادق عليه السلام: جعلت فداك، يسبقني الإمام بركعة  
فتكون لي واحدة و له ثنتان، فأتشهد «٣» كلما قعدت؟ قال: «نعم؛ فإنما التشهد بركة» «٤».  
قوله: كذا (في الصحيح).

هو صحيح عبد الرحمن بن الحجاج السابق.

(١) الكافي: ٣ / ٣٨١ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٣ / ٤٦ الحديث ١٥٩، الاستبصار: ١ / ٤٣٧ الحديث ١٦٨٤، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٨٧  
الحديث ١٠٩٧٥.

(٢) تهذيب الأحكام: ٣ / ٥٦ الحديث ١٩٦ و ٢٨١ الحديث ٨٣٢، وسائل الشيعة: ٨ / ٤١٦ الحديث ١١٠٥٥ مع اختلاف يسير.

(٣) في (د ١): أفأتشهد.

(٤) الكافي: ٣ / ٣٨١ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٧٠ الحديث ٧٧٩، وسائل الشيعة: ٨ / ٤١٦ الحديث ١١٠٥٦ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٦٩

### ١٨٨ - مفتاح [من لم يدرك الخطبة أو صلاة الجمعة]

في الصحيح: من لم يدرك الخطبة يوم الجمعة يصلّي ركعتين، فإن فاتته الصلاة فلم يدركها فليصلّ أربعاً. و قال: «إذا أدركت الإمام  
قبل أن يركع الأخيرة فقد أدركت الصلاة، و إن أنت أدركته بعد ما ركع فهي بمنزلة الظهر أربعاً» «١».  
و في معناه أخبار آخر «٢»، و عليه العمل.

(١) وسائل الشيعة: ٧ / ٣٤٥ الحديث ٩٥٣٦ مع اختلاف يسير.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٧ / ٣٤٥ الباب ٢٦ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها.



مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٧١  
قوله: (من لم يدرك). إلى آخره.

قد مرّ التحقيق في مبحث الجمعة «١».

(١) راجع! الصفحة: ٧٩ و ٨٠ (المجلد الثاني) من هذا الكتاب.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٧٣

### ١٨٩- مفتاح [ما لو عرض للإمام ضرورة]

إذا عرض للإمام ضرورة جاز أن يستنب، فإن لم يستنب استناب المأمومون، بالإجماع و الصحاح المستفيضة «١».  
ويكره استنابة المسبوق؛ للصحيح «٢». فإن فعل، فعلى ذلك المسبوق بعد أن يتم بهم صلاتهم أن يجلس حتى إذا فرغوا من التشهد  
أوما بيده إليهم يمينا و شمالا أن يسلموا ثم يستكمل هو ما فاته من صلاته، كما في الصحيحين «٣». فإن لم يدر ما صلى الإمام قبله  
ذكره من خلفه، كما في الصحيح «٤».  
و في رواية: أنه يقدم رجلا منهم ليسلم بهم «٥». و حملها في «المنتهى» على الاستحباب، و جوز فيه انتظارهم إلى فراغ الإمام ليسلم  
بهم «٦»، و هو غير بعيد، و إن كانت الاستنابة أولى.

(١) راجع! وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٧-٣٧٩ الباب ٤٠ و ٤١ من أبواب صلاة الجماعة.

(٢) وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٨ الحديث ١٠٩٥٢.

(٣) وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٧ الحديث ١٠٩٤٧ و ١٠٩٤٩.

(٤) وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٧ الحديث ١٠٩٤٨.

(٥) وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٨ الحديث ١٠٩٥١.

(٦) منتهى المطلب: ٦/ ٢٨١.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٧٥

قوله: (إذا عرض). إلى قوله: (و الصحاح المستفيضة).

أقول: هي صحيحة سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام: عن الرجل يؤمّ القوم فيحدث و يقدم رجلا قد سبق بركعة، كيف يصنع؟  
فقال: «لا يقدم رجلا قد سبق بركعة، و لكن يأخذ بيد غيره فيقدمه» «١».

و صحيحة معاوية بن عمّار «٢»، و صحيحة زرارة «٣»، و صحيحة أبان عن سلمة بن أبي حفص «٤» «٥»، و رواية طلحة بن زيد «٦». إلى  
غير ذلك من روايات لا تكاد تحصى، سنذكر بعضها.

و الإجماع على ذلك نقله في «المنتهى» و «المدارك» «٧».

قوله: (فإن لم يستنب). إلى آخره.

ادعى الإجماع في «التذكرة» على استحباب استنابة المأمومين من يتم بهم،

(١) تهذيب الأحكام: ٣/ ٤٢ الحديث ١٤٧، الاستبصار: ١/ ٤٣٤ الحديث ١٦٧٥، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٨ الحديث ١٠٩٥٢.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٨٢ الحديث ٧، تهذيب الأحكام: ٣/ ٤١ الحديث ١٤٤، الاستبصار: ١/ ٤٣٣ الحديث ١٦٧٢، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٧ الحديث ١٠٩٤٩.

(٣) الكافي: ٣/ ٣٨٤ الحديث ١٣، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٧٢ الحديث ٧٨٤، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٨ الحديث ١٠٩٥٠.

(٤) في (ك) و (د ١): عن سلمة أبي حفص، [لاحظ! معجم رجال الحديث: ٨/ ٢٠٠].

(٥) الكافي: ٣/ ٣٦٦ الحديث ١١، وسائل الشيعة: ٧/ ٢٤٠ الحديث ٩٢١٩.

(٦) تهذيب الأحكام: ٣/ ٤١ الحديث ١٤٥، الاستبصار: ١/ ٤٣٣ الحديث ١٦٧٣، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٨ الحديث ١٠٩٥١.

(٧) منتهى المطلب: ٦/ ٢٧٨، مدارك الأحكام: ٤/ ٣٦٣.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٧٦

.....

دون الوجوب «١».

و يدلّ على ذلك صحيحة عليّ بن جعفر عن أخيه موسى عليه السّلام أنّه سأله عن إمام أحدث فانصرف و لم يقدّم أحدا، ما حال القوم؟ قال: «لا صلاة لهم إلّا بإمام، فليقدّم بعضهم فيتّم بهم ما بقى [منها] و قد تمّت صلاتهم» «٢».

و في «المدارك» - بعد نقل هذه الصحيحة - قال: و مقتضى الرواية وجوب الاستنابة إلّا أنّ العلامة في «التذكرة» نقل إجماع علمائنا على انتفاء الوجوب. إلى أن قال: و المسألة محلّ تردّد «٣»، انتهى.

و استدللّ في «المنتهى» على جواز إتمام المأمومين منفردين أيضا، بجواز انفراد المأموم عن الإمام مع وجوده، و مع عدمه أولى. و احتجّ على جواز الانفراد مع الإمام بما نقلنا في مبحث العدول عن الجماعة إلى الانفراد، و أظهرنا فساد «٤»، فلاحظ! و أجاب عن هذه الصحيحة بأنّ قوله عليه السّلام: «لا صلاة لهم» نفى لماهيّة الصلاة، و لا يمكن حمله على حقيقته، فلا بدّ من إضمار، فيحمل على نفى الفضيلة جمعا بين الأدلّة «٥».

و فيه؛ أنّ الأصحّ كون الصلاة اسما للمستجمع لشرائط الصحّة، فلا بدّ من الحمل على نفى الماهيّة.

(١) تذكرة الفقهاء: ٤/ ٣٢٠ المسألة ٥٩٣.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦٢ الحديث ١١٩٦، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٨٣ الحديث ٨٤٣، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٢٦ الحديث ١١٠٨٢ مع اختلاف يسير.

(٣) مدارك الأحكام: ٤/ ٣٦٣.

(٤) راجع! الصفحة: ٣٧٥ - ٣٧٨ من هذا الكتاب.

(٥) منتهى المطلب: ٦/ ٢٨٠.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٧٧

.....

على أن الأصل الحمل على المعنى الحقيقي، مع أن أقرب المجازات متعين، مع أن الجمع غير منحصر فيما ذكر، بل التخصيص مقدّم لغلبته و شيوعه، حتى قيل: ما من عام إلا وقد خصّ، و لم يثبت ممّا استدلّ ما ينافي ذلك؛ لأنّه استدلّ بأنّ الجماعة مستحبّة، و بحكاية معاذ «١».

و استحباب الجماعة لا ينافي لزوم إتمامها إذا دخل فيها، سيّما إذا كانت شرطا لترك القراءة و أمثاله ممّا ارتكب، و حكاية معاذ لم نجد فيها دلالة، فضلا أن تقاوم؛ لأنّ الأعرابي لم يكن حاضرا عند الرسول صلى الله عليه و آله و سلّم، حتى يقال: سكوتة صلى الله عليه و آله و سلّم علامة رضاه، سلّمنا؛ لكن عادة خاصّة؛ لأنّ الفعل لا عموم فيه، و جواز العدول في الجملة لا نزاع فيه، فإنّ عدول الأعرابي كان من جهة العذر، كما لا يخفى.

ثمّ اعلم! أن مقتضى الصحيحة أن يتفق المأمومون على إمام واحد يتمّ بهم الصلاة.

و في «المنتهى» جوّز أيضا أن يقدم كلّ طائفة من المأمومين إماما، كما جوّز أن يقدم طائفة إماما و يصلّي الآخرون منفردين «٢»، و قد عرفت ما فيه.

نعم؛ قوله عليه السلام: «لا صلاة لهم إلا بإمام» ربّما يشمل تعدّد الأئمة أيضا، فتأمل جدّا! و الأحوط ترك هذا أيضا. قوله: (و يكره). إلى آخره.

في «المنتهى»: نصّ أصحابنا على كراهة استنابة المسبوق.

ثمّ قال: و روى في الحسن، عن سليمان بن خالد، عن الصادق عليه السلام، و روى صحيحته السابقة «٣»، و ليس في الطريق من هو ممدوح إمامي غير ثقة.

(١) منتهى المطلب: ٣٠٢/٦ و ٣٠٣، لاحظ! وسائل الشيعة: ٤٢٠/٨ الحديث ١١٠٦٥.

(٢) منتهى المطلب: ٢٨٠/٦.

(٣) راجع! الصفحة: ٤٧٥ من هذا الكتاب.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤٧٨

.....

ثمّ قال: و ليس المراد من النهي التحريم، لما يدلّ في الصحيح عن معاوية بن عمّار قال: سألت الصادق عليه السلام عن الرجل يأتي المسجد و هم في الصلاة و قد سبقه الإمام بركعة أو أكثر فيعتلّ الإمام فيأخذ بيده و يكون أدنى القوم إليه فيقدمه، فقال: «يتمّ صلاة القوم ثمّ يجلس [حتى] إذا فرغوا من التشهد أومى إليهم بيده عن اليمين و الشمال، و كأنّ الذى أومى إليهم بيده التسليم و انقضاء صلاتهم، و أتمّ هو ما كان فاتة أو بقي عليه» «١» «٢».

أقول: لعلّ الإمام ما كان يدرى أنّه مسبوق، بل قدّمه لكونه أقرب إليه إلا أن يقال: ترك الاستفصال في مقام السؤال مع قيام الاحتمال يفيد العموم.

و مثل هذه الصحيحة، بل ربّما كان أقوى دلالة رواية عبد الله بن سنان التي رواها في «الفقيه» عنه عليه السلام حيث قال فيه بعد روايته عن معاوية بن ميسرة عن الصادق عليه السلام أنّه: «لا ينبغي للإمام إذا أحدث أن يقدم إلّا من أدرك الإقامة». ثمّ قال رحمه الله: فإنّ قدّم مسبوقا بركعة، فإنّ عبد الله بن سنان روى عنه عليه السلام أنّه قال: «إذا أتمّ صلاته بهم فليؤم إليهم يمينا و شمالا فلينصرفوا ثمّ ليكمل هو ما فاته من صلاته» «٣»، انتهى.

و كذا رواية طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه: عن رجل أم قوما فأصابه رعاف بعد ما صلى ركعة أو ركعتين، فقدم رجلا ممن فاته ركعة أو ركعتان، قال:

«يتم بهم الصلاة ثم يقدم رجلا فيسلم بهم ثم يقوم هو فيتم بقيته صلاته» (٤).

(١) الكافي: ٣/ ٣٨٢ الحديث ٧، تهذيب الأحكام: ٣/ ٤١ الحديث ١٤٤، الاستبصار: ١/ ٤٣٣ الحديث ١٦٧٢، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٧ الحديث ١٠٩٤٩.

(٢) منتهى المطلب: ٦/ ٢٨٠ و ٢٨١.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦٢ ذيل الحديث ١١٩٣.

(٤) تهذيب الأحكام: ٣/ ٤١ الحديث ١٤٥، الاستبصار: ١/ ٤٣٣ الحديث ١٦٧٣، وسائل الشيعة:

٨/ ٣٧٨ الحديث ١٠٩٥١ مع اختلاف يسير.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٧٩

.....

و في «التهذيبيين» جعل العمل بمضمونها أحوط أو المستحب (١).

و في «المنتهى» أيضا حكم بالاستحباب مستدلا بهذه الرواية، و قال: و لو أوما إليهم بالتسليم جاز، لرواية معاوية، يعنى الصحيحة المذكورة.

ثم قال: و لو انتظروه حتى يفرغ و يسلم بهم لم أستبعد جوازه، إذ قد ثبت جوازه في صلاة الخوف (٢)، انتهى.

و الأحوط ترك تقديم المسبوق إذا علم بالمسبوقية و أمكن تقديم غير المسبوق.

قال في «المنتهى»: يستحب أن يستناب الإمام من يشهد الإقامة، لما رواه الشيخ عن معاوية بن شريح، قال سمعت الصادق عليه السلام يقول: «إذا أحدث الإمام و هو في الصلاة لم ينبغ أن يقدم إلّا من شهد الإقامة» (٣) (٤).

أقول: و رواه الصدوق في الصحيح عن معاوية بن ميسرة عنه، كما عرفت (٥)، و هو معاوية بن ميسرة بن شريح، كثيرا ما ينسب إلى جدّه شريح القاضي لشهرته، كما لا يخفى على المطلع، و حقّقنا أحواله في الرجال، و أنّه حسن جليل القدر، بل و ثقّه، و حقّقنا اتّحاده أيضا (٦).

أقول: و يستحب أيضا للإمام أن يجعل ثوبه على أنفه حال الاستتار إذا

(١) تهذيب الأحكام: ٣/ ٤١ ذيل الحديث ١٤٦، الاستبصار: ١/ ٤٣٤ ذيل الحديث ١٦٧٤.

(٢) منتهى المطلب: ٦/ ٢٨١.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣/ ٤٢ الحديث ١٤٦، الاستبصار: ١/ ٤٣٤ الحديث ١٦٧٤، وسائل الشيعة:

٨/ ٣٧٩ الحديث ١٠٩٥٣ مع اختلاف يسير.

(٤) منتهى المطلب: ٦/ ٢٨١.

(٥) راجع! الصفحة: ٤٧٧-٤٧٩ من هذا الكتاب.

(٦) تعليقات على منهج المقال: ٣٣٦.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٨٠

.....

أحدث في الصلاة، أو ذكر كونه على غير طهارة، أو لا يمكنه الصبر على حبس الحدث، و أمثال ذلك من العوارض التي تعرضه، لما قال في «الفتاوى»، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «ما كان من إمام تقدّم في الصلاة وهو جنب ناسياً أو أحدث حدثاً أو رعافاً أو أذى في بطنه فليجعل ثوبه على أنفه، ثم لينصرف، و ليأخذ بيد رجل فليصل مكانه، ثم ليتوضأ و ليتّم ما سبقه به من الصلاة، و إن كان جنباً فليغتسل و ليصل الصلاة كلّها» (١).

و حمل قوله عليه السلام: «و ليتّم ما سبقه» على ما إذا لم يأت بما ينافي الصلاة، و سيجيء التحقيق في ذلك. قال: صاحب «معالم السنن»: و في هذا باب من الأخذ بالأدب في ستره العورة و إخفاء القبيح من الأمر و التورية بما هو أحسن منه، و ليس هذا يدخل في باب الرياء و الكذب، و إنّما هو من باب التجمل و استعمال الحياء، و طلب السلامة من الناس (٢). قلت: ربّما كان تركه منافياً للمرؤة، كما عرفت في مبحث عدالة الإمام في صلاة الجمعة (٣). قوله: (كما في الصحيح).

هو صحيح جميل بن درّاج عنه عليه السلام: في رجل أمّ قوماً على غير وضوء فانصرف و قدّم رجلاً و لم يدر المقدم ما صلى الإمام قبله، قال: «يذكره من خلفه» (٤).

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٦١ الحديث ١١٩٢، و سائل الشيعة: ٨ / ٤٢٦ الحديث ١١٠٨٣ مع اختلاف يسير.

(٢) نقل عنه في الوافي: ٨ / ١٢٣٨ ذيل الحديث ٨١٤٣.

(٣) راجع! الصفحة: ٤٥٧-٤٥٩ (المجلد الأول) من هذا الكتاب.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٦٢ الحديث ١١٩٤، و سائل الشيعة: ٨ / ٣٧٧ الحديث ١٠٩٤٨.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٨١

.....

و روى «الكافي» و الشيخ، عن أحمد، عن عليّ بن حديد، عن جميل، عن زرارة قال: سألت أحدهما عليهما السلام عن إمام أمّ قوماً، فذكر أنّه لم يكن على وضوء، فانصرف و أخذ بيد رجل و أدخله فقدمه، و لم يعلم الذي قدّم ما صلى القوم؟ قال: «يصلّى بهم، فإن أخطأ سيح القوم به و بنى على صلاة الذي كان قبله» (١).

ثمّ اعلم! أنّه إذا مات الإمام أو اغمى عليه، يستحب للمؤمنين استنابة من يتمّ بهم الصلاة، كما نقله جماعة، منهم العلامة في «التذكرة» (٢).

و يدلّ عليه روايات، منها صحيحة عبيد الله بن عليّ الحلبي عن الصادق عليه السلام: في رجل أمّ قوماً فصلّى بهم ركعة ثمّ مات، قال: «يقدمون رجلاً آخر و يعتدون بالركعة و يطرحون الميت خلفهم و يغتسل من مسّه» (٣).

بل صرح في «المنتهى» بجواز استنابة غير المؤتمّ أيضاً، و قال: إنّ يجوز استنابة من جاء بعد حدث الإمام، للأصل، و لأنّه يجوز استنابة التابع، فغيره أولى (٤).

و لا يخلو عن تأمّل، بل الأحوط و الأولى الاقتصار على استنابة المأموم لعدم تبادر غيره من النص، و ظاهر النصوص و الفتاوى كون الإتمام من النائب في موضع القطع، و إن كان في أثناء القراءة.

- (١) الكافي: ٣/ ٣٨٤ الحديث ١٣، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٧٢ الحديث ٧٨٤، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٨ الحديث ١٠٩٥٠.  
 (٢) تذكرة الفقهاء: ٤/ ٣٢٠ المسألة ٥٩٣، مدارك الأحكام: ٤/ ٣٦٢.  
 (٣) الكافي: ٣/ ٣٨٣ الحديث ٩، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦٢ الحديث ١١٩٧، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٨٠ الحديث ١٠٩٥٧.  
 (٤) منتهى المطلب: ٦/ ٢٨٢.  
 مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٨٢

.....

وقيل: يجب القراءة من أول السورة التي وقع القطع في أثنائها «١».  
 قال في «المدارك»: ولعله أحوط «٢».

أقول: الأحوط كون القراءة بقصد القرية، والترديد بين كونها الموظفة إن وجب الاستئناف، والمأذونه إن لم يجب، ولا يتعين كونها الموظفة.

نعم؛ إن حصل القطع في أثناء الكلمة أو الكلام، بحيث لو اكتفى بما صدر و أخذ من موضع القطع لم يتحقق الترتيل الواجب في القراءة، يجب الاستئناف بحيث يحصل ذلك الترتيل.

(١) لاحظ! روض الجنان: ٣٦٨.

(٢) مدارك الأحكام: ٤/ ٣٦٣.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٨٣

### ١٩٠- مفتاح [ما لو تبين تخلف الإمام عن الشرائط]

#### إشارة

إذا ثبت أن الإمام فاسق، أو كافر «١»، أو على غير طهر «٢»، أو على غير قبله «٣»، أو لا ينوي صلاة «٤»، أو نحو ذلك، لم يبطل صلاة المأموم، وفاقا للأكثر للصحاح المستفيضة جدًا.  
 منها: قوم صلى بهم إمامهم و هو غير طاهر أ تجوز صلاتهم أم يعيدونها؟ قال: «لا إعادة عليهم تمت صلاتهم و عليه الإعادة، و ليس عليه أن يعلمهم؛ هذا عنه موضوع» «٥».  
 و منها: «يعيد و لا يعيد من خلفه و إن أعلمهم أنه كان على غير طهر» «٦».

(١) راجع! وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٤ الباب ٣٧ من أبواب صلاة الجماعة.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧١ الباب ٣٦ من أبواب صلاة الجماعة.

(٣) راجع! وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٥ الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجماعة.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٦ الباب ٣٩ من أبواب صلاة الجماعة.

(٥) وسائل الشيعة: ٨/ ٢٧٢ الحديث ١٠٩٣٦ مع اختلاف يسير.

(٦) وسائل الشيعة: ٨/ ٢٧٢ الحديث ١٠٩٣٥ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٨٤

وقول السيد والإسكافي بوجود الإعادة مطلقاً «١» شاذ، وكذا قول الصدوق بوجودها في السريّة خاصّة «٢».  
ولو علم في الأثناء قيل: تستأنف «٣»، وقيل: ينوي الانفراد «٤» وهو الأشبه.

(١) نقل عنهما في مختلف الشيعة: ٣ / ٧٠، لاحظ! مسائل الناصريات: ٢٤٢.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٦٣ ذيل الحديث ١٢٠٠.

(٣) لاحظ! الدروس الشرعيّة: ١ / ٢١٩.

(٤) إرشاد الأذهان: ١ / ٢٧٢، الروضة البهيّة: ١ / ٣٨٨.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٨٥

قوله: (إذا ثبت). إلى آخره.

المشهور عند الفقهاء هو الذي ذكره، ونقل عن السيد وابن الجنيد ما نقله عنهما «١».

وحكى الصدوق في «الفقيه» عن جماعة من مشايخه أنه سمعهم يقولون:

ليس عليهم إعادة شيء مما جهر فيه، وعليهم إعادة ما صلى بهم مما لم يجهر فيه «٢».

والمشهور هو الأقرب، لأنّ المأموم قبل ظهور الكفر وغيره كان ممثلاً عرفاً، ولو لم يظهر لم يكن عليه شيء إجماعاً ونصوصاً، فكذا بعد الظهور، استصحاباً للحالة السابقة، ولما رواه «الكافي» والشيخ في الحسن ب إبراهيم بن هاشم عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن الصادق عليه السلام: في قوم خرجوا عن خراسان أو بعض الجبال، وكان يؤمهم رجل، فلما صاروا إلى الكوفة علموا أنه يهودي، قال: «لا يعيدون» «٣».

وقال في «الفقيه»: وفي كتاب زياد بن مروان، و نوادر محمد بن أبي عمير، عن الصادق عليه السلام قال: في رجل صلى بقوم من حين خرجوا من خراسان حتى قدموا مكة فإذا هو يهودي أو نصراني، قال: «ليس عليهم إعادة» «٤».  
ولصحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: عن الرجل يؤمّ القوم وهو على غير طهر فلا يعلم حتى تنقضي صلاته، فقال: «يعيد ولا يعيد من خلفه، وإن

(١) نقل عنهما في مختلف الشيعة: ٣ / ٧٠، لاحظ! المسائل الناصريات: ٢٤٢ المسألة ٩٧.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٦٣ ذيل الحديث ١٢٠٠.

(٣) الكافي: ٣ / ٣٧٨ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ٣ / ٤٠ الحديث ١٤١، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٧٤ الحديث ١٠٩٤١.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٦٣ الحديث ١٢٠٠، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٧٤ الحديث ١٠٩٤٢.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٨٦

.....

أعلمهم أنه على غير طهر» «١».

وصحيحة زرارة عنه عليه السلام عن جماعة صلى بهم إمامهم وهو غير طاهر، أ تجاوز صلاتهم أم يعيدون؟ فقال: «لا إعادة عليهم، تمت صلاتهم وعليه هو الإعادة، وليس عليه أن يعلمهم، هذا عنه موضوع» «٢».

و صحيحة زرارة التي ذكرناها في بحث إعادة المنفرد صلاته جماعة و كذا الجامع «٣».

و صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام أنه قال: «من صلى يقوم و هو جنب أو على غير وضوء فعليه الإعادة، و ليس عليهم أن يعيدوا، و ليس عليه أن يعلمهم، و لو كان ذلك [عليه] لهلك». إلى قوله عليه السلام: «هذا عنه موضوع» «٤».

و في الموثق بابن بكير قال: سأل حمزة بن حمران الصادق عليه السلام: عن رجل أمنا في السفر و هو جنب و قد علم و نحن لا نعلم، قال: «لا بأس» «٥».

و قويه ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام: عن رجل أم قوما و هو على غير وضوء، فقال: «ليس عليهم إعادة، و عليه هو أن يعيد» «٦».

- (١) تهذيب الأحكام: ٣/ ٣٩ الحديث ١٣٧، الاستبصار: ١/ ٤٣٢ الحديث ١٦٦٨، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٢ الحديث ١٠٩٣٥ مع اختلاف يسير.
- (٢) تهذيب الأحكام: ٣/ ٣٩ الحديث ١٣٩، الاستبصار: ١/ ٤٣٢ الحديث ١٦٧٠، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٢ الحديث ١٠٩٣٦ مع اختلاف يسير.
- (٣) راجع! الصفحة: ٤٢٨ من هذا الكتاب.
- (٤) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦٢ الحديث ١١٩٧، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧١ الحديث ١٠٩٣٢.
- (٥) تهذيب الأحكام: ٣/ ٣٩ الحديث ١٣٦، الاستبصار: ١/ ٤٣٢ الحديث ١٦٦٧، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٣ الحديث ١٠٩٣٩.
- (٦) تهذيب الأحكام: ٣/ ٣٩ الحديث ١٣٨، الاستبصار: ١/ ٤٣٢ الحديث ١٦٦٩، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٣ الحديث ١٠٩٣٨.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٨٧

.....

و أما ما رواه الشيخ عن العزيمي عن الصادق عليه السلام قال: «صلى على عليه السلام بالناس على غير طهر، و كانت الظهر، ثم دخل فخرج مناديه، أن أمير المؤمنين عليه السلام صلى على غير طهر فأعيدوا، فليبلغ الشاهد الغائب» «١».

فقال في «التهذيبيين»: هذا خبر شاذ، مخالف للأخبار كلها، و ما هذا حكمه لا يجوز العمل به، على أن فيه ما يبطله، و هو أن أمير المؤمنين عليه السلام أدى فريضة على غير طهر ساهيا غير ذاكر، و قد آمننا من ذلك دلالة عصمته عليه السلام «٢».

أقول: و لهذا لم يستند إليه السيد رحمه الله، كما ستعرف، و مع جميع ما ذكر راويه مجهول.

احتج السيد - على ما حكى عنه - بأنها صلاة تبين فسادها، لاختلال بعض شرائطها فيجب إعادتها، و بأنها صلاة منهي عنها، فتكون فاسدة «٣».

و لا يخفى ما فيهما بعد الإحاطة بما ذكرنا، مع أن كونها منهيًا عنها بديهي الفساد، لعدم توجه النهي إلى الغافل، فتأمل! قوله: (و لو علم). إلى آخره.

لا خلاف و لا شبهة في عدم جواز الاقتداء بعد العلم بواحد مما ذكر و أمثاله، لأن مقتضى ما دل على صحة الجماعة و صحة صلاة المأموم مع عدم القراءة الواجبة و غيره من الخلل التي لا تضر المأموم و تضر غيره، كون صلاة الإمام صحيحة عند المأموم بظاهر الشرع، حتى تصير قراءة الإمام قراءة المأموم الواجبة، و أفعاله



- (١) تهذيب الأحكام: ٣/ ٤٠ الحديث ١٤٠، الاستبصار: ١/ ٤٣٢ الحديث ١٦٧١، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧٣ الحديث ١٠٩٤٠ مع اختلاف يسير.
- (٢) تهذيب الأحكام: ٣/ ٤٠ ذيل الحديث ١٤٠، الاستبصار: ١/ ٤٣٣ ذيل الحديث ١٦٧١.
- (٣) حكى عنه العلامة في مختلف الشيعة: ٣/ ٧٢.
- مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٨٨
- .....

مصححة للخلل المذكور، و ظهور الفساد بعد تمامية عدم ضرره من الأدلة التي ذكرناها، وهي لا تقتضى الصحة في المقام. لكن اختلفوا فيما يجب على المأموم حينئذ، فمنهم من قال بوجوب الإعادة عليهم «١»، و منهم من قال بأنه يعدل إلى الانفراد «٢»، و ربّما فرّع القولان على القولين في المسألة السابقة.

وفيه، على أنه على القول بوجوب الإعادة لا خفاء في وجوبها في المقام، بل و بطريق أولى كما لا يخفى.

و أمّا على القول بعدمه فيها لا يلزم القول بعدمه في المقام، لما عرفت من كون مقتضى الأصل الإعادة، تحصيلًا للبراءة اليقينية في العبادة التوقيفية، و لا خفاء فيه.

و ما ذكرنا من الأدلة لا يشمل المقام إلّا الاستصحاب، و ربّما يعارضه عموم ما دلّ على المنع من العدول كما مرّ، فليلاحظ و ليتأمل! نعم، يدلّ عليه رواية جميل، عن زرارة، عن أحدهما عليهما السلام: عن رجل صلّى بقوم فأخبرهم أنه لم يكن على وضوء، قال: «يتمّ القوم صلاتهم، فإنّه ليس على الإمام ضمان» «٣».

و ربّما يؤيدها ما قلنا من الاستصحاب، و مع ذلك قال في «الذكرى»: و في رواية حماد عن الحلبي: أنهم يستقبلون صلاتهم «٤».

- (١) لاحظ! الدروس الشرعية: ١/ ٢١٩.
- (٢) شرائع الإسلام: ١/ ١٢٥، قواعد الأحكام: ١/ ٤٧، تذكرة الفقهاء: ٤/ ٣١٤، إرشاد الأذهان: ١/ ٢٧٢، الدروس الشرعية: ١/ ٢١٩، الروضة البهية: ١/ ٣٨٨.
- (٣) الكافي: ٣/ ٣٧٨ الحديث ٣، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦٤ الحديث ١٢٠٧، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٦٩ الحديث ٧٧٢، الاستبصار: ١/ ٤٤٠ الحديث ١٦٩٥، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٧١ الحديث ١٠٩٣٣.
- (٤) ذكرى الشيعة: ٤/ ٣٩٠.
- مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٨٩

## فروع:

**الأول: قد علمت أن المأموم إذا أدرك الإمام في الركعة الثانية يتابعه في الجلوس معه،**

مع التجافي و الإتيان بالشهيد، لأنّه بركة، و من دليل الكلّ، مضافا إلى عموم ما دلّ على المتابعة. و هذا يقتضى وجوب الجلوس معه، و عدم جواز المفارقة بالقيام إلى أن يسلم الإمام و يخرج عن الصلاة أو يقوم إلى الثالثة، فيقوم لقيامه و يصلّي معه.

و أما التشهد الزائد، فالظاهر استحبابه، و استحباب المتابعة فيه، لأنه الظاهر من قوله عليه السلام: «هو بركة» (١) و لخلق بعض الأخبار عن ذكره، و إن قلنا بوجود المتابعة في الأقوال أيضا، كما مرّ في مبحثه (٢).  
و أما التجافي، فيحتمل كونه مستحبا أيضا لما ذكر، و واجبا للأمر به و ظهوره من الصدوق و الشيخ، كما مرّ.

### الثاني: حكم القنوت حكم التشهد، ينبغي أن يقنت معه المسبوق للمتابعة،

و لأنه دعاء و ذكر حسن على كلّ حال، و لموثقه عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن الصادق عليه السلام: في الرجل يدخل الركعة الأخيرة من الغداة مع الإمام فقنت الإمام معه؟ قال: «نعم» (٣).  
قال في «الدروس»: و يتابع المأموم الإمام في الأذكار المندوبة ندبا، و إن كان مسبقا تابعه في القنوت و التشهد، و لا يجزئ عن وظيفته (٤).

(١) وسائل الشيعة: ٤١٦/٨ الحديث ١١٠٥٥ و ١١٠٥٦.

(٢) راجع! الصفحة: ٣٢٥ من هذا الكتاب.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣١٥/٢ الحديث ١٢٨٧، وسائل الشيعة: ٢٨٧/٦ الحديث ٧٩٨٨.

(٤) الدروس الشرعية: ٢٢٣/١.

مصابيح الظلام، ج ٨، ص: ٤٩٠.

### الثالث: قال في «الدروس»: حق الاستنابة للإمام لو عرض له عارض،

و للمأمومين لو مات أو جنّ أو ترك الاستنابة (١)، انتهى.

و لعلّ هذا هو الظاهر من العلّامة و غيره (٢)، و الظاهر من الأخبار (٣).

### الرابع: لو شك هل أدرك الإمام راعيا أم لا؟ أعاد.

قال في «الدروس»: و في تنزله منزلة من أدركه في السجود فيسجد معه، ثم يستأنف التية نظر (٤)، انتهى.

لا- تأمل في كون الإعادة أولى و أحوط، بل مرّ أنّ الأحوط عدم الاكتفاء بإدراكه راعيا بعد الذكر، و قبل أن يتمّ ذكر حال ركوع الإمام، بل في «التذكرة» اعتبر ذكر المأموم قبل رفع الإمام (٥).

و لعلّ مستنده، ما في «الاحتجاج» عن الحميري عن الصادق عليه السلام، أنه:

«إذا لحق مع الإمام من تسبيح الركوع تسبيحة واحدة اعتدّ بتلك الركعة» (٦) فتأمل!

### الخامس: قال: في «الدروس» و يراعى المسبوق نظم صلاته،

فيقرأ في الأخيرتين الحمد وحدها أو التسبيح، و إن كان الإمام قد سبح على الأصح (٧)، انتهى.

(١) الدروس الشرعية: ٢٢٤/١.

(٢) نهاية الأحكام: ١٥٧/٢، ذكرى الشيعة: ٤٢٦/٤.

- (٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦٢ الحديث ١١٩٦، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٨٣ الحديث ٨٤٣، وسائل الشيعة: ٨/ ٤٢٦ الحديث ١١٠٨٢.
- (٤) الدروس الشرعية: ١/ ٢٢٢.
- (٥) تذكرة الفقهاء: ٤/ ٣٢٥ المسألة ٥٩٥.
- (٦) الاحتجاج: ٢/ ٤٨٨، وسائل الشيعة: ٨/ ٣٨٣ الحديث ١٠٩٦٦.
- (٧) الدروس الشرعية: ١/ ٢٢٢.
- مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٩١
- .....

يظهر منه أنّ المأموم باق على تخيره بين الحمد والتسبيح، ولا- يجب عليه متابعة الإمام في ذلك، وإن قلنا بوجوب المتابعة في الأقوال أيضا، لأنّه رحمه الله حكم فيه بوجوبها أيضا صريحا.

#### السادس: قال في «المنتهى»: يكره تكرّر الجماعة في المسجد للصلاة الواحدة ذكره الشيخ،

قال: وقد روى أصحابنا أنّهم إذا صلّوا جماعة وجاء قوم جاز لهم أن يصلّوا دفعة [أخرى]، غير أنّهم لا يؤذنون ولا يقيمون «١»، و به قال سالم. إلى آخره، وعدّ جماعة كثيرة من العامة، منهم أبو حنيفة ومالك والشافعي، ثم نقل عن جماعة منهم، منهم أحمد عدم الكراهة، بل استحبابه، ثم نقل حجّة الشيخ، وهي رواية أبي [على الحرّاني] «٢» و رواية زيد بن علي عليه السلام «٣»، و رواية السكوني «٤»، وقد ذكرت في مبحث الأذان والإقامة «٥».

ثم قال: الأقرب عندي عدم الكراهة، عملا بالأخبار الدالة على استحباب الجماعة مطلقا، ولأنّه عليه السلام قال: ألا رجل يتصدّق على هذا فيصلّي معه «٦» «٧»، انتهى.

#### السابع: قال في «الدروس»: و يفتح المأموم على الإمام لو ارتجّ عليه،

و يتبّه إذا أخطأ وجوبا، فلو ترك [التنبيه] فالأقرب صحّة الصلاة، وإن تلفظ

- (١) لاحظ! الخلاف: ١/ ٥٤٢ و ٥٤٣ المسألة ٢٨٠.
- (٢) وسائل الشيعة: ٨/ ٤١٥ الحديث ١١٠٥٢.
- (٣) وسائل الشيعة: ٨/ ٤١٥ الحديث ١١٠٥٣.
- (٤) تهذيب الأحكام: ٣/ ٥٦ الحديث ١٩٥.
- (٥) راجع! الصفحة: ٤٨١-٤٩٠ (المجلد السادس) من هذا الكتاب.
- (٦) عوالي اللآلي: ١/ ٣٤٢ الحديث ١١٣.
- (٧) منتهى المطلب: ٦/ ٢٧٥-٢٧٧.
- مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٩٢
- .....

بالمتروك كان حسنا «١»، انتهى.

قد مرّ رواية جابر عن الباقر عليه السلام أنه قال: «ليكن الذين يلون الإمام أولى الأحلام منكم و النهى، فإن نسى الإمام أو تعابى قوموه» (٢).

مع أنه لا يمكن الحكم بصحة صلاة المأموم مع علمه بفساد قراءة الإمام، أو شيء من أفعال صلاته، مع تيسير الإصلاح، بل مقتضى القاعدة عدم الصحة.

نعم؛ صلاة الإمام صحيحة إذا كان نسيانا في غير زيادة الركن أو نقيصته المبطلتين وإن كان نسيانا، كما مرّ (٣).  
و يحتمل صحة صلاة المأمومين الذين لم يطلعوا على الفساد في الوقت الذي يمكن تداركه و لم يكن زيادة ركن أو نقيصته.  
و يحتمل صحة صلاة المأموم المطلع الذي يمكنه إصلاح صلاة إمامه بالفتح عليه، أو تنبيهه على الخطأ، كما ذكره في «الدروس» (٤)،  
بناء على أنها صحيحة بالنسبة إلى الإمام، فيكفي للمأموم أيضا، لكن على هذا، حكمه بالوجوب في الفتح و التنبيه مشكل.  
و كيف كان؛ في صورة الارتجاج لا بد للإمام من أن يصلح صلاته و يصححها عند نفسه.  
و أما ما ذكره من قوله: و إن تلفظ. إلى آخره، لم أعرف وجهه، فتدبر!

### الثامن: لو علم نجاسة على الإمام غير معفو عنها،

ففي جواز الاقتداء من

(١) الدروس الشرعية: ٢٢٤ / ١.

(٢) الكافي: ٣ / ٣٧٢ الحديث ٧، تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٦٥ الحديث ٧٥١، وسائل الشيعة: ٨ / ٣٠٥ الحديث ١٠٧٣٨.

(٣) راجع! الصفحة: ١٦٣ و ١٦٤ (المجلد السابع) من هذا الكتاب.

(٤) مرّ آنفا.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٤٩٣

.....

دون تنبيه نظر، و كذا لو تبّه لكن لم يعتن الإمام به و لم يغسلها، بناء على عدم حصول علمه بها من تنبيهه، و عدم وجوب الغسل عليه شرعا.

و كذلك الحال لو علمت المؤتمّة عتق من أمتها مع كشف رأسها.  
و بالجملة؛ حال أمثال هذه المسائل حال المسألة السابقة، أي نسيان الإمام مع كونها صحيحة عنده.

### التاسع: قال في «الدروس» عند ذكر مشى المأموم في ركوعه للحقوق الصف كما مرّ:

و ليكن الذكر في حال قراره «١»، انتهى.

و لعلّه كذلك إن كان له قرار، بل ظاهر أنّ الأمر حينئذ كذلك، لكن إن لم يكن له قرار إلى أن يلحق، و باللحوق يكون الإمام رافع الرأس بحيث لا يمكن المأموم الصبر في الركوع للذكر، هل يجوز ذلك، و يكون الذكر في حال المشى، كما يقتضيه إطلاق النصّ و الفتاوى؟ أم تبطل الصلاة، لعدم تحقّق الاستقرار حال الذكر؟  
الأظهر الأوّل. فتأمل جدّا!

(١) الدروس الشرعية: ٢٢٣ / ١.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٩٥

**القول في المنافيات****إشارة**

قال الله تعالى وَ لَّا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ «١».

**١٩١- مفتاح [موارد تجوز قطع الصلاة]**

لا يجوز قطع الصلاة اختيارا بلا خلاف للآية «٢»، إلا لضرورة كرد الآبق، و قبض الغريم، و قتل الحية التي يخافها على نفسه أو غيره، و حفظ المتاع، و نحو ذلك، كما يستفاد من النصوص «٣»، و قسّمه في «الذكرى» إلى الأحكام الخمسة «٤» «٥».

(١) محمّد صلى الله عليه و آله و سلم (٤٧): ٣٣.

(٢) محمّد صلى الله عليه و آله و سلم (٤٧): ٣٣.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٧ / ٢٧٦ الباب ٢١ من أبواب قواطع الصلاة.

(٤) قال في «الذكرى»: و إذا أراد القطع فالأجود التحليل بالتسليم لعموم: «و تحليلها التسليم» (و هو كما ترى) «منه رحمه الله»، ذكرى الشيعة: ٤ / ٦.

(٥) ذكرى الشيعة: ٤ / ٥ و ٦.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٩٧

قوله: (لا يجوز). إلى آخره.

الظاهر أنّه من بديهيات الدين، و يدلّ عليه ظاهر قوله تعالى وَ لَّا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ «١» لأنّ العبرة بعموم اللفظ.

و يدلّ عليه أيضا الأخبار، مثل ما في الصحيح في كثير الشكّ: «لا تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة فتطمعوه- إلى قوله: -إنما يريد الخبيث أن يطاع، فإذا عصى لم يعد إلى أحدكم» «٢».

و صحيح ابن اذينة عن الصادق عليه السلام: عمّن يرعف و هو في الصلاة، فقال:

«إن كان الماء عن يمينه أو عن شماله أو عن خلفه فليغسله من غير أن يلتفت و ليين على صلاته، و إن لم يجد حتّى يلتفت فليعد الصلاة، و القيء مثل ذلك» «٣».

و كصحيح ابن وهب أنّه سأل الصادق عليه السلام: عن الرعاف أ ينقض الوضوء؟

قال: «لو أنّ رجلا رعف في صلاته فكان عنده ماء أو من يشير إليه بماء فيتناوله فقال برأسه فغسله فليين على صلاته و لا يقطعها» «٤».

فإذا كان مع هذه الأعدار ينهى عن قطعها، فبدون العذر كيف يجوز القطع؟

و صحيح عليّ بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام: عن الرجل يكون به الثالول هل يجوز له أن يقطعه و هو في صلاته أو ينتف

بعض لحمه من ذلك الجرح و يطرحه؟ قال: «إن لم يتخوف أن يسيل الدم فلا بأس، و إن تخوف [أن يسيل الدم] فلا يفعله» «٥».

(١) محمد صلى الله عليه و آله و سلم (٤٧): ٣٣.

(٢) تهذيب الأحكام: ١٨٨ / ٢ الحديث ٧٤٧، وسائل الشيعة: ٢٢٨ / ٨ الحديث ١٠٤٩٦.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٣٩ الحديث ١٠٥٦، وسائل الشيعة: ٢٣٨ / ٧ الحديث ٩٢١٢.

(٤) تهذيب الأحكام: ٣٢٧ / ٢ الحديث ١٣٤٤، وسائل الشيعة: ٢٤١ / ٧ الحديث ٩٢٢٢ مع اختلاف يسير.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١ / ١٦٥ الحديث ٧٧٥، تهذيب الأحكام: ٣٧٨ / ٢ الحديث ١٥٧٦، الاستبصار:

١ / ٤٠٤ الحديث ١٥٤٢، وسائل الشيعة: ٢٤٢ / ٧ الحديث ٩٢٢٦ مع اختلاف يسير.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٩٨

.....

و موثق عمّار أنه سأل الصادق عليه السلام: عن الرجل يكون في الصلاة فيرى حيّة بحiale يجوز له أن يتناولها فيقتلها؟ فقال «إن كان بينه و بينها خطوة واحدة فليخط و ليقتلها، و إلّا فلا» «١».

و ما في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن الكاظم عليه السلام: فيمن أصابه الغمز في بطنه، من قوله عليه السلام: «إن احتمل الصبر و لم يخف إعجالاً عن الصلاة فليصل و ليصبر» «٢» إلى غير ذلك، سنذكر بعضاً آخر في المسألة الآتية، فلاحظ.

و منها ما ورد من المنع من فعل المنافيات في الصلاة، إلى غير ذلك ممّا هو مذكور في تضعيف أحكام الصلاة و ما يتعلّق بها، بل تضعيف أحكام جميع العبادات و جميع ما له تعلّق بها.

و المصنّف لم يقيّد الصلاة بالفريضة، كما لم يقيدها غيره أيضاً، مثل المحقق في «الشرائع» و «النافع» «٣»، و الشهيد في «الدروس» و غيره «٤».

و مقتضاه حرمة قطع النافلة أيضاً اختياراً، إلّا أنّ العلّامة قيدها بالفريضة «٥»، و وافقه الشهيد الثاني «٦»، و الأوّل أوفق للدليل، كما ظهر لك.

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٤١ الحديث ١٠٧٢، تهذيب الأحكام: ٣٣١ / ٢ الحديث ١٣٦٤، وسائل الشيعة: ٢٧٣ / ٧ الحديث ٩٣٢٠ مع اختلاف يسير.

(٢) الكافي: ٣ / ٣٦٤ الحديث ٣، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٤٠ الحديث ١٠٦١، تهذيب الأحكام: ٣٢٤ / ٢ الحديث ١٣٢٦، وسائل الشيعة: ٢٥١ / ٧ الحديث ٩٢٥١ مع اختلاف.

(٣) شرائع الإسلام: ١ / ٩٢، المختصر النافع: ٣٤.

(٤) الدروس الشرعية: ١ / ١٨٦، نهاية الأحكام: ١ / ٥٢٥، مدارك الأحكام: ٣ / ٤٧٧.

(٥) لاحظ! كشف اللثام: ٤ / ١٧٤، مفتاح الكرامة: ٨ / ١٥٢، و لا توجد «الواجبة» في النسخة المطبوعة، لاحظ! قواعد الأحكام: ٢٦.

(٦) روض الجنان: ٣٣٨.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٤٩٩

قوله: (إلّا لضرورة). إلى آخره.

و يدلّ عليه نفى الحرج و العسر و الضرر و أمثالها ممّا ورد في الكتاب و السنّة. و ما رواه الكليني و الشيخ في الصحيح، عن حمّاد- و هو ممّن أجمعت العصابة «١»- عن حريز، عمّن أخبره، عن الصادق عليه السّلام قال: «إذا كنت في صلاة الفريضة، فرأيت غلاما لك قد أبق، أو غريما لك عليه مال، أو حيّة تخافها على نفسك، فاقطع الصلاة و اتّبِع الغلام أو غريما لك و اقتل الحيّة» «٢».

و رواها الصدوق بطريق صحيح، عنه عن الصادق عليه السّلام «٣».

و ما رواه الكليني في الصحيح، عن عثمان بن عيسى، عن سماعه قال: سألته عن الرجل يكون قائما في الفريضة فينسى كيسه أو متاعا يتخوّف ضيعته أو هلاكه، قال: «يقطع صلاته و يحرز متاعه ثمّ يستقبل الصلاة»، قلت: فيكون في الفريضة فتفّلت [عليه دابّة أو تفّلت] دابّته فيخاف أن تذهب أو يصيب منها عنتا، فقال: «لا بأس بأن يقطع صلاته» «٤».

و رواية السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليهم السّلام: في رجل يصلّي و يرى الصبي يحبو إلى النار أو الشاة تدخل البيت فتفسد الشيء، قال: «فليصرف و ليحرز ما يتخوّف و يبني على صلاته ما لم يتكلم» «٥».

(١) رجال الكشي: ٢/ ٦٧٣.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٦٧ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٣١ الحديث ١٣٦١، وسائل الشيعة: ٧/ ٢٧٦ الحديث ٩٣٣٠ مع اختلاف يسير.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٤٢ الحديث ١٠٧٣.

(٤) الكافي: ٣/ ٣٦٧ الحديث ٣، وسائل الشيعة: ٧/ ٢٧٧ الحديث ٩٣٣١.

(٥) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٣٣ الحديث ١٣٧٥، وسائل الشيعة: ٧/ ٢٧٨ الحديث ٩٣٣٢.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٥٠٠

قوله: (الأحكام الخمسة).

أقول: التحريم مثل القطع من دون ضرورة.

و الواجب كما في حفظ الصبيّ و المال المحترم عن التلف، و إنقاذ الغريق و إطفاء الحريق و أمثالها، بالوجوب الكفائي كما هو الغالب، أو العيني إن لم يكن من يحصل به الكفاية، أو كان و علم أنّه لا يفعل، فإن استمرّ حينئذ بطلت صلاته، بناء على أنّ الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده، و كون النهي في العبادة يقتضي الفساد.

و كذلك الحال لو أتى ببعض واجباتها حال النهي عن الضدّ، و لم يمكن تداركه.

و المستحب: لاستدراك الأذان و الإقامة «١»، و قراءة الجمعة و المنافقين في ظهر الجمعة «٢»، و غير ذلك ممّا ورد النصّ بجواز القطع و رجحانه له، و يكون ذلك النصّ حجّة.

و المباح: كما في قتل الحيّة التي لا يغلب على الظن أذاها، و إحراز المال الذي لا يضرّ فوته.

و المكروه: كما لإحراز المال اليسير الذي لا يبالي بفوته، و قد يتوقّف في جواز القطع في الصور التي عدّ منها مباحا و مكروها، لعموم دليل تحريم القطع، و عدم ما يدلّ على جوازه فيهما، و المستحب إنّما هو فيما ورد النصّ بجوازه لاستدراك مستحب، كما عرفت.

و هذا هو الأظهر، بل ظهر من موثّق عمّار «٣» عدم جواز القطع لقتل الحيّة التي

(١) وسائل الشيعة: ٥/ ٤٣٤ الباب ٢٩ من أبواب الأذان و الإقامة.

(٢) لم نعر عليه في مظانه.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٤١ الحديث ١٠٧٢، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٣١ الحديث ١٣٦٤، وسائل الشيعة: ٧/ ٢٧٣ الحديث ٩٣٢٠.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٥٠١

.....

لا تخاف منها.

نعم، ظهر ممّا ذكرنا من الأخبار جواز القطع لحرز المال و حفظه عن التضييع، إلّا أن يقال: المتبادر منه في مثل المقام ما يعتنى بشأنه، و يعتدّ بحاله، و لعلّ حرز مثله يكون واجبا، و لا- أقلّ من كونه مستحبّا بحيث يستحب له قطع الصلاة، لكنّه محلّ تأمل. و الاحتياط واضح.

قال في «الذكرى»: و إذا أراد القطع فالأجود التحلل بالتسليم، لعموم و تحليلها التسليم «١».

و فيه تأمل ظاهر.

قال: و لو ضاق الحال منه سقط، و لو لم يأت به و فعل منافيا آخر، فالأقرب عدم الإثم، لأنّ القطع سائغ، و التسليم إنّما يجب التحلل به في الصلاة التامة «٢».

(١) ذكرى الشيعة: ٤/ ٦.

(٢) ذكرى الشيعة: ٤/ ٦.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٥٠٣

## ١٩٢- مفتاح [ما لو أحدث في الصلاة]

من أحدث في الصلاة عامدا بطلت صلاته بالإجماع، سواء كان الحدث أصغر أم أكبر، و لو كان سهوا فكذلك عند الأكثر لشرطيّة الطهارة، و إبطال الفعل الكثير، و للموثق «١» و غيره «٢».

و قال السيّد و الشيخ: يتطهر و يبني «٣» للصباح المستفيض «٤»، إلّا أنّ المستفاد منها أنّه إن آذاه بطنه فلا بأس أن ينصرف و يقضى حاجته، ثمّ يبني على ما مضى من صلاته، و هو غير المدعى.

و منهم من فرق بين المتيمّم و غيره، فأوجب البناء للمتيمّم مع سبق الحدث و وجدان الماء، و الاستئناف لغيره، للصحيحين «٥» المتشابهين القابلين للتأويل، على أنّه ليس فيهما حكم المتوضئ، و إنّما وقع السؤال فيهما عن المتيمّم فحسب فاجيب به، مع أنّه الفرد الأخصى.

(١) وسائل الشيعة: ١/ ٢٥٩ الحديث ٦٧٢.

(٢) وسائل الشيعة: ٧/ ٢٣٣-٢٣٧ الباب ١ من أبواب قواطع الصلاة.

(٣) نقل عنهما في المعبر: ٢/ ٢٥٠، تذكرة الفقهاء: ٣/ ٢٧١.

(٤) وسائل الشيعة: ٧/ ٢٣٥ الحديث ٩٢٠٩، تنبيه: لم نعر على الصحاح في هذا الباب.

(٥) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٤ و ٢٠٥ الحديث ٥٩٤ و ٥٩٥، وسائل الشيعة: ٧/ ٢٣٦ الحديث ٩٢١٠.



مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٥٠٥

قوله: (من أحدث). إلى آخره.

أجمع الأصحاب على بطلان الصلاة بالحدث في أثنائها عمداً، و أما سهواً فالمشهور أيضا البطلان كالعمد، نقل الإجماع جماعة منهم العلامة «١».

و في «الذخيرة» بعد ذكر ذلك قال: لكن عموم كلام الصدوق الآتي، و عموم ما نقل عن ابن أبي عقيل سابقا في مسألة المتيمّم المحدث ناسيا في أثناء الصلاة يخالفه «٢».

أقول: على تقدير التسليم، فخرج معلوم النسب غير مضرّ، مع أنه قال الصدوق في أماليه: من دين الإمامية الإقرار بأن الصلاة يقطعها ريح إذا خرج من المصلّي، أو غيرها ممّا ينقض الوضوء، أو يذكر أنه على غير وضوء، أو وجد أذى أو ضربانا لا يمكنه الصبر عليه، أو رعف فخرج من أنفه دم كثير، أو التفت حتّى يرى من خلفه، و لا يقطع صلاة المسلم شيء يمرّ بين يديه من كلب أو امرأة «٣».

و قال في «التهذيب»: لا- خلاف بين أصحابنا أنّ من أحدث في الصلاة ما يقطع الصلاة يجب عليه استئناؤها «٤»، فلاحظ! و كلام الصدوق «٥»- كما سيجيء- في غايه الظهور في كون مراده غير صورة العمد، و كذلك كلام ابن أبي عقيل «٦».

(١) نهاية الأحكام: ١/ ٥١٣، تذكرة الفقهاء: ٣/ ٢٧١.

(٢) ذخيرة المعاد: ٣٥١.

(٣) أمالي الصدوق: ٥١٣.

(٤) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٥ ذيل الحديث ٥٩٥.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٣٣ ذيل الحديث ١٠٣٠.

(٦) نقل عنه في مختلف الشيعة: ١/ ٤٤١.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٥٠٦

.....

على أنّا نمنع ظهور الشمول لصورة العمد.

و بالجملة، لا شبهة في الفساد في صورة العمد، و لعله الآن من ضروريّات الدين أو المذهب.

و أما السهو، فقد ظهر لك ما في «الأمالي»، و ما في «التهذيب» من نقل الإجماع على الفساد على سبيل العموم، بل صورة السهو أظهر أفراد العموم.

و العلامة في «التذكرة» صرّح بالإجماع في صورة السهو أيضا «١»، و نقل عن المرتضى أيضا في «الناصرية» «٢»، و عن مولانا المحقّق المقدّس الأردبيلي «٣».

هذا، مع أنّ العبادة توقيفية، و شغل الذمّة اليقيني يستدعي البراءة اليقينية، و هي تحصل بالإعادة، مع أنّ الأصل بقاء ما كان على ما كان.

و يدلّ على البطلان أيضا- مضافا إلى ما ذكر- رواية أبي الصباح الكناني عن الصادق عليه السّلام: عن الرجل يخفق في الصلاة، أنّه قال: «إن كان لا يحفظ حدثا منه إن كان، فعليه الوضوء و إعادة الصلاة» «٤» الحديث.

الرواية صحيحة عندي، و عند من وافقني، مثل جدّي، و خالي العلامة المجلسي، و معتبرة على المشهور.

وقويته الحسن بن الجهم عن الكاظم عليه السلام: في رجل صلى الظهر فأحدث حين جلس في الرابعة، فقال: «إن كان تشهد الشهادتين فلا يعيد، وإن كان لم يتشهد قبل أن يحدث فليعد» (٥).

(١) تذكرة الفقهاء: ٣ / ٢٧١.

بهباني، محمد باقر بن محمد اكمل، مصايح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهباني، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصايح الظلام؛ ج ٨، ص: ٥٠٦

(٢) لاحظ! مفتاح الكرامة: ٨ / ١٠، الناصريات: ٢٣٢ المسألة ٩٣.

(٣) نقل عنه في ذخيرة المعاد: ٣٥١، لاحظ! مجمع الفائدة و البرهان: ٣ / ٤٩.

(٤) تهذيب الأحكام: ١ / ٧ الحديث ٨، الاستبصار: ١ / ٨٠ الحديث ٢٥٠، وسائل الشيعة: ١ / ٢٥٣ الحديث ٦٥٦.

(٥) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٠٥ الحديث ٥٩٦، الاستبصار: ١ / ٤٠١ الحديث ١٥٣١، وسائل الشيعة:

٧ / ٢٣٤ الحديث ٩٢٠٦.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٥٠٧

.....

و ورد في الحائض التي تحيض في أثناء الصلاة: أن صلاتها تبطل «١»، فتأمل! و مرّ في مبحث الوضوء أن صاحب البطن الغالب يتوضأ و يبنى «٢».

مع أنه ورد في الصحيح: أن الفرض في الصلاة الوقت و القبلة و الطهور .. «٣»،

و أن قبلة الناسي ما بين المشرق و المغرب «٤»، و سيجيء في حكم الالتفات ما به يظهر التقريب.

و ورد فيه أيضا: «لا تعاد الصلاة إلّا من خمسة: الطهور، و الوقت» «٥» الحديث، و المتبادر منهما كون الطهارة مثل الوقت بالنسبة إليها.

و ورد أيضا: «لا صلاة إلّا بطهور» «٦» و المتبادر منه اشتراط الطهارة لجميع أجزاء الصلاة على سبيل الاتصال.

و مرّ في مبحث تبيّة الوضوء ما ينبغي أن يلاحظ «٧».

و في موثقه عمار عن الصادق عليه السلام: في الرجل يكون في صلاته فيخرج منه حبّ القرع، قال: «إن كان ملطّخا بالعدرة فعليه أن يعيد الوضوء، و إن كان في

(١) الكافي: ٣ / ١٠٣ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ١ / ٣٩٤ الحديث ١٢٢٠، وسائل الشيعة: ٢ / ٣٦٠ الحديث ٢٣٦٢ و ٢٣٦٥.

(٢) راجع! الصفحة: ٥٤٤-٥٤٦ (المجلد الثالث) من هذا الكتاب.

(٣) الكافي: ٣ / ٢٧٢ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ٢ / ٢٤١ الحديث ٩٥٥، وسائل الشيعة: ٤ / ٢٩٥ الحديث ٥١٩٣.

(٤) وسائل الشيعة: ٤ / ٣١٤ و ٣١٥ الباب ١٠ من أبواب القبلة.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٢٥ الحديث ٩٩١، وسائل الشيعة: ١ / ٣٧١ الحديث ٩٨٠.

(٦) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٢ الحديث ٦٧، تهذيب الأحكام: ٢ / ١٤٠ الحديث ٥٤٥ وسائل الشيعة:

١ / ٣٧٢ الحديث ٩٨١.

(٧) راجع! الصفحة: ٣٨٩-٣٩١ (المجلد الثالث) من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٥٠٨

.....

صلاته قطع الصلاة و أعاد الوضوء و الصلاة» (١).

و السند في هذه الأخبار منجبر بالشهرة و الإجماعات و غيرهما، مع أن الموثق حجة. و يدلّ عليه أيضا موثقة زرارة بن بكير أنه قال للصادق عليه السلام: الرجل يحدث بعد ما يرفع رأسه من السجود الأخير، فقال: «تمت صلاته و إنما التشهد سنة فيتوضأ و يجلس مكانه أو مكانا نظيفا فيتشهد» (٢). و مثلها موثقة عبيد بن زرارة بن بكير (٣)، و هما في غاية الوضوح في أن الحدث لو كان قبل التشهد لكانت الصلاة باطلة، و لا ينفع الوضوء و الإتيان بما بقي.

و أما حكاية كون التشهد سنة، فمرّ أنه محمول على التقيّة (٤).

و مرّ مكررا أن عدم حجية بعض الحديث لا يخرج الحديث عن الحجية، كما هو طريقة المشهور سيما القدماء. و مثلها بل الأولى منهما صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام: فيمن يحدث قبل أن يسلم، أنه قال: «قد تمت صلاته، و إن كان مع إمام فوجد في بطنه أذى فسلم في نفسه و قام فقد تمت صلاته» (٥)، و مثلها غيرها من الأخبار المعتمدة. و يؤيده الصحاح، و المعتمدة التي مضت في حدث الإمام في أثناء الصلاة (٦)،

(١) تهذيب الأحكام: ١١ / ١ / الحديث ٢٠، الاستبصار: ١ / ٨٢ / الحديث ٢٥٨، وسائل الشيعة: ١ / ٢٥٩ / الحديث ٦٧٢ مع اختلاف.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢ / ٣١٨ / الحديث ١٣٠٠، وسائل الشيعة: ٦ / ٤١١ / الحديث ٨٣٠٥.

(٣) الكافي: ٣ / ٣٤٦ / الحديث ١، وسائل الشيعة: ٦ / ٤١٢ / الحديث ٨٣٠٧.

(٤) راجع! الصفحة: ١٣٣ و ١٣٤ من هذا الكتاب.

(٥) تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٢٠ / الحديث ١٣٠٦، وسائل الشيعة: ٦ / ٤٢٤ / الحديث ٨٣٤١.

(٦) راجع! الصفحة: ٤٧٨-٤٨٠ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٥٠٩

.....

لأنه يظهر منها ظهورا تامّا خروجه بذلك عن صلاحيته للإمامة، و أنه إذا كان لا يستنيب، يستنيب المأمومون، و لم يقيّدوا ذلك بصورة عدم تمكّنه من الوضوء ذلك الوقت، إذ مع التمكّن و المسارعة يكفي كونه إماما لهم، لأنه يجوز لهم الاشتغال بالذكر حتى يلحقهم إمامهم، فإنّ ذلك أوفق لصحة صلاتهم من اشتغال المأمومين باستناب أحد يصلح لإمامتهم، و يرضى كلّهم بذلك الإمام، و يفهم الكلّ حكاية الاستنابة، و يباشروا الاستنابة، أو يوكلوا واحدا منهم، مع نهاية صعوبة الامور المذكورة حال الاشتغال بالصلاة. نعم، في المرسل المروي عن أمير المؤمنين عليه السلام صحة صلاة الإمام و عدم بطلانها (١)، و سيجيء الكلام فيها و في أمثالها. و يعضده أيضا ما مرّ في مبحث التية من ضرر قطعها و مخالفتها في أثناء الصلاة، أو قصد منافيتها (٢) فلاحظ و تأمل جدّا! لأنّ حال التية حال الطهارة بالنظر إلى الأدلة و المذهب الحقّ من كونها شرطا، و مسلم عند الفقهاء حتى المخالفين للمشهور في المقام من المحقّقين من المتأخّرين اشتراط الاستدامة الحكمية، بمعنى عدم نية الخلاف، كما مرّ، فلاحظ و تأمل جدّا! قوله: (لشرطيّة الطهارة). إلى آخره.

احتجوا بأن الطهارة شرط في الصلاة، و مع زوال الشرط يزول المشروط، و بأن الإجماع واقع على أن الفعل الكثير مبطل للصلاة، و هو هنا حاصل بالطهارة الواقعة في أثناء الصلاة.  
و اورد على الأول بأن اللازم منه عدم وقوع الصلاة، أو شيء منها بغير

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٤١ الحديث ١١٩٢، وسائل الشيعة: ٨ / ٤٢٦ الحديث ١١٠٨٣.

(٢) راجع! الصفحة: ٣٩٩-٤٠١ (المجلد الثالث) من هذا الكتاب.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٥١٠

.....

طهارة، و هو خلاف المدعى، و على الثانى بمنع الإجماع فى موضع النزاع.

أقول: قد عرفت الجواب عن الإيراد الأول، و نزيد توضيحا و نقول:

المتبادر من الصلاة المتلقاة من الشرع هو الهيئة المتصلة السارية فى الأجزاء المعروفة منها، فإذا كانت الطهارة شرطا لها، يكون الاتصال المذكور معتبرا فيها، و لذا إذا حصل المنافيات فى أثنائها، يقولون: قطع صلاته، و من تلك المنافيات الأحداث الواقعة فى أثنائها، و لا يقول أحد: قطع وضوءه و لا يرضى به فقيه.

و لذا حملوا الخبر المتضمن لعبارة قطع الوضوء على توهم من الراوى أو غير ذلك «١»، و أنه كان قطع الصلاة فوقع الوهم، لأن الوضوء لا يقال: قطعه شيء، أو انقطع و نحوهما، بل يقال: نقض أو انتقض و نحوهما.

و من هذا لو وقع الحدث فى أثناء الصلاة عمدا لم يكن تأمل لتأمل فى قطعه لها، و فسادها بالقطع المزبور، و كون الاتصال معتبرا فى حال العمد دون حال السهو، و كون الطهارة لها على سبيل الاتصال فى الأول، و على سبيل الانفصال و التوزيع فى الثانى.

مع كون الدليل فى صورتين هو قوله عليه السلام: «لا صلاة إلا بطهور» «٢»، و أمثاله من جهة كون النفى واردا على مطلق الصلاة و حقيقتها، لا خصوص صورة العمد، فيه ما فيه، فإن المتبادر منه معنى واحد فى كلا صورتين.

و دعوى تبادل سبيل الانفصال و التوزيع فى صورة العمد أيضا، فيه ما فيه، كدعوى عدم تبادل سبيل الاتصال فيها.

(١) لم نعر عليه فى مظانه.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٢ الحديث ٦٧، تهذيب الأحكام: ٢ / ١٤٠ الحديث ٥٤٥ و ٥٤٦، وسائل الشيعة: ١ / ٣٧٢ الحديث ٩٨١.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٥١١

.....

مع أنه على هذا أيضا لا بد من مراعاة الاتصال مطلقا، تحصيلا للبراءة اليقينية، مع أن الصلاة هيئة توقيفية على بيان الشرع و الثبوت منه، و القدر الثابت من الشرع و المنقول إلينا منه على سبيل الثبوت هو الهيئة الخالية عن الحدث فى أثنائها، المتصلة الأجزاء فى الطهارة المشروطة، فإن المورد و مشاركيه قالوا فى مبحث تكبيرة الإحرام: إنه لا بد من كونها «الله أكبر» بهمزة «الله» على سبيل القطع، و «أكبر» على وزن أفعل مجزوم الأخير، من دون ذكر عبارة: كل شيء، أو أن يوصف، أو غيرهما مما ورد من الشرع كونه مرادا.

و استدلووا على ذلك بكونها عبادة، و المنقول إلينا من الشرع هو هذه الهيئة ردا على من جوز كونها بغير هذه الهيئة، مما هو تكبير فى لغة العرب «١»، للعمومات و الإطلاقات الواردة من الشرع فى وجوب تكبيرة الافتتاح «٢».

و أين ما ذكروه فى تكبيره الافتتاح ممّا ذكروه فى المقام؟

و بالجمله، الصلاه التى وقع فى حشوها الحدث المنافى لها لم يعلم بعد كونها الهيئه المعتره شرعا، لو لم نقل بالعلم بعدمها إياها، كما لا يخفى على المنصف، سيما إذا وقع فى حشوها الأفعال الأجنبية بالنسبة إليها، مثل الوضوء و الغسل و التيمم. و أين هذه من الذى صدر عن الرسول صلى الله عليه و آله و سلم و الأئمة عليهم السلام؟ و قد عرفت مكررا أنّ فعلهم حجّه فى العبادات التوقيفيه، لعدم وجدان البيان القولى من واحد منهم، سوى روايه حماد المشهوره «٣» و أمثالها، و قد عرفت أنّها ليست بيانا لخصوص الواجبات منها.

(١) لاحظ! المغنى لابن قدامة: ١ / ٢٧٥.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦ / ٩ الباب ١ من أبواب تكبيره الإحرام.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ١٩٦ الحديث ٩١٦، تهذيب الأحكام: ٢ / ٨١ الحديث ٣٠١، و وسائل الشيعة:

٥ / ٤٥٩ و ٤٦٠ الحديث ٧٠٧٧.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٥١٢

.....

مع أنّها على تقدير كونها بيانا، ففى غاية الوضوح فى عدم كون ما وقع فيه الحدث صلاه شرعيه، فضلا أن يقع فيها الوضوء و أخواه. و ممّا ينادى بما ذكرناه، أنّه لو أحدث محدث جهلا بالمسأله، تصير صلاته باطله بالوفاق عن الخصم أيضا، و لذا قال بالصحة فى صورة السهو خاصه.

مع أنّ الجهل عذر شرعى، كما يظهر من الأخبار، و اعتقد به المورد و شركاؤه، و إن كان هذا أيضا ليس بعذر مصحح للفعل، كما هو المشهور و المعروف من فقهاؤنا، و بيناه فى موضعه «١»، و مرّ فى هذا الكتاب «٢»، و سيجىء أيضا.

و بالجمله، لو لا ما توهمه الموردون من وجود الصحاح الداله على عدم البطان فى صورة السهو لما صدر منهم الإيراد المزبور، و لما خالفوا الأصحاب، لكن ستعرف أنّه محض التوهم.

و ممّا ذكر ظهر فساد الإيراد الثانى أيضا، مضافا إلى أنّ الإجماع عندنا ليس وفاق الكلّ، لعدم ضرر خروج معلوم النسب، و إن كان مائه و أزيد، كما صرح المحقق، و غيره من المحققين «٣».

و أمّا العاميه فإجماعهم و إن كان وفاق الكلّ، إلّا أنّ مرادهم كلّ أهل عصر واحد لا مجموع الأعصار، لأنّ الإجماع عندهم حجّه فى دار الدنيا لا دار الآخرة.

فالقول بأنّه لما كان محلّ النزاع يمنع الإجماع، فيه ما فيه.

و معلوم أنّ الإجماع المنقول بخبر الواحد حجّه كخبر الواحد، من دون تفاوت أصلا بحسب الدليل و المانع.

(١) الفوائد الحائرية: ٤١٥ - ٤٢٩.

(٢) راجع! الصفحه: ١٨٠ - ١٨٢ (المجلد الثانى) من هذا الكتاب.

(٣) المعتبر: ١ / ٣١، لاحظ! معالم الدين فى الاصول: ١٧٣.

مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٥١٣

.....

و لذا محققونا من القائلين بحجيتي الخبر الواحد قائلون على حجيتي، كما هو المحقق في محلّه «١»، سيما الإجماع الذي نقلناه عن الصدوق، حيث جعله من عقائد الإمامية التي يجب عليهم الإقرار [بها] «٢»، سيما إذا انضم إليه إجماع الشيخ والعلامة «٣».

ثم اعلم! أنه في «المدارك» جعل محلّ النزاع خصوص صدور الحدث الذي يوجب الوضوء سهواً و نسب إلى الشيخ والمرضى أنهما قالا: يتطهر و يبنى على ما مضى من صلاته.

ثم قال: و فرق المفيد بين المتيّم و غيره، فأوجب البناء في المتيّم إذا سبقه الحدث و وجد الماء، و الاستئناف في غيره «٤» و اختاره الشيخ في «المبسوط» و «النهاية» «٥»، و اختاره ابن أبي عقيل «٦» و قواه في «المعتبر» «٧».

ثم نقل حجّة المعظم، و طعن عليها بما نقلناه و أجبنا عنه «٨».

ثم قال: نعم، يمكن الاستدلال بأن الصلاة وظيفة شرعية فيجب الاقتصار على المنقول من الشرع، و هو ما كان على النظم المعين «٩».

(١) لاحظ! الرسائل الاصولية: ٢٩٣-٣٠٢.

(٢) أمالي الصدوق: ٥١٣.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/٢٠٥ ذيل الحديث ٥٩٥، تذكرة الفقهاء: ٣/٢٧١.

(٤) المقنعة: ٦١.

(٥) لم نعر عليه في مظانّه في المبسوط و النهاية، نقل عن الشيخ في الحدائق الناضرة: ٤/٣٨٧، تنبيه: نعم يمكن أن يستفاد من النهاية: ٤٨ و ٩٤، و أفتى به في تهذيب الأحكام: ١/٢٠٥ ذيل الحديث ٥٩٥.

(٦) نقل عنه في مختلف الشيعة: ١/٤٤١.

(٧) المعتبر: ١/٤٠٧، تنبيه: رجع المحقق عن هذه الفتوى، لاحظ! المعتبر: ٢/٢٥٠-٢٥٢.

(٨) راجع! الصفحة: ٥٠٩-٥١٢ من هذا الكتاب.

(٩) مدارك الأحكام: ٣/٤٥٧.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٥١٤

.....

و قد عرفت أنّ حجّتهم تامّة بما ذكر و سلّم، مع أنّه لا معنى لأن يقول: يمكن الاستدلال، مع كونه دليلاً واضحاً يقينا مسلماً عندهم، مع أنّه دائماً يستدلّ للقوم في المقامات الخلافتية بما ذكر، فتأمل! ثم قال: احتجّ القائلون بالبناء مطلقاً بصحيفة الفضيل بن يسار، أنّه قال للباقر عليه السلام: أكون في الصلاة فأجد غمزا في بطني أو أذى أو ضربانا، فقال:

«انصرف تَوْضاً و ابن علي ما مضى من صلاتك ما لم تنقض الصلاة بالكلام متعمداً، و إن تكلمت ناسياً فلا شيء عليك، فهو بمنزلة من تكلم في الصلاة ناسياً»، قلت: و إن قلب وجهه عن القبلة؟ قال: «نعم» «١».

ثم نقل عن المرتضى أنّ الأذى و الغمز لو لم يكن ناقضاً لم يأمره بالانصراف و الوضوء «٢».

ثم نقل الجواب بأنّه ليس في الخبر ذلك، و الأذى و الغمز ليس بحدث إجماعاً، فأجاب بأنّ التعبير عن قضاء الحاجة بالانصراف شائع «٣»، انتهى.

أقول: لا- شكّ في كون المراد قضاء الحاجة البتّة للقرينة الواضحة، فإنّ الانصراف عن الصلاة، ثمّ الوضوء من دون علاج للأذى و الغمز مقطوع بفساده، فلا حاجة إلى دعوى الشيعو الذي لم نجد عليه دليلاً، لكن مجرد الأذى و الغمز ليس بحدث قطعاً.

و ليس فى الخبر قرينة على حدوث الحدث بعدهما، بل القرينة على خلافه، بناء على ما ذكر من أن التعبير عن قضاء الحاجة بالانصراف، بل و بناء على ما

(١) من لا- يحضره الفقيه: ١/ ٢٤٠ الحديث ١٠٦٠، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٣٢ الحديث ١٣٧٠، الاستبصار: ١/ ٤٠١ الحديث ١٥٣٣، وسائل الشيعة: ٧/ ٢٣٥ الحديث ٩٢٠٩ مع اختلاف سير.

(٢) نقل عنه فى المعتبر: ٢/ ٢٥١ و ٢٥٢.

(٣) مدارك الأحكام: ٣/ ٤٥٧.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٥١٥

.....

ذكرناه أيضا لا قرينة عليه، فلا بد من حمل الحديث على الأذى و الغمز الذى لا يمكن الصبر عليه من دون الحدث، فأين مضمون الحديث من مطلوب المستدل و هو الحدث سهوا؟

مع أنه رحمه الله بمجرد ما يرى من فقيه تأملا- فى المجمع عليه يمنع الإجماع، فكيف ما منع الإجماع على عدم كون الأذى و الغمز ناقضين، و إن كانت طريقتة ليست بشيء، و أن الحق أن مجرد ما يظهر من عبارة فقيه لا يضمر الإجماع، بل ما يعلم من فقيه أيضا لا يضمر، كما عرفت مرارا.

و ما صدر منه فى المقام من تسليم الإجماع هو الحق، و حمل الأذى و الغمز على ما صدر منه الحدث.

و سبق أقرب ممّا ذكره فى «المدارك»، بل ما ذكره بديهى الفساد، و أقرب ممّا ذكرنا أيضا بناء على عدم قائل بالبناء، و موافق لما نسب العلامة فى «التذكرة» إلى السيد و الشيخ من أنهما قالوا: بأنّ الحدث لو سبقه يستأنف الوضوء، و يبنى على ما مضى «١» من دون إشارة إلى تأمل منهما فى الحدث سهوا.

لكن مع ذلك أيضا لا يتم الاستدلال، لعدم ذكر السبق فى الرواية، و عدم وجدان عين منه و لا أثر.

فالرواية شاذة يجب ترك العمل بها، لا- أنه قول و توجه بمجرد المشتهر ثم يستدل بها، و يجعل حجة داعية على القول بأنّ سبق الحدث يقتضى كذا و كذا من دون دليل آخر، مع أنه على فرض وجوده، يكون ذلك هو الحجّة، لا الرواية المؤولة من دون حجة فى تأويلها أصلا، و هو رحمه الله يروى الحديث الذى لم يقل بظاهرة أحد، و أفتوا بخلاف ظاهره.

(١) تذكرة الفقهاء: ٣/ ٢٧١.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٥١٦

.....

و بالجملة، الذى يظهر من الرواية كون الحدث عمدا، و هو مضرّ مبطل إجماعا، على ما هو مسلّم عنده أيضا.

و مع ذلك تعارض ما دلّ على بطلان الصلاة بالالتفات، و تقلّب الوجه عن القبلة و استدبارها، و هى أخبار صحاح مفتى بها «١» كما سيجىء.

و مع هذا تعارض ما دلّ على بطلان الصلاة بالفعل الكثير «٢»، و التغوط فى أثناء الصلاة فعل كثير، و كذلك الوضوء، و كذلك المشى إلى موضع التغوط، و منه إلى محلّ الطهارة، ثم منه إلى الصلاة، فمع جميع ذلك كيف لم يتحقق الفعل الكثير المبطل للصلاة؟

كما ستعرف.

و مع جميع ما ذكر مقتضى ظاهر الرواية انحصار ناقص الصلاة في الكلام عمدا، و فيه أيضا ما فيه. و ورد منهم الأمر بأخذ ما اشتهر بين الأصحاب، و ترك الشاذ النادر «٣»، و في المقام شذوذات متعدّدة في مقابل الاشتهات المتعدّدة، و مع ذلك موافقة للتقية لما ستعرف، فيجب ترك العمل بها من هذه الجهة أيضا البتة. و ممّا ذكر ظهر الحال في روايه أبي سعيد القماط، قال: سمعت رجلا يسأل الصادق عليه السلام عن رجل وجد في بطنه غمزا أو أذى أو عصرا من البول، و هو في صلاة المكتوبة في الركعة الاولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة، فقال: «إذا أصاب شيئا من ذلك فلا بأس بأن يخرج لحاجته تلك فيتوضأ ثم ينصرف إلى مصلاه الذي كان يصلّي فيه فيبني على صلاته من الموضع الذي خرج منه لحاجته ما لم ينقض

(١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٧/ ٢٤٤ الباب ٣ من أبواب قواطع الصلاة.

(٢) راجع! وسائل الشيعة: ٧/ ٢٤٥ الباب ١٥ من أبواب قواطع الصلاة.

(٣) الكافي: ١/ ٦٧ الحديث ١٠، تهذيب الأحكام: ٦/ ٣٠٢ الحديث ٨٤٥، وسائل الشيعة: ٢٧/ ١٠٦ الحديث ٣٣٣٣٤.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٥١٧

.....

الصلاة» [بالكلام] قال: قلت: و إن التفت يمينا أو شمالا أو ولى عن القبلة؟ قال:

«نعم، كلّ ذلك واسع، إنّما هو بمنزلة رجل سهى فانصرف في ركعة أو ركعتين أو ثلاثة من المكتوبة، فإنّما عليه أن يبني على صلاته، ثمّ ذكر سهو النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم» «١».

إنّ جميع ما ذكرنا في الرواية السابقة واردة في هذه الرواية أيضا، مضافا إلى ضعفها، و تضمّنها لذكر السهو على النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم، و هو موافق للتقية، كما لا يخفى.

و مع ذلك فيها قياس حال الحدث في الأثناء على حال السهو في الصلاة، و هو أيضا موافق لطريقة العامّة.

و مع ذلك تعارض ما دلّ على أنّ الساهي لبعض الصلاة و نحوه عليه إعادة الصلاة، من الأخبار «٢» التي هي حجّة عند المعظم، أو عند الكلّ سندا، و خلافها حمل على التقية، ففيها أمارات للتقية، و ورودها على طريقة العامّة، مع أنّه مذهب أبي حنيفة و جماعة منهم «٣».

و في الأخبار المتواترة ورد الأمر بأخذ ما خالف العامّة، و ترك ما وافقهم «٤».

و مع ذلك تضمّنت لزوم الذهاب إلى مصلاه الذي كان يصلّي فيه، مع أنّه ممّا لم يقل به أحد منّا، و ليس ضرورة داعية إليه، مع كونه فعلا كثيرا خارجا عن الصلاة، و ربّما كان كثرته في غاية الكثرة، و مع ذلك ربّما يظهر عدم الاختصاص بالحدث الأصغر، فتأمل! و ممّا ذكرنا ظهر أيضا حال صحیحّة زرارة عن الباقر عليه السلام: في الرجل يحدث

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٥٥ الحديث ١٤٦٨، وسائل الشيعة: ٧/ ٢٣٧ الحديث ٩٢١١.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦/ ٣١٢ الباب ١٠ من أبواب الركوع.

(٣) لاحظ! بدائع الصنائع: ١/ ١٦٨، المجموع للنووي: ٤/ ٧٦.

(٤) الكافي: ١/ ٦٧ الحديث ١٠، من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٥ الحديث ١٨، تهذيب الأحكام: ٦/ ٣٠١ الحديث ٨٤٥، الاحتجاج: ٣٥٥.



وسائل الشيعة: ١٠٦/٢٧ الحديث ٣٣٣٣٤.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٥١٨

.....

بعد أن يرفع رأسه من السجدة الأخيرة وقبل أن يتشهد، قال: «ينصرف فيتوضأ، فإن شاء رجع إلى المسجد، وإن شاء ففى بيته، وإن شاء حيث شاء فيتشهد ثم يسلم، وإن كان الحدث بعد الشهادتين فقد مضت صلاته» (١)، إذ الظاهر كون الحدث المذكور فيها بغير اختيار، لا أنه صدر سهواً.

ومع ذلك يتضمن ما لم يقل به أحد من قوله: «فإن شاء رجع إلى المسجد» إلى آخره، إذ الضرورة تتقدّر بقدرها، فكيف يجوز هذا المقدار من الفعل الكثير، وعدم الاستقرار فى الصلاة من دون ضرورة أصلاً، ويكون موكولاً إلى مجرد مشيئة المكلف؟ مع أنه مرّ فى بحث أفعال الصلاة أنّ مذهب الصدوق عدم ضرر تخلل الحدث فى أثناء الصلاة، إذا وقع بعد الفراغ من أركانها (٢)، فهذه الرواية تكون حجّة لو كانت حجّة، لا حجّة القائل بعدم ضرر الحدث سهواً مطلقاً، وليس إجماع مركّب يتمّ به المطلوب، كما لا يخفى.

ومع ذلك قوله عليه السلام: «وإن كان الحدث» إلى آخره يعارض بظاهره (٣) ما دلّ على وجوب التسليم، وكونه من الصلاة، كما مرّ فى مبحثه (٤)، إلّا أن يقال بعدم ضرر الحدث بعد الشهادتين، مع القول بوجوب السلام، كما نقل عن صاحب «الفاخر» (٥).

(١) الكافي: ٣/٣٤٧ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ٢/٣١٨ الحديث ١٣٠١، الاستبصار: ١/٣٤٣ الحديث ١٢٩١، وسائل الشيعة: ٦/٤١٠ الحديث ٨٣٠٤.

(٢) راجع! الصفحة: ١٩٦ من هذا الكتاب.

(٣) فى (د ١): بظاهر.

(٤) راجع! الصفحة: ٥٠٦-٥٠٨ من هذا الكتاب.

(٥) نقل عنه فى ذكرى الشيعة: ٣/٤٢٠ و ٤٢١.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٥١٩

.....

و الشهيد رحمه الله حمل هذه الصحيحة على التقيّة (١)، لكون التشهد الثانى غير واجب عند أبى حنيفة و الثورى و الأوزاعى و سعيد بن المسيّب و النخعى و الزهرى (٢)، و العامّة رووا ذلك عن على عليه السلام (٣).

و معلوم إجماع الشيعة على وجوب هذا التشهد أيضاً، و أخبارهم متظافرة فيه (٤).

و ممّا ذكرنا ظهر فساد ما ذكره فى «المدارك» بعد نقل الروايات المذكورة، و تأويل هذه الأخبار بما يطابق المشهور مشكل جدّاً، و اطراحها مع سلامة سندها و مطابقتها لمقتضى الأصل أشكل (٥)، انتهى، إذ عرفت حال هذه الأخبار، مع أنه من المسلّمات و القطعيّات كون العبادة هيئة توقيفيّة موقوفة على الثبوت من الشرع، و من البديهيّات أنّ الصورة المنقولة منه سالمة عن الحدث فى أثنائها، فضلاً عن الوضوء أيضاً، فضلاً عن المشى و الحركات المذكورة فيها، و التقلّب عن القبلة، و غير ذلك ممّا ظهر منها.

ثمّ اعلم! أنّ الظاهر من عبارة المصنّف رحمه الله أنّ السيّد و الشيخ خالفاً لأصحاب فى مطلق الحدث السهوى لا خصوص الأصغر.

و بالتأمّل فى عبارة العلّامة (٦) عند نقله قولهما يظهر كون الأمر كما ذكره فى «المدارك».

- (١) ذكرى الشيعة: ٣ / ٤١١.
- (٢) لاحظ! المجموع للنووي: ٣ / ٤٦٢.
- (٣) لاحظ! المجموع للنووي: ٣ / ٤٦٢، الخلاف: ١ / ٣٦٧.
- (٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٦ / ٣٩٦ الباب ٤ من أبواب التشهد.
- (٥) مدارك الأحكام: ٣ / ٤٥٨.
- (٦) تذكرة الفقهاء: ٣ / ٢٧١.
- مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٥٢٠.
- قوله: (و منهم من فرق). إلى آخره.

قد ذكرنا المفترقين، و دليلهم هو صحيحة زرارة و ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: عن رجل دخل في الصلاة و هو متيمم، و صلى ركعة ثم أحدث فأصاب الماء، قال: «يخرج و يتوضأ ثم يبنى على ما مضى من صلاته التي صلى بالتيمم» (١).

و مثلها صحيحة زرارة و محمد قال: قلت: في رجل لم يصب الماء و حضرت الصلاة فتيمم و صلى ركعتين ثم أصاب الماء، أ ينقض الركعتين، أو يقطعهما و يتوضأ ثم يصلي؟ قال: «لا، و لكنه يمضى في صلاته فيتمها و لا ينقضها، لمكان أنه دخلها و هو على طهر بتيمم» قال زرارة: فقلت له: دخلها و هو متيمم، فصلى ركعة و أحدث، فأصاب ماء، قال: «يخرج و يتوضأ و يبنى على ما مضى من صلاته التي صلى بالتيمم» (٢).

و الظاهر وحدة الروايتين، و كونها عن الباقر عليه السلام كما يظهر من «الفيح» (٣).

و قال في «الوافي»: أحدث على البناء للمفعول، أى: أحدث حدث، و وجد سبب، و سنح أمر من أطار السماء و نحوه من أسباب وجدان الماء، و الكناية عن مثله بالحدث شائعة في كلامهم، و هذا المعنى أقرب ممّا فهمه الأكثرون من حمل الحديث على معناه المتعارف، إذ لا ربط بين الحدث بهذا المعنى و إصابة الماء المتفرع عليه.

- (١) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٠٥ الحديث ٥٩٤، و وسائل الشيعة: ٧ / ٢٣٦ الحديث ٩٢١٠.
- (٢) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٠٥ الحديث ٥٩٥، الاستبصار: ١ / ١٦٧ الحديث ٥٨٠، و وسائل الشيعة: ٣ / ٣٨٢ الحديث ٣٩٢٦.
- (٣) لاحظ! من لا يحضره الفقيه: ١ / ٥٨ الحديث ٢١٤.
- مصايح الظلام، ج ٨، ص: ٥٢١
- .....

و الشيخان حيث حملاه على ما فهماه أفتيا بالبناء في صورة التيمم خاصة، دون ما إذا دخل فيها بالوضوء أو الغسل (١).

قال في «التهذيب»: و لا يلزم مثل ذلك في المتوضئ إذا صلى ثم أحدث أن يبنى على ما مضى من صلاته، لأن الشريعة منعت من ذلك، و هو أنه لا خلاف بين أصحابنا أن من أحدث في الصلاة ما يقطع صلاته يجب عليه استئنافها (٢) «٣»، انتهى.

أقول: ما ذكره و إن كان محتملا، صونا للخبر عن معارضة ما دل على بطلان الصلاة بالحدث الواقع في أثناءها (٤)، إلا أنه ربما يتحقق بين صدر الرواية و ذيلها مخالفة، لأن الاستفادة من الصدر حجية الاستصحاب و جريانه في المقام، كما فعله الأصحاب، فإذا كان

كذلك فكيف يقول: إذا صَلَّى ركعة يتوضأ و يبنى، مع أنه أيضا دخل في الصلاة، و هو على طهور بتيمم؟! مع أن زرارة في غاية الفقاها فكيف يسأل بعد ما مهّده المعصوم عليه السّلام من قاعدة الاستصحاب، و جعله علمة لإتمام الصلاة في إصابه الماء بعد الركعتين؟

و كيف يقول: فما تقول في إصابه الماء بعد ركعة؟ و كيف لم يسأل عن الفرق بين الركعة و الركعتين، مع عدم الفرق أصلا في العلة التي ذكرها؟

مع أن عاداته السؤال عن الفارق جزما، و يعضده أيضا فهم الأكثرين، و منهم الشيخان المؤسّسان لمذهب الشيعة الماهران فيما في أيديهما من الأخبار.

مع أنه لم يقل أحد بمضمون هذه الصحيحة على ما ذكره، و هو البناء بعد الوضوء مع فساد الطهارة الترابية، سيما مع الفرق بين الركعة و بين الركعتين، و البناء

(١) المقنعة: ٦١، تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٥ ذيل الحديث ٥٩٥.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٥ ذيل الحديث ٥٩٥.

(٣) الوافي: ٤/ ٥٦٣ ذيل الحديث ٤٩٣٤.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٧/ ٢٣٣ الباب ١ من أبواب قواطع الصلاة.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٥٢٢

.....

في الأول، و عدم الضرر أصلا في الثاني.

فالأقرب أن يقال: هذه الرواية أيضا من قبيل الأخبار السابقة، لا خصوصية لها بصورة السهو، و لا بخصوص صورة التيمم، لأن السؤال اتفق أن وقع فيها، بل ربما يكون صورة الطهارة المائية أولى بما ذكر، و مثلها بطريق أولى.

على أنه إن كان تخصيصهم بالتيمم من جهة أن النص خصص فمعلوم الفساد. و إن كان من جهة أن صورة الطهارة المائية داخله فيما دلّ على فساد الصلاة بالحدث في الأثناء ففيه، أن صورة التيمم أيضا داخله، بل بطريق أولى.

و البناء [على] أن صورة التيمم بخصوصها خرجت من جهة هذه الرواية، فيه، أن صورة الطهارة المائية ورد فيها مثل ما ورد في هذا النص، بل و أكثر كما عرفت.

و إن بنوا على أنه يتضمّن ما لم يقل به أحد، و ليس ظاهرا في صورة السهو و غير ذلك، ففيه، أنه مشترك الورد، لما عرفت، و لأن ظاهر قوله عليه السلام: «يخرج و يتوضأ» عدم ضرر الأفعال الكثيرة و الالتفات و استدبار القبلة، و غير ذلك ممّا ظهر من تلك الأخبار.

و إن بنوا على أن هذه الرواية مشهورة، ففيه، أنكم إن أردتم الشهرة في الفتوى و العمل، ففيه ما فيه، مضافا إلى عدم قصور النصوص في المائية عنها فيها، و إن أردتم الشهرة في النقل، ففيه، أن النصوص في المائية أولى بذلك، لكثرة الرواية المذكورة في كل موضع ذكر فيه هذه.

و إن بنوا على عدم الإجماع في الترابية، و الإجماع في المائية، ففيه، اشتراكهما في القائل و المنكر، فإن جميع الفقهاء لم يتفقوا على الإبطال سهوا على ما قال في «المعتبر»- بعد أن نقل عن الشيخين القول بالبناء في صورة التيمم-: و ما قاله

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٥٢٣

.....

حسن، لأن الإجماع على أن الحدث عمدا يبطل الصلاة، فيخرج من إطلاق الرواية، و يتعين حملها على غير صورة العمد، لأن الإجماع لا تصادمه الرواية و لا بأس بالعمل بها على الوجه الذي ذكره الشيخان، فإنها رواية مشهورة «١»، انتهى.

مع احتمال ما ذكره المصنّف، و إن كان خلاف الظاهر في الجملة، إلّا أنّ العادة و المدار على توجيه الأخبار رفعا للتعارض بينهما.

و ربّما يقرب ما ذكره المصنّف و يعينه أنّ زرارة روى عنه في حديث آخر أنه روى عن الباقر عليه السلام و سأله عن رجل صلى ركعة على تيمّم ثم جاء رجل و معه قربتان من ماء، قال: «يقطع الصلاة و يتوضأ ثم يبنى على واحدة» «٢».

و الشيخ حمله في «التهذيب» على ما إذا صلى ركعة ثم أحدث ما ينقض الوضوء ساهيا «٣».

و لا يخفى احتمال اتحاد الرواية مع الرواية السابقة.

مع أنّه روى عن الباقر عليه السلام: أنّ التيمّم الذي وجد الماء و قد دخل في الصلاة أنّه إن كان لم يركع فلينصرف و ليتوضأ، و إن كان قد ركع فليمض في صلاته، ثم علّل ذلك بأنّ التيمّم أحد الطهورين «٤».

مع أنّ هذه العلّة جارية في صورة عدم الدخول في الركوع، و زرارة سكت و لم يسأل عن الفرق مع الجريان من دون تفاوت.

(١) المعتبر: ١/٤٠٧.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/٤٠٣ الحديث ١٢٦٣، الاستبصار: ١/١٦٧ الحديث ٥٧٩، وسائل الشيعة:

٣/٣٨٣ الحديث ٣٩٢٧.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/٤٠٣ ذيل الحديث ١٢٦٣، الاستبصار: ١/١٦٧ ذيل الحديث ٥٧٩.

(٤) الكافي: ٣/٦٣ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ١/٢٠٠ الحديث ٥٨٠، وسائل الشيعة: ٣/٣٨١ الحديث ٣٩٢٣.

مصاييح الظلام، ج ٨، ص: ٥٢٤

.....

و بالجملة، لا أقل من الاحتمال المنافي للاستدلال، سيّما بعد ملاحظة جميع ما ذكرنا، و ما ذكره المصنّف من شهادة التفرّيع.

ثم بعون الله تعالى الجزء الثامن من كتاب «مصاييح الظلام في شرح مفاتيح الشرائع» حسب تجزئتنا و يتلوه الجزء التاسع ان شاء الله

بهبهاني، محمد باقر بن محمد اكمل، مصاييح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثّقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللهُ - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و

بِسَاحَةِ صَاحِبِ الزَّمَانِ (عَجَّلَ اللَّهُ تَعَالَى فَرَجَهُ الشَّرِيفَ)؛ وَ لِهَذَا سَيَسَّ مَعَ نَظَرِهِ وَ دَرَايَتِهِ، فِي سَنَةِ ١٣٤٠ هِجْرِيَّةِ الشَّمْسِيَّةِ (= ١٣٨٠ هِجْرِيَّةِ الْقَمْرِيَّةِ)، مَوْسَسَةٌ وَ طَرِيقَةٌ لَمْ يَنْطَفِئِ مِصْبَاحُهَا، بَلْ تُتَبَّعُ بِأَقْوَى وَ أَحْسَنِ مَوْقِفٍ كُلِّ يَوْمٍ.

مركز "القائمة" للتحرى الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشطته من سنة ١٣٨٥ هجریة الشمسیة (= ١٤٢٧ هجریة القمریة) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامى - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلمیة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالات شتى: دینیة، ثقافیة و علمیة...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلین (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرى الأذق للمسائل الدينيّة، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المتبدلة أو الرديئة - فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامعته ثقافية على أساس معارف القرآن و اهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعة ثقافته القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلامية، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة فى الجامعه، و...

- منها العدالة الاجتماعية: التى يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - فى آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - فى أنحاء العالم - من جهة أخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

(د) إبداع الموقع الانترنتى "القائمة" [www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com) و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضية، الخطابات و... للعرض فى القنوات القمرية

(و) الإطلاع و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الاخلاقيه و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعیه و اعتباریه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلمیة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين فى الجلسة

(ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / "ما بين شارع" پنج رمضان " و مفترق "وفائى" / "بنايه" القائمة

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ هجریة الشمسیة (= ١٤٢٧ هجریة القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

البريد الإلكتروني: [Info@ghaemiyeh.com](mailto:Info@ghaemiyeh.com)

المتجر الانترنتى: [www.eslamshop.com](http://www.eslamshop.com)

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنّها لا تُوفّي الحجم المتزايد و المتسعّ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثقافيّة؛ لهذا فقد ترجّى هذا المركزُ صاحبَ هذا البيتِ (المُسمّى بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجه الشّريف) أن يُوفّق الكلَّ توفيقاً متزائداً لِعانتهم - في حدّ التّمكن لكلِّ احدٍ منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء اللهُ تعالى؛ و اللهُ وليّ التوفيق.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
أصبحان  
الغائمي

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**  
www.Ghaemiyeh.net  
www.Ghaemiyeh.org  
www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

